جامـــــــــعة وهـــران 2

كلية الحقوق و العلوم السيـــاسية

أطروحـــــــة

للحصول على شهـــادة دكتوراه علوم

في العلوم السياسية

السياسات الأوروبية و الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة

- دراسة مقارنة -

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيد(ة):مناد محمد

أمام لجنـــة المناقشـــة

اللقب والاسم	الرتبـــة	المؤسسة الأصلـية	الصـــفة
بوسماحة نصر لدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـران 2	رئيـــسا
صافو محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـران 2	مقـــررا
بن سادات نصر الدين	أستاذ محاضر –أ–	جامعة وهـران 2	منـــاقشا
شرقي محمود	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	منـــاقشا
عياد محمد سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	منـــاقشا
حمو بوعلام	أستاذ محاضر –أ–	جامعة مستغانم	منـــاقشا

السنة: 2020 /2021

جامعة وهران 2
محمد بن احمد
Université d'Oran 2
Mohamed Ben Ahmed

جامـــــــــعة وهـــران 2

كلية الحقوق و العلوم السيـــاسية

أطروحـــــــة

للحصول على شهـــادة دكتوراه علوم

في العلوم السياسية

السياســات الأوروبيــة و الأمريكيــة في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة

- دراسة مقارنة -

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيد(ة):مناد محمد

أمام لجنـــة المناقشـــة

اللقب والاسم	الرتبــة	المؤسسة الأصلــية	الصـــفة
بوسماحة نصر لدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـران 2	رئيـــسا
صافو محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـران 2	مقـــررا
بن سادات نصر الدين	أستاذ محاضر –أ–	جامعة وهـران 2	منـــاقشا
شرقي محمود	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	منـــاقشا
عياد محمد سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	منـــاقشا
حمو بوعلام	أستاذ محاضر –أ–	جامعة مستغانم	منـــاقشا

السنة:2020 /2021

((إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان مستحسنا، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهو من أعظم العبر، وهو دليل على إستيلاء النقص على جملة البشر.))

العماد الأصفهاني

إهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح أمي- رحمها الله-

وإلى زوجتي وأبنائي، عرفانا وتقديرا مني ّلهم على مؤازرتهم إيا ّي،

وصبرهم علي ّ طيلة مدة إنجاز هذا العمل

شكـــر و تقديـــر

بداية حمدا كثيرا لله رب العالمين الذي ألهمني القوة وسلحني بالصبر للقيام بهذا العمل وإتمامه على الشكل الذي هو عليه، وبعده أتوجه بالشكر الجزيل وبالغ الإحترام والتقدير للأستاذ الدكتور محمد صافو على قبوله الإشراف على هذه الأطروحة وعلى مجهوداته المعتبرة ونصائحه القيمة التي زودني بها خلال طول مدة إنجاز هذا العمل المتواضع، رغم كثرة مسؤولياته وانشغالاته المتعددة في ميدان البحث العلمي، كذلك أشكر الأستاذ الدكتور محمد سمير عياد على توجيهاته وإرشاداته القيمة.

كذلك أوجه شكري الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة، أيضا أوجه شكري الخالص لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل.

مقدمة

شهدت منطقة شمال إفريقيا في فترة التسعينيات من القرن العشرين عددا من التحولات التي أدت إلى تغير سياسات القوى الدولية اتجاهها، وساعدت على زيادة مستوى النزاعات والصراعات الدائرة فيها، حيث ساهمت مصادر التهديد الجديدة للأمن في زيادة محاولات التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية، وانعكس ذلك في تعدد الإستراتيجيات المرسومة اتجاهها.

ولا يمكن تجاوز عامل التغيير الدولي وانعكاساته على المنطقة نظرا لارتباط مصيرها بالإستراتيجيات العالمية ومصالح القوى الكبرى وأمنها في البحر المتوسط، وأهمها الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. كما أنّ الطبيعة غير المستقرّة للمنطقة من ناحية، وخصائص وضعها الإستراتيجي والإقتصادي من ناحية أخرى، كانتا وراء جذب القوى الدولية للتنافس عليها.

وأفرزت هذه التحولات مجموعة من النظريات على المستويين العالمي والإقليمي حول طبيعة تطورات النظام العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ومنظومة القيم التي يطرحها من ناحية، وتداعيات هذا الواقع على المنطقة من ناحية أخرى.

إضافة إلى ذلك بدأ الحديث عن ضرورة إيجاد قوة دولية أخرى تملأ الفراغ الذي خلّفه إنهيار الإتحاد السوفياتي سابقا وانتهاء الحرب الباردة، لتعيد التوازن إلى السياسة الدولية، وذلك في ظل تعاظم قوة الدول الصاعدة التي كانت في مرحلة زمنية سابقة تتحكم في السياسة الدولية، و نتيجة للتغيرات الدولية وللحربين العالميتين تراجع دورها لصالح قوى جديدة، ومن هذه القوى الصاعدة مجموعة دول الإتحاد الأوروبي التي ينظر إليها كقوة جديدة يمكن أن تشارك في إعادة التوازن الدولي، والتصدي للنفوذ الأمريكي المتزايد في منطقة شمال إفريقيا.

وقد شكلت منطقة شمال إفريقيا مجالا مهمّا للتنافس بين القوى الأوروبية الكبرى خلال فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية، ومارست الدول الأوروبية سياسات إستعمارية على شعوب المنطقة، الأمر الذي أدى إلى نفور بعض دول شمال إفريقيا من هذه السياسات والإتجاه نحو الولايات المتحدة الأمريكية.

فالعدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 والثورة الجزائرية سنة 1954 كانا من بين الأسباب التي أدت إلى تراجع النفوذ الأوروبي في المنطقة لصالح النفوذ الأمريكي و النفوذ السوفياتي.

إلّا أنه وبسبب التحوّلات التي شهدتها العلاقات الدولية في فترة السبعينيات من القرن العشرين، والإنحياز الأمريكي التام لإسرائيل في حروبها ضد العرب، تمكنت الدول الأوروبية من تطوير سياساتها تجاه منطقة شمال إفريقيا، معتمدة بذلك على أسلوب جديد لإدارة العلاقات الأوروبية–المغاربية.

من هنا شكل التحوّل في السياسات الأوروبية تجاه منطقة شمال إفريقيا والذي ظهر بشكل واضح في مؤتمر الشراكة الأوروبية–المتوسطية الذي عقد في برشلونة عام 1995، بداية لعودة تدخل أوروبي جديد في المنطقة على حساب السياسة الأمريكية يرتكز على سياسة التعاون الإقتصادي والأمني (بالمفهوم الأوروبي)، ويرمي إلى تحقيق أهداف السياسات الأوروبية في المنطقة، كما شكّل هذا التوجه الجديد تطبيقا عمليا للإستراتيجيات الأوروبية الرامية إلى زيادة مستوى تدخّلها في المناطق الإقليمية المتاخمة للقارة الأوروبية، حيث تسعى دول الإتحاد الأوروبي من خلال هذا التدخل إلى الحد من الآثار السلبية التي تنعكس على الداخل الأوروبي نتيجة عدم الإستقرار في منطقة شمال إفريقيا.

– الإشكالية:

لقد أصبحت دول الإتحاد الأوروبي بعد توقيع معاهدة ماستريخت عام 1992 وتطويرها بموجب معاهدة أمستردام عام 1997 قوة إقتصادية فاعلة على صعيد العلاقات الدولية، كما أصبح يشكل قوة دولية صاعدة قادرة بما يملكه من مقومات القوة أن يساهم في إعادة التوازن الإقليمي في المنطقة المغاربية.

لذلك فإن أهمية السياسات التي بدأ الإتحاد الأوروبي يعتمدها تجاه منطقة شمال إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة تشكّل بداية لمرحلة جديدة من إدارة العلاقات الدولية، حيث يسعى الإتحاد الأوروبي إلى تأكيد وجوده على الصعيد العالمي إقتصاديا وسياسيا، بهدف الوصول إلى مرتبة القوة الدولية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية لإعادة التوازن الدولي في واقع العلاقات الدولية، والحفاظ على مصالحه في المنطقة.

وبناء على ما تقدم، تكمن الإشكالية الرئيسة لهذه الأطروحة في السؤال التالي:

هل إستطاع كلّ من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بناء إستراتيجية إحتواء جهوي شامل في إطار تحقيق سياستهما اتجاه منطقة شمال إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة، بالإرتكاز على المجالات السياسية الإقتصادية والإجتماعية، الدبلوماسية والأمنية ؟

وتسهيلا للدراسة، فقد تمّ تفكيك هذه الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

* ما هي أهم إنعكاسات التحولات الدولية الجديدة على منطقة شمال إفريقيا ؟

* ما هي أبعاد السياسات الأوروبية والأمريكية في منطقة شمال إفريقيا ؟

* هل تؤدي سياسات الإتحاد الأوروبي إلى إقامة توازن مع السياسة الأمريكية في شمال إفريقيا ؟

* كيف تتعامل السياسات الأوروبية والأمريكية مع التهديدات الأمنية في شمال إفريقيا ؟

*هل تخلو مشاريع الشراكة الأوروبية والأمريكية المطروحة على منطقة شمال إفريقيا من خلفيات تهدد أمن المنطقة وجودها واستمرارها، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ؟

- الفرضية الرئيسة:

محاولة لفهم السياسات المختلفة الموجّهة للمنطقة بعد إنتهاء الحرب الباردة تطرح الفرضية الرئيسة التالية مع مجموعة من الفرضيات الفرعية:

كلّما زادت حدة التنافس في منطقة شمال إفريقيا كلّما إنعكس ذلك سلبا على مستقبل المنطقة وساهم في تهديد أمنها واستقرارها.

- فرضيات الدراسة :

* – كلّما كانت هناك تحولات دولية جديدة كلّما أثّرت على النّظم الإقليمية.

* – تزايد الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا يؤدي إلى زيادة التنافس والصراع عليها.

*– الشراكة الأمنية بمفردها، تضاعف من التهديدات الخاصة بالأمن الأوروبي.

* – كلّما كانت هناك شراكة حقيقية بين دول منطقة شمال إفريقيا، تضاعفت فرص النجاح .

*– كلّما وظفت دول منطقة شمال إفريقيا عناصر القوة التي تمتلكها، زادت قدرتها على التأثير في النظام الدولي .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في مجموعة من العوامل، أهمها:

أولا : أنّ الدراسة تهتم بفترة زمنية هامة ومفصلية في تاريخ العلاقات الدولية، وهي فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث حدث تغيّر نوعي في تاريخ العلاقات الدولية من إدارة للعلاقات الدولية بين زعامة قطبين عظيمين إلى زعامة وهيمنة قطب أوحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: أنّ الأهمية التي تكتسيها منطقة شمال إفريقيا والرهانات والمصالح التي تربطها بالقوى العظمى، هي التي جعلت منها بعد نهاية الحرب الباردة ساحة للعديد من المبادرات السياسية والإقتصادية والأمنية، أوروبية وأمريكية وحتى من قوى أخرى .

ثالثا: إذا كان التواجد الأوروبي بهذه المنطقة يعود لحقبة تاريخية مضت، فإن الإهتمام الأمريكي بها يعتبر على العكس من ذلك أمرا جديدا، فقد ظهر هذا الإهتمام نتيجة التحولات التي فرضها النظام العالمي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة حيث أصبح الميدان الإقتصادي هو ميدان التنافس والصراع .

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

* دراسة أهمية الموقع الجيو – إستراتيجي لمنطقة شمال إفريقيا وأسباب التنافس الدولي ومدى إنعكاس هذا التنافس على دول المنطقة .

*معرفة طبيعة التحولات السياسية التي عرفتها منطقة شمال إفريقيا و إشكالية التهديدات الأمنية الجديدة وسبل مواجهتها .

* دراسة مختلف الآليات و السياسات التنافسية الأوروبية والأمريكية الموجهة نحو منطقة شمال إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة .

* معرفة أهداف ومواقف السياسات الأوروبية والأمريكية ومدى تأثيرها على دول منطقة شمال إفريقيا .

مبرّرات إختيار الموضوع

المبرّرات العلمية:

لقد كان موضوع تنافس الولايات المتحدة الأمريكية لدول الإتحاد الأوروبي على منطقة شمال إفريقيا دافعا وراء إختيار بحث السياسات الأوروبية والأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة، كما شكّل بروز الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة كتكتل منافس –أو يكاد– للولايات المتحدة الأمريكية في هيمنتها العالمية حافزا للبحث في هذا التوجه، فالبحث في أهداف هذه السياسات يساعد على تفسير عملية التنافس الدولي خاصة تجاه منطقة شمال إفريقيا نظرا للمقومات التي تتوفر عليها من موقع إستراتيجي هام وموارد طبيعية وإمكانيات طاقوية .

المبرّرات الذاتية:

يعود سبب إختيارنا لهذا الموضوع كونه يرتبط إرتباطا وثيقا بالتحولات التي عرفتها منطقة شمال إفريقيا نتيجة مختلف الإستراتيجيات المرسومة من طرف القوى الكبرى تجاهها؛ والتي قد تترتب عنها إنعكاسات وآثار في ظل تنافس محموم حول مواردها الطبيعية.

إن علاقتنا المباشرة بالبيئة التي نعيش فيها هو الذي دفعنا إلى الإهتمام بهذا الموضوع ومحاولة الإلمام بمختلف جوانبه قصد فهم مكنون هذه الإستراتيجيات المرسومة تجاه منطقتنا وما ترمي إليه.

-حدود الإشكالية:

-المجال الزمني:

من بين مجالات هذه الدراسة المجال الزماني، والذي يبدأ من حالة عدم الإستقرار التي عرفتها يوغوسلافيا عموما وإقليم كوسوفو خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة وما أحدثته من نتائج على المستوى الدولي ، حيث أثرت أزمة كوسوفو على استقرار بقية الدول المجاورة ، ويمتد هذا المجال إلى غاية الحركات الإحتجاجية التي مست منطقة شمال إفريقيا في إطار ما سمي آنذاك بثورات الربيع العربي والتي توجت بالحراك السلمي الذي عرفته الجزائر نهاية شهر فيفري من سنة 2019.

إنّ تحليل العلاقات التاريخية بين منطقة شمال إفريقيا من جهة، وكلا الطرفين من جهة أخرى (الطرف الأوروبي والطرف الأمريكي)، لن تقتصر على الفترة الحالية فقط وإنّما ستشمل الخبرة السابقة لهذه العلاقة دون الإغراق في التفاصيل، وذلك حسب ما تقتضيه ضرورات البحث.

-المجال المكاني:

سياسيا عادة ما يستخدم مصطلح شمال إفريقيا للإشارة إلى أربعة دول، وهي المغرب والجزائر وتونس وليبيا، إضافة إلى دولة موريتانيا باعتبارها من بين الدول المكونة لاتحاد المغرب العربي ، ودون إغفال الصحراء الغربية المحتلة.

وفي الجهة الأخرى لحوض المتوسط نجد أوروبا الموحدة التي كانت محصورة بوجهها التجاري –أي بصيغة الوحدة الجمركية– وأضحت وحدة سياسية شاملة أوجدت مواطنية أوروبية كانت تكتفي بست دول منها إثنتان متوسطيتان (فرنسا وإيطاليا)، فاتسعت لتضم سبعا وعشرين دولة بما فيها جميع الدول المتوسطية. وبالتالي ستقتصر هذه الدراسة على سياسات الإتحاد الأوروبي وليس سياسات الدول الأوروبية أي يتم تناول السياسات المشتركة فقط.

ومن الجهة الأخرى نجد الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت القوة المهيمنة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، نظرا لاحتكارها لجميع عناصر القوة قد أولت إهتماما مبالغا في سياستها الخارجية تجاه منطقة شمال إفريقيا (خاصة بعد الحرب الباردة)، حيث تعتبرها منطقة جيوسياسية هامة، فهي تعد بمثابة خليج القارة الإفريقية لما فيها من ثروات طبيعية وطاقوية لم يستثمر الكثير منها.

فمن بين المشاكل التي واجهتنا في هذا هي تحديد المجال المكاني لمنطقة شمال إفريقيا، وهي تلك المنطقة التي تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية وتمتدّ من مصر شرقا إلى المغرب والصحراء الغربية غربا وفق تقسيم الأمم المُتحدة، ولم ندرج في هذا الإطار جمهورية مصر العربية ضمن دول منطقة شمال إفريقيا، لأنّ الإستراتيجيات الأوروبية و الأمريكية، بل حتى العالمية تربط جمهورية مصر دائما بمنطقة الشرق الأوسط **(منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا MENA)**.

-الإطار النظري:

بما أن النظرية تفيدنا كثيرا في عملية البحث، حيث إنها توجّه البحث نحو مجالات مثمرة، كما أنها تضفي على نتائج البحث دلالات ومغزى، حاولنا تطبيق كل من نظرية النظم والواقعية الجديدة والنظرية الوظيفية الجديدة، وكذا نظرية المباريات ونظرية إتخاذ القرار، من أجل الفهم والربط بين المعطيات، والقدرة على التفسير في إطار أشمل وأكثر وضوحا.

1 - نظرية النظم:

تعتبر نظرية النظم من أهم التطورات التي نشأت في إطار المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينيات، فنظرية النظم أو تحليل النظم يسمح بتخطي الفاصل بين الشؤون الداخلية للدولة والسياسة الدولية، ويعمل هذا المنهج على كافة المستويات الدولية الإقليمية والوطنية، ويربط بين هذه المستويات أيضا.

من بين مجموعة كبيرة من المؤثّرات العلمية التي ساهمت في إعداد نظرية النظم هناك علم الأحياء (البيولوجيا) والرياضيات وعلم الإجتماع العام.

2- الواقعية الجديدة (Néo-réalisme):

الواقعية الجديدة هي رؤية نسقية Systemic للسياسات الدولية، فهي ببساطة - حسب كينيث والتز- تعتبر أن بنية النظام هي التي تحدد طبيعة السياسة الدولية . أي بعبارة أخرى ، حتى لو كانت

الطبيعة البشرية كريمة ومعطاءة ، ما زلنا نجبر على التصرف بنوع من الأنانية لأن ذلك من طبيعة السياسة الدولية"[1].

هناك سمات معينة للواقعية الجديدة تتمثل في تأكيدها على معنى الصراع السياسي الدولي للسيطرة من خلال العلاقات الإقتصادية الدولية، وقد ذهبت الواقعية الجديدة إلى القول بأن كلا من المدرسة الليبيرالية والمدرسة الراديكالية في الإقتصاد قد أخفقتا في إدراك وفهم هذه العلاقات الإقتصادية عندما تناولتها بمعزل عن العلاقات بين الدول ، كذلك فإن الواقعية الجديدة تتميز بمفهوم الدولتية **Statism** من خلال منح الدولة القدرة على تكوين الأهداف والمصالح[2] .

يذهب الواقعيون الجدد إلى إعتبار أن تطور المسار التكاملي الأوروبي لا يمكن أن يفهم دون أن يؤخذ بعين الإعتبار تغير بنية النظام الدولي، ويعد **كينيث والتز Kenneth Waltz** واحدا من أبرز الذين تبنوا هذه الفكرة، حيث يرى أن توازن القوة في النظام الدولي يعد أساسيا في تعريف الدولة في إطار العلاقات الدولية، فبالنسبة له توازن القوة يؤكد مسار الدولة في الأحداث الدولية[3].

3- النظرية الوظيفية الجديدة:

يعتبر الوظيفيون الجدد أن التكامل يؤدي إلى تأسيس أنموذجا من المصلحة السياسية خارج المنظمات الدولية ويتم إلغاء جميع القرارات التي لا تخدم المصالح العليا لأي تكامل حتى يتم التوصل إلى هدف مشترك بالتعاون في مختلف القطاعات، ومن منظور الوظيفيين الجدد فإن هذه النزعة ستحدث نوعا من الإنسجام بين السياسات الخارجية والأمنية.

يزداد اللجوء إلى نظرية التكامل أو الإندماج لتفسير ظاهرة الإقليمية التي تتعزّز في كافة مناطق العالم، كما أن زيادة الإعتماد المتبادل بين الدول أصبحت تدفع مناطق مختلفة في العالم إلى تنظيم تعاونها الإقتصادي والإجتماعي في ظل تعاظم العولمة الإقتصادية.

---

[1] – إلياس جوانيتا، د. بيترستش، **أساسيات العلاقات الدولية** ، ترجمة: محي الدين حميدي ،(دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2016)، ص .73.

[2] – أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**،(الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع ، ط 1، 2011)، ص ص .104 ، 105 .

[3] – Kenneth N. Waltz, **Theory of international Politics**, Addison-Wesley, 1979, p. 87.

وقد تميزت نظريات التكامل بأنها مثلت في حالات كثيرة مرجعا يعتمد عليه من أجل تطوير ميادين تعاون دولية وإقليمية. وترجع الصعوبة في تحديد معنى التكامل إلى الخلاف حول المنظور الذي تعالج من خلاله دراسة التكامل، فقد ميز الكتاب بين جانبين أو منظورين للتكامل، أحدهما الجانب الحركي أو الديناميكي الذي ينظر للتكامل باعتباره عملية Integration as a Process يتم بمقتضاها توحيد وتجميع العناصر المختلفة والمتميزة في نسق عضوي أو نظام واحد، أي أن التكامل في هذه الحالة هو النشاط أو الفعل الذي يؤدي في النهاية إلى وضع معين لهذه الأجزاء أو العناصر.أما الجانب الآخر، فهو المنظور الإستاتيكي الذي ينظر إلى التكامل على أنه موقف Integration as a Situation أي باعتباره شيئا ما تحقق بصورة نهائية[1].

4 – نظرية المباريات.

هي التي تساعد على تحليل اللعبة التنافسية في منطقة شمال إفريقيا، كمباراة جيو إقتصادية يسعى المنخرطون فيها لكسب الرهانات الطاقوية والأسواق الإستهلاكية وفق إستراتيجيات معينة تقوم على منطق العقلانية ، تقوم هذه النظرية على تخيل وجود أزمات دولية ، حقيقية أو وهمية ، وإسناد أدوار محددة لعدد من الأطراف وتقوم هذه الأطراف بتحليل كافة أبعاد الأزمة وعمل نطاق واسع من القرارات البديلة التي تصلح لحل هذه الأزمات"[2]، غير أن هناك بعض المختصين ممن يعيبون هذه النظرية ، ويقللون من قيمتها، معتبرين أنها لا تصلح لعمل تنبؤات بشأن سياسات الدول وإنما تقوم على إفتراض مواقف معينة قد لا تحدث في الواقع ، وقد تحدث ولكن الدول المشتركة فيها تتصرف بطريقة مختلفة تماما"[3].

5 – نظرية إتخاذ القرار.

تعتبر نظرية إتخاذ القرار في السياسة الخارجية من أكثر النظريات التي تلاقي إهتماما في دراسة العلاقات السياسية الدولية ، وتهتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية

---

[1] – أحمد عباس عبد البديع، **العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة**، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1988)، ص.268.

[2] – إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، (القاهرة: طبعة خاصة، للمكتبة الأكاديمية، 1991)، ص. 36.

[3] – "المكان نفسه".

عند إصدارهم قرارات معينة. ورائد هذا المنهاج في التحليل هو **ريتشارد سنايدر snyder** أستاذ العلاقات الدولية الأمريكي"[1].

يرى **سنايدر** بأن الذين يدرسون في السياسة الدولية يهتمون بالدرجة الأساسية بالأفعال وردود الأفعال والتفاعلات بين الوحدات السياسية التي يطلق عليها بالدول – القومية ، وأن التركيز على الأفعال يتطلب تحليل العمليات "[2].

-مناهج ومقاربات الدراسة:

مناهج البحث هي الطريقة الموضوعية التي يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة من الظواهر بغرض تشخيص هذه الظاهرة وتحديد أبعادها ومعرفة أسبابها وطريقة علاجها، وهو المسلك الذي نتّبعه في سبيل الوصول إلى ذلك الهدف الذي تحدّد مسبقا، والدراسة تتطلب الإستعانة ببعض المناهج المناسبة والضرورية للموضوع :

- **المنهج التاريخي** الذي يستخدم للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الإجتماعية الحاضرة، وذلك لأنّه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيه[3].

لقد سيطر المنهج التاريخي على الدراسات السياسية عهودا من الزمن، ولم يتراجع دوره إلاّ مع مطلع القرن العشرين، حينما بدأت المدرسة السلوكية تؤسّس قواعد التفسير السلوكي للظواهر، إلاّ أن المنهج التاريخي ما يزال يحظى بمكانة ضمن مناهج الدراسات السياسية، فمعرفة التقلبات التي طرأت على ظاهرة من الظواهر تستدعي إستعادة اللحظة التي حدثت فيها والمحيط الذي إكتنفها وما يتضمّنه من عناصر[4].

المنهج الوصفي : يلجأ الباحث إلى إستخدام هذا المنهج حين يكون على علم بأبعاد أو جوانب الظاهرة التي يريد دراستها نظرا لتوفر المعرفة بها ، ويعتمد المنهج الوصفي على دراسة الواقع والظاهرة

---

[1]– صبري مقلد ،(العلاقات السياسية الدولية...)، **مرجع سابق**، ص.34.

[2]–سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، (القاهرة : شركة العاتك لصناعة الكتاب، ط 5 ، 2010)، ص .118.

[3]– عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط. 6 ،2011)، ص .103.

[4] – محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، (الجزائر: د. د. ن، 1997)، ص. 57.

كما توجد في الواقع ، كما يهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو كميا ، ومن خلال المنهج الوصفي سندرس كل الأمور المتعلقة بالسياسات الأوروبية والأمريكية اتجاه منطقة شمال إفريقيا بناء على المعطيات المتوفرة لدينا.

المنهج المقارن نظرا للطابع المقارن الذي يكتسيه الموضوع فقد إعتمدنا خلال دراستنا هذه على هذا المنهج وذلك من خلال تبيان نقاط قوة وضعف كلا الطرفين ، فالمقارنة تكون بإظهار جوانب الإختلاف والتشابه وكشف دلالاتها ومميزاتها.

وحسب **جون ستيوارت ميل** فإن المقارنة هي دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة أو هي التحليل المنظم للإختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر[1]، هذا التعريف يقودنا من خلال المنهج المقارن إلى إجراء المقارنة بين طبيعة العلاقات الأوروبية مع دول منطقة شمال إفريقيا وكذا العلاقات الأمريكية مع دول هذه المنطقة.

وكما تستدعي المشكلات البحثية مناهج، فإنّها تستدعي أيضا بعض الإقترابات الملائمة التي تساعد على كشف حقائقها، حيث يستخدم الإقتراب للإشارة إلى المعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة التي تطرح، والضوابط التي تحكم إختيار موضوعات ومعلومات معينة أو إستبعادها من نطاق البحث.

– من الجانب النظري فقد تم إعتماد أكثر من نظرية حيث إعتمدنا على **نظرية النظم** التي تطوّرت في الخمسينيات والتي نالت الإهتمام الكبير كمنهج معاصر، إعتمدت على مصطلح أصبح الأكثر إستخداما في دراسة العلاقات الدولية، كذلك تم الإعتماد على **نظرية الصراع والمنافسة**، فإذا كانت نظرية الصراع تمثل أساس الدراسات السياسية، فإن نظرية المنافسة بدورها تمثل أساس الدراسات الإقتصادية، وهذا على الرغم من أنها ترد كثيرا في الدراسات السياسية كجزء من مفاهيم الصراع المتعددة.

– الدراسات السابقة:

لقد حضي موضوع السياسة الخارجية الأمريكية والأوروبية الموجهة نحو شمال إفريقيا بدراسة العديد من المهتمين والمختصين في مختلف المجالات السياسية، الإقتصادية والأمنية – على الرغم من قلتها– نظرا لما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية وما تتميز به كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد

[1]– شلبي، **مرجع سابق**، ص، 72.

الأوروبي من ثقل وتأثير على المستوى الدولي، ونظرا لما أثارته هذه السياسات من جدل ونقاش حول مختلف العوامل المؤثرة في صياغتها وتنفيذها ، وعليه فقد تطلب هذا البحث الإعتماد على مراجع وأدبيات سابقة إهتمت بموضوع هذه السياسات تجاه المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة ، لذا فقد حاولنا قدر ما أتيح لنا من جهد أن نجمع البعض منها آخذين بعين الإعتبار عنصري قيمة المرجع وأهميته.

لقد تم تناول هذا البحث إستنادا إلى الكتابات التالية:

1 – كتاب الدكتور عبد النور بن عنتر: البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2005 ، 236 صفحة.

الكتاب هو محاولة إيجاد تصور واضح عن معالم ومحددات واهتمامات الأمن القومي الجزائري في عالم يتسم بالتغير والإضطراب، وهو تصور لنظرة إستشرافية لواقع التطورات الأمنية من خلال تحليل بعض القضايا ورسم صورة واضحة عن الشكل الذي قد تأخذه هذه التطورات في المستقبل القريب مع ذكر التداعيات التي قد تنجر عنها على الأمن القومي الجزائري.

لقد تطرق الكاتب بالتحليل إلى أهم معطيات الأمن القومي الجزائري من خلال البعد المتوسطي باعتباره محورا إستراتيجيا هاما، محللا الخيارات الإستراتيجية المتاحة في زمن العولمة، وعالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، والحرب على الإرهاب، والحرب الإستباقية، كما تطرق الكاتب إلى التحولات في مفهوم الأمن، وعلاقته بمختلف جوانب الحياة.

وقد جاءت فصول هذا الكتاب على النحو التالي:

الفصل الأول: تحدث فيه الكاتب عن مقاربة مفهوم الأمن في زمن العولمة، وتطرق في **الفصل الثاني** إلى محددات الأمن القومي الجزائري، وتطرق في **الفصل الثالث** إلى المغرب العربي بين تنافس القوى الكبرى وإشكالية التوازن الإقليمي، أما **الفصل الرابع فقد** تطرق فيه الكاتب إلى ترتيبات الأمن والتعاون في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة.

ثم جاء **الفصل الخامس** متناولا الأمن الإقليمي في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، وجاء **الفصل السادس** ليشرح فيه الكاتب التصورات الأمنية الأوروبية والأطلسية في حوض المتوسط، أما **الفصل**

السابع فقد تطرق فيه الكاتب إلى الحوارات الأمنية مع دول حوض المتوسط ، وتناول **الفصل الثامن** الإجراءات الأمنية في المتوسط ، أما **الفصل التاسع** والأخير فقد أعطى فيه الكاتب الجزائر كمثال للتقارب الأمني مع الحلف الأطلسي.

الكاتب لم يتطرق بالتفصيل إلى المنافسة الأمريكية الفرنسية وتعارض هاتين القوتين في المنطقة ، وكذلك توجه الجزائر في تسليح جيشها نحو الصين وروسيا الحليف القديم ، كذلك ما لم يتطرق إليه الكتاب موضوع إعادة إحياء إتحاد المغرب العربي وبناء مؤسساته لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية ومواجهة الإستقطاب الدولي على المنطقة.

2 – كتاب الدكتور عبد الحميد براهيمي: المغرب العربي في مفترق الطرق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، حجم 24 × 17 ، الطبعة الأولى 1996 ، 483 صفحة.

يتطرق الكاتب – بحكم تكوينه الإقتصادي وبحكم مهامه السياسية التي مارسها إلى تحليل الإستراتيجيات الوطنية المعتمدة من طرف البلدان المغاربية لأجل التطور مباشرة بعد نيل إستقلالها

كذلك يتناول الكاتب بالنقد النهج السياسي المتبع من طرف هذه الدول لتحقيق تطورها.

هذا الكتاب مقسم إلى ثلاثة أقسام، كل قسم مكون من فصلين.

القسم الأول: خصص لدراسة التاريخ المشترك لبلدان المغرب العربي، وهو مكون من فصلين.

الفصل الأول يتطرق إلى جذور الوحدة المغاربية والإعتبارات الأساسية لتاريخ المغرب العربي، أما **الفصل الثاني** فتطرق إلى تحول إقتصادات هذه الدول من مرحلة الإستعمار إلى الإقتصاد الوطني.

القسم الثاني: خصص للإستراتيجيات التنموية الوطنية في الفترة الممتدة من 1960 إلى 1995 وفيها جاء **الفصل الثالث** ليتطرق إلى خصائص إقتصادات دول المغرب العربي خلال نفس الفترة ، وفي **الفصل الرابع** تطرق الكاتب إلى وصف السياسات التنموية المغاربية خلال هذه الفترة .

أما **القسم الثالث** فيتساءل فيه الكاتب عن موقع المغرب العربي ومصيره (المغرب العربي، إلى أين؟). ففي **الفصل الخامس** تطرق الكاتب إلى التنمية في بلدان المغرب العربي وتعطلها بسبب عدة

عوامل داخلية أدت إلى توقفها أما **الفصل السادس** والأخير فقد إقترح من خلاله الكاتب إعتماد إستراتيجية بديلة لتحقيق تنمية وطنية إقليمية حقيقية.

3– كتاب الدكتور محمد مصطفى كمال والدكتور فؤاد نهرا: صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، حجم 24 × 17، الطبعة الأولى 2004 ، 626 صفحة.

يتناول هذا الكتاب المكون من قسمين، مؤسسات الإتحاد الأوروبي بصفة عامة و عملية صنع القرار داخل هذا الإتحاد وهو القسم الذي أعده الدكتور محمد مصطفى كمال، أما القسم الثاني المعد من طرف الكتور فؤاد نهرا فيتناول موضوع صنع القرار في الإتحاد الأوروبي اتجاه الوطن العربي

القسم الأول من الكتاب تكمن أهميته في إعطاء القارئ فكرة عن الإتحاد الأوروبي والغاية من هذا الإتحاد، مع التعريف بمؤسسات هذا الإتحاد والصلاحيات الموكلة لكل مؤسسة من مؤسساته

أما **القسم الثاني** فيتناول لب الموضوع الذي عنون به الكتاب وهو موضوع كيفية صنع القرار السياسي الأوروبي في إطار المؤسسات الأوروبية فيما يخص قضايا الوطن العربي.

هذا الكتاب يثير في مجموعه نوعا من الشفقة والإحباط لدى القارئ العربي الذي يرى تفاوتا صريحا بين مسارين متوازيين باتجاه معكوس، مسار بدأ بوحدة إقتصادية نتج عنها إتحاد سياسي وأصبح الآن قوة عظمى إقتصادية وسياسية الذي هو الإتحاد الأوروبي ، ومسار مجزأ مشتت يمتلك قدرات ومؤهلات لا يملكها غيره من جميع النواحي الذي هو الوطن العربي.

4 – كتاب الدكتور عبد الواحد ناظم الجاسور: تأثير الخلافات الأمريكية– الأوروبية على قضايا الأمة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، حجم 24 × 17، الطبعة الأولى 2007، 526 صفحة.

في هذا الكتاب يسلط الكاتب الضوء بالدراسة والتحليل على السياسات الخارجية لكل من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وعلاقة هذه السياسات وتأثيرها على القضايا العربية من خلال التحولات التي شهدها العالم في أعقاب نهاية مرحلة الحرب الباردة.

الكتاب يتكون من قسمين، القسم الأول مكون من ستة فصول، أما القسم الثاني فمكون من خمسة فصول، حيث جاءت الفصول على النحو التالي:

القسم الأول: الرؤية الأوروبية – الأمريكية لعالم ما بعد الحرب الباردة

يتناول الكاتب في **الفصل الأول** الرؤية الأوروبية للعلاقات الدولية ، وفي **الفصل الثاني** يتناول الكاتب الموقف الأوروبي من حلف شمال الأطلسي (الناتو) ، ويجمع فيه مواقف مختلف الدول الأوروبية، أما **الفصل الثالث** فيتطرق إلى الرؤية الأمريكية لعالم ما بعد الحرب الباردة ، في **الفصل الرابع** يتناول الكاتب حرب الخليج الثانية والمواقف الأمريكية والأوروبية من هذه الحرب ، وفي **الفصل الخامس** يتطرق الباحث إلى المشاريع الأمريكية والأوروبية لاحتواء الوطن العربي ، ممثلة في مختلف مبادرات الشراكة المطروحة من طرف الجانبين الأمريكي والأوروبي، وجاء **الفصل السادس** ليتناول المواقف الأوروبية والأمريكية من قضايا الشرق الأوسط .

القسم الثاني: العلاقات الأوروبية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فقد قسم إلى خمسة فصول ، حيث تطرق الكاتب في **الفصل السابع** إلى عولمة الأمن القومي الأمريكي وتناول **الفصل الثامن** الخلافات الأمريكية الأوروبية حول الأزمة العراقية والموقف الأوروبي من الإتهامات الأمريكية، وفي **الفصل التاسع** تناول الكاتب نتائج الحرب الأمريكية على العراق وتداعياتها الإقليمية والدولية، أما **الفصل العاشر** فقد تطرق إلى النظرة الأوروبية والأمريكية لمنطقة الخليج بعد إحتلال العراق وردود الأفعال العربية ، وجاء الفصل الأخير– (**الحادي عشر**) – متناولا العلاقات العربية الأوروبية خلال القرن الحادي والعشرين ، ومستويات التعامل مع الوطن العربي والدور الأمريكي في هذه العلاقات .

5 – كتاب الدكتور حسن نافعة: **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، حجم 24 × 17 ، الطبعة الأولى 2004 ، 626 صفحة

الدراسة تتناول تجربة التكامل لدى الدول الأوروبية محاولة عبرها شرح الأسباب والعوامل التي ساعدتها على الإنطلاق منذ البداية .

الدراسة مكونة من خمسة أقسام جاءت على النحو التالي :

القسم الأول: تحت عنوان الجذور.. و الآفاق، ويتكون من أربعة فصول ، يتناول **الفصل الأول** تطور فكرة الوحدة الأوروبية بين المشروعات الطوباوية وطموح إقامة هذه الوحدة ، أما **الفصل الثاني** فيتطرق إلى تشكيل فكرة الوحدة خلال مرحلة الحرب ، أما **الفصل الثالث** فيتناول بالتحليل مسيرة الوحدة الأوروبية بداية من نشأة جماعة الفحم والصلب إلى غاية نشأة الإتحاد الأوروبي ، أما **الفصل الرابع** فيتناول التحديات التي واجهت دول الإتحاد فيما تعلق بالحدود ، الإستقلال و التبعية .

القسم الثاني، ينقسم إلى أربعة فصول، تناول **الفصل الخامس** الهيكل التنظيمي والبنية المؤسسية للإتحاد ، و **الفصل السادس** تطرق إلى النظام السياسي و القانوني و آليات صنع القرار، وتناول **الفصل السابع** مراحل تطور العملية التكاملية، أما **الفصل الثامن** فتناول واقع الميزانية ومصادر التمويل و أوجه الإنفاق.

أما **القسم الثالث** ، فينقسم إلى ثلاثة فصول، **الفصل التاسع** تناول السياسات الإقتصادية، و **الفصل العاشر** تناول السياسات الإجتماعية والإقليمية وحقوق الإنسان والمواطن، وتطرق **الفصل الحادي عشر** إلى السياسات الثقافية والتعليمية والبحث العلمي والتكنولوجيا. أما **القسم الرابع** فقد تناول في **الفصل الثاني عشر** البعد الإقتصادي كمحدد لعلاقة الإتحاد الأوروبي بالعالم الخارجي وفي **الفصل الثالث عشر** تناول الكاتب البعدين السياسي والأمني في السياسة الخارجية للإتحاد. أما **الفصل الرابع عشر** فتناول علاقة الإتحاد مع الوطن العربي.

القسم الخامس ينقسم إلى فصلين إثنين، **الفصل الخامس عشر**هو عبارة عن رؤية مقارنة بين التجربتين العربية والأوروبية، أما **الفصل السادس عشر** والأخير، فيتطرق إلى مدى قابلية تطبيق التجربة الأوروبية على الواقع العربي .

نستطيع القول أن ميزة هذا الكتاب تكمن في أنه بإمكان صانع القرار في الوطن العربي أن يستعين به في الإستفادة من التجربة الأوروبية والتعرف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى إخفاق تجربة الوحدة العربية وتشريحها والعمل على تحييدها وإقالتها من طريق بناء هذه الوحدة.

الإطار المفاهيمي للدراسة

السياسة الخارجية: السياسة الخارجية حسب تعريف الموسوعة السياسية هي "تنظيم نشاط الدولة ، ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية ، وتهدف السياسة الخارجية

إلى صيانة إستقلال الدولة وأمنها وحماية مصالحها الإقتصادية ، ولما كانت السياسة الخارجية تؤثر تأثيرا خطيرا على شؤون الدفاع والأمن والإقتصاد ونواحي الحياة الحديثة المختلفة ، فإن وضع مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الرئيسية والقرارات الكبيرة من شأن قيادة الدولة العليا : رئاسة الدولة والحزب الحاكم والوزارة صاحبة الإختصاص والهيئة التشريعية"[1] .

الشراكة الأورومتوسطية: الشراكة الأورو–متوسطية هي عملية إقامة علاقات وتشارك بين طرفين إثنين، هما الدول الأوروبية من جهة وتحددها كلمة أورو ، وبين دول حوض البحر الأبيض المتوسط من جهة ثانية ، وتحددها كلمة متوسطية، فالشراكة الأورو–متوسطية هي إذا ؛ مشروع قائم بين دول الإتحاد الأوروبي عن الضفة الشمالية للمتوسط وبين الدول الأخرى للضفة الجنوبية للبحر المتوسط ، ونشير هنا إلى أن المفهوم المطروح للشراكة الأورو–متوسطية هو مفهوم أوروبي ، بمعنى أنه ليس مفهوما متوسطيا نتج بعد إتفاق مختلف الأطراف عليه، فالمشروع الأورو–متوسطي وكما يدل عليه إسمه، هو مشروع أوروبي في الأساس يتجه إلى إعادة تنميط العلاقات الإقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانها المتوسطيين في ضوء المتطلبات السياسية والأمنية الجديدة للإتحاد الأوروبي ، وليس على مبدأ الطبيعة المتميزة للعلاقات التي حاكها الجوار والتاريخ "[2].

التنافس الدولي: لقد ركّز كثير من المفكرين في شرحهم لمفهوم التنافس الدولي على الجانب الإقتصادي إعتبارا من أن هذا المصطلح يمثل أساس الدراسات الإقتصادية وذلك بالنظر إلى المصطلحات المشتقة من هذا المفهوم كالمنافسة الإقتصادية الحرة والتنافسية الدولية وغيرها من المصطلحات المستعملة في هذا الميدان، وعليه فقد إنتقل هذا المفهوم من حقل العلوم الإقتصادية إلى حقل العلوم السياسية وتحديدا ضمن دراسات الإقتصاد السياسي والعلاقات الإقتصادية الدولية.

– صعوبات الدراسة:

ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أنّ عملية البحث في السياسة الخارجية للقوى الكبرى وعلاقاتها بدول منطقة شمال إفريقيا تشكل تحديا قائما بذاته ولا يخلو من الصعوبات، إذ تشكل قلة المصادر ذات الصلة المباشرة بالموضوع الصعوبات الأولى، كما أن ترتيب المراجع وتوظيفها بما يخدم الموضوع تشكل

[1] – **موسوعة السياسة**، عبد الوهاب الكيالي، الجزء الثالث، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 2، 1985)، " مادة "سياسة خارجية، ص.386 .

[2]– مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف** ،(القاهرة : دار الفجر للتوزيع والنشر ، ط 1 ، 2006)، ص. 93

الصعوبة الثانية، بالإضافة إلى التغيرات المتسارعة التي تشهدها العلاقات الدولية سواء في طابعها الصراعي أو التعاوني يعقد من مسألة متابعة كل تفاصيل الموضوع.

فالصعوبة الأساسية تكمن في القلة النسبية للدراسات الأكاديمية العلمية المتعلقة بمنطقة شمال إفريقيا وخاصة تلك النابعة من عمق المنطقة ذاتها، على اعتبار أن الموضوع متشعب لا يمكن دراسته بمعزل عن التاريخ والإقتصاد، ويبقى أهم مشكل في البحث هو الحصول على معطيات ومعلومات محيّنة حول الواقع الإقتصادي لدول منطقة شمال إفريقيا، علما أنّ طبيعة الموضوع تتطلب الرجوع إلى إحصائيات ومعطيات رقمية لتحليل الوضع الإقتصادي لدول المنطقة .

فرغم الإرتباطات الخاصة التي أخذت منا بعض الوقت، ورغم بعض الصعوبات الأخرى إلا أننا – بفضل الله – أتممنا هذا العمل وفقا لخطة الدراسة.

– تقسيم الدراسة:

تتوزّع هذه الأطروحة على مقدمة، أربعة فصول وخاتمة، يعرض **الفصل الأول** محددات السياسة الخارجية الأوروبية والأمريكية بمنطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة، وما تتميز به المنطقة من قدرات إستراتيجية تتعلق بموقعها الجيو إستراتيجي ومقوماتها الجيو إقتصادية، كذلك يتطرق هذا الفصل إلى أهداف السياسات الخارجية الأوروبية والأمريكية اتجاه المنطقة.

ويعالج **الفصل الثاني** الخلفيات الإستراتيجية لسياسات الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا، حيث تطرقنا من خلاله إلى العلاقات التاريخية الأوروبية والأمريكية مع دول شمال إفريقيا وخصوصية المنطقة في نظر سياسات هاتين القوتين.

أما **الفصل الثالث**، فتضمّن السياسات الإقتصادية الأوروبية والأمريكية في منطقة شمال إفريقيا، حيث تطرقنا من خلاله إلى علاقات دول المنطقة بهاتين القوتين فيما تعلق بالمبادلات التجارية وكذا السياسات المالية المتبعة من طرفهما تجاه دول المنطقة.

كما تناول **الفصل الرابع** السياسات الدبلوماسية والأمنية الأوروبية والأمريكية ومستقبلها في المنطقة مع التطرق إلى التهديدات والآليات المتخذة لمواجهة المخاطر الأمنية التي قد تؤثر في علاقات هذه القوى

بدول المنطقة، كل هذا في ثلاثة مباحث، وجاء المبحث الرابع ليستشرف مستقبل السياسات الأوروبية والأمريكية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا .

ثم **الخاتمة** التي بينا فيها نتائج الد راسة وأهم التوصيات التي من شأنها أن تدعم العلاقات بين الإتحاد الأوروبي ودول منطقة شمال إفريقيا من جهة، وبين الولايات المتحدة ودول المنطقة من جهة أخرى في ظل التحديات الأمنية الراهنة.

الفصل الأول

محددات السياسة الخارجية

الأوروبية والأمريكية بمنطقة شمال إفريقيا

الفصل الأول

محددات السياسة الخارجية الأوروبية والأمريكية بمنطقة شمال إفريقيا.

لقد منحت القوى العظمى أهمية كبرى لمنطقة شمال إفريقيا ووضعتها ضمن مخططاتها الإستراتيجية العالمية، نظرا لما تتمتع به من موقع متميز وما تتوفر عليه من مقومات إقتصادية على وجه الخصوص، وإمكانيات طبيعية معدنية وطاقوية وكثافة سكانية ضخمة، تعد سوقا إستهلاكية واعدة بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي على السواء.

تعتبر الطاقة سرّ التطور والتفوق ومفتاح السيطرة على العالم، ومن هنا جاءت أهمية الصراع والتنافس على موارد الطاقة بمنطقة شمال إفريقيا بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عن طريق السيطرة على منابع النفط من أجل تأمين إمدادات الطاقة والتحكم في الممرات المائية عبر العالم ومختلف طرق المواصلات، ومسارات التجارة الدولية. كما أنّ المنطقة تعد مدخلا يتيح لهذه القوى النفاذ إلى مناطق أخرى في إفريقيا وآسيا للسيطرة عليها، أو ممارسة النفوذ والتأثير في دولها"[1]، وعليه فإن إستراتيجية القوى العظمى تجعل أمن الطاقة من ضرورات أمنها القومي، فالولايات المتحدة الأمريكية تريد بصفة أساسية وملحة – في مواجهة منافسيها (أوروبا – اليابان) الذين يفتقدون بدورهم لموارد الطاقة – مراقبة المورد الطاقوي الإستراتيجي للنظام الصناعي، والمنطقة المعنية لتحقيق هذا الهدف هو منطقة جنوب المتوسط، إبتداء من المغرب إلى الخليج ...كمجموعة واحدة تضم المغرب والمشرق إلى القوقاز وبصفة أوسع المتوسط"[2].

خلال مرحلة الحرب الباردة كانت منطقة شمال إفريقيا تستمد أهميتها ضمن الصراع بين الشرق والغرب، حيث كان التكامل الإستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في هذه المنطقة حتميا لمواجهة الخطر الشيوعي أو ما كان يسمى آنذاك بالخطر الأحمر، ومع انتهاء هذه المرحلة وانهيار الإتحاد السوفياتي شهد العالم تحولات كبيرة نتج عنها ظهور نظام عالمي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت المصالح الإقتصادية تفرض نفسها مما أضفى تغيرا في الرؤية الإستراتيجية الأمريكية،

---

[1] – وليد محمود عبد الناصر، التنافس العالمي على النفوذ والثروة في المنطقة العربية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات والنشر، العدد 189 يونيو 2012، ص ص. 93 –99.

[2] – الحاج إسماعيل زرقون، المغرب العربي والصراع الدولي، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، الجزائر: جامعة غرداية، م. 2 ،العدد 9 ، 2010 ، ص ص. 229 – 244.

تغير بموجبها الخصم المنافس للولايات المتحدة الأمريكية، من الخصم التقليدي المتمثل في الإتحاد السوفياتي، إلى الإتحاد الأوروبي كمنافس محتمل للمصالح الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا، وذلك بحكم الإرث الإستعماري والمصالح المتشابكة.

ومن جهة أخرى أثّرت هذه التحولات في النظرة الأوروبية حيث وجد الإتحاد الأوروبي نفسه في أمسّ الحاجة لبعث حركية جديدة في المنطقة، عن طريق إعادة بعث مشروع متوسطي يهدف إلى إقامة شراكة أورو– متوسطية خاصة بعد إنتهاء مرحلة الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي .

– المحدد السياسي– الإقتصادي.

ما يمكن الإشارة إليه في هذا الجانب هو أنّ القوى الدولية تتنافس في السعي للحصول على نصيب متزايد من أسواق واسعة وواعدة، وذات قوى شرائية متصاعدة من حيث التوسع في حجم الطبقة الوسطى ونصيبها من الدخل والثروة"[1] ، وفي هذا المجال نشير إلى أن الإعتبارات التاريخية والإستراتيجية فرضت على الإتحاد الأوروبي إعادة ربط علاقاته بدول منطقة شمال إفريقيا عبر فكرة شراكة جديدة كانت بدايتها مؤتمر برشلونة الذي أرسى قواعد شراكة جديدة تعتبر خطوة فاعلة لسد الطريق للهيمنة الأمريكية ومنافسا لها في نفس الوقت، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية "بدأت تجهر بمواقف سياسية مزاحمة للسياسة الفرنسية أو مناوئة لها في المنطقة، مثلما بدأت فرنسا تدرك أنّ النّظم السياسية في منطقة شمال إفريقيا باتت حريصة أكثر على تمتين علاقاتها بالإدارة الأمريكية وعلى أخذ مواقف واشنطن في الإعتبار عند وضع سياستها الخارجية "[2]، وقد بدأت الولايات المتحدة بإطلاق عدة مبادرات أمريكية تهدف إلى ربط دول منطقة شمال إفريقيا ضمن مبادرات شراكة إقتصادية لن يكون للدول الأوروبية أي دور فيها.

لقد تميزت مختلف مبادرات الشراكة الأمريكية مع دول منطقة شمال إفريقيا بكونها مبادرات ترمي إلى معالجة مجموع القضايا من جانبين إثنين، هما الجانب الإقتصادي الذي يعد ظاهر المبادرة والجانب السياسي الذي يمثل الجانب الخفي للمبادرة، حيث تريد الولايات المتحدة الأمريكية "من خلال إستراتيجيتها التوفيق بين القيم والمصالح، إذ يتعلق الأمر هنا بتشجيع الديمقراطية ونشر الليبرالية الإقتصادية في أي

[1] – عبد الناصر، **مرجع سابق**، ص. 95.

[2]– عبد الإله بلقزيز :"الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي من الإهتمام الإستراتيجي إلى الإخترتق التكتيكي"ورد في **الوطن العربي في السياسة أمريكية** . (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 22، ط 2، مارس 2004)، ص. 75 .

مكان من العالم وحيث ما أمكن ذلك، ولكن بإخضاعهما للدفاع عن مصالحها في العالم"[1]. وتتجلى الأهداف التي ترمي إليها هذه المبادرات في أن الولايات المتحدة الأمريكية تزاوج بين السياسة والإقتصاد في طرحها لمثل هذه المبادرات .

هناك مشروعان يمكن أن يوضحا إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا خلال سنوات 1990، هما مشروع **الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA**، ومشروع **ايزنستات**[2]، هذان المشروعان اللذان يعدان الخطوة الأولى نحو الولوج إلى المنطقة في إطار تنافس غير معلن بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، خصوصا فرنسا ذات الإرث الإستعماري في المنطقة، توالت بعدهما عدة مبادرات ترمي كلها إلى تحرير الإقتصاد وفتح المجال السياسي نحو الديمقراطية وترقية حقوق الإنسان، من بين هذه المبادرات، مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط **MEPI** مبادرة الشرق الأوسط الكبير **GMO**، وفي الأخير فرص الشراكة بين الولايات المتحدة وشمال إفريقيا**NAPEO** .

أخذت منطقة شمال إفريقيا تسترعي الإهتمام الإقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة حيث تمثل هذا الإهتمام في موارد الطاقة التي تتمتع بها هذه المنطقة، وعليه فقد إتبعت الإستراتيجية الإقتصادية الأمريكية نوعين من التعامل مع دول المنطقة، أحده متعدد الأطراف **Multilatérale** ويتجلى خصوصا في مبادرة **إيزنستات** والتي تهدف إلى جعل المنطقة سوقا واحدة مفتوحة دون حدود أو قيود جمركية، ونوع ثاني ثنائي الأطراف **Bilatérale** أين طورت الولايات المتحدة علاقاتها التجارية والإستثمارية مع كل دولة على حدة، وكان تركيزها على الجزائر كمصدر للنفط "[3].

- المحدد الأمني– الإقتصادي .

يتجلى المحدد الأمني الإقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا، في مكافحة الإرهاب وتتبع آثاره، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر حيث عاد الجانب الأمني ليفرض نفسه على جداول الأعمال وطغت الهواجس الأمنية في تعاطي الولايات المتحدة حيث منحتها إهتماما خاصا، وتأكيدا لهذا الإتجاه بدأ مدير مكتب التحقيقات الفدرالي "**اف بي اي**" **روبرت موللر**" في شهر فيفري 2006 جولة

[1] –**Le Maghreb dans la stratégie des Puissances,** IMDEP, N°61/61Departement de documentation, Alger, p. 68.

[2] –**Loc .cit.**

[3] – سمير قط، المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف التسعينيات، أبعاد فرص وقيود، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، لبنان : مركز جيل البحث العلمي، العدد 9 ، (جوان 2017)، ص ص . 127 – 138.

شملت كلا من المغرب، الجزائر وتونس وتندرج في إطار التنسيق الدوري في إطار ما يسمى بالحرب على الإرهاب"[1]، وعليه فقد حظيت منطقة شمال إفريقيا باهتمام بالغ الخطورة في ظرف متسارع جدا تسارع الأعمال الإرهابية التي باتت تهدد المصالح الأمريكية والأوروبية على حد سواء، فإذا كانت ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي الموضوع الرئيس الذي يؤرق الأوروبيين، فإن ما يؤرق الأمريكيين هو التقارير التي أظهرت أن واحدا من كل أربعة "إستشهاديين" في العراق أتى متطوعا من المغرب العربي لقتالهم، واستجابة للطلبات الأمريكية الملحة إتخذت الحكومات المغاربية كل التدابير الممكنة لسد منافذ السفر للعراق وسن بعضها قوانين جديدة صنفت نية التطوع للقتال إلى جانب المقاومة العراقية في خانة الأعمال الإرهابية"[2]، إن انتشار الجماعات الإرهابية في منطقة شمال إفريقيا وفي منطقة الساحل الإفريقي وفي مالي، جعل الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية ينظرون بعين الخطر إلى هذه المنطقة التي قد تشكل في المستقبل بؤرة للتوتر لذلك فقد كان هدف واشنطن من تطوير علاقاتها الأمنية والعسكرية بدول المنطقة، هو مساعدتها في زيادة قدراتها على مكافحة هذه الظاهرة بفعالية أكبر"[3]، كذلك فإن منطقة شمال إفريقيا تعتبر بوابة نحو العمق الإفريقي، حيث تدرجها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن سياستها الإفريقية، لما يتعلق الأمر بالملف الأمني – الإقتصادي، فمنذ بدايات سنة 2000 صارت الولايات المتحدة تنظر للمنطقة ككتلة جيو – أمنية معرضة لكل المخاطر التي تنعكس سلبا على الفضاء المتوسطي الأوروبي"[4] .

أما بخصوص الجانب الأوروبي، فالتهديدات تكتسي طابعا أكثر تعقيدا من حيث تنوع المخاطر بحكم القرب الجغرافي والإرتباط التاريخي مع منطقة شمال إفريقيا، فالمفهوم الأوروبي للأمن يقترن بالمساعي الأوروبية لجعل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام واستقرار دائمة، وذلك من خلال الإنخراط المستمر في حوار سياسي وأمني بين شعوب ودول المنطقة، ويتسم المفهوم الأوروبي للأمن عموما بالتعقيد، حيث إن المتفحص لأدبيات الموضوع يمكنه ملاحظة أن الإتحاد الأوروبي يعمل على الحد من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا و نزع أسلحة الدمار الشامل، ومحاربة الإرهاب، لا سيما وأن أوروبا قد مستها نوعا ما التهديدات الإرهابية ، التي طبقت واقعيا على الأراضي الأوروبية خاصة تلك

---

[1]– أمين البار ومنير يسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، (القاهرة : مكتبة الوفاء القانونية ، ط 1 ، 2014)، ص. 54.

[2]– **المرجع نفسه**، ص.55.

[3] – قط، (المغرب العربي...)، **مرجع سابق**، ص. 131.

[4]– **المرجع نفسه**، ص. 129.

التفجيرات التي حدثت في مدريد ولندن، كذلك ما تجدر الإشارة إليه هو أن الهجمة التجارية والإستثمارية الأمريكية في المغرب العربي حركت الأوروبيين والفرنسيين على الخصوص، لإعلان سياسة جديدة للجوار قائمة على الشراكة وتحرير التجارة... يلاحظ الباحث عمر بغزوز، أن التوترات التي حدثت على المستوى عبر–الأطلسي، ما هي إلا نتيجة التنافس الأمريكي–الأوروبي بلا هوادة على الأسواق العالمية، والمغاربية إحداها"[1]، وعليه فهذه المحددات هي التي جعلت الأوروبيين ينظرون إلى خصوصية منطقة شمال إفريقيا باعتبارها موطنا دائما لمصالحهم وبقائها كمنطقة للتنافس الإقتصادي بين القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة"[2].

وعليه فإن المجال الإقتصادي يعد من أهم المجالات التي تجسد التنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة شمال إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة لعدة إعتبارات منها ما هو تاريخي جغرافي ومنها ما هو إقتصادي، بالنسبة لأوروبا فإن التاريخ الإستعماري والقرب الجغرافي جعلا من هذه المنطقة إمتدادا لأوروبا ومجاورا لها والذي تعتبره مجالها الحيوي، أما الجانب الإقتصادي فيتمثل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، في زيادة نمو إستثمار الشركات الأمريكية العاملة في مجال النفط بعد الإكتشافات الجديدة لحقول النفط في الجزائر مباشرة بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة، هذه المعطيات فسحت المجال لظهور مؤشرات تنافسية بين هذه القوى حيث يسعى كل طرف إلى إيجاد سوق إستهلاكية واستثمارية واعدة في هذه المنطقة تضمن إستقرار إقتصاده وتؤمن مصالحه .

[1] – قط، (المغرب العربي...)، **مرجع سابق**، ص. 136.

[2] – عمار بالة، المغرب العربي كمنطقة للتنافس الأوروبي – الأمريكي، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، الجزائر: جامعة عباس لغرور، خنشلة م 3، العدد 5 ، (جانفي 2016)، ص ص. 266 – 286.

المبحث الأول: المعطيات الإستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة

إن التسمية التي كانت تسند إلى منطقة شمال إفريقيا هي منطقة المغرب العربي ، وهو مصطلح لغوي قصد به كتاب العرب وغيرهم، الإتجاه الذي يحدد مغرب الشمس، أما إصطلاحا فقد قصد به الأقاليم الواقعة غرب مصر التي تشمل شمال القارة الإفريقية من طرابلس إلى المحيط الأطلسي، ولعله إصطلاح فرضته ظروف الفتح الإسلامي، أما ما يمكن ملاحظته خاصة بعد الحرب العالمية الثانية فهو ظهور أسماء جديدة لمكونات الوطن العربي، الهلال الخصيب، الشرق الأوسط، الخليج الفارسي، شمال إفريقية ...إلخ، أيضا من بين التسميات التي عرفتها المنطقة العربية نجدها مقسمة إلى شرق أدنى وشرق أوسط "حيث يشمل الشرق الأدنى بلاد إفريقيا الشمالية، مع أن هذه البلدان تقع جغرافيا في أقصى الغرب من العالم العربي، وهي تسمى في اللغة العربية "المغرب"، مقابل تسمية البلدان العربية الواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط ببلدان "المشرق" ."[1] و بالرغم من هذه التسميات التي قد تستند إلى تعليلات تمتلك جزءا من الموضوعية، فإن المغرب العربي يؤلف وحدة جغرافية ذات موقع إستراتيجي متميز، وهو يشكل بهذا متسعا جغرافيا متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية، متكافئ في الموارد ومنابع الرزق، متجانس العمران ومتقارب الملامح البشرية، يشكل على الضفاف الجنوبية من سواحل الحوض الغربي للبحر المتوسط جبهة عمرانية عريضة في أفق حضاري موصوف ويمتد على خطوط المواصلات التجارية وعلى طرق الترابط الإجتماعي والتفاعل الثقافي بين الشمال والجنوب ومن الغرب إلى الشرق، فيكسب الجهة المغاربية موقعها هذا عمقا إفريقيا إلى جانب إمتدادها العربي الإسلامي، ومجاورتها لمشارف الغرب الأوروبي فينطبع العمران البشري بملامح التقارب الثقافي والتمازج الإجتماعي"[2] .

تقع منطقة شمال إفريقيا في الجهة الشمالية للقارة الإفريقية، وتحتل أيضا جزءا من جهتها الغربية، "تبلغ مساحتها 6 ملايين كلم^2 يحدها شمالا البحر المتوسط وجنوبا مالي والنيجر وتشاد والسنغال، وغربا المحيط الأطلسي وشرقا مصر"[3]، يمثل سكان شمال إفريقيا كيانا واحدا متماسكا بحكم عوامل التاريخ

---

[1] - جورج قرم، **إنفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق** ،(بيروت : دار الفارابي ، ط 1، 2006)، ص. 51 .

[2] – مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير نداء المستقبل** ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 3 ، ماي 2005)، ص. 19 .

[3] – صبيحة بخوش، **إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية 1989 – 2007** أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، نوفمبر 2007، ص. 33 .

والجغرافيا والنسب والمعتقد، تحظى منطقة شمال إفريقيا بمواردها الطبيعية الهامة، وتعتبر في نفس الوقت سوقا إستهلاكية كبيرة .

إنطلاقا من هذه الأهمية البالغة، عرفت منطقة شمال إفريقيا وجود عدد كبير من الحضارات تداولت في السيطرة عليها مثل الفينيقيين، الرومان، ثم الفتوحات الإسلامية التي كرست واقعا جديدا ظل شاهدا إلى يومنا هذا .

يعتبر المجال الإستراتيجي من بين أهم مجالات التنافس بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة، حيث تتوفر هذه المنطقة على عدة إمكانيات، جعلتها من بين المناطق الأكثر حيوية في نظر القوى الكبرى واحتلت بفضلها مكانة متميزة، ومن بين هذه الإمكانيات نجد موقعها الجيو– إستراتيجي الممتد من المحيط الهادي إلى البحر الأبيض المتوسط مرورا بمضيق جبل طارق، هذا بالإضافة إلى الإمكانيات الطبيعية، المعدنية والطاقوية وكثافتها السكانية، حيث تشكل سوقا إستهلاكية لتصريف المنتجات الأوروبية والأمريكية، الأمر الذي أدى بها لأن تكون في عمق الصراع والمنافسة الدولية على دولها وأن تكون دوما عرضة لأطماع القوى الكبرى، فإذا نظرنا إلى العلاقات الأمريكية بدول منطقة شمال إفريقيا وجدناها لا تزال ضعيفة إذا ما قورنت بالعلاقات الأوروبية وخاصة فرنسا، باستثناء الجزائر فيما يخص عنصر الطاقة، فالإهتمام الأمريكي الجديد بالمنطقة، يأخذ الأبعاد الإستراتيجية أكثر من الجوانب الإقتصادية، خاصة بعد 11 سبتمبر 2001 ، أين أصبحت الأبعاد الأمنية المحدد الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية في شمال إفريقيا فضلا عن الرغبة في التموقع في المنطقة لمزاحمة القوى الأوروبية خاصة فرنسا واحتواء النفوذ الصيني المتزايد في إفريقيا[1] .

إن الأهمية التي أولتها القوى العظمى لمنطقتي شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، تنطلق من كون هذا الأخير لا يكتسي أهمية كبرى بالنظر إلى وضعه الجيو– إستراتيجي المتميز بالنسبة لباقي البحار فحسب، بل يعد همزة وصل تربط بين قارات ثلاث هي، أمريكا، أوروبا وآسيا، أي بين دول متقدمة مستهلكة للطاقة وبين دول جنوبية مصدرة للطاقة، ولكونه كذلك ممرا بامتياز لطرق التجارة والمواصلات العالمية ومعبرا رئيسيا للسفن التجارية وناقلات النفط تجاه الأسواق العالمية، خاصة بعد فتح قناة السويس منتصف القرن التاسع عشر(19) وتنشيط حركة الملاحة البحرية وكثافة المبادلات التجارية

[1] – قط، (المغرب العربي...)، **مرجع سابق**، ص. 138.

الدولية، كما تشكل منطقة شمال إفريقيا رهانا إقتصاديا كبيرا بما توفره من سوق إستهلاكية واستثمارية وبما تحتويه من مواد أولية وموارد طبيعية بالنسبة للقوى الكبرى التي كثفت من إهتماماتها بهذه المنطقة.

إن التحولات التي شهدها العالم جعلت من الإهتمام الأوروبي والأمريكي على السواء يتزايد بشكل ملموس أدى إلى قيام نزعة تنافسية ظاهرة، حيث سعت كل من دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لربط دول منطقة شمال إفريقيا بمشاريع إقتصادية، أمنية و سياسية تخدم مصالحها، وتمثل ذلك في قيام الدول الأوروبية بالتعامل مع دول منطقة شمال إفريقيا بحكم الماضي الإستعماري، بغية توسيع نفوذها الإقتصادي والسياسي في هذه المنطقة بغرض تعزيز قدراتها التنافسية مع بقية التكتلات الإقليمية، وكذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية منذ أواخر التسعينيات برسم إستراتيجية تمثلت في إقامة شراكة أمريكية مغاربية، وإرساء تعاون إقتصادي يقوم على التبادل الحر، على غرار المبادرة التي إقترحها "**ستيوارت ايزنستات**" والذي يهدف أساسا إلى إدراج المنطقة ككل في الإقتصاد الليبيرالي العالمي".[1]

المطلب الأول :منطقة شمال إفريقيا جيوسياسيا (الأهمية الجيو – سياسية)

تبدو منطقة شمال إفريقيا واضحة كفضاء جغرافي متكامل وتبدو أيضا فضاء جيو– سياسيا موحدا، فدراسة العامل الجغرافي يتطلب دراسة الموقع والمساحة والحدود وتأثير ذلك في العلاقات الدولية، ويقصد به دراسة موقع الدولة فلكيا ونوع الموقع وكذلك دراسة الموقع تجاه الدول المجاورة.

ومن خلال دراسة الموقع الجغرافي نجد أن أول ما يتبادر إلى الذهن موقع الوحدة السياسية من الناحية الفلكية، أي الموقع بالنسبة لخطوط الطول والعرض"[2]، ولعل التأكيد على معرفة الموقع بالنسبة لخطوط العرض ضرورة في معرفة تشكل المناخ وتأثيره على النشاط البشري، ويعتبر **فريدريك راتزل** Friedrich Ratzel [3]، أول من درس أهمية العامل الجغرافي وأثره على قوة الدولة، وقد ربط بين النمو باعتباره ظاهرة طبيعية والدول كوحدة سياسية ودراستها باعتبارها كائنا حيا، فالدولة كنظام سياسي لا تتقيد

[1] – قط، (المغرب العربي.....)، **مرجع سابق**، ص. 134.

[2] – حقي توفيق، **مرجع سابق**، ص. 132.

[3]– في نهاية القرن التاسع عشر ، قدم الجغرافي **فردريك راتزل** صياغة الجغرافيا السياسية كدراسة متخصصة في كتاب له بعنوان "الجغرافيا السياسية" نشره عام 1897 ، ناقش فيه المواضيع ارئيسية لهذا الفرع من المعرفة ، واعتبر الدولة كائنا حيا لها حق في حيازة رقعة جغرافية مناسبة ، لتوفير شروط الحياة ، اسماها "منطقة البقاء" ، واخذها عنه غيره ، ومن ضمنهم "**هتلر Hitler**" الذي اسماها المجال الجيوي .المرجع : الكيالي ، الجزء الثاني ، **مرجع سابق** ، ص 70

بالإعتبارات المكانية ولا بالقيود الجغرافية، إلا أن عملية النمو هذه لا تكتمل شروطها إلا بتأمين قدر مقبول من القوة فالقوة هي المحفز لعملية النمو"[1].

الفرع الأول : الموقع الجغرافي والفلكي لمنطقة شمال إفريقيا

يلعب الموقع الإستراتيجي بالنسبة للدول أهمية بالغة في علاقاتها مع باقي الدول الأخرى، وبهذا تبقى الجغرافيا هي العنصر المحدد في السياسة الدولية وهذا يعني أن الموقع الجغرافي له تأثير كبير في تحديد نوعية ومظاهر علاقات الدول ببعضها البعض، وعلى هذا الأساس ظهرت منطقة شمال إفريقيا بوصفها فاعلا في العلاقات الدولية حينا ومجالا للتنافس بين القوى الكبرى حينا آخر.

تقع منطقة شمال إفريقيا في الجزء الشمالي للقارة الإفريقية، وهي تتكون من موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا، وتتربع على مساحة تزيد على ستة ملايين كيلومتر مربع، وتكتسي هذه البلدان الخمسة مميزات طبيعية متجانسة، فوحدة تضاريسها ظاهرة للعيان في مجموع الدول المغاربية وتمتلك هذه البلدان في الوقت نفسه مناطق صحراوية مترامية الأطراف وواجهة بحرية مهمة إذ لها ساحل على البحر الأبيض المتوسط طوله أكثر من 3000 كلم وآخر على المحيط الأطلسي يفوق طوله 2000 كلم"[2]، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق جمهورية مصر والسودان، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الجنوب مالي والتشاد والنيجر والسنغال، فاتساع مساحة معظم دولها جعل منها تمثل تقريبا نصف مساحة الوطن العربي.

تحتل منطقة شمال إفريقيا الجهة الشمالية وجزءا من الجهة الغربية للقارة الإفريقية، فموقعها هذا جعلها تطل على أوروبا التي لا تبعد عنها سوى ببضع كيلومترات فقط من الجهة الشمالية، وتطل على المحيط الأطلسي من الجهة الغربية، وتشكل أيضا بهذا بوابة جنوبية نحو القارة الإفريقية التي تستمد من صحرائها الكبرى عمقها الإستراتيجي نظرا للروابط التاريخية التي تربطها بدول الجنوب، فضلا عن كونها تراقب ممرا مائيا عالميا هو مضيق جبل طارق الذي يعتبر المدخل الرئيسي للنشاط البحري الأطلسي والهندي عبر المتوسط، أضف إلى ذلك أنها تشاطئ بحرين هما البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي.

[1] – عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**. (الأردن: دار مجدلاوي، ط.1، 2006)، ص ص.61 ، 62.

[2] – عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، ديسمبر 1996)، ص. 28.

إذاُ، يمكن القول بأن منطقة شمال إفريقيا متسع جغرافي متصل المفاصل متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية متكافئ الموارد والمنابع الطبيعية متجانس العمران ومتقارب في الملامح البشرية، يتشكل على الضفاف الجنوبية الغربية للبحر المتوسط، فهو يمتد من الشرق إلى الغرب بين خطي الطول 25 درجة شرقا أي الحدود الليبية المصرية إلى17 درجة غربا التي تمثل الساحل الأطلسي لموريتانيا، ويتحدد من الشمال إلى الجنوب بين دائرتي العرض 37 درجة شمالا أي بنزرت إلى 18 درجة جنوبا أي حدود الجزائر الصحراوية، على مساحة إجمالية قدرها 5997326 كيلو متر مربع (كلم^2).

تتوزع على دوله كالآتي[1]:

- ✓ دولة ليبيا :1،759،540 كلم^2
- ✓ الجمهورية التونسية:163،610 كلم^2
- ✓ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : 2،381،741 كلم^2
- ✓ المملكة المغربية: 446،550 كلم^2
- ✓ الجمهورية الإسلامية الموريتانية: 1،030،700كلم^2

إجمالي هذه المساحة لا يفوقه في العالم سوى مساحة كندا، الولايات المتحدة، البرازيل والصين، فمنطقة شمال إفريقيا تغطي حوالي 4 % من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية، 20% من مساحة القارة الإفريقية، 40 % من مساحة العالم العربي[2].

[1] – **الموسوعة الجغرافية للوطن العربي**، كمال موريس شربل، (بيروت : دار الجيل ، ط 1 ، 1998)، "مادة جغرافية " ، ص ص. 137، 601 .

[2] –Djamel Eddine GUECHI , **L'UNION DU MAGHREB ARABE : Intégration régionale & développement Economique** ,(Alger : Casbah, 2002) , p .57.

الخريطة رقم 1 توضح الخريطة السياسية لمنطقة شمال إفريقيا[1]

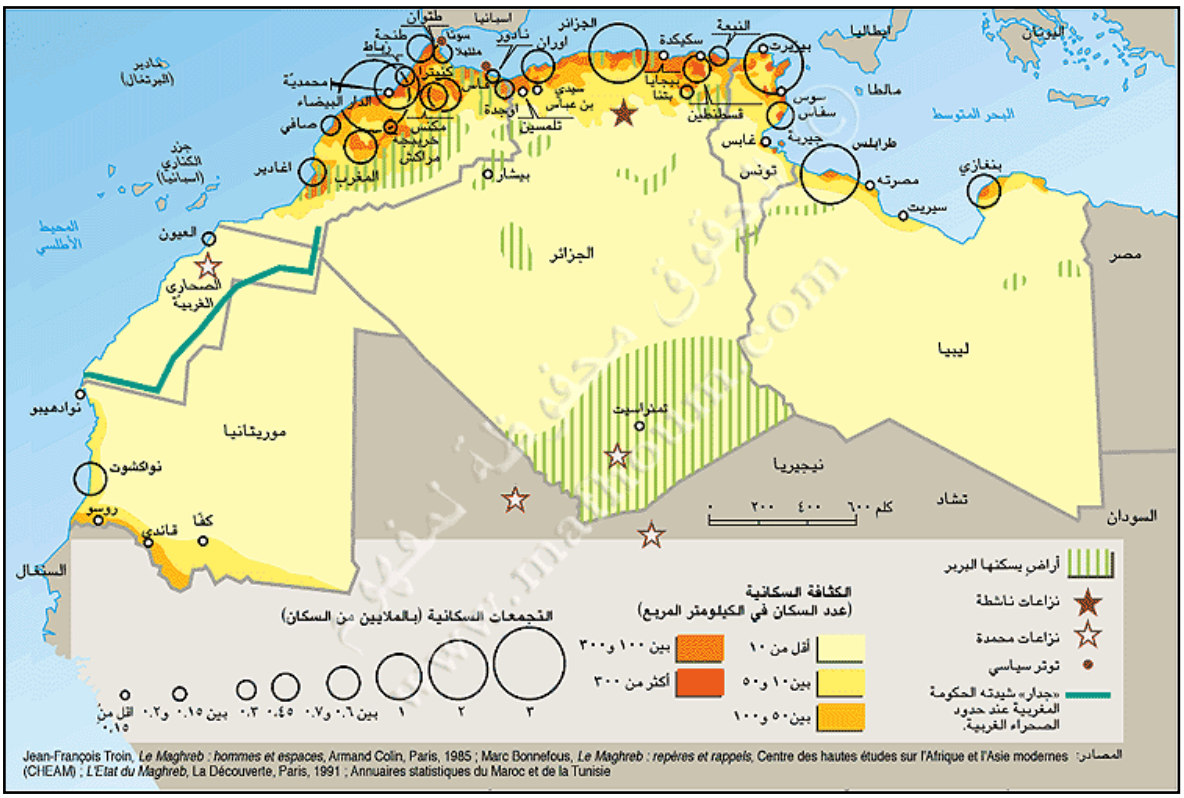

تختلف التضاريس ببلدان شمال إفريقيا ما بين السهول والجبال والهضاب والصحاري كما تتعرض هذه المنطقة لتيارات مناخية مختلفة قادمة من المحيط الأطلسي ومن الصحراء الكبرى وكذلك من القطب الشمالي، ويمثل سكانها وحدة بشرية متجانسة بحكم الأصل واللغة والمعتقد والثقافة والحضارة والتاريخ المشترك، أما من ناحية التقسيم السياسي للدول "فتتكون منطقة شمال إفريقيا من موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا، وتتربع على مساحة تزيد على ستة ملايين كيلومتر مربع"[2].

وتنقسم منطقة شمال إفريقيا تضاريسيا إلى:

أ – **منطقة صحراوية وجافة:** وهي المناطق الجنوبية لكل من تونس والجزائر والمغرب، وكل مناطق ليبيا وموريتانيا، وتختص هذه المناطق بقلة الأمطار ولذلك فإن جريان الأودية لا يحصل إلا في

[1] – **المصدر**: www.mafhoum.com.

[2] – براهيمي، **مرجع سابق**، ص. 28.

مناسبات قليلة عند نزول الأمطار الغزيرة، ونظرا لانعدام وقلة الغطاء النباتي والأمطار الغزيرة فإن فيضان الأودية يحصل في مدة وجيزة مما يتسبب في أضرار كبيرة تستهدف المنشآت العمرانية.

ب – **المنطقة شبه الرطبة** المتواجدة شمال سلسلة جبال الأطلس في كل من تونس والمغرب والجزائر، تحتوي هذه المنطقة على 80 في المئة من الموارد المائية السطحية لمنطقة المغرب العربي، ومن أهم الأودية: وادي مجردة 1 مليار م3/ السنة (تونس)، وادي أم الربيع 4،5 مليار م^3 / السنة (المغرب) ، وادي سبو 6،6 مليار م^3/ السنة (المغرب)، ووادي تانسيفت 1,2 مليار م^3/ السنة (المغرب).

ج – **المناطق الجنوبية من موريتانيا** التي يشقها نهر السنغال الذي تتراوح وارداته ما بين 4 و8 مليارات من الأمتار المكعبة، تتقاسمها كل من السنغال وموريتانيا ومالي وغينيا[1].

إجمالا لما سبق نستطيع القول أن منطقة شمال إفريقيا بموقعها الإستراتيجي والحيوي من خلال تواجدها على ضفة البحر المتوسط والمحيط الأطلسي لشمال إفريقيا، وبامتدادها للعالم العربي وبقربها من أوروبا، قادرة بأن تكون منطقة دولية حرة بامتياز لتنقل الأشخاص والمنتجات ومنفتحة على الجهات الأربعة للعالم، فدول هذه المنطقة المكونة من الجزائر والمغرب وتونس وليبيا تجمع بينها عوامل مادية ومعنوية من خلال الروابط المشتركة والمعطيات المتشابهة في إطار الجغرافيا والجنس والتاريخ واللغة والدين كفيلة بالمساهمة في وحدة شعوبها وتجانسها في إطار كتلة واحدة"[2].

الفرع الثاني : سكان منطقة شمال إفريقيا

بداية يجب التذكير في هذا المقام أن أغلب المصادر تتفق على أن التاريخ الحضاري المعروف لمنطقة شمال إفريقيا قد بدأ من المرحلة الفينيقية التي إبتدأت حوالي القرن العاشر قبل الميلاد، فالفينيقيون حينما دخلوا شمال إفريقيا أسسوا المدن التجارية الساحلية، ومع وصول عقبة بن نافع إلى شمال إفريقيا ووصوله إلى شواطئ الأطلسي، تقبلت القبائل البربرية تعاليم الإسلام ومن ثم فقد كاتف البربر العرب في زحفهم إلى شبه الجزيرة الإيبيرية إبتداء من القرن الثامن الميلادي"[3] وحدث إنصهار بين العرب والبربر.

---

[1]– حسن مصدق، "الثروة المائية في المغرب العربي: واقع قاتم وأرقام تلامس خط الفقر"، **جريدة العرب**،العدد 9806 ،(23 جانفي 2015)، ص. 6.

[2]– لعالية منصوري / لعجال محمد لمين أعجال، التنافس الأمريكي – الأوروبي (الواقع والآفاق)، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية** ، م3 ، العدد 10 ، (جوان 2018)، ص ص. 404 – 417.

[3]– يسري الجوهري، **شمال إفريقية**، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الإسكندرية، ط 6 ، 1980)، ص ص. 128 ، 129.

وعليه نستطيع القول أن سكان منطقة شمال إفريقيا يتشكلون من العرب والأمازيغ ويسمون أيضا بالبربر أخذا عن التسمية الفرنسية، هذه التشكيلة السكانية كانت موحدة ومتماسكة في أوقات الشدة والرخاء، حتى أن الإحتلال الذي تعرضت له هذه المنطقة من قبل الرومان والوندال والبيزنطيين بين القرن الثاني قبل الميلاد وبداية القرن السابع الميلادي، قد واجهته مقاومة مسلحة من قبل السكان الأصليين، إن مقاومة شعوب شمال إفريقيا في العهد القديم قد إرتوت دائما من معين العدل والكرامة والحرية "[1] ، فالميزة التي تتميز بها هذه المنطقة هي سمة الوحدة والتماسك .

يدين كل سكان شمال إفريقيا تقريبا بالدين الإسلامي الذي إنتشر في المنطقة مع الفتوحات الإسلامية إبتداء من القرن السابع الميلادي، الذي سهله الإقبال الطوعي للبربر على الدخول في دين الله أفواجا، والإسهام النشيط الذي قاموا به في نشر الإسلام في الربوع المغربية أولا ثم العبور به إلى شبه الجزيرة الإيبيرية بعد ذلك"[2]، فالتركيبة البشرية لمنطقة شمال إفريقيا تتميز عن غيرها من سكان المشرق باحتفاظ سكانها الأصليين البربر ببعض مميزاتهم، بخلاف الأجناس الأخرى التي دخلت الإسلام في المشرق العربي، مثل المصريين أو الشعوب السامية الأخرى في الشام التي إندثرت لغاتها الأصلية واصطنعت اللغة العربية وحدها للكتابة أو الحديث اليومي"[3].

وما هو جدير بالذكر كذلك أنه على الرغم من تعدد الروافد الثقافية في المنطقة إلا أن اللغة العربية التي هي لغة مشتركة بين جميع أقطار منطقة شمال إفريقيا، وأن التعددية العرقية الموجودة داخل النسيج السكاني للمنطقة تعدان – حسب رأينا– عامل ترابط واتصال وليس عامل تنافر وانفصال، فإذا خضنا في هذا الجانب ببعض التفصيل يمكننا القول أن مفهوم العروبة في منطقة شمال إفريقيا يطبعه ميزتان إثنتان هما:

1– التشبث بالدولة الوطنية، حيث أن النخب السياسية التي قادت حركات التحرر الوطني إتخذ وعيها القومي العربي معناه الكامل في الوعي الوطني الخاص، واضطرت إلى تفضيل الجانب الوطني.

---

[1] – براهيمي، **مرجع سابق**، ص. 13.

[2] – "المكان نفسه".

[3] – صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر** (الجزائر، تونس ،المغرب الأقصى)، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ط 6 ، 1993)، ص. 9.

2- التلازم بين العروبة والإسلام، إذ تشكل هذه العلاقة عنصرا يميز المغرب عن المشرق، ففي شمال إفريقيا يستحيل العثور على وعي قومي عروبي من دون الرجوع إلى الإسلام .. فالأمر يسير وكأنه لا إنفصام بين بعد العروبة والإسلام في الخطاب السياسي المغاربي"[1].

يشترك سكان منطقة شمال إفريقيا في عدة خصائص ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ والجغرافيا، فالتاريخ المشترك الذي يعود إلى العصور القديمة قد تعزز بمجيئ الإسلام الذي إنتشر في المنطقة بمساهمة نشيطة لسكانها التي دانت له، والتي دخلت فيه جماعات ووحدانا، حيث تلاحمت فيما بينها بفضله، وقد سمح إتباع المذهب المالكي بتوحيد شعوبها وتزويدها بالنظام المرجعي نفسه والذي ساهم تطبيقه في توثيق تلاحمها واستقلالها، ومن جهة أخرى، فإن إنتشار الإسلام وتطور التعريب على يد البربر أنفسهم قد سمح بتعزيز الإنسجام في المجتمع المغاربي"[2].

فالروابط الطبيعية والروحية التي ربطت عبر التاريخ وما زالت تربط سكان منطقة شمال إفريقيا على إختلاف ثقافاتهم والوحدة التاريخية بين شعوب ودول المنطقة جعلت جميع الأحداث التاريخية تتشابه من منطقة لأخرى وكانت سببا في تماسك هذه الشعوب فيما بينها وتمسكها بموطنها واعتزازها بهويتها، فمن النادر أن نجد على سطح الأرض، مجموعة بشرية وثقافية تحمل نفس ما يحمله سكان منطقة شمال إفريقيا من تجانس، فإذا كانت التقسيمات الحدودية بين بلدان المغرب العربي الثلاثة الكبرى (المغرب، الجزائر، تونس) قد بدأت في الظهور قبل الإستعمار الذي جاء ليدعمها ويثبتها، فإن ذلك لا يعني أنها تمثل الإتجاهات العميقة للمجتمع المغاربي"[3]، لقد تحمل سكان منطقة شمال إفريقيا أعباء الماضي بكل قساوته إلى الحد الذي إقتنعوا بحتمية إقامة مستقبل مشترك تكون مرجعيته التضحيات التاريخية المشتركة.

مما سبق، وبخصوص الروابط التاريخية التي تجمع سكان منطقة شمال إفريقيا، يمكننا أن نؤكد أن هناك أربعة عوامل أساسية تؤسس لبناء نسق فكري ووجداني مغاربي يمكن أن يمثل ما يسمى بالجانب الروحي المعياري للمواطنة المغاربية . يتجسد الأول في المرجعية الدينية المشتركة وما يترتب عن ذلك من نتائج... ويتمثل الثاني في العامل اللغوي الذي يلعب دورا في التواصل بين الشعوب وفي تحديد هوية

---

[1] – توفيق المديني، **إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل (دراسة تاريخية سياسية)**،(دمشق : منشورات إتحاد الكتاب العرب ، 2006)، ص. 8.

[2] – براهيمي، **مرجع سابق**، ص. 14.

[3] – سامي ناير، "سبع أطروحات حول المغرب العربي"، في: محمد عابد الجابري وآخرون ،**وحدة المغرب العربي**،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، جانفي 1987)، ص. 159 .

المنطقة، ويتعلق الثالث بالجذور العرقية المشتركة لجل السكان بالرغم من وجود أقليات عرقية مندمجة بفعل الإعتبارات الثلاثة الأخرى، أما العامل الأخير فيتمثل في التاريخ المشترك لشعوب المغرب العربي مما يساعد في النهاية على تدعيم التلاحم والتجانس بينهما"[1].

تشمل منطقة شمال إفريقيا خمسة دول هي من الشرق إلى الغرب، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا، وبكتلة بشرية قدرت حسب إحصائيات سنة 2010 بحوالي 89 مليون نسمة، مقسمة بين 36 مليون نسمة في الجزائر وسترتفع النسبة إلى 44 مليون نسمة في غضون 2025، و32 مليون في المغرب وسترتفع إلى 37 مليون نسمة في غضون 2025، و11 مليون في تونس وسترتفع النسبة إلى 12 مليون نسمة في غضون 2025، و7 ملايين في ليبيا وسترتفع النسبة إلى 08 ملايين نسمة في غضون 2025، و3 ملايين في موريتانيا وسترتفع النسبة إلى 04 ملايين نسمة في غضون 2025 "[2].

- الفرع الثالث : الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا .

بالإضافة إلى كونها تقع في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط الذي يفصلها عن أوروبا، فإن منطقة شمال إفريقيا تشكل محورا تتقاطع فيه ثلاث قارات هي إفريقيا أوروبا وآسيا، الشيء الذي يزيد من أهميتها الإستراتيجية.

إن الموقع المتميز لمنطقة شمال إفريقيا بواجهة بحرية مهمة، متمثلة في طول سواحلها من جهة البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وامتدادها على رقعة صحراوية شاسعة إنطلاقا من موريتانيا غربا إلى ليبيا شرقا، جعل من دولها عبارة عن نقاط مراقبة متتالية على الملاحة البحرية بين مضيق جبل طارق غربا وخليج سيرت شرقا، وبين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي غربا، حيث "يعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط الذي تطل عليه دول شمال إفريقيا ممرا رئيسيا لنقل المحروقات وهو بعد إستراتيجي إقتصادي يعني الأوروبيين والأمريكيين على حد سواء، حيث أن 65% من واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط بينما يعبر هذه المياه 15% من مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج وإفريقيا الشمالية"[3]

---

[1] – حسين بوقارة، **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي**، (الجزائر : مطبعة دار هومة ، 2010)، ص. 101.

[2]– Gérard– François DUMONT et Yves MONTENAY, Le Maghreb une géopolitique éclatée, **Géostratégiques**, n32, 3 trimestre(2011), pp. 29–65.

[3]– زرقون،**مرجع سابق**، ص. 231.

يشكل البحر الأبيض المتوسط نظاما جغرافيا بامتياز لما له من أهمية ووزن كبيرين على ساحة الأحداث العالمية، فالتسمية تعود إلى كونه يقع في وسط الأرض بحيث تحيط به الأرض تقريبا من كل الجهات، فهو بهذا يعتبر بحرا شبه مغلق "إذ تقع أوروبا في شماله، وآسيا في شرقه وإفريقيا في جنوبه، أما من الناحية الغربية فيربطه مضيق جبل طارق بالمحيط الأطلسي، ويربطه مضيق الدردنيل ببحر مرمرة والبوسفور والبحر الأسود، تبلغ مساحته حوالي 2,510, 000 مليون كيلو متر مربع.

خريطة رقم2 توضح موقع البحر الأبيض المتوسط[1]

ويظهر من الخريطة أنّ البحر الأبيض المتوسط يعتبر مساحة مائية كبيرة تتوسط عدة قارات، وقد إشتق إسم البحر المتوسط من كلمتين لاتينيتين هما: (Medius) أي المتوسط و(Terra) أي الأرض، ويعتبر من أهم البحار في العالم، إذ يربط بين ثلاث قارات هي : إفريقيا، أوروبا وآسيا، ويكتسب أهمية لكونه منطقة حضارية ترعرعت على ضفافه حضارات راقية : أمازيغية، يونانية، فينيقية، رومانية، وعربية إسلامية"[2].

---

[1]– الجزيرة. نت، "البحر الأبيض المتوسط ، قصة الحضارة"، في:https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions (20 افريل 2016).

[2]– مريم رزاق بعرة، "أهمية حوض المتوسط في العلاقات المتوسطية وانبعاث النشاط البحري الجزائري في العصر الحديث"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، م 1، عدد 3 ، (17 نوفمبر 2015)، ص ص. 150 – 174.

لقد لعب البحر المتوسط دورا أساسيا في نشر الحضارات القديمة: المصرية، اليونانية، الفينيقية، الرومانية، والإسلامية، ثم حضارة الكشوفات الجغرافية التي إعتمدت على القوة البحرية، إذ توسط البحر المتوسط كل هذه الحضارات والكشوفات الجغرافية والإستعمارية، مما جعل الأوروبيين يطلقون عليه في القرنين 18 و19 تسمية La Méditéranée

تقول الباحثة **إيلين لابسيون *Ellen Laipson*** ما يلي:

"إن معظم الناس يفكرون في البحر الأبيض المتوسط ككتلة من الماء تفصل بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوروبا، إفريقيا، وآسيا، وأنه بحر تحيطه دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماما، مع ذلك فإن البحر يوجد بالقدرة، وقد جاء الوقت لأن نبدأ التفكير في البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لها وضع خاص، كوحدة جغرافية تربط الدول باهتمامات مشتركة لها ميزات التنافس على الموارد، ولديها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها التي تزداد إتساعا"[1].

من هذه الزاوية تكتسب منطقة شمال إفريقيا أهمية خاصة في السياسة الدولية نظرا إلى موقعها الإستراتيجي الحيوي في قلب العالم حيث تعتبر نقطة التقاطع المهمة بين أوروبا وآسيا وإفريقيا، وبين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، وتتحكم المنطقة بأهم مواقع المرور الدولية وهو مضيق جبل طارق بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، إن التحليل الإستراتيجي للمنطقة يوضح أن الجهة الجنوبية للحوض الغربي للمتوسط مكون من وحدة متكاملة، فالمغرب يحتل موقع الحارس الأوحد على مضيق جبل طارق، في حين تحتل السواحل الجزائرية الممرات البحرية نحو مضيق صقلية، وتسهر تونس على حماية موقعه الهام الذي مازال يفرض نفسه على مر العصور، أما ليبيا التي تعتبر مجال النظر الإستراتيجي (champ de vision stratégique) فهي تغطي جزءا معتبرا من السواحل الشمالية للمتوسط إنطلاقا من إيطاليا باتجاه اليونان"[2].

كما يكتسي الموقع الجغرافي لهده المنطقة أهمية أساسية في نظر القوى العالمية الكبرى، التي جعلت منه مجالا للتنافس ساعية من وراء ذلك إلى كسب ثقة دول المنطقة تارة والضغط عليها من أجل

[1] – سفيان طبوش، **الشراكة الاوروميتوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة ، (جامعة الشلف ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2017)، ص. 15.

[2]– Hatem Bensalem, Le Maghreb sur l'échiquier Méditerranéen, **Revue Défense nationale**, n 390, (juillet 1979), pp. 111 – 124.

إيجاد مناطق نفوذ لها في المنطقة تارة أخرى، كل هذا السعي يتلخص في محاولة الحصول على إمتيازات خاصة قد تنفرد بها على حساب المنافسين الآخرين، وعليه فقد بقيت منطقة شمال إفريقيا دوما جزءا من كل متكامل لمصالح القوى الصناعية الكبرى الساعية إلى تكريس نفوذها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وعليه كان السعي الأمريكي وراء نسج علاقات مع دول هذه المنطقة منافسة بذلك النفوذ الفرنسي، "فالحقيقة التي لا مجال لتجاهلها أن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول شمال إفريقيا ليست وليدة مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولا هي كانت ضعيفة قبل السنوات العشر المنصرمة، بل ظلت قوية جدا حتى في عز النفوذ الفرنسي"[1].

كذلك ما يجدر التأكيد عليه هو أن الدور الإستراتيجي الذي تلعبه دول المنطقة على الساحة الدولية نابع من موقعها الجيو- إستراتجي المتميز، ومن الرهان الذي تشكله بالنسبة للقوى العظمى وأن حوض المتوسط الذي غدا جزءا حساسا من مسرح إستراتيجي شامل، ومثلما كان في الماضي المركز الحيوي ومنطقة توتر مستمر وأن السلام فيه بعد اليوم سلاما لكل العالم، فإنه يشهد اليوم مولد عناصر جديدة للتوتر وعدم الإستقرار ... من طرف قوى لا تنتمي إلى الإقليم المتوسطي "[2].

-المطلب الثاني : منطقة شمال إفريقيا جيو- إقتصاديا (الأهمية الجيو- إقتصادية)

تتوفر منطقة شمال إفريقيا على إمكانات جد هامة تسمح لها بجذب الإستثمارات الخارجية وتجعل منها فضاء إقتصاديا بامتياز، حيث تتمتع بميزة الموقع الإستراتيجي الهام الذي جعل منها منطقة محاذية لأكبر منطقة تجارية في العالم الذي هو الإتحاد الأوروبي، كما أنها تقع على مقربة من الشرق الأوسط الذي يعرف نشاطا تجاريا كبيرا، ويطل شمالها على "البحر الأبيض المتوسط الممر الإستراتيجي الهام لموارد الطاقة الآتية من الشرق الأوسط وآسيا، ويبقى المجال الأساسي للقوة البحرية الأمريكية " [3]، ويطل غربها على المحيط الأطلسي كذلك، فعلى مر العصور شكلت الحركات التجارية على مستوى البحر الأبيض المتوسط الدافع الأول لإقامة علاقات متطورة مع باقي المناطق الأخرى باعتباره ممرا هاما يربط عدة قارات ببعضها البعض .

---

[1] – بلقزيز، **مرجع سابق**، ص.68.

[2] – عبد الواحد ناظم الجاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية- الأوروبية على قضايا الأمة العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 جانفي 2007)، ص. 196.

[3] – Makki Sami, la stratégie Américaine en Méditerranée, **Confluences Méditerranée**, 2002/1 (N°40), pp. 125 - 140.

إن منطقة شمال إفريقيا الغنية بموارد الطاقة من نفط وغاز تضم عضوين في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك (OPEC) هما ليبيا والجزائر، حيث يصل الإحتياطي الليبي المؤكد من النفط (48.363 مليار برميل)، وبلغ إنتاجها ما يقارب مستوى (480 ألف برميل يوميا) ، بينما يصل إنتاج الجزائر اليومي إلى(1.193 ألف برميل يوميا)، وبلغ إحتياطيها (12،2 مليار برميل)"[1] ، فعنصر الطاقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أو الإتحاد الأوروبي يعد عنصرا حيويا لا يمكن الإستغناء عنه، إذ لا يستطيع أي مجتمع صناعي وصل إلى درجة تصنيع عالية الإستمرار بدونه وأنه يجب ضمان توفيره ولو بالقوة العسكرية إن اقتضى الأمر"[2].

لقد شكل البحر الأبيض المتوسط منذ القدم حلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا من جهة، وبين أمريكا وآسيا مرورا بإفريقيا من جهة أخرى، هذه الأهمية الإقتصادية التي إكتساها البحر الأبيض المتوسط ساهمت فيها عدة عوامل منها على سبيل المثال :

- نقل المواد الأولية من طرف المستعمر خلال فترة الإستعمار نحو المصانع الأوروبية في الشمال.

- الحاجة الملحة إلى المواد الأولية نتيجة قيام الثورة الصناعية في أوروبا.

- بعد عملية شق قناة السويس إزدادت الأهمية الإقتصادية للبحر الأبيض المتوسط حيث أصبح هذا الأخير الممر الملائم لبواخر النقل والشحن تجاه أوروبا.

ومما سبق، يمكن القول أن لدول شمال إفريقيا الكثير من نقاط التشابه سواء على المستوى الجغرافي الإجتماعي أو التاريخي، غير أن هذا التشابه لا ينطبق على الجانب الإقتصادي، ففي هذا المجال تبرز خصوصية كل دولة حيث نجد تفاوت في الإمكانات والموارد التقليدية للطاقة (البترول والغاز الطبيعي) و بدرجات متفاوتة، فهناك دول غنية بها (الجزائر وليبيا)، وهنالك منتجون آخرون للنفط ، ولكن من المستوى الضعيف مثل المغرب التي تنتج 300 ألف برميل يوميا ويصل إحتياطيها إلى 100 مليون برميل، أما تونس فتنتج 777 ألف برميل يوميا ولديها إحتياطي يصل إلى 1,7 مليار برميل"[3].

---

[1]– سيد اعمر شيخنا، تحولات الطاقة.. ومستقبل إفريقيا، (تقارير) **مركز الجزيرة للدراسات**،(13 جويلية 2016)، ص ص. 1 – 13 .

[2]– إيان رتليدج، **العطش إلى النفط ماذا تفعل أميركا بالعالم لضمان أمنها النفطي**، تر: مازن الجندلي، (بيروت: الدار العربية للعلوم،2006)، ص.17 .

[3] – لبنى بهلولي،" جيوبوليتيك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي – الصيني"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، م 7، العدد 13 ، (جوان 2016)، ص ص. 188 – 199.

- الفرع الأول : الأهمية الجيو – إقتصادية للجزائر.

يعتبر الإقتصاد الجزائري الأقل تنوعا بين بلدان شمال إفريقيا، فبالرغم من أنها تعد من بين أكبر منتجي الغاز والنفط في العالم والتي تشكل 95 % من إجمالي صادراتها و 60 % من عائداتها، غير أن التركيز على تصدير المحروقات قد يشكل خطرا على الإقتصاد الجزائري الذي لا يعتمد التنوع في الموارد خصوصا في حال إنخفاض أسعار المحروقات على الصعيد العالمي"[1] ، فيما يخص إنتاج النفط فقد إنخفض سنة 2015 من 1193ألف برميل / يوم إلى 1148ألف برميل / يوم أي بنسبة 3،8 %"[2]، أما فيما يخص الغاز الطبيعي، فإن كميات الغاز الطبيعي المصدرة خلال عام 2015 بلغت حوالي 41،2 مليار متر مكعب، بحصة بلغت21،2 % من إجمالي صادرات الدول العربية "[3]، فيما إرتفعت معدلات إستهلاك الطاقة عام 2015 مقارنة مع سنة 2014 إلى 43 ألف برميل مكافئ نفط يوميا، أي بنسبة 7،6 % من إجمالي إستهلاك الطاقة في الدول العربية "[4].

أما فيما يخص المجال الزراعي المتمثل أساسا في زراعة الحمضيات والنخيل والحبوب والزيتون حيث بلغ الناتج الزراعي خلال عام 2015 حوالي 4،9 % ، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي 524 دولار للفرد"[5]، إضافة إلى الصناعات الميكانيكية، تتمتع الجزائر بثروات طبيعية باطنية لا بأس بها تتمثل في الحديد والنحاس، فحسب تقرير صندوق النقد العربي لعام 2016 شهدت مؤشرات التعدين في سنة 2015 مستويات متفاوتة من التغير حيث تمثل الإنتاج الفعلي من خام الحديد في الجزائر بنحو 19،5 % من مجموع الإنتاج العربي"[6].

فبالرغم من وفرة الثروات الطبيعية الكبيرة التي تملكها المنطقة، فإن متوسط دخل الفرد فيها لا يزال منخفضا إلى جانب معظم مؤشرات التطور الإنساني الأخرى، حيث نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر لم يعرف تغيرا كبيرا في الفترة (1996– 2000)، غير أنه بداية من سنة 2005 شهدت الجزائر زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ في سنة2012 قيمة 207،955 مليار دولار، وهو ما يعادل

---

[1] – محمد الخلوقي، "تقرير حول إتحاد المغرب العربي الواقع والتحديات"، في : **http://barq-rs.com/barq/** (20 فيفري 2017).

[2] – دولة الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد**، 2016، ص. 146 .

[3] – **المرجع نفسه**، ص. 162.

[4] – **المرجع نفسه**، ص. 150.

[5] – **المرجع نفسه**، ص. 73.

[6] – **المرجع نفسه**، ص. 116.

4،4 أضعاف قيمته في سنة 1996 ويعزى هذا الإرتفاع الكبير إلى مداخيل المحروقات التي عرفت أسعارها مستويات قياسية خلال هاته الفترة"[1].

أما فيما يخص توقعات النمو الإقتصادي، فإن تعهد الجزائر بخفض كميات إنتاجها من النفط بواقع 50 ألف برميل يوميا في إطار إتفاق خفض كميات إنتاج النفط خلال النصف الأول من عام 2017 قد حفز الحكومة على تنويع إقتصادها لدعم النمو الإقتصادي، وذلك من خلال تبني عدة إصلاحات لتحسين مستويات جاذبية مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتعديل القوانين المنظمة لبيئة الأعمال وإصلاحات أخرى هادفة إلى زيادة مستويات الكفاءة والتنافسية وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، في هذا الإطار تمكنت بعض القطاعات من تحقيق نشاط ملموس في الجزائر من بينها صناعتي السيارات والأدوية، ومن المتوقع تحسن أكبر للنشاط الإقتصادي خلال عام 2018، وعليه فمن المتوقع تحقيق الإقتصاد الجزائري لنمو بحدود 2،5 % إلى 3،0 % خلال سنتي 2018 و2019 "[2].

- الفرع الثاني : الأهمية الجيو – إقتصادية لليبيا.

أما بخصوص ليبيا فهي تعتبر من بين أكبر منتجي النفط في العالم حيث تعتمد في اقتصادها على النفط وبعض الصناعات الكيماوية، وبصفة عامة يخضع الإقتصاد الليبي لتبعية مطلقة إلى قطاع المحروقات حيث بلغت الإحتياطات المؤكدة من النفط الخام لعام 2015 ما نسبته 6،8 % من إجمالي إحتياطيات الدول العربية"[3]، ونتيجة للظروف التي شهدتها ليبيا فقد تراجع إنتاج النفط إلى 412 ألف برميل/ يوم في عام 2015، بعد أن كان قد سجل 1،5 مليون برميل/يوم في عام 2012"[4]. وكانت ليبيا تعد من أغنى بلدان المغرب العربي في الدخل الفردي (11230 يورو في عام 2012)، وتشكل العائدات البترولية نحو95 بالمئة من صادرات ليبيا وتمثل 60 بالمئة من إيرادات الموازنة ونحو 70 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي"[5]، غير أن الحصار الذي كان مفروضا عليها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية أثر كثيرا على الإقتصاد وأبطأ من وتيرة التنمية، لكنه بدأ يعرف بعض التنوع بعد رفع

[1]– نورة بيري و عبود زرقين، "محددات تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب : دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1996 – 2012)"، **مجلة رؤى إقتصادية** ، م 4 ، ع 7 ، (ديسمبر 2012)، ص ص. 43 – 62 .

[2] – دولة الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الإقتصاد العربي**، أفريل 2017 ، ص. 22.

[3] – التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016، **مرجع سابق**، ص. 143.

[4]– **المرجع نفسه**، ص. 146.

[5]– حسن مصدق، "إقتصاديات المغرب العربي ومعوقات التكامل الإقليمي": **جريدة العرب**، العدد 10355، الخميس 04 أوت 2016 ، ص. 11.

الحصار عنها سنة 2000، إلا أن ما تعيشه ليبيا من حرب منذ الإطاحة بالعقيد "**معمر القذافي**" أدخل الإقتصاد الليبي في حالة من التدهور والركود خصوصا بعد إستهداف مصافي النفط من طرف الجماعات المتناحرة وتهريب كميات كبيرة لبيعها في السوق السوداء، ناهيك عن إنخفاض أسعار النفط في السوق العالمية الأمر الذي إنعكس سلبا على الإقتصاد الليبي، وأدخل ليبيا في قائمة الدول الفاشلة"[1].

أما فيما يخص الغاز الطبيعي فقد بلغ إجمالي صادراتها من هذه المادة حوالي 3،4 % خلال عام 2015 من إجمالي صادرات الدول العربية"[2]، وبخصوص المجال الزراعي، فإن مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 2،2 %، في حين وصل متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي إلى أقل من 100 دولار حسب إحصائيات 2015"[3]، أما فيما يخص الصناعة وخاصة قطاع التعدين فإن تقرير صندوق النقد العربي يشير إلى أن ليبيا قد بلغت نسبة 5،6% من الإنتاج العربي من خام الحديد"[4].

إن إستمرار إعتماد الإقتصاد الليبي بشكل كبير على القطاع النفطي في توليد الناتج والإيرادات العامة يجعله عرضة لصدمات التقلبات في مستويات إنتاج وأسعار النفط، حيث تشكل الصادرات النفطية قرابة 95 % من إجمالي الصادرات، كما تشكل الإيرادات النفطية قرابة 90 % من إجمالي الإيرادات العامة، أما فيما يتعلق بناتج القطاع غير النفطي فلا يزال يعاني إنكماشا في ظل الأوضاع الداخلية التي تشهدها البلاد والقيود على قدرة الحكومة على الوفاء باحتياجات التمويل المتزايدة للعودة إلى مسارات النمو السابقة، وعليه من المتوقع تواصل إنكماش الإقتصاد الليبي فيما قد يجد النشاط الإقتصادي دعما نسبيا خلال عام 2018 حال حدوث إستقرار نسبي للأوضاع الداخلية، الأمر الذي من شأنه أن يخفف جزئيا من حدة الإنكماش الإقتصادي"[5].

- الفرع الثالث: الأهمية الجيو – إقتصادية لموريتانيا.

أما موريتانيا فهي تتميز بتنوع وتعدد ثرواتها الطبيعية خصوصا من الحديد، حيث تركز الإنتاج الفعلي من خام الحديد في العام 2015 بنسبة 59،3% من الإنتاج العربي"[6]، وكذلك مخزون من

---

[1]– الخلوقي: **مرجع سابق** ، الرابط نفسه.

[2] – التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016 ، **مرجع سابق** ، ص. 162.

[3] – **المرجع نفسه**، ص. 73.

[4] – **المرجع نفسه**، ص. 116.

[5] – تقرير آفاق الإقتصاد العربي، **مرجع سابق**، ص ص. 22 ، 23.

[6] – التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016 ، **مرجع سابق** ، ص. 116.

الفوسفات بنسبة أقل، غير أن الإقتصاد الموريتاني يبقى الأضعف أمام باقي إقتصاديات دول المنطقة، حيث تحتاج موريتانيا إلى دعم شركائها والإستفادة من خبراتهم في المجال الإقتصادي، وقد استشعرت موريتانيا ضعف إقتصادها وقامت بإصلاحات جذرية أهمها نهج سياسة الخصخصة وخفض العبء عن ميزانية الدولة "[1]، تساهم الثروات المعدنية بموريتانيا مع بعض الثروات الطبيعية الأخرى في تطوير البلاد عن طريق دفع عجلة النمو وإيجاد حلول للمشاكل الإجتماعية القائمة في مجال التشغيل، فالإقتصاد الموريتاني الصغير نسبيا من مميزاته أنه يعتمد على قطاعي المناجم والمحروقات، حيث يساهم قطاع المناجم بنسبة 20 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي"[2] ، فقطاع المناجم في موريتانيا وحده يمكنه أن يدفع بالإقتصاد الموريتاني إلى أعلى المستويات حيث تعد من بين أكثر دول العالم في الإحتياطي العالمي من الحديد، إذ يرتكز إقتصاد موريتانيا أساسا وهو إقتصاد قليل التنوع على موارد المعادن (الحديد والنحاس والذهب) والموارد النفطية والصيدية التي تشكل أهم جزء من الصادرات"[3].

لكن إنخفاض أسعار المعادن وتراجع الطلب الخارجي والأزمة السياسية الداخلية كانت لها آثار سلبية، جعلته أكثر هشاشة أمام التقلبات الإقتصادية العالمية، وقد أدى ذلك إلى تراجع صادرات وعوائد المناجم وقطاع السياحة، كما أن الإقتصاد الموازي غير المهيكل لا يزال يمثل معظم الإقتصاد الموريتاني، وهو يشغل نسبة 96 بالمئة من الأيدي العاملة النشيطة في القطاع الخاص غير الزراعي"[4]، أما بخصوص متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي فقد تراوح ما بين 161 و190 دولار حسب إحصائيات سنة 2015 "[5].

حسب تقرير آفاق الإقتصاد العربي 2017 فإن الهبوط الذي تشهده أسعار المواد الأولية وخاصة نشاط التعدين منها مازال يؤثر على آداء الإقتصاد الموريتاني حيث تمثل هذه المواد أغلب صادرات البلاد، ولمواجهة هذه الوضعية إتخذت السلطات عدة إجراءات من أجل تعزيز إستقرار إقتصادها، في هذا السياق عملت الحكومة على إنتهاج سياسات إصلاح هيكلية تهدف إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وتحقيق النمو الشامل ومن المتوقع أن تتحسن وتيرة النشاط الإقتصادي لينمو بنحو 4 % عام 2017، وهو ما

---

[1]– الخلوقي، **مرجع سابق**، الرابط نفسه.

[2] – مصدق، (إقتصاديات ...)، **مرجع سابق**، ص. 11.

[3]– الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية لإفريقيا، **موجز قطري موريتانيا 2016**، مارس 2017، ص. 1.

[4] – مصدق،(إقتصاديات ...)، **مرجع سابق**، ص. 11.

[5] – التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016، **مرجع سابق** ، ص. 73.

يرتبط بشكل رئيسي بالزيادة المتوقعة في إنتاج الحديد وتحسن آداء القطاعات غير المنجمية نتيجة للإجراءات المتخذة من أجل تنويع القاعدة الإنتاجية للإقتصاد الوطني"[1].

- الفرع الرابع : الأهمية الجيو – إقتصادية للمغرب.

أما فيما يخص المغرب فعلى الرغم من أن الإقتصاد المغربي يعتمد بشكل كبير على عائدات السياحة إلا أنه يعتبر من أقوى الإقتصادات في دول منطقة شمال إفريقيا، وهذا بالرغم من أنه دولة فلاحية بامتياز حيث يشغل القطاع 40% من السكان النشيطين، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي عام 2015 حوالي 434 دولار للفرد الواحد"[2]. يعتمد الإقتصاد المغربي على التنوع والإنفتاح كما أنه أيضا إقتصاد خدماتي بنسبة مساهمة تصل إلى 54،9% من الناتج الإجمالي في السنوات الأخيرة، كذلك يتوفر المغرب على مجموعة من الموارد الطبيعية باعتباره أول بلد مصدر للفوسفات في العالم، حيث بلغت طاقة إنتاج صخر الفوسفات في العام 2015 في هذا البلد نسبة 48،6 % من مجموع الإنتاج العربي، وبلغ إنتاج الزنك حسب إحصائيات 2015 نسبة 56،8 % ، كما بلغت نسبة إنتاج مادة الرصاص 40،4 %، وبلغ إنتاج خام النحاس نسبة 7،8% والفحم الحجري ما نسبته 51،4% من مجموع الإنتاج العربي دائما حسب إحصائيات سنة 2015"[3]. إن إطلالة المغرب على واجهتين بحريتين جعلت منه أول مصدر عربي للأسماك والثامن عشر عالميا بالإضافة إلى مساهمة السياحة والتحويلات المالية للمهاجرين، غير أن الجديد في الإقتصاد المغربي هو التوجه الصناعي كإنتاج السيارات والنسيج والصناعات الغذائية حيث وصلت مساهمة القطاع الصناعي إلى نسبة 35% من الناتج الداخلي الخام وتشغيل 20% من السكان النشيطين"[4] .

وفيما يخص توقعات النمو، فقد سجل الإقتصاد المغربي معدل نمو بلغ 1،0 % خلال عام 2016، ومن المتوقع أن يستفيد النشاط الإقتصادي بشكل كبير من مواصلة الحكومة المغربية تنفيذ عدد من الإصلاحات الإقتصادية الهادفة إلى إحتواء الإختلالات الداخلية والخارجية، تتمثل أبرز أولويات الإصلاح الحالية في تقليل مواطن الهشاشة الإقتصادية وخلق المزيد من فرص العمل والإستمرار في خفض مستويات الدين العام في سياق أطر السياسة المالية الداعمة للنمو الإقتصادي، من المتوقع إرتفاع

[1] – تقرير آفاق الإقتصاد العربي، **مرجع سابق**، ص. 28.

[2] – التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016، **مرجع سابق**، ص. 73 .

[3] – **المرجع نفسه**، ص. 116.

[4] – الخلوقي، **مرجع سابق**، الموقع نفسه.

معدل نمو الإقتصاد المغربي خلال سنة 2017 إلى ما يقارب 4،3 % فيما يتوقع تراجع طفيف للنمو عام 2018 إلى نحو 3،8 % "[1].

- الفرع الخامس : الأهمية الجيو – إقتصادية لتونس .

يعتمد الإقتصاد التونسي في أغلبه على السياحة و الصناعات التقليدية، كما تعتمد تونس في صادراتها على بعض المواد الفلاحية مثل التمور وزيت الزيتون ، وإذا كانت تونس في الماضي قد حققت نسبة نمو عالية بلغت 5 بالمئة، فإنها في ظل تداعيات الأزمة التي مرت بها والحرب الأهلية في ليبيا وتراجع الإستثمارات لم تتجاوز نسبة 2.6 بالمئة في عام 2014 ، بينما لم تتجاوز التقديرات الإيجابية نسبة 2 بالمئة في عام 2015 وبلغت نسبة التضخم 6 بالمئة"[2] ، وعليه يمكننا القول أنه بالرغم من أن تونس لا تتوفر على ثروات طبيعية من معادن وموارد طاقية بكميات هائلة، إلا أنها بلغت نسبة إنتاج 12،1% من مجموع الإنتاج العربي من مادة الفوسفات في عام 2015، كما تركز إنتاج الزنك بنسبة 19،8 % من الإنتاج العربي، كما بلغت نسبة إنتاج مادة خام الرصاص نحو 12،3% من الإنتاج العربي لهذه المادة "[3]، إلا أن تونس إستطاعت تطوير بنياتها التحتية واستغلال مواردها البشرية والجغرافية لخدمة إقتصادها الوطني حيث تعتمد تونس على السياحة كأول مساهم في الإقتصاد الوطني ثم الفلاحة والنسيج والخدمات، ويعتبر الإقتصاد التونسي من الإقتصاديات الأكثر تنافسية في القارة الإفريقية وعلى الصعيد العربي رغم قلة الموارد الطبيعية "[4]، بلغت مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي حسب إحصائيات 2015 حوالي 9،7 %، في حين تراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي بين 203 و 374 دولار "[5] .

سجل الإقتصاد التونسي وتيرة نمو محدودة خلال عام 2015 نتيجة الأوضاع الداخلية التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة التي أثرت على مستويات النشاط في القطاع السياحي والقطاعات المرتبطة به، إضافة إلى إستمرار التحديات التي تواجه القطاع المصرفي، وتشير التقديرات إلى تحسن لآداء الإقتصاد

[1] – تقرير آفاق الإقتصاد العربي، **مرجع سابق**، ص. 25.

[2] – مصدق، (إقتصاديات ...)، **مرجع سابق**، ص. 11.

[3] – التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016 ، **مرجع سابق**، ص. 116.

[4] – الخلوقي، **مرجع سابق**، الموقع نفسه.

[5] – التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016 ، **مرجع سابق**، ص. 73.

التونسي خلال عام 2016 ليسجل نحو 1،5 %"[1]، وفي نفس السياق تجدر الإشارة إلى أن هناك عدد كبير من العوامل التي من المتوقع أن تدعم تعافي مستويات النشاط الإقتصادي في تونس خلال عامي 2017 و 2018، من أهمها التوقعات باستعادة النشاط الفلاحي لانتعاشه والأثر الإيجابي المتوقع لذلك على نشاط قطاع الصناعات الغذائية وعودة النشاط لقطاع التعدين ، إضافة إلى إنتعاش قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية وقطاع الصناعة الكيميائية وقطاع الإتصالات، ومن المتوقع تحقيق الإقتصاد التونسي لمعدل نمو يقدر بنحو 2،5 % لعام 2017 ومواصلته الإرتفاع إلى نحو 3 % لعام 2018 [2].

في الأخير يمكننا القول أن إقتصاديات منطقة شمال إفريقيا تكون متكاملة إذا اجتمعت في إطار تكامل إقتصادي، فالجزائر لها إقتصاد يعتمد على صادرات النفط والغاز والصناعات البتروكيماوية، وذلك بمعدل 97% مجتمعة بالإضافة إلى الإقتصاد الزراعي بدرجة أقل من حيث الحمضيات والتمور والحبوب، وتشترك ليبيا في تصدير النفط وبعض الصناعات البتروكيماوية، بينما أضحت موريتانيا بلدا مصدرا للنفط وحتى الحديد من قبل ذلك، كما تعتمد تونس في اقتصادها على السياحة وصناعة الألبسة وبعض الصناعات الميكانيكية، وأما الإقتصاد المغربي فيعتمد على قطاع الزراعة بالدرجة الأولى"[3].

[1] – تقرير آفاق الإقتصاد العربي، **مرجع سابق**، ص. 26.

[2] – "المكان نفسه".

[3] – عقبة بلخضر، "التطور الإقتصادي والتجارة البينية: منطقة إتحاد المغرب العربي نموذجا" ، **مجلة بحوث إقتصادية عربية**، العددان 59 – 60 (صيف – خريف 2012)، ص ص. 72 – 84 .

المبحث الثاني: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي .

تعتبر معاهدة ماستريخت أول ميلاد حقيقي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي[1] (PESC)، فالخوض في تفاصيلها يجرنا حتما إلى دراسة مختلف المراحل التي مرت بها هذه السياسة، إن إنشاء سياسة خارجية وأمنية موحدة في عمود خاص في الإتفاقية المنشئة للإتحاد قد جلبت معظم التخيلات العلمية والسياسية حول السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي، وقد تمحورت كل الإهتمامات بشكل خاص حول هذا العمود الثانوي"[2] ، إن الإجماع حول إنشاء سياسة خارجية وأمنية مشتركة لم يكن منصوصا عليه في المعاهدة الأساسية للجماعة الأوروبية باعتبار أن أغلب هذه المعاهدات كانت تحصر إهتمامها على المسائل الإقتصادية والتجارية فقط ، غير أن هذا لا يعني عدم وجود أفكار ومبادرات تتعلق بموضوع السياسة الخارجية المشتركة، فعلى سبيل المثال هناك خطة **بليفين (Pleven)** التي نصت على إنشاء مؤسسة دفاعية عسكرية أوروبية مشتركة خاضعة أساسا لقرارات الحلف الأطلسي وغير مناقضة لتوجهاته، ثم نذكر مشروع تأسيس المنظومة الأوروبية الدفاعية والتي نصت على إنشاء مؤسسات سياسية أوروبية على غرار تلك التي شهدتها المنظومة الأوروبية للفحم والفولاذ، لكنها محاولات أحبطت عام 1954 نتيجة معارضة الجمعية الوطنية الفرنسية لها .

وفي الستينيات تقدمت الرئاسة **الديغولية بخطتي فوشيه 1** و **2 (Plan Fouchet)** التين تقضيان بإنشاء مؤسسات أوروبية مشتركة لتوحيد السياسات الخارجية لدول الجماعة، أعدت خطتا فوشيه لإنشاء برلمان ومفوضية سياسية ومجلس وزراء على غرار مؤسسات الجماعة، إلّا أنّ خطتي **فوشيه** تميّزتا عن سابقاتهما بأنهما تقومان على أساس التعاون والتنسيق بين دول مستقلة تحتفظ بسيادتها، في حين أنّ مشروع المنظومة الدفاعية الأوروبية كان يقترح مؤسسات فوق القومية وينزع شيئا من سيادة الدول الأعضاء على قرارها السياسي وذلك تمهيدا لنشأة قيادة عسكرية أوروبية موحدة .

[1] – يستخدم الإتحاد كلمة مشترك في مجالات عدة مثل عملة مشتركة، سياسة زراعية مشتركة، سياسة نفطية مشتركة .وتشير إلى السياسات التي تخضع لسلطة مؤسسات الإتحاد مثل المجلس والبرلمان والبنك المركزي.

[2]– Stephan KEUKELEIR, au-delà de la PESC La politique étrangère structurelle de l'union européenne, **Annuaire français des relations internationales**, Volume II, Belgique BRUYLANT, (2001), pp. 536 – 551.

وعليه فقد أبقيت مهمة تنسيق السياسات الدفاعية إلى إتحاد أوروبا الغربية والذي ظل مستقلا عن إطار الجماعة الأوروبية "[1].

كانت هذه بعض الأطروحات لإنشاء السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وبهذا استطاع الإتحاد الأوروبي أن يحقق خطوة مهمة في اتجاه ما يسمى مأسسة سياسة خارجية موحدة لهذا الإتحاد، وذلك عن طريق تعيين مفوض خاص للعلاقات الخارجية يتحدث باسم المفوضية الأوروبية، وكان الإسباني **خافيير سولانا** هو أول من تسلم هذا المنصب"[2]، وبهذا تجاوز الإتحاد الأوروبي خلافاته حول إمتلاك قوة عسكرية مستقلة تقوم بمهام التدخل العسكري في مناطق النزاع من القارة الأوروبية، حيث شهدت قمة **سان مالو** التي جمعت بين رئيس الوزراء البريطاني الأسبق **توني بلير** والرئيس الفرنسي السابق **جاك شيراك** تغيرا في الموقف البريطاني الذي كان يعارض باستمرار أي نوع من العمل الأوروبي المشترك في مجالي السياسة الخارجية والأمن خوفا من التأثير على الرابطة الأطلسية مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى المخاوف من تهميش الدور البريطاني في القارة الأوروبية، وقد جاء في بيان هذه القمة ضرورة تمكين الإتحاد الأوروبي من إتخاذ القرارات وتطبيق العمل العسكري في حالة عدم تحرك حلف شمال الأطلسي بأن يمتلك هذا الإتحاد الهياكل والقدرات اللازمة للتخطيط الإستراتيجي آخذين بعين الإعتبار القدرات الحالية لاتحاد غرب أوروبا وتطوير علاقاته مع الإتحاد الأوروبي"[3].

بعد ذلك أجمع القادة الأوروبيون على ضرورة تقوية وتعزيز السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، حيث أعطت قمة **كولون** المنعقدة في 3 و4 جوان 1999 الضوء الأخضر لقيام مجلس الإتحاد الأوروبي باتخاذ القرارات الخاصة بمواجهة الأزمات بالإجماع ، مع الأخذ بعين الإعتبار رؤى الدول التي لا ترغب في المشاركة، وكذلك وافقوا على العمل من أجل بلورة ما يلزم من آليات لاتخاذ القرارات الخاصة بمواجهة الأزمات في ضوء العناصر التالية :

1 – دورية الإجتماعات مع عقد إجتماعات طارئة وتشكيل مجلس للشؤون العامة (General Affairs Council) يشمل وزراء الدفاع .

---

[1] – محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، **صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية – الأوروبية**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2 ، سبتمبر 2012)، ص. 124.

[2] – مخلد عبيد المبيضين، **الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**،(عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2012)، ص. 200 .

[3] – **المرجع نفسه**، ص. 201.

2 – تشكيل لجنة سياسية وأمنية دائمة في **بروكسل** تضم خبراء سياسيين وعسكريين .

3 – تشكيل لجنة تضم خبراء عسكريين يقدمون التوصيات للجنة السياسية والأمنية.

4 – تشكيل هيئة عسكرية للإتحاد الأوروبي تحتوي مركزا للتوجيه .

ومن ناحية أخرى، فقد أكد مجلس أوروبا على حق كافة الدول في الإتحاد الأوروبي في المشاركة في الترتيبات والعمليات على قدم المساواة مشددا على ضرورة إمتلاك الإتحاد القدرة على العمل المستقل عبر تشكيل هياكل وقيادات وقوات أوروبية تعمل بشكل مستقل أو من خلال إستخدام قدرات وأصول حلف شمال الأطلسي"[1]، وهكذا قرر الإتحاد الأوروبي التوسع شرقا لضم الدول الراغبة في عضويته من منطقة وسط وشرق أوروبا، وبالتالي تحول تجربة الجماعة الأوروبية في التكامل إلى تجربة للتكامل الإقليمي بالمعنى الدقيق للكلمة "[2] .

يعتبر الإتحاد الأوروبي من بين أهم القوى الرئيسية تأثيرا على المسرح الدولي وذلك بحكم مصالحه ومسؤولياته على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وكذلك من خلال سياسته الخارجية والأمنية المشتركة، حيث يشكل هذا الإتحاد صوتا واحدا في مختلف القضايا الدولية الرئيسية، إذ يلعب دورا أساسيا في إستتباب الأمن عبر مختلف مناطق العالم .

المطلب الأول: تطور عملية الإندماج الأوروبي

تعتبر عملية الإندماج والتكامل الأوروبي بالدرجة الأولى مشروعا فكريا تداولته النخب المثقفة من مفكرين ورجال قانون وحكماء منذ القرن الثالث عشر، قبل أن يصبح مشروعا سياسيا ساهم في إثرائه الساسة الكبار من مؤسسات سياسية ورؤساء دول وحكومات من مختلف الدول الأوروبية، وبعد أن تهيأت الظروف المحلية لإحياء هذا المشروع الوحدوي تحول إلى حركة سياسية إنخرط فيها المجتمع المدني من جماهير وفئات سياسية ومؤسسات وأصحاب نفوذ ومصالح من المجتمع الأوروبي.

إنطلاقا من هذا، فقد كانت جذور هذا المشروع الوحدوي الأوروبي قائمة في البداية على المعتقد والعرق والتاريخ والثقافة بعيدا عن الأمور الإقتصادية والسياسية، حيث جاءت هذه النظرة الوحدوية فكرية

[1] – المبيضين، **مرجع سابق**، ص. 203.

[2] – حسن نافعة، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، جويلية 2004)، ص. 434.

منبعها دينيا خالصا، ومع تنامي قوة التيار العلماني في أوروبا واستقرار العلاقة بين الدين والدولة وفقا لمبدأ دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله، وبروز دول قومية متعارضة المصالح والأهداف، راح مشروع الوحدة الأوروبية يبحث عن دوافع ومبررات أخرى، أمنية أو نفعية "[1]. بعد الحرب العالمية الأولى كان من بين الجهود المبذولة هي "دعوة **الكونت النمساوي كودينهوف كاليرجي** عام 1923 إلى إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية على غرار النموذج الأمريكي، وكذلك دعوة **وزير الخارجية الفرنسي بريان** في خطابه أمام عصبة الأمم في 29 كانون الأول/ ديسمبر 1929 إلى قيام إتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم من أجل تشجيع التعاون بين الدول الأوروبية "[2].

وعليه ففي كل الحالات ظلت مجمل هذه المشاريع الفكرية المطروحة في سبيل الوحدة الأوروبية مجرد أفكار ورؤى لم تجد لها ما يترجمها على أرض الواقع، نظرا لتباين الدول الأوروبية واختلافها في النظر إلى مصالحها القومية وطموحاتها.

لقد كانت نتائج الحرب العالمية الثانية جد قاسية على أوروبا من جانب ما خلفته من دمار شامل مس البنى التحتية، غير أن هذه النتائج كانت إيجابية من جانبها المعنوي حيث هيأت الظروف المحلية لإحياء مشروع وحدة أوروبية، لقد تعددت الرؤى وتباينت التيارات واختلفت حيث تنازع حركة الوحدة الأوروبية في خطواتها الأولى تياران، أولهما التيار الفيدرالي ويعني الدعوة إلى إقامة ولايات متحدة أوروبية، والثاني التيار الوظيفي ويدعو إلى الإنتقال التدريجي للسيادة من المستوى الوطني إلى المستوى الجماعي"[3].

بناء على هذا فقد ظهرت عدة مدارس فكرية، كل مدرسة تختلف عن الأخرى في نظرتها لكيفية قيام الإتحاد الأوروبي ومكوناته وأسسه، ومن بين هذه المدارس هناك أربعة أساسية تختلف من حيث قواعد بناء الإتحاد الأوروبي وهي كما يلي[4] :

[1]– نافعة، **مرجع سابق**، ص. 20.

[2] – مصطفى كمال و نهرا، **مرجع سابق**، ص. 21.

[3] – المبيضين، **مرجع سابق**، ص. 68.

[4] – **المرجع نفسه**، ص. 69.

1 – المدرسة الإتحادية: (Federal)

تسعى هذه المدرسة لإقامة دولة إقليمية تتخذ شكل وحدة فدرالية وتحتفظ الدولة القطرية فيها بسلطة إصدار القرارات والتشريعات اللازمة .

2 – المدرسة التعاملية: (Transactionalist)

ترى هذه المدرسة أنه لا جدوى من البدء في خلق سلطة مركزية سواء كانت سلطاتها محدودة أو غير ذلك، بل يجب خلق تنظيمات تتولى عددا من الشؤون الفنية التي لا تثير حساسيات لدى الفئات الإجتماعية القائمة، وهذا بدوره يجنب خشية الدول من عواقب فقدانها لسيادتها .

3 – المدرسة الوظيفية: Functionalist

ترى أن النزعة الوطنية (القطرية) مجافية بطبيعتها للسلام وأن العمل على إقامة مؤسسات دولية في مجالات ذات طبيعة فنية بحتة ومحايدة سياسيا تجذب إليها الجماهير بتوليها تحقيق رفاهية البشر على نحو أفضل مما تستطيعه القطرية.

4– المدرسة الوظيفية الجديدة: New – Functionalist

تسعى هذه المدرسة إلى معالجة القصور الذي شاب المدرسة الوظيفية بتأكيدها على ضرورة توفر عدد من العناصر التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية "[1].

إنّ دراسة تطور عملية الإندماج الأوروبي تقتضي العودة إلى المراحل التاريخية الأولى التي مهدت لهذه الفكرة في صيغها ومراحلها وأبعادها الأولى، حيث تعود البدايات الأولى لحركة الوحدة الأوروبية إلى حقب سابقة تحول من خلالها المشروع إلى مشروع سياسي قابل للتطبيق على أرض الواقع، وذلك من أجل التكييف مع الكثير من الظروف العالمية والإقليمية والمحلية المتغيرة، فمسيرة الوحدة الأوروبية كانت على الصعيدين النظري (الفكري) والعملي (التطبيقي) والتي ولّدت تجربة التكامل والإندماج هي التي أفضت إلى قيام الإتحاد الأوروبي"[2].

[1] – المبيضين، **مرجع سابق**، ص. 72.

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 66.

هذا الإتحاد الذي تشكل عبر عدة مراحل من التاريخ تمكن من إنجاز كل ما أمكن تحقيقه، وذلك بفضل بنية مؤسسية وتنظيمية جعلت منه نظاما سياسيا وقانونيا ذا طابع مميز وخاص، فهو فاعل دولي له خصائص وسمات فريدة يشكل ظاهرة ونظاما سياسيا وقانونيا يختلف عن كل أشكال النظم السياسية والقانونية المعروفة عن الفاعلين الدوليين"[1].

- الفرع الأول: مراحل إنشاء الجماعة الأوروبية.

بعد الحرب العالمية الثانية نظمت الدول الأوروبية نفسها في شكل منظمات إقليمية بغرض تصحيح أوضاعها السياسية، الإقتصادية والإجتماعية، حيث إتفقت هذه الدول سنة 1949 على تأسيس المجلس الأوروبي لدفع حركية التطور نحو الأمام وإرساء دعائم الترابط بين الدول الأعضاء في شتى مجالات الحياة، ولأن هذا المشروع بدأ ملهما ومبتكرا، فقد تبناه **شومان** وزير الخارجية الفرنسي وطرحه في مبادرة فرنسية رسمية عرفت باسمه وأفضى عام 1951 إلى قيام "جماعة أوروبية للفحم والصلب "[2] ، بهدف تطوير هذه الصناعة داخل المجموعة المتكونة أصلا من فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، ألمانيا الغربية و لوكسمبورغ .

لقد شهدت أوروبا الغربية ولادة عدة منظمات إقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية مثل المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي، والمجموعة الأوروبية للفحم والصلب"[3]، وكانت هذه المحاولات هي الأولى المعروفة بمرحلة الإنطلاق لبناء الوحدة الأوروبية .

تعتبر الفترة الممتدة من سنة 1952 إلى سنة 1969 هي مرحلة تأسيس الجماعة الأوروبية، حيث تميزت العلاقات الخارجية للدول الأوروبية بنوع من الإستقرار، سادت معظم دول الإتحاد خلالها نظرة سياسية متقاربة تهدف إلى إعادة هيكلة الجماعة الأوروبية، كان الغرض منها هو خلق ثلاث جماعات متخصصة في مجال التنمية الإقتصادية، مجال الطاقة الذرية ومجال الفحم والحديد الصلب، هذه النظرة كانت بداية لبناء قاعدة إقتصادية صحيحة تشترك فيها دول المجموعة الأوروبية لبناء تكامل تنموي موحد يمهد لوحدة سياسية مستقبلا، أنشئت هذه المجموعات الثلاث كبداية لتفعيل عملية الإتحاد الأوروبي تدريجيا .

---

[1] – المبيضين، **مرجع سابق**، ص. 6.

[2] – نافعة، **مرجع سابق**، ص. 23.

[3] – توفيق المديني، **المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي**،(بيروت : دار لبنان للطباعة والنشر ، ط 1 ، 2004)، ص. 121.

في سنة 1955 إنعقد مؤتمر **ميسين Messine** "الذي مهد الطريق إلى عقد إتفاقية روما في 25 فبراير 1957"، التي أنشأت "الإتحاد الإقتصادي الأوروبي" و"الإتحاد الأوروبي للطاقة الذرية" بين ست دول أوروبية*[1] وأصبح يطلق عليها "المجموعة الإقتصادية الأوروبية"[2]، التي كان الغرض منها هو إزالة الحواجز الجمركية و القيود الضريبية التي كانت تعيق حركة السلع ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

هذه الإتفاقية هي التي وضعت اللبنات الأولى لاتفاقية السوق الأوروبية المشتركة والتي أصبحت النواة المكونة للإتحاد الأوروبي الذي نشهده اليوم.

بعد ذلك تطورت هذه الفكرة من سوق أوروبية مشتركة ضمت في بدايتها ست دول، "ثم تسعاً، ولاحقاً إثني عشرة دولة، إلى تشكيل الإتحاد الأوروبي الذي يضم سبعاً وعشرين دولة بموجب إتفاقية **ماستريخت** التي وقعت في هولندا في 10 ديسمبر 1992[3].

تم تشكيل نظام إداري موحد جمع هذه المجموعات الثلاث في سنة 1967، حيث إنضمت إلى هذا النظام دول أخرى مثل إيرلندا، الدنمارك وبريطانيا سنة 1973، البرتغال سنة 1981، إسبانيا سنة 1986 وألمانيا سنة 1990 .

- الفرع الثاني : مراحل إنشاء الإتحاد الأوروبي .

إن المراحل الأولى التي مرت بها أوروبا من أجل تأسيس الجماعات الأوروبية مكنتها من تخطي بعض المشاكل التي إعترضتها خلال هذه المراحل وبالتالي أكسبتها تجربة رائدة غي مجال المسار الوحدوي، حيث قام زعماء الدول الأعضاء بإدخال تعديلات على المؤسسات القائمة توسع من ميادين إختصاصها، وبالتالي أضيفت مبادئ أخرى جديدة تهيئ الظروف لوحدة أوروبية مستقبلا بغرض الوصول إلى تحقيق الوحدة السياسية التي تؤدي إلى إندماج كلي للشعوب الأوروبية تحت غطاء إتحاد سياسي، تتمثل هذه المبادئ في إلغاء التأشيرة فيما يخص حركة المواطنين بين الدول الأعضاء، وتحرير حركة البضائع ورؤوس الأموال، توج هذا المسار **باتفاقية ماستريخت** سنة 1993 التي أسست لقيام الإتحاد الأوروبي الذي أضحى مؤسسة دولية أو منظمة دولية يضم 27 دولة، حيث يقوم على مبادئ نقل

---

[1] -*الدول الأوروبية الست هي (ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، إيطاليا، هولندا ولوكسمبورغ).

[2] - أنس المرزوقي ، "مراحل بناء الإتحاد الأوروبي" ، في : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=39559 ، (13 / 01 / 2014 ، 04:17) .

[3] - "المكان نفسه".

صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية"[1]، بعد ذلك تبعت هذه الإتفاقية عدة معاهدات تمثلت في **معاهدة أمستردام** سنة 1997، **معاهدة نيس** سنة 2003 و**معاهدة لشبونة** أو الدستور الأوروبي سابقا سنة 2009 .

- الفرع الثالث : أهداف الإتحاد الأوروبي .

يشكل الإتحاد الأوروبي أهم تجمع سياسي مندمج في وقتنا الحاضر يتمتع بأكبر صلة مترابطة بين أعضائه، لقد أكدت جميع معاهدات إنشاء الإتحاد على أن أعضاءه يهدفون عن طريق هذا التجمع إلى:

1 – وضع أسس يتم من خلالها عملية التوثيق بين شعوب أوروبا.

2 – العمل على تشجيع التقدم الإقتصادي والإجتماعي وتحقيق مستوى متقدم من التوظيف وتحقيق تنمية متوازنة ومستمرة .

3 – التأكيد على الهوية الأوروبية على المستوى الدولي، وبخاصة من خلال تنفيذ سياسة خارجية مشتركة، وسياسة للأمن مشتركة تتضمن سياسة دفاع مشتركة قد تؤدي إلى دفاع مشترك .

4 – تقوية وحماية حقوق ومصالح مواطني الدول الأعضاء من خلال تقديم مواطنية للإتحاد .

5 – تنمية التعاون الوثيق في شؤون العدالة والشؤون الداخلية.

6 – الحفاظ على الإتحاد وتنميته كمنطقة للحرية والأمن والعدالة والتي تكون فيها حرية حركة لأشخاص والممتلكات مكفولة بالموافقة على التدابير المناسبة فيما يتعلق بالرقابة على الحدود الخارجية واللجوء السياسي والهجرة ومنع ومحاربة الجريمة، كما نصت معاهدة الإتحاد على أن الإتحاد يتأسس على مبادئ الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وسيادة القانون واحترام الخصوصيات الأساسية للدول الأعضاء"[2]، وعليه فإن الهدف الأساسي من إنشاء الإتحاد الأوروبي هو السعي نحو إقامة أوروبا مستقرة تتمتع بنفوذ عالمي قوي .

[1] – المبيضين، **مرجع سابق**، ص. 25.

[2] – **المرجع نفسه**، ص ص. 113، 114.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي

إن مصطلح السياسة الخارجية والأمنية المشتركة لم يتحدد فيما سبق من المعاهدات الرسمية للجماعة الأوروبية إلا بعد إبرام معاهدة ماستريخت التي أعلنت إنشاء الإتحاد الأوروبي سنة 1993، بمعنى أكثر وضوحا أن الوحدة السياسية لهذا الإتحاد لم تكتمل إلا بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة وانهيار المعسكر الإشتراكي، وكل ما تم إنجازه في هذا المجال هو عملية تنسيق المواقف السياسية عن طريق عقد إجتماع لوزراء خارجية الدول الأوروبية مرة كل ستة أشهر، يتولى الإعداد له ومتابعته لجنة سياسية مكونة من مديري الشؤون السياسية في وزارة الخارجية في الدول الأعضاء"[1] ، وعليه فإن التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، من تفكك للمعسكر الشرقي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوحد على الساحة الدولية، كانت– إلى جانب العامل الداخلي– أحد العاملين الذين عجلا بالتفكير في بلورة سياسة خارجية مشتركة وأديا إلى تحول جذري في مسيرة العملية التكاملية.

أ– على المستوى العالمي.

كان لوجود الإتحاد السوفياتي آنذاك خلال مرحلة الحرب الباردة بعض الأثر في تقرب الدول الأوروبية من الولايات المتحدة الأمريكية و السير تحت مظلة حلف شمال الأطلسي، لأن مجرد وجود الإتحاد السوفياتي كان يشكل خطرا يهدد كيانها، غير أن زوال هذا الخطر وسقوط جدار برلين وانتهاء مرحلة الحرب الباردة جعلت أوروبا تغير من نظرتها للأمور، محاولة بذلك إعادة صياغة علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية وبحلف شمال الأطلسي في ضوء المعطيات الجديدة، كما أدى سقوط الإتحاد السوفياتي من ناحية أخرى إلى ظهور مشكلات أمنية أوروبية وعالمية جديدة كان في مقدمتها إحتمالات الإنتشار النووي"[2]، وعليه فقد تعين كذلك على الإتحاد الأوروبي أن يعيد صياغة علاقاته بدول أوروبا الشرقية وأن يتهيأ لإيجاد رؤية سياسية جديدة ووضع إستراتيجية جديدة كذلك تتناسب مع الأوضاع الراهنة.

[1] – نافعة، **مرجع سابق**، ص. 448.

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 449.

ب- على المستوى الأوروبي.

بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة وظهور مستجدات على الساحة الدولية كان لهذه التحولات كبير الأثر على الساحة الأوروبية، حيث بات من الضروري على أوروبا أن تتهيأ لاستكمال الوحدة السياسية بعد أن استكملت عملية الوحدة الإقتصادية. فالوحدة السياسية هي الضامن والحامي الحقيقي للوحدة الإقتصادية نفسها ... وفي هذا السياق، بدأ وجود سياسة خارجية أوروبية مشتركة مسألة ضرورية ليس فقط لمواجهة التحديات واغتنام الفرص التي قد تتيحها تحولات المشهد الأوروبي، ولكن أيضا وعلى وجه الخصوص لتحصين وحماية ما تم إنجازه على صعيد العملية التكاملية"[1] .

- الفرع الأول : أهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي .

ظهرت إلى الوجود مفاهيم جديدة لسياسة الأمن والدفاع على مستوى القارة الأوروبية وبرزت معها أهداف جديدة ترتكز عليها السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة، حيث سعى الإتحاد الأوروبي إلى تحقيقها ضمن مجموعة من الدول من شرق وجنوب أوروبا، هذه الأهداف التي لم تظهر في السابق إلا بعد إبرام إتفاقية ماستريخت التي وقعت في 7 فيفري 1992 و دخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1993، والتي تتمثل في :

1 - العمل على حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية للإتحاد الأوروبي.

2 - ضمان أمن الإتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

3 - الإسهام في حفظ الأمن والسلم الدوليين وفق المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

4 - المساهمة في تطوير التعاون الدولي وفي تحقيق التنمية.

5 - دعم الديمقراطية ودولة القانون وكفالة إحترام حقوق الإنسان.

وتم تفصيل هذه الأسس في معاهدة" أمستردام التي دخلت حيز التنفيذ إعتبارا من ماي 1999 وأدت هذه المعاهدة إلى تحسين عملية إتخاذ القرارات في كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية

[1] - نافعة، **مرجع سابق**، ص. 450.

المشتركة، وأدت إلى إستراتيجيات مشتركة في مجالات العمل التي تلتقي فيها مصالح الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي[1] .

وفي هذا الصدد يجب أن نشير إلى أن معاهدة ماستريخت إعتمدت منهج التعاون في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية والأمن الأوروبي المشترك الذي يقوم على الإختيار الحر بين الحكومات وليس المنهج التكاملي المستخدم في رسم وتنفيذ السياسات الإقتصادية والمالية والتجارية"[2] .

- الفرع الثاني : أشكال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي

تتمثل أشكال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي في ثلاثة أنماط نفصلها في ما يلي :

- **أولا:** الإستراتيجيات المشتركة (Common Strategies).

هي وجود أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء تصلح لتكوين رؤية واضحة ومحددة المعالم لعلاقة إستراتيجية يراد لها أن تربط بين الإتحاد الأوروبي وبين دولة أو مجموعة معينة من الدول تحتل موقعا أو مكانة خاصة على قائمة أولوياته لأسباب تتعلق بمصالح سياسية أو أمنية أو إقتصادية أو غيرها، ويتولى مجلس الوزراء إقتراح ما يراه ضروريا من إستراتيجيات مشتركة للتعامل مع دول أو مجموعة معينة من الدول، لكن هذه الإستراتيجيات لا تصبح نهائية وملزمة للدول الأعضاء إلا بعد إقرارها من جانب المجلس الأوروبي (أي القمة الأوروبية)، وتنطوي أي إستراتيجية مشتركة على تحديد دقيق لأهدافها وللمرحلة الزمنية التي تستغرقها أو تغطيها ولحجم الموارد المالية اللازمة لتحقيقها وطرق تدبيرها"[3].

- **ثانيا:** العمليات المشتركة (Joint Actions).

تم تعريفها في تقرير إجتماع المجلس الأوروبي المنعقد في لشبونة في جوان 1992، وهي إجراءات يتخذها الإتحاد لتحديد وتحقيق سياسة ما في إطار السياسة الخارجية والدفاعية والأمنية المشتركة وفي مسألة محددة، وقد تأخذ هذه العمليات شكل تقديم الإغاثة الإنسانية أو المشاركة في قوات لحفظ السلام

---

[1] – أنور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة نموذجا، **مجلة دراسات دولية** ، م 0 ، العدد 39 ،(الفصل الأول، 2009)، ص ص. 65 – 95.

[2] – نافعة، **مرجع سابق**، ص. 450.

[3] – **المرجع نفسه**، ص. 451.

أو المشاركة في الإشراف على إنتخابات في إطار عملية لبناء عملية السلام في نهاية أزمة وغيرها"[1]، هذا وقد تكون هذه العمليات التي يقوم بها الإتحاد الأوروبي جزءا من إلتزام يؤديه في إطار إستراتيجية أعم وأشمل معدة سلفا أو في إطار أزمات طارئة أو مؤقتة، وتتولى الدول الأعضاء تنفيذ ما يخصها من هذه العمليات، وفي هذه الحالة يتعين عليها إخطار مجلس الوزراء بالإجراءات والخطوات التي تتخذها"[2].

- **ثالثا:** المواقف المشتركة (Common Positions).

هي مواقف تعكس وجهة نظر الإتحاد الأوروبي ورؤيته لقضايا دولية يرى أن من واجبه أن يحدد موقفا بشأنها، وقد تصدر هذه المواقف على شكل بيان مشترك يصدر عن القمة أو عن مجلس الوزراء أو عن الممثل الأوروبي للشؤون الخارجية، أو يعكسه إعلان موقف أو تصويت مشترك داخل المنظمات الدولية أو الإقليمية المعينة، وقد تعكس هذه المواقف المشتركة مجرد التعبير عن التعاطف أو التفهم أو إظهار حسن النيات أو مشاعر الرضا أو الإستنكار أو الغضب تجاه طرف أو تصرف، كما قد تأتي مصحوبة بإجراءات معينة مثل فرض عقوبات إقتصادية أو دبلوماسية أو حتى عسكرية، وفي هذه الحالة يتعين أن تصدر المواقف المشتركة عن مجلس الوزراء أو عن المجلس الأوروبي نفسه وبالإجماع"[3].

[1] – حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد 25، العدد الأول، (2009)، ص ص. 619 – 676.

[2] – نافعة، **مرجع سابق**، ص. 452.

[3] – "المكان نفسه".

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة.

السياسة هي عملية علمية تتفاعل فيها قوى وجماعات مختلفة ومتصارعة وهي ظاهرة توزيع القيم على الأفراد والمواطنين داخل كل تنظيم سياسي"[1]، و في القانون الدستوري ترتدي كلمة " سياسة " معان مختلفة فهي : فن حكم الحاضرة (الدولة) بقصد بلوغ ما يعتبر كأنه الغاية العليا للمجتمع، علم حكم الدول، طريقة الحكم (يقال مثلا، سياسة ليبيرالية، سياسة سلطوية، سياسة رجعية)، مجموع الشؤون العامة (مثلا، السياسة الداخلية، السياسة الخارجية، سياسة الإستخدام، إلخ ..)"[2].

أما السياسة الخارجية فقد تعددت تعريفاتها بتعدد عناصر تركيبها من أهداف ووسائل وأدوار، غير أن هذه التعريفات مهما تعددت فإنها تصب في غاية واحدة وهدف واحد الذي هو مصلحة الدولة .

السياسة الخارجية حسب تعريف الموسوعة السياسية هي "تنظيم نشاط الدولة، ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية، وتهدف السياسة الخارجية إلى صيانة إستقلال الدولة وأمنها وحماية مصالحها الإقتصادية، ولما كانت السياسة الخارجية تؤثر تأثيرا خطيرا على شؤون الدفاع والأمن والإقتصاد ونواحي الحياة الحديثة المختلفة، فإن وضع مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الرئيسية والقرارات الكبيرة من شأن قيادة الدولة العليا: رئاسة الدولة والحزب الحاكم والوزارة صاحبة الإختصاص والهيئة التشريعية"[3] .

والسياسة الخارجية لأي دولة من دول العالم التي تتمتع باستقلالها التام ترتكز في معاملاتها وعلاقاتها مع مختلف الدول على عدة إعتبارات أساسية تتضمن مجموعة من الأهداف والغايات تحدد من خلالها الوسائل الكفيلة والكيفية المطلوبة الواجب إتخاذها للتعامل مع الأطراف الأخرى، فحسب تعريف المعجم السياسي، فإن السياسة هي "القوة والهيمنة التي تمثلها أنواع الحكومات وتتسم بمفهومين:

الأول: مفهوم تقليدي ضيق يركز على أن السياسة هي ظاهرة دراسة الأنماط السياسية للمؤسسات العامة

الثاني: مفهوم شامل ومعاصر ينظر للسياسة على أنها علم دراسة الوظائف والأنشطة المختلفة، وتركز على المنافسة والصراع من أجل السيطرة والنفوذ.

---

[1]– **المعجم السياسي**، وضاح زيتون، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، 2006)، "مادة " سياسة، ص. 215.

[2]– **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، أحمد سعيفان، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ط 1، 2004)، " مادة" سياسة، ص. 214.

[3]– الكيالي، الجزء الثالث،" مادة "سياسة خارجية، **مرجع سابق**، ص. 386 .

فإذا تأملنا التعريفات التي أوردتها مختلف الدراسات العلمية نجد أنه لا يوجد تعريف دقيق وموحد للسياسة الخارجية فمثلا نجد **جيمس روزنو James Rosenau** يقدم أكثر التعريفات شمولا، فهو يعرف السياسة الخارجية على أنها :

منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا، وفي مقام آخر يعرفها بأنها:

التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة"[1] .

وفي تعريف آخر يرى **مارسيل ميرل M Merl** أن السياسة الخارجية هي ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج، بمعنى الذي يهتم عكس السياسة الداخلية بالمسائل الواقعة ما وراء الحدود"، ويعرفها **ليون نويل Leon Noel** بأنها فن تسيير علاقات دولة مع الدول الأخرى"، وقد قال عنها **ريتشارد نيكسون R. Nixon** الرئيس الأمريكي السابق "إن الإستعمال الناجح للسلطة وبالخصوص على الساحة العالمية هو فن لا تعلمه إلا التجربة"[2].

إنه ولضرورات الحرب الباردة إستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية القوة المسلحة لأجل بلوغ أهداف سياسية عبر مشاريع وتصورات إستراتيجية لكل حقبة زمنية يمكن إختصارها فيما يلي:

1 – مبدأ ترومان Harry S.Truman: القائم على فكرة "القوة الضاربة"[3]، ومفادها إعطاء الحق للولايات المتحدة للتدخل بقوة عسكرية حين تقتضي مصالحها[1]، وهو ما طبق في كوريا 1951، الفيتنام 1964، أمريكا اللاتينية وغيرها.

---

[1] – محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط 2، 1998)، ص. 11.

[2] – النعيمي، **مرجع سابق**، ص. 22 .

[3]– **مبدأ ترومان**,: سياسة خارجية أمريكية, هدفها صيانة المصالح القومية الأمريكية، و النفوذ الأمريكي عن طريق محاربة إمتداد الشيوعية في جنوب شرق أوروبا (وغيرها من المناطق)، و تحت ستار صيانة السلام العالمي، أعلنها الرئيس هاري ترومان في آذار–مارس 1947 أمام الكونغرس الأمريكي بمناسبة حصوله على موافقته لتقديم عون عسكري و شبه عسكري لتركيا و اليونان بما قيمته 400 مليون دولار، و قد جاء في خطابه أن" على الولايات المتحدة دعم الشعوب الحرة، التي تقاوم الخضوع للأقليات المسلحة في الداخل أو الضغوط من الخارج، فإذا ما توانينا عن ذلك، عرضنا سلم العالم و رفاهية شعبنا للخطر" . و قد كانت تركيا معرضة للضغوط السوفياتية بسبب الملاحة في الدردنيل، و كانت اليونان تخوض غمار حرب أهلية يلعب فيها الحزب الشيوعي اليوناني دورا رئيسيا. إقترن هذا المبدأ بسياسة الإحتواء، التي مارستها حكومة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، لوقف التغلغل الشيوعي في أوروبا خاصة، و كسياسة كونية عامة. فجاء مشروع مارشال 1947، و حلف الأطلسي بمثابة تطبيق إقتصادي و عسكري أشمل لمبدأ ترومان. أنظر :الكيالي، ج 1، **مرجع سابق**، ص ص.724، 725.

2 – مبدأ **إيزنهاور Eisenhower:** الذي إعتمد على " نظرية ملأ الفراغ"[2] حفاظا على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وطبقت هذه النظرية في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب 1956، إثر تراجع الدور البريطاني والفرنسي وانسحاب بريطانيا من شرق السويس.

3 – مبدأ **نيكسون Richard Milhous Nixon:** الذي قام على نظرية" الدركي بالوكالة"، وهو دعوة لصيغة مشاركة من قبل حلفاء الولايات المتحدة في تحمل أعباء النفقات العسكرية واستقطاب متعدد الأطراف، كما طرحها **بريجنسكي** مستشار الأمن القومي فيما بعد"[3].

4 – مبدأ **كارتر Jimmy Carter:** المعروف بـ"التدخل السريع والمباشر" الذي بموجبه يحق لواشنطن أن تتصدى بأي وسيلة بما فيها القوة المسلحة لأي تعد على المصالح الأمريكية، وعلى هذا الأساس تحددت إستراتيجية الحرب ونصف الحرب، إذ يكون للولايات المتحدة القدرة على شن حرب شاملة وأساسية في أوروبا (ضد الخطر الشيوعي) وحرب فرعية ثانوية في أي بقعة من العالم حسب المصالح الأمريكية[4]، وبهذا أعلن كارتر فيما إشتهر بعد ذلك باسم "مبدأ كارتر ": "تعتبر الولايات المتحدة

---

[1]–صدر في الوثيقة رقم 68 لمجلس الأمن القومي الأمريكي في عهدة الرئيس هاري ترومان أنه يجب على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لمواجهة كل تحدي جديد فورا وبحسم. لمزيد من التفاصيل أنظر: ستيفن إي امبروز، **الارتقاء إلى العالمية: السياسة الخارجية الأمريكية منذ1938**. ترجمة: نادية محمد الحسيني، (القاهرة:المكتبة الأكاديمية، 1994)، ص . ص. 155 – 157.

[2]–مبدأ إيزنهاور: الخطوط العامة للسياسة الأمريكية في "منطقة الشرق الأوسط" (من ليبيا غربا إلى باكستان شرقا و تركيا شمالا و الحبشة و شبه الجزيرة العربية جنوبا) التي أعلنها الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور بعد موافقة الكونغرس في 05 كانون الثاني–يناير 1957 على إثر فشل العدوان الثلاثي على مصر في خريف عام 1956 و هي السياسة التي إستهدفت ملء الفراغ الإستعماري المتأتي من هزيمة بريطانيا و فرنسا المعنوية في حرب السويس و أفول نجميهما كدول إستعمارية رئيسية, و بالتالي فرض هيمنة الإمبريالية الأمريكية على المنطقة تحت ستار الخوف من الخطر الشيوعي، و تضمنت هذه السياسة:

– حماية القوات الأمريكية لأي دولة تتعرض لعدوان مسلح من دولة تابعة لنفوذ الشيوعية الدولية.

– مساعدة دول المنطقة (التي تحالف الولايات المتحدة) في تعضيد قوتها الإقتصادية.

– منح مساعدات عسكرية أمريكية للدول التي تطلب ذلك. أنظر عبد الوهاب الكيالي،ج 1 ، **مرجع سابق** ، ص ص437، 438.

[3]– شعبان عبد الحسين ، **أمريكا والإسلام** ، (دمشق ، دار صبرا للطباعة والنشر ، 1987) ، ص. 40.

[4]– **كارتر** : الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية ، تولى مهامه في 20 يناير 1977. عندما خاض معركة الرئاسة أواخر 1976 ضد **فورد** مرشح الحزب الجمهوري إستطاع أن يجتذب تأييد نقابات العمال والأقليات ، وقد تمكن من اجتذاب نسبة ملحوظة من أصوات اليهود نتيجة لموقفه المتطرف في تأييد إسرائيل بعد أن عمل الصهاينة على إستغلال إتجاهه التوراتي الراديكالي من جهة وإقناعه بأن الصهيونية إمتداد للنفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط الهامة الغنية بالنفط . حاول جيمي كارتر طيلة مدة رئاسته إظهار سياسته الخارجية ، بمظهر "أخلاقي ديمقراطي" فسعى إلى حث الأنظمة الموالية للولايات المتحدة على اتباع سياسة إحترام حقوق الإنسان ، خاصة في أمريكا اللاتينية وإيران . ولكنه أمام الهزائم المتعددة التي جابهته (السلفادور ، نيكاراغوا ، إيران ، أنغولا ، أفغانستان...) عاد إلى اتباع سياسة إستعمارية متشددة ولكن بعد فوات الأوان . ولقد أدى هذا التشنج إلى تجميد عملية الوفاق بين الدولتين العظميين (خاصة بعد دخول القوات السوفياتية إلى أفغانستان) وإلى هزيمته أمام رونالد ريغان بسبب عجزه عن تحرير الرهائن المحتجزين في السفارة الأمريكية في طهران سنة 1980. أنظر: الكيالي، ج 5، **مرجع سابق**، ص ص. 22، 23.

الأمريكية أية محاولة سوفيتية تستهدف السيطرة على منطقة الخليج، إعتداء على مصالحه الحيوية...وستقوم برد مثل هذا العدوان بشتى الوسائل لديها بما في ذلك إستعمال القوة المسلحة[1]".

5- مبدأ **ريغان Ronald Reagan** : الخاص بـ "التوافق الإستراتيجي"، إذ تم بموجبه تطوير فكرة "التدخل العسكري السريع والمباشر" مع الحلفاء لتحقيق أفضل النتائج والمصالح الحيوية وتحقيقا لأهداف المجمع الصناعي- الحربي الرامي إلى بسط السيطرة والنفوذ الأمريكي على كل أنحاء العالم بعد إنهيار الكتلة الشرقية[2].

6- مبدأ "الإستخدام الأوسع لنظرية القوة المسلحة": وهو المبدأ الذي دشنه الرئيس **جورج بوش** الأب **Bush** ومن بعده **كلينتون Clinton** ثم بوش الإبن **George W. Bush**، إذ جرى تقديم القوة المسلحة كوسيلة لفض النزاعات الدولية على الوسائل السياسية والسلمية[3]، وأصبحت هذه النظرية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هي السائدة، إذ حاولت الولايات المتحدة الأمريكية قدر الإمكان الإرتكاز على آثار هذه الأحداث حيث أنها وضفت الحدث واستغلته بالتعاون مع دولة إسرائيل لتحقيق أهدافها للهيمنة المطلقة على العالم، واستغلت صدور قرارات مجلس الأمن ومنها القرارين 1368 و1373[4] والمتضمنان صراحة على إعتبار أن الإرهاب يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين لتبرير كافة تصرفاتها

---

[1]- مصطفى صايج، **السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية (التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000 – 2008)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2006 – 2007)، ص ص. 55 ، 56.

[2]- الرئيس الأربعون للولايات المتحدة الأمريكية، جرى إنتخابه في 4 نوفمبر 1980ضد منافسه الرئيس جيمي كارتر، عرف ريغن بتعلقه بالقيم التقليدية، وبتشدده في السياسة الخارجية، خاصة إزاء الكتلة الشيوعية، وبدعمه الإنتخابي للكيان الصهيوني في فلسطين"، أنظر: الكيالي، ج 2، **مرجع سابق**، ص. 873.

[3] – لمزيد من التفاصيل أنظر: شعبان عبد الحسين، **الإسلام والإرهاب الدولي: ثلاثية الثلاثاء الدامي**. (لندن: دار الحكمة، 2002)، ص ص. 25، 26 .

[4]- **تحليل مضمون القرار رقم (1373)** : أصدر مجلس الأمن الدولي بعد أقل من أسبوعين من صدور القرار(رقم1368) القرار رقم 1373) (وأهم ما جاء فيه أنه وضع ثلاث مجموعات من الإلتزامات على الدول الأعضاء.

تضمنت المجموعة الأولى: إلزام الدول الأعضاء وقف ومنع تمويل الأعمال الإرهابية، والإلتزام بتجريم كافة أشكال توفير وجمع الأموال التي تستخدم في تمويل الأعمال الإرهابية (طبقا للمادة الأولى من القرار).

شملت المجموعة الثانية : بإلزام الدول الإمتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمني إلى الكيانات أو الأشخاص المتورطين في الأعمال الإرهابية طبقاً للمادة الثانية من القرار إحتوت المجموعة الثالثة : إلزام الدول الأعضاء بتبادل المعلومات الخاصة بأعمال وتحركات الإرهابيين والشبكات الإرهابية والتعاون في مجال منع وقمع الأعمال الإرهابية خاصة من خلال وضع الترتيبات والإتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف والإنضمام إلى الإتفاقات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب خاصة الإتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب وتنفيذ كافة الإتفاقات والبروتوكولات وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وذلك بموجب المادة (3) من القرار رقم (1373) الصادر عن مجلس الأمن في جلسته رقم 4385 المنعقدة بتاريخ28 سبتمبر 2001 الوثائق الرسمية لمجلس الأمن للأمم المتحدة (2001 /S/RES/1373).

غير الشرعية وحملت جميع أعمالها شعارات براقة منها الدفاع الشرعي، والحرب ضد الإرهاب لتبرر من خلال تلك الشعارات أطماعها الإستعمارية الخفية"[1].

7- مبدأ **أوباما Barack Hussein Obama** : تتمثل عناصر "مبدأ أوباما" في السياسة الخارجية، كما فصلها هو نفسه في خطابه في أكاديمية ويست بوينت، إستعمال القوة في حالة إحتمال تعريض الشعب الأمريكي واقتصاده وأمنه للخطر، وفي حالة إحتمال أي تهديد إرهابي، في هذه الحالة يكون التحرك عبر المنظمات الدولية والتحالفات العسكرية حتى تكون هناك شراكة في التكاليف، وكذلك في رغبة أمريكا في الدفاع عن الكرامة الإنسانية "[2].

8 – مبدأ **ترامب Trump**: يقوم مبدأ **ترامب** في السياسة الخارجية الأمريكية على الإقتصاد والمصالح الأمريكية بالدرجة الأولى، فالسياسة الدولية في نظره تتميز بالطابع الإقتصادي التجاري، بمعنى آخر أنه يتبنى في سياسته الخارجية مبدأ" أمريكا أولا "كالهدف العام من سياسته الخارجية، بمعنى أنه لا يجب على أمريكا أن تؤَّمن مصالح غيرها أو تضعها في اعتبارها بالقدر الحالي مع ضرورة الإلتزام بالمصالح الأمريكية والتعامل معها على أساس أنها الدافع الأساسي لأي تحرك على مستوى السياسة الخارجية، فأمريكا ليس عليها أن تتحمل عبء حماية أو دفاع عن دول أخرى دون مقابل[3].

تعتبر هذه المبادئ من أبرز ما ميز الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في فترة الحرب الباردة وما بعدها وهي في مجملها تعبير عن ما أفرزته المدارس الفكرية العامة الموجهة لميكانيزمات إنتاج إستراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية.

لقد بنيت العقيدة العسكرية والإستراتيجية الأمريكية في فترة الحرب الباردة على إعتبار الشيوعية أو الخطر الأحمر هي العدو اللدود للغرب، فكان العدو معروفا ومحددا جغرافيا[4]، لكن مع إندحار

---

[1]– علي لونيسي، **آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الإنفرادية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة ،(جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012)، ص ص. 12 ، 13.

[2]– أسامة أبو ارشيد، **سياسة إدارة أوباما الخارجية : محاولة تحقيق التوازن بين الميول الإنعزالية وضغوط التدخل الخارجي**، (قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تحليل سياسات، جوان 2014)، ص ص. 7 – 12.

[3]– سليمان يمني، "مقال عن توجهات السياسة الخارجية لترامب (تقدير موقف)"، القاهرة: **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية** ،(21 ماي 2016)، ص ص. 1 – 14.

[4]– لقد خلقت الشيوعية كخصم إستراتيجي ممثلا في دولة عظمى هي الإتحاد السوفياتي وكتلة سياسية متحالفة هي الكتلة الإشتراكية وحلف عسكري هو حلف وارسو، خلقت للغرب بريادة الولايات المتحدة الأمريكية حربا باردة متوترة، دفعت القوى العظمى إلى مضمار سباق التسلح والتطوير المتلاحق للإستراتيجيات العسكرية وابتكار الأنظمة الدفاعية والجاسوسية وصولا إلى غزو الفضاء.

الشيوعية وانهيار الكتلة الشرقية، أدركت الولايات المتحدة أنها بحاجة إلى إعادة صياغة عقيدتها العسكرية ليس لأنها بحاجة لإنفاق عسكري وحروب ومبيعات سلاح تضمن لها تفوقها فحسب، لكنها كذلك بحاجة إليها لضمان إستمرار الصدارة للغرب.

لقد خرج المجتمع الدولي بعد الثورات الثلاث لسنوات 1989- 1990- 1991 من عالم ثنائي القطبية ليدخل في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ولكن بدون حرب، وهي سابقة نادرة في تاريخ العلاقات الدولية، حيث دشنت سنوات 1989- 1991 عهدا جديدا ومرحلة إنتقالية طويلة تتميز بإعادة هيكلة العلاقات بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، وقد لخص الرئيس الفرنسي "**فرانسوا ميتران**" في ربيع 1990 المرحلة التي يمرّ بها المجتمع الدولي بعد "ربيع الشعوب" حيث قال: "لقد غادرنا عالما غير عادل ولكن مستقر، نحو عالم نأمل أن يكون أكثر عدلا، ولكن بدون شك غير مستقر"[1].

ولعل السبب في شيوع الإستخدامات الكثيرة لمصطلح النظام الدولي "الجديد" يرجع أساسا لكون التحولات العميقة في العلاقات الدولية منذ بداية التسعينيات قد خلقت شعورا عاما قويا لدى الكثير من الباحثين بأن النظام الدولي أضحى الآن على أعتاب مرحلة جديدة تكاد تختلف من حيث خصائصها وسماتها العامة عن تلك المراحل التي تطور خلالها طيلة الفترة الممتدة من عام 1945 وحتى منتصف الثمانينيات على وجه التقريب، لقد أصبح حديث المراقبين ينصب على أمركة العالم، أي أن العالم أصبح يخضع لنظام قطب واحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما أكده الرئيس **بوش** الأب سنة 1991 حينما قال: "إن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها من بين دول العالم تملك من المستوى الأخلاقي والإمكانات المادية ما يكفي لإيجاد نظام عالمي جديد[2]"، كما إستخدمه مرارا بعد ذلك خاصة بعد زوال الإتحاد السوفياتي وتفكّكه، واستقلال الجمهوريات المكوّنة له .

إن الوضع الجديد الذي أفضت إليه نهاية الحرب الباردة جعل التهديدات الأمنية متعددة الإتجاهات وغالبا ما يصعب توقعها، كما أنها تختلف من حيث الشكل والمضمون عن تلك التي سادت أثناء الصراع القطبي، فتهديد الحرب النووية الفاصلة إنحسر ليفسح المجال لظهور تهديدات غير محددة المعالم، كما أن القوة العسكرية وحدها لم تعد قادرة على مواجهتها، فتهديدات من قبيل الجريمة المنظمة، الإرهاب ،

[1] –Colard Daniel, **Les Relations Internationales Depuis 1945 à nos Jours**, Paris : éd. Masson, 7ème édition, 1997, p.131.

[2] – جلال خشيب، التوجهات الكبرى للإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة في :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=319828 ، (13 / 08 / 2012).

الهجرة السرية غير متعلقة أساسا بزيادة الإنفاق العسكري على التسلح وتعزيز القدرات العسكرية الدفاعية"[1].

لقد أثبت التاريخ أن الولايات المتحدة الأمريكية لم ترهبها قوة الإتحاد السوفياتي بقدر ما أرهبها الفكر الشيوعي الذي كان يتبناه في ذلك الوقت، " فطوال العقد الأخير من القرن العشرين وبالرغم من سقوط الإتحاد السوفياتي واختفاء الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين وأيضا سقوط جدار برلين وحدوث تحولات في ميزان القوى، واصلت أمريكا في تبنيها للعقيدة العسكرية والإستراتيجية بنفس المواصفات فكان لزاما لها أن تبحث عن عدو مفترض يأخذ مكان العدو الأحمر الشيوعي"[2]، وبعد إزالة هذا الخطر وفي ظل غياب عدو إيديولوجي جديد كان لزاما على صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية أن يعوضوا هذا العدو بعدو جديد ليحل محل الإتحاد السوفياتي، وعليه فقد ظهرت عدة كتابات تعرض عدة آراء تفسر تطور السياسة العالمية بعد الحرب الباردة، "**فهنتنغتون** مثلا بشر بذلك في كتابه الشهير صدام الحضارات الصادر عام 1993، حيث قال ليس صحيحا أن الإسلام لا يشكل خطرا على الغرب، وأن المتطرفين الإسلاميين فقط هم الخطر، إن تاريخ الإسلام خلال أربعة عشر قرنا يؤكد بأنه خطر على أية حضارة تواجهه خاصة المسيحية "[3] .

على إثر هذا وتأثرا بهذه التفسيرات الجديدة إقتنع أغلب النافذين في صنع القرار الأمريكي من تيار المحافظين الجدد بأن الخطر الإسلامي قد حل محل الخطر الشيوعي، وبذلك كرسوا فكرة أن الحضارة الإسلامية تشكل أكبر تهديد للمصالح الأمريكية، وتفعيلا على أرض الواقع لهذه الأطروحة بدأت الولايات المتحدة ومنذ حرب الخليج عام 1991، باستبدال الإتحاد السوفياتي بالدول المارقة وعلى هذا الأساس تحركت لمنع بروز أي منافس قد يشكل تهديدا محتملا لها ولمصالحها في المستقبل، وصار ذلك ممكنا لها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وبدأت حرب حقيقية ذات دوافع دينية تحت غطاء محاربة الإرهاب "ومن ثم ورغم تراجع **بوش** في خطاباته على إتهام الإسلام والعرب ومسارعة أعوانه إلى تبرير ما صدر

---

[1]– أحمد فريجة ولدمية فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، م 8 ، العدد 14 ، (جانفي 2016)، ص ص. 157 – 170.

[2] – إسماعيل معراف، **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية (مع التركيز على قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي)**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال النشر والإشهار ، 2009)، ص. 133.

[3] – **المرجع نفسه**، ص. 151.

منه بشأن الحرب الصليبية واعتبار ذلك زلة لسان، إلا أن هذا لم يمنع الممارسات والسياسات التي أقرتها الإدارة الأمريكية لتغذي الخوف والشك الكامن من الإسلام [1].

ومنذ أن فرضت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها على قيادة العالم وبدأت في تطبيق سياستها المهيمنة على أرض الواقع باعتبارها أكبر قوة إقتصادية وعسكرية في العالم، لم تعلن صراحة عن أهدافها الحقيقية، بل ذهبت إلى تمتين موقعها القوي هذا عبر مخططاتها الأمنية وانتشارها العسكري عبر مختلف مناطق العالم، في محاولة منها لاستعراض قوتها العسكرية التي ظل يشيد بها صناع القرار في الإدارات الأمريكية، على غرار ما كتبه **توماس بين** THOMAS PAINE[2]* **سنة 1775** عندما قال: "إن لدينا من القوة ما يمكننا أن نعيد بناء العالم مرة أخرى فلم يحدث منذ عهد نوح حتى الآن، موقف متشابه لما هو عليه الحال في الحاضر، إن ميلاد عالم جديد أصبح الآن بأيدينا"[3]، في ظل هذه المرحلة إكتسب النظام الدولي الجديد فاعليته وفرض وجوده، الأمر الذي كرس هيمنة القطب الواحد والفاعل الأوحد في هذا النظام الدولي الجديد، حيث عد هذا المعطى الجديد دلالة واضحة وصريحة على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وأهميتها العسكرية على الساحة الدولية وتنفيذ معالم سياستها الخارجية المرتكزة أساسا على النزعة البراغماتية الساعية دوما إلى تحقيق أهدافها المادية والمعنوية على نطاق واسع يغطي كامل جوانب النظام الدولي .

فعلى المستوى الدولي، وبعد حرب الخليج الثانية ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر قوة من حيث هيمنتها على الحياة السياسية الدولية مع تهميش لباقي القوى الدولية الأخرى، فكان النظام الدولي الجديد الذي نادت به الولايات المتحدة قد منحها تأشيرة إدارة الشؤون الدولية دون إستشارة أحد أو مشاركة أحد الأطراف الفاعلة، والشيء المثير للإنتباه هو أنه لم تحدث تغيرات جوهرية في النظام الدولي، وأن هذا النظام المزعوم مازال يعتمد على معيار توازنات القوى والمصالح بين القوى المهيمنة في النظام

---

[1] – معراف، **مرجع سابق**، ص ص. 151، 152.

[2]* **توماس بين** (: Thomas Paine))1737 – 1809) فيلسوف سياسي وكاتب أمريكي ولد ونشأ في إنكلترا ، وشغل عدة وظائف بها ، ثم هاجر إلى أمريكا عام 1774 حيث اشتغل بالصحافة. إهتم بالصراع بين المستعمرات الأمريكية وإنجلترا . كان لمؤلفه "الذوق العام" سنة 1776 أثر كبير في التعجيل بإعلان الإستقلال ، كما أدى مقاله "الأزمة الأمريكية" سنة 1776 ، إلى رفع الروح المعنوية وبث الشجاعة في نفوس الثوار . عاد إلى إنجلترا بعد (1787)ودافع عن الثورة الفرنسية في كتابه " حقوق الإنسان" (في جزأين 1791 و 1792) الذي هاجم فيه الحكومة الإنجليزية وساسة الإنجليز المناوئين للثورة الفرنسية ، مما أدى إلى محاكمته، فهرب إلى فرنسا سنة 1792 ، و انضم إلى المؤتمر الوطني ولكنه لم يلبث أن سجن في باريس وكاد يعدم بالمقصلة لاعتراضه على إعدام الملك، ولم يفرج عنه إلا بوساطة السلطات الأمريكية. هاجم الدين والكتاب المقدس في مؤلفه "عصر العقل" في جزئين 1794–1795. أنظر: الكيالي، ج 1، **مرجع سابق**، ص. 659.

[3]–خشيب، **مرجع سابق**، الموقع نفسه.

الدولي الذي هو في المرحلة الحالية نظام أمريكي في المقام الأول، غربي في المقام الثاني، وتستخدم في سياقه الشرعية الدولية غطاء لعملية إعادة صوغ المبادئ القديمة في ثوب وشكل جديدين"[1].

ومما يدل على الهيمنة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ما جاء على لسان **زبيغنيو بريزنسكي** حول قوة الولايات المتحدة حيث يقول إنه " وعلى أي حال، لن ينطوي زوال الهيمنة الأمريكية في نهاية الأمر على إعادة تعددية الأقطاب إلى القوة الرئيسية المعروفة التي سيطرت على شؤون العالم في القرنين الأخيرين، كما أنه لن يؤدي إلى سلطة مهيمنة أخرى تحل محل الولايات المتحدة بحيازتها تفوقا سياسيا وعسكريا واقتصاديا وتكنولوجيا وثقافيا واجتماعيا مشابها على الصعيد العالمي.

فالقوى المألوفة التي سادت في القرن الماضي أضعف وأكثر إعياء من أن تتولى الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة حاليا "[2].

ما تجدر الإشارة إليه هو أنّ الإستراتيجية الأمريكية لا تتغير وإنما الذي يتغير هي أولويات إستخدام الأدوات والوسائل التي تحقق الأهداف، والمعروف أن الأدوات ثابتة نسبيا في هذه الإستراتيجية كالقوة الناعمة أو القوة الصلبة، فالرؤساء الجدد سواء كانوا من الحزب الديمقراطي أو الجمهوري لا يغيرون شيئا"[3]، غير أن هناك إختلافا يبدو ظاهريا من حيث الأداة، حيث يبدو أن الجمهوريين أكثر ميلا إلى التدخل بالقوة في الشؤون الدولية، هذا لا يعني أن الديمقراطيين أقل نزعة إلى التدخل العسكري، بل يلجأون إليه كآخر وسيلة عندما تعجز مختلف المبادرات لحل الأزمة .

إنطلاقاً من هذا تميزت السياسة الخارجية الأمريكية خلال حقبة الرئيس **بيل كلينتون** بالإهتمام بقضايا السلام العالمي وتشجيع الديمقراطية، حيث يرجع هذا الإهتمام إلى إدراكه العميق بفعاليتها الكبيرة وتحقيقها لنتائج ايجابية وبأقل التكاليف، إذ من شأن هذه الأداة أن تدعم قوة الولايات المتحدة العالمية، وذلك عن طريق منع حدوث أي نزاع أو صراع يهدد أمنها القومي وتساعد على إقامة نظام عالمي يستجيب للطموحات الأمريكية وينسجم مع قيمها عن طريق تشجيع النموذج الديمقراطي على الطريقة

---

[1]– ثامر كامل محمد، **الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية 127، ط 1، 2008)، ص. 18.

[2]– زبيغنيو بريجنسكي، **الإختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط 1، 2004)، ص. 13.

[3]– باهر مردان،**الإستراتيجية الأمريكية الأهداف والوسائل والمؤسسات**،(بكين 2014)، ص. 92 .

الأمريكية، تلك الديمقراطية التي تهتم بالدعاية أكثر من أي شئ آخر بحيث أن الدعاية الموجودة في المجتمع الديمقراطي هي بمثابة العصا في الدولة الشمولية "[1].

إن ما تعنيه الإستراتيجية الأمريكية في مضمونها هو التوفيق بين الديمقراطية والمصالح الأمريكية وليس معاداة القيم الحضارية الأمريكية، إذ رغم إختلاف الإدارات الأمريكية المتعاقبة بين الجمهوريين والديمقراطيين، فقد إرتكزت السياسة الخارجية الأمريكية أساسا على المصلحة القومية العليا حتى لو كان ذلك على حساب قواعد ومبادئ المجتمع الدولي" [2]، فالولايات المتحدة الأمريكية ومن أجل المحافظة على مصالحها تذهب إلى أبعد الحدود، حيث تعتبر الدولة الوحيدة في العالم التي إستخدمت القنبلة الذرية في الحروب، كما أنها لم تتردد في التدخل المباشر في شؤون الآخرين وفي قلب حكومات منتخبة بصورة شرعية مثل حكومة **الينذي** في تشيلي"[3].

إن السياسة الخارجية الأمريكية وما تتميز به من براغماتية مصلحيه صار من مبادئها الأولية العمل على تأمين مصالحها الحيوية والمحافظة على أهدافها الإقتصادية في شتى بقاع العالم، ومهما كلفها ذلك من ثمن، و كذلك منع ظهور منافسين لها في مناطق النفوذ إستنادا إلى ما ذهب إليه "**بول وولفويتز** حينما كان لا يزال خبيرا في وزارة الدفاع في بداية التسعينات حيث قال في ورقة أسماها دليل التخطيط الدفاعي (قدمت للإدارة): إن هدفنا الأول هو تفادي ظهور منافس جديد، إن هذه رؤية عامة تقع تحتها الإستراتيجية الدفاعية الإقليمية، وتتضمن سعينا الدائم لمنع أي قوة معادية من السيطرة على أي منطقة يمكن لثرواتها، عندما تصبح تحت السيطرة، أن تكون كافية لإطلاق قوة عظمى"[4].

بعد نهاية الحرب الباردة، كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تفكر في إنتاج عدو جديد إنطلاقا من نظرة مفكري تيار **المحافظين الجدد***[5] حيث شكلت لديهم أحداث 11 سبتمبر نقطة تحول في

---

[1] – Noam Chomsky, Robert W Mc Chesney, **Propagande, médias et démocratie**, éditions El Hikma, Alger, (2012), p. 28

[2] – أحمد باي، "السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التحول الديمقراطي في العالم العربي"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد 11، (جوان 2010)، ص ص. 47 – 66.

[3] – رغيد كاظم الصلح، **العلاقات العربية – الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات**،(أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،سلسلة محاضرات الإمارات 64 ، ط 1 ، 2003)، ص. 12.

[4] – هادي قبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية**،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1، 2008)، ص ص. 28 ، 29.

[5] – برز إسم **المحافظين الجدد** في أميركا منذ أواخر التسعينيات كمجموعة سياسيين يمينيين متشددين بارائهم التي لم ينظر إليها كأفكار قابلة للتنفيذ في ذلك الوقت .وتشمل الشخصيات السياسية المؤسسة لهذا التجمع أسماء معروفة ،وتمثل أعمدة الإدارة الأميركية السابقة .ومن ضمنهم ديك

السياسة الخارجية الأمريكية والتي بدورها منحتهم مبررا شرعيا ملائما للتدخل في شؤون الدول بحجة محاربة الإرهاب الدولي، ذاك العدو الجديد ذو الصنع الأمريكي الخالص الذي رأى النور خلال فترة صراعها مع الإتحاد السوفياتي، فبالعودة إلى المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي سابقا نكتشف كيف أن الجهود الأمريكية كانت منصبة على إستنفار واستغلال المشاعر الدينية عالميا ضد الأنظمة الشيوعية، وهذا تنفيذا وتجسيدا لإستراتجيتها الرامية إلى بسط نفوذها والإنفراد بقيادة العالم من دون أن تقبل بمنافسين جدد يخالفون الرؤية "[1] .

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية أن تجعل من توسيع حرية التجارة وتوسيع أطرها بالإضافة إلى بناء قوة عسكرية مصلحة قومية وميزة من مميزات الإقتصاد الأمريكي، ففي الوقت الذي تمتاز فيه الولايات المتحدة الأمريكية بحيازتها على إقتصاد ضخم ومتنوع بجميع عناصره، فإن تحكمها من ناحية أخرى بركائز العالم الإقتصادية متمثلة بمؤسسات **(بريتون وودز)**[2] قد أتاح لها فرصة خلق إقتصاد عالمي

تشيني نائب الرئيس السابق، ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع السابق، ونائبه السابق بول وولفوفيتز، مهندس الحرب على العراق، وزلماي خليل زاد سفير أميركا السابق في الأمم المتحدة. إضافة إلى أسماء كثيرة لامعة من ضمنها جيب بوش أخو الرئيس بوش وحاكم ولاية فلوريدا. والفكر الذي يطرحه التجمع بسيط ويتمحور حول وجوب فرض هيمنة أميركا على العالم في القرن الجديد، وذلك كي تحافظ على مصالحها وتوسعها في مختلف أرجاء العالم.(المرجع: سمير التنير، **أميركا من الداخل حروب من أجل النفط**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 1، 2010)، ص. 147 .

[1] – معراف، **مرجع سابق**، ص. 130.

[2] – **بريتون وودز** (1944) Bretton Woods، هو مؤتمر مالي ونقدي عقد بتشجيع من الولايات المتحدة، في مدينة بريتون وودز الأمريكية من 1 الى 22 جويلية 1944، تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية. وقد وضع هذا المؤتمر، الذي شارك في أعماله 44 بلدا أسس النظام النقدي العالمي، الذي استمر سائدا حتى بداية السبعينات. أما الإتحاد السوفياتي الذي وجهت إليه الدعوة لحضوره فإنه لم يشارك إلا في أعمال المؤتمر التحضيرية فقط دون أن يشترك في المباحثات نفسها. ومع إقتراب إنتهاء الحرب طرح المؤتمر بشكل حاد مشكلة إعادة تنشيط المبادلات الدولية، وإعادة بناء إقتصاديات البلدان التي دمرتها الحرب. وكان إقتصاد الولايات المتحدة آنذاك مزدهرا، وطاقاته الإنتاجية قد بلغت الذروة، واحتياطي الذهب الذي كان يملكه البنك المركزي الأمريكي أعلى إحتياطي في كل العالم ، لذلك فقد كانت الولايات المتحدة تريد أن يتم الإنتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم، دون اللجوء إلى أساليب الحماية الجمركية . ومع أسواق لا تشهد الكساد، خاصة وأنها كانت في طريقها إلى تحويل صناعاتها الحربية إلى صناعات تصديرية . ولم يكن من الممكن النجاح في هذه السياسة التبادلية الجديدة، إلا من خلال وجود سوق عالمية مزدهرة قائمة على نظام نقدي ثابت، (يعتمد على الذهب أساسا)، لذلك فقد ركزت المشاريع المقدمة حول هذين المحورين، فتمت الموافقة على إنشاء البنك الدولي للإنماء والتعمير (IBRD). وصندوق النقد الدولي (IMF). لتمويل العجز القريب الآجل في المدفوعات الدولية، مع التوجه نحو تثبيت أسعار التبادل. ورغم أن المؤتمر قبل أن يستمر نظام الحماية الجمركية لبعض الوقت، إلا أنه أقر بوجوب إلغاء هذا النظام في أسرع وقت ممكن. أما على الصعيد النقدي البحت فقد تم الإعتراف بمكانة الذهب كأساس، بالإضافة إلى عملتين إحتياطيتين هما الدولار والإسترليني. وقد ظل معمولا بهذا النظام حتى أوت 1971، حين قررت الولايات المتحدة الأمريكية إنهاء قابلية الدولار للتحويل الحر إلى الذهب، وقد أدى ذلك إلى تفاقم الأزمات النقدية الدولية لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن كان الإستقرار النقدي في الماضي هو الذي يؤمن هذه المصلحة . **المرجع**: الكيالي، الجزء الأول، **مرجع سابق**، ص ص. 536 ،537 .

مفتوح وموحد بقيادتها نظرا لسيطرتها على سلطة القرار في المؤسسات المالية والنقدية" [1]، كما أنها تسعى أيضا إلى فرض نظام من القيم الأخلاقية التي تراها قيما كونية مثالية سواء بالنسبة للمجتمع الأمريكي أو بالنسبة للشعوب الأخرى، هذه القيم التي لا تتمثل فقط في المعاملات الخاصة بالحياة اليومية للبشر، بل تتعداه إلى تعامل الحكام في علاقاتهم السياسية، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى مراقبة كل المعاملات التي تتعلق بعمليات بيع الأسلحة وانتشارها خاصة أسلحة الدمار الشامل خوفا من وقوعها في أيدي قوى إرهابية عن طريق دول إرهابية أخرى أو دول ترعى الإرهاب وتدعمه.

على ضوء ما سبق ومن خلال تحليلنا لأهم مميزات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، نستطيع القول أنها تركزت على توجهات خاصة يمكن إيجازها فيما يلي:

– لقد أولت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياستها الخارجية أهمية كبرى للمصلحة القومية، حيث أنها كثيرا ما تتعامل في علاقاتها مع دول ليست بالضرورة ذات نظام ديمقراطي بالمعنى الصحيح.

– كذلك فإنها تركز على مناطق إقليمية معينة، حيث يتم اللجوء إلى إختيار دولة أو أكثر من بين دول هذه المناطق لتكون بمثابة دول محورية تتعامل معها، كما أنها تطرح ضمن محددات سياستها الخارجية قضايا أمنية معينة مثل الإرهاب، المخدرات، الجريمة المنظمة وانتشار الأسلحة، وتعمل أيضا على إحتواء الأنظمة غير الموالية لها، أو الداعمة للإرهاب حسب المفهوم الخاص بها، كما أنها تعمل على الإستيلاء على مصادر الطاقة عبر أنحاء العالم والحيلولة دون ظهور منافسين جدد، حتى ولو كلفها ذلك الدخول في حرب غير معلنة[2] مع القوى المعادية لها.

تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة شمال إفريقيا من زاوية المصالح الحيوية، حيث أولتها إهتماما كبيرا عبر مبادراتها الإقتصادية والسياسية المتتالية الهادفة إلى تعزيز التكامل بين دول المنطقة لكي تتمكن من التقدم في إطار تكامل إقتصادي إقليمي أكبر. إن من بين ما تركز عليه السياسة الخارجية الأمريكية هو الجانب الإقتصادي، إذ يأتي النمو الإقتصادي في المرتبة الأولى، إن إيجاد **كلينتون لمجلس الإقتصاد القومي** (NEC) كنظير لمجلس الأمن القومي في مستهل فترته الرئاسية

[1] – سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، **مجلة دراسات دولية**، المجلد 0 ، العدد 42 ،(2009)، ص ص. 155-174.

[2] – أي مواجهة هذه القوى بكل ما تملك من سلاح حتى ولو كانت أسلحة محظورة دوليا.

الأولى يشهد على إعادة ترتيب الأولويات"[1]، وقد زاد هذا الإهتمام بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الشهيرة أين حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان إستقرار المنطقة وسلامتها من أجل إقامة تعاون وشراكة أوسع معها نظرا لما يتميز به موقعها الإستراتيجي في البحر المتوسط وفي الجهة الغربية للعالم العربي والإسلامي، وما تحتويه أيضا من فرص إقتصادية وثروات طبيعية تخدم المصلحة الأمريكية.

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وبالرغم من تعاقب الحكومات على السلطة فيها وتداول الحزبين السياسيين الديمقراطي والجمهوري على الحكم فيها، إلا أن المتفق عليه يبقى واضحا حول أهداف هذه السياسة، لذلك ينطوي مفهوم الإستراتيجية الأمريكية على عدة أهداف وتصنف إلى مستويات منها بعيد ومتوسط وقريبة المدى، ومنها ما يمثل تحقيقه مصلحة ملحة تقع على عاتق صانع ومتخذ القرار الأمريكي، إلا أن الأهداف الإستراتيجية الكبرى التي ترى الولايات المتحدة الأمريكية هنالك ضرورة قصوى لتحقيقها هي ما يتعلق بأمنها القومي وتفوقها الإستراتيجي والحفاظ على ديمومة بقائها على قمة الهرم الدولي (الأحادية القطبية) ضمن إطار النظام الدولي"[2].

من خلال هذا يتضح لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد من وراء ذلك إستعراض قوتها العسكرية فحسب، بل الهدف من وراء ذلك هو بناء نظام إقتصادي ليبيرالي يساعد على تدفق السلع الأمريكية، فالإدارات الأمريكية مهما كان لونها السياسي تسعى في الأخير لرفع الأمن الإقتصادي الأمريكي وتكريس القوة العسكرية وتعزيز إنتشارها الإستراتيجي، وتحرص أيضا على توسيع ونشر الليبيرالية الأمريكية وقيم الديمقراطية في جميع أنحاء العالم خاصة في البلدان العربية كهدف من أهداف سياستها الخارجية، فصناع السياسة الأمريكية سعوا بعد الحرب العالمية الثانية إلى خلق عالم تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، عالم يقوم على تفوق القدرة السياسية والعسكرية والإقتصادية الأمريكية وكذلك على القيم الأمريكية "[3].

---

[1] – أندرو باسيفيتش، **الإمبراطورية الأمريكية حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية**،(بيروت : الدار العربية للعلوم ، ط 1 ، 2004)، ص 63

[2] – مردان، **مرجع سابق**، ص. 4 .

[3] – أناتولي أوتكين، **الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة : أنور محمد إبراهيم و محمد نصر الدين الجبالي، (القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، ط 1 . 2003)، ص. 21.

في خضم مجموعة التطورات التي طرأت على النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وزوال التهديد الشيوعي، ظهرت على الساحة الأمريكية كتابات لكتاب أمريكيين حاولوا إعطاء تفسير لتطور السياسة العالمية بعد الحرب الباردة مثل كتاب صدام الحضارات **لصامويل هنتنغتون، (Samuel Huntington)** "الذي ركز على الصراع بين الحضارتين الإسلامية والغربية، وعلى الرغم من الإنتقادات الموجه لهذه النظرية من كلا الفريقين، إلا أن الغرب كان أكثر إقتناعا بها بصورة عامة، فالغرب المتحكم بزمام السياسة الدولية جعل من القيم الليبرالية مرجعية طبيعية لها، وبالتالي قد تتعارض مع الكثير من القيم الحضارية الأخرى، ومن ثمة تبنى العلاقة بين الغرب والآخر على الطبيعة الصراعية"[1] ، وعليه فقد تجاوز هذا الصراع ميدان السياسة وأخذ شكل الصراع الحضاري بظهور مصطلح الدول المارقة بدل المعسكر الشيوعي الأحمر، وبهذا عرفت الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية عقيدة جديدة تتمثل في الحرب الوقائية التي إرتسمت معالمها مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

لقد كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لدى الأمريكيين بمثابة الإستفاقة الواقعية، فحسب تعبير **جوزيف ناي** فقد أصيب الأمريكيون بالرضا عن الذات في عقد التسعينيات من القرن العشرين، ذلك أنه بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي لم يعد أي بلد قادرا على مضاهاتنا أو التوازن معنا إذ صار لدينا قوة عسكرية واقتصادية وثقافية عالمية لا يفوقها شيء[2].

غير أن بعض الأمريكيين إنصرفوا لأشياء ثانوية أخرى على حساب تصريف الأمور السياسية الجادة حسب تعبير **جوزيف ناي** وكان كثير من الأمريكيين الذين أظهروا إهتماما فعليا بالسياسة الخارجية قد أصابتهم قوتنا بالغطرسة، فراحوا يجادلون بأننا لسنا بحاجة إلى الإهتمام بالأمم الأخرى، فقد كنا نبدو قوة لا تقهر، وليست مكشوفة أو معرضة للخطر[3]، هذا الغرور كلف الأمريكيين خسائر لا تقل فداحة عما أحدثته حادثة **بيرل هاربل** الشهيرة [4].

---

[1] – عبد الناصر جندلي، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**،(الجزائر :دار قانة للنشر والتوزيع، باتنة 2010)، ص ص. 188 ،189.

[2] – جوزيف س ناي، **مفارقة القوة الأمريكية**، ترجمة: د محمد توفيق البجيرمي، (الرياض : مكتبة العبيكان ، ط 1 ، 2003)، ص. 9.

[3] – **المرجع نفسه**، ص. 10 .

[4] – **بيرل هاربُر** بالإنجليزية **Pearl Harbor** :ميناء أمريكي في المحيط الهادي إكتسب شهرة في الحرب العالمية الثانية .ففي الصباح الباكر من السابع من كانون الأول – ديسمبر 1941 باغتت طائرات الأسطول البحري الياباني وحدات الأسطول البحري الأمريكي الراسي في قاعدة **بيرل هاربر** البحرية الأمريكية في جزر الهاواي ، وتمكنت بذلك نحو 105 طائرات يابانية من تعطيل نحو نصف السفن البحرية الأمريكية الكبيرة عن العمل ، بالإضافة إلى ثلاث طرادات وثلاث مدمرات وبعض القطع الصغيرة الأخرى .

لقد إعتبر الأمريكيون هجمات 11 سبتمبر 2001 حربا مجهولة الهوية على الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من هذا فقد وجهت أصابع الإتهام مباشرة نحو المسلمين الذين وصفوا بالإرهابيين، ووجدت أفكار **صمويل هنتنغتون** بيئة خصبة لنموها وسيطرت عقيدة الصراع الحضاري على عقلية القادة الأمريكيين من المحافظين الجدد واليمين المتطرف، وبعدها أعلن الرئيس الأمريكي **جورج والكر بوش** الحرب ضد الإرهابيين وضد الدول المارقة كما أسماها في أول الأمر، مجسدا بذلك إستراتيجية منع ظهور أي منافس جديد واحتواء العالم عن طريق نشر قيم الديمقراطية والليبيرالية وحقوق الإنسان على الطريقة الأمريكية.

- الفرع الأول: الأهداف السياسية.

تتمثل الأهداف السياسية للسياسة الخارجية الأمريكية فيما يلي :

أ - فرض الهيمنة الأمريكية والسيطرة على شؤون المجتمع الدولي :

لقد منحت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 الذريعة الملائمة للولايات المتحدة الأمريكية للتحرك عسكريا وضرب أي هدف في أي منطقة من العالم، معتمدة في ذلك على قدرتها الإقتصادية الفائقة وتفوقها العسكري الذي لا مثيل له من أجل الهيمنة على شؤون المجتمع الدولي وفرض سياسة أحادية لا تراعى فيها مصالح الآخرين بل مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية فقط كما جاء في مذكرات **جورج بوش** حيث يقول: إن علينا ببساطة أن نقود الآخرين ... وأن نضمن التنبؤ بالمستقبل، وأن نكفل الإستقرار في العلاقات الدولية، وذلك لأننا الدولة الوحيدة التي تمتلك الموارد الضرورية والسمعة... وإذا لم تقم الولايات المتحدة بقيادة الآخرين، فلن تكون هناك زعامة في هذا العالم "[1].

تتمثل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مجريات النظام العالمي في استعمالها لكل الوسائل الممكنة لضمان فرض سيطرتها على النظام العالمي من خلال إقامة قوة عسكرية قادرة على حماية مصالحها في مختلف أصقاع العالم، فبعد الحرب الباردة وانكفاء موسكو إلى الخلف لم يعد هناك سوى

أما الطائرات الأمريكية فقد دمر معظمها وهي على أرض المطار، وقد بلغ عدد قتل الأمريكيين 2340 رجلا، كما بلغ عدد الجرحى نحو 1270 وعدد المفقودين نحو 960 رجلا. **المرجع:** الكيالي، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 638.

[1] - أوتكين، **مرجع سابق**، ص. 24.

مركز واحد هو مركز القوة العسكرية والإقتصادية الأمريكية المستندة إلى إستراتيجية عسكرية عامة هي إستراتيجية التورط العالمي أو الهيمنة العالمية "[1].

إن الهيمنة الأمريكية على العالم بعد نهاية الحرب الباردة ركزت على الإستخدام المفرط للقوة العسكرية الصلبة كما هو الشأن مع العراق، فحسب تعبير **جوزيف ناي** لقد كانت حرب الأسابيع الأربعة في العراق في ربيع عام 2003 عرضا باهرا لقوة أمريكا العسكرية الصلبة التي أسقطت طاغية، ولكنها كانت باهظة التكاليف لقوتنا الناعمة، أي لقدرتنا على إجتذاب الآخرين إلى جانبنا[2].

إن التدخلات العسكرية الأمريكية (أي القوة الصلبة) لم تكن موفقة دوما إذا ما قورنت بالقوة اللينة المتمثلة أصلا في نشر القيم كمفتاح للسيطرة العالمية والسعي نحو تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في نظر العالم، حيث كان لهذه نجاح ملموس في فرض وجهة النظر الأمريكية على بقية الآراء الأخرى الخاصة بأطراف المجتمع الدولي، وبغرض بسط سيطرتها وتحكمها في عمليات فرض السلام الدولي خدمة لمصالحها تسعى الولايات المتحدة الأمريكية غالبا لاستعمال القوة الصلبة عن طريق نشر قواتها العسكرية عبر مساحة كبرى من العالم مشكلة بذلك أداة تدخل في عمليات حفظ السلام على مستوى مناطق النزاع العالمية حيث وضعت على عاتقها "تحمل عبء تطبيق السلوك الحسن في العالم بأسره "[3]، هذا التدخل قد تنجر عنه تكاليف قد تكون باهضة مقارنة بما عرفه إقتصادها من هزات، وعليه فإن هذه التكاليف تكون تحت مسؤولية الآخرين "الذين سيدفعون تكاليف التدخل الأمريكي للمحافظة على النظام، حسب توضيح نائب وزير الخارجية **لورنس ايغلبرغر** في شهادة له أمام الكونغرس"[4] .

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد **تنظيم القاعدة** بزعامة **أسامة بن لادن** و**حركة طالبان** الأفغانية مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وكأنه كان مخططا لها من قبل، وبذلك تمكنت من وضع قواعد عسكرية في أفغانستان بحجة محاربة الإرهاب وتتبع آثاره، بعدها كان إستهداف العراق الذي وجهت له تهمة إمتلاك أسلحة الدمار الشامل، وبذلك أحكمت الولايات المتحدة الأمريكية سيطرتها على المنطقة، فعملية إنتشار الجيش الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عبر مناطق مختلفة من

---

[1] – الجاسور، **مرجع سابق**، ص. 103.

[2] – جوزيف س ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية** ، ترجمة محمد توفيق البجيرمي،(الرياض: مكتبة العبيكان، ط 1، 2007)، ص. 13.

[3] – نعوم تشومسكي، **إعاقة الديمقراطية الولايات المتحدة والديمقراطية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 ، 1998)، ص. 15.

[4] – "المكان نفسه ".

العالم تبين أن مبرر محاربة الإرهاب ليس سوى ذريعة واهية لتحقيق الهيمنة الأمريكية على العالم "وفي هذا الصدد يقول **وارن كريستوفر** وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، بعد مرور سنتين على حرب الخليج الثانية: "إعلموا أننا سنواصل فرض هيمنتنا على العالم، فالولايات المتحدة الأمريكية على إستعداد للتدخل بشكل حاسم لحماية مصالحها وفي أي مكان وفي أي وقت، حيثما كانت الإستجابة ملائمة وممكنة فسوف نعمل بالتعاون مع الذين يؤيدوننا ويرغبون في السير وراءنا، وإن إقتضت الضرورة تصرفنا بشكل أحادي"[1].

ب – نشر القيم الديمقراطية والليبيرالية في العالم .

من بين ما يعتقد به المحافظون الجدد، هو أنه على الولايات المتحدة الأمريكية أن تستخدم القوة العسكرية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف باعتبار أن المنظمات الدولية لم تعد قادرة على حل النزاعات الدولية، وعليه فإن الحل يكمن في التدخل الإنفرادي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعتقد المحافظون الجدد بأنه يجب على الولايات المتحدة أن تستخدم قوتها بما فيها القوة العسكرية لصالح التوجه العام نحو الديمقراطية، وبحسب وجهة نظرهم فإن هذا التوسع في الديمقراطية ينسجم في الوقت نفسه مع القيم الأمريكية التي تعد قيما عالمية"[2]، وبهذا وجد المحافظون الجدد ضالتهم في الرئيس **جورج بوش** الإبن الذي شن حربا على أفغانستان والعراق، غير أن الذي جرى حقيقة في العراق هو أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تأت بالديمقراطية لشعب كان يحلم بها[3]، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تهمها مصلحة الآخرين بقدر ما تهمها المصلحة الشخصية كما جاء على لسان الرئيس الأمريكي الأسبق **ريتشارد نيكسون** في تصريحه لجريدة نيويورك تايمز بقوله : بأننا لا نذهب إلى هناك للدفاع عن الديمقراطية، ونحن لا نذهب إلى هناك للدفاع عن الشرعية الدولية، نحن ذاهبون إلى هناك وعلينا أن نفعل ذلك لأننا لا نسمح لأحد أن يمس مصالحنا الحيوية" [4].

إن هذه الخلفية الإمبراطورية ذات المرجعية الإيديولوجية للمحافظين الجدد قد وجدت تطبيقاتها في حقبة الجمهوريين برئاسة **جورج بوش** الأب وفي حادثة 11 سبتمبر التي شكلت الحافز والمبرر والنقطة

---

[1] – خشيب، **مرجع سابق**، الموقع نفسه.

[2] – الجاسور، **مرجع سابق**، ص. 33 .

[3] –AMIN MAALOUF, **Le Dérèglement du Monde**, Alger: Edition sedia,(2009). p.51.

[4] – ميشال بونيون موردون michel bugnon– mordant ،**أمريكا المستبدة ،الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم "العولمة"**، ترجمة: د حامد فرزات، (دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2001)، ص. 145 .

الإرتكازية لاستكمال صرح الإمبراطورية الأمريكية، فيقول **كراوثمر Krauthammer** من المحافظين الجدد: "عندما أيقظتنا أحداث 11 سبتمبر، أذهلتنا و أشعرتنا بأن كل شيء حصل فجأة، كلا... ليس ما حدث في 11 سبتمبر هو الجديد، وإنما الجديد هو ما جرى في 26 جانفي 1991: ظهور الولايات المتحدة كقطب أحادي في العالم، الجديد هو مكاسبنا في هذا الصراع، مكاسب لم نكن في طور الحصول عليها طوال صراعات القرن العشرين، السؤال في الوقت الحاضر يطرح حول كيفية تنمية هذه المكاسب، وكيفية بسط سلطتنا كقطب منفرد، كيف ننشرها لكسب الحرب القديمة الجديدة التي تفجرت في 11 سبتمبر"[1].

لقد عمدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على ضرورة تغليب الشأن الأمريكي على الشأن العالمي، إذ منذ إدارة **بوش** الأب وصولا إلى **بوش** الإبن أعتبر أن كل ما يخدم السلم والأمن الأمريكي يخدم السلم والأمن العالمي، وكل ما يحقق المصالح الأمريكية يحقق المصالح الدولية، بمعنى آخر كل ما يصلح للولايات المتحدة الأمريكية يصلح للعالم[2].

فبعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من بسط هيمنتها على العالم مستفيدة من تفوقها العسكري والإقتصادي، الأمر الذي شجعها على إنتهاج سياسة التدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجّة إرساء الديمقراطية في العالم، لذا يؤكد **صامويل هنتنغتون** Samuel Phillips Huntington[3] أنّ عالما بدون سيادة الولايات المتحدة الأمريكية سيكون عالما أكثر عنفا وفوضى وأقل ديمقراطية وأدنى في النمو الإقتصادي من العالم الذي يستمرّ تأثير الولايات المتحدة الأمريكية فيه أقوى من تأثير أية دولة أخرى على صياغة الشؤون العالمية، وأن السيادة الدولية المستدامة للولايات المتحدة الأمريكية ضرورية لرفاهية وأمن الأمريكيين ولمستقبل الحرية والديمقراطية والإقتصاد المنفتح والنظام الدولي في العالم[4].

---

[1]– Charles Krauthammer, **Democratic Realism ,an American Foreign Policy for a Unipolar world**, Publisher for the American Enterprise Institute WASHINGTON(,01 /01 /20004) ,pp. 1- 21.

[2] – خشيب، **مرجع سابق**، الموقع نفسه.

[3] –Samuel Phillips Huntington, est un professeur américain de science politique auteur d'un livre intitulé **Le Choc des civilisations**.

[4]– خشيب، **مرجع سابق**، الموقع نفسه .

ولقد أثبتت إستطلاعات الرأي حقائق في منتهى الوضوح خاصة في بلدان العالم الثالث تفيد بتدني الإيمان بالديمقراطية على الطريقة الأمريكية، ليس لأن الناس لا يحبون الديمقراطية وإنما لأنهم لا يحبون السياسات الإقتصادية النيوليبيرالية المضرّة التي رافقتها[1]، فهذه الطبقية الإقتصادية الفاحشة التي تكرسها الديمقراطية الأمريكية هي التي زادت تنامي العزوف عن هذا النموذج المتعالي.

لقد أصبحت محاربة الإرهاب وتتبع آثاره الوسيلة الأمثل في يد الولايات المتحدة الأمريكية لبسط نفوذها ونشر سياستها الديمقراطية عبر العالم الاسلامي الذي يشكل حسب زعمهم وحسب زعم الغرب عموما الخطر الأكبر للحضارة الغربية، وبهذا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية مسوغا لسياستها العدائية وأعلنتها حربا شعواء ضد كل ما يرمز للإسلام والمسلمين رافعة شعار الحرب الشاملة على الإرهاب وضد كل الأنظمة المستبدة التي ترعاه من بين الدول الإسلامية، هذه الدول التي تنتج المتطرفين –حسب النظرة الأمريكية– الذين يكنون العداء للولايات المتحدة ويهددون مصالحها عبر العالم .

ج – صناعة الحلفاء ضمانا لتحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

يتخذ تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون الدول الأخرى من أجل إحتواء أنظمتها تلك المعادية للمصالح الأمريكية خاصة عدة أشكال، فمنها ما يكون بدواعي أمنية بحتة ومنها ما يكون بدواعي إنسانية، غير أن الأسباب الحقيقية للتدخل تتعدد وتتنوع ما بين أسباب سياسية وأخرى إقتصادية، حيث أكدت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي صدرت بعد سنة من وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001، أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بامتلاك قوة عسكرية لا نظير لها ونفوذ إقتصادي وسياسي عظيمين ... وأنها ستوظف إقتدارها العسكري وحنكتها الإقتصادية لنشر قواعد الحرية والعمل بنشاط لإدخال الديمقراطية والتطور الإقتصادي والأسواق الحرة والتجارة الحرة إلى كل ركن من أركان العالم"[2]، ولإضفاء طابع الشرعية لتدخلها، تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى إستغلال الأمم المتحدة ومختلف المؤسسات الدولية الأخرى، وبهذا تصبح الأمم المتحدة آلية من آليات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية بدل تنفيذ مهمتها النبيلة الرامية إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين.

إن الهدف الأسمى للولايات المتحدة الأمريكية هو ضمان إستمرار مصالحها الحيوية بالدرجة الأولى وليس يعنيها بالقدر الكبير ما تنادي به بعض الأصوات من تطبيق للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ،

[1] – نعوم تشومسكي، **أشياء لن تسمع بها أبدا .. لقاءات ومقالات**، (دمشق: دار نينوي للدراسات والنشر والتوزيع، 2010)، ص.30.

[2] – مردان، **مرجع سابق**، ص. 18.

ومن هنا فإن "الولايات المتحدة لم تتحمس لقيام أنظمة ديمقراطية في الدول الموالية لها وذلك لتأمين واستمرار النظم غير الديمقراطية التي تشكل الحامي للمصالح، وبالتالي تأمين بقائها واستمرارها معناه بقاء المصالح واستمرارها "[1].

ولفهم النظرة الإستراتيجية الأمريكية للعالم، يجب الإشارة إلى أنه منذ الحرب الباردة كان المخططون الإستراتيجيون الأمريكيون ينتظرون الفرصة المناسبة للشروع في تحقيق المشروع التوسعي الأمريكي، الذي يدخل في صلب العقيدة الأمريكية منذ نشأة هذه الدولة الفتية، واستقلالها عن الإمبراطورية البريطانية"[2].

غير أنه مع إنهيار الإتحاد السوفياتي بدأت مظاهر الأحادية القطبية تظهر للوجود بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم وفرض النموذج الأمريكي، مؤكدة للعالم على أنها القوة الوحيدة المهيمنة على الشؤون الدولية مما جعلها تبحث عن إستراتيجية جديدة تتناسب مع وضعها الجديد كقوة مهيمنة، بحيث تمت صياغة هذه الإستراتيجية وتبلورت في المبادرة التي أرسى قواعدها **ستيوارت ايزنستات** سنة 1998، والتي عرفت بمبادرة **ايزنستات**[3]*.

بعد نهاية الحرب الباردة سعت الولايات المتحدة الأمريكية ومن أجل إستقطاب بعض الأنظمة إلى بذل المزيد من الدعم العسكري وتقديم المساعدات الإقتصادية مع فرض بعض الشروط السياسية التي تصب كلها في خانة التبعية المطلقة للغرب، وعليه فلم يعد من الغرابة في شيء أن تتعاون الولايات المتحدة الأمريكية مع أنظمة تنتهك حقوق الإنسان وتقمع حرياته من أجل حماية مصالحها الإقتصادية وفرض رؤاها السياسية. إن عملية دعم الأنظمة الموالية للولايات المتحدة الأمريكية وإمداد حكامها بما يمكنهم من الإستمرار في التشبث بالحكم، يتضح من خلال البرامج الأمريكية المقدمة لهذه الأنظمة التي ترمي بالدرجة الأولى إلى تعزيز القدرات الأمنية الداخلية للبلدان الصديقة ذات الأنظمة الموالية، بحيث تستطيع قمع أية معارضة تهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية .

---

[1]– باي، **مرجع سابق**، ص. 55 .

[2]– زهرة تيغزة، توسيع مشروع الهيمنة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، **المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية**، م 3 ، ع 6، (19 جوان 2016) ص ص. 129 – 151.

[3]* **– مبادرة ايزنستات:** تهدف مبادرة (ايزنستات) إلى إقامة شراكة بين الولايات المتحدة ودول منطقة المغرب العربي اذ ترتكز هذه المبادرة على ثلاثة أفكار أساسية هي:

أولا: إرساء حوار مع دول المغرب العربي.

ثانيا: التعامل مع هذه الدول كمنطقة للتعاون الإقتصادي بشكل يمكنها من الإستفادة من التكنولوجيا وكذلك من السوق الأمريكية.

ثالثا: التأكيد على الدور المركزي للقطاع الخاص. وتأتي هذه المبادرة في سياق الإهتمام الأمريكي بالمنطقة، الذي تمليه إعتبارات عديدة.

- الفرع الثاني : الأهداف الإقتصادية.

تتمثل الأهداف الإقتصادية للسياسة الخارجية الأمريكية فيما يلي :

أ - العمل على بناء إقتصاد أمريكي قوي :

يعتبر الجانب الإقتصادي من بين أهم الأهداف التي تطبع السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تتحرك السياسة تماشيا مع حاجيات الإقتصاد الأمريكي ومتطلباته، سواء لضمان تدفق النفط بصفة مستمرة أو لضمان مصالح شركاتها الكبرى العالمية، فالولايات المتحدة الأمريكية تعمل على بناء إقتصاد قوي ضمانا لتفوقها الإقتصادي العالمي، و كدعامة أساسية لبناء قوة الدولة من أجل تكريس هيمنتها العالمية، و ذلك من خلال سيطرة شركاتها العالمية على مصادر الطاقة الحيوية عبر مختلف مناطق العالم (الشرق الأوسط ، شمال إفريقيا، آسيا الوسطى، بحر قزوين)، حتى تضمن بذلك تدفق إمدادات النفط إليها و بأسعار رخيصة، "فالدينامية الإقتصادية لأمريكا توفر المقدمات الضرورية لتلعب دورها في موقعها الأول على صعيد العالم، ففي البداية مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، إنفرد الإقتصاد الأمريكي على إقتصادات باقي الدول مجتمعة، حيث بلغ لوحده أكثر من خمسين بالمائة من إجمالي الناتج الوطني العالمي "[1].

إن الحفاظ على قوة الإقتصاد الأمريكي وإنعاشه لا يسهم في تعزيز الأمن الإقتصادي الأمريكي بالدرجة الأساس فحسب، بل يسهم في الحفاظ على كينونة مذهبها الرأسمالي الخاص الذي يتميز عن الكيانات المذهبية الأخرى بارتكازه على ثلاثة أركان رئيسة هي :

1- الأخذ بمبدأ الملكية الخاصة بشكل غير محدود.

2 - فسح المجال أمام كل فرد لاستغلال ملكيته وإمكاناته على الوجه الذي يروق لها والسماح له بتنمية ثروته بمختلف الوسائل والأساليب.

3 - ضمان حرية الإستهلاك والإستغلال[2].

[1] - زبيغنييف بريجنسكي، **رقعة الشطرنج العظمى التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة**، ترجمة : سليم ابراهام، (دمشق : دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة ، ط 4 ، 2008)، ص. 29 .

[2] - مردان، **مرجع سابق**، ص. 19 .

هذه الأركان هي التي تضمن إقتصادا قويا ومنتجا، وبالتالي فهي تعد أساس الإقتصاد الأمريكي، فاستقرار العالم مستمد من قوة إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، لذا فهي تضعها في خانة الأولويات لضمان الأمن والإستقرار لأن القوة الأمريكية هي أساس الإستقرار العالمي، وأي إنكماش إقتصادي خطير في أمريكا مع ما ينتجه من تأثيرات عالمية معرقلة، قد يعكس الإتجاه نحو تجارة عالمية حرة ومتزايدة، ونظرا لأن القوة الأمريكية لا يمكن أن تنفصل عن إقتصاد أمريكي حيوي، فإن أي أزمة إقتصادية سوف تضعف التأثير العالمي لأمريكا "[1]، وفي هذا الصدد يقول **بريجنسكي** "مع بداية القرن الحادي والعشرين، نجد أنه لا مثيل لقوة أمريكا من حيث مداها العسكري على الصعيد العالمي، ومحورية النشاط الإقتصادي لأمريكا بالنسبة إلى صحة الإقتصاد العالمي، والتأثير الإبداعي للدينامية التكنولوجية الأمريكية" [2]، فالتفوق العسكري الأمريكي نابع من التفوق الأمريكي في المجال الإقتصادي، وعليه فبفضل هذه المقومات أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بنفوذ سياسي لا منافس له، يضيف **بريجنسكي**، وقد وفرت كل هذه العناصر لأمريكا نفوذا سياسيا عالميا لا نظير له، وأصبحت أمريكا في كافة الأحوال ضابط الإيقاع العالمي وما من منافس لها على المدى المنظور"[3].

إن تأثير القدرات الإقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة إقترن بنفوذ سياسي عالمي دون منافس، تجلى ذلك من خلال الهيمنة الأمريكية على مختلف المؤسسات الدولية، وهكذا لا يوجد بديل واقعي للهيمنة الأمريكية السائدة ودور القوة الأمريكية باعتبارها العنصر الذي لا غنى عنه للأمن العالمي "[4].

إن قوة الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة أشد الإرتباط بقوة إقتصادها الذي يتمتع بحيوية لامثيل له ونظرا لأن القوة الأمريكية لا يمكن أن تنفصل عن إقتصاد أمريكي حيوي، فإن أي أزمة إقتصادية سوف تضعف التأثير العالمي لأمريكا وتنهي الإرتباط الإيجابي على ما يبدو بين العولمة والمصالح الأمنية الأمريكية، وتثير المنافسات الإقتصادية القومية الأكثر خطرا"[5] .

---

[1] بريجنسكي، (الإختيار...)، **مرجع سابق**، ص. 178.

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 7.

[3] – "المكان نفسه".

[4] – **المرجع نفسه**، ص. 8.

[5] – **المرجع نفسه**، ص. 178.

إن القوة العسكرية والإقتصادية اللذين تتمتع بهما الولايات المتحدة الأمريكية على باقي القوى العالمية الأخرى هما أساس تحكمها في مجريات النظام الدولي وهيمنتها العالمية، فالأيديولوجيات المعاكسة تدرك أن الإقتصاد الأمريكي هو قاطرة التنمية العالمية وأن القوة الأمريكية هي أساس الإستقرار العالمي[1].

ب – توفير أسواق إقتصادية جديدة

يجب التذكير بأن الإقتصاد يلعب دورا بارزا في الحياة السياسية الأمريكية "**فجورج بوش** الأب، رغم إنتصاره العسكري على العراق في عام 1991 لم ينتخب ثانية بنسبة كبيرة بسبب النتائج السيئة للإقتصاد الأمريكي، وعمل خلفه **بيل كلينتون** في أول الأمر على التركيز على الإقتصاد، وخاصة بوضع "إستراتيجية وطنية تصديرية" مخصصة لكسب أسواق جديدة وبإعادة توجيه دوائر الإستخبارات نحو "العقل الإقتصادي"، فصرح في عام 1994 أمام الكونغرس: "لقد وضعنا التنافس الإقتصادي في صلب سياستنا الخارجية"[2].

تأسيسا على هذا يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تعي جيدا أن المجال الإقتصادي لا يعرف تقاسم الأدوار، ففي إقتصاد معولم يتميز بالبحث بلا هوادة عن الأسواق فإن المنافسة لا حدود لها حتى بين الحلفاء الإستراتيجيين"[3]، هذا العمل التنافسي يعكس في حقيقة الأمر القوة الأمريكية الوحيدة التي تمتلك إمكانات ضخمة جدا في حقول متنوعة عسكريا ودبلوماسيا وسياسيا وحتى إقتصاديا، مما يجعلها لاعبا حاسما في أي صراع وفي أي جزء من العالم تختاره في اللعبة السياسية الدولية"[4]، هذه القوة المسيطرة عالميا تسير وفق مبادئ المصلحة القومية، فالولايات المتحدة الأمريكية في سياستها كما أعلنتها إدارة **ويلسون wilson** وكما أعلنتها الإدارات اللاحقة بعد الحرب العالمية الثانية، هي أنه لابد على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحتفظ بموقف سيطرة مطلق في نصف الكرة الغربية مع الإصرار في نفس الوقت على مبدأ الباب المفتوح لإيجاد فرص متساوية للشركات الأمريكية في المناطق الجديدة"[5].

---

[1] – بريجنسكي، (الإختيار...)، **مرجع سابق**، ص. 178.

[2] – مكسيم لوفابفر، **السياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة: حسين حيدر،(بيروت : عويدات للنشر والطباعة ، ط 1 ، 2006)، ص. 151.

[3] – عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر – أوروبا والحلف الاطلسي**،(الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص. 66.

[4] – أحمد عبد الرزاق شكارة، الفكر الإستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 170 (أفريل 1993)، ص ص. 32 – 57.

[5] – نعوم تشومسكي، **أوهام الشرق الأوسط**، (الجزائر: مطبعة فضالة، 2006)، ص. 8.

هذا يعني أن السيطرة والمنافسة يشكلان دعائم المصلحة القومية للولايات المتحدة الأمريكية من أجل المحافظة على مصالحها.

ومن هنا تنصح منظمة "مشروع أمريكا الموحدة والقوية" الولايات المتحدة الأمريكية على أن تعمل على[1]:

1- الحفاظ على الحيوية الإقتصادية: وهو ما يتطلب جهودًا جادَّة من طرف الحزبين لخفض الدين الوطني، والإستثمار في الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتوسيع التجارة الحرة في جميع أنحاء العالم.

2- الحفاظ على تفوق الولايات المتحدة العسكري عالَميًّا: وهو ما يتطلب عدم التغاضي أبدًا عن المصالح الأمنية طويلة الأمد عندما تفرض تخفيضات على ميزانية الدفاع، أي لا بد من الحفاظ على قدرة التدخل بكفاءة وسرعة في أي وقت وأي مكان في العالم.

3- دعم الحلفاء والشركاء: فإن أوروبا وحلف شمال الأطلسي لهما الدور الحاسم هنا، ولكن في منطقة آسيا والباسيفيك أو في الشرق الأوسط، يدعو المخطط إلى إستمرار الجهود من أجل شراكة أمنية أفضل وهو يدعو كذلك إلى رفع مستوى علاقات التعاون مع البلدان الديمقراطية الصاعدة مثل: تركيا والبرازيل وإندونيسيا والهند.

4- إستخدام المساعدات الخارجية كوسائل سياسية وأداة للضغط : وذلك بطريقة تعزز وتوثق الإرتباط مع أهداف وإستراتيجيات أوسع للولايات المتحدة.

5- الإستثمار في "الأدوات اللازمة لممارسة النفوذ": وذلك ضمن نطاق مشاركة عالمية واسعة، ذلك أن الحكومات الأجنبية -كما يرى المخطط- لم تعد تمثل المحاور الوحيدة، " فالتغييرات التي أحدثها النشطاء في تونس ومصر وليبيا في غضون ثلاث سنوات فقط تفوق كل ما فعلته الحكومات في الشرق الأوسط خلال خمسين سنة"[2].

---

[1] - هشام القروي، تقرير عن "**إستراتيجية أمريكية جديدة** "، في:
http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx ?Id=243 ، (19 / 02 / 2016).

[2] - "المكان نفسه".

ج – منع ظهور منافسين جدد والسيطرة على مصادر الطاقة:

يتوزع إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية على كل المناطق الغنية بالنفط والمواد الأولية الحيوية في إطار سياستها الإقتصادية الرامية إلى تنويع مصادر الطاقة وعدم الإعتماد كليا على منطقة واحدة بعينها، وبهذا فهي تسعى من خلال علاقاتها المختلفة التي تربطها بعدة دول منتجة إلى تأمين إحتياجاتها من النفط وتنويع مصادره، وهذا منذ الأزمات المتتالية التي عرفتها أسواق النفط العالمية خلال سنوات القرن الماضي وكذلك نتيجة لمحاولات الإستخدام السياسي لمادة النفط من طرف بعض الدول المنتجة"[1]، إضافة إلى الزيادة الملحوظة في معدل إستهلاك الفرد الأمريكي لهذه المادة الحيوية.

وعليه فقد سعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى محاولة السيطرة على منابع النفط عبر مختلف مناطق العالم عن طريق إتباع ما عُرف باسم "مبدأ **كارتر**"[2]، الذي منح للمؤسسة العسكرية كامل صلاحيات التدخل والتصدي لأي تهديد من شأنه أن يعرقل تدفق النفط نحو الولايات المتحدة الأمريكية جاعلة من هذه المادة مصلحة قومية إستراتيجية، ويعرف أيضا بـ "التدخل السريع والمباشر"، الذي بموجبه يحق لواشنطن أن تتصدى بأي وسيلة بما فيها القوة المسلحة لأي تعد على المصالح الأمريكية، وعلى هذا الأساس تحددت إستراتيجية الحرب ونصف الحرب، إذ يكون للولايات المتحدة القدرة على شن حرب شاملة وأساسية في أوروبا (ضد الخطر الشيوعي) وحرب فرعية ثانوية في أي بقعة من العالم حسب المصالح الأمريكية.

لذا أعلن الرئيس الأمريكي **جورج بوش** الإبن خلال شهر ماي عندما قدم خطة النفط القومية الأمريكية الجديدة، أن الإعتماد المتزايد على مصدر واحد للنفط خاصة إذا كان أجنبيا سوف يتركنا عرضة للإرتفاع المفاجئ في الأسعار، وانقطاع الإمدادات وأسوأ من ذلك كله، الإبتزاز[3].

---

[1]– **أزمة النفط** : شاع إستخدام هذا التعبير بعد مطالبة الجماهير العربية باستخدام النفط كسلاح في المعركة مع العدو الصهيوني الإمبريالي قبل وإبان حرب تشرين الأول – أكتوبر 1973 ، وقيام الحكومات العربية بالإعلان عن قطع إمدادات النفط عن الدول التي تساند العدو الصهيوني ، وقد ساهمت حرب تشرين الأول – أكتوبر 1973 بتصحيح أولي لأسعار النفط بعد أن شكل تسعير الشركات الغربية لها أكبر سرقة إستعمارية في التاريخ .المرجع : الكيالي ، الجزء الأول ، **مرجع سابق** ، ص 160 .

[2]– **مبدأ كارتر** :أعلنه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، أكد فيه تصميم الولايات المتحدة على مقاومة أي خطر يهدد الخليج؛ بما في ذلك إستخدام القوة العسكرية وكانت جذور هذا المبدأ هي فكرة إنشاء قوات التدخل السريع للتدخل في المنطقة وحث حلفائها للمشاركة في هذه القوة، وقد أنشئت قيادة عسكرية مستقلة لهذه القوة عرفت (بالسنتكوم) المرجع :سليمان بن صالح الخراشي ، في : http ://www.saaid.net/Warathah/Alkharashy/mm/15.htm (اوت 2011).

[3]– الصلح، **مرجع سابق**، ص. 162.

إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تأمين النفط ترتكز على تصور خاص يميزها عن غيرها من القوى العظمى، حيث لا يقتصر هذا التصور على التزود بهذه المادة الحيوية وتأمين طرق المواصلات فحسب، بل يتعداه إلى حماية مصادر هذه المادة من التهديدات القائمة والمخاطر المحتملة ومنع القوى المنافسة من الإستيلاء أو السيطرة على هذه المصادر، وأيضا العمل على الحد من إرتفاع أسعار هذه المادة الحيوية، وفي هذا السياق يؤكد **إيان راتليدج** أن الحرب الأمريكية على العراق في 2003 كانت مدفوعة أساسا باعتبارات طاقوية، حيث يقول: "…. فالحافز الأساسي لغزو العراق سنة 2003 ……، كان يلعب على تشكيلة معقدة من القوى التحتية ذات الصلة بالنفط..."[1].

فإذا كانت الدول الغنية بالنفط تحاول حقيقة أن تسيطر بنفسها على ثرواتها سيكون هناك رد فعل قاسي جدا. للولايات المتحدة نظام عسكري تنفق عليه أكثر مما ينفق كل العالم على جيوشه، وهناك سبب لذلك غير الدفاع عن حدودها"[2]، من هذا المنطلق كانت السياسة الأمريكية ترتكز على رؤية خاصة بالإستراتيجية النفطية التي تقوم على إبعاد كل المنافسين من المناطق الجغرافية التي تحوي على الإحتياطي النفطي العالمي وخصوصا في مناطق الخليج والشرق الأوسط والشرق الأدنى بما فيها الجمهوريات السوفياتية الإسلامية السابقة –خصوصا كازاخستان وأذربيجان–، وإذا أضفنا إلى هذه المناطق إحتياطات البلدان المسلمة لشمال إفريقيا وإفريقيا السوداء فإنها تمثل 75 بالمائة من الإحتياطات النفطية العالمية"[3].

وقبل أحداث 11 سبتمبر 2001 كثيرا ما كان ينتاب المسؤولين الأمريكيين هاجس نضوب مادة النفط إذ "في شهر مارس من العام 2001 صرح **سبنسر أبراهام** Edward Spencer Abraham[4] أول وزير للطاقة في إدارة الرئيس الأمريكي **جورج دبليو بوش** قائلا: أمريكا مقبلة على أزمة كبيرة في توفير الطاقة في العقدين القادمين وأي فشل في مواجهة هذا التحدي سيعرض إقتصادنا وأمننا القومي للخطر ويغير أسلوب حياتنا بكل معنى الكلمة"[5]، هذا التصريح هو في الحقيقة إعلان صريح على أن

---

[1]– رتليدج، **مرجع سابق**، ص ص. 12 ، 13.

[2]– تشومسكي، (أشياء لن تسمع …)، **مرجع سابق**، ص. 55.

[3]– صايج، (السياسة الأمريكية …)، **مرجع سابق**، ص. 172.

[4] –Edward Spencer Abraham, né le 12 juin 1952 à East Lansing (Michigan), est un homme politique américain, fils d'immigrants libanais, membre du Parti républicain, ancien sénateur du Michigan au Congrès et 10e secrétaire à l'Énergie de 2001 à 2005 durant le premier mandat de George W. Bush.

[5]– سمير التنير، **أميركا من الداخل حروب من أجل النفط**،(بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 1 ، 2010)، ص. 127.

توفير مصادر الطاقة والسيطرة عليها هو من ضمن ركائز الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الصدد يؤكد وزير الدفاع الفرنسي السابق **اندريه جيرو** أستاذ مادة جيوبوليتيك الطاقة في الكتاب الذي أصدره تحت عنوان جيوبوليتيك النفط والغاز، إن الغاز والنفط هما "المركز الحقيقي للعالم" ومن يسيطر عليهما يسيطر على العالم "[1] .

فعلى المستوى الأمني وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ظل هذا الهاجس يراود القيادات السياسية الأمريكية المتعاقبة من أجل تأمين مصادر الطاقة وحمايتها من خطر الإرهاب، ومع تعدد الإعتداءات الإرهابية وتهديدات تنظيم القاعدة عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة علاقات أمنية عديدة مع مختلف الدول المنتجة للنفط خاصة دول شمال إفريقيا منها تتعلق بالتنسيق الأمني والتعاون في مجال محاربة الإرهاب، فتدهور الأوضاع الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي جعل أصحاب القرار في السياسة الأمريكية يبدون تخوفا وانشغالا كبيرين، حيث تخشى الولايات المتحدة الأمريكية أن تنتقل عدوى حالة عدم إستقرار الأحوال الأمنية السائدة على مستوى منطقة الساحل الإفريقي إلى دول شمال إفريقيا، أين توجد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة أساسا في الإستثمارات البترولية.

وعليه، فإن عملية بسط نفوذ وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على منابع الطاقة في العالم ليس هو في حقيقة الأمر سوى أداة من بين الأدوات التي تستعملها مختلف الإدارات الأمريكية المتعاقبة والتي تهدف من وراء ذلك إلى تقييد القوى الصاعدة وكبحها، وبالتالي تبقى الولايات المتحدة الأمريكية القوة الوحيدة المهيمنة على الساحة الدولية. لقد إتضح جليا أن الرغبة الأمريكية في السيطرة على العالم لا حدود لها، كما إتضحت أيضا رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على السياسة الدولية حيث تجلى هذا في مواقفها الإنفرادية تجاه عدة قضايا كغزو العراق مثلا وهذا من منطلق هيمنتها باعتبارها القوة الأولى التي تسيطر على العالم أمنيا وعسكريا، زيادة على هذا فإن تأثير القدرات الأمريكية الإقتصادية منها والعسكرية قد جاء مقترنا بنفوذ وتأثير سياسي عالمي كبير، ولا سيما من خلال الهيمنة الأمريكية الحالية على منظمة الأمم المتحدة"[2].

وفي هذا الإطار ظهر "مشروع أميركا الموحدة والقوية" " The Project for a United and Strong America (PUSA)"، مردّدا بطريقة أو بأخرى مشروع القرن الأمريكي الجديد (PNAC) الذي

[1] – الجاسور، **مرجع سابق**، ص. 106 .

[2] – كاطع علي، **مرجع سابق**، ص. 170 .

إنطلق سنة 1997 بتوجه مصبوغ بتأثير المحافظين الجدد، معلنا أن هدفه هو "تعزيز القيادة العالمية الأميركية"، وهذا المشروع منظمة جديدة تعلن عدم تحزبها وتتبنى –كهدف– "خدمة القيم والأمن القومي الأمريكي"، وقد أصدرت هذه المنظمة في شهر مارس 2013 مخططا من أجل إستراتيجية جديدة للأمن القومي الأمريكي أعده فريق عمل –بشراكة الحزبين الرئيسيين– مكوّن من خبراء السياسة الخارجية والأمن القومي بما في ذلك مسئولون خدموا في إدارات كل من: **بيل كلينتون، وجورج دبليو بوش، وباراك أوباما**. ويشترك في رئاسة منظمة "مشروع أمريكا الموحدة والقوية" كل من: **كورت فولكر Kurt Volker**، الذي شغل منصب سفير في حلف شمال الأطلسي في عهد **جورج دبليو بوش**، وشغل المدير التنفيذي لمعهد "ماكين" للقيادة الدولية "McCain Institute for International Leadership"، و**جيمس جولدجير** James Goldgeier، الذي كان عضوًا في مجلس الأمن القومي في عهد **بِيل كلينتون**، وشغل عميد كلية الخدمة الدولية في الجامعة الأميركية، ويحمل المخطط عنوان: "تحديد أولويات القيادة الأمريكية" وهو يؤكد على "القدرة الفريدة لدى الولايات المتحدة الأمريكية على دفع الحلفاء والأصدقاء إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة مع نشر القوة وإظهار النفوذ على مستوى العالم بأسره"[1].

– الفرع الثالث : الأهداف العسكرية الأمنية.

تتلخص الأهداف العسكرية الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية فيما يلي :

أ – ضمان أمن الولايات المتحدة الأمريكية:

بعد نهاية الحرب الباردة عرفت الدراسات الأمنية تطورا ملحوظا في مفهومها، حيث لم يعد ذلك المفهوم المرتبط بالقوة العسكرية فحسب، بل تعداه ليشمل مختلف الأبعاد الإجتماعية، الإقتصادية والثقافية وهذا نظرا لتزايد التهديدات الأمنية، الشيء الذي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني مبدأ التدخل خارج حدودها الوطنية واتباع سياسة الإستباقية للقضاء على مختلف التهديدات الأمنية في مهدها، وبهذا أصبح البعد الأمني العنصر الأهم في توجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية .

يرى منظرو الإستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى عامل التهديد من زاوية في غاية الأهمية، حيث يوسعون مجاله ليشمل مختلف الدول والتحالفات الدولية التي تدخل في نطاقها مصالح الولايات المتحدة والتي يعتبرونها إمتدادا للمجال الأمني الأمريكي، فهذه المناطق إن تعرضت للتهديد فإنها

[1] – القروي، **مرجع سابق**، الموقع نفسه.

تشكل خطرا على سلامة وأمن المصالح الأمريكية الواقعة في المنطقة نفسها، وبهذا فإن صناع القرار الأمريكيين لا يستبعدون إستخدام القوة العسكرية في حالتي التهديد والخطر، وعليه فإن الإستراتيجية الأمريكية تعمل على إبعاد الخطر ومحاربة مختلف التهديدات عن طريق ما يلي :

1 – تطوير القوات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية .

تهدف إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق دفاع قوي يمكنها من ردع أي تهديد والقضاء على أي عدوان يمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة المصالح الأمريكية، أو يهدد إستقرار المناطق ذات المصلحة، وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية لإدامة تفوقها العسكري على إدامة التطوع وكفاءة التدريب ونوعيته، كما تعتمد على التطور التقني في مجال إستحداث وتطوير الأسلحة المختلفة وعلى الإنتشار الفعلي عند حافات الأماكن المهمة والساخنة، كما تعتمد على حجم التخصيصات المالية للإنفاق العسكري كمفصل حيوي في المجالات المختلفة للتفوق العسكري"[1].

فعملية تطوير القوات الأمريكية تتمثل في نوعية التدريب والإعتماد على التطور التقني في مجال إستحداث وتطوير الأسلحة المختلفة وتحديث وسائل الإتصال والإستخبارات والقدرات الفضائية، كما ينبغي للقدرات الدفاعية الأمريكية أن تتكيف وأن تتغير مع تغير التهديدات التي تواجهها.

2 – ضرورة محاربة الجماعات الإرهابية والدول الداعمة لها .

تقوم السياسة الأمريكية على مبدأ القوة من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية سواء في المجالات السياسية، الإقتصادية أو العسكرية، فقبل أحداث 11 سبتمبر كانت السياسة الأمريكية تعتمد على القوة بصورة أساسية، غير أنه وبعد هذه الأحداث وبالشكل الذي يضمن السيطرة الأمريكية على العالم إستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية كل المبررات الشرعية وغير الشرعية لاستخدام القوة من أجل التدخل في شئون الدول الأخرى وذلك بحجة حماية المصالح الأمريكية والحرب على الإرهاب، وعليه صار من حقها التدخل في أي مكان للقضاء على الجماعات الإرهابية ومحاربة الدول الداعمة لها أو تلك التي تعجز عن منع الإرهابيين من القيام بنشاطات إرهابية على أراضيها، هذه الإجراءات تؤدي إلى التدخل في سياسات الدول والتقليل من أهمية سيادة الدول في النظام الدولي، وعليه فقد أكدت **كوندوليزا**

[1] – مردان، **مرجع سابق**، ص. 28 .

رايس أن العالم اليوم تغير جذريا وأن المخاطر المنتشرة في العالم لم يكن مصدرها الدول، لكن الخطر يأتي من الشبكات الإرهابية المنتشرة في الدول الضعيفة أو المارقة "[1].

إن أحداث 11 سبتمبر 2001 غيرت من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، إذ أصبحت القضايا الأمنية تمثل الهاجس الأساسي المعلن للسياسات الداخلية والخارجية الأمريكية، ومن أجل ذلك تم إستبدال نظرية الردع المبنية على توازن القوى إلى نظرية الحرب الإستباقية ضد أعداء محتملين، وبذلك حسم الأمر بالتزام أفكار ومنظري المحافظين الجدد بالتوجه نحو التوسع الأحادي الجانب وإعلان الحرب على العالم العربي والإسلامي "[2].

إن محاربة الإرهاب وتتبع آثاره جاءت وفق المعايير الأمريكية التي حددت الإرهاب وحددت ما هي مصادر التهديد، من دون تبليغ مجلس الأمن عنها، وهي التي تحدد كيفية الدفاع عن النفس وليست المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وهي التي حددت الدول المستهدفة"[3].

وفي ضوء نصوص قرارات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الخاصة بالإرهاب قررت الولايات المتحدة الأمريكية شن الحرب الأبدية على الإرهاب، سواء بعملياتها الإستخباراتية وضربها للقوى الإرهابية في هذه الدول أو تلك، أو من خلال إحتلالها وإسقاطها أنظمة تعتقد أنها يمكن أن تشكل خطرا على أمنها القومي من خلال إيوائها وتجهيزها الحركات الإرهابية بأسلحة التدمير الشامل "[4]، حيث شددت على ضرورة حشد قواتها لمجابهة كل التهديدات، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أنها تملك الحق في الرد على كل تهديد حتى وإن كان التهديد غير واضح مع عدم وجود أدلة تثبت هذا التهديد كما حصل مع العراق واتهامه بامتلاك أسلحة الدمار الشامل .

مع صدور قرارات مجلس الأمن الخاصة بمحاربة الإرهاب أصبحت جميع الدول ملزمة بالتنسيق وتعزيز الجهود للتصدي لظاهرة الإرهاب باعتبارها خطرا يهدد الأمن العالمي، ومنع عمليات التمويل الخاصة بالإرهابيين وكذلك العمل على منع تنقلاتهم عن طريق إجراءات التفتيش عبر جميع مطارات العالم باستخدام أفضل الآليات المتطورة بهدف تعزيز أمن الملاحة الجوية، إن عملية إنخراط الدول في

---

[1] – الجاسور، **مرجع سابق**، ص. 49.

[2] – التنير، **مرجع سابق**، ص. 146 .

[3] – الجاسور، **مرجع سابق**، ص ص. 77 ، 78 .

[4] – **المرجع نفسه**، ص. 262.

محاربة الإرهاب أكدها الرئيس الأمريكي **جورج بوش** بقوله "أنه على كل أمة وكل منطقة أن تتخذ قرارها الآن، إما أنكم معنا أو مع الإرهابيين، فمن اليوم وصاعدا كل أمة تواصل إيواء الإرهاب ستعد من قبل الولايات المتحدة نظاما معاديا " [1]، هذا الإلزام يمثل في حقيقة الأمر إطارا جديدا لعملية عولمة مكافحة الإرهاب، إذ تكون حدود كل دول العالم مفتوحة أمام الولايات المتحدة وأجهزة إستخباراتها ولن يعود هناك حواجز أو عوائق أمام تنفيذ قوانينها الداخلية التي أصبحت ذات صبغة عالمية "[2].

3 – محاربة إنتشار أسلحة الدمار الشامل .

إن الهدف الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية هو حماية وسلامة أمنها ووحدتها الإقليمية وسلامة مواطنيها، وهو هدف إستراتيجي مهم رافق ديمومة وجود النظام الأمريكي منذ اللحظات الأولى للتأسيس حتى وقتنا الحاضر"[3].

تتمثل إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة إنتشار أسلحة الدمار الشامل في العمل دون وقوعها في أيدي المجموعات الإرهابية أو بعض الدول الداعمة لهذه المجموعات، فواشنطن تعتقد أن مكافحة القوى الإرهابية في العالم تتطلب التصدي للدول التي تأوي أو تساعد هذه القوى، والدول المنتجة لأسلحة التدمير الشامل، التي أطلق عليها الدول المارقة أو الشريرة "[4]، والتي تعني بها إيران والعراق وكوريا الشمالية .

فالإدارة الأمريكية تعمل حسب **جوزيف ناي** على التأثير على حكومات ومنظمات بعيدة بخصوص شتى القضايا، مثل إنتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والمخدرات والتجارة والموارد والضرر البيئي. وبعد الحرب الباردة – يضيف **جوزيف ناي** – تجاهلنا أفغانستان، ولكننا إكتشفنا أنه يمكن حتى لبلد فقير ناء في أقاصي الدنيا أن يأوي قوى قادرة على إلحاق الضرر بنا [5].

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق عالم خالي من أسلحة الدمار الشامل الشيء الذي يوفر الأمن ويزيد من السلام العالمي.

---

[1] – الجاسور، **مرجع سابق**، ص. 296.

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 262.

[3] – مردان، **مرجع سابق**، ص. 14 .

[4] – الجاسور، **مرجع سابق**، ص ص. 293 ،294 .

[5] – ناي، (مفارقة...)، **مرجع سابق**، ص ص. 253، 254.

إن معاهدة منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية تدفع بالدول التي تمتلك هذه الأسلحة إلى نزعها، وتخلي الدول الأخرى عن سعيها للحصول عليها، كما أنها تضمنت حق جميع الدول في الحصول على الطاقة النووية السلمية مع الإلتزام بكل البنود التي جاءت بها هذه المعاهدة.

ب – تكريس التفوق العسكري الأمريكي عالميا.

لقد إكتسبت الولايات المتحدة الأمريكية قوتها العسكرية من إستراتيجية إتبعتها إبان سنوات الحرب الباردة، حيث تم إنشاء جيش جرار من المحترفين ضم موظفين في الحكومة وجواسيس ومعلقين سياسيين وعلماء في شتى الأفرع العسكرية ومهندسين متخصصين يعملون في الشركات الحربية، وهؤلاء إرتبطت حياتهم ومستقبلهم المهني بوجود منافس مماثل مضاد لأمريكا"[1]، كذلك فإن القوة العسكرية للولايات المتحدة تعود في تفوقها إلى ضخامة ترسانتها العسكرية والإنتشار الكلي لجيوشها عبر جميع أنحاء العالم وكذلك لقواعدها العسكرية المنتشرة في بقاع العالم، إضافة إلى أساطيلها البحرية المنتشرة في المياه الدولية.

فالقدرة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية لا تقارن بدولة أخرى، الشئ الذي جعلها تحتفظ بمركز مؤثر في السياسة الدولية، فمن الناحية النووية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعد الدولة الأولى في العالم سواء على مستوى الكم من الأسلحة أم على مستوى ما تتمتع به أسلحتها النووية من نوعية متطورة بفعل التقنية العالية المستخدمة فيها، إذ تحتفظ بأكبر عدد من الرؤوس النووية التي وصل عددها إلى حوالي (15) ألف رأس نووي، كما تمتلك الولايات المتحدة أكبر عدد من الغواصات النووية في العالم تصل إلى حوالي (500) غواصة نووية، فضلا عن إمتلاكها لحوالي (500) قاذفة إستراتيجية بعيدة المدى، كما أنها الدولة الوحيدة التي تمتلك برنامج حرب النجوم الذي يوفر لها دون غيرها من دول العالم حماية ضد أي هجوم نووي من الخارج"[2].

كذلك فإن نسبة الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية تفوق بنسبة كبيرة مجموع الإنفاق العسكري العالمي، فمن حيث إجمالي الإنفاق العسكري، تعد الولايات المتحدة الأمريكية الأعلى إنفاقا في العالم، فقد بلغ إنفاقها العسكري حوالي (400) مليار دولار عام 2005، مقارنة بالنفقات العسكرية

[1] – أوتكين، **مرجع سابق**، ص. 22 .

[2] – كاطع علي، **مرجع سابق**، ص. 160 .

للصين مثلا والتي وصلت نحو (90) مليار دولار في العام نفسه "[1]، فكل هذه النفقات العسكرية وهذه التخصيصات لأجل الإنفاق العسكري تعكس النظريات العسكرية لها وبخاصة لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة، وتتشكل النفقات العسكرية من مصادر عدة أهمها الميزانية المخصصة من الدولة للقوات المسلحة والتي قد تشمل مصروفات غير معلن عنها في بعض الأحيان لاعتبارات الأمن، كما تشتمل على المعونات العسكرية الخارجية إضافة إلى عائد بعض مشروعات المؤسسة العسكرية "[2] .

فالتفوق العسكري والهيمنة العالمية هي بيد الولايات المتحدة الأمريكية بلا منازع، فهذه الدولة التي تعترف بنفسها أنه لا يوجد من يهددها تمتلك شبكة جبارة من القواعد في مختلف أنحاء العالم "[3]، وللحفاظ على هذا التفوق العسكري وضمان حماية مصالحها تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على توفير الموارد اللازمة الخاصة بالأبحاث العلمية بغرض تشجيع عمليات بحث وتطوير التكنولوجيات الحديثة وتوظيفها في المجال العسكري، مع العمل على مواجهة ووضع حد لطموح أي قوة منافسة في إمتلاك الأسلحة غير التقليدية وكذا أسلحة الدمار الشامل قصد تكريس تفوقها العسكري العالمي.

تعمل الهيمنة الأمريكية ضد إرادة الدول حيث تعتمد على مبدأ القوة والتهديد، ووصلت الإجراءات الأمريكية المتخذة ضد منافسيها أو معارضيها إلى درجة التدخل العسكري أو بدرجة أخف إلى فرض عقوبات إقتصادية ومالية، وبهذا أحكمت الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها المطلقة على العالم، فخلاصة الإستراتيجية الأمريكية هي هيمنة سياسية لفرض قيادة أحادية للعالم تمنع بروز أي قوة سياسية أو عسكرية في العالم منافسة لها، وذلك عن طريق واحد هو التوسع العسكري، وأصبحت الولايات المتحدة تملك 700 قاعدة عسكرية في مختلف أنحاء العالم "[4]، هذا التفوق مرده إلى الإمكانيات الإقتصادية والصناعية التي أتاحت للولايات المتحدة الأمريكية إمكانية الإنتشار العسكري الواسع في جميع أنحاء العالم فضلا عن تلبية متطلبات الحرب سواء للأمريكان أو عند الضرورة لحلفائهم، كما أنه في الوقت الذي أتاح فيه بعد جبهات القتال عن الأرض الأمريكية فرصة للولايات المتحدة بالتخلص من آثار الحرب ودمارها فإنه فرض جهودا مضاعفة في التنظيم والتنسيق والتسليح والنقل والإتصال"[5].

---

[1] – كاطع علي، **مرجع سابق**، ص. 160 .

[2] – الجاسور، **مرجع سابق**، ص. 116.

[3] – أوتكين، **مرجع سابق**، ص. 20 .

[4] – التتير، **مرجع سابق**، ص. 130.

[5] – كاطع علي، **مرجع سابق**، ص.161 .

ج – ضمان إنتشار وتأهب القوات الأمريكية .

تتمثل إستراتيجية القوات الأمريكية المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم في الجاهزية والتأهب عند صدور أوامر التحرك لتأدية الواجب والإستعداد التام لمواجهة أي طارئ قد يواجهها و القدرة على مواصلة العمليات العسكرية لمدة طويلة إذا اقتضت الضرورة ذلك، أيضا فإن كفاءة القوات الأمريكية تعتمد كذلك على الإنتشار الفعلي في مناطق النزاع والأماكن الساخنة وزيادة الإنفاق العسكري للقوات باعتباره يشكل أحد المفاصل الحيوية لضمان جاهزية القوات العسكرية وإدامة التفوق العسكري في المجالات العسكرية المختلفة، والأهم من ذلك فقد حافظت أمريكا على ريادتها بل حتى وسعت نطاقها في استغلال الإختراعات العلمية الحديثة من أجل أغراض عسكرية، محدثة بذلك مؤسسة لا مثيل لها تكنولوجيا، الوحيدة بمداها العالمي الفعال "[1].

إن الإمكانيات الإقتصادية والصناعية الهائلة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية ساعدتها كثيرا في تطوير قدراتها العسكرية وتلبية متطلبات واحتياجات الآلة العسكرية وما يرافقها من تنظيم وتسليح، وبالتالي فإن عملية الإنتشار الواسع للقوات الأمريكية عبر مختلف مناطق العالم تعكس في حقيقة الأمر قدرة ومكانة الولايات المتحدة، لذا فإن مكانة أمريكا كقوة أولى في العالم لا يحتمل أن يجاريها أي متحد بمفرده وليس هناك أي أمة – دولة – يحتمل أن تماثل أمريكا في الأبعاد الرئيسية الأربعة للقوة (البعد العسكري والإقتصادي والتكنولوجي والثقافي)، التي تولد مجتمعة نفوذا سياسيا عالميا حاسما"[2].

إضافة إلى ما ذكرناه فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بتأثير عسكري فعال من خلال إرتباطها بالحلف الأطلسي الذي يمثله الناتو مع دول أوروبا الأكثر إنتاجا وتأثيرا جاعلة الولايات المتحدة الأمريكية مشاركا رئيسيا حتى في الشؤون الأوروبية الداخلية "[3].

لقد أدرك صانعو القرار في الولايات المتحدة الأمريكية أن محاربة الإرهاب تعتبر فرصة ثمينة لا تعوض في سبيل إقامة قواعد عسكرية أمريكية في مناطق مختلفة من العالم وتعزيز التواجد العسكري الأمريكي عن طريق الإنتشار الواسع للقوات الأمريكية، وبهذا فإن الإستراتيجية الأمريكية تقوم على وجود

[1] – بريجنسكي، (الإختيار...)، **مرجع سابق**، ص. 31.

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 218.

[3] – **المرجع نفسه**، ص. 35.

100 ألف من العسكريين الأمريكيين في أوروبا ومثله في آسيا، وهناك 25 ألفا في الشرق الأوسط وعشرون ألفا في البوسنة، وهناك 12 مجموعة من حاملات الطائرات في تأهب عسكري دائم وجميعها تقوم بأعمال الطواف الدوري في مستودع بترول العالم ونعني به الخليج الفارسي وفي المضيق الذي يفصل تايوان عن القارة، وهناك أيضا دورات جوية فوق شمال وجنوب العراق وفوق إقليم كوسوفو "[1].

ثم جاءت بعد ذلك أحداث 11 سبتمبر التي قلبت أولويات السياسة الأمريكية، إذ أصبحت القضايا الأمنية تمثل الهاجس الأساسي المعلن للسياسات الداخلية والخارجية الأمريكية، حيث تكاثف الوجود العسكري الأمريكي في إفريقيا بحوالي 60 قاعدة عسكرية و مرتكزات دفاعية، القاعدة العسكرية الأمريكية في جيبوتي لوحدها يتواجد بها ما بين 3 آلاف و 4 آلاف عسكري أمريكي بغرض محاربة تنظيم جماعة **الشباب الصومالي** ومواجهة القراصنة في خليج عدن يضاف إليهم 3600 عسكري أمريكي في إطار عمليات القيادة الأمريكية في إفريقيا"أفريكوم"[2]، ودائما في إطار محاربة الإرهاب غيرت الإدارة الأمريكية إستراتيجيتها الأمنية حيث تم إستبدال نظرية الردع المبنية على "توازن القوى" إلى نظرية "الحرب الإستباقية ضد أعداء محتملين" وبذلك حسم الأمر بالتزام أفكار ومنظري المحافظين الجدد بالتوجه نحو التوسع الأحادي الجانب، وإعلان الحرب على العالم العربي والإسلامي والتي ما تزال مستمرة حتى اليوم"[3] .

ودائما وبحجة تتبع آثار الإرهابيين ومحاربتهم، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على نشر قواتها على مستوى الصحراء والساحل الإفريقي، وكان أول إختبار لمبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI) أثناء عملية(فلينتلوك Flintlock) التي إنطلقت في 6 جوان إلى غاية 26 جويليه 2005 م، حيث تُعد من أكبر المناورات العسكرية في الصحراء الإفريقية بمشاركة كلٍّ من(الجزائر، موريتانيا، النيجر، ومالي)، ولقد قادتها قوات العمليات الخاصة التي بلغ عددها 700 مشارك مدعومة ب 1200 جندي من الدول المعنية بالبرنامج بالإضافة إلى مراقبين من ست عشرة دولة إفريقية، وتبلورت حول العمليات الأمنية لمكافحة الإرهاب وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية الشاملة وتبادل المعلومات

[1] – أوتكين، **مرجع سابق**، ص ص. 19 ، 20 .

[2] – مصطفى صايج، إدارة ترومب وإفريقيا : التصورات والرهانات، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 9 ، (جوان 2017)، ص ص. 11 – 17.

[3] – التنير، **مرجع سابق**، ص. 146 .

الإستخباراتية"[1]، وبغرض تمتين موقعها بالمنطقة تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة المبادرات المتعددة الأطراف مع الدول الإفريقية في علاقاتها الأمنية إلى المبادرات الثنائية حيث ركزت على تعزيز العلاقات الثنائية مع الجزائر التي أصبحت واحدة من شركائها الرئيسيين منذ تجديد إلتزامها بالمنطقة في أعقاب الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001 م، كما عززت الولايات المتحدة أيضاً التعاون القوي من أجل الأمن مع المغرب التي كانت قد شاركت معها في العديد من التدريبات الثنائية لمكافحة الإرهاب، ويستند نهج الولايات المتحدة في المنطقة على مكافحة الإرهاب والدعم المالي والمساعدات الإنمائية والتي تهدف أساساً إلى بناء القدرات المحلية لمكافحة الإرهاب"[2].

هذه المبادرات كلها كان الغرض من ورائها هو التمكن من إنشاء قواعد عسكرية أمريكية تكون غايتها رصد كل التحركات في هذه المنطقة، وعليه فقد تم ذلك بإعلان **بوش**(الإبن) يوم 6 فبراير 2007عن إنشاء قيادة عسكرية جديدة تخص القارة الإفريقية لتتولى(**أفريكوم AFRICOM**) مهامها بصفة رسمية إبتداء من الفاتح من أكتوبر 2008، وذلك بغرض الجمع بين جميع البرامج الأمنية الأمريكية في القارة"[3]، وبهذا تمت آخر خطوة في الإستراتيجية الأمريكية نحو عسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا .

المطلب الثاني: أدوات السياسة الخارجية الأمريكية

إن مفهوم السياسة الخارجية هو ذلك السلوك السياسي الذي تنتهجه الدولة مشكلا في إطار برنامج عمل تحاول من خلاله الدولة تنفيذه في مجال سياستها الخارجية، هذا البرنامج ترسم من خلاله الدولة الأهداف الأساسية لسياستها الخارجية وكذلك جملة الأدوات التي تلجأ إلى إستخدامها لتنفيذ أهدافها المرسومة، من خلال هذا نحاول توضيح أدوات السياسة الخارجية المعتمدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة .

إن تحقيق أهداف السياسة الخارجية يستدعي إستخدام مجموعة من الأدوات لتحقيق هذه الأهداف، وعليه فقد تعمد الدول إلى وسائل محددة لتنفيذ إستراتيجيتها، وهذه الوسائل تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف أهداف الدولة ومصالحها من ناحية وطبيعة الظروف الداخلية والخارجية للدولة من ناحية

[1]– بومدين عربي، الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية، **قراءات إفريقية**،العدد19،(جانفي / مارس 2014)، ص ص. 40 – 49 .

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 47.

[3]– "المكان نفسه".

أخرى"[1]، فالأدوات تختلف من دولة لأخرى حسب إمكانياتها في تحقيق الهدف المنشود وكذلك حسب مكانة كل دولة وقوتها في المحيط الدولي وما تملكه من إمكانيات تؤهلها للوصول إلى تحقيق أهداف سياستها الخارجية على أرض الواقع، تتنوع أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدول ما بين سياسة الترغيب (الإغراء) أو الترهيب (الإكراه)، أو إستخدام الأداتين مع بعض .

إن أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية غالبا ما يكون عن طريق إستخدام القوة بشقيها العسكري والإقتصادي أي القوة الصلبة والقوة الناعمة .

سنتناول فيما يلي أهم الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

- الفرع الأول: الأداة العسكرية.

الأداة العسكرية هي مجموعة المقدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى، وتشتمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريبها وتوزيعها واستعمال أو التهديد باستعمال القوة "[2].

إن توظيف الولايات المتحدة الأمريكية لكل ما تمتلكه من قوة عسكرية في سبيل تحقيق أهداف سياستها الخارجية طبع سياستها هذه بالطابع العسكري أو الدولة ذات الإحتلال العسكري، وهذا مرده إلى إمتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لأضخم ترسانة عسكرية عالمية في الوقت الحالي وكذلك إدراكها بمدى تأثير هذه القوة العسكرية في تحقيق أهدافها .

إن إستخدام هذه الأداة أي القوة العسكرية يتحدد في المجالات التالية:

أولاً- سياسة الردع :

الردع هو منع دولة معادية من إتخاذ القرار باستخدام أسلحتها أو بصورة أعم منعها من العمل أو الرد إزاء موقف معين باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشكل تهديدا كافيا "[3].

---

[1]- مردان، **مرجع سابق**، ص. 43.

[2]- السيد سليم، **مرجع سابق**، ص. 92.

[3] - سعد حقي توفيق، **الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة**، (عمان : دار زهوان للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2008)، ص. 57.

يعتبر الردع إستراتيجية سياسية قديمة ترمي إلى محاولة التأثير على الخصم عن طريق ربط السياسة الخارجية بالعمل العسكري، فجوهر الردع يقوم على فكرة الخوف من الإنتقام الذي يفوق المغانم والمكاسب التي يرجو تحقيقها أي طرف من الأطراف المتخاصمة، وهذا ما كان عليه الحال بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي خلال فترة الحرب الباردة "[1]، إذ تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول الأكثر إستعمالا لاستراتيجية الردع، وهذا ما يؤكده **نعوم تشومسكي** بقوله "إن الولايات المتحدة بصفتها قوة عالمية غالبا ما تتدخل في مناطق تفتقر فيها إلى ميزة القوات التقليدية، لذلك فإن إتخاذ موقف عسكري منذر بالتهديد كان ضروريا لحماية تلك العمليات"[2]، فسياسة الردع تعكس جانبين مهمين هما :

أ- **الجانب الإيجابي:** هذا الجانب يتمثل في التظاهر والتلميح باللجوء إلى القوة ضد الخصم دون إستخدامها قصد التأثير في قراراته وسلوكياته .

ب- **جانب الإرغام:** وهو جانب الدفاع والذي يتضمن إستعمال جملة من الإجراءات الدفاعية بهدف صد هجومات الخصوم والتقليل من حجم الخسائر والأضرار التي قد تنجم عن هذا الهجوم .

وعليه فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية في كثير من الأحيان إلى توظيف سياستها الردعية لتنفيذ سياستها الخارجية حيث كانت توظف عوامل متعددة منها الإمكانيات العسكرية الضخمة، فخلال مرحلة الحرب الباردة وظفت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الردع كقاعدة لتحقيق سياستها الأمنية مع الإتحاد السوفياتي سابقا دون اللجوء إلى الإستعمال المباشر لإمكانياتها العسكرية، أما بعد نهاية هذه المرحلة وتفكك الإتحاد السوفياتي، إلتزمت الولايات المتحدة الأمريكية بمبدأ الردع الإستراتيجي الذي يعتبر الوسيلة الأكثر ضمانا لحماية أمنها وتحقيق أهداف سياستها الخارجية .

- الفرع الثاني: التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

كلمة التدخل هي الفعل الخارجي الذي يؤثر في الأمو الداخلية، والتدخل في منطق السياسيين هو تصرف دولة خارجية في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى، حيث تسعى الدولة المتدخلة لفرض إرادتها على الدولة الأخرى عن طريق ممارسة ضغوطات مختلفة سواء كانت ضغوطات سياسية، إقتصادية أو عسكرية، وذلك من أجل ثنيها عما تريد القيام به .

[1] – حقي توفيق، **مرجع سابق**، ص.57 .

[2] – تشومسكي، (إعاقة...)، **مرجع سابق**، ص. 43 .

يعرف الأستاذ **شارل روسو** " **Charles Rosseau** " التدخل الدولي بأنه" :عبارة عن قيام دولة بتصرف بمقتضاه تتدخل هذه الدولة في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى بغرض إجبارها على تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل ما، وأن الدولة المتدخلة تتصرف في هذا الحال كسلطة وتحاول فرض إرادتها بممارسة الضغط بمختلف الأشكال كالضغط السياسي والإقتصادي والنفسي والعسكري"[1].

وفي هذا المجال يشير **جوزيف ناي** إلى أن عملية التدخل في شؤون الدول تتخذ شكلين من أشكال القوة هما **القوة اللينة (soft power) والقوة الصلبة (hard power)**

أ – القوة اللينة أو الناعمة: تتمثل القوة الناعمة في "القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع الأموال، وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما ومثله السياسة "[2].

ب – القوة الصلبة*[3]: هي الجبروت العسكري والإقتصادي الذي يجعل الآخرين يغيرون مواقفهم ويمكن أن تتركز القوة الصلبة على المغريات (الجزرات) أو على التهديدات (العصي).

إن الفرق بين هذين النوعين من التدخل لبسط الهيمنة يبدو واضحا من خلال الوسائل المستعملة، حيث يعتمد النوع الأول (**القوة الناعمة**) على القوة غير المادية كالقيم والثقافة وغيرها، فيما يعتمد النوع الثاني (**القوة الصلبة)** على الوسائل المادية كالقوة العسكرية والإقتصادية .

شكلت نهاية الحرب الباردة منعطفا حاسما في تاريخ العلاقات الدولية، فبعد زوال القطب الإشتراكي وانحسار دوره في العلاقات الدولية وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في وضع الأحادية القطبية مهيمنة على الساحة الدولية دون منافس، فانهيار خصم الولايات المتحدة ومنافسها تركها تتبوأ مركزا فريدا، فقد أصبحت في آن واحد بشكل حقيقي القوة الأولى والوحيدة في العالم "[4]، هذا الوضع الجديد أتاح لها الفرصة لكي تفرض منطقها على العالم، وبالرغم من أن التدخل في الشؤون الداخلية للدول يعتبر محظورا في قواعد القانون الدولي، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا ما لجأت إليه لتنفيذ أهداف

---

[1]– رابحي لخضر، **التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، (جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014)، ص. 38 .

[2]– ناي، (القوة...)، **مرجع سابق**، ص. 12 .

[3]–***القوة الصلبة :Hard power**: يشير جوزيف ناي إلى أن "القوة الصلبة" تعني القوة المشتركة السياسية والإقتصادية والعسكرية. «أي القوة في صورتها الخشنة التي تعني الحرب، والتي تستخدم فيها الجيوش، وهذه القوة تعني الدخول في مزالق خطيرة، ونتائجها تكون في منتهى الخطورة على الدولة ذاتها، كما حدث مثلاً في الحرب العالمية الثانية مع اليابان وألمانيا النازية. ويمكن للقوة الصلبة أن يكون لها أثر إيجابي على صورة الدولة على الصعيد الدولي، وعلى تعزيز قوتها الناعمة. كما هو الحال بالنسبة لاستخدام القدرات الإقتصادية لتقديم المساعدات الإنسانية للدول الفقيرة، والقوة العسكرية من خلال المشاركة في عمليات حفظ السلام. ناي، (القوة...)، **مرجع سابق**، ص. 24 .

[4]– بريجنسكي ، (رقعة ...)، **مرجع سابق**، ص. 16 .

سياستها الخارجية، حيث بدأت تستخدم طرقا ووسائل خاصة للتدخل في شؤون الدول منها ما هو مباشر كالتدخل العسكري، ومنها ما هو غير مباشر كتدعيم المعارضة، أو ممارسة الضغوطات السياسية والإقتصادية وتقديم المبادرات الإقتصادية ومنح المساعدات المالية، كذلك أصبح التدخل "لأهداف إنسانية" النمط الشائع في السلوك السياسي للقطب أحادي الجانب المهيمن ليس فقط على نمط وضع السياسات الدولية، وإنما على صنع القرار السياسي الأممي، وأصبح منطق إستخدام القوة هو المنطق السائد في العلاقات الدولية وكذلك التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى"[1]، من خلال توجيه سياستها مع توجهات السياسة الأمريكية .

أيضا من بين الوسائل التي تستعملها الإدارة الأمريكية للتدخل في المنطقة هو مشروع إنشاء قيادات عسكرية خاصة، هذا المشروع الذي يهدف ظاهريا إلى تحقيق السلام والأمن ونشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في المنطقة، إلا أنه باطنيا هو خطوة أولى نحو الإستيلاء على المنطقة وخيراتها مثلما جاء على لسان الرئيس الأمريكي **جورج بوش** الإبن خلال إعلانه عن قراره بإنشاء قيادة عسكرية موحدة للقارة الإفريقية وذلك بتاريخ 07 /02/ 2007 حيث صرح قائلا "إن هذه القيادة تستهدف تقوية روابط التعاون والأمن مع الدول الإفريقية، كما أنها تخلق فرصا جديدة للشراكة مع تلك الدول لتحقيق السلام والأمن لشعوب إفريقيا، فضلا عن نشر الديمقراطية في إفريقيا وتنميتها إقتصاديا واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز قدرة الحكومات الإفريقية في الحرب ضد الإرهاب"[2] .

- الفرع الثالث: إعلان الحرب.

الحرب: حسب تعريف " **كلاوز فيتز** " هي عمل من أعمال القوة لإجبار العدو على تنفيذ مشيئتنا" [3].

من خلال هذا يمكننا القول أن هذا التعريف ينطبق مفهومه تماما على السياسة الخارجية المنتهجة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية كوسيلة لتنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها، فالحروب هي النتاج المباشر لاستخدام القوة كأداة إجبار في العلاقات الدولية، فعن طريق الحرب تسعى بعض الدول للحصول على

[1] – الجاسور، **مرجع سابق**، ص. 102.

[2]– عبد القادر رزيق المخادمي، **قيادة أفريكوم الأمريكية حرب باردة أم سباق للتسلح**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2011)، ص. 51.

[3] – كارل فون كلاوزفيتز (الجنرال)، **عن الحرب**، ترجمة : سليم شاكر الإمامي، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة العربية الأولى 1997)، ص. 103.

توسعات إقليمية أو إمتيازات مادية واقتصادية أو إسقاط نظام سياسي معين لا تستطيع التعامل معه، وبدون إستخدام القوة فإن الوصول إلى هذه النتائج يصبح أمرا صعبا"[1].

يؤكد التاريخ أن الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ إستقلالها كانت سباقة إلى مباشرة الحروب والقيام بها إن إقتضت مصالحها القومية ذلك، بهذا فهي تعد من بين الدول الأكثر لجوءا إلى الحرب، غير أنها تعتمد وبالدرجة الأولى على الحرب الهجومية كونها تقع خارج أراضيها، وبهذا فإنها تتجنب الدمار الذي قد تجنيه الحروب و يلحق أضرارا بالبنى التحتية. بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وما خلفته من خسائر بشرية ومادية، ظهر لدى الإدارة الأمريكية نوع جديد من الحرب سمي بالحرب الإستباقية، وفي الواقع فإن نظرية الحرب الإستباقية هذه التي أصبحت جزءا أساسيا من إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي أعلن مبادئها بشكل علني الرئيس الأمريكي **جورج بوش** الإبن في الذكرى الثانية لتفجيرات برجي التجارة العالمية، لم تكن نظرية جديدة بقدر ما هي إمتداد للرؤى السياسية للفكر السياسي الأمريكي المحافظ"[2]، حيث تقوم الحرب الإستباقية على إستباق التهديد وضرب مصدره، فهذا المبدأ يعتبر جوهر الإستراتيجية الأمريكية المنتهجة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

بعد فوز الرئيس دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2016 وتربعه على كرسي الرئاسة، إتبع أسلوبا جديدا في إدارة السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وهو أسلوب غير تقليدي ظهر من خلال خطاباته شعاره" لا شيء ثابت، الكل متغير "فهذه السياسة يستهدف بها ترامب إبراز قوة ومكانة الولايات المتحدة على مستوى العالم وإبراز أنها قادرة أن تقلب الموازين وتغير الثوابت"[3]، فالشيء الثابت في رؤية ترامب للسياسة الخارجية هو مصلحة الولايات المتحدة ولا شئ دونها، أما ما تعلق بالأمور الأخرى فهي متغيرة ولا شئ ثابت فيها، وتجسيدا لهذه الرؤية فقد ذهب ترامب إلى حد التراجع على إتفاقيات دولية لطالما دافعت الولايات المتحدة عنها، كالإتفاقية الدولية حول التغيرات المناخية وغيرها من الإتفاقيات، على إعتبار أن هذه المعاهدات والإتفاقيات لا تخدم مصالح الولايات المتحدة"[4] .

---

[1] – صبري مقلد، (العلاقات السياسية الدولية...)، **مرجع سابق**، ص ص. 202 ، 203.

[2] – الجاسور، **مرجع سابق**، ص. 295.

[3] – سمر الخمليشي، **إدارة ترامب: الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية** دراسة تحليلية في ضوء الدستور الأمريكي (دراسات سياسية) ، (تركيا: المعهد المصري للدراسات، 26 فيفيري 2019)، ص ص. 1 – 21.

[4] – **المرجع نفسه**، ص. 12.

تتميز سياسة ترامب بأنها سياسة إقتصادية بحتة، حيث ركز ترامب خلال حملته الإنتخابية على الإقتصاد ومصلحة الولايات المتحدة، وهذا من منطلق كونه رجل أعمال ونظرا إلى حالة الركود الإقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2014، حيث فقد صفة الإقتصاد الأكثر نموا في العالم، وهي الصفة التي لازمته لعقود طويلة"[1].

أما فيما يخص منطقة شمال إفريقيا، فإن السياسة الخارجية للرئيس ترامب قد تحدث نوعا من التغيير مقارنة بالسياسات المنتهجة آنذاك في ظل إدارتي الرئيس أوباما والرئيس جورج بوش الإبن، فرؤية ترامب للسياسة الخارجية لبلده – بحكم توجهه الإقتصادي المصلحي الصرف– قد تحتمل بعض التراجع عن توظيف مقاربات" السلام الديمقرطي "و"الفوضى الخلاقة"، وكذا التراجع نسبيا عن مقاربة "دولة القانون "ومفاهيم" الأمن الإنساني "لصالح مفاهيم" الأمن القومي "للدول، وهو ما سيمكن من التصدي للإرهاب والهجرة غير الشرعية"[2].

وفي نفس الإطار، أي سياسة ترامب الخارجية تجاه دول شمال إفريقيا، فمن المحتمل أن تعمد السياسة الأمريكية للرئيس ترامب في هذا المجال إلى دعم حكومة تونس في مواجهة الإرهاب وتعزيز العلاقات التقليدية مع المغرب، والتعاون المثمر مع الجزائر"[3].

إجمالا لما سبق، نستطيع القول أن رؤية ترامب للسياسة الخارجية في منطقة شمال إفريقيا ترتكز على الأسس التالية :

1 – بسط النفوذ الأمريكي والتدخل المباشر لحماية المصالح الأمريكية.

2 – حماية الأمن القومي الأمريكي بكل الوسائل، دون مراعاة نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان.

3 – تقوية الإقتصاد الأمريكي من خلال السيطرة على منابع النفط.

4 – محاربة الإرهاب من خلال تتبع الجماعات الإرهابية والقضاء عليها.

---

[1]– سلوى بن جديد، "منطقة شمال إفريقيا في السياسة الأمريكية لإدارة ترامب: حدود التوافق والإختلاف مع روسيا "، **مجلة السياسة العالمية**، العدد 2 ، (جانفي 2018)، ص ص. 71 – 86.

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 84.

[3]– **المرجع نفسه**، ص. 83.

ختاما، يمكن القول أنه بعد نهاية الحرب الباردة وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على الساحة الدولية فرضت المصالح الإقتصادية نفسها واحتلت صدارة أولويات السياسة الخارجية، حيث شكلت منطقة شمال إفريقيا بما تحتويه من موارد طبيعية ومواد أولية وما توافر لها من أهمية جيو – إستراتيجية، إهتمامات القوى العظمى بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، إرتبط هذا الإهتمام بالمتغيرات والتطورات التي فرضها النظام الدولي الجديد أين أخذت المصالح الإقتصادية تحتل مكانة عظمى لدى هذه الدول .

أما بالنسبة لأوروبا فإن موقع شمال إفريقيا مرتبط تاريخيا وجغرافيا بالإتحاد الأوروبي عبر مسيرات زمنية طويلة، فما إن وضعت الحرب الباردة أوزارها حتى بدأ التفكير في كيفية التصدي للمنافسة الأمريكية يطغى على دول هذا الإتحاد، تجلى ذلك في المواقف السياسية الفرنسية تجاه السياسة الأمريكية الجديدة المنتهجة ضد المصالح الأوروبية والفرنسية في منطقة شمال إفريقيا.

لقد جاء تحرك فرنسا بعد أن أدركت أن الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا تهدف إلى خلق مراكز نفوذ وتأثير في المنطقة عن طريق تجنيدها لما لديها من وسائل لمساعدة دول المنطقة لإيجاد حلول لمشاكلها وسد حاجياتها المختلفة لقطع روابطها القديمة مع فرنسا، كما بدأت هذه الأخيرة تدرك أن الأنظمة السياسية في منطقة شمال إفريقيا باتت حريصة أكثر على تمتين علاقاتها بالإدارة الأمريكية.

لقد باتت المصالح هي المحرك الأهم لردود أفعال كل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي في منطقة شمال إفريقيا تجاه كل الأحداث التي تمس المنطقة، إذ كلما تلاقت مصالح هذه القوى كلما توافرت فرص التنسيق والتعاون فيما بينها، وكلما تناقضت هذه المصالح، بات التنافس السمة الغالبة التي تطبع الموقف، حيث تختلف مستويات هذا التنافس حسب نجاح أو إخفاق هذه القوى المتنافسة في المنطقة .

لقد مهدت نهاية الحرب الباردة لحروب تنافسية أخرى متعددة الأنواع ومختلفة الأشكال منها السياسية، العسكرية، الإقتصادية والثقافية، حيث كان من ميزاتها أنها فرضت نوعا من التعقل وعدم اللجوء إلى السلاح، إنها باختصار شديد نهاية حرب واحدة وبداية حروب متعددة.

مما سبق يمكننا القول بأن التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي في منطقة شمال إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة قد أصبح حقيقة فرضتها متطلبات النظام الدولي الجديد، وفرضتها

كذلك المكانة الهامة والوضع الجيو– إستراتيجي المتميز للبحر الأبيض المتوسط المتحكم في طرق التجارة والمواصلات العالمية.

الفصل الثاني

الخلفيات الإستراتيجية للسياسات الأوروبية والأمريكية اتجاه منطقة شمال إفريقيا

الفصل الثاني

الخلفيات الإستراتيجية للسياسات الأوروبية والأمريكية اتجاه منطقة شمال إفريقيا

لقد بنيت الإستراتيجيات الأوروبية والأمريكية جميعها تجاه منطقة شمال إفريقيا بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة، على عقيدة واحدة هي ضمان حماية المصالح الإستراتيجية لهذه القوى، كما تميزت هذه الإستراتيجية بالتنافس غير المعلن حول مقومات هذه المنطقة .

وعليه، فإن إستراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه منطقة شمال إفريقيا تتميز بارتكازها على عاملين إثنين، العامل الأول إقتصادي يتعلق بمواجهة المنافسة الإقتصادية للقوى الأخرى، ويهدف إلى توسيع النفوذ الإقتصادي للإتحاد الأوروبي على مستوى المنطقة وضمان تزويد دول الإتحاد الأوروبي بالطاقة من جهة، وكذلك حاجة دول منطقة شمال إفريقيا إلى تطوير وتنويع المبادلات التجارية مع دول الإتحاد الأوروبي الذي يملك سوقاً واسعة تستوعب مختلف منتجات المنطقة من جهة أخرى، والثاني عامل يرتكز على الشؤون الأمنية الخاصة بقضايا الإرهاب أو تلك الناتجة عن تزايد الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، سواء تعلق الأمر بمواطني دول منطقة شمال إفريقيا أو المواطنين الحاملين للجنسية الإفريقية القادمين من مختلف الأقطار الجنوبية الذين يتخذون منطقة شمال إفريقيا ممرا آمنا لهم نحو دول الإتحاد الأوروبي، فانطلاقا من هذا المنظور ينظر الأوروبيون للمنطقة كبيئة أمنية مضطربة تهدد إستقرار أوروبا ومصالحها في المنطقة –الجماعات الإرهابية، الهجرة غير الشرعية(كمنطقة مصدرة وكنقطة عبور)، شبكات الجريمة المنظمة – ، وبالتالي فالإدراك الأوروبي لطبيعة التهديدات الأمنية في الإقليم المغاربي جعلها تبني إستراتجيات للحد من آثار هذه التحديات على مصالحها، ومنع إنتشارها نحو الإقليم الأوروبي بإشراك دول المنطقة كحاجز في مواجهة هذه التحديات"[1].

[1]– الحواس كعبوش، المنطقة المغاربية وآليات الإستجابة للسياسات الأورو – أمريكية بعد سنة 2010، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العام الرابع، العدد 18، (ماي 2018)، ص ص. 61 – 79 .

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن إستراتيجيتها تجاه منطقة شمال إفريقيا كانت تهدف إلى معالجة قضايا السياسة والإقتصاد، فاهتمامها بالمنطقة المغاربية[1] *يتحدد ضمن معادلة(الطاقة–الإرهاب –الموقع الإستراتيجي) أين يركز صانع القرار الأمريكي على الجوانب السياسية المتمثلة بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان كمدخل للتدخل في شؤون المنطقة، وهو ما ترجمته مع الحليف الأوروبي بالتدخل العسكري ضد نظام القذافي في ليبيا في مارس 2011 "[2].

بمعنى آخر فإن مبادرات الولايات المتحدة كلها كانت ترمي إلى معالجة القضايا الإقتصادية التي تعد ظاهر المبادرة وكذا القضايا السياسية التي تمثل الجانب الخفي للمبادرة، حيث تريد "من خلال إستراتيجيتها التوفيق بين القيم والمصالح، إذ يتعلق الأمر هنا بتشجيع الديمقراطية ونشر الليبرالية الإقتصادية في أي مكان من العالم وحيث ما أمكن ذلك ولكن بإخضاعهما للدفاع عن مصالحها في العالم"[3].

تنظر الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة من الزاوية الإقتصادية كمدخل مهم في إستراتجيتها العالمية لأمن الطاقة، فالإقليم المغاربي من المناطق التي تسعى الولايات المتحدة لتأمين إستراتجيتها الطاقوية فيها، حيث تمثل الطاقة (وتحديدا الغاز) حوالي % 95 من الصادرات الجزائرية نحو أوروبا، كما تحتل المنطقة أهمية في تأمين ممرات الطاقة عبر المتوسط أين يرتبط الأمن الأمريكي بأمن إمدادات الطاقة، وتسعى واشنطن للإستفادة من السوق المغاربية ومحاولة قطع الطريق على أي محاولة هيمنة إقتصادية أخرى (قطع الطريق أمام المنافس الصيني)، فقد بلغ حجم المبادلات التجارية بين الدول المغاربية والولايات المتحدة الأمريكية سنة 2015 ما قيمته 16.8مليار دولار أمريكي"[4] .

---

[1]*– الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة ترجمت من خلال مجموعة من المبادرات المعلنة لصالح دول المغرب العربي ككل أو لكل دولة على حدة ، وعلى رأسها مشروع الشراكة الأمريكية المغاربية المعروفة بمبادرة" **إيزنستات** "والتي طرحها وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشئون الإقتصاد والأعمال الزراعية" **ستيورات إيزانستات** Stuart E. **Eizenstat** " عام 1998 في تونس لإقامة شراكة أمريكية مغاربية بهدف رفع حجم الإستثمارات الأمريكية في الدول الثلاث و"مشروع الشرق الأوسط الكبير "والذي يدرج المنطقة ضمن منطقة أوسع في إطار الإستراتجية الأمريكية(لنشر الديمقراطية ومحاربة الإرهاب)والتي ترجع إلى رؤية وزير الخارجية السابق" **هنري كيسنجر Henry Kissinger**" الذي وضع تقسيما إداريا لمناطق العالم ،ألحق بموجبه المنطقة المغاربية ، لمنطقة الشرق الأوسط .هذا بالإضافة إلى إتفاقية للتبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 2006 ، بالإضافة إلى التعاون العسكري مع الجزائر حول مسألة محاربة الإرهاب والتطرف .والعديد من الإتفاقيات الثنائية مع دول المنطقة كل على حده.

[2]– كعبوش، (المنطقة المغاربية ...)، **مرجع سابق**، ص. 65 .

[3] – Le Maghreb dans la stratégie des Puissances, **opcit**, p. 68.

[4]– كعبوش،(المنطقة المغاربية...)، **مرجع سابق**، ص ص. 65 ، 66.

أما بالنسبة للجانب الأمني فإن الإهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا يرتبط بانتشار التهديدات الأمنية عبر القومية المرتبطة بنشاط الجماعات الإرهابية وانتشار الأسلحة وشبكات الجريمة المنظمة، حيث تثير منطقة شمال إفريقيا – التي تعد نقطة الإرتكاز الجغرافي للنفوذ على الدوائر الإستراتيجية المجاورة – إهتماما متزايدا بالنسبة للولايات المتحدة التي تسعى إلى تعزيز وجودها على حساب العلاقات المتميزة لدول المنطقة مع أوروبا من خلال طرح فكرة إقامة قواعد عسكرية في دول المنطقة تكون أداة للتدخل السريع في القارة الإفريقية في إطار الإستراتيجية الإستباقية ومكافحة الإرهاب، وهذا ما يفسر إهتمامها المتزايد بتعميق علاقاتها في المجال الأمني مع دول المنطقة والتركيز على التطورات الأمنية في ليبيا"[1]،هذا الإهتمام الأمني المبالغ فيه إلى حد ما كشف عن النوايا الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بحماية مصالحها الإستراتيجية المتمثلة في تأمين مصادر الطاقة في هذه المنطقة، وهو ما صرح به قائد القيادة العسكرية الأميركية في إفريقيا(أفريكوم **USAFRICOM** الجنرال **ديفييد رودريغيز David Rodriguez** في كلمة ألقاها أمام مجلس الشيوخ شهر مارس 2015 بأن " التهديدات الأمنية في ليبيا ستؤدي إلى تنامي الخطر على المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المستقبل القريب، وبالتالي تعمل على تعزيز علاقاتها مع الدول المغاربية في المجال الأمني للعب دور الحامي لمصالحها في المنطقة والحاجز الحائل دون وصول هذه التهديدات إلى الضفة الشمالية للمتوسط"[2] .

[1]– كعبوش،(المنطقة المغاربية...)، **مرجع سابق**، ص. 66.

[2]– "المكان نفسه".

المبحث الأول: البعد التاريخي للسياسات الأوروبية والأمريكية في منطقة شمال إفريقيا

إن عملية البحث في موضوع البعد التاريخي للعلاقات الأوروبية بشمال إفريقيا يجرنا إلى الغوص في عمق التاريخ لفهم الروابط التاريخية بين هاتين المنطقتين، هناك عوامل تاريخية وحضارية مشتركة تفرض نفسها في مسار العلاقات خاصة بين الدول المتوسطية للإتحاد الأوروبي"[1] ودول منطقة شمال إفريقيا التي كانت في الماضي تملك روابط تاريخية باعتبارها مستعمرات تاريخية ومصنفة كمنطقة تابعة لأوروبا جغرافيا، لا يفصلها عنها سوى البحر الأبيض المتوسط .

تاريخيا تعود الجذور الأولى للنفوذ الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط إلى أواخر القرن الثامن عشر، عبر محاولات إيجاد مناطق نفوذ في هذه المنطقة الهامة بحجة حماية طرق التجارة الدولية من عمليات القرصنة التي كانت تهدد سفنها، حيث بدأت العلاقات بعد الإستقلال مباشرة عن طريق معاهدات صداقة وتجارة من أجل تأمين المراكب التجارية الأمريكية المارة في الحوض الغربي للبحر المتوسط، وقد شملت هذه المعاهدات كل من مراكش فالجزائر ثم تونس فولاية طرابلس الغرب، وكانت الولايات المتحدة مضطرة آنذاك إلى أداء جزية سنوية إما نقدا أو على صورة معدات بحرية إلى تلك الأقطار "[2].

لم تكن منطقة شمال إفريقيا من بين أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية خلال مرحلة الحرب الباردة، ولم تكن كذلك مجالا مقفلا على النفوذ الأمريكي باعتبار أن هذه المنطقة كانت ضمن الإهتمامات الأولية لحلفائها من الدول الأوروبية لمواجهة المد الشيوعي في إطار التقسيم العالمي لمناطق النفوذ، مع هذا فقد ظلت منطقة شمال إفريقيا طوال الوقت محل أطماع الولايات المتحدة وغيرها من القوى الكبرى لما تزخر به من موارد أولية تعتبر مصدرا هاما للمصالح الإقتصادية لهذه القوى.

إن مقولة صراع الحضارات ما هي إلا تغطية لحقيقة واضحة هي الصراع على الموارد التي تعد مواد حيوية سوف يعمل تزايد ندرتها في القرن الواحد والعشرين على إثارة سلسلة لا نهاية لها من الخصومات[3]، فبعدما إنهارت معادلة الثنائية القطبية في جو مشحون بالتنافس والسباق نحو التسلح وانهار

---

[1]– إن الدول الأوروبية غير المتوسطية لا تهتم كثيرا بالشؤون الداخلية لدول شمال إفريقيا، في حين أنها تهتم أكثر بشؤون المشرق العربي، نظرا لما تمثله منطقة الشرق الأوسط من منطقة ساخنة و بؤرة توتر تؤثر كثيرا على السلم والإستقرار في العالم.

[2]– رأفت غنيمي الشيخ، **أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر**،(مصر: دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، ط 1، 2006)، ص. 200.

[3]– مايكل كلير، **دم ونفط أميركا وإستراتيجيات الطاقة : إلى أين؟**، ترجمة: رمو أحمد،(بيروت: دار الساقي، ط1 ، 2011)، ص. 11 .

معها جدار برلين الذي نجم عنه إنهيار نظم سياسية أخرى بتفكك أكبر دولة في العالم، حيث بدأت تظهر ملامح عالم جديد مرتكز على قطب أحادي الجانب وفتح المجال واسعا للتوجهات الليبرالية التي بدأت في بسط سلطتها على العالم، إذ أصبح النموذج الأمريكي قاب قوسين أو أدنى من تحكمه في مختلف مناحي الحياة كونه ظاهرة جارفة طبعت العصر الحالي، حيث ركزت أغلب آراء دارسي العلاقات الدولية على أن العالم أصبح وبصورة جلية يخضع خضوعا مطلقا لنظام أحادي القطب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الطرح أكده **الرئيس بوش** الأب سنة 1991 في مقولته المشهورة : "أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها من بين دول العالم تملك من المستوى الأخلاقي والإمكانات –المادية– ما يكفي لإيجاد نظام عالمي جديد "[1].

المطلب الأول : العلاقات التاريخية بين الجماعة الأوروبية ومنطقة شمال إفريقيا

تعتبر العلاقات الأوروبية مع دول منطقة شمال إفريقيا وليدة عصور ضاربة بجذورها في عمق التاريخ حيث مرت في مسار تطورها عبر مراحل متعددة، فقد نظمت معاهدة روما[2] لسنة 1957 (التي أنشأت الجماعة الإقتصادية الأوروبية) العلاقات بين المجموعة و غيرها من الدول من خلال إتفاقيات تعاون خاصة مع مستعمراتها السابقة بهدف دمجها مع المجموعة[3]، غير أن هذه العلاقة عرفت زخماً جديداً بعد نهاية الحرب الباردة وزوال الصراع شرق غرب لتدخل ثانية في تنافس وصراع غرب – غرب.

إن موضوع العلاقات الأوروبية مع منطقة شمال إفريقيا يرتكز على أسباب تاريخية وحضارية مشتركة ترجع إلى فترة من فترات التاريخ، حيث كانت هذه المنطقة عبارة عن مستعمرات أوروبية ومصنفة كأراض تابعة للقارة الأوروبية لا يفصلها عنها سوى البحر، هذه العوامل تبين خصوصية منطقة شمال إفريقيا في منظور السياسة الأوروبية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، بعد أن أبدت الولايات المتحدة الأمريكية نيتها في بسط نفوذها على المنطقة عبر عدة مبادرات للشراكة .

---

[1] – خشيب، **مرجع سابق**، الموقع نفسه .

[2] – **إتفاقية روما** أو **معاهدة روما Treaty of Rome** هي معاهدة وقعت في 25 آذار – مارس سنة 1957 في روما من قبل بلجيكا فرنسا إيطاليا لوكسمبورغ و هولندا وألمانيا الإتحادية بهدف إنشاء المجموعة الإقتصادية الأوروبية ، ثم صدقت عليها برلمانات الدول الست (عارضها النواب الديغوليون والشيوعيون في فرنسا) ، ودخلت حيز التنفيذ في أول كانون الثاني – يناير 1958 ، وبعد ذلك بأربعة عشر سنة دخلت بريطانيا والدانمارك وأيرلندا في السوق الأوروبية المشتركة التي أصبحت تضم " دول أوروبا التسع" . المرجع : الكيالي الجزء الثاني ، **مرجع سابق** ، ص . 852 .

[3] – فريد النجار، **التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الواحد و العشرين**، (مصر: أتيراك للنشر و التوزيع ، د، ذ ، ت، ن،)، ص. 92 .

تشكل دول منطقة شمال إفريقيا إمتدادا جغرافيا لدول الإتحاد الأوروبي إضافة إلى الماضي الحضاري والتاريخ الإستعماري الطويل لدول الإتحاد الأوروبي في هذه المنطقة، والذي تحول من مراحل المواجهة تارة إلى مراحل التعاون والتعايش والتواصل الحضاري تارة أخرى، فالروابط السياسية والإقتصادية والثقافية سواء المبنية على علاقات التبعية أو المبنية على الإعتماد المتبادل بين الطرفين تشكل في مجموعها عوامل محفزة لبناء علاقات التعاون بين الإتحاد الأوروبي ومنطقة شمال إفريقيا، فهذه المنطقة تحتل أهمية جيو – إستراتيجية كبرى بالنسبة لأوروبا وهو ما أشار اليه" **مارك بونفوس** " **Marc Bounefous** عندما قال: "يوجد إقليم واسع قريب من أوروبا يسمى المغرب العربي، إذًا الإقليم يجعلنا دائمًا أمام حقيقة مهمة وهي أنه يجب على الأقل ألا يأتي تهديد لأوروبا من هذه المنطقة الجنوبية ...، فالأمن في الحدود البحرية الجنوبية يشكل لنا ضرورة يمليها علينا الموقع الجغرافي الذي يجعل سياستنا تركز أساسا على التنبه والأخذ في الحسبان أي خطر أو تهديد قد يؤدي إلى عدم الإستقرار أو توتر خطير ودائم في الضفة الجنوبية للمتوسط الذي سيؤدي حتما إلى إخلال التوازن الإقليمي في المنطقة"[1].

ثمة أسباب تاريخية وحضارية مشتركة تدفع إلى الإهتمام بمسار علاقات دول الإتحاد الأوروبي بدول شمال إفريقيا، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة وازدياد التنافس بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الصاعدة على مناطق النفوذ الدولية .

إن دراسة العلاقات الأوروبية بشمال إفريقيا من الناحية السياسية والإقتصادية أو من ناحية مدى تأثير تطورها أو تراجعها تكمن في تأثير تلك العلاقات عموما في السياسة الدولية لكلا الطرفين، فارتباط القرار السياسي في منطقة شمال إفريقيا بالتوازن الدولي وتأثيراته أدى ويؤدي إلى بقاء المنطقة مطمعا إقتصاديا لكافة القوى الدولية حيث نتج عن ذلك إزدياد الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة في سياسة دول الإتحاد الأوروبي خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وفي ظل الآفاق الجديدة التي ترسم للمنطقة خلال القرن الحادي والعشرين وفي ظل التحولات الجديدة التي يشهدها النظام العالمي.

شهدت منطقة شمال إفريقيا عمليات شد وجذب وتنافس وصل إلى حد الصراع على المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي في ظل التوجّهات الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة، ومحاولة كل طرف بسط سيطرته على المنطقة وفرض سياسة ملائمة تتماشى وطموحاته في المنطقة

[1] – كعبوش،(المنطقة المغاربية...)، **مرجع سابق**، ص. 64.

ويكون ضامنا لمصالحه الإستراتيجية، فالمرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة شهدت تحول العديد من مسلمات العلاقات الدولية، إذ أصبح العامل الإقتصادي كمحدد أساسي لطبيعة السياسة العالمية، ذلك أن الحروب والصراعات الدولية لم تعد عسكرية فحسب بل هي أيضا إقتصادية وتجارية"[1].

على إثر هذا جاءت ردة فعل الإتحاد الأوروبي من خلال قيامه بعدة مبادرات كلها تهدف إلى إعادة بعث العلاقات الثنائية مع الشركاء في منطقة شمال إفريقيا، حيث عرفت هذه العلاقات إنتعاشا جديدا سجلت على إثره تطوّرات هامّة بداية من مؤتمر برشلونة الذي أرسى قواعد شراكة نوعية تعدت العلاقات التقليدية.

إن إعادة بعث العلاقات بين دول منطقة شمال إفريقيا والإتحاد الأوروبي يعطي لأول وهلة إنطباعا بأن هذا الأخير يريد مسابقة الزمن من أجل المحافظة على مصالحه من خلال تدعيم علاقاته مع دول المنطقة على كافة المستويات في ظل تنامي التنافس الأمريكي، هذا الصراع يذكرنا بمرحلة الحرب الباردة والصراع الإيديولوجي شرق – غرب الذي كان سائدا آنذاك، غير أن هذه المرة فإن الصراع يبقى إقتصاديا ليبدأ بين حلفاء الأمس ولتبدأ معه حرب باردة جديدة غرب – غرب من أجل إستعادة مناطق النفوذ وملأ الفراغ الذي نتج عن إنهيار الإتحاد السوفياتي، الأمر الذي عبر عنه **هنتنغتون** حينما قال إنه " من الممكن أن نهاية الحرب الباردة ستعوض بمجموعة واسعة ومتعددة من الحروب الباردة الصغيرة بين القوى الكبرى "[2].

إن خصوصية العلاقات الأوروبية بدول منطقة شمال إفريقيا إستندت على المعطيات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، إضافة إلى عدد من المعايير المتداخلة التي يمكن أن تشكل في مجموعها بعدا واحدا لسياسة دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة، فالأهمية التي تشكلها منطقة شمال إفريقيا لدول الإتحاد الأوروبي تكمن في أن إمتداد أوروبا الحقيقي لا يأتي في اتجاه البحث عن هوية مستقلة لأوروبا بحيث يمكن أن تكون في الإتجاهين التاليين:

[1] – سمير حمياز، الرهانات الإقتصادية للتنافس الأورو – أمريكي في منطقة المغرب العربي: دراسة من منظور جيوإقتصادي، **مجلة أبعاد إقتصادية**، م4، العدد 1، (31 /12 /2014)،ص ص. 250 – 277 .

[2] – خشيب، **مرجع سابق**، الموقع نفسه .

-الإتجاه نحو أوروبا الشرقية وخاصة بعد التحولات التي شهدها العالم من سقوط حائط برلين وانهيار المنظومة الشيوعية وفتح الأبواب أمام إنضمام دول جديدة إلى الإتحاد الأوروبي وغيرها من التحولات الدولية .

- الإتجاه نحو جنوب البحر المتوسط والمنطقة العربية وخصوصا دول منطقة شمال إفريقيا، نظرا لما تشكله هذه المنطقة من تأثير بالغ الأهمية على الصناعات الغربية لامتلاكها مادة النفط واتساع أسواقها الإستهلاكية.

هذا ويمكن تلخيص أهم العناصر التي وجهت أوروبا نحو منطقة شمال إفريقيا في[1]:

1- إنهيار جدار برلين الذي قلب الساحة الأوروبية رأسا على عقب حيث كان لتقدم العديد من دول وسط وشرق أوروبا للإنضمام للإتحاد الأوروبي دور في إعادة توازن علاقات الإتحاد الأوروبي جنوبا .

2- أصبحت ظاهرتا العولمة والإقليمية الجديدة من الملامح الأساسية للإقتصاد العالمي كما أصبح تكوين التجمعات الإقليمية الإقتصادية نقاط رئيسية تشكل الخريطة الجديدة للنظام العالمي الجديد كما ذكرنا سابقا .

3- وعي لدى أوروبا بأنّ مشاكلها لا يمكن أن تُحل داخل أوروبا فقط، بل هي تحتاج إلى الفضاء المتوسطي لحل جزء من المشاكل الأوروبية مثال ذلك: الهجرة التي تتطلب تعاونا متوسطيا من خلال توفير الدافع للمهاجرين للبقاء في بلدانهم بدفع التنمية على مستوى مناطقهم مما يساعد على وضع حد للهجرة غير الشرعية والتطرف لا يُحل في أوروبا بل يقتضي حله أن يكون على مستوى متوسطي، وتلوث البيئة أيضا لا يمكن حله دون سياسة متوسطية .

4- أمن أوروبا هو من أمن البحر الأبيض المتوسط، والأمن بمفهوم إستراتيجي ليس الأمن العسكري فحسب، بل الأمن الإقتصادي والثقافي والإجتماعي، فلا يمكن أن تكون أوروبا مستقرة وبلدان الحوض الجنوبي للبحر المتوسط مضطربة، فهذا الإضطراب يمكن أن ينتقل شمالا فيؤثر على الإستقرار الأوروبي.

[1] – عبد الله تركماني، العرب والشراكات في عالم متغير. في: **http://hem.bredband.net/dccls2/s202.htm** ، (13 مارس 2009).

5- كان تركيز المشروع الشرق أوسطي على المصالح الأمريكية والإسرائيلية دافعا لأوروبا كي تعمل من أجل أن تبقى الشريك التجاري الأول مع الدول العربية، إذ أنها تستأثر بحوالي 40 % من حجم ما تستورده الدول العربية، كما تستوعب الأسواق الأوروبية نحو 28 % من إجمالي الصادرات العربية[1]، وقد كان هذا أحد الدوافع القوية لأوروبا لكي تسعى نحو تنمية العلاقات الأوروبية مع دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، لذلك فإنّ البعد الإقتصادي يشكل محور وركيزة العلاقات الأورو مغاربية، والذي يعني تداخل إقتصاديات دول شمال إفريقيا مع دول الإتحاد الأوروبي في مجال إقتصادي أرحب وأوسع .

6- أهمية السوق المغاربي كسوق نام أمام الصادرات الأوروبية، تكمن في المشروعات التنموية التي توفر فرصا إستثمارية للطرف الأوروبي.

7- إن الإحتياطي والإنتاج والصادرات المغاربية من النفط الخام والغاز الطبيعي والمسيل وكذلك المشتقات النفطية منها: البلاستيكية والأسمدة وخدمات الحديد والفوسفات ... وعدد من المواد الأولية الأخرى، كلها تلعب دورا مميزا في إمداد الإقتصاد الأوروبي بالطاقة وتحقيق الإستقرار لهذا الإقتصاد[2].

هذه الإستراتيجية الأوروبية تجاه منطقة شمال إفريقيا أدت إلى تكريس إرتباط المنطقة بالمصالح الأوروبية أين ينظر الأوروبيون للمنطقة باعتبارها مصدر مهم لتلبية حاجياتها من الموارد الأولية حيث يعتبر الطرف الأوروبي الشريك التجاري الأول للمنطقة، فمعظم صادرات الدول المغاربية تتجه إلى السوق الأوروبية ومن جهة أخرى تمثل السوق المغاربية سوق إستهلاك ضخمة للصادرات الأوروبية، حيث تجاوز حجم المبادلات التجارية للدول المغاربية مع الإتحاد الأوروبي 60 % من التجارة الخارجية لهذه الدول، في حين تتراوح التجارة البينية لهذه الدول ما بين 3 إلى 4 %، وبلغت حصة الدول المغاربية – ما عدا موريتانيا – في التجارة الأوروبية سنة 2014 حوالي 3،6 % بقيمة صادرات بلغت 62،4 مليار أورو وبقيمة واردات بلغت حوالي 85 مليار أورو"[3] .

---

[1] – تركماني، **مرجع سابق**، "الموقع نفسه".

[2] – على الحاج، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005)، ص ص. 164،165.

[3] – كعبوش،(المنطقة المغاربية...)، **مرجع سابق**، ص. 64.

8- إن منطقة شمال إفريقيا تخدم التوجهات الأوروبية نحو تطوير عملية الإندماج الأوروبي وتدعيم إبراز الإتحاد الأوروبي كقوة إقتصادية لها مناطق نفوذها مما يدعم موقفه في عملية المنافسة الحادة مع القوى الإقتصادية الدولية الأخرى.

وبهدف تطوير التعاون الإقتصادي بين ضفتي المتوسط قدم الإتحاد الأوروبي مجموعة من السياسات التنموية تحت مسمى الشراكة الأورو- متوسطية كلها تهدف إلى خلق فضاء أمن واستقرار يشمل الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط وتحرير التجارة الخارجية، ومواجهة التهديدات التي تأتي من منطقة شمال إفريقيا و إعادة بسط النفوذ الأوروبي سياسيا واقتصاديا على المنطقة ومواجهة تنافس القوى الأخرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

فالإستراتيجية الأمنية لدول الإتحاد الأوروبي أصبحت قائمة في جزء أساسي منها، على بناء المناطق الحاجزة والتي أطلق عليها **خافيير سولانا** * **javier solana** [1] إسم مناطق الأمن **zone de sécurité** ، فبتوسيع الإتحاد الأوروبي زاد قربه من مناطق التوتر والتي من شأنها تهديد الأمن في أوروبا، لهذا فقد تضمن الخطاب الأمني الأوروبي إحداث نوع من التقارب مع حزام من الدول ذات الحكم الجيد / الراشد من خلال علاقات وثيقة قائمة على التعاون، ويشير هذا المعنى إلى الشراكة الأورو- متوسطية "[2] .

لم يأت مسار برشلونة بالنجاح الذي كان يرجوه الطرفان خاصة دول الشمال الإفريقي والمتمثل في خلق منطقة متوسطية يعمها الأمن و الرخاء والإستقرار، حيث ركز على أولويات الطرف الأوروبي وبالتالي أهمل أولويات دول الجنوب حيث إتضح أن الأوربيين ركزوا على بعض النقاط الأساسية التي تشكل الحد الأدنى من الإتفاق بين جميع الدول المشاركة وهي : الديمقراطية وحقوق الإنسان، التسوية السلمية للصراعات والنزاعات، مكافحة التطرف الديني والإرهاب والجريمة المنظمة، الحد من التسلح، وهي نقاط تخدم فقط الإتحاد الأوروبي"[3]، الشيء الذي أدى بدول الإتحاد الأوروبي إلى التمسك بمبدأ الشراكة

---

*[1]- شغل منصب المفوض الأعلى لشؤون السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي سنة 1999، العالمي والدراسات الجيوسياسية في كلية إدارة الأعمال.

[2]- طارق رداف، "المغرب العربي في التصورات الأوروبية : الشريك أم المنطقة الحاجزة"، **المستقبل العربي**، العدد 163، (خريف 2015)، ص ص. 179 - 199.

[3]- نصير العرباوي، "مستقبل الشراكة الأورومتوسطية "، **مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية**، م 10، العدد 17،(1 سبتمبر 2013)، ص ص. 292 - 323.

خدمة لمصالحها عن طريق طرح رؤية جديدة تتمثل في **سياسة الجوار الأوروبي** **Politique Européenne de Voisinage (PEV)** وبعدها مشروع **الإتحاد من أجل المتوسط** **Union Pour la Méditerranée (UPM)** الذي جاء به الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي** والذي روج له كثيرا خلال حملته الإنتخابية سنة 2007 ، جاءت هاتين المبادرتين بنفس الأبعاد التي نص عليها مؤتمر برشلونة.

والملاحظ أن الإتحاد الأوروبي يركز كثيرا في سياسته الخاصة بالتعاون المتوسطي على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، هذا التركيز مردّه إلى هاجس الخوف الذي ينتاب دوله فهو يهدف من وراء ذلك إلى تحقيق حالة من الأمن والإستقرار على مستوى الضفة الجنوبية للمتوسط، هذه الحالة ستخلق بدورها نوعاً من الراحة والإطمئنان لدى كل دول الضفة الشمالية للمتوسط.

غير أن وجود فوارق إقتصادية كبيرة بين ضفتي المتوسط، هي من بين الأسباب الكافية التي تنبئ بفشل إتفاقيات الشراكة والتي تكون نتائجها سلبية أكثر منها إيجابية، فموضوع المنافسة الذي تطرحه عملية إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها إلى الدول العربية، يفرض على الشركات العربية أن تبدأ التفكير بموضوع الجودة والمواصفات القياسية والتكلفة وذلك لمواجهة حدة المنافسة التي تؤدي إلى خروج المنتجين المحليين من السوق لنقص الكفاءة الإنتاجية وبالتبعية يزداد حجم البطالة"[1] ، فالمؤسسات الصناعية لدول المنطقة تفتقر إلى الجودة وبهذا فهي بعيدة عن ميدان المنافسة سواء داخل أسواقها المحلية أو على مستوى السوق الأوروبية، وهنا نسجل إخفاق مسار الشراكة في تحقيق هدف تنمية المبادلات التجارية بين الضفتين .

المطلب الثاني: العلاقات التاريخية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة شمال إفريقيا

تاريخيا وكما سبق وأن أشرنا إلى أن الجذور الأولى للنفوذ الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط تعود إلى أواخر القرن الثامن عشر، فالولايات المتحدة إنطلاقا من البحث عن مصالحها مدت علاقتها بأقطار منطقة شمال إفريقيا عن طريق المغرب باعتباره أول دولة عربية تعترف باستقلال الولايات المتحدة، وتقديرا منها للإعتراف المغربي باستقلال دولتهم إقترح الكونغرس عام 1786 عقد معاهدة صداقة

[1]– شهرة عديسة، "دراسة تحليلية للجوانب المالية في ظل إتفاقيات الشراكة الأورو– متوسطية – الجزائرية "، **مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية** ، م 10 ، العدد 1 ، (6جوان 2016)، ص ص. 19 – 38 .

وتجارة مع المغرب الأقصى كما أنه وسط المولى محمد بن عبد الله لدى نيابات تونس وطرابلس لوقف إعتداء سفنها على السفن الأمريكية في البحر المتوسط "[1].

أيضا وحسب ما جاء عن المؤرخين فإن الجزائر كانت من أوائل الدول التي إعترفت باستقلال أمريكا سنة 1776، وعبر لها الداي حسين عن عواطفه الودية وإعجابه بكفاحها للتحرر، عن طريق الوفد الرسمي الأمريكي الأول الذي إستقبله"[2]، كما أن سنة 1795 تعتبر سنة التوقيع على أول معاهدة صداقة بين البلدين في عهد الرئيس **جورج واشنطن** أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية وهي المعاهدة الأولى للسلام بينهما في نوفمبر 1795 وصادق عليها الكونغرس في 02 مارس 1796 وأمضاها عن الجانب الجزائري **الداي بابا حسن** وعن الولايات المتحدة المبعوث الخاص **جوزيف دونالدسن** وقد حررت بالعربية أصلا[3]، وخلال الأيام الأولى لاستقلال الولايات المتحدة الأمريكية تم إرسال أول باخرة بحرية إلى البحر الأبيض المتوسط سنة 1794، كذلك وقع الأمريكيون مع **باي تونس** معاهدة تجارية تعهد فيها **الباي** بحماية الرعايا الأمريكيين وبفتح أبواب تونس أمام المنتجات الأمريكية، وفي مقابل ذلك تتولى واشنطن تسليح وحدات الجيش في تونس مجانا[4].

أما بالنسبة للمغرب فيعتبر هذا الأخير أول دولة إعترفت باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية إذ أن **سلاطين المغرب (الأقصى)** كانوا أول من إعترف باستقلال الولايات المتحدة قبل أزيد من قرنين وأول من بكروا في إقامة علاقات دبلوماسية معها[5]، كذلك تجدر الإشارة إلى أن القوات الأمريكية مع بداية الحرب العالمية الثانية لامست أرض المغرب العربي وأرست علاقة وثيقة مع المغرب ورعت محاولات **بورقيبة** للتململ من الإحتلال الفرنسي (المادي وليس الثقافي)"[6] .

---

[1]– غنيمي الشيخ، **مرجع سابق**، ص ص. 197 ، 198 .

[2]– مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيمنتها العالمية قبل سنة 1830**، الجزء 1، (الجزائر: دار الأمة ، ط 2 ، 2007)، ص. 248 .

[3]– إسماعيل العربي، **فصول في العلاقات الدولية**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990)، ص. 22.

[4]– زرقون، **مرجع سابق**، ص. 238.

[5] – بلقزيز، **مرجع سابق**، ص. 68 .

[6]– **المرجع نفسه**، ص. 40.

لم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية بالتقرب من المغرب وتونس بل حاولت خلال الثورة التقرب من الجزائر " عبر التودد إلى جبهة التحرير الوطني الجزائرية في صراعها الدامي مع فرنسا "[1]، ومنذ ذلك الحين ظلت العلاقات بين البلدين جيدة وبقيت كذلك حتى في عز النهج الإشتراكي الذي إختارته الجزائر كنظام سياسي لها بعد الإستقلال .

وبعد الإستقلال بقي الأمريكيون يحتفظون بمواقف الجزائر ودورها الدبلوماسي الفعال في حل الأزمات بالطرق السلمية خاصة تلك التي حدثت مع إيران مباشرة بعد إنتصار الثورة الإيرانية حين تفجرت أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران سنة 1981، إذ ساهمت الدبلوماسية الجزائرية حينها في إيجاد حل سلمي للأزمة التي كان من الممكن أن تأخذ أبعادا مأساوية ومدمرة بالنسبة إلى المنطقة برمتها"[2].

غير أن العلاقات الأمريكية مع منطقة شمال إفريقيا كانت على خلاف ما كانت عليه العلاقات الأوروبية مع دول المنطقة بحكم الروابط التاريخية بين البلدين، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية – أين تمت عملية الإنزال العسكري لقوات الحلفاء والقوات الأمريكية في مدينة الدار البيضاء المغربية – تنظر إلى المنطقة من جهة الموقع الجيو – إستراتيجي ومن وجهة النظر العسكرية فقط، والحقيقة أن هذه النظرة – من الزاوية الإستراتيجية العسكرية – هي التي أسست للإهتمام الأمريكي بالمنطقة منذ مطالع الأربعينيات من القرن العشرين وهي الفترة التي تعود إليها جذور العلاقة الأمريكية بهذه المنطقة "[3] .

لقد كان للموقع الإستراتيجي لمنطقة شمال إفريقيا دور مهم في تشكيل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة منذ عملية الإنزال العسكري لقوات الحلفاء، حيث أصبحت البداية الرسمية لوجود عسكري أمريكي في المنطقة إذ اتسع مداه بعد ذلك – وبخاصة في المغرب الأقصى – لتصبح في حوزة الولايات المتحدة قواعد عسكرية ومطارات خضعت لسلطتها المباشرة "[4] .

---

[1]– كمال خلف الطويل، "أمريكا والعرب"، في ادموند غريب **الوطن العربي في السياسة الأمريكية**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، مارس 2004)، ص ص. 41 ، 42 .

[2]– الحسين الزاوي، "المغرب العربي وإيران تحديات التاريخ وتقلبات الجغرافيا السياسية"، في: عزمي بشارة و محجوب الزويري، **العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة**، (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1 ، 2012)، ص. 194 .

[3] – بلقزيز، **مرجع سابق**، ص. 69 .

[4] – المكان نفسه.

إنّ اختيار هذا الموقع لم يكن إعتباطيا وإنّما كان مخططا له من طرف قادة عسكريين أمريكيين مختصين في الإستراتيجية العسكرية، حيث إستمرت هذه القواعد حتى بعد حصول دول المنطقة على إستقلالها السياسي وبخاصة منها القواعد الأمريكية في مدن القنيطرة وبن سليمان، وبن جرير وسواها من مدن المغرب "[1].

هذه هي جذور العلاقات التاريخية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة شمال إفريقيا، علاقات فرضتها ظروف الحرب العالمية وتطوراتها وأقرتها الضرورة الإستراتيجية للسياسة الأمريكية خلال مرحلة الحرب العالمية .

غير أنّ إنهيار الإتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة دفع واشنطن لتجاوز التقسيم القديم لمناطق النفوذ والذي كانت بموجبه منطقة شمال إفريقيا منطقة نفوذ فرنسي؛ بل أكثر من ذلك إنتقلت الولايات المتحدة إلى مرحلة التسابق مع حلفائها في المنطقة لكسب موقع هيمنة أكبر لاتصال ذلك بمصالحها الجديدة، وكانت العلامات الأولى لهذا التقسيم الإستراتيجي الأمريكي الجديد لدائرة المصالح في العالم قد ظهرت في الخطاب التوجيهي الذي ألقاه الرئيس الأمريكي **جورج بوش** في 02 أوت 1990 قبل أن تواصل إدارة الرئيس **كلينتون** إنتهاجه بعد ذلك"[2]، ظلت بعد ذلك منطقة شمال إفريقيا خلال فترة التسعينيات تحتل مكانة ثانوية في سلم الإهتمامات الإستراتيجية الأمريكية وهذا ما يؤكده تقرير حول "أسس السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية " الذي نشرته وزارة الخارجية في بداية التسعينات حيث لم يشر إلى منطقة المغرب العربي إلا من خلال الإشارة إلى الهجوم الجوي الأمريكي على ليبيا سنة 1986، نزاع الصحراء الغربية، قمة **بيريز – الحسن الثاني** عام 1986، وما عدا ذلك لم يشر التقرير إلى المنطقة المغاربية كمنطقة إستراتيجية على حد تعبير الخبير الأمريكي في الشؤون المغاربية **ريتشارد باركر Richard Parker** الذي يؤكد أن الدبلوماسية الأمريكية لا تتحرك في منطقة المغرب العربي إلا في حالة الأزمات، باستثناء ليبيا فإن حدة النزاعات في المغرب العربي لا تبلغ أبدا درجة كبيرة من التوتر لتثير أنظار المسؤولين الأمريكيين وتحولهم من مناطق البؤر النشطة مثل الشرق الأوسط وجنوب أمريكا حيث تنتقل الولايات المتحدة من أزمة إلى أزمة"[3].

---

[1] – بلقزيز، **مرجع سابق**، ص. 69 .

[2] – البار و بسكري، **مرجع سابق**، ص. 38.

[3] – "المكان نفسه".

والحقيقة التي لا ينكرها أحد هي أن الولايات المتحدة حرصت منذ إستقلال دول شمال إفريقيا على تفعيل دورها ونفوذها في المغرب العربي، ومع أنها لم تستطع أن تزحزح النفوذ الإقتصادي الفرنسي فيه – أو قل لم ترغب في ذلك – إلا أن نفوذها السياسي كان قويا على الدوام "[1]، غير أنه وبعد نهاية مرحلة الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي حدث تغيير في جوهر السياسة الدولية وفي قواعد العلاقات الدولية ظهر على إثره نظام عالمي جديد يتميز بالهيمنة المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت في بسط هيمنتها عالميا، حيث شكلت سنة 1998 منعطفا في السياسة الخارجية الأمريكية في شمال إفريقيا فلم تعد واشنطن تعترف بخرائط النفوذ الموروثة عن حقبة الحرب الباردة القائمة على إقتسام مناطق النفوذ بين القوى الكبرى فهي (أي أمريكا) كقوة عظمى تبنت سياسة إمبراطورية بعد الحرب الباردة فلم تعد أي نقطة في العالم في منأى عن النفوذ الأمريكي بما فيها منطقة شمال إفريقيا التي طالما أُعتُبرت مجالا محجوزا للنفوذ الفرنسي "[2].

[1]– بلقزيز، **مرجع سابق**، ص. 68 .

[2]– قط، (المغرب العربي...)، **مرجع سابق**، ص. 137.

المبحث الثاني: أبعاد الإهتمام الأوروبي بمنطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة

تتجلى أبعاد الإهتمام الأوروبي بمنطقة شمال إفريقيا في موقعها الجيو- إستراتيجي باعتباره يشكل إمتدادا لجنوب أوروبا وتحكمها في المدخل الغربي للبحر المتوسط (مضيق جبل طارق) فضلا عن ثرواتها النفطية التي تعتبر الشريان الحيوي للإقتصاد العالمي، حيث ينظر الأوروبيون لمنطقة شمال إفريقيا باعتبارها مصدرا مهما لتلبية حاجياتهم من الموارد الأولية(النفط والغاز، الموارد المعدنية، الفوسفات) إذ يعتبر الطرف الأوروبي الشريك التجاري الأول للمنطقة فمعظم صادراتها تتوجه إلى السوق الأوروبية، ومن جهة أخرى تمثل السوق المغاربية سوق إستهلاك ضخمة للصادرات الأوروبية حيث تجاوز حجم المبادلات التجارية للدول المغاربية مع الإتحاد الأوروبي 60 %من التجارة الخارجية لهذه الدول"[1]، هذا من جهة ومن جهة أخرى تشكل منطقة شمال إفريقيا مصدرا لعدة مخاطر تهدد الأمن الأوروبي.

إن الإهتمام الأوروبي بمنطقة شمال إفريقيا يكمن في خصائصها الجيو- إستراتيجية التي جعلت منها منطقة إستهداف عالمي بامتياز، حيث تشكل محورا تتلاقى فيه أربع إتجاهات عالمية، هذه الإتجاهات هي في نظر القوى العظمى تعتبر أبعادا جيو- إستراتيجية تحظى بها المنطقة، فبالإضافة إلى موقعها جنوب البحر المتوسط الذي يعتبر إمتدادا لجنوب القارة الأوروبية نحو الشمال، نجد هناك موقعها في شمال القارة الإفريقية الذي جعل منها بوابة نحو العمق الإفريقي جنوب الصحراء الكبرى، أما من جهة الغرب فهي تعتبر نقطة يتلاقى فيها البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق، أما من الجهة الشرقية فهي تعد ممرا بامتياز نحو منطقة الشرق الأوسط وقارة آسيا، هذا الموقع المتميز كان سببا ودافعا في لفت إهتمام القوى الكبرى للمنطقة تجسد على أرض الواقع خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، هذا الإهتمام أيضا "كان خطة قديمة تبلورت ملامحها من حيث القدرة على التجسيد واقعيا منذ أن نجحت الإدارة الأمريكية في خلق الإختلاف العميق بينها وبين فرنسا (الدولة الكولونيالية في إفريقيا)، وكان التهديد لأول مرة على لسان بول ولفويتز ***Paul Wolfowitz*** بتاريخ 04 أكتوبر من سنة 2003.[2]

[1]– كعبوش، (المنطقة المغاربية...)، **مرجع سابق**، ص. 19 .

[2] – المديني،(إتحاد ...)، **مرجع سابق**، ص. 33.

1 – البعد السياسي للإهتمام الأوروبي بمنطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة:

إن التحولات التي طرأت على النظام الدولي بعد زوال الثنائية القطبية بانهيار الإتحاد السوفياتي كانت وراء رغبة الإتحاد الأوروبي في إعادة بعث علاقات جديدة مع منطقة شمال إفريقيا، هذه المبادرة الجديدة كان الهدف من ورائها هو القلق الذي بات ينتاب الدول الأوروبية من تنامي المخاطر الأمنية المتمثلة في ظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة على مستوى دول شمال إفريقيا، والتي في حالة إنتشارها سوف تنعكس سلبا على أمن واستقرار الدول الأوروبية خاصة الواقعة منها جغرافيا على خط التماس المباشر مع دول المنطقة الجنوبية، والتي تعد الأكثر تعرضا لهذه المخاطر من بقية الدول الأخرى.

كذلك فإن إزدياد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وزيادة حدة التنافس بين مختلف القوى زاد من رغبة دول الإتحاد الأوروبي في إظهار نوع من الإهتمام تجاه هذه المنطقة التي تنافست عليها عدة قوى دولية كل قوة تطمح في أن تبسط هيمنتها على المنطقة وأن تظفر بمشاريع إستثمارية وتجارية نظرا لما تتمتع به هذه المنطقة من مواد أولية معتبرة وكذلك باعتبارها سوقا واعدة بامتياز، لقد استند الإهتمام الأوروبي نحو المنطقة على أسس واضحة وبينة المعالم فقد فرض التقارب والتشابه المناخي والأوضاع البيئية وبالتالي الإنتاج الزراعي مع جنوب أوروبا إلى تبادل المنافع في مجال الطاقة والأيدي العاملة ودور الوسيط بين المجتمع الأوروبي وأفريقيا الذي لعبته دول المشرق والمغرب كل هذه الأسباب دعت الإتحاد الأوروبي إلى إعتبار المنطقة المتوسطية ذات أولوية من ناحية أهميتها"[1].

يعتبر مؤتمر برشلونة خطوة أولى نحو شراكة أوروبية – متوسطية، حيث تسعى دول الإتحاد الأوروبي من خلال هذه المبادرة إلى تعزيز سياستها المتوسطية في المنطقة والتي تهدف من ورائها إلى دعم مواقفها السياسية أملا في إيجاد صيغة تحول دون التوسع الأمريكي في هذه المنطقة الإستراتيجية، فرغم إحتدام التنافس بالشكل المكشوف بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية –خاصة فرنسا– على المنطقة إلا أن هناك قوى جديدة بدأت في البحث عن موضع لها بين هذه الأقطاب، حيث طورت هذه القوى سياساتها تماشيا مع الأوضاع الجديدة التي عرفها النظام الدولي الجديد بعد إنتهاء الحرب الباردة، من بين هذه القوى روسيا و الصين اللتان تبنتا سياسة وسطية ترتكز على المصالح العامة وعلى

[1]– محمد جمال الدين مظلوم، **نحو استراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكات الدولية (دول الجوار)**، الملتقى العلمي الرؤى المستقبلية والشراكات الدولية، (الخرطوم الفترة من 3 الى 5 /2 / 2013)، ص. 21.

إستراتيجية بعيدة المدى تقوم على إقامة علاقات متينة تتمثل في إنجاز مشاريع مشتركة تتعدى الميدان الإقتصادي إلى ميادين أخرى علمية وتكنولوجية.

لقد أكدت الشراكة الأورو– متوسطية على مناقشة المسائل السياسية بالدرجة الأولى على مستوى الأنظمة السياسية لدول الضفة الجنوبية للمتوسط، بحيث يأتي هذا التأكيد على الجانب السياسي في الشراكة ليعكس النظرة الأوروبية تجاه منطقة جنوب المتوسط باعتبارها مصدرا للتهديدات و الأخطار الجديدة نتيجة لما تتميز به البيئة السياسية لدول منطقة شمال إفريقيا خصوصا من مشاكل إقتصادية واجتماعية، فبنية الأنظمة السياسية العربية عموما وما تتميز به من عنف هيكلي وضعف مستويات التنمية الإقتصادية كلها عوامل تزيد من موجات الهجرة غير الشرعية نحو الإتحاد الأوروبي وما يصاحبها من حالات التطرف الديني / السياسي، إضافة إلى مشاكل الجريمة المنظمة "[1]، وعليه فإن السياسة الأوروبية تجاه منطقة شمال إفريقيا أكدت دوما على إعطاء الأفضلية والأولوية للجانب السياسي لارتباطه بالجانب الأمني لانّ المجال السياسي المتفتح على القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان حسب رأي الأوروبيين يمثل الإطار الأمثل لتوفير الشروط الملائمة للتنمية المستدامة، وعليه فإن غياب الديموقراطية – دائما من وجهة نظر الأوروبيين – من شأنه أن يحول دون تسوية الإختلافات ويعمل على تأجيج التوترات الإجتماعية ويساهم في توفير المناخ للعمل السري الذي قد يتطور مستقبلا إلى أعمال عنف وتطرف.

2 – البعد الإقتصادي للإهتمام الأوروبي بمنطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة.

يهدف الإتحاد الأوروبي إلى إعادة ترسيخ تواجده على مستوى منطقة شمال إفريقيا كمنافس إقتصادي قوي وفعال في وجه الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق إقامة علاقات إقتصادية بالدرجة الأولى، وعليه فإن البعد الإقتصادي في العلاقات الأوروبية مع منطقة شمال إفريقيا يكمن في رغبة الإتحاد الأوروبي في غزو أسواق شمال إفريقيا لتصريف منتوجاته المختلفة والحصول على المواد الأولية لتموين مختلف الصناعات الأوروبية وتأمين الإقتصاد الأوروبي وكذلك إستغلال الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تزخر بها المنطقة لا سيما الطاقوية منها، من هذا المنطلق فإن منطقة شمال إفريقيا تشكل بمحددها الإقتصادي والتجاري بالنسبة للإتحاد الأوروبي أحد محددات السلوك الأوروبي تجاه هذه المنطقة بوصفها قطبا طاقيا بامتياز وسوقا إستهلاكية واسعة للمنتجات التجارية الأوروبية، الأمر الذي

[1]– رداف، **مرجع سابق**، ص. 190 .

يحدد الأهمية البالغة للمتوسط الغربي بالنسبة إلى التغير الجيو– إقتصادي في رسم طبيعة العلاقات بين الضفتين"[1] .

إن التأكيد الأوروبي على الجانب الإقتصادي من خلال علاقاته مع دول شمال إفريقيا يهدف بالدرجة الأولى إلى إستمرارية توفير عنصر الطاقة خاصة إذا علمنا أن إحتياطي النفط والغاز الطبيعي في المنطقة يبلغ مستوى لابأس به يستطيع أن يسد إحتياجات الإتحاد خاصة من مادة الغاز الطبيعي أين يعمل الإتحاد الأوروبي على زيادة وارداته من الغاز المغاربي خاصة مع إحتمالية تأزم العلاقات مع روسيا التي تلبي39 % من الطلب الأوروبي من الغاز، أين تصبح كل من الجزائر وليبيا بديلين مثاليين بسبب القرب الجغرافي، حاليا نسبة الواردات الأوروبية من الغاز المغاربي يمثل 22% من الواردات الأوروبية كما وقع الإتحاد الأوروبي إتفاقيات إقتصادية مع المغرب في الجانب الزراعي والصيد البحري"[2].

تضم منطقة شمال إفريقيا عضوين في الأوبك هما ليبيا والجزائر، حيث يقدر إحتياطي ليبيا من النفط بحوالي 40 مليار برميل وهي تنتج يوميا 1,6 مليون برميل، بينما يصل إنتاج الجزائر اليومي إلى 1,3مليون برميل، وبلغ إحتياطيها 12,4 مليار برميل .... وهنالك منتجون آخرون للنفط ولكن من المستوى الضعيف مثل :المغرب التي تنتج300 ألف برميل يوميا ويصل إحتياطيها إلى 100 مليون برميل، أما تونس، فتنتج 777 ألف برميل يوميا ولديها إحتياطي يصل إلى 1,7 مليار برميل"[3] .

كذلك تزخر منطقة شمال إفريقيا باحتياطات هامة في ما يخص قطاع الغاز الطبيعي، حيث من بين الإكتشافات الجديدة في ميدان الغاز التي تحققت على مستوى دول شمال إفريقيا، نذكر على سبيل المثال لا الحصر إكتشاف للغاز حققته شركة **ريبسول** الإسبانية في الجزائر في " قاطع سود " شرق ولاية إليزي جنوبي البلاد، وفي تونس حققت شركة (Mazarine Energy Tunisia) إكتشافا جديدا للنفط عبر البئر التنقيبي "شوشة العطروس 1 " في امتياز "الزعفران" وسط البلاد، وفي ليبيا حققت شركة **إيني**

[1]– بومدين عربي، الإستمرار والتغير في العلاقات الأورو– مغاربية بعد الحراك العربي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 472 ، (جوان 2018)، ص ص. 101 – 126 .

[2]– كعبوش،(المنطقة المغاربية...)، **مرجع سابق**، ص. 64.

[3]– بهلولي، **مرجع سابق**، ص. 190 .

الإيطالية إكتشافين للغاز والمتكثفات في امتياز "جنوب بحر السلام" وفي حوض صبراتة قبالة السواحل الليبية"[1] .

في نفس الإطار نشير إلى أن القطاع الصناعي في منطقة شمال إفريقيا يطغى عليه نشاط الصناعة الإستخراجية، حيث تعتبر هذه الأخيرة النشاط الإقتصادي الأشهر الذي يميز دول منطقة شمال إفريقيا، إذ يشمل إنتاج النفط والغاز الطبيعي وخامات معادن الحديد والنحاس والذهب والزنك وكذلك إستخراج الخامات غير المعدنية كالفوسفات والبوتاس ومحاجر إنتاج مواد البناء كالإسمنت وأحجار البناء والزينة والرخام والملح الصخري"[2] .

من جهة أخرى، تسعى دول الإتحاد الأوروبي إلى تعزيز سياسة التعاون الثنائي مع دول شمال إفريقيا في مجالات عدة تخص التنمية الإقتصادية، ووضع سياسات مشتركة لمكافحة الهجرة غير الشرعية واستخدام اليد العاملة في مختلف المجالات، فالنمو الإقتصادي في منطقة شمال إفريقيا يرتبط بتطور العلاقات مع السوق الأوروبية والمزايا التي تترتب على تقسيم العمل بين جنوب البحر الأبيض المتوسط وشماله بحيث تظل الدول الأوروبية الشريك الإقتصادي المتميز بحكم عوامل الإرتباط بين الطرفين، حيث أن تدعيم التعاون الإقتصادي بين الطرفين جاء بعقد إتفاقيات مباشرة عديدة "[3].

فمن خلال إتفاقيات الشراكة المبرمة بين الإتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا نجد أن الأوروبيين قد ربطوا بين المساعدات الأوروبية وبين المسائل الأمنية والإجتماعية، فالشراكة الأورو – متوسطية تضمنت مبدأ المنفعة الأمنية والإقتصادية والمساعدة الأوروبية لدول الجنوب من أجل تحقيق حد أدنى من الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي من خلال التمويل المالي التي تضمنها برنامج **ميدا MEDA** (1995–2005) والذي تمحورت أهدافه الأساسية حول دعم الإستقرار والديمقراطية، إقامة منطقة للتبادل الحر، تنمية التعاون الإقتصادي الإجتماعي"[4]، والشيء الملاحظ كذلك هو أن الشراكة الإقتصادية التي تبناها الإتحاد الأوروبي من خلال علاقاته مع دول المنطقة كانت مبنية في بداياتها على إعلان برشلونة القاضي بإنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010 تزال خلالها تدريجيا كافة العوائق الجمركية وغير

[1]– التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016، **مرجع سابق**، ص. 142 .

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 114.

[3]– عبد اللطيف بوروبي، العلاقات الأوروبية المغاربية بعد عام 2001 تعاون بلا شراكة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 428، (أكتوبر 2014)، ص ص. 93 – 107.

[4]– رداف، **مرجع سابق**، ص. 190 .

الجمركية التي تعترض سبيل التجارة بين الدول"[1]، ففي هذا المجال الذي كان الهدف منه هو إنشاء مناطق للتبادل الحر تم بالفعل إنشاء منطقة للتبادل الحرّ مع كل من تونس منذ عام 1995، والمغرب منذ عام 1995، والجزائر منذ عام 2002، حيث تكون هناك في عام 2020 مع هذه الأخيرة سوق حرة مشتركة مثلا "[2].

3 –البعد الإستراتيجي الأمني للإهتمام الأوروبي بمنطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة.

لقد أنتجت التغيرات التي حدثت على الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة تغيرا في مفهوم الأمن وفي طبيعة مصادر التهديد، بحيث أصبح الخطر غير محدد ويصعب توقع حدوثه، وعليه فقد أصبح العالم كله متأثرا بهذه التغيرات الأمنية التي كانت نتيجتها ظهور أخطار وتهديدات جديدة على مستوى البيئة الأمنية، ومن بين الوحدات التي تأثرت بهذا التغيير نجد الإتحاد الأوروبي بحكم موقعه المتوسطي أصبح يشكل هدفا لهذه التهديدات الجديدة .

يتمثل البعد الإستراتيجي الأمني في خوف الدول الأوروبية على مصالحها جراء التهديدات المختلفة التي عرفتها المنطقة من تصاعد لأعمال العنف والإرهاب وكذلك التهديدات الأمنية الأخرى كالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، حيث إعتبرت الإستراتيجية الأوروبية للأمن European Security Strategy لسنة 2003 أن أهم التحديات التي تواجه الأمن الأوروبي هي : الإرهاب Terrorism، إنتشار أسلحة الدمار الشامل Proliferation of weapons of mass destruction، النزاعات الإقليمية Regional conflicts ، الدول الفاشلة State failure ، والجريمة المنظمة Organized crime "[3].

فمنطقة شمال إفريقيا بحكم قربها الجغرافي من أوروبا وكذلك بحكم العلاقات التاريخية التي تربط الطرفين، تشكل إحدى مصادر الخطر/التهديد على الأمن في أوروبا ليس باعتبارها منطقة تتشكل من دول ذات توجه "عدائي "، بل لأنها تشكل بيئة لتجمع وإنتشار لمختلف الأخطار التي حددها الإتحاد الأوروبي كتهديدات لأمنه"[4]، فهي بهذا تمثل بوابة لكل الأخطار والتهديدات الأمنية القادمة من العمق

[1]– جعفر عدالة، "تطور سياسات دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، **مجلة العلوم الإجتماعية**، م 5، العدد 19، (ديسمبر 2014)، ص ص. 316 – 329.

[2] – بوروبي، **مرجع سابق**، ص. 98 .

[3]– رداف، **مرجع سابق**، ص. 183 .

[4]– **المرجع نفسه**، ص ص. 183، 184.

الإفريقي في اتجاه أوروبا، يُضاف إلى هذا " خطر "الهجرة، خاصة الهجرة السرية/غير الشرعية والتي تعتبر دول شمال إفريقيا في نفس الوقت مصدرا لها ومنطقة عبور Pays de Transite للمهاجرين من دول الساحل وبقية الدول الإفريقية، فالقرب الجغرافي بكل ما يحمله من علاقات تاريخية وثقافية يجعل من أوروبا الوجهة المفضلة لدى فئة واسعة من الراغبين في الهجرة، كما أن تلك العوامل تجعل من المنطقة نقطة عبور رئيسية للمهاجرين القادمين من إفريقيا"[1]، الأمر الذي ضاعف من إهتمام الدول الأوروبية بهذه المنطقة حيث دفعها الخوف من هذه المخاطر إلى بلورة إستراتيجيات وسياسات تهدف من وراءها إلى إحتواء كل هذه التهديدات وذلك عن طريق إعادة بعث علاقات التعاون وفرص الشراكة بين الضفتين في مجال التنمية الإقتصادية ووضع سياسات مشتركة لمكافحة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، إضافة إلى ما سبق يعتبر الأوروبيون أن الجريمة المنظمة لا تقل من حيث تهديدها للأمن الأوروبي ؛ عن الأخطار الناجمة عن إنتشار أسلحة الدمار الشامل، والنزاعات الإقليمية، وحتى الإرهاب . فالجريمة المنظمة في المنطقة المغاربية، تتميز بارتباطها الوثيق بعوامل فشل الدول، خاصة العوامل الإقتصادية والإجتماعية، وكذلك العوامل السياسية والأمنية"[2].

وعليه، وبمعنى آخر فإن منطقة شمال إفريقيا وإن كانت دولها بعيدة على تبني سياسة عدوانية تجاه الإتحاد الأوروبي إلا أنها بحكم عوامل القرب الجغرافي والخلفية التاريخية للعلاقات بين الطرفين تشكل بوابة لمرور مختلف الأخطار/التهديدات الأمنية نحو الإتحاد الأوروبي، لذلك فقد كانت المنطقة جزءًا أساسياً في مختلف السياسات الأمنية الأوروبية، سواءً ما تعلق منها بالشراكة الأورو–متوسطية (كإطار عام)، أو **السياسة الأوروبية للجوار** Politique Européenne de Voisinage (PEV) [3].

وبهدف إحتواء الخطر الإرهابي والتصدي له عملت الدول الأوروبية على تنسيق الجهود في هذا المجال مع دول منطقة شمال إفريقيا عبر قنواتها الرسمية وغير الرسمية، حيث تم إحداث آليات جديدة لمراقبة تنقل الأشخاص ومحاصرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا من خلال القيام بمبادرات لدعم التنمية المحلية بالتنسيق مع الأنظمة الحاكمة في المنطقة، وعلى هذا الأساس فإن منطقة شمال إفريقيا تعد بالكثير كمتغير أساسي في إستراتيجية الأمن الأوروبي، وقد يفسر هذا بشكل كبير التنافس مع الولايات المتحدة حول السيطرة على هذه المنطقة، لهذا فقد أعطى مسار برشلونة منذ 1995 صفة الشريك لدول

[1]– رداف، **مرجع سابق**، ص ص. 187 ، 188 .

[2]– **المرجع نفسه**، ص ص. 185، 186.

[3]– **المرجع نفسه**، ص. 188.

المنطقة في إطار الشراكة الأورو– متوسطية " **Partnership Euro – Mediterranean** التي جسدتها إتفاقيات الشراكة المبرمة بين الإتحاد الأوروبي ودول المنطقة آخرها إتفاق الشراكة مع الجزائر 2002.[1]

فالإستراتيجية الأمنية الأوروبية تجاه منطقة شمال إفريقيا تطمح إلى جعل هذه المنطقة جدارا عازلا ضد كل التهديدات القادمة من الجنوب والتي تشكل خطرا على أمن واستقرار أوروبا، بمعنى آخر جعل منطقة شمال إفريقيا منطقة حاجزة من أجل التحكم في التأثيرات القادمة من الجنوب وتقليص قدراتها، وذلك مقابل الإستفادة من المزايا التي يمنحها الشمال ويظهر هذا من خلال سياسات التعاون الإقليمي والتي تتضمن بعدا أمنيا من خلال الدمج بين العائدات الإقتصادية والنتائج الإجتماعية للتعاون في دول الجنوب "[2]، فالإتحاد الأوروبي يولي منطقة شمال إفريقيا قدرا من الأهمية من منظار أمني جاعلا منها مجالا حيويا يؤثر سلبا أو إيجابا على الأمن القومي لأوروبا بأكملها، و هذا ما يفسر حرص الدول الأوروبية على إقامة علاقات متكاملة في كل جوانبها – بما يخدم المصلحة الأوروبية طبعا – مع دول منطقة شمال إفريقيا تجنبا لأي تهديد قد يهدد إستقرار المنطقة وبالتالي يهدد المصالح التقليدية لدول الإتحاد في المنطقة .

المطلب الأول : خصوصية منطقة شمال إفريقيا في السياسة الأوروبية

إن البحث في موضوع خصوصية منطقة شمال إفريقيا في سياسة الإتحاد الأوروبي يحتاج إلى قراءة واضحة للتاريخ وفهم معمق لجغرافية المنطقة، وعليه فإن خصوصية منطقة شمال إفريقيا في منظور سياسة الإتحاد الأوروبي تتمثل في العوامل التالية:

– الفرع الأول : العامل الجغرافي لمنطقة شمال إفريقيا.

يتمثل الموقع الجغرافي أو الموقع الجواري في قرب المسافة بين الطرفين حيث لا يفصل جنوب غرب أوروبا سوى بضعة كيلومترات عن طنجة المغربية و عشرات الكيلومترات عن تونس، هذا القرب الجغرافي يعتبر من بين العوامل المؤثرة في تطوير العلاقات وترقية الروابط بين الطرفين، فالحزام الأمني لأوروبا يبدأ أولا من الحدود البحرية لمنطقة شمال إفريقيا، وعليه فإن أي حالة عدم الإستقرار الداخلية

[1]– رداف، **مرجع سابق**، ص. 180 .

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 182.

سياسية كانت أو إجتماعية أو أي نزاعات إقليمية تعتبر خطرا على كل الدول الأوروبية خاصة المتوسطية ومن شأنها زعزعة إستقرار المنطقة بكاملها، فالدول الأوروبية تعتبر نفسها معنية بالدرجة الأولى بأي تطور للأوضاع في منطقة شمال إفريقيا، من هذا المنطلق يقول **مارك بونفوس Marc Bonnefous** (السفير الفرنسي السابق والخبير في القضايا الإستراتيجية) : إن أزمات الجنوب وتهديداته تمس مصالحنا وأحيانا مصالحنا الأمنية؛ فالمغرب لا يبعد عن أوروبا من الجنوب الغربي إلا بأربعة عشر كيلومترا عن إسبانيا وبمائة وأربعين كيلومترا عن إيطاليا، ومنه وجب علينا أن نحرص على ألا يقع هذا الإرث تحت رقابة أي خصم محتمل "[1].

كذلك فإن عامل القرب الجغرافي يسهل عملية تمرير المشاريع السياسية الأوروبية في المنطقة خاصة الفرنسية منها، فالتقارب الجغرافي الموجود بين القارة الأوروبية خاصة الجزء الجنوبي منها وبين منطقة شمال إفريقيا يسمح للإتحاد الأوروبي أن يمارس وبسهولة تأثيرا على دول شمال إفريقيا في ميادين مختلفة "[2].

- الفرع الثاني : العامل الإجتماعي والثقافي لمنطقة شمال إفريقيا.

إن للبعدين الإجتماعي والثقافي أهمية كبرى في دراسة خصوصية منطقة شمال إفريقيا من منظور السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي، فهذا البعد يتمثل في التأثير الذي تمارسه الدول الأوروبية على الأقطار المغاربية منذ مرحلة الإستعمار، حيث إن غالبية أقطار المغرب العربي هي مستعمرات أوروبية وتملك ثقافة أوروبية ثانية، فجلّ النخبة المغاربية الحاكمة التي تهيكل مجتمعاتها مثقفة ثقافة أوروبية (خاصة فرنسية)[3]، إن العنصر الثقافي بالنسبة للإتحاد الأوروبي يدخل ضمن الإرث التاريخي المشترك الذي يربط الطرفين بحكم مرحلة الإستعمار الأوروبي لدول هذه المنطقة، فبفعل التأثير الإستعماري الذي عمر طويلا على مستوى شعوب هذه المنطقة والذي جعل من شعوبها تكتسب ثقافة أوروبية بحكم عوامل الإحتكاك البشري الناتجة عن مرحلة الإستعمار وكذلك عن طريق عملية هجرة شعوب منطقة شمال إفريقيا – خلال مرحلتي الإستعمار والإستقلال – نحو أوروبا لأجل العمالة؛ تأثرت شعوب هذه المنطقة بثقافة الغرب وساعد هذا التمازج بين الثقافات على الإندماج (هناك حوالى ثمانية ملايين مغاربي

[1] – زرقون، **مرجع سابق**، ص. 233 .

[2] – **المرجع نفسه**، ص ص. 232، 233.

[3] – بوروبي، **مرجع سابق**، ص. 99 .

مهاجر في أوروبا)[1]. هذه الجوانب كلها ساعدت في تدعيم العلاقات الأورو- مغاربية وتمثل عاملا مهما من عوامل التقارب بين دول المنشأ وتؤثر في نمو الدول الأوروبية، كذلك فإن عامل البيئة الإجتماعية السائدة في أقطار المغرب العربي تمثل أحد عوامل الجذب السياحي لمواطني دول الإتحاد الأوروبي نتيجة العوامل الثقافية والإجتماعية المشتركة "[2].

- الفرع الثالث : العامل الإقتصادي لمنطقة شمال إفريقيا.

أمّا على الصعيد الإقتصادي فإن منطقة شمال إفريقيا تعتبر الشريان الحيوي للإقتصاد الأوروبي سواء من حيث اليد العاملة أو من حيث إمدادات الطاقة التي تعد عاملاً يكتسي أهمية كبرى لدى الدول الأوروبية باعتبارها دولاً غير منتجة لهذه المادة الحيوية، فبالنسبة لدول أوروبا الغربية تعتبر منطقة شمال إفريقيا من أكبر مصادر الطاقة القريبة منها، وبالتالي فإن تكلفتها تعد قليلة إذا ما قورنت بمناطق أخرى، الشيء الذي يجعل هذه الدول تهتم بهذه المنطقة لضمان إستمرار تدفق مصادر الطاقة إليها زيادة على مختلف الثروات الطبيعية التي تتمتع بها دول المنطقة إذ تعد ذات أهمية بالغة على الصعيد الجيو-إقتصادي، وهذا ما يتجلى من خلال الأهمية الطاقوية للمنطقة باعتبارها تحتوي على إحتياطي كبير من النفط الخام والغاز الطبيعي إضافة إلى الثروات الطبيعية الأخرى، وعليه فمن الناحية الطاقوية تعد المنطقة كفاعل في الجيوسياسة العالمية بحكم إحتوائها على نصف الإنتاج الإفريقي من البترول وهو ما يمثل(10 % من مخزون النفط العالمي : 22,5 % مخزون ليبي و 13,7 % مخزون جزائري)"[3].

تعد الدول الأوروبية من أهم المتعاملين الإقتصاديين لدول منطقة شمال إفريقيا خاصة في مجال الطاقة وقد تحقق نتيجة التعاون بينها وبين أقطار هذه المنطقة ما يلي:

- إستفادة الدول الأوروبية من المواد الأولية في أقطار منطقة شمال إفريقيا.
- فتح أسواق جديدة للمنتجات الأوروبية.
- إستخدام يد عاملة رخيصة في أوروبا.
- تقديم مساعدات مالية وتقنية أوروبية إلى أقطار منطقة شمال إفريقيا.

---

[1] - بوروبي، **مرجع سابق**، ص. 99 .

[2] -"المكان نفسه".

[3] - حمياز، (الرهانات ...)، **مرجع سابق**، ص. 258.

- فتح إستثمارات جديدة داخل أقطار المنطقة [1] .

- الفرع الرابع : العامل السياسي والأمني لمنطقة شمال إفريقيا.

إن السياسة التي إنتهجتها الدول الأوروبية تجاه منطقة شمال إفريقيا خلال مرحلة الحرب الباردة في إطار ما يسمى بالصراع شرق – غرب بين المعسكر الإشتراكي بقيادة الإتحاد السوفياتي آنذاك والمعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كانت تهدف إلى مواجهة خطر المد الشيوعي في المنطقة عملا بمبدأ تقسيم مناطق النفوذ على القوى الغربية، غير أنه وبعد نهاية الحرب الباردة وانتفاء الخطر الأحمر إستمرت هذه السياسة المتوسطية لكنها آخذة في الإعتبار المستجدّات التي طرأت على المنطقة بالتركيز على هذه المنطقة لخلق مصالح متبادلة، وبالتالي الإبقاء على أهمية الفاعل الدولي في العلاقات الأوروبية المغاربية"[2]، غير أنه ورغم كل العوامل المساعدة على إيجاد أرضية مساعدة لخلق جو من التعاون الذي يخدم الطرفين إلا أن هناك عوائق تكبح مسار هذه العلاقات وتقف حجر عثرة في وجه التعاون الثنائي بين دول منطقة شمال إفريقيا والإتحاد الأوروبي، فجلّ هذه العوامل المحفزة على تحقيق علاقات بينية ناجحة بين أوروبا كإتحاد والأقطار المغاربية الثلاثة لم ترتق إلى الأهداف المرجوة والمتمثلة بالشراكة "[3].

إن الظروف الإجتماعية الصعبة التي تعيشها دول شمال إفريقيا عملت على تحفيز العنصر البشري لدول هذه المنطقة على البحث عن العمل خارج موطنه الأصلي، وبالتالي الإتجاه إلى أوروبا والإستقرار بها بشتى الطرق الشرعية وغير الشرعية، ومن هنا أصبحت الهجرة المغاربية هاجسا أمنيا لأوروبا تعمل على محاربتها "[4]، من هذا المنطلق قام الإتحاد الأوروبي بتصنيف المناطق التي تشكل تهديدا حقيقيا للأمن والإستقرار، حيث وضعت تقارير مؤشر الدول الفاشلة failed states index، دول منطقة شمال إفريقيا في حالة تحذير منذ سنة 2004 بالرغم من أنها إحتلت مراتب متوسطة في جدول الترتيب (الجدول التالي) حتى وإن كانت معايير التصنيف ضمن الدول الفاشلة لا تتوفر كلياً في دول المغرب العربي، إلا أن عدداً كبيرا منها يبقى مصدر قلق أمني لدى الجانب الأوروبي"[5]، فالمنظور

---

[1]– بوروبي، **مرجع سابق**، ص. 99 .

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 100.

[3] – المكان نفسه".

[4] – زرقون، **مرجع سابق**، ص. 235 .

[5]– رداف، **مرجع سابق**، ص ص. 184 – 185 .

الأوروبي لمنطقة شمال إفريقيا يربط عامل الهجرة بالأمن والإستقرار الأوروبي، حيث أن عدم الإستقرار السياسي في دول شمال إفريقيا قد يؤدي ضمن أسباب أخرى إلى تدفق اللاجئين نحو الشمال أي نحو الدول الأوروبية سواء بهدف العمل المؤقت أو اللجوء السياسي أو الهجرة والإستقرار الدائم بها "[1]، فالتهديد هنا بالنسبة للإتحاد الأوروبي يكمن في هذه العوامل ويكون أشد خطورة خاصة إذا كانت مصادره واقعة بالقرب من الحدود الأوروبية، لهذا تنص وثيقة الأمن الأوروبية أنه من مصلحة أوروبا أن تكون الدول الواقعة على حدودها ذات **حكم راشد Bien gouverné**، لذلك فإن المهمة الأساسية للإتحاد الأوروبي هو بناء فضاء/جوار قائم على التعاون والحكم الراشد سواء أتعلق الأمر بالمناطق الواقعة على الحدود الشرقية أم في منطقة حوض المتوسط [2].

المطلب الثاني : أهداف السياسة الأوروبية في منطقة شمال إفريقيا.

لقد أصبحت دول الإتحاد الأوروبي بعد توقيع معاهدة ماستريخت عام 1992 وتطويرها بموجب معاهدة أمستردام عام 1997 قوة إقتصادية لا يستهان بها على صعيد العلاقات الدولية، كما أصبح الإتحاد أيضا يشكل قوة دولية صاعدة قادرة بما يملكه من مقومات القوة أن يساهم في إعادة التوازن الإقليمي في المنطقة المغاربية.

تتمتع الدول الأوروبية بحكم تاريخها الإستعماري بعلاقات وثيقة مع دول منطقة شمال إفريقيا حيث كثيرا ما ساهم حسن العلاقات هذا في ضمان أمن جنوب أوروبا بالتصدي للهجرة غير الشرعية وكذلك مكافحة الإرهاب، وعليه فإن السياسة الأوروبية تجاه منطقة شمال إفريقيا تهدف إلى تحقيق الإستقرار السياسي في دول المنطقة والحد من التوترات الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عن الهجرة كما أكده إتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي الذي ينص على إنشاء تعاون يدعمه حوار منتظم في ميادين الإقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والإجتماع والثقافة والسمعي البصري والبيئة قصد تحسين التفاهم المتبادل و العمل على دعم الأمن والإستقرار في المنطقة الأورومتوسطية"[3] .

---

[1] – زرقون، **مرجع سابق**، ص. 235 .

[2] – رداف، **مرجع سابق**، ص. 183 .

[3] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **إتفاق أوروبي متوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى** ، الجريدة الرسمية ،العدد 31 ، 30 افريل 2005، ص ص. 4 ،5 .

تحتل منطقة شمال إفريقيا الواقعة على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط مكانة جغرافية مهمة إذ يعتبر شريطها الساحلي ميناء بحريا دوليا فيما يتعلق بعمليات الشحن البحري نحو أوروبا لموارد الطاقة التي تتمتع بها بعض دول المنطقة من نفط وغاز طبيعي، حيث تعتبر ليبيا كثاني خزان للنفط في إفريقيا بعد نيجيريا، بينما تعد الجزائر كخامس منتج ورابع مصدر للغاز الطبيعي عالميا، وعليه فإن هذه الأرقام والمعطيات تزيد من القيمة الإستراتيجية للمنطقة في حوض المتوسط، بالإضافة إلى الأهمية الطاقوية تعتبر المنطقة المغاربية سوقا إستهلاكية واسعة للصادرات الأوروبية و الأمريكية، فضلا عن ذلك فهي تعد مصدرا لليد العاملة الرخيصة"[1]، كما أنها تعتبر مصدرا رئيسيا للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، لذلك فإن الدول الأوروبية تنظر إلى منطقة شمال إفريقيا باعتبارها الفناء الخلفي ولذا يجب التعامل معه بعناية .

تحرص دول الإتحاد الأوروبي على تمتين علاقاتها مع جيرانها من الضفة الجنوبية للمتوسط خاصة ما تعلق بالجانب الأمني، فحالة عدم الإستقرار التي تمس دول منطقة شمال إفريقيا قد تنعكس سلبا على أمن واستقرار كل الدول الأوروبية، وبالتالي فإن دول الإتحاد الأوروبي سوف لن تتمتع بالأمن والإستقرار مادام هناك حالة من اللاأمن على مستوى الضفة الجنوبية للمتوسط، ووعيا منها لما تسببه هذه الحالة من تداعيات على المنطقة كلها نصت الشراكة الأورو–متوسطية على فتح الباب واسعا أمام تدفق سلع هذه الدول نحو الأسواق الأوروبية وإقامة تبادل تجاري وإستثماراتي بين الطرفين، والهدف من كل هذا هو إقامة منطقة رفاه وأمن واستقرار وتبادل تجاري حر تنتعش فيه التنمية الإقتصادية في شمال إفريقيا ويستفيد منه الطرف الأوروبي، فهو يعمل بكل إمكانياته لتوسيع نفوذه الإقتصادي والسياسي في منطقة شمال إفريقيا، فأهمية السياسة الأوروبية المعتمدة تجاه المنطقة تكمن في أنها تشكل بداية لمرحلة جديدة من إدارة العلاقات الدولية حيث يسعى الإتحاد الأوروبي إلى تأكيد وجوده على الصعيد العالمي : إقتصاديا وسياسيا بهدف الوصول إلى مرتبة القوة الدولية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية وإعادة التوازن الدولي في واقع العلاقات الدولية "[2]

[1]– حمياز، (الرهانات ...)، **مرجع سابق**، ص. 259.

[2]– عائشة قادة بن عبد الله / محمد سمير عياد، مستقبل السياسات الأوروبية في المغرب العربي، **مجلة الحوار المتوسطي**، م 9 ، العدد 2 ، (سبتمبر 2018)، ص ص. 311 – 334 .

- الفرع الأول : الهدف السياسي الأمني للسياسة الأوروبية في منطقة شمال إفريقيا.

يركز الإتحاد الأوروبي على إعادة إحياء مناطق النفوذ التقليدية علما أن أوروبا لم يعد لها مناطق نفوذ كبيرة في العالم؛ وإذا فقدت نفوذها في حوض المتوسط ستصبح أوروبا حتما مجرد رقعة جغرافية مغلقة على نفسها تحت ولاء الولايات المتحدة الأمريكية، فأوروبا ترى أن السيطرة على شمال إفريقيا يعد مفتاحا لمواجهة مشروع الشرق الأوسط الكبير، في الواقع لقد راهنت المجموعة الأوروبية ومنذ بروزها كقوة إقتصادية على إرساء سياسة أوروبية متوسطية قائمة على المصالح المشتركة بين الدول الأوروبية الغربية أولا، ومن ثم بين ضفتي المتوسط بخاصة في الأمن والتعاون "[1]، لم يكن الهدف الأول من هذا التعاون هو جعل منطقة المتوسط منطقة رفاه وإستقرار فحسب، بل الهدف هو الإستفادة مما تزخر به منطقة شمال إفريقيا من موارد طاقوية وثروات باطنية تعتبر أساس الإقتصاد الأوروبي والحد من الأخطار التي أخذت تتزايد باستمرار؛ ولا سيما الهجرة السرية وتنامي الحركات الأصولية وتفاقم المشاكل العرقية والطائفية، وانعدام الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان وخشية إمتداداتها وتأثيراتها على الساحل الشمالي للمتوسط، فرضت كلها على القادة الأوروبيين ضرورة البحث عن حل ولكن بالشراكة والتعاون"[2]، وبما أن دول جنوب المتوسط تفتقر إلى التنمية وتعاني من مشاكل إقتصادية كبيرة رغم ما تتمتع به من ثروات بادرت دول الإتحاد بطرح مبادرة الشراكة الأورو-متوسطية بهدف دفع التعاون السياسي والثقافي والأمني مع دول المتوسط الجنوبي والإستفادة من المزايا الإقتصادية لهذه الشراكة وضرورة التخلي عن سياسات الماضي، حيث قرر الإتحاد في عام 1993 إعادة النظر في صيغ التعامل والإنطلاق نحو إستراتيجية التعاون السياسي والإقتصادي الشامل "[3].

- الفرع الثاني: الهدف الإقتصادي للسياسة الأوروبية في منطقة شمال إفريقيا.

لقد بدأ الإتحاد الأوروبي يركز في سياسته الخارجية تجاه منطقة شمال إفريقيا على المصالح الإقتصادية والأمنية على حساب المصالح السياسية وحقوق الإنسان على عكس ما كانت تراه الولايات المتحدة الأمريكية من أن الإصلاح السياسي يجب أن يكون بداية لإصلاح إقتصادي شامل، إنطلاقا من هذا بدأت المشاريع الإقتصادية الأوروبية والأمريكية تتوالى على المنطقة والتي هي في جوهرها مشاريع

[1]- الجاسور، **مرجع سابق**، ص. 171.
[2]- **المرجع نفسه**، ص. 174.
[3]- **المرجع نفسه**، ص. 175.

تنافسية حتى وإن كان الطرفان ينفيان ذلك، لقد أعطت هذه التطورات إنطباعا بأن الإتحاد الأوروبي وفي إطار التحولات الدولية الجديدة يحاول أن يحافظ على مصالحه في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط من خلال تدعيم العلاقات على مختلف المستويات، حيث عرفت العلاقات بين الطرفين تطورات هامة خاصة منذ مؤتمر برشلونة الذي أرسى قواعد شراكة شاملة تجاوزت العلاقات التفاضلية.

هذا وشكل التحول في السياسات الأوروبية اتجاه منطقة شمال إفريقيا والذي ظهر بشكل واضح في مؤتمر الشراكة الأوروبية–المتوسطية الذي عقد في برشلونة عام 1995 بداية لعودة تدخل أوروبي جديد في المنطقة يرتكز على سياسة التعاون الإقتصادي والأمني (بالمفهوم الأوروبي) ويرمي إلى تحقيق أهداف السياسات الأوروبية في المنطقة، والشئ الملاحظ هو أن الدور الذي تلعبه دول شمال إفريقيا في الشراكة هو دور الآلية الأمنية في مواجهة التهديدات المختلفة، فحجم التبادل التجاري بين الإتحاد الأوروبي ومنطقة المتوسط ككل بلغ حجما جد متواضع، بحيث لا تصدق صفة الشريك التجاري الإستراتيجي على دول المتوسط والتي تحتل مكانة متدنية في الحجم الكلي للتجارة الخارجية للإتحاد"[1].

إن أوروبا في علاقاتها الإقتصادية مع دول المنطقة تنطلق من مميزات القرب الجغرافي للنفط الإفريقي وبالتالي فهي تعتمد "بشكل كبير على نفط الشمال الإفريقي، حيث تعمد ليبيا إلى تصدير 70 %من إنتاجها إلى أوروبا، وازدادت أهمية الصناعة النفطية الليبية بعد رفع العقوبات عليها في العام 2003"[2] هذا من الجانب الإقتصادي، كذلك يظهر مؤشر الجانب الثقافي في تسابق البلدان الأوروبية في محاولات تكثيف وسائل نشر لغاتها في المنطقة من خلال إقامة مراكز ثقافية فيها وتخصيص منح دراسية للطلاب الراغبين في الإلتحاق بجامعاتها، إن كل المؤشرات تدل على أن هناك سباق أوروبي ضد الزمن في منطقة شمال إفريقيا وأن أوروبا التي كانت ترى أساسا أن منطقة شمال إفريقيا هي منطقة نفوذ تاريخية لها وبالتالي يجب عليها أن تحافظ على هذا الوضع وأن تمنع دول هذه المنطقة من التحالف مع أطراف أخرى غير أوروبية .

[1]– رداف، **مرجع سابق**، ص. 192.

[2] – توفيق سعد حقي، "التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، **مجلة العلوم السياسية**، المجلد 0، العدد 43، (السنة 2011)، ص ص. 1 – 30.

المبحث الثالث : أبعاد الإهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة .

شكلت منطقة شمال إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة أهمية إستراتيجية في المنظور الأمريكي حيث راجعت الولايات المتحدة الأمريكية المبدأ القاضي باحترام مناطق النفوذ الذي كان سائدا خلال مرحلة الحرب الباردة والذي من خلاله كانت منطقة شمال إفريقيا حكرا على النفوذ الفرنسي خصوصا والأوروبي عموما، وعليه فهي تسعى جاهدة إلى توطيد تواجدها وتثبيت سياستها في منطقة شمال إفريقيا خاصة ودول حوض المتوسط عامة، باعتبارها مجالا حيويا لا يمكن بأي حال من الأحوال الإستغناء عنه، لأنها منطقة– حسب الإستراتيجية الأمريكية العالمية– تتوسط القارات المختلفة الأوروبية والأمريكية والآسيوية"[1]، وعليه فمن بين دوافع الإهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا نجد أن هذه المنطقة تعتبر من أهم الممرات لإمدادات النفط، وأن كل دولها تطل على البحر، كما يجب التذكير أن الجزائر وليبيا تعدان من أهم منتجي النفط في المنطقة .

إن الإهتمام بالسياسة الخارجية الأمريكية المنتهجة تجاه دول منطقة شمال إفريقيا بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة ومعرفة أبعادها لا بد أن يتعدى القراءة السطحية والوصفية للأحداث، بل "إن فهم الولايات المتحدة وسياستها الخارجية أصبح ضرورة حتمية نظرا لكونها –سواء شئنا أو أبينا– تشكل القطب الأهم في النظام الدولي الحالي والقوة الخارجية المهيمنة "[2].

إن علاقات دول شمال إفريقيا مع الولايات المتحدة الأمريكية علاقات ضرورية تفرضها المصالح المشتركة للطرفين سواء على الصعيد السياسي، الإقتصادي أو الأمني، كذلك فإن هذه العلاقات لم تكن ضمن مجموعة واحدة مندمجة بل كانت علاقات ثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين دول المنطقة كل على حدة، فإذا إلتزمنا بالمفاوضات التي شرعت فيها الولايات المتحدة الأمريكية العائدة بقوة إلى المنطقة نلاحظ أنها تجري مع كل دولة من دول الضفة الجنوبية للمتوسط على إنفراد وليس بطريقة جماعية عن الجانب المغاربي[3].

---

[1]– عبد الوهاب بن خليف، تجاذب المصالح الأوروبية – الأمريكية في منطقة المغرب العربي، **مجلة الفكر**، م 9 ، العدد 11 ،(25 سبتمبر 2014)، ص ص. 83 – 97.

[2]– جرجس فواز، **السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ؟ ومن يصنعها ؟**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2 ، أكتوبر 2000)، ص.9.

[3] –Jean Francois Troin,, **Le Grand Maghreb (Mondialisation et construction des territoires)**, Paris: Armand Colin, (2006),p. 6.

لم تول الولايات المتحدة الأمريكية أية أهمية محورية في سياستها الخارجية تجاه منطقة شمال إفريقيا إلا بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة وبالتحديد منذ سنة 1998 وكذلك بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث بدأت سياستها في الوضوح تجاه هذه المنطقة، إذ بدأت الإدارة الأمريكية في إعادة النظر لسياستها تجاه منطقة شمال إفريقيا حيث بدأ التفكير في إقامة شراكة إقتصادية وتجارية مع دول هذه المنطقة على غرار ما جرى مع الإتحاد الأوروبي، هذا التحول في التفكير يمكن تفسيره من زاويتين إثنتين هما :

أولاً: وصول إدارة ديمقراطية للبيت الأبيض تحت رئاسة **بيل كلينتون (مبدأ كلينتون**[1]**)**؛ والمعروف أن الديمقراطيين أكثر ميلا للإقتصاد والتجارة.

ثانياً: الأنظمة الحاكمة في المنطقة رحبت كثيراً بالتوجه الأمريكي الجديد تجاه المنطقة القائم على "الشراكة"، فهي كانت تبحث عن شريك إستراتيجي بحجم الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدتها في الكثير من الملفات خاصة دعمها للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية".[2]

تتمثل أبعاد الإهتمام الأمريكي تجاه منطقة شمال إفريقيا خصوصا في بعدين متكاملين هما :

1 – البعد الإقتصادي الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة.

ترتكز الإستراتيجية الإقتصادية الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا على مقاربتين إثنتين **أولهما** : مقاربة متعددة الأطراف تتعامل من خلالها مع دول المنطقة بشكل جماعي أو بمعنى آخر ككتلة واحدة وتهدف إلى جعل كل منطقة شمال إفريقيا سوقا مفتوحة بلا حدود ولا قيود جمركية، وتظهر هذه المقاربة في المبادرة التي قام بها **ستيوارت ايزنستات**، نائب كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالشؤون الإقتصادية، ومقاربة **ثانية** ثنائية الأطراف؛ حيث تتعامل من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية مع دول شمال إفريقيا كل دولة منفصلة عن الأخرى؛ بمعنى كل دولة بمعزل عن الأخرى .

---

[1]– في الإنتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 1992، إختار **بيل كلينتون** لعب الورقة الإقتصادية تحت شعار أمريكا أولا، ومنذ أيامه الأولى في البيت الأبيض كان تركيزه على الجوانب الإقتصادية، مما أعاد انتخابه رئيسا للولايات المتحدة وشجعه على جعل أول أولوياته الإنتهاء من عجز الموازنة في مطلع القرن المقبل والوصول إلى موازنة حكومية متوازنة في العام 2002 وعلى المستوى الخارجي، عمل **كلينتون** على دعم الشركات الأمريكية للضفر بفرص الإستثمار في مختلف مناطق العالم .

[2]– قط، (المغرب...)، **مرجع سابق**، ص. 130 .

ما تجدر الإشارة إليه هو أنه رغم التطور الكبير الذي شهدته العلاقات الإقتصادية الأمريكية المغاربية إلا أنها لا تزال "ضعيفة" مقارنة بنظيرتها الأوروبية، فالإستثمارات الأمريكية في الجزائر خارج قطاع المحروقات لم تعرف تطوراً شبيها بذلك الذي عرفه قطاع النفط، وينسحب ذلك على بقية الدول المغاربية التي تشهد علاقاتها التجارية والإستثمارية مع الولايات المتحدة إنخفاضا ملحوظا، فقطاع النفط يكتسي أهمية إستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية، من هذا المنطلق تأتي الأهمية الإقتصادية لمنطقة شمال إفريقيا في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إذ يعد إستهلاك هذه الطاقة قضية حيوية بالنسبة للأمن القومي الأمريكي، حيث تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على نفط شمال إفريقيا في إطار سياستها القاضية بتنويع الشركاء وتعد واشنطن الزبون الأول للجزائر ومصدَرها الثالث بعد فرنسا وإيطاليا، في المقابل تعد الجزائر ثالث ممول للولايات المتحدة الأمريكية على صعيد المواد الطاقوية بعد العربية السعودية والعراق، تقدر صادرات الجزائر لأمريكا ما يفوق 7 ملايير دولار"[1].

2 – البعد الأمني الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة:

بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة كان لزاما على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد النظر في عقيدتها الأمنية وفق ما يتماشى مع الوضع الدولي الجديد ولكي تكون أكثر إنسجاما مع التحديات الأمنية الجديدة .

إنّ تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع مختلف القضايا الأمنية يختلف باختلاف طبيعة المنطقة وحسب ما تمليه عليها مصالحها الإستراتيجية، فالسياسة الأمنية الأمريكية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط قد أوكلت إلى الأسطول السادس الأمريكي وحلف شمال الأطلسي للإشراف عليها، حيث يؤدي كل واحد منهما دوره الأمني من أجل المحافظة على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، فالإستراتيجية الأمنية الأمريكية تتغير طبيعتها ومعالمها حسب كل مرحلة وحسب رؤية الإدارات المتعاقبة على حكم الولايات المتحدة الأمريكية .

أ – قبل أحداث 11 سبتمبر.

خلال مرحلة الحرب الباردة وقبل أحداث 11 سبتمبر 2001 لم تكن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا واضحة المعالم ولم يكن لديها إستراتيجية للتدخل بصفة مباشرة في

[1]– قط، (المغرب...)، **مرجع سابق**، ص ص. 134 ، 135 .

القضايا التي تخص هذه المنطقة التي كانت إلى وقت قريب حكرا على الأوروبيين خاصة فرنسا، حيث كان من بين أهدافها في المنطقة هو مواجهة الخطر الشيوعي، حماية خطوط التجارة البحرية، الوصول إلى مناطق البترول والمواد الأولية ونشر القيم الأمريكية وحمايتها عبر العالم كالديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التجارة، بحيث قامت الإدارة الأمريكية خلال هذه الفترة بربط تقديم المساعدات الخارجية للدول بمدى التقدم في تطبيق هذه المبادئ، كذلك فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تغليب المصلحة القومية حيث تميزت فترة حكم الجمهوريين بالتدخل العسكري في المناطق التي تشكل أهمية إستراتيجية للمصالح الحيوية الأمريكية خاصة تلك المناطق التي تعتبر مصدرا من مصادر الطاقة .

- خلال فترة الرئيس جورج بوش الأب (1989 – 1993).

تتميز مرحلة الرئيس الأمريكي **جورج بوش** الأب بكونها كانت فاصلا بين مرحلتين، حيث شهدت مرحلته الإنتقال من النظام الدولي التقليدي الذي كان قائما منذ ما يقارب الخمسين سنة على القطبية الثنائية والحرب الباردة إلى بيئة عالمية جديدة أصبحت فيها الولايات المتحدة الأمريكية ترى نفسها القوة العظمى الوحيدة في العالم، حيث أطلق هو وبعض مستشاريه مصطلح "النظام الدولي الجديد"، حيث يقول يجب علينا اليوم باعتبارنا شعب لديه الرغبة في أن يجعل أمته الأفضل بأن تقوم بجعل واجهة العالم أكثر هدوءا واستقرارا"[1].

تميّزت هذه المرحلة بغزو الكويت من طرف القوات العراقية، حيث أعلن مجلس الأمن عن قراره القاضي بإعلان الحرب على العراق وأطلقت عملية تحرير الكويت التي حملت إسم عاصفة الصحراء، إذ تعتبر هذه المرحلة أهم محطة في حكم الجمهوريين تحت رئاسة **بوش** الأب وتمثلت أهداف الحرب الواضحة في منع سيطرة أيا كان على بترول المنطقة لأن ذلك يمس مباشرة بالمصالح الأمريكية الحيوية ما يسمح بتعزيز التواجد الأمريكي في هذه المنطقة الحيوية "[2]، وهنا أتيحت الفرصة للولايات المتحدة لأن تضع يدها على نفط المنطقة وأصبحت تتصرف بمفردها في المنطقة كلها.

خلال فترة حكم الرئيس **بوش** الأب كان التدخل العسكري هو السمة البارزة التي كانت تطبع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، إذ يمكننا رصد الكثير من الأحداث التي وقعت خلال هذه

[1]– صايج، (السياسة ...)، **مرجع سابق**، ص. 58 .

[2]– نور الدين حشود، "الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة : من التفرد إلى الهيمنة 1990 – 2012" ، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، م 5 ، العدد 9، (1 جوان 2013)، ص ص. 379 – 397.

الفترة ولعل أبرزها إنسحاب قوات الإتحاد السوفياتي من أفغانستان في فيفري 1989 وانتصار المقاومة الأفغانية المدعومة من الولايات المتحدة، سقوط جدار برلين في نوفمبر 1989 وتوحيد ألمانيا في أكتوبر 1990، وأخيرا حل الحزب الشيوعي في أوت 1991 وإنهيار الإتحاد السوفياتي، ما جعل **الرئيس بوش** الأب يتكلم عن النظام العالمي الجديد الذي تكون فيه الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة بدون منافس بعد إنتهاء الحرب الباردة"[1].

هذا النظام العالمي الجديد الذي طرحه الرئيس **بوش**، جاء عبر ما سمي بمشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يشمل الشرق الأدنى ودول الشرق الأوسط بالإضافة إلى دول شمال إفريقيا وإسرائيل وبالتالي فإن الإصرار على استعمال هذا المصطلح ليس بريئا وإنما له خلفية ومرامي سيئة المقصد[2] .

- فترة الرئيس بيل كلينتون (1993 – 2001) .

تميزت الولاية الأولى من حكم الرئيس الأمريكي **بيل كلينتون** بالتركيز على معالجة القضايا الداخلية المتعلقة بالمشاكل الإجتماعية كالقضاء على البطالة والفقر وتوفير الرعاية الصحية للمواطنين والتخفيف من ثقل الضرائب، حيث يطلق عليه بأنه "ويلسوني برغماتي" فقد حاول أن يدرج المجالات الإقتصادية في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وكان شعار برنامجه الإنتخابي الذي رفعه في الإنتخابات الرئاسية الأمريكية في مواجهة الرئيس **جورج بوش** له دلالة إقتصادية محضة "إنه الإقتصاد يا غبي" فقد ربط بين الليبيرالية الإقتصادية مع النموذج الديمقراطي"[3]. لقد كان هذا هو شعار حملته الإنتخابية حيث كثيرا ما عبر عن سياسته بوضوح مصرحا بقوله "إن إستراتيجية أمننا القومي قائمة على هدف توسيع مجموع ديمقراطيات السوق مع الردع والحد من التهديدات التي تؤثر على أمتنا وحلفائنا ومصالحنا وبقدر ما تفرض الديمقراطية والليبيرالية السياسية والإقتصادية نفسها في العالم وخصوصا في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة إلينا بقدر ما تحقق أمتنا أمنها ويحقق شعبنا رفاهيته، كذلك تجدر الإشارة إلى أن الرئيس **بيل كلينتون** إنتهج سياسة القوة الجاذبة "**Soft Power**"* بدلا من القوة

---

[1]- حشود، **مرجع سابق**، ص. 384 .

[2]- عبد القادر رزيق المخادمي ،، **مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 1، 2005)، ص 41

[3]- صايج، (السياسة ...)، **مرجع سابق**، ص. 59 .

*- هي القوة الجاذبة لدولة ما، بمعنى قدرتها على نمذجة القواعد الوظيفية للنظام الدولي ونشر مفاهيمه في أنحاء العالم، كما تعرف أنها قدرة الوصول إلى الأهداف بالإغراء والجاذبية بدلا من التهديدات والضغوطات، ويتعلق الأمر بالإقناع بدل الضغوطات، وصاحب هذا المفهوم جوزيف س . ناي مساعد وزير الدفاع الأمريكي في فترة 1994 – 1995 .أنظر: صايج ، "المكان نفسه".

التعسفية القائمة على الوسائل العسكرية، حيث إرتكز في سياسته الخارجية على التعاون الدولي برؤية تعددية إلا أنها خضعت للسياسة الأحادية تحت ضغط الكونغرس المحافظ الجمهوري"[1].

خلال فترة العهدة الثانية من رئاسة **بيل كلينتون** ونتيجة للتجاذبات داخل الإدارة الأمريكية طغت القضايا الخارجية على السياسة الأمريكية وعادت إلى الظهور من جديد في مختلف النقاشات السياسية حيث تغلب فريق نظرية التدخل الخارجي، إذ تميزت هذه الفترة من الحكم باستمرار التدخل العسكري في الصومال الذي كان قد بدأ في أواخر عهدة الرئيس **جورج بوش** الأب.

ب – بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

إن التأثيرات الأولية التي أحدثتها هجمات 11 سبتمبر 2001 على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بدت واضحة على الصعيد الخارجي، حيث أعلنت الإدارة الأمريكية تحالفها مع الدول المنضوية تحت لواء محاربة الإرهاب وتقديم المزيد من الدعم العسكري لها، كما حددت الإدارة الأمريكية دولا أخرى معادية للمصالح الأمريكية – حسب المفهوم الأمريكي – وصفتها بمحور الشر، وهذه الدول هي: إيران، العراق وكوريا الشمالية .

من مميزات الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 خلال فترة الرئيس **جورج بوش** الإبن ظهور ما يسمى الحرب الإستباقية، حيث خضعت السياسة الدفاعية الأمريكية لتحولات جذرية تحت تأثير نوعين من العوامل الهيكلية، الأول يتمثل في الفكر العسكري الذي جلبته إدارة الرئيس **بوش** معها إلى السلطة والذي يهدف إلى تنفيذ خطة إصلاح جذرية شاملة في المؤسسة العسكرية الأمريكية، أما العامل الثاني فيتمثل في الدلالات الخطيرة التي عكستها هجمات واشنطن ونيويورك في 11 سبتمبر 2001 والتي أكدت على وجود طائفة جديدة من التهديدات بالغة الخطورة التي يتعرض لها الأمن القومي الأمريكي ومصالحه العابرة للحدود"[2].

لم يكن مفهوم الدفاع عن النفس ضد الهجمات الإرهابية سوى ذريعة للتدخل في شؤون الدول الأخرى وهذا ما حدث فعلا مع العراق سنة 2003 عندما تعرض للغزو الأمريكي بحجة إمتلاكه لأسلحة الدمار الشامل وحماية المصالح الأمريكية من التهديدات، وعليه نستطيع القول أن عملية

[1]– صايج، (السياسة ...)، **مرجع سابق**، ص. 59.

[2]– حشود، **مرجع سابق**، ص. 387.

التحضير لغزو العراق بدأت مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ولم تكن حجج تحرير الكويت وامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل سوى أسبابا واهية كان الهدف من ورائها هو الإستيلاء على منابع النفط ونهب ثروات المنطقة .

إحتلت منطقة شمال إفريقيا مكانة خاصة في سلم الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ظهرت أهمية هذه المنطقة نتيجة تنامي نشاطات الجماعات الإرهابية التي كانت تستهدف خطف الأجانب وضرب المنشآت الإقتصادية لدول المنطقة، وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية باتت تخشى من تطوّر نشاط الجماعات الإرهابية وانتقالها إلى مرحلة تهديد مصالحها في المنطقة، وعليه أضحى التعاون الأمني بين الدول في هذه المنطقة فيما يخص مكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي هدفا أساسيا من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، لقد صار ملف مكافحة الإرهاب حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي منذ 11 سبتمبر 2001، ظهر هذا التوجه على مستوى الخطابات السياسية والمؤتمرات وعلى صعيد الزيارات عالية المستوى للمسؤولين العسكريين والأمنيين الأمريكيين لدول المنطقة"[1].

المطلب الأول : خصوصية منطقة شمال إفريقيا في السياسة الأمريكية .

إن الهدف الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية هو الإستمرار في قيادة العالم وإدارة شؤونه دون القبول بتقاسم الأدوار مع القوى الأخرى ودون السماح أيضا بظهور منافسين جدد في منطقة شمال إفريقيا خدمة للأهداف والمصالح الحيوية الأمريكية.

إن متتبعي السياسة الدولية خاصة يميزون "في دراستهم للسياسة الخارجية للدول لاسيما العظمى منها مثل الولايات المتحدة الأمريكية بين الأهداف الدائمة التي تسعى لتحقيقها هذه الدول وتعمل على حمايتها، وبين المصالح الحيوية التي تستخدم الدولة كل الوسائل المتاحة لديها كي تبلغها وتحافظ عليها"[2]، فمنطقة شمال إفريقيا في نظر الولايات المتحدة الأمريكية "هو موقع يتحكم في المدخل الغربي للبحر الأبيض المتوسط ويوجد على بعد 14 كيلومترا من أوروبا"[3].

[1] – قط، (المغرب...)، **مرجع سابق**، ص. 131.

[2] – خلف الجراد، **العرب في الإستراتيجية الأمريكية**، (دمشق: التكوين للتأليف والترجمة والنشر، 2007)، ص. 25.

[3] – بلقزيز، **مرجع سابق**، ص. 69.

ومن أجل فرض منطقها السياسي حرصت "الولايات المتحدة – منذ إستقلال دول منطقة شمال إفريقيا – على تفعيل دورها ونفوذها في المنطقة، ومع أنها لم تستطع أن تزحزح النفوذ الإقتصادي الفرنسي فيه –أو لم ترغب في ذلك– إلا أن نفوذها السياسي كان قويا على الدوام وفرض – باستمرار– أن يؤخذ رأيها في حسبان السياسات المغاربية "[1].

فالولايات المتحدة الأمريكية لم تنظر للمنطقة على أنها سوق إستهلاكية ومجال قابل للإستثمار على المدى الطويل ومجموعة دول تضمن المصالح الحيوية الأمريكية فقط، بل تعاملت معه بوصفه موقعا جيو– إستراتيجيا حيويا لها من وجهة النظر العسكرية، إذ تعتبر شريط حوض المتوسط الممتد من مضيق جبل طارق غربا إلى بحر مرمرة شرقا– الذي يبحر فيه الأسطول السادس الأمريكي باستمرار– بمثابة نقاط مراقبة متحركة ضد كل نشاط إرهابي أو تهديد محتمل يستهدف المصالح الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا أو على مستوى جنوب أوروبا، وعليه فقد تضاعف إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هذه المنطقة مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

كما يمكن الإقرار بأن إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة شمال إفريقيا يعود أيضا إلى عدة عوامل أساسية كان لها الدور المميز في لفت الإنتباه الأمريكي لهذه المنطقة والتي يمكن إيجازها في إندثار الإتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة وبروز نظام دولي جديد بسيطرة أمريكية ومراجعتها لمبدأ إحترام خرائط النفوذ الموروثة عن حقبة الحرب الباردة، والرغبة في إحتواء المد المستقبلي للإتحاد الأوروبي جنوبا ومنعه من تكوين مجال حيوي مستقل قد يكون مدخلا لبناء قطب كوني أوروبي منافس، وكذلك التموقع من أجل إستغلال نفعي لمصادر الطاقة من المغرب العربي وبالخصوص من الجزائر، مع التحكم في طريق الطاقة من نيجيريا نحو أوروبا (عبر المغرب العربي مستقبلا) ولكن أيضا في الواردات الأوروبية من الغاز الجزائري، فضلا عن عوامل أخرى أمنية تدخل في إطار محاربة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 كما يظهر من خلال مبادرة الساحل والصحراء أو إنشاء قيادة أمريكية لإفريقيا"[2].

وبالإضافة إلى هذه العوامل هناك تلك التغيرات التي طرأت على المنظومة الدولية مع بداية تسعينيات القرن العشرين، حيث "شهد العالم العديد من التفاعلات والأحداث الدولية شكلت سياقا جديدا

[1] – بلقزيز، **مرجع سابق**، ص. 68.

[2]– سمير قط، أوروبا، أمريكا.. رهان المغرب العربي مزاحمة إقتصادية واستراتيجية، أم تكامل أمني؟، **مجلة المفكر**، العدد 10 ،(جانفي 2014) ، ص ص. 445 – 468.

للعلاقات الدولية... ومن أهم هذه الأحداث، أحداث 11 سبتمبر 2001 الممثلة في العمليات الإرهابية التي ضربت برجي التجارة العالمية ومقر البنتاغون في الولايات المتحدة الأمريكية "[1].

لقد أفرزت أحداث 11 سبتمبر نظاما دوليا جديدا زاد من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على باقي بلدان العالم، إذ أصبحت "الهيمنة الأمريكية اليوم هي الأعلى عسكريا، والأشيع ثقافة والمسيطرة تكنولوجيا والأكثر حيوية إقتصاديا، ويخشى حلفاؤها وأعداؤها على السواء الذوبان فيها، وهذه هي الحقيقة الجوهرية في الحياة الدولية "[2].

لقد أصبح التحالف بين الولايات المتحدة ودول المنطقة السمة البارزة التي تطبع علاقاتهما من أجل مواجهة النشاطات الصادرة عن الجماعات الإرهابية خاصة تلك الموالية لتنظيم القاعدة، وتأمين آبار النفط لضمان تدفقها في الأسواق خاصة الأمريكية منها.

تجدر الإشارة إلى أن حماية مصادر الطاقة وتأمين طرقها قد زاد من إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إستراتيجيتها المنبثقة عن أحداث 11 سبتمبر 2001 التي تنصّ على الزيادة من تكثيف الإنتشار العسكري عبر مختلف النقاط الحيوية في العالم تحت غطاء ما يسمى بمحاربة الإرهاب وتتبع آثاره عبر مختلف جهات العالم، "فالمصالح الإستراتيجية الأمريكية بحاجة إلى السيطرة على الطرق المؤدية إلى منافذ الشرق الأدنى لآبار النفط السعودي من خلال البحر المتوسط "[3].

يعد النفط والغاز مكونا أساسيا من مكونات الإقتصاد الوطني وحاسما في العديد منها، إذ يشكل عاملا مؤثرا في التجارة الخارجية وموارد النقد الأجنبي والموازنات العامة والناتج المحلي الإجمالي والتشغيل، أظهرت مؤشرات إنتاج النفط تراجعا في عام 2015 مقارنة بالعام الذي سبقه في بعض دول شمال إفريقيا، وتعود أسباب هذا التراجع إلى التطورات الداخلية التي شهدتها بعض تلك الدول كما في ليبيا، وأخرى فنية أو لأسباب تتعلق بمتغيرات العرض والطلب في السوق النفطية العالمية كما في تونس

[1]– باي، **مرجع سابق**، ص. 47.

[2] – والتر ميد، **التطورات الحديثة في السياسة الأمريكية وأثرها على العالم**، ترجمة: المركز الثقافي للتعريب والترجمة، (القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2008)، ص. 361.

[3] – تشومسكي، (أوهام ...)، **مرجع سابق**، ص. 11.

والجزائر(الجدول رقم 8)، بينما شهد إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في عام 2014 إنخفاضا في تونس وليبيا، في المقابل تحققت إرتفاعات متفاوتة في إنتاج الجزائر"[1](الجدول رقم 9).

– جدول رقم 3 إنتاج النفط الخام لدول شمال إفريقيا(2011 – 2015)

(الف برميل/ يوم)

	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة التغير % 2015 – 2014
الجزائر	1،262.0	1،203.0	1،203.0	1،193.0	1،148.0	3،8–
ليبيا	589.5	1،454.0	993.3	480.0	412.0	14.2–
تونس	70.0	66.8	62.7	54.2	49.7	8.3–

المصدر : التقرير العربي 2016 ، ص 464 (ملاحق إحصائية)

– جدول رقم 4 الغاز الطبيعي المسوق في دول شمال إفريقيا (2011 – 2014)

(مليون متر مكعب / السنة) .

	2011	2012	2013	2014	نسبة التغير (%) 2014 – 2013
تونس	1،930	1،860	2،790	2،600	6.8–
الجزائر	82،600	85،700	81،500	81،700	0.2
ليبيا	7،900	18،100	18،300	15،800	13.7–

المصدر : التقرير العربي 2016، ص 465 (ملاحق إحصائية)

يعتبر البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ممرا بحريا بامتياز وخطا سريعا لإمدادات النفط من الشرق الأوسط، و بهدف التحكم عسكريا في هذا الفضاء كان لزاما على الولايات المتحدة الأمريكية أن تجعل من البحر الأبيض المتوسط قاعدة لأسطولها السادس الذي يبحر فيه باستمرار، وعليه فإن قيادة الأسطول السادس الأمريكي هي التي تتولى القيادة الجنوبية لحلف شمال

[1]– التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016، **مرجع سابق**، ص. 115.

الأطلسي (الناتو NATO)[1] ومنذ أحداث 11 سبتمبر 2001 رسخت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجيتها عن طريق تعزيز وتقوية أسطولها السادس من خلال تنظيم مناورات مشتركة مع دول منطقة شمال إفريقيا.

إن المجال الإستراتيجي المعني بالرهان الأمريكي يمتد على طول البحر الأبيض المتوسط أي من المملكة المغربية غربا إلى منطقة الخليج وبحر قزوين شرقا، هذه النظرة الإستراتيجية الأمريكية تجعل الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى منطقة شمال إفريقيا باعتبارها فضاء إستراتيجيا حيويا يربط حوض البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق، هذا الفضاء المائي يشكل في الحقيقة الشريان الحيوي للمصالح الأمريكية إنطلاقا من الولايات المتحدة الأمريكية وتحديدا المحيط الأطلسي إلى مختلف مناطق العالم عبر حوض البحر الأبيض المتوسط.

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة إلى تطبيق "الإستراتيجية التي وضعها العالمان الأمريكيان الجيوسياسيان **الفرد ماهان** Alfred Thayer Mahan[2] و**نيكولاس سبيكمان** Nicolas J Spykman[3]، لاحتواء الإتحاد السوفياتي وتفكيكه تدريجيا، إذ ساهمت إلى حد كبير في إنهيار الكتلة السوفياتية عام 1990 فاتحة الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء دولة عالمية أحادية القطبية

---

[1] – **حلف شمال الأطلسي**: منظمة ذات طابع سياسي عسكري، تكونت على أساس معاهدة عرفت بهذا الإسم، وعقدت في الرابع من نيسان(أفريل) 1949 بمدينة واشنطن، واشتركت في التوقيع 12 دولة من أمريكا وأوروبا، ثم بدأت بعد ذلك بعض الدول الأوروبية بالإنضمام إلى الحلف رغم عدم وقوعهم على شواطئ الأطلسي وللحلف مجلس يشترك فيه وزراء الخارجية والدفاع والإقتصاد والمالية للدول المشتركة في المعاهدة، للمزيد من التفاصيل إرجع إلى: وضاح زيتون، **مرجع سابق**، ص. 156.

[2] – **ألفريد ثاير ماهان** Alfred Thayer Mahan (27 سبتمبر, 1840–1 ديسمبر, 1914) تخرج من الأكاديمية البحرية الأمريكية سنة 1859 وأمضى أربعين عاما في الأسطول البحري الأمريكي ثم تقاعد عام 1906 برتبة أدميرال , عندما بلغ أربعة وأربعين عاما إنضم إلى الكلية البحرية في نيوبورت، والتي تولى رئاستها عام 1886، ثم أنتخب رئيسا للجمعية التاريخية الأمريكية عام 1902 – 1903 نظرا لمساهماته في التاريخ البحري... أكبر إسهاماته العلمية ثلاثيته الشهيرة : أثر القوة البحرية على التاريخ (1660– 1783)،أثر القوة البحرية على الثورة والإمبراطورية الفرنسية (1793 – 1832)، وكتابه الثالث كان عن حياة نلسون (1897).وكل كتاباته كان لها محور واحد، وهو إبراز أن الشرط الأساسي للقوة العالمية هو التحكم في البحر . للمزيد من التفاصيل إرجع إلى:
فايز محمد العيسوي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**،(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000)، ص ص.301،300.

[3] – **نيكولاس سبيكمان**Nicolas J Spykman: ولد سنة 1893 وتوفي سنة 1943 صحافي أمريكي ، جامعي ، يعتبر أحد آباء الجغرافيا السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية. كتب مؤلفين حول السياسة الخارجية. الأول هو الإستراتيجية الأمريكية في السياسات العالمية American Strategy in world politics نشر سنة 1942، يحلل المؤلف في هذا الكتاب مختلف السياسات من وجهة نظر جيوسياسية ويحذر الولايات المتحدة من أي هجوم ألماني ضد أوروبا ويحذرها كذلك من التوسع الياباني . الكتاب الثاني لنيكولاس سبيكمان هو جغرافية السلام The Geography of the peaceنشر سنة 1944.

لها أساطيل وقواعد عسكرية في جميع المحيطات بل ولها وجود في جميع البحار الداخلية الإستراتيجية"[1]، وبالفعل فقد تكللت هذه الإستراتيجية بالنجاح وبهذا حققت سياسة الإحتواء[2] (containment) غايتها.

هذا المنظور الإستراتيجي للبحر المتوسط يمثل إحدى الخلفيات الرئيسية التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى النظر إلى المجال المتوسطي باعتباره مجالا إستراتيجيا يجسد مبادرات التعاون في إطار الحوار الأمني الذي باشر به الحلف الأطلسي مع دول المنطقة، وتجلى إقتصاديا "من خلال مبادرة شراكة متعددة الأطراف (ندوات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA)، التي أطلقت في أكتوبر 1994 بالدار البيضاء (المغرب) والتي لم تر النور بسبب تعثر مسار السلام في الشرق الأوسط، إذ يجب التذكير أن كل المبادرات الأمنية الإقليمية في المتوسط – على حد قول عبد النور بن عنتر – في شقها السياسي والأمني إصطدمت بالصراع العربي الإسرائيلي"[3].

بانتهاء مرحلة الحرب الباردة "أصبحت الولايات المتحدة دون منافس لها ولكنها أيضا دون توجه... لقد حاول الجمهوري **جورج بوش** George Herbert Walker Bush (1989 – 1993) ثم **بيل كلينتون** ***Bill Clinton*** (1993 –2001) تحديد إستخدام معتدل للقوة الأمريكية ووجد **جورج بوش** الإبن مع إعتداءات 11 سبتمبر 2001 في الحرب ضد الإرهاب رسالة جديدة لإعادة إلتزام بلاده بالشؤون الدولية "[4]، وفي منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بقيت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تتحرك وفق ثلاثة أهداف رئيسية نوجزها في ما يأتي:

1- التصدي للمحاولات الأوروبية خاصة الفرنسية منها الرامية إلى بسط النفوذ على المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفياتي.

---

[1] – خشيب، **مرجع سابق**، الموقع نفسه.

[2] – **سياسة الإحتواء** هي سياسة أمريكية أتبعت إزاء الإتحاد السوفييتي إقترحها رئيس قسم التخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية جورج كينان في مقالة كتبها بتوقيع مستعار في مجلة "فورين افيرز" الأمريكية في شهر تموز 1947، ترتكز على فكرة ضرب حصار طويل الأمد وسياسة حازمة لترويض الإتحاد السوفييتي و"احتواء سياسته التوسعية" إنطلاقا من فرضية ديمومة عداء القيادة السوفييتية نحو الغرب وتوخيا لفرض الهيمنة الأمريكية على دول العالم غير الشيوعي بعد أن تولت الولايات المتحدة قيادة المعسكر الغربي أثناء الحرب العالمية الثانية .
وقد استهدفت هذه السياسة تحقيق المصالح الأمريكية والغربية بالوسائل السلمية المدعومة بالتهديد العسكري المبطن بعد أن تعبت شعوب العالم من الحرب، وبعد أن برهن الإتحاد السوفييتي على قدراته العسكرية أثناء الحرب العالمية، وقد تبنت القيادة الأمريكية سياسة الإحتواء هذه وأخذت تقوم بدعم الأنظمة الرأسمالية والموالية للسياسة الأمريكية عن طريق المساعدات الإقتصادية والفنية، كما أخذت تحيط الإتحاد السوفييتي بسلسلة من الأحلاف مثل الناتو والسيتو وحلف بغداد. إرجع إلى: وضاح زيتون ، **مرجع سابق**، ص 14.

[3]– عبد النور بن عنتر،"**الربيع العربي**" **والخيارات الإستراتيجية الأورو – أطلسية** ،(الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، 2 فبراير 2012)، ص. 7.

[4]– لوفابفر، **مرجع سابق**، ص. 71.

2- مراقبة حوض البحر الأبيض المتوسط باعتباره معبرا إستراتيجيا هاما وحيويا لإمدادات النفط وكذلك باعتباره معبرا رئيسيا لنقل وتحرك القوات العسكرية الأمريكية إلى مصادر التهديد والخطر حماية للمصالح الأمريكية حسب المنظور الأمريكي.

3- مساعدة دول المنطقة في تصديها للإرهاب والعمل على إنضوائها تحت لواء الحرب العالمية على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

يبقى البحر الأبيض المتوسط يمثل نقطة العبور الرئيسية والإضطرارية لنقل البضائع ومرور ناقلات النفط وتنقل القوات الأمريكية بين المحيط الأطلسي الذي تتمركز فيه القوات العسكرية الأمريكية ومنطقة الشرق الأوسط الموصوفة ببؤرة التوترات ومنطقة الأزمات التي تهدد المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

لقد تضاعف الإهتمام الإستراتيجي الأمني الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا وحوض المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث يعتبر الأمريكيون شريط حوض المتوسط المتواصل جيو- إستراتيجيا بين شمال إفريقيا غربا والشرق الأوسط والخليج شرقا نقطة مراقبة متحركة لأي نشاط أو تهديد إرهابي محتمل على المصالح الأمريكية في دول المنطقة، وقد واصلت الولايات المتحدة الأمريكية إعتمادها على حركة الأسطول السادس في عرض حوض البحر الأبيض المتوسط للإبقاء على هيمنتها الإستراتيجية في المنطقة تحت إطار إستراتيجية منظمة الحلف الأطلسي.

ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية في منظورها الإستراتيجي لمنطقة شمال إفريقيا فد تلجأ في المستقبل إلى الوسائل العسكرية في تعاملها مع التهديدات المحتملة على مستوى هذه المنطقة أي منطلقات القوة الصلبة[1] Hard power ويبقى مفهوم التهديد والخطر بالنسبة للمنظور الأمني الإستراتيجي الأمريكي في منطقة شمال إفريقيا مرتبطا بدول جنوب الصحراء باعتبارها مصدر التهديد والخطر على المصالح الأمريكية والغربية سواء تعلق الأمر بالدول المعادية أو الدول المارقة المرشحة لامتلاك أسلحة

[1]- **القوة الصلبة :Hard power**: يشير جوزيف ناي إلى أن "القوة الصلبة" تعني القوة المشتركة السياسية والإقتصادية والعسكرية."أي القوة في صورتها الخشنة التي تعني الحرب، والتي تستخدم فيها الجيوش، وهذه القوة تعني الدخول في مزالق خطيرة، ونتائجها تكون في منتهى الخطورة على الدولة ذاتها، كما حدث مثلاً في الحرب العالمية الثانية مع اليابان وألمانيا النازية. ويمكن للقوة الصلبة أن يكون لها أثر إيجابي على صورة الدولة على الصعيد الدولي، وعلى تعزيز قوتها الناعمة. كما هو الحال بالنسبة لاستخدام القدرات الإقتصادية لتقديم المساعدات الإنسانية للدول الفقيرة، والقوة العسكرية من خلال المشاركة في عمليات حفظ السلام.

الدمار الشامل أو المجموعات الإسلامية المسلحة، وهم جميعا حسب المفهوم الأمريكي يعدون أعداء المصالح الأمريكية[1].

من بين أقطار منطقة شمال إفريقيا الخمسة نجد قطرين فقط يتمتعان بمخزون هائل من البترول والغاز، هما الجزائر وليبيا وهما عضوان أيضا في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) في حين نسجل مستقبلا "دخول دول جديدة إلى ميدان إنتاج النفط وتصديره، مثل موريتانيا... والصحراء الغربية"[2] .

تعتبر منطقة شمال إفريقيا بوابة إستراتيجية وممرا لابد من عبوره نحو الساحل الإفريقي باتجاه عمق القارة الإفريقية، "ومن هذا المنطلق يمثل الساحل الإفريقي معبرا بين إفريقيا الشمالية المطلة على المتوسط وإفريقيا السوداء جنوب الصحراء و نسج التاريخ أشكالا من المبادلات والإرتباطات الوثيقة بين المنطقتين دفع بهما إلى مصير مشترك، كما تربط بينهما أواصر علاقة سببية حسب نظرية **كاستكس**[3] بحيث تصبح وحدة جيو– سياسية متكاملة يمكن وصفها بوحدة مغاربية–ساحلية"[4].

إن إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية المتزايد بمنطقة شمال إفريقيا يدخل ضمن نظرتها الإستراتيجية لأهمية هذه المنطقة وعلاقة ذلك بمصالحها الحيوية التي أصبحت ترى في السنوات الأخيرة أن هناك عوامل متعددة قد تهدد وجودها وعلى رأسها ظهور التنظيم الإرهابي المسمى "**تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي**"[5] الذي أصبح يمثل تهديدا قويا لأمنها وأمن أوروبا على حد سواء، الأمر الذي دفعها إلى بذل المزيد من التقارب تجاه دول المنطقة لتثبيت وجودها الأمني والسياسي والعسكري، حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة معسكرات لتدريب الجيش المالي في شمال البلاد بهدف تطوير قدراته على

---

[1] – ذكرت سوزان رايس في كتابها الذي أصدرته عام 2002 بأن تعبير الدول الفاشلة هو أحد التعبيرات الكثيرة التي تستخدم النوعية نفسها من الدول، أي الدول المارقة أو العاصية أو دول محور الشر وجميعها دول توصف بعدم إحترام الدستور في الداخل وإقامتها نظم حكم غير ديمقراطية ، وبالإستخفاف بالقانون الدولي في علاقاتها الخارجية من خلال تهديد جيرانها بما تحوزه من أسلحة دمار شامل وبما توفره من دعم وملاذات آمنة للجماعات الإرهابية. إرجع إلى: الجاسور، **مرجع سابق**، ص. 294 .

[2] – أيمن شبانه، النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، في: **www.qiraatafricon.com/view/ ?q=509** ، (أفريل 2012)

[3] – **نظرية كاستكس:** تركز على أن كل حركة هامة في منطقة معينة تؤثر تأثيرا جذريا في المناطق المجاورة.

[4] – مهدي تاج، **المستقبل الجيو– سياسي للمغرب العربي و الساحل الإفريقي**، (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، 20 أكتوبر 2011)، ص3.

[5]– تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي :تنظيم إرهابي نشأ عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، التي ولدت بدورها من رحم الجماعة الإسلامية المسلحة، في 2006 أعلنت الجماعة السلفية إنضمامها إلى تنظيم القاعدة الذي كان يقوده أسامة بن لادن، قبل أن تتسمى في العام التالي باسم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي . ويقول التنظيم أنه يسعى لتحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي – الفرنسي والأمريكي تحديدا – والموالين له من الأنظمة (المرتدة) وحماية المنطقة من الأطماع الخارجية وإقامة دولة كبرى تحكم بالشريعة الإسلامية. أنظر: قاعدة المغرب الإسلامي نشأتها وتطورها في: **https://www.aljazeera.net/news/** (6 افريل 2012)

صد هجمات مختلف المجموعات الإرهابية، كما عملت أيضا على إقناع بعض حكومات المنطقة بالسماح لها ببناء قواعد عسكرية تكون منطلقا لمحاربة الجماعات الإرهابية وضمان أمن واستقرار منطقة شمال إفريقيا، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر "منطقة شمال إفريقيا حزام الطوق الإستراتيجي المتقدم لمحاصرة نشاط **تنظيم القاعدة** والجماعات المسلحة في منطقة الساحل والعمق الإفريقيين، حيث تراهن الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر كشريك رئيسي في إستراتيجيتها الإفريقية لمكافحة الإرهاب "[1].

ومن هذا المنطلق فقد أدركت إدارة البيت الأبيض أن النزول إلى عمق إفريقيا لم يكن إلا من بوابتها الشمالية وبالتحديد الجزائر التي أخذت في مطلع التسعينيات تقطع الخيوط التي تربطها مع باريس الواحد تلو الآخر[2]، هذا الإدراك يوفر للولايات المتحدة الأمريكية أهم الذرائع للتدخل في المنطقة بحجة حماية مصادر الطاقة.

تتميز دول منطقة شمال إفريقيا بكونها تعد بوابة إستراتيجية شمالية نحو دول الساحل الإفريقي – باستثناء تونس– فهذا العمق الإستراتيجي الإفريقي أثار إهتمام واشنطن، من خلال "**مبادرة بان–ساحل**"[3] **Pan Sahel Initiative** التي بادرت بها الولايات المتحدة حيث تهدف هذه المبادرة إلى سعي الولايات المتحدة الأمريكية للتنسيق مع دول الساحل الإفريقي كموريتانيا والنيجر ومالي وتشاد بالإضافة إلى الجزائر لمكافحة ظاهرة الإرهاب وتتبع آثاره، ففي عام 2002 تمّ إطلاق برنامج(**بان ساحل**) الذي يهدف إلى تعزيز الأمن على الحدود وزيادة القدرة على محاربة الإرهاب في أربع دول هي: (مالي، وتشاد، والنيجر، وموريتانيا)، وللبرنامج جناحٌ عسكري يعمل تحت مظلة عملية (**اندرينج فريدوم**) الهادفة إلى مكافحة وإعتقال المجموعات الإرهابية العاملة في المغرب الإفريقي وفي الساحل، وقد قامت الولايات المتحدة بتوسيع هذا البرنامج عام 2009 ضمن مبادرة جديدة عُرفت باسم: TRANS SAHARA TERRORISM COUNTER؛ لتشمل :الجزائر، وتونس، ونيجريا ، والعديد من دول غرب إفريقيا بما

[1] – زرقون، **مرجع سابق**، ص. 241.

[2] – الجاسور، **مرجع سابق**، ص. 186.

[3] – تعتبر دول شمال إفريقيا من الأطراف الفاعلة المشاركة في المبادرة الأمريكية للتنسيق المغاربي – الساحلي في مجال مكافحة الإرهاب منذ عام 2003 والتي تضم كلا من الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا،النيجر،التشاد،مالي،والسنيغال.

يضمن نجاح الإستراتيجية الأمريكية في محاربة الإرهاب إنطلاقاً من دول الجوار والسيطرة على ثروات المنطقة وبخاصة النفط من خليج غينيا إلى السودان "[1].

تعتبر هذه المبادرة جد مهمة من ناحية مكافحة الإرهاب حسب المسؤولين الأمريكيين إذ يوضح العقيد **فكتور ولسون VICTOR WILSON** المسؤول عن برنامج الساحل لدى مكتب أمانة سر وزارة الدفاع لشؤون الأمن الدولي بقوله : "إن مبادرة الساحل أداة مهمة في الحرب على الإرهاب أنجزت الكثير من أجل توثيق العلاقات في منطقة طالما تجاهلناها في الماضي لا سيما بين الجزائر ومالي وبين النيجر والتشاد، نحن نكرر القول أنه إذا اشتدت الضغوط على الإرهابيين في أفغانستان وباكستان والعراق وغيرها فإنهم سيبحثون عن أماكن جديدة منها مناطق الساحل والمغرب"[2].

إنسجاما مع المنظور الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية تجاه البعد الإستراتيجي لمنطقة شمال إفريقيا الذي يتعدى الإطار الإقليمي ليشمل القارة الإفريقية (خاصة منطقة الساحل الغنية بالنفط)، نظرا لما تمثله منطقة شمال إفريقيا من حيث الموقع فهي تعتبر بوابة إفريقيا الشمالية، إذ تتمكن دول الساحل الإفريقي –بعد إنجاز طريق الوحدة الإفريقية– من الوصول إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط ومنه إلى بقية موانئ العالم، وتزيد الأهمية خاصة مع الإكتشافات الضخمة المتمثلة في البترول واليورانيوم وبعض المعادن الثمينة الأخرى في منطقة الساحل الإفريقي وخليج غينيا، وهي المناطق التي تركز عليها الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الطاقوية وذلك قصد تنويع مصادرها تجنبا لأزمات نفطية محتملة، فبعد إعتداءات 11 سبتمبر ضاعفت الولايات المتحدة من إستثمارها العسكري في إفريقيا بعد أن قدمت لها الحرب على الإرهاب الحجج الضرورية لذلك، وكما أكد الرئيس **بوش** خلال جولته الإفريقية في جويلية 2003: "لن ندع الإرهابيين يهددون الشعوب الإفريقية أو إستخدام إفريقيا قاعدة لتهديد العالم"[3].

إزداد إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة شمال إفريقيا كممر إجباري للوصول إلى منطقة الساحل الإفريقي خاصة مع إعلان التنظيم الإرهابي المسمى "**الجماعة السلفية للدعوة والقتال**" إنضواءها تحت لواء **تنظيم القاعدة** سنة 2006، نظرا لما تزخر به هذه المنطقة من ثروات كبيرة مختلفة، وفي

---

[1]– عصام عبد الشافي، المقاربات الأمريكية لبناء السلم والأمن في منطقة الساحل الإفريقي، **مجلة قراءات افريقية** ، العدد 24، (أفريل – جوان 2015)، ص ص. 26 – 35 .

[2]–Pierre Abramovici , «Activisme militaire de Washington en Afrique », **Le Monde Diplomatique**, Paris, Juillet 2004, p. 14.

[3]–**Ibid**, p. 15.

نفس الوقت تشكل بؤرة من أهم البؤر توترا في المنطقة، فاختلاف ثرواتها الباطنية يعكسه إختلاف مشاكلها وصراعاتها الظاهرية، فبالإضافة إلى تمركز التنظيمات الإرهابية فيها نجد هناك مشكل التوارق وشبكات التهريب المنظمة التي زادت من تقوية الجماعات الإرهابية فيها سواء من ناحية العدد أو العدة وهذا عن طريق طلب حمايتها مقابل مبالغ مالية أو عن طريق العمل معها مناصفة فضلا عن أنها منطقة تفصل بين المناطق البترولية لكل من الجزائر وليبيا التي تهم الولايات المتحدة كثيرا، وعليه فإن ظهور أي توتر محتمل لا يخدم أصلا المصلحة الأمريكية.

هذا الإصرار الأمريكي المخادع نحو إستقرار هذه المنطقة وتأمين مصادر الطاقة فيها هو الذي حدا بالولايات المتحدة الأمريكية إلى مساعدة الدول المعنية واقتراح تشكيل قيادة عسكرية تتولى الشؤون الأمنية للقارة (أفريكوم) وتقديم العون المادي لمبادرة الساحل لمواجهة نشاط **تنظيم القاعدة** .

المطلب الثاني: أهداف السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا.

تعتبر منطقة شمال إفريقيا هدفا لاهتمامات متزايدة من طرف القوى الكبرى وهي اليوم مندرجة في قلب تنافس دبلوماسي وتجاري حاد، في هذا السياق نشير إلى أن هذه المنطقة تمثل رهانا إقتصاديا هاما لمصالح هذه الدول؛ ذلك أن المنطقة توفر سوقا إستهلاكية تجارية، إستثمارية واسعة، حيث تحوز على كثافة سكانية تفوق 90 مليون نسمة"[1] وهو مؤشر هام جدا للرهان على السوق الإستهلاكية في هذه المنطقة، خاصة إذا أدركنا حقيقة أن إقتصاديات دول شمال إفريقيا هي إقتصاديات إستهلاكية وليست إنتاجية، دون إغفال أن المنطقة ينتمي إليها بلدان يتمتعان بمرتبة متقدمة في السوق النفطية هما الجزائر وليبيا، هذا وقد إنضمت موريتانيا إلى نادي منتجي النفط في شهر فبراير من عام 2006 م وقُدّرت إحتياطياتها النفطية المؤكدة بمليار برميل، ما جعلها تحتل المرتبة الثانية بين الدول الواقعة في غرب إفريقيا والتي تملك أكبر الإحتياطيات النفطية"[2]، وعليه فإن أهداف السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا تتمثل في الآتي :

[1] – Pascal Boniface, L'Année Stratégique 2005 : Stratéco, Analyse des Enjeux Internationaux. **Institut des Relations Internationales et Stratégiques (IRIS)**. France : Imprimerie Chirat, 2005. pp.364-381.

[2] – فوزية قاسي، الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي: حماية تدفق الإمدادات من خليج غينيا، **مجلة قراءات افريقية**، العدد 19، (جانفي – مارس 2014)، ص ص. 30 – 39.

- الفرع الأول: التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

يجب الإشارة أولا إلى أن الحرب على الإرهاب توضع في إطار الحروب اللاتماثلية، حيث تصنف الحروب أو النزاعات إلى نزاعات متماثلة أو تماثلية والتي تتشابه فيها أطراف النزاع *Asymmetric conflict*، ونزاعات غير متماثلة أو غير تماثلية *Symmetric conflict* والتي تنشب بين أطراف غير متماثلة كالصراع بين أغلبية وأقلية، أو الصراع بين حكومة وجماعة من المتمردين"[1]، وهذا ما يقودنا إلى التعريف أكثر بأن مكافحة الإرهاب تدخل في نطاق الحرب غير التقليدية أو غير التماثلية، فمواجهة هذا العدو الجديد لا تستقيم مطلقا مع الأدوات والوسائل التقليدية التي عرفتها الدول في حروبها وإنما يلزم لذلك طرق وآليات جديدة وتقنيات مستحدثة ضمن ما بات يعرف " بالحروب غير المتوازية" (assymetric)"[2].

هذا وتعتبر دول منطقة شمال إفريقيا حلقة إستراتيجية مهمة في الحرب الدولية على الإرهاب وهي مدعوة للعب دور دولي بسبب غناها الطاقوي وموقعها الجيو- إستراتيجي الهام، وأخيرا إنتماؤها إلى العالم العربي- الإسلامي الذي يشكل مصدر القلق بالنسبة للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2005 مبادرة عُرفت باسم مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء Trans Sahara Counter Terrorim Initiative T.S.C.T.I الذي تم في إطارها إرسال قوات جوية خاصة إلى بلدان الساحل الإفريقي لتدريب القوات المسلحة لدول المنطقة للتصدي للإعتداءات الإرهابية ومواجهة الأزمات الأمنية قدرت ميزانيته بـ: 60 مليون دولار سنويا[3]، وتضم كلا من المغرب، تونس، الجزائر؛ وقد عبر أحد الموظفين الرسميين الأمريكيين في تمثيل له بتجمع إقليمي بالجزائر عن أهداف هذا البرنامج قائلا: "إن هذا البرنامج يناشد ربط جهودنا لمكافحة الإرهاب عبر المنطقة من خلال تقديم المساعدة لتعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب وذلك عن طريق دعم

---

[1]- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية (دراسة نقدية وتحليلية)**، الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزء الأول : مقدمة في علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر، (الجزائر : دار هومة للنشر ، ط 1 /2003)، ص. 79.

[2]- أحمد حسين سويدان ، **الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية**، (لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية ، ط 2 ، 2009)، ص 176.

[3] -Khadija Mohsen-Finan ,"Les Défis Sécuritaires Au Maghreb" , **Institut Français des Relations Internationales**, (**Notes de l'Ifri**), Programme Maghreb, France, Juin 2008, pp. 1- 10.

ومأسسة التعاون بين قواتكم الأمنية وقواتنا وترقية التنمية الإقتصادية، التعليم، المؤسسات الليبرالية والديمقراطية[1]."

خريطة رقم3 : توضح التحديات الأمنية في شمال افريقيا وفق رؤية أمريكية

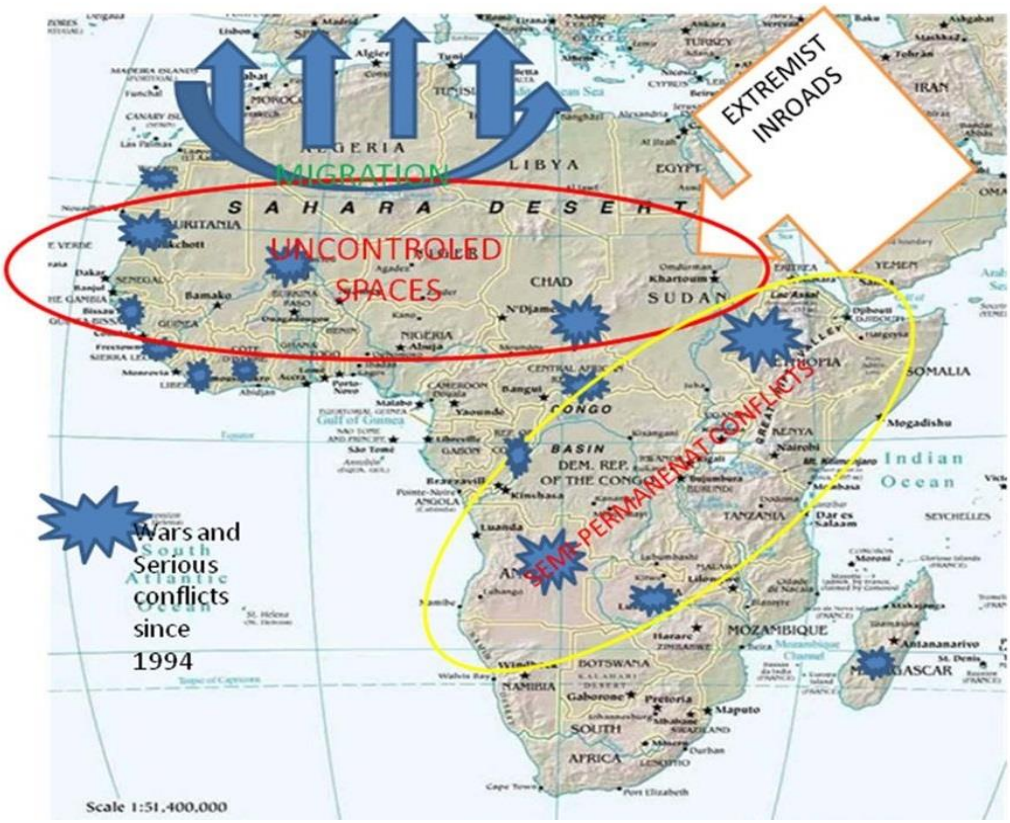

Source: Threats From uncovered spaces, Dans le site: www.ael.org/doclib/200404141 wald.pdf

ويعتبر هذا البرنامج إمتدادا لما عرف بـ "مبادرة الساحل **Pan-Sahel Initiative** "في 2002 والتي إستهدفت تدريب وتجهيز قوات كل من: مالي، موريتانيا، النيجر، التشاد، وهنا نشير إلى أن الإنتقال من مبادرة الساحل إلى مكافحة الإرهاب عبر الصحراء لم يوسع الفضاء الجغرافي لهذا البرنامج ليشمل دول شمال إفريقيا فقط ، بل ضاعف تمويل هذه المبادرة وجعل من برنامج مكافحة الإرهاب "وكالة بينية " Interagencyبدل مجرد "مصلحة Department "للدفاع الأمريكي، بل أكثر من ذلك أنه بينما نجد هذا البرنامج ما زال يعرض من الناحية العسكرية مساعدات التدريب والتجهيز لمكافحة الإرهاب فهو يتضمن أيضا برامج تعليمية تحت رعاية "الوكالة الدولية للتنمية "Agency of International

[1] – Christopher Hemmer ," U.S. Policy Towards North Africa: Three Overarching Themes", **Middle East Policy** .V 14, N 4, Winter 2007. p. 55-66.

Development في حين تركز "برامج مصلحة الخزينة "Treasury Department Programs على قضية غسيل الأموال[1].

كما شهدت أيضا هذه المرحلة تزايدا في التنسيق الأمني والتعاون العسكري الأمريكي مع دول منطقة شمال إفريقيا، حيث أشرف في هذا المجال "خبراء أمريكيون على دورة تكوينية في الجزائر هي السابعة منذ 2010 لدعم المساعي الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب"[2]، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية في تعاطيها مع هذا الملف تولي الأولوية لتبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية، وعليه فإن "أهم طريقة للمساعدة في نظر الأمريكيين حسب تصريح **كارتر هام** هي تبادل المعلومات بين دول المنطقة حول الملفات الأمنية المطروحة وإجراء تمارين عسكرية مع الشركاء الجهويين وتنظيم ملتقيات لتبادل المعلومات لمواجهة التحديات ذات الصلة بالأمن"[3]، من خلال هذا التصريح يتبين أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أدركت تمام الإدراك حقيقة التعاون الأمني المتعلق بتبادل المعلومات وقيمتها.

لقد أشارت الجزائر في السابق إلى وجود علاقة بين الجماعة الإرهابية المسماة **بالجماعة السلفية للدعوة والقتال** وبين **تنظيم القاعدة** قبل إعلان **الجماعة السلفية** إنضواءها تحت لواء **تنظيم القاعدة** بصفة علنية، وعليه وبعد هذه التطورات بدأ الإهتمام الأمريكي يتضح وبدأت الزيارات الرسمية للمسؤولين الأمريكيين في ميدان الدفاع والأمن تتوالى على الجزائر، وبدأت مرحلة جديدة من التعاون بين وكالة الإستخبارات الأمريكية والأمن الجزائري وتم التفاهم على مخطط عمل يهدف إلى إنشاء آليات لمراقبة ومتابعة التحركات الإرهابية عبر الدول وتنفيذ عمليات القبض عليهم.

دخل البلدان في إطار تعاون هام يخص ميدان تبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة الإرهاب، حيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد الجيش الجزائري بالمعلومات وصور الأقمار الصناعية لتسهيل عملية ملاحقة الجماعات الإرهابية، كما تقوم الجزائر بتزويد الأمريكيين بالمعلومات التي تطلبها حول الإرهابيين، وعليه ودائما في هذا الإطار فقد تم التوقيع على عدة إتفاقيات خاصة بالتعاون الأمني والمتعلقة أساسا بالجانب القانوني والقضائي الذي يسمح بمنع هروب الإرهابيين دون

---

[1] – Hemmer, **op,cit**, p. 57.

[2] – حفيظ صواليلي، "خبراء أمريكيون ينظمون دورة تكوينية لدعم الجزائر في مكافحة الإرهاب "، **جريدة الخبر اليومي** الجزائرية، العدد 6649، 08 مارس 2012 ، ص. 3 .

[3] – حميد يس، " قائد أفريكوم يستبعد تدخلا أمريكيا مباشرا ويصرح ندعم الحل التفاوضي مع المسلحين في مالي باستثناء الإرهابيين "**جريدة الخبر اليومي**، العدد 6852 ،01 اكتوبر 2012 ، ص. 3.

عقاب وملاحقة الإرهابيين وتسليمهم وكذلك تسليم متهمين بالقيام بأعمال إرهابية مع منع تقديم الفدية للإرهابيين.

وحسب المنظور الإستراتيجي الأمريكي تمثل منطقة شمال إفريقيا حزاما إستراتيجيا متقدما لتضييق الخناق على نشاطات **تنظيم القاعدة** والجماعات المسلحة في المنطقة واستبدال الخطر الأحمر بالخطر الأخضر كإشارة إلى التهديد الإسلامي، بفضل القراءة الحضارية – الأمنية التي كان "**صامويل هانتغتن**" أبرز المنظرين لها (صدام الحضارات)، فتحديد الجنوب كتهديد إذًا يسمح بإعادة توجيه التصور الإستراتيجي الغربي دون تغيير جوهره، وتبرير النفقات العسكرية الضخمة، ولتكريس هذا التصور الجديد عمل الغرب على أمننة بعض الرهانات الإجتماعية والإقتصادية وحولها إلى تهديد لأمنه"[1].

هذا ويمكن إرجاع خلفية الولايات المتحدة الأمريكية في تحركها الإستراتيجي في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي إلى التصريح الذي قدمه الرئيس الأمريكي في أعقاب إعلانه الحرب الدولية على الإرهاب حيث ركز على أن هذه الحرب لا تنتهي بالقضاء على الإرهابيين وإنما تتعداها إلى تجفيف منابع الحركات الإرهابية[2]، هذا التصريح يوحي بأن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية مبنية على محاربة الإرهاب وحماية منابع النفط من كل تهديد إرهابي.

[1]– قط، (أوروبا. أمريكا ..)، **مرجع سابق**، ص. 448.

[2] – نويل هامير، باتريك فابياز، **خطورة أمريكا**. ترجمة: ميشال كرم،(بيروت: دار الفارابي، 2004). ص. 23.

خريطة رقم 4 : توضح المبادرة الأمريكية للتنسيق المغاربي – الساحلي في مجال مكافحة الإرهاب

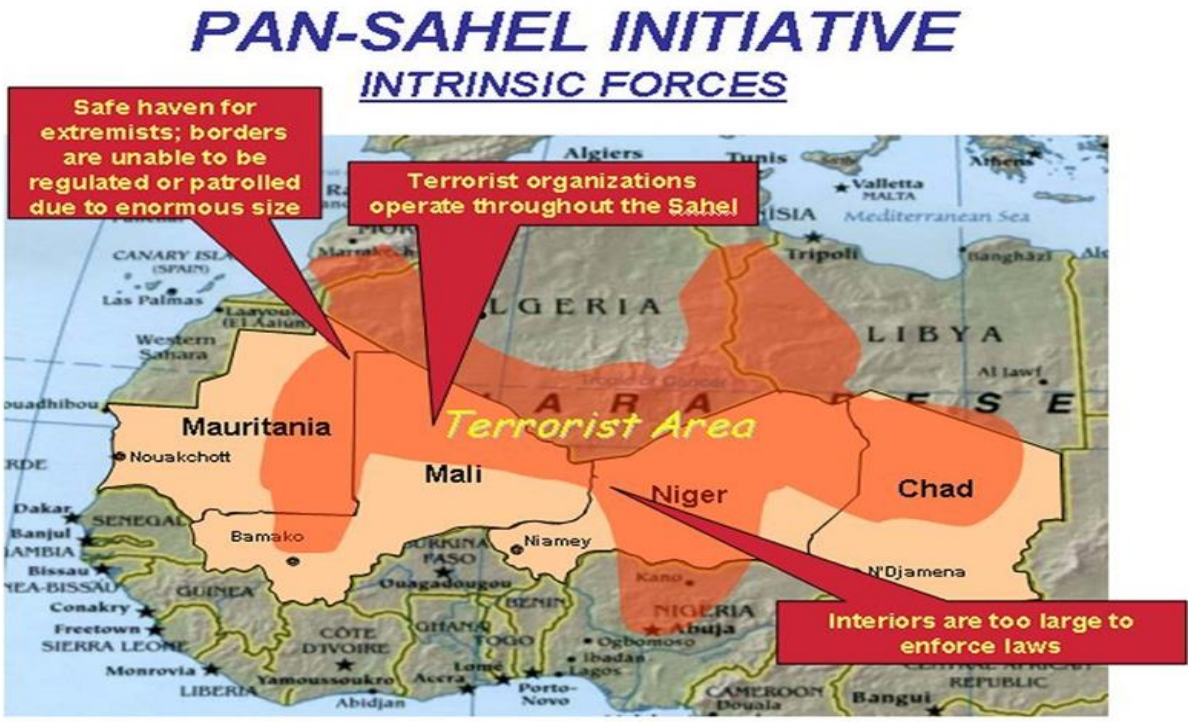

Source: www.paixet developpement.net

– الفرع الثاني : التعاون الإقتصادي والطاقوي.

تتمتع منطقة شمال إفريقيا بإمكانات جد هامة تسمح لها بجذب الإستثمارات الخارجية؛ بداية بموقعها الإستراتيجي الهام القريب من الإتحاد الأوروبي الذي يعد من بين أكبر المناطق التجارية في العالم، إضافة إلى كونها تقع على مقربة من الشرق الأوسط الذي يعرف نشاطا تجاريا كبيرا ويطل شمالها على "البحر الأبيض المتوسط؛ الممر الإستراتيجي الهام لموارد الطاقة الآتية من الشرق الأوسط وآسيا ويبقى المجال الأساسي للقوة البحرية الأمريكية"[1]، ويطل غربها على المحيط الأطلسي كذلك .

أولّا : التعاون الإقتصادي :

باللغة الإقتصادية، تشكل الكتلة البشرية في شمال إفريقيا – التي قدرت ب 97 مليون نسمة حسب إحصائيات 2016"*[2]– وسوف تفوق 120 مليون نسمة في أفق 2025؛ سوقا مغاربية لرؤوس الأموال

[1]– Makki, **op cit**, p.125.

[2]– * الإحصائيات مأخوذة من جدول الخصائص الديموغرافية لبلدان شمال إفريقيا، المصدر: المعرفة ، المغرب العربي، في : **https://www.marefa.org** (21 /12 /2018).

الغربية واستثماراتها، فمنطقة شمال إفريقيا أصبحت في نظر الإستراتيجية الأمريكية من أهم المداخل الرئيسية التي ركزت عليها سياستها حين سعت إدارة **كلينتون** إلى تأسيس شراكة أمريكية مغاربية إرتكزت على الموقع الإستراتيجي والثروات الطبيعية وخطوط التجارة وهي كلها عوامل لعبت على تأكيد أهمية المنطقة المغاربية في منظومة الولايات المتحدة الأمريكية"[1] .

هذا وإن الإهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا لا يتوقف على الجانب الإقتصادي فحسب، حيث شرعت الشركات الأمريكية في دراسة السوق المغاربية ومحاولة التمركز فيها، بل يتعداه إلى ميادين أخرى تتجاوز ميدان الطاقة مثل التجارة والإستثمار، حيث ترى الولايات المتحدة في هذه المنطقة سوقا واعدا وواسعا لترويج منتجاتها التجارية وميدانا لتطوير قطاعاتها الإستثمارية في الخارج.

ما تجب الإشارة إليه هو أن منطقة شمال إفريقيا إضافة إلى ما تتمتع به من نفط وغاز فإنها تتربع كذلك على مساحة هائلة من الموارد المعدنية المختلفة، حيث شهدت مؤشرات التعدين في عام 2015 مستويات متفاوتة من التغير، حيث تركز الإنتاج الفعلي من خام الحديد في العام 2015 في موريتانيا بنسبة 59،3 في المائة من الإنتاج العربي، تليها الجزائر بنحو 19،5 في المائة، ثم ليبيا بنسبة 5،6 في المائة، ثم تونس والمغرب، أما طاقة إنتاج صخر الفوسفات في العام 2015 فتركزت في المغرب بنسبة 48،6 في المائة من مجموع الإنتاج العربي، تليها تونس بحوالي 12،1 في المائة، ثم الجزائر، وفيما يخص قطاع التعدين فقد تركز إنتاج الزنك في المغرب بنسبة 56،8 في المائة من مجموع الإنتاج العربي، ثم تونس بنحو 19،8 في المائة، ثم الجزائر، كما بلغ إنتاج خام الرصاص في كل من المغرب بنسبة 40،4 في المائة من مجموع الإنتاج العربي، وتونس بنسبة 12،3 في المائة، والجزائر بنسبة 1،8 في المائة، وبلغ إنتاج خام النحاس في المغرب 47،8 في المائة وكذلك الجزائر، وسجل إنتاج خام الفحم الحجري في المغرب نسبة 51،4 في المائة، و كذلك في الجزائر "[2] .

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية بسط نفوذها على مصادر الطاقة في منطقة شمال إفريقيا خاصة الجزائر، و تحاول كذلك ربط دول هذه المنطقة بشراكة إقتصادية عن طريق إتفاقيات التجارة الحرة، وتأكيد علاقات تجارية مع دول المنطقة، فالمبادرات الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا تهدف من خلال التوجهات الإستراتيجية الجديدة في منطقة المتوسط إلى إثارة الإهتمام الإقتصادي لدى المستثمرين

[1] – البار و بسكري، **مرجع سابق**، ص. 46.

[2] – التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016، **مرجع سابق**، ص. 116 .

الأمريكيين تجاه المنطقة التي كانت تعتبر طيلة عقود عديدة منطقة بعيدة كل البعد عن الإهتمامات الأمريكية . فالولايات المتحدة الأمريكية وفي إطار شراكتها مع دول منطقة شمال إفريقيا تتبنى إستراتيجية مغايرة تماما، فالإدارة الأمريكية لا تتدخل في سير عملية الشراكة بين المتعاملين الإقتصاديين الأمريكيين ونظرائهم من شمال إفريقيا، بل تلعب دور المنسق والوسيط بين مؤسسات القطاع الخاص في كل من دول شمال إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وتقوم بتشجيع المستثمرين الأمريكيين للتوجه نحو المنطقة والإستثمار في أسواقها .

الخريطة رقم5 : الخريطة الإقتصادية لمنطقة شمال إفريقيا

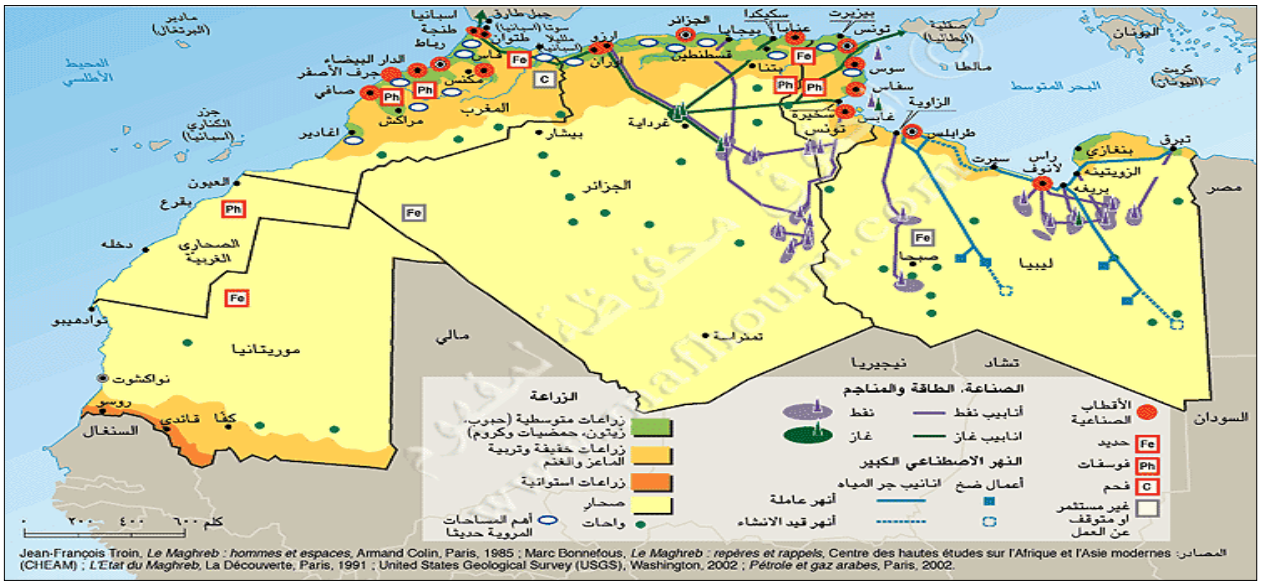

المصدر: www.mafhoum.com

ثانيا : التعاون في مجال الطاقة .

تشكل منطقة شمال إفريقيا رهانا إقتصاديا وإستراتيجيا بالنسبة للدول الكبرى حيث توفر دول المنطقة سوقا تجارية واقتصادية، إستهلاكية واستثمارية، و هي الأقرب إلى أسواق القارة الأوروبية، وتضم دولتين من أعضاء أوبك هما ليبيا والجزائر، اللذين يشكلان ركني مصادر الطاقة في المنطقة وتملكان إحتياطات مثبتة من النفط تبلغ أكثر من 5 مليارات طن إلى جانب الغاز (5 مليارات متر مكعب)، بينما تحتل الجزائر المرتبة الخامسة بين الدول المنتجة لهذه المادة"[1] .

[1]– البار و بسكري، **مرجع سابق**، ص. 53.

إن الإهتمام الأمريكي بنفط منطقة شمال إفريقيا ينطلق من أهداف تجارية بحتة إذ من "أهم الميزات التي تتمتع بها منابع النفط في هذه المنطقة هي قربها نوعا ما من السواحل الشرقية الأمريكية بما يخفض من تكاليف نقله بنسبة كبيرة بالمقارنة مع النفط المستورد من منطقة الخليج العربي"[1]، كما أن خطوط نقل النفط من إفريقيا تمر عبر مناطق تعتبر أكثر أمنا إذا ما قورنت بمنطقة الشرق الأوسط، كذلك فإن تكلفة الإنفاق الأمريكي من أجل تأمين مصادر النفط في الشرق الأوسط يكلف الكثير نظرا لتردي الأوضاع الأمنية في تلك المنطقة خلافا لما تتميز به نسبيا منطقة شمال إفريقيا.

من هنا إكتسبت منطقة شمال إفريقيا أهمية إستراتيجية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأت عمليات إستيراد النفط من هذه المنطقة خصوصا كمحاولة منها لتنويع مصادر الطاقة من بترول وغاز دون الإكتفاء بمصدر واحد الذي هو منطقة الخليج، وهذا إمتثالا لتعليمات صادرة عن بعض الخبراء في ميدان الطاقة الذين نبهوا من خلال "تقرير أذيع للبيت الأبيض في ماي 2001 حول المخطط القومي للطاقة؛ إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تعتمد على مصادر النفط التقليدية للحصول على المزيد من هذه المادة مستقبلا مثل السعودية، فنزويلا وكندا، فلا بدّ لها أن تصل إلى مصادر جديدة مثل مخزون النفط حول بحر قزوين ومصادر في إفريقيا وآسيا"[2].

إنطلاقاً من هذه الحقائق أصبحت الولايات المتحدة تفكر جديا في العمل على تنويع مصادر وارداتها النفطية عن طريق الإلتفات إلى إستيراد النفط الإفريقي وتكثيف استثماراتها النفطية في هذه المنطقة مثل نيجيريا، ليبيا والجزائر، فضلا عن مناطق الإكتشافات الجديدة في كل من غينيا الإستوائية السودان، وموريتانيا.

لقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في فرض هيمنتها على ميدان النفط إنطلاقا من سوق النفط في الجزائر بغرض إقامة علاقات شراكة مع دول المنطقة بأكملها بدءا من عملية توقيع إتفاقيات التبادل الحر مع كل من المغرب وتونس، إيمانا منها بأن التعامل الإقتصادي لن يأتي بنتائج ملموسة إلا إذا كان ينطلق من منطلق شمولي يأخذ في الحسبان كل المنطقة بأكملها ولا يقتصر على دولة دون الأخرى من خلال إتفاقيات شراكة ثنائية.

[1]– خشيب، **مرجع سابق**، الموقع نفسه.

[2]– "المكان نفسه".

هناك عولمة إقتصادية تجتاح منطقة شمال إفريقيا، وهذا نظرا لثرواتها المتعددة وموقعها الإستراتيجي الذي يؤهلها لاحتلال مركز رائد في المنظومة الدولية، وعليه فقد ظفرت الولايات المتحدة الأمريكية بتوقيع إتفاقية التجارة الحرة مع المغرب ممهدة بذلك الطريق إلى تعميم هذا النوع من الإتفاقيات مع جميع دول المنطقة، وما يزيد من تدعيم هذا الرأي هو الإهتمام الأمريكي المبالغ فيه تجاه هذه المنطقة والذي ترجمته الزيارات العديدة والمتكررة للمسؤولين الأمريكيين .

بعد نهاية الحرب الباردة بدأت العلاقات الإقتصادية بين دول منطقة شمال إفريقيا والولايات المتحدة تعرف إنتعاشا ملحوظا، حيث بدأ ميدان المحروقات يفرض نفسه في سوق الطاقة الأمريكية من خلال مختلف العلاقات الإقتصادية و من خلال الدور الفعال لدول المنطقة المنتجة للنفط خاصة في منظمة الأوبيك، ومن هذا المنطلق بدأت الإدارة الأمريكية تبدي "إهتماما مبالغا فيه بمنطقة المغرب العربي التي تعتبرها منطقة جيوسياسية وحساسة للغاية وهي بمثابة خليج[1] القارة الإفريقية لما فيها من ثروات باطنية لم يستثمر الكثير منها"[2].

هذا الإهتمام الأمريكي الملاحظ إزداد تسارعا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي قلبت الموازين على مستوى العلاقات، إذ كانت العلاقات قبل هذه الأحداث بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة تعرف بعض السكون، "ففي التقرير السنوي حول الإستراتيجية الوطنية، أعلن البيت الأبيض سنة 2000 بأن الولايات المتحدة تهتم باستقرار وازدهار المغرب العربي، حيث تعرف هذه المنطقة تحولات هامة- مضيفا – نتمنى بالخصوص تمتين علاقاتنا مع المغرب، تونس والجزائر وتشجيع الإصلاحات الإقتصادية والسياسية "[3].

---

[1] – **الخليج** جغرافيا هو ذراع من الماء ممتدة داخل الأرض، ويرتبط وضعه القانوني بمدى إتساعه وأماكن إطلاله، فإذا كان ضمن دولة واحدة فانه يسمى خليجا وطنيا، أما غير ذلك فإنه يسمى خليجا دوليا، وفي هذه الحالة فإن مياهه تلحق بمياه أعالي البحار، باستثناء المياه الإقليمية التي تجاوز سواحل إقليم الدولة المطلة عليه. إرجع إلى: وضاح زيتون، **مرجع سابق**، ص. 105.

[2] – يحيى أبوزكريا ، التنافس الأمريكي – الفرنسي على المغرب العربي، في:
www.voltairenet.org/article 91205. html(07 أوت 2005).

[3]–Kassim Bouhou, Le Maghreb dans son environnement régional et international Stratégie et présence Economiques des Etats – Unis au Maghreb, **Institut Français des Relations Internationales** (ifri), **Note de l'IFRI**, Bruxelles:, centre des études économiques,2010, pp .1 – 30.

1: العلاقات الأمريكية الجزائرية في ميدان الطاقة.

منذ بدايات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر أصبح النفط المؤثر المُباشر في صُنع القرارات السياسية الإقتصادية والعسكرية على الصعيد الدولي، وقد تزايدَ هذا التأثير بشكل كبير مع الإستخدام العسكري له في تسيير الحروب، ومع ظهور الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية بصفتها دولة عُظمى على الصعيد العالمي وفي ظل نظام تميز بالأحادية القطبية إزدادت أهميته أكثر فأكثر وبدأ إستهلاك هذه المادة يتزايد بوتيرة جد سريعة، وعليه فقد ظلت القوى العظمى تتطلع إلى مصادر جديدة للنفط دون الإكتفاء بالمصادر التقليدية فقط ، من بين هذه المصادر نجد منطقة شمال إفريقيا التي تتميز باحتياطات نفطية جد هامة وبموقع إستراتيجي كذلك، كونها تقع في منطقة تشكل نقطة إلتقاء محورية بين أكبر وأهم قارات العالم هي: آسيا، أوروبا وإفريقيا، وتمتلك سواحل بحرية تساعد على تسويق النفط الخام والغاز الطبيعي إلى كل الجهات عبر موانئ البحر الأبيض المتوسط من الجهتين الشمالية والغربية.

إن الإستهلاك الكبير للطاقة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي يقل عدد سكانها عن 5 % من إجمالي عدد سكان العالم تستهلك اليوم حوالي 25 % من إجمالي الإمداد العالمي بالزيت"[1]، وهذا ما يزيد من تبعيتها الطاقوية تجاه سوق الطاقة العالمي، الأمر الذي دفعها دوما إلى بناء إستراتيجيتها على إحتلال مصادر الطاقة وتبني سياسة القوة والتي تتمثل في تأمين مصادر الطاقة وطرق المواصلات عبر مختلف نقاط العالم، ومن هذا المنطلق فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن التحكم في مصادر الطاقة من شأنه أن يزيد من تكريس التبعية الإقتصادية التي يريد الأمريكيون أن يفرضوها على بقية القوى المنافسة الأخرى، ففي منطقة شمال إفريقيا يعتبر دور الجزائر أساسيا بالنسبة لواشنطن من ثلاثة زوايا:

- **أولها:** الإمكانات الإقتصادية (مواد أولية وفي مقدمتها النفط والغاز، سوق داخلية كبيرة، فرص الإستثمار...) الضخمة وبالتالي تعدد إمكانيات تطوير العلاقات الإقتصادية بين البلدين التي تشهد تعزيزا مستمرا.

- **ثانيها:** الإعتماد على الدبلوماسية الجزائرية قاريا لتسوية بعض النزاعات في إفريقيا مثل ما حدث مع النزاع الأريتيري، الإثيوبي.

[1] – كلير، **مرجع سابق**، ص. 34.

- **ثالثها:** دور الجزائر في الحرب على الإرهاب خاصة في التعاون متوسطيا وفي منطقة الساحل الإفريقية"[1].

ففي السنوات الأخيرة تعددت مجالات العلاقات الإقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، إذ كثفت الشركات الأمريكية من وجودها خاصة في قطاع المحروقات، "في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2008 عرفت العلاقات التجارية الأمريكية – الجزائرية إندفاعا لم يسبق له مثيل، فقد سجلت في عام 2007 زيادة قدرها 2 مليار دولار أمريكي، حيث بلغت الصادرات الجزائرية 17،5 مليار دولار، في حين بلغت الصادرات الأمريكية نحو الجزائر 1،5 مليار دولار أي بزيادة قدرها 20 %"[2].

وعن أهمية الجزائر صرح **روبرت بيلتر** نائب كاتب الدولة لشؤون الشرق الأوسط في أفريل 1996 بما يلي: "الجزائر أهم دولة في شمال إفريقيا، وبالإضافة إلى الأهمية الجيوسياسية التي تلعبها في الإستقرار الجهوي، فإن المصالح الأمريكية تحوي أيضا إستثمارات أمريكية عامة وخاصة في قطاع المحروقات الجزائرية"[3].

فبالنظر إلى الآبار النفطية المكتشفة ما بين 1995 و2003، تعتبر الجزائر –حسب المختصين– قطبا بتروليا واعدا في المستقبل حيث تقدّر إحتياطاتها البترولية بأكثر من 10 مليار متر مكعب و5000 متر مكعب من الغاز الطبيعي، وتمثل الجزائر حوالي 70 % من إنتاج الغاز في القارة الإفريقية، كما تحتل المرتبة الخامسة عالميا من بين منتجي الغاز الطبيعي والمرتبة الرابعة من حيث المصدرين[4].

وعند صدور قانون المحروقات سنة 1991 سجل قطاع المحروقات في الجزائر دخول الكثير من الشركات الأجنبية للإستثمار، حيث كانت الشركات الأمريكية الأكثر حضورا[5]، أهمها: أناداركو Anadarco، لاسمو Lasmo، بيرلينقطون ريسورس Burlington Resources، هاليبرتون Halliburton، أركو Arco، إكسون Exxon، أميرادا هاس Amerada Hess، وتعتبر الإكتشافات

[1] – بن عنتر،(البعد ...)، **مرجع سابق**، ص. 67.

[2] – Bouhou, **op cit**, p.17.

[3] –Bernard Ravanel, "L'Algérie entre La France et Les Etats-Unis", **NAQD**, éditée par La Société d'édition et d'administration Scientifique et Culturelle, Alger, N 12, Printemps/ été 1999,pp.161-167.

[4] – Omar Baghzouz, " La Rivalité Américano-Européenne au Maghreb " , dans Abdennour Banantar , **Les Etats – Unis et le Maghreb : Regain D'Intérêt**. pp.95-120.

[5] –Tahar Haroun, " Les Investissements Américains au Maghreb : Etat des Lieux et Perspectives", dans : Abdennour Banantar : **Les Etats – Unis et le Maghreb : Regain D'Intérêt** . pp .75-94.

البترولية المحققة في الجزائر خلال منتصف التسعينيات سببا أساسيا في تغير الرؤية الإستراتيجية الأمريكية للجزائر خاصة وأن أغلب هذه الإكتشافات حققتها شركات بترولية أمريكية، حيث حققت أناداركو Anadarco أربعة إكتشافات ما بين 1996 و1997، وحققت لويزيانا لاند Louisiana Land إكتشافين سنة 1997، في حين حققت أركو Arco إكتشافا واحدا سنة 1997.

ويبلغ عدد الشركات الأمريكية التي تنشط في الجزائر: 8 شركات من بين 20 شركة أجنبية تقارب مشاركتها حوالي 50 % من المجموع، وتستحوذ على عقود التنقيب واستغلال النفط[1]، ومن بين هذه الشركات النفطية الأمريكية تبرز ثلاث شركات مهيمنة ومتفوقة وهي: شركة ANADARCO في مجال التنقيب والإنتاج، وARCO في مجال الإسترجاع، وAMOCO في مجال إستغلال الغاز الطبيعي، هذه الشركات الأمريكية الثلاث تنتمي إلى فئة الفاعلين البتروليين الخواص التي تملك القدرة على الضغط والتأثير على السياسة الخارجية الأمريكية بشكل كبير.

من بين عقود الإستثمار بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية وفي مجال الغاز المميع فازت شركة كيلوج KELLOG سنة 2005 بعقد يقضي بإنجاز مركب جديد للغاز الطبيعي المميع بسكيكدة[2]، أيضا ومن جانبها زودت الجزائر السوق الأمريكية بكميات من الغاز حيث "إستفادت شركة سوناطراك من عقد مع شركة Sempra Energy يقضي هذا العقد بتزويد السوق الأمريكية من 250 إلى 500 مليون قدم مكعب سنويا على مدى عشرين (20) سنة"[3]، وفي مجال صناعة وتطوير الوسائل الخاصة بالإستغلال فقد ساهمت الشركات الأمريكية بقوة في تطوير وسائل إستغلال الموارد، حيث فازت Entrepose Contracting سنة 2006 بعقد قيمته 50 مليون دولار أمريكي لإنتاج وتركيب وحدة خاصة بضخ النفط الخام[4]، كذلك تنوعت مجالات التعاون بين البلدين، ففي قطاع الكهرباء فقد فازت شركة General Electric في جوان 2008 بعقد لتجهيز محطة لتوليد الكهرباء تقع على بعد 700 كلم شرق العاصمة الجزائر يتعلق الأمر بثالث موقع عهد به إلى الأمريكيين حيث يقوم بتوفير ضاغطات

---

[1] – Amor Khelif,10. "La Réforme du Secteur des Hydrocarbures en Algérie, ajustement libéral ou changement de logique économique ? in : où va l'Algérie ?[en ligne]. Aix – en provence :", **institut de recherches et_d'études sur le monde arabe et musulman** ,2001. Dans: « **http://books.openedition.org/iremam/410** » (le 26 décembre 2013).

[2] – Bouhou,**op cit,** p, 16.

[3]– **Loc cit.**

[4] – **Loc cit.**

الغاز ذات تكنولوجيا عالية قدر مبلغ العقد 635 مليون أورو[1]، أيضا وقبلها بسنتين أي في سنة 2006 وفي مجال التنقيب عن البترول "تحصلت شركة شل shell على عقدين للتنقيب عن 7 آبار للنفط تبلغ قيمتها نحو 60 مليون دولار أمريكي، وتبقى شركة هاليبرتون Halliburton الممون الرئيسي للخدمات في المحيط النفطي الجزائري مع رسوخها في الحقل النفطي لحاسي مسعود حيث تعتبر الجزائر سادس ممون للسوق الأمريكية بمادة النفط "[2].

2: العلاقات الأمريكية الليبية في ميدان الطاقة .

أما فيما يخص ليبيا فقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية متخوفة من النظام الليبي وما كان يمثله من تهديد لها ولمصالحها النفطية في المنطقة نظرا لتوجهاته الإيديولوجية المعادية لها وللغرب عموما، ومع إقرار العقوبات الدولية التي فرضت عليها بدأت الشركات النفطية الأمريكية في مغادرة التراب الليبي أين فسح المجال واسعا للشركات الصينية المنافسة بالتمركز في الأسواق الليبية التي فازت بامتيازات هامة.

بدأ الغرب في التخطيط للقضاء على العقيد **معمر القذافي** منذ إستلام" **رونالد ريغان**Ronald" **Reagan** السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1981، حيث قرر الرئيس الأمريكي التخلص من الزعيم الليبي خاصة بعد تدخله في تشاد، وذلك بإشراك فرنسا لإدراكها الواسع لخبايا إفريقيا، وهي الفكرة التي أيدها الرئيس الفرنسي آنذاك" **جيسكار ديستان Giscard D'Estaing**" ... غير أنه بعد وصول **فرانسوا ميتران** السلطة رفض المشروع وعارض مرور الطائرات الأمريكية عبر الأجواء الفرنسية– التي أقلعت من بريطانيا، و قصفت ليبيا في أبريل 1986 – ، بحجة أن القضاء على الزعيم الليبي سيولد حقد العرب وكراهيتهم للغرب"[3]، هذا التدخل كان الغرض منه هو ردع **القذافي** الذي كان يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا.

في 19 ديسمبر 2003 أعلن العقيد **معمر القذافي** أن ليبيا –التي كانت لفترة طويلة مدرجة ضمن قائمة الدول المارقة– ستتخلى عن برنامجها النووي الأمر الذي أعاد إستئناف علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية التي عرفت جُمودا منذ عام 1981.

---

[1] – Bouhou,**op cit**, p. 16.

[2] - **Ibid**, p.15.

[3] – لوهاب حدرباش، تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، العدد الرابع (خاص)، (نوفمبر 2017)، ص ص. 114 – 133.

إن عودة العلاقات الثنائية بين البلدين كانت له شروط مسبقة فرضتها الولايات المتحدة على الطرف الليبي والمتمثلة – علاوة على التخلي عن برنامجها الخاص بأسلحة الدمار الشامل – في التخلي عن دعمها للإرهاب التي كانت تعتبر الدولة الوحيدة في شمال إفريقيا التي كانت ترعى الإرهاب، كذلك الإعتراف بمسؤوليتها في حادثة لوكربي مع دفع تعويضات لضحايا التفجير، إضافة إلى شروط أخرى تتعلق بقضايا حقوق الإنسان والإصلاحات السياسية، لقد كان المسؤولون الليبيون ينظرون إلى هذه العملية بداية لانتهاء الأزمة وخروج ليبيا من عزلتها التي فرضت عليها مدة من الزمن من جهة، ونهاية لمرحلة الركود الإقتصادي وبداية لتوالي الإستثمارات الأجنبية من جهة أخرى، لقد كانت هذه الإتفاقية تمثل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية نجاحا لا نظير له، إذ شكل موضوع التخلي عن أسلحة الدمار الشامل موضوعا في غاية الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن ليبيا قد حققت أهدافها حيث استفادت إقتصاديا من عائدات الشركات الأمريكية العاملة في ميدان المحروقات ووجدت مكانتها على الساحة الدولية.

فبالرغم من هذا التغيير الذي شهِدته العلاقات الأمريكية الليبية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تحسم وبصورة نهائية مستقبل علاقاتها مع ليبيا، فهي تبدو غير واضحة المعالم وأن مستقبل السلطة غير مؤكد، غير أن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من أن تنظر بعين المصلحة إلى السوق الليبية وما توفره من إمكانيات هائلة في ميدان الإقتصاد والتجارة، وعليه فقد مارست مجموعات الضغط المتمثلة في لوبي النفط الأمريكية ضغوطات كبيرة على الإدارة لتجديد علاقاتها مع الدول المنتجة للنفط في إفريقيا لتسهيل عمليات التجارة والإستثمار، ونزولا عند رغبة هذه المجموعات جددت الإدارة الأمريكية علاقاتها مع ليبيا وبرغم تصريح (إدارة **بوش** الإبن) من أنّ تجديد العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا كان مكافأة لهذه الأخيرة نتيجة تعاونها في الحرب على الإرهاب، فإنّ الواقع هو أنّ شركات النفط الأمريكية هي من ضغطت على واشنطن لتجديد هذه العلاقات وإزالة ليبيا من على قائمة الإرهاب الأمريكية لأنّ ذلك كان يعرقل أعمالهم التجارية، هذا فضلاً عن خشية شركات النفط الأمريكية من أن تستحوذ الصين على رخص التنقيب مستغلة إنقطاع العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع ليبيا"[1].

إن الإستراتيجية الأمريكية كانت تقضي في ذلك الوقت منافسة الوجود الأوروبي في المنطقة حيث كانت مراجعة النظام الليبي لسياسته آنذاك فرصة للولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ إستراتيجيتها في

[1]– قاسي، **مرجع سابق**، ص. 36.

المنطقة، حيث لم يكن " دخول ليبيا إلى الحظيرة الأمريكية إلا جزء من هذه الإستراتيجية وبهذا تكون الإستراتيجية الأمريكية قد حطت رحالها في نقطة إرتكاز هامة بما تمثله من عودة المصالح النفطية والعسكرية إذا ما أدركنا أن أكبر قاعدة عسكرية في الشمال الإفريقي هي قاعدة هويلس التي عدها **إيزنهاور** في سنة 1957 المجال الحيوي في زمن الحرب الباردة لمواجهة المد السوفياتي آنذاك"[1]. هذه الميزة التاريخية للمنطقة جعلتها تحتل صدارة إهتماماتها إضافة إلى تصريحات المسؤولين الليبيين بأنه لا يوجد ما يمنع من تواجد عسكري أمريكي أو بريطاني في ليبيا[2]، وبغرض إثبات حسن نواياها تجاه الولايات المتحدة الأمريكية أبانت ليبيا عن إدانتها "تنظيم القاعدة ودعت إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي حول الإرهاب، بل أيضا سعت إلى التطبيع مع إسرائيل وعرضت برنامجها النووي إلى التفتيش كما قبلت تدمير أسلحة الدمار الشامل التي كانت قد قطعت شوطا كبيرا في إعدادها "[3]. كان هذا العمل كله من أجل التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية وإقناعها برفع العقوبات والسماح لها بالعودة إلى الساحة الدولية، غير أنه رغم رفع العقوبات عليها ورغم إستئناف العلاقات الدبلوماسية بينها وبين الغرب عموما، إلا أن ذلك لم يرتق إلى نزع الشكوك بشأنها بحيث أصبحت مطالبة كغيرها من الدول العربية بحتمية إجراء إصلاحات ديمقراطية شاملة وجذرية[4].

غير أنه بعد إندلاع موجة الغضب على مستوى ليبيا في إطار ما سمي بالربيع العربي، إنقلبت المعطيات في مارس 2011 فقابل حماس فرنسا برودة الإدارة الأمريكية التي لا ترى سببا كافيا لإقحام نفسها في نزاع لا تملك أية مصلحة إستراتيجية فيه باستثناء النفط، لذلك قررت المشاركة في العملية

---

[1]– الجراد، **مرجع سابق**، ص. 138.

[2]– "المكان نفسه".

[3] – معراف، **مرجع سابق**، ص. 173.

[4] – المكان نفسه".

* شهدت قمة الناتو المنعقدة في روما بعد الحرب في يوغسلافيا سابقا تبني قادة الحلف سياسة جديدة وهي التدخل في الأزمات بدلا من مراقبتها خصوصا في منطقة جنوب وشرق المتوسط .وفي هذا الإطار أصدر حلف الناتو مفهومين إستراتيجيين سنة 1999 و سنة2010

1– المفهوم الإستراتيجي الأول : 1999 جاء هذا المفهوم لأجل توضيح الطبيعة الجديدة لمهام الحلف حيث تم التلميح إلى أن يبقى الحلف على أهبة الإستعداد للإنخراط في مختلف العمليات العسكرية و اللوجيستيكية وإدارة الأزمات وذلك تحت طائلة القرارات الأممية وتشمل كذلك هذه المهمة للحلف عمليات حفظ السلام ومنع الإنتشار النووي ومختلف الأنشطة الإنسانية سواء داخل أوروبا أو خارجها.

2–المفهوم الإستراتيجي الثاني : 2010 إنطلاقا من تطور الظروف الدولية إقتنع قادة الحلف بأن البيئة الأمنية لم تعد تقتصر فقط على أراضي دول الناتو، خصوصا مع إضطلاعه بمسؤوليات جديدة لتأمين إمدادات الطاقة في العالم ومن ثم تقرر إقحام قوات الناتو في عديد المهام الدولية خارج القارة الأوروبية كما حدث في أفغانستان ، وبعدها تطور المفهوم الإستراتيجي الثاني للحلف للتعامل مع الأزمات التي من شأنها أن تشكل تهديدا جديا للمصالح الإستراتيجية لدول الحلف ولو كان ذلك في مناطق لا تتاخم جغرافيا إقليم الحلف ما يعني إتساع البيئة الأمنية للحلف وهو تحديدا ما وقع في ليبيا2012 . **أنظر** : عبد الكريم باسماعيل، التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي ، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، م 7 ، العدد 12 (جانفي 2015) ،ص ص. 215 – 224.

العسكرية لبضعة أيام فقط، الشيء الذي لم يرتح له الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي** العازم منذ الوهلة الأولى من بداية الأحداث في ليبيا على إستخدام القوة العسكرية للقضاء على **القذافي**"[1].

خلال هذه الأحداث التي سميت بالربيع العربي وجدت الإدارة الأمريكية الفرصة سانحة للتدخل في ليبيا عن طريق الحلف الأطلسي، الشيء الذي مكن الحلف الأطلسي من القيام بمجموعة من الطلعات الجوية إبتداء من شهر مارس 2011* إلى غاية إلقاء القبض على العقيد **القذافي** ومقتله، بذلك أعلن **راسموسن** عن إنتهاء العمليات العسكرية الرئيسية في ليبيا"[2]، هذا التدخل لم يكن سوى ذريعة للإستيلاء على مصادر الطاقة في ليبيا التي كانت مصنفة ضمن الدول ذات الإحتياطي النفطي العالي؛ إذ إرتفع إحتياطها من النفط حسب الوكالة الأمريكية للطاقة من 48 مليار برميل إلى 74مليار برميل بعد إكتشاف النفط الصخري المقدر ب 26 مليار برميل، لتحتل بذلك المرتبة الخامسة عالميا بعد روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين والأرجنتين مما زاد من العمر الإفتراضي لإنتاج النفط الليبي إلى 112سنة، بالإضافة إلى مجموعة من المواصفات التي يتميز بها كالخفة وسهولة الإستخراج وقلة تكاليفه وخلوه من الشمع وقربه من المستهلكين في أوروبا، ففي تقرير أعدته الأمريكية **سارة فلوندرز Sara Floundours** نُشر قبيل تدخل الناتو في ليبيا، توصلت إلى أن الغاية من وراء ذلك هو وضع الحلف العسكري على مقربة من أكبر بئرين للنفط في غرب ليبيا وشرقها" [3] .

فبالرغم من أن الشركات الأمريكية كانت قد تحصلت على القبول من طرف العقيد **القذافي** منذ تسعينات القرن الماضي، فقد تحصلت الشركة البريطانية " **بريتيش بتروليوم**" **Petroleum British** على عقد مدته سبع سنوات بامتيازين وأكثر من مليار دولار من الإستثمارات المخططة، يمتد الإمتيازان على مساحة تفوق مساحة الكويت وبلجيكا معا، وقبل إندلاع الأحداث في ليبيا بأشهر فقط وقّعت الشركات الأمريكية العملاقة في أكتوبر 2010 عقودا جديدة للتنقيب والإستغلال، منها شركة "**إكس موبيل**" و" **أوكسيدونتال بتروليوم**" **X Mobile &Occidental Petroleum**، لكن ما هو ملاحظ هو عدم حصول الشركات الفرنسية على حصتها من النفط الليبي مقارنة بالشركات الأمريكية والبريطانية وربما هذا ما جعل **ساركوزي** أكثر تحمسا بإسقاط نظام **معمر القذافي**"[4]، وعند إندلاع الأحداث في ليبيا

---

[1] - حدرباش، **مرجع سابق**، ص. 116 .

[2]- باسماعيل، **مرجع سابق**، ص. 222 .

[3]- حدرباش، **مرجع سابق**، ص. 117 .

[4]- **المرجع نفسه**، ص ص. 117، 118.

وفي خضم الإضطرابات بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تتبع الأوضاع ومراقبتها منذ البداية إلى أن إمتدت إلى العاصمة طرابلس ومنها إلى باقي المدن الليبية حيث أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية **فيليب كراولي** (P. J Crowley) أن " الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق مع ورود تقارير وصور مقلقة من ليبيا"، وقالت وزارة الخارجية أنها " تشجع العاملين بالسفارة الأمريكية على مغادرة ليبيا، كما حثت الرعايا الأمريكيين على إرجاء السفر إلى هناك إذا لم يكن ضروريا"[1]، ومع تطور الأحداث قررت إرسال قطع بحرية إلى البحر الأبيض المتوسط بهدف حماية مصالحها وضمان تدفق البترول إليها دون التفكير في الأوضاع الإنسانية التي تخلفها هذه الأحداث.

وفيما يخص المساعدات التي تحتاجها ليبيا للخروج من أزمتها، أكد المشاركون خلال الندوة الثانية التي نظمها مركز بروكنجز بالدوحة المنعقدة من 29 إلى31 مايو 2012 تحت عنوان" حوار التحولات"، أن ليبيا تعتبر بلدًا غنيا بالنفط ويوجد به عدد سكان قليل نسبيًا؛ وقد تُرجم تعافي صناعتها الهيدروكربونية إلى إيرادات وصلت إلى 9.54 مليار دولار أمريكي في عام 2012، وتجدر الإشارة إلى أن الإنتاج النفطي في ليبيا إستأنف نشاطه في مطلع سبتمبر 2011، ومن ثم فما تحتاجه ليبيا ليس مساعدات أجنبية بل خبرة فنية وإستثمارات خصوصًا وأن البلد قد شهد عقودًا دُمِّرت خلالها البنية التحتية المؤسسية"[2].

ولكي تتمكن ليبيا من النهوض باقتصادها يجب عليها التركيز على تنويع إقتصادها بحيث لا يقتصر على قطاع النفط والغاز (الذي لا يوفر إلا عددًا محدودًا من الوظائف)، ويساعدها ذلك في معاجلة معدل البطالة الذي يزيد عن 30 بالمائة بين خريجي الجامعات، وقد أوضح أحد المشاركين الليبيين خلال هذه الندوة قائلا "إننا لا نريد مساعدات أو منح"، وواصل "إننا نريد شراكات مناسبة ونريد إكتساب المهارات، وتريد الشركات الدولية الربح[3]."

[1] – سناء عبد الله عزيز الطائي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية، **مجلة دراسات إقليمية**، م 9 ، العدد 27،(الفصل الثالث 2012)، ص ص. 312 – 336.

[2] – شيخ سلمان و حميد شادي، **بين التدخل والمساعدة: سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس وليبيا**، دراسة مشتركة بين برنامج العلاقة الأمريكية بالعالم الإسلامي ومركز بروكنجز ،(الدوحة: مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط ، نوفمبر 2012)، ص ص. 1 – 11.

[3] – "المكان نفسه".

3- العلاقات الأمريكية مع المغرب وتونس في ميدان الطاقة .

على الرغم من أن المغرب وتونس لا تعدان من البلدان المنتجة للنفط في منطقة شمال إفريقيا إلا أن هذين البلدين بادرا بعدة مبادرات لاستكشاف النفط مع عدة أطراف خارجية في عدة مناطق تحتمل على وجود هذه المادة الحيوية .

أ- العلاقات الأمريكية المغربية في ميدان الطاقة.

بدأ المغرب تجربته الإستكشافية في ميدان الطاقة حيث "وقع الديوان الوطني للمحروقات والمناجم (ONHYM) في 19 أفريل 2005 عقدا للتعرف وتقييم البترول المحتمل وجوده في منطقة أسيلاح تيسا Assilah Tissa على مساحة 12836 كلم^2 مع الشركات الأمريكية Direct Petroleum Morocco و Anschutz Morocco، أيضا مع الشركة الرائدة Shell، وعليه فقد وافقت شركة L'US Trade and Development Agency(USTDA) على منحة مساعدة تقنية بقيمة 115000 دولار للديوان الوطني للمحروقات والمناجم (ONHYM) لدعم تنفيذ نظام إعلامي جغرافي موجه لتحسين إمكانيات الإستغلال في قطاع المناجم والمحروقات"[1].

كما أبرمت عدة إتفاقيات خاصة بأعمال التنقيب عن النفط بين المكتب الوطني للأبحاث والإستغلالات النفطية وعدة شركات أمريكية مختصة .

ففي أفريل 2000 تم التوقيع بالرباط على إتفاقية حول التنقيب عن النفط ما بين المكتب الوطني للأبحاث والإستغلالات النفطية والشركة الأمريكية / لون ستار إنيرجي/، وتهم هذه الإتفاقية أعمال التنقيب في مناطق تالسينت 1 وتالسينت 2 وتالسينت 3 / 7 كلم من الراشيدية / وفي خمس آبار في البروج / إقليم سطات / وباونارا بإقليم الصويرة وتادلة وكذا المنطقة البحرية شمال المحيط .

وبتاريخ 4 أكتوبر 2001 تم التوقيع على إتفاقية إستكشافية بين المكتب الوطني للأبحاث والإستثمارات النفطية وشركة / كيرماك غي / الأمريكية، وتشمل هذه الإتفاقية المنطقة المعروفة بمنطقة بوجدور البحرية قبالة مدينة بوجدور المحتلة والممتدة على مساحة تقارب 110400 كلم مربع .

[1]- Bouhou , **op cit** , p.22.

وبتاريخ 25 فبراير 2004 تم التوقيع بالرباط على إتفاقية للتنقيب واستغلال النفط في منطقة معمورة / مولاي بوسلهام /، بين المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن والشركة الأمريكية هايكو،

وتنص الإتفاقية على إنجاز أشغال جيوفزيائية ودراسات جيولوجية وحفر آبار إستكشافية خلال المرحلة الأولى لتقييم الإمكانيات من النفط في المنطقة برخصتي إستكشاف تناهز 4000 كلم مربع .

وبتاريخ 10 ماي 2007 تم التوقيع على إتفاقية بترولية وعقد إستكشافي بمراكش بين المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن وبين – على التوالي – الشركة البترولية الباكستانية (بتروليوم بريفات إكسبلوراسيون ليميتيد) والشركة الأمريكية لأوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط (هانت أوفيرسياس أويل كامباني)، بحضور وزير الطاقة والمعادن **محمد طالب** و**أمينة بنخضراء** والرئيس المدير التنفيذي للشركة البترولية الباكستانية (بتروليوم بريفات إكسبلوراسيون ليميتيد) **زهير الدين** والمدير العام للشركة الأمريكية لأوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط **دافيد ماكدونالد**"[1]

كما شمل التعاون الأمريكي–المغربي قطاع المناجم، حيث يعتبر الفوسفات المنتوج الرئيسي المصدر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحصة بلغت 37%من إجمالي صادرات المغرب نحو هذا البلد سنة 2010 ، إلى جانب المكونات الإلكترونية والخضروات المعلبة والأسماك المعلبة والملابس الجاهزة"[2].

ب–العلاقات الأمريكية التونسية في ميدان الطاقة.

في الولايات المتحدة الأمريكية أصبح النجاح الإقتصادي بمثابة الواجهة لأولئك الذين يرون في ترقية المساعدات كأداة لانفتاح الأسواق الخارجية وفي النموذج الليبرالي كوسيلة للحصول على تطور ديمقراطي، فحسب بعض المسؤولين الأمريكيين أن إزدهار التونسيين اليوم هو بفضل المساعدات الأمريكية التي كانت بالأمس .

“Tunisia has, by undertaking a large number of reforms, succeeded in raising itself from the ranks of the underdeveloped countries to the already- enviable level of an emergent economy. The people of Tunisia are undeniably

[1]– منتديات المغرب الملكي، **عرض لتاريخ العلاقات بين المغرب وأمريكا**، من إعداد قسم التوثيق، في: **http://Karimroyal.jeun.fr/t7898-topic** (الجمعة 22 نوفمبر 2013 ، 22،46).

[2]– المملكة المغربية، التقرير الإقتصادي والمالي، **مشروع قانون المالية لسنة 2012**، ص. 30 .

ambitious, but realistically so, for the know their abilities and potential and have confidence in themselves. They are therefore determined to go beyond this objective and join the ranks of developed nations."[1]

"تونس وبعد أن أخذت على عاتقها مجموعة من الإصلاحات نجحت في الخروج من مصاف الدول غير المتطورة إلى دولة ذات مستوى إقتصادي مرغوب فيه، إن الشعب التونسي مما لا شك فيه طموح له قدرات وإمكانيات وثقة في النفس، وهو بهذا عازم على المضي قدما نحو الهدف المنشود للإلتحاق بصف الأمم المتطورة".

وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترى في المساعدات كدافع مهم نحو الإستقرار وتعتبر تونس في نفس الوقت كشريك كامل الحقوق، أما في ميدان الإستكشاف فقد وافقت تونس في سنة 2004 فقط على منح شركة Pascal International Petroleum Company رخصة للبحث عن المحروقات في ناحية "جنوب برج الخضراء " والتي تغطي مساحة 2096 كلم^2".[2]

كما أشاد الرئيس **جورج بوش** بشأن الديمقراطية بضيفه الرئيس **بن علي** في أثناء زيارته البيت الأبيض في عام 2004 ، إذ رأى فيه حليفا في الحرب على الإرهاب وأثنى على الإصلاحات التي قامت بها تونس والمتعلقة "بحرية الصحافة "، كما مدح عملية إجراء "إنتخابات حرة وتنافسية" فيها"[3] .

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 شكلت تونس محور اً مهماً في السياسة والإستراتيجية الأمريكية خاصة في شمال إفريقيا لما سمي بالحرب على الإرهاب ... ناهيك عن دورها في ضرب معاقل الحركة الإسلامية في البلاد والمنطقة بالتعاون مع المخابرات الأمريكية، رغم كل تلك الخدمات الجليلة التي قدمها نظام **بن علي** التونسي للغرب والولايات المتحدة الأمريكية تحديدا، يبقى دور تونس أقل أهمية من بقيّة الدول العربية"[4]، وهذا ما أبانته أحداث ما سمي بالربيع العربي حيث بقي موقف الولايات المتحدة الأمريكية غريبا ومتردداً وفي بعض الأحيان ظهر مضحكاً ويبعث على السخرية، فبعد أن أحرق **البوعزيزي** نفسه وخرج آلاف المتظاهرين إلى شوارع تونس معلنين بداية الخروج على نظام **ابن**

---

[1]– Bouhou, **op cit**, p.23.

[2]– **Ibid**, p.25.

[3]– مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة وإستراتيجياتها في العالم العربي، **مجلة سياسات عربية** ،العدد1،(مارس2013)، ص ص. 45 – 57.

[4]– الطائي، **مرجع سابق**، ص. 326.

علي بدأ الموقف الأمريكي وكأنه يدعو- ووفق خطوات متدرجة- إلى ضرورة ما سمي بـ " إستتاب الأمن"، ثم الطلب من **ابن علي** بضرورة ضبط النفس مروراً بتأييد الإصلاحات ثم طلب إقالة بعض الوزراء وحل الحكومة ثم تهنئة الشعب التونسي على شجاعته في طرد الطاغية، والجدير بالذكر أن هذه المواقف لم يكن يفصل بينها أحيانا سوى ساعات"[1]، هذا عن الموقف الأمريكي من أحداث تونس التي خلفت وراءها إنهيارا كاملا للإقتصاد التونسي الذي كان يعتمد بشكل كبير على الإستثمار الأجنبي والسياحة بصورة مماثلة فانكمش نموه إلى 1.8 بالمائة في عام 2011 في حين إرتفع معدل البطالة ارتفاعًا شديدًا فوصل إلى 19 بالمائة بعد أن كانت نسبته 14 بالمائة"[2].

وخلال الندوة الثانية التي نظمها مركز بروكنجز بالدوحة المنعقدة من 29 إلى31 مايو 2012 تحت عنوان" حوار التحولات" أعرب المشاركون التونسيون أن عقد إتفاقات تجارية مفضلة قد يكون أفضل السبل لمساعدة بلدهم الذي يملك بالفعل أساسيات قوية للإقتصاد الكلي، وبالرغم من أن إدارة **أوباما** بحثت فكرة إبرام إتفاق للتجارة الحرة مع تونس فإن الوضع المحلي الأمريكي يستبعد إبرام مثل هذا الإتفاق في المستقبل القريب"[3]، ومن جهة أخرى إذا ما نظرنا إلى الحالة التونسية نجدها أحسن بكثير من نظيرتها الليبية فالمشكلة التونسية هي تماما عكس مشكلة ليبيا، فالمؤسسات الحكومية بها تعمل لكنها تعاني من تضخم العجز والعجز النقدي، وقد ذكر موظف رفيع المستوى في حكومة النهضة أن الحكومة إضطرت إلى وضع ميزانية تقشف وتواجه تونس تحديات جمة حسب قوله في مجالات الأمن والتنمية والعدالة الإنتقالية، وقد أصبح إحراز التقدم مشكلة أكثر صعوبة في ظل سياسات التقشف"[4].

- الفرع الثالث: المنافسة الأمريكية للنفوذ الفرنسي والصيني في منطقة شمال إفريقيا.

تمثل منطقة شمال إفريقيا مجالا تنافسيا بامتياز، ويعتبر مجالها الإقتصادي من أقوى المجالات المحفزة لعملية التنافس الأوروبي - الأمريكي فيها، وذلك لعدة إعتبارات تتعلق بالتاريخ والجغرافيا والإقتصاد، فبحكم الماضي الإستعماري الذي ربط بين هذه المنطقة وبعض الدول الأوروبية - فرنسا تحديدا - وجوارها الجغرافي للقارة الأوروبية، شكلت هذه المنطقة سوقا إقتصاديا هاما لهذه الدول، غير

[1]- الطائي، **مرجع سابق**، ص. 326.
[2]- سلمان وشادي، **مرجع سابق**، ص. 4.
[3]- **المرجع نفسه**، ص. 5.
[4]- "المكان نفسه".

أنه ومع نهاية مرحلة الحرب الباردة تصاعد الإهتمام الأمريكي بالمنطقة ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الصين معترك المنافسة الإقتصادية مع أوروبا في منطقة تعتبر مجالا حيويا لها .

لقد شكلت منطقة شمال إفريقيا في أعقاب الحرب الباردة أحد المجالات الجغرافية التي تتقاطع فيها المصالح الإستراتيجية الأورو –أمريكية لأسباب جيو– إقتصادية، الأمر الذي جعل من المنطقة تمثل مسرح عمليات لحرب إقتصادية وتجارية وأرضية خصبة للعبة تنافسية يسعى المنخرطون فيها لكسب الأسواق التجارية والرهانات الطاقوية، وذلك وفقا للإستراتيجيات التي تهندسها القوى الفاعلة في الإقتصاد العالمي"[1].

أولا : المنافسة الأمريكية الفرنسية في منطقة شمال إفريقيا .

إعتبارا من أنّ منطقة شمال إفريقيا تخضع تقليديا للسيطرة الفرنسية خصوصا في إطار التقسيم العالمي للمصالح بين القوى الكبرى فقد سعت الدول الأوروبية دوما إلى إخضاع هذه المنطقة لنفوذها وإبقائها تحت سيطرتها، غير أنه مع إنقضاء مرحلة الحرب الباردة وتفكك المعسكر الإشتراكي بانهيار الإتحاد السوفياتي زالت تلك الأسباب التي كانت تجمع وتوحد دول المعسكر الرأسمالي على إحترام مناطق النفوذ وبرز إلى الوجود صراع تنافسي محموم ليس بين الشرق والغرب هذه المرة ولا هو صراع وسباق نحو التسلح مرة أخرى بل هو صراع إقتصادي و سباق على النفوذ والهيمنة، ناهيك بأن الوحدة التي صنعها – داخل الغرب – وجود خطر شيوعي في أوروبا والعالم لم تعد تجد لنفسها ما يبرر إستمرارها على النحو الذي قامت عليه منذ النصف الثاني من الأربعينيات [2].

إن الدافع إلى هذا الإهتمام هو ما تملكه هذه المنطقة من مواد أولية وبخاصة البترول الذي لم يعد العنصر الحيوي المحرك للإقتصاد الأمريكي فحسب، بل أيضا لكل الإقتصاد العالمي، وأصدق تعبير على هذا هو تلك الفكرة التي طغت على أذهان منظري الإستراتيجية العالمية والتي مفادها أن من يسيطر على مصادر الطاقة في العالم يضمن السيطرة على العالم نفسه، لقد تجلى صدق هذا الطرح في تسابق الدول الكبرى وتنافسها على منطقة شمال إفريقيا عن طريق نسج علاقات وثيقة هدفها هو إبقاء البلدان المنتجة للطاقة لتبعية القوى الكبرى مهما تنوعت أشكال هذه التبعية وتعددت مجالاتها .

[1]– حمياز، (الرهانات ...)، **مرجع سابق**، ص. 259.

[2] – بلقزيز، **مرجع سابق**، ص. 74.

بالرغم من أنّ فرنسا وبعض الدول الأوروبيّة تعتبر شمال إفريقيا جزءا من مجالها الحيّوي الذي لا يمكن مزاحمتها فيه إلا أنّ ما جرى من أحداث على الساحة الدولية خصوصا أحداث 11 سبتمبر 2001 مكنت الولايات المتحدة من أن تجعل هذه المنطقة ضمن إهتماماتها، وعليه فقد "بدأت تجهر بمواقف سياسية مزاحمة للسياسة الفرنسية أو مناوئة لها في المنطقة، مثلما بدأت فرنسا تعاين كيف أن النظم السياسية في المغرب العربي باتت حريصة أكثر على تمتين علاقاتها بالإدارة الأمريكية "[1]، وبالتالي صارت هذه المنطقة ميدانا للمنافسة الأجنبية طمعا في ثرواتها وأسواقها الإستهلاكية، فرغم التوافق بين الطرفين الأوروبي والأمريكي في العديد من الجوانب في إستراتجيتهما إتجاه الفضاء المغاربي(الجوانب الأمنية والسياسية)،إلّا أن هناك تنافس بينهما حول الفوز بالشركاء التجاريين وأسواق الإستثمار"[2].

كذلك فإن إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة شمال إفريقيا كان بدافع إضعاف تأثير النفوذ الفرنسي في المنطقة ومحاولة إحتواء دول المنطقة وبسط نفوذها عليها من خلال تفعيل ما يعرف بالمخططات الأمنية في إطار الحرب العالمية ضد الإرهاب، إذ لا يمر شهر إلّا وتشهد مياه البحر الأبيض المتوسط مناورات عسكرية بحرية بين القوات الجزائرية والأمريكية أو بين القوات المغربية والقوات الأمريكية، فهذا المنفذ البحري الهام يجعل الآلة العسكرية الأمريكية البحرية على تماس جغرافي بأوروبا، وعلى تماس جغرافي بإفريقيا[3]، هذا الحضور الأمريكي في منطقة شمال إفريقيا لم يعجب فرنسا التي ظلت تشن تصريحات يفهم منها عدم رضاها على وضعية حقوق الإنسان في تونس وموريتانيا والجزائر والمغرب وليبيا، رفض الجهر بامتعاضها من التسهيلات التي بدأت تعطيها بعض هذه الدول المغاربية لأمريكا[4].

من الجانب الإقتصادي، نشير إلى أن فرنسا وإلى وقت قريب كانت تحتكر أسواق الدول المغاربية بغثها وسمينها " وحتى تبقي على هذا الإحتكار كانت تقدم مساعدات لبعض الدول المغاربية لإبقائها دوما في الدائرة الفرنسية، فعلى سبيل المثال قدمت فرنسا منذ 1994 مساعدات كمنح لموريتانيا قدرت بمبلغ 900 مليون فرنك فرنسي، لكن هذه المساعدات تقلصت بعد بداية التقارب الموريتاني – الأمريكي "[5]،

---

[1] – بلقزيز، **مرجع سابق**، ص. 75 .

[2] – كعبوش، (المنطقة المغاربية ...)، **مرجع سابق**، ص. 66.

[3] – أبو زكريا، **مرجع سابق**، الموقع نفسه .

[4] – "المكان نفسه".

[5] – "المكان نفسه".

بالرغم من هيمنة فرنسا على أسواق منطقة شمال إفريقيا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تكتشف هذه الأخيرة شيئا فشيئا وتخترقها، فالواردات الأمريكية لدول المنطقة تزيد عن 34 % من إجمالي وارداتها – في المقابل – وصلت صادراتها إلى ما يربو عن 22 % رغم الإقرار بحصرية الواردات الأمريكية في الجانب الطاقوي، وممّا لا شك فيه أن النفوذ الأمريكي وتمدده في القارة الإفريقية إقتصادياً وثقافياً أثّر سلباً على مكانة فرنسا فيها، وقد ظهر الصدام بين المصالح الفرنسية والأمريكية في العديد من المجالات الإستثمارية وبصفة خاصة النفطية، وتساعد العولمة الولايات المتحدة في نشر إستثماراتها وتجارتها عبر القارة الإفريقية متحدّية بذلك مراكز النفوذ الفرنسي في الوقت الذي تحاول فيه فرنسا أن تطرح أفكاراً جديدة لمقاومة التراجع الحالي لنفوذها الإقتصادي في القارة الإفريقية"[1].

هذه الهجمة التجارية الإستثمارية الأمريكية حركت الأوروبيين والفرنسيين على الخصوص لإعلان سياسة جديدة للجوار قائمة على الشراكة وتحرير التجارة "[2]، هذه الهجمة الأمريكية تدل على مستوى حدة التنافس الذي وصل إليه الطرفان الفرنسي والأمريكي تجاه منطقة شمال إفريقيا خاصة مع مبادرة **إيزنستات** سنة 1998 التي جاءت ردا على مشروع الشراكة الأورو– متوسطية، وبالرغم من تصريحات المسئولين الأمريكيين التي توضح أن مشاريع الشراكة مع المغرب تتكامل مع تلك التي إضطلعت بها أوروبا فإن الحقيقة شيء آخر، فبإنشاء مناطق للتجارة الحرة مع كل من بلدان شمال إفريقيا... تحاول الولايات المتحدة تشجيع هؤلاء على خفض تبعيتهم الإقتصادية للأسواق الأوروبية.

إن تحرك فرنسا تجاه منطقة شمال إفريقيا من خلال قمة تونس لمجموعة 5 + 5 يبدو أنها تريد إبقاء الدول المغاربية الثلاث (تونس، الجزائر والمغرب) تحت نفوذها التقليدي، كما يتضح ذلك من تركيز جهودها عليها باقتراحها عقد إجتماع أمني في باريس في إطار مجموعة جديدة 4 + 3[3]، هذه المبادرة تكشف التوجس الفرنسي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعبر عن عدم قدرتها على مواجهة النفوذ الأمريكي في كل المنطقة لذا تركز على دول معينة تتمتع فيها بثقل هائل، كما أنها تسعى للعمل معها في المجال الأمني[4]،هذا التفكير الذي يطغى على مخيلة القوى المهيمنة يعكس قصر نظرها عن رؤية الأمور

---

[1]– يوناس بول دي مانيال، الدور الفرنسي في إفريقيا تاريخه وحاضره ومستقبله، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 11، (جانفي – مارس 2012)، ص ص. 60 – 65.

[2]– قط، (المغرب العربي...)، **مرجع سابق**، ص. 136 .

[3] – بن عنتر، (البعد المتوسطي ...)، **مرجع سابق**، ص. 71.

[4] – "المكان نفسه".

بكل وضوح، فحسب نظرنا أن المسائل الأمنية هي تحصيل حاصل وليست الأسباب المباشرة لتخلف بلدان منطقة شمال إفريقيا .

إن التنافس غير المعلن بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا كانت نتائجه في غير صالح دول المنطقة التي عرفت نوعا من إختلاف الرؤى فيما بينها والإبتزاز من طرف هذه القوى، حيث أدى هذا التنافس إلى سعي الجزائر والمغرب– الدولتان المحوريتان–للعب أدوار قيادية بصفة إنفرادية والسعي إلى فرض نفسهما إقليميا ودوليا بما يتناسب مع ثقلهما السياسي والإقتصادي، الأمر الذي أدخل الطرفان في منافسة حول تقديم التنازلات للفوز بأكبر قدر من المشاريع التي تطرحها الأطراف الخارجية، وهو ما يعزز التعامل وفق النهج الثنائي في السياسات الأوروبية والأمريكية مع الدول المغاربية، ويركز الطرفان على ورقة الصحراء الغربية لإيجاد نوع من التوازن بين المغرب والجزائر، وعدم الإستعجال في تسوية الأزمة واستخدامها لكسب المزيد من التنازلات والمصالح في المنطقة، وإن كان التوجه الأوروبي بقيادة فرنسا لحل الأزمة الصحراوية يعزز مظاهر النفوذ الأوروبي في الإقليم المغاربي في ظل التنافس مع الطرف الأمريكي، إلا أن الإبقاء على الوضع الراهن عامل مساعد في تمرير السياسات والمشاريع الأوروبية والأمريكية في المنطقة"[1].

فرغم كل المبادرات الإقتصادية والسياسية المطروحة من طرف الجانبين إلا أن السياستين الأمريكية والفرنسية تجاه منطقة شمال إفريقيا بقيتا بحاجة إلى نوع من التركيز في أصل المشاكل، حيث أن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تنظر إلى هذه المنطقة من منظورها الخاص، ولا تمتلك الإرادة الحقيقية لمعالجة الأسباب الرئيسية للمشاكل الإقتصادية والسياسية المطروحة على الساحة المغاربية .

ثانيا : الإحتواء الأمريكي للتوسع الصيني في منطقة شمال إفريقيا .

بعدما كانت منطقة شمال إفريقيا تقليديا ساحة صراع على النفوذ وحلبة منافسة إقتصادية بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، دخلت جمهورية الصين الشعبية التي تعتبر منافسا قويا في وجه القوى الأخرى، حيث أصبحت المنافس والشريك وذلك لما تتمتع به من قوة إقتصادية هائلة وبما تمتاز به سياستها من عقلانية وحكمة وتجربة كبيرة، إضافة إلى إمكانياتها وحضورها الدائم في المسائل الدولية.

[1]– كعبوش، (المنطقة المغاربية ...)، **مرجع سابق**، ص ص. 66 ، 67 .

لقد حققت الصين نموا إقتصاديا هائلا مما جعلها ثاني أكبر إقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة وزاد في تطورها وتقدمها في المجال العسكري وحضورها السياسي في الأحداث والمحافل العالمية ووصل الفائض التجاري الصيني إلى 120 مليار دولار أمريكي في وقت يقدر إحتياطها المالي بأكثر من 80 مليار دولار"[1].

تنظر الصين إلى منطقة شمال إفريقيا على أنّها موطنا للموارد الأوليّة والطبيعية بامتياز، وميدانا واعدا للإنجازات خاصة البنى التحتية التي تعتمد عليها دول المنطقة في سبيل تطوير نموها الإقتصادي في منطقة شمال إفريقيا، فهي ترمي بكل ثقلها للإستفادة من العلاقات المتينة مع بلدان هذه المنطقة كغيرها من البلدان الأخرى للعالم العربي"[2]. إنطلاقا من هذا بدأت الصين في فرض نفسها وتسجيل حضور قوي في هذه المنطقة حيث نجد الشركات النفطية الصينية الكبرى متواجدة في قطاع النفط في الجزائر، ليبيا، تونس والمغرب[3]، ومما زاد من تغلغلها في المنطقة هو أنها لا تحظى بماضي إستعماري مثلما هو حال القوى الإستعمارية التقليدية الأخرى على غرار فرنسا مثلا، وأنها لا تتدخل أيضا في الشؤون الداخلية للدول مثلما هو حال الولايات المتحدة الأمريكية، كما كانت من بين الدول الأوائل التي ساندت شعوب المنطقة في كفاحها التحرري ضد الإستعمار حيث تعد الصين البلد غير العربي الأول الذي إعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي أعلنت في شهر سبتمبر 1958" [4] .

وبعد أن تحصلت هذه الدول على إستقلالها عملت الصين على التقرب منها لانتزاع بعض المزايا والتي تمكنت من تحقيقها في بعض بلدان المنطقة من هذا الجانب بدأت الصين في ترسيم وجودها في هذه المنطقة، ومما تجدر الإشارة إليه هو أن الحضور الصيني في شمال إفريقيا يأتي في إطار إستراتيجية الصين في إفريقيا فهو إذن حضور إقتصادي بالدرجة الأولى تجاري–إستثماري، وقد ازداد إهتمامها بالمنطقة في السنوات الأخيرة، ففي دراسة قامت بها "مصادر عالمية" عام 2005 وهي وكالة من هونغ كونغ متخصصة في دراسات السوق، أكدت أنه من بين 741 مؤسسة صناعية صينية هناك حوالي

[1]– شفيعة حداد، الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة – التنافس في السودان نموذجا – ، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، م 6 ، عدد 10 (جانفي 2014)، ص ص. 13 – 28 .

[2]– Mohammed fadhel troudi, la stratégie arabe de la chine, **géostratégiques** n 33, 4éme trimestre, (23/11/2011), , pp. 153-177.

[3]– Françoise Nicolas, Le Maghreb dans son environnement régional et international,La presence Economique chinoise et indienne au Maghreb, **Institut Français des Relations Internationales** (ifri), **Note de l'IFRI**, Bruxelles:, centre des études économiques,2010,pp. 1-63.

[4]– Troudi ,**op cit**, p.159.

29% منها أكدوا إرادتهم التصدير للأسواق المغاربية، الشرق أوسطية والإفريقية، قبلها بسنة فقط كانت نسبة الشركات الصينية التي تريد التصدير إلى هذه المناطق لا يتعدى 11%، وتقدر الإستثمارات الخارجية المباشرة الصينية تجاه شمال إفريقيا بـ 15% من الإستثمارات الإجمالية"[1].

في سنة 2006"[2] إنعقدت قمّة إفريقية– صينية ثانية، الأمر الذي جعل دول منطقة شمال إفريقيا تولي إهتماما بالغا للدور الصيني، حيث عبرت عن مدى ثقتها في الدور الذي تلعبه الصين في مختلف القضايا الكبرى خاصة وأنها لا تسعى إلى هيمنة سياسية ولا تمتلك نزعة إستعمارية، هذا التقارب في وجهات النظر خاصة في القضايا الدولية الهامة سهل عملية التقارب بين الصين ودول منطقة شمال إفريقيا، حيث تم التفاهم حول إقامة شراكة إستراتيجية بين الصين والجزائر وقعت في بكين في شهر نوفمبر سنة 2006" [3] .

من بين الدوافع التي جعلت الصين تولي أهمية بالغة في تعاملها مع دول شمال إفريقيا هي وفرة الموارد الطبيعية التي أغرت الطرف الصيني والتي يرى فيها إستجابة لإشباع حاجاته المتزايدة في مجال التطور الصناعي، ففي ميادين أخرى خارج قطاع المحروقات يتواجد المستثمرون الصينيون أيضا في استغلال موارد طبيعية أخرى على سبيل المثال المجموعات المنجمية الصينية المختلفة , cecomines) socom, china geo ingineering, shaolin) ، التي تحصلت على عقود لاستغلال مناجم الزنك أو الذهب في الجزائر[4] .

أيضا فإن منطقة شمال إفريقيا تعد سوقا مفتوحا على السلع الأجنبية الأمر الذي يتحتم على الصين ولوجه في ظل منافسة شرسة للقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي.

يعد الإقتصاد الصيني الأسرع نموا في العالم في الربع الأخير من القرن الماضي ممّا زاد من حاجتها إلى طاقة هائلة، ففي غضون عشر سنوات فقط تحولت الصين من مصدر للنفط إلى دولة تحتل

---

[1]– قط، (المغرب العربي...)، **مرجع سابق**، ص. 137.

[2]– عقد المؤتمر **الأول** للمنتدى في العاصمة الصينية بكين عام 2000 بحضور مسؤولين يمثلون 44 دولة، ويعقد المنتدى كل ثلاث سنوات بالتناوب ما بين الصين وإحدى الدول الإفريقية، و**الثاني** في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا عام 2003، و**الثالث** في بكين عام 2006، و**الرابع** في القاهرة عام 2009، و**الخامس** في بكين عام 2012، و**السادس** في مدينة جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا عام2015 . انظر : إبتسام محمد العامري ، الدور الصيني في إفريقيا : دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة ، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 466 ، (ديسمبر 2017)، ص ص. 125 – 143.

[3]– Troudi, **op cit** ,p. 166.

[4]– Nicolas ,**op cit**,p. 32.

المرتبة الثانية بين كبار المستهلكين النفطيين في العالم، إذ تستهلك الصين 3، 6 مليون برميل من النفط يوميا، ويتوقع المتتبعون للشأن الصيني أن يزداد معدل الإستهلاك النفطي للصين ليصل إلى 10 ملايين برميل يوميا في العقدين المقبلين [1].

ولا تقتصر الصين في تعاملاتها الطاقوية مع نفط شمال إفريقيا فقط، بل عملت على تطبيق العديد من الإستراتيجيات بهدف التخفيف من المخاطر التي تتعرض لها، فبالإضافة إلى شراء النفط مباشرة من سوق النفط العالمية عززت علاقاتها الدبلوماسية مع المناطق والدول الغنية بالنفط من خلال الزيارات التي يقوم بها زعماء الدولة وتقديم إمتيازات إقتصادية وتجارية" [2].

تعمل الصين على توفير الخبرات والمساعدات اللازمة لهذه الدول في تهيئة بنيتها التحتية والإنطلاق بها نحو تحقيق الإستقرار السياسي والإقتصادي، لذلك تتحصل الشركات الصينية على عقود بناء في ميادين مختلفة مثل بناء السفن والقواعد الجوية وتوفير المعدات التقنية، حفر آبار البترول وكذلك السكنات الإجتماعية، إن نجاح الشركات الصينية تفسره الأثمان التنافسية وتشغيل اليد العاملة المحلية، الشيء الذي يساهم في القضاء على البطالة التي يعاني منها البلد، خاصة من بين فئة الشباب حاملي الشهادات"[3]، فمن خلال علاقاتها الوطيدة مع الجزائر أمضت الشركات الصينية عدة عقود في مجال التنقيب عن النفط ، بناء السفن وإنجاز السكنات، ففي سنة 2002 تحصلت الشركة الصينية **(سينوبيك sinopec)** على عقد لتطوير حقل **زرزايتين ZARZAITINE** البترولي بالصحراء الجزائرية بمبلغ 420 مليون أورو، هذا الحقل سيوفر للصين بين 1،3 مليون و 2،5 مليون طن من النفط سنويا، شركة صينية أخرى هي الشركة الصينية الوطنية للبحث عن النفط والغاز **(China National Oïl and Gas Exploration)** تمكنت كذلك من إنجاز معمل لتكرير البترول بمنطقة أدرار بالصحراء الجزائرية، ففي نهاية سنة 2008 تعدى حجم المبادلات بين الصين والجزائر ما قيمته 4 مليار دولار أمريكي، حيث قارب قيمة 5 مليار دولار في نهاية سنة 2009" [4]، أيضا وفي إطار منافستها للقوى الأخرى في المنطقة كثيرا ما تلجأ الصين إلى إستثمار علاقاتها مع دول المنطقة، حيث مكنتها علاقاتها الجيدة مع الجزائر من إقامة روابط تجارية وتقنية مع شركة (cscec) الشركة الأولى في البناء والأشغال

[1]– سعد حقي، (التنافس الدولي...) ، **مرجع سابق**، ص ص. 6، 7.

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 19.

[3]– Troudi, **op cit** ,p. 166.

[4]– **Loc cit**.

العمومية التي تنافس كبرى الشركات الغربية خاصة الفرنسية والتي تستفيد في معظم الأحيان من عقود عمومية"[1].

في نفس السياق، وما تجدر الإشارة إليه هو أن أغلبية مشاريع البناء الكبرى (سكنات، سدود، موانئ، طرق) كلها تم حصدها من طرف المجموعات الصينية للبناء والأشغال العمومية بما فيهم العملاق العمومي الشركة الصينية العمومية للبناء (cscec)، على العموم فإن الشركات الصينية تحصلت على عقود قيمتها تقارب 20 مليار دولار، في نفس الفترة فإن المشروع الهام الذي تم الإتفاق عليه وتم إمضاؤه سنة 2006 هو حصول المجموعة الصينية (citic crcc) على مشروع إنجاز شطرين من الطريق السيار شرق – غرب بطول 600 كلم بقيمة 6،25 مليار دولار"[2]، كذلك فإن هذه الشركات قامت بعدة إستثمارات إقتصادية حيث إفتكت عدة مشاريع في المغرب منها على سبيل المثال في سنة 2004 حيث كلفت الشركة الصينية Transtech Engineering Corporation (TEC) بإنجاز نفق السكة الحديدية لبرج مولاي عمر على الطريق الرابط بين سيدي قاسم ومكناس، وهي نفسها الشركة التي تقوم بأشغال ربط السكة الحديدية بين مدينة طنجة ورأس الرمل. كذلك تلعب الشركات الصينية دورا فاعلا في إنجاز مشاريع البنى التحتية الهامة، من بينها سد قنيطرة والطريق السيار الرابط بين تازا و مدينة وجدة"[3].

ترتقي العلاقات الصينية–الجزائرية إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية وتقدر العمالة الصينية في الجزائر بنحو 30 ألفا في مختلف المجالات (الطاقة، البناء، التكنولوجيا، الري) موزعين على أكثر من 50 شركة صينية لإدارة حقيبة إستثمارية تناهز المليارين من الدولارات ومبادلات تجارية تقارب الثماني مليارات من الدولارات"[4]، وبهذا تحتل المرتبة الثانية من بين دول الشمال الإفريقي، حيث تحتل مصر المرتبة الأولى على صعيد التعاون التجاري مع الصين، ثم تأتي الدول المغاربية الأخرى كالمغرب وموريتانيا، حيث تنشط الشركات الصينية خاصة في مجال الصيد في أعالي البحار"[5]، أما بخصوص ليبيا فإن علاقاتها مع جمهورية الصين لم تكن بالمستوى الذي كانت عليه بقية دول منطقة شمال إفريقيا،

---

[1]– Troudi, **op cit**, **p**. 165.

[2]– Nicolas, **op cit** ,p. 36.

[3]– **Loc cit** .

[4]– الشيخ باي الحبيب، الإستثمارات الصينية بإفريقيا : كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية؟ (تقرير)،(الدوحة : **مركز الجزيرة للدراسات**، 30 أفريل 2014)، ص ص. 1 – 8 .

[5]– الزحف الصيني على شمال إفريقيا يقلق أوروبا، **جريدة الإعمار والإقتصاد**، العدد 252 ،السنة الثامنة عشر(الجمعة 23 جويلية 2010)، ص. 12 .

وذلك بسبب المواقف الليبية غير الواضحة في ملف تايوان، ما تجدر الإشارة إليه هو أن الصينيين جعلوا من منطقة شمال إفريقيا بوابة للولوج نحو الأسواق الإفريقية، فحسب بعض الخبراء أن سر نجاح السياسة التجارية الصينية يكمن في أن الصين" تمتلك مفاتيح الأسواق العربية في شمال إفريقيا وأن هذه المفاتيح تتمثل في" تلازم ثلاثة عناصر أساسية وهي المال، والخبرة، والقوة العاملة"[1].

تركز الصين في علاقاتها على تغليب المصلحة المتبادلة والإحترام والمساواة على التدخل في شؤون الآخرين، فهي تعتمد على دبلوماسية مرنة لا تتدخل في المشاكل الخلافية بين الدول "فخلال زيارته للمنطقة سنة 2006 توقف الرئيس الصيني جينتاو في المغرب والجزائر وأجرى العديد من المحادثات في الرباط، لكنه لم يقل ما يزعج المسؤولين الجزائريين" فقد كان في الرباط وعينه على السوق الجزائرية"[2].

فالصين تمثل اليوم رقما صعبا في عناصر الطلب المتزايد على النفط وقواعد التنافس على الصناعة النفطية العالمية وفي علاقاتها مع الدول المنتجة لهذه المادة الحيوية، حيث تعتبر اليوم ثاني مستورد لنفط إفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ تموينها من نفط إفريقيا نسبة 25 % مقابل 15 %خلال منتصف الثمانينات (1980)"[3].

لقد أعطت الأحداث التي عرفتها ليبيا خلال ما سمي بأحداث الربيع العربي فرصة إستراتيجية للصين لإظهار قدراتها العسكرية، فعمليات الإنقاذ التي نفذتها الصين في ليبيا توضح التحول العميق لسياستها الأمنية بالمنطقة... لقد كان لعمليات نشر القوات الصينية في ليبيا أهمية خاصة من حيث أنها تمثل أول عمل عسكري للصين في البحر المتوسط؛ وهو ما يبعث برسالة قوية إلى المنطقة والعالم، وبالتالي سيسمح لها بالدفاع عن مصادرها من الطاقة وحماية الممار البحرية التي تحمل الوقود إليها ومحاولة تحقيق التوازن مع قدرات الولايات المتحدة البحرية"[4].

تختلف العلاقات بين دول منطقة شمال إفريقيا والصين من جهة وبينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، إذ يقدم كل واحد منهما نموذجا مغايرا عن الآخر، فالصين تقدم نموذجا إقتصاديا صرفا، بينما تركز الولايات المتحدة الأمريكية على الجانب الأمني البحت حماية لمصالحها،

---

[1]– الزحف الصيني على شمال إفريقيا يقلق أوروبا، **مرجع سابق**، ص. 12.

[2]– "المكان نفسه ".

[3]– Troudi ,**op cit**, p. 165.

[4]– لحسن الحسناوي، إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميات .. والإنعكاسات، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 466، (ديسمبر 2017)، ص ص. 102 – 124.

فالنموذج الصيني يركز على الإقتصاد حيث يتضمن مشروعات عملية على أرض الواقع مثل تشييد الطرق البرية وإقامة الجسور وكذلك تجهيز شبكات الري وإقامة السدود والتنقيب عن المعادن بكل أنواعها، كذلك فهي مستعدة لتقديم كل ما تملك من تكنولوجيا وتقديم المساعدة للدول في سبيل التطور، الشئ الذي لا تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية، أما النموذج الأمريكي فهو نموذج أمني صرف مثل التعاون في الميدان الأمني وإقامة قواعد عسكرية برية وبحرية في المنطقة لحماية المصالح الأمريكية .

ومما سبق نستنتج أن الوجود الأمريكي على مستوى منطقة شمال إفريقيا، هو وجود ظاهره إقامة شراكة إقتصادية – أمنية مع دول المنطقة، وباطنه تنافس حاد ومزاحمة للإتحاد الأوروبي، وبالخصوص فرنسا التي كانت خلال مرحلة سابقة تعتبر المنطقة ضمن دائرة نفوذها الموسع بحكم ماضيها الإستعماري لهذه المنطقة.

تنطلق العلاقات الأمريكية المغاربية من خلفية تنافسية حاملة شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب كآليات لتكريس الهيمنة الأمريكية على المنطقة، هذه العلاقات تقدم نموذجا جديدا في التعامل حيث ترى أن المصلحة الأمريكية تكمن في إقامة شراكة مع منطقة شمال إفريقيا ككتلة إقليمية واحدة منسجمة، وليس مع بلدان متفرقة تطغى عليها المشاكل السياسية الداخلية، وبهذا أعادت تأكيد حضورها في المنطقة عن طريق عودة الشركات الأمريكية للمنطقة الغنية بمواردها الطبيعية التي طالما إستغلها الأوربيون لعهود طويلة وكذلك عن طريق دعوة دول منطقة شمال إفريقيا للإنخراط في محاربة الإرهاب منذ أحداث 11 سبتمبر 2001.

فعلى العكس من هذا الطرح تتميز العلاقات الأوروبية مع دول شمال إفريقيا بأنها علاقات غير متوازنة فهي قائمة بين إتحاد قائم بذاته ويشكل في نفس الوقت كتلة سياسية واقتصادية واحدة وبين مجموعة دول متنافرة إنفرادية تعمل بشكل أحادي وفق إستراتيجية غير واضحة المعالم، بمعنى آخر تقوم العلاقات الأوروبية مع دول المنطقة على عقد إتفاقيات ثنائية بين إتحاد ودول إنفرادية كل على حدة، الشيئ الذي يعبر عن الأنانية الأوروبية في تعاملها مع دول المنطقة ونظرتها الدونية للمنطقة المستمدة من الخلفية التاريخية الإستعمارية .

فإذا ما تمت الموازنة بين نظرة كل من الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة من خلال علاقاتهما مع دول المنطقة يتضح لنا أن المصالح السياسية كانت طاغية على هذه العلاقات منذ بداية

(السبعينيات)، بعبارة أخرى تعتبر في الأساس مصالح غير سياسية (لا تولي أية أهمية للديمقراطية وحقوق الإنسان)، أي مصالح إقتصادية وثقافية بالدرجة الأولى، على خلاف النظرة الأمريكية التي كانت علاقاتها مع دول المنطقة ترتكز على الجانب السياسي، أي إقامة أنظمة ديمقراطية تراعى فيها المساواة وحقوق الإنسان، فالعلاقات الأمريكية مع دول المنطقة ليست مشروعا إقتصاديا فحسب، بل مشروعا سياسيا شاملا، وفي ظل هذا المعطى التنافسي تجاه منطقة شمال إفريقيا يسعى الطرفان الأوروبي والأمريكي إلى إيجاد هامش توافق لتوزيع المنافع الإقتصادية من خلال السعي إلى ضمان الإستقرار الإقتصادي وإيجاد سوق إستهلاكية واستثمارية في المنطقة تضمن مصالح الأمريكيين والأوروبيين على حد سواء.

الفصل الثالث

السياسة الإقتصادية الأوروبية والأمريكية اتجاه منطقة شمال إفريقيا

الفصل الثالث

السياسة الإقتصادية الأوروبية والأمريكية اتجاه منطقة شمال إفريقيا

ترتكز السياسة الإقتصادية الأوروبية والأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة على عامل المنافسة من أجل الظفر بأكبر قدر من الإمتيازات الإقتصادية خاصة في الميدان الطاقوي الذي يشكل عصب الحياة.

تتميز سياسات القوى الدولية تجاه منطقة شمال إفريقيا بالتنافس من أجل السيطرة على النفط وحماية إمداداتها من موارد الطاقة التي أصبحت جزءًا من المخزون الإستراتيجي الذي تعتمد عليه هذه القوى في تأمين إحتياجاتها الإستهلاكية والتنموية، خاصة وأن هذه الدول بدأت البحث عن مناطق نفوذ بديلة نتيجة لدخول منطقة الشرق الأوسط في دوامة الصراعات"[1].

تأسيسا على هذا، أصبح المجال الإقتصادي من أكثر المجالات تجسيدا لفرضية التنافس الأوروبي – الأمريكي في منطقة شمال إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة، وباعتبار أن المنطقة تعد سوقا وموردا إقتصاديا هاما تقع في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ومجاورا لأوروبا، فإن دخول أمريكا معترك المنافسة الإقتصادية مع الإتحاد الأوروبي في مجاله الحيوي منذ منتصف التسعينيات فرض نوعا من الصراع الخفي بين الأوروبيين والأمريكيين، وفي ظل هذا المعطى التنافسي في المنطقة يسعى الطرفان إلى إيجاد هامش توافق لتوزيع المنافع الإقتصادية من خلال السعي إلى ضمان الإستقرار الإقتصادي وإيجاد سوق إستهلاكية واستثمارية في المنطقة تضمن مصالح الأمريكيين والأوروبيين على حد سواء، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى الحصول على قدر كبير من الطاقة من منطقة شمال إفريقيا نظرا لأن الساحل الغربي لأفريقيا على مسافة قريبة نسبيا من الساحل الشرقي للولايات المتحدة، مما يخفف من تكاليف النقل خاصة إذا أخذنا في الإعتبار الأوضاع السياسية القلقة في الشرق الأوسط وإمكانية تعطل خطوط نقل النفط عبر قناة السويس"[2].

لقد كان الغرض من إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة تطوير وتعزيز علاقاتها الإقتصادية مع منطقة دول شمال إفريقيا القريبة من أوروبا هو توسيع نفوذها في المنطقة من جهة،

[1]– بهلولي، **مرجع سابق**، ص. 189.

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 192.

ومحاصرة الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر المنطقة إمتداده الثقافي والإقتصادي من جهة أخرى، وعليه فقد أسّست الولايات المتحدة الأمريكية لرؤية جديدة تجاه منطقة المغرب العربي قائمة على توسيع مناطق النفوذ لتشمل المنطقة المغاربية على إعتبار أنه على عكس الرهانات الإستراتيجية، فإن المجال الإقتصادي لا يعرف تقاسم الأدوار ففي ظل إقتصاد معولم يتميز بالبحث المستميت عن الأسواق فإن المنافسة لا حدود لها حتى بين الحلفاء الإستراتيجيين"[1]، وبهذا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار المنافسة الأوروبية بإعادة تأكيد حضورها في المنطقة عن طريق عودة الشركات الأمريكية للمنطقة الغنية بمواردها الطبيعية التي طالما إستغلها الأوروبيون لعهود طويلة وكذلك عن طريق دعوة دول منطقة شمال إفريقيا للإنخراط في محاربة الإرهاب منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 .

[1]– بالة، (المغرب العربي...)، **مرجع سابق**، ص. 274.

المبحث الأول: السياسة الإقتصادية الأوروبية اتجاه منطقة شمال إفريقيا

تكتسي منطقة شمال إفريقيا مكانة هامة في نظر الإتحاد الأوروبي، حيث يتميز موقعها على الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط بمكانة جغرافية هامة، إذ تعد ممرا بحريا دوليا بامتياز، كما تتمتع بعض دولها (الجزائر وليبيا) بموارد وفيرة من النفط والغاز الطبيعي، و تعتبر كذلك مصدرا رئيسيا للمهاجرين غير الشرعيين القادمين نحو أوروبا.

تشكل الموارد المتوفرة من نفط وغاز طبيعي في بعض دول شمال إفريقيا جاذبية لا تقاوم بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي التي تفتقد إلى عنصر الطاقة، وبذلك تسعى الدول الأوروبية إلى تحويل المنطقة إلى خزان لاحتياجاتها من هذا العنصر الحيوي، حيث تستورد إيطاليا وألمانيا وإسبانيا وفرنسا منذ سنوات كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي من الجزائر وليبيا.

تتميز علاقات الدول الأوروبية مع دول شمال إفريقيا بأنها علاقات ضاربة بجذورها في عمق التاريخ حيث كانت بعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا مستعمرة لمنطقة شمال إفريقيا، هذه الروابط التاريخية بين الإتحاد الأوروبي ومنطقة شمال إفريقيا تشكل في مجموعها عوامل محفزة لبناء علاقات تعاون في الميادين الإقتصادية والسياسية مبنية على الإعتماد المتبادل بين الطرفين، فمنذ فجر التاريخ إكتسبت منطقة شمال إفريقيا مكانة مرموقة في اهتمامات الأمم والشعوب، نظرا لموقعها الهام ولارتباطها بحوض البحر المتوسط الذي يتمتع بخصائص متعددة، فمن وجهة النظر الأوروبية فإن البحر المتوسط هو منطقة متكونة من عدة مجتمعات عرضة لتغيرات وتحتوي على مشاكل مقلقة وكبيرة، والحال هذه فإن البحر المتوسط لا يمكن له أن يكون جدارا يفصل بين ضفتيه"[1].

كذلك تتميز دول شمال إفريقيا بعلاقاتها الخاصة مع دول الإتحاد الأوروبي بسبب ما تمثله من أهمية خاصة تعني الطرف الأوروبي بالدرجة الأولى، خصوصا بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة حيث دخلت بلدان منطقة شمال إفريقيا دائرة الإهتمام الأوروبي في إطار الإستجابة الأوروبية للتحديات العالمية الجديدة التي تواجهها، وعليه يعتبر إعلان برشلونة من أهم إطارات التعاون بين الطرفين، فبحكم العلاقات المصلحية والتاريخية الوثيقة والقرب الجغرافي تمثل دول شمال إفريقيا بالنسبة للإتحاد لأوروبي منطقة ذات أهمية كبرى لموقعها الإستراتيجي من جهة ولسوقها الواسعة من جهة أخرى، ومن هذا المنطلق تبقى

[1] – المديني، (المغرب العربي..)، **مرجع سابق**، ص. 139.

روابط التعاون مع هذه البلدان في نظر دول الإتحاد الأوروبي من المسلّمات التي لا يمكن التخلي عنها بل يجب أن ترقى إتفاقيات التعاون هذه إلى إتفاقيات شراكة، كذلك من مصلحة دول شمال إفريقيا (الدول المغاربية) الإرتباط عن طريق الشراكة بدول الإتحاد الأوروبي بواسطة إتفاقيات شراكة تتبنى في ذلك قواعد مؤتمر برشلونة المنعقد في الفترة 28/27 نوفمبر 1995، والذي حدّد بيانه أسس التعاون والمشاركة على عدة مستويات مختلفة "[1].

فإذا نظرنا إلى الجانب الإقتصادي الذي تركز عليه مختلف مبادرات الشراكة الأوروبية والذي يعتبر العامل الأساس الذي تقوم عليه هذه المبادرات نجد أن إقتصاديات دول شمال إفريقيا ورغم إمكانياتها الموجودة إلا أنها تتميز بضعف كبير في تنوع جهازها الإنتاجي، فعلى الرغم مما تمتلكه من موارد طاقوية وزراعية، زيادة على توافر اليد العاملة المؤهلة في قطاع النسيج وصناعة الألبسة بالنسبة لتونس والمغرب وفي قطاع الصناعة الإستخراجية بالنسبة للجزائر إلا أن الإختيارات السياسية – الإقتصادية المعتمدة من طرف الدول المغاربية تبقى سببا في إحداث إختلالات على مستوى المؤشرات الإقتصادية الكلية وعلى مستوى التوازنات الإقتصادية من جراء المزج بين نموذج إحلال الواردات في الصناعات التحويلية من جهة، وتطوير الصادرات في الصناعات الإستخراجية من جهة أخرى"[2] .

من هذا المنطلق تندرج مبادرات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ومنطقة شمال إفريقيا المطروحة من جانب الطرف الأوروبي والمتمثلة في مشروع الشراكة الأورو– متوسطية أو ما سميت بعد ذلك بمسار برشلونة، ففي الحقيقة أن فكرة الشراكة الأورو– متوسطية بمحاورها المختلفة تعتبر إمتدادا لفكرة الشراكة الأورو–مغاربية والتي بدأت أساسا بالمشروع الإسباني الإيطالي الذي طرح عام 1990 لإنشاء مؤتمر الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، ثم المبادرة الفرنسية التي ركزت على خصوصية الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط حيث تعد مبادرة (5 زائد 5) بين دول شمال المتوسط ودول جنوب المتوسط المتمثلة في إيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال ومالطا من الشمال، والجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا، من أهم الأطر التي تجمع بين دول الشمال والجنوب التي بدأت في مطلع التسعينيات من القرن الماضي بهدف المناقشة و الإتفاق على قضايا

[1]– عابد شريط، واقع الشراكة الإقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي، **مجلة العلوم الإنسانية**، م 15 ، العدد 1 ، (30جوان 2004)، ص ص. 107 – 122.

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 110.

سياسية واقتصادية وأمنية"[1]. فبالنسبة لأوروبا يشكل البحر المتوسط فضاء توسعها الطبيعي لديناميكيتها الإقتصادية والتجارية فهي المنطقة التي تمكنها من توطيد محيطها من أجل ضمان وسائل نجاحها في المنافسة الدولية مع التكتلات الإقتصادية العملاقة "[2].

لقد سعت دول الإتحاد الأوروبي عن طريق البوابة الإقتصادية إلى لعب دور مميز في منطقتي شمال إفريقيا والشرق الأوسط من خلال مؤتمر برشلونة سنة 1995، محاولة منها وضع أسس متينة لشراكة أورو – متوسطية تعتبر إمتدادا للحوار العربي الأوروبي الذي فشل في بداياته لاختلاف حول الرؤى والأهداف، لقد كانت مبادرة الشراكة الأورو – متوسطية المقترحة من طرف الإتحاد الأوروبي محاولة لمواجهة التحديات التي فرضها النظام العالمي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة حيث يعد إعلان برشلونة أول محطة لإقامة تعاون بأبعاد إقتصادية واجتماعية بين ضفتي المتوسط يقوم على مقاربة براغماتية لعلاقات إقتصادية كثيرة الإختلاف بين الدول المتوسطية تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة أورو– متوسطية، يتم خلالها تبادل السلع والمنتجات وتقليص التعريفة الجمركية وفتح الأسواق للإستثمار في مختلف المجالات وتسهيل إنتقال اليد العاملة.

إن الإهتمام الأوروبي بالأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للتعاون المتوسطي إنما هو نابع بالدرجة الأولى من إهتمامه بالبعد السياسي والأمني، أي أن الإتحاد الأوروبي يوظف العلاقات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لتحقيق الأمن والإستقرار على مستوى دول الجنوب، وبهذا أصبحت قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان من أهم القضايا العالمية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وما زاد من أهمية هذه القضايا هو توظيفها لخدمة أهداف السياسة الخارجية لبعض الدول الكبرى، وقد حاولت دول الإتحاد الأوروبي توظيف هذه القضايا في علاقات الشراكة التي جمعتها مع الدول المجاورة لها فيما يعرف بسياسة الجوار الأوروبي ... حيث قامت هذه السياسة التي أطلقها الإتحاد عام 2004 على إلتزام متبادل بالقيم المشتركة بما فيها سيادة القانون، الديمقراطية، الحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان"[3].

غير أن هذه الشراكة المتوسطية التي يعمل الجانب الأوروبي جاهدا على إقامتها والسعي وراء تحقيقها تمثل أيضا جانبا آخر مقلقا بالنسبة للإتحاد الأوروبي، فشمال إفريقيا يجتازه تيار إسلامي قوي

---

[1]– بن خليف، **مرجع سابق**، ص. 88 .

[2]– المديني، (المغرب العربي...)، **مرجع سابق**، ص. 7.

[3]– نسيمة طويل، سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط، **مجلة المفكر**، م 7، العدد 8 ، (10 نوفمبر2012)، ص ص. 215 – 225.

أصبح بالنسبة إلى أوروبا عبارة عن تهديد، لذلك تحاول أوروبا أن تضع إستراتيجية تقي رفاهيتها من البؤس المادي والثقافي المتنامي في المنطقة التي تعتبرها خزانا مهمّا للهجرة"[1]، التي تشكل بدورها عاملا يهدد أمن واستقرار الأوروبيين بالدرجة الأولى .

إن مبادرة الشراكة الأورو–متوسطية مع دول منطقة شمال إفريقيا والتأكيد الأوروبي على الأبعاد الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية لهذه الشراكة، إنما هو نابع في الحقيقة – حسب الطرح الأوروبي – من إهتمام الإتحاد الأوروبي بموضوع الأمن والإستقرار لهذه الدول، وبالتالي فهو يهدف من خلال توظيفه لهذه العلاقات بأبعادها المختلفة إلى تحقيق حالة من الأمن والإستقرار على مستوى منطقة شمال إفريقيا وبالتالي فإن هذه الحالة ستنعكس على إستقرار أوروبا بأكملها، من هنا تكمن أهمية هذه المبادرات التي تبدأ على شكل حوار يتم من خلاله تجاوز الإختلافات وتحديد المشاكل الحقيقية بين الطرفين بهدف إيجاد أنجع السبل للوصول إلى حلها وتقديم الإقتراحات ورسم إستراتيجيات مشتركة من أجل الوصول إلى تفاهم شامل وكامل لتحقيق علاقات متوازنة بين الطرفين .

إن إقامة علاقات أورو–متوسطية تعتبر من المسائل المعقدة التي أخذت قدرا كبيرا من الإهتمام من جانب الدول الأوروبية المطلّة على حوض البحر المتوسط ، فهذا المشروع قد نال القدر الأكبر من التفكير الأوروبي، فعلى مر التاريخ كانت هناك طروحات وأفكار كلّها تهدف إلى إقامة علاقات تعاون بين دول حوض المتوسط ، فكانت فكرة الحوار العربي الأوروبي بين ضفتي المتوسط التي فشلت لاختلاف حول الرؤى والأهداف، بعد ذلك تطورت فكرة التعاون لتظهر بعدها الدعوة للمتوسطية الجديدة تعبيرا عن رغبة أوروبا في جعل المتوسط بحرا أوروبيا لا بحرا لأمريكا "[2]، ونتيجة للمتغيرات الجديدة التي طرأت على النظام الدولي تجسدت هذه الدعوة في بداية التسعينات من القرن الماضي في خلق فضاء متوسطي يضم كل الدول التي تشترك في حوض البحر المتوسط بما فيها إسرائيل بغرض تعزيز سياسة الإتحاد الأوروبي بإقامة شراكة أورو–متوسطية هدفها خلق محيط يتمتع بالأمن والإستقرار وتهيئة الظروف الملائمة لخلق تنمية إقتصادية واجتماعية في المنطقة، غير أن الخلاف ظهر هذه المرة حول جدول الأعمال لاقتصاره على الجانب الإقتصادي فقط وبالتحديد مجال النفط ، دون التطرق إلى

[1]– المديني، (المغرب العربي...)، **مرجع سابق**، ص. 8.

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 6.

العنصر السياسي الذي كان يرغب الطرف العربي إدراجه في الحوار، إضافة الى عوامل خارجية تمثلت في الضغط الأمريكي الذي كان يقضي على أي محاولة حوار مباشر بين الأوروبيين والعرب .

أولا: الشراكة الأورو–متوسطية.

إن إتفاقيات الشراكة للإتحاد الأوروبي هي تلك المعاهدات القائمة بين الإتحاد الأوروبي والبلدان غير الأعضاء في الإتحاد والتي تؤسس إطارا للتعاون فيما بينها، أما المجالات التي عادة ما تغطيها هذه الإتفاقيات فتتضمن تطوير الروابط السياسية والتجارية والإجتماعية والثقافية والأمنية"[1].

إن فكرة إقامة الشراكة الأورو– متوسطية تعود إلى إتفاقية ماستريخت الممضاة في فيفيري 1992 والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993، أين أعلن الإتحاد الأوروبي أن منطقة المتوسط هي منطقة عمل مشترك "**Joint Action**" وذلك بإقامة منطقة للتبادل الحر في البحر الأبيض المتوسط بين بلدان الضفتين الشمالية له المتطورة والجنوبية المتخلفة، وهو ما أكدته إتفاقية برشلونة فيما بعد عام 1995 بإقامة منطقة شراكة أورو متوسطية تبدأ بإنشاء متدرج لمنطقة تجارة حرة مدعمة بالإعانة المالية اللازمة وتتطور من خلال التعاون الإقتصادي والسياسي الوثيق إلى أن تصل إلى حد الإرتباط "**Association**" بإقامة منطقة سلام واستقرار وأمن أوروبية – متوسطية تقوم على أسس إحترام الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان"[2].

إن سياسة الدعم والإعانات المالية هذه التي نصت عليها إتفاقية برشلونة ليست هي في حقيقة الأمر سوى عبارة عن تدعيم مالي يوجه في بداية الأمر نحو دول الضفة الجنوبية للمتوسط ثم يتلاشى بعد ذلك فاسحا المجال إلى سياسة جديدة تقوم على تشجيع البلدان الشريكة الواقعة في جنوب البحر المتوسط ، وتشجيع هذه البلدان على صياغة مشروعات إنمائية واجتماعية وأمنية طموحة يكون من شأنها تحقيق الإستقرار والرفاهية والأمن والسلام في حوض البحر المتوسط"[3].

---

[1]– **قاموس المصطلحات المدنية والسياسية** ، صقر الجبالي وآخرون، (نابلس: مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس)، ط 1 جانفي 2014)، "مادة إتفاقيات الشراكة للإتحاد الأوروبي"، ص. 35 .

[2]– محمد الشريف منصوري، **إمكانية إندماج إقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، (جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2008 / 2009)، ص. 193 .

[3]– **المرجع نفسه**، ص. 194.

1 – مفهوم الشراكة.

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا حيث لم يظهر في القاموس إلّا في سنة 1987 بالصيغة الآتية: "نظام يجمع المتعاملين الإقتصاديين والإجتماعيين"، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل إستعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينيات"[1]، وعليه فإن موضوع الشراكة من بين أهم المواضيع التي حظيت باهتمام كبير لدى المفكرين وأصحاب النظريات، حيث تناولتها نظريات التكامل بصفة عامة وعلى رأسها النظرية الوظيفية، حيث بينت أن الشراكة هي مرحلة أولية قبل تحقيق الإندماج الكلي فتكون العلاقة بين طرفين أو أكثر قائمة على أساس التعاون لترتقي إلى مرحلة الشراكة في قطاعات محددة لتفتح هذه الأخيرة المجال لتحقيق وتوسيع مجال الشراكة والتعاون الذي قد يرتقي في النهاية إلى تكوين مؤسسة إندماجية"[2] .

إن فكرة الشراكة والتعاون ليست من الأمور الجديدة على المجتمعات وبالتالي فإن قيام هذا النوع من التعاون والمشاركة بين الدول يهدف أساسا إلى تنمية وتطوير المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول في جميع الميادين، فمفهوم الشراكة يقوم على المساهمة بنصيب، فهي طريقة للحصول على منافع مشتركة، وإنها نظام مشاركة بين الأطراف إجتماعيا، إقتصاديا وسياسيا، تقوم على وجود أجهزة دائمة ومصالح مشتركة بين الفواعل الدولية"[3]، كذلك من أهم مقومات أي تعاون أو شراكة أنها تقوم على أسس تراعى فيها مصلحة كل الأطراف المعنية، فالشراكة تقوم على محاور متعددة ومختلفة إذ تسعى الدول حين إبرامها لاتفاقيات هذه الشراكة مع بلدان أخرى أو إتحادات أو تكتلات إلى تطوير علاقاتها وتحقيق تعاون ومعدل مقبول من التنمية في جميع الميادين، وإذا كان الجانب الإقتصادي هو المحور الأساسي في إتفاقيات الشراكة، هذا لا يعني إهمال الجانب السياسي والثقافي والإجتماعي وحتى الأمني"[4]، فهذه المحاور كلها هي التي تشكل السياسة الشاملة التي وضعها الإتحاد الأوروبي في إطار ما يسمى بالشراكة الأورو – متوسطية كمجال للتعاون مع جيرانه في جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط.

---

[1]– مظلوم، **مرجع سابق**، ص. 5.

[2]– سفيان طبوش، **الشراكة الأورو–متوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة ، (جامعة شلف ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2017)، ص. 42.

[3]– بوروبي، **مرجع سابق**، ص. 96 .

[4]– طبوش، **مرجع سابق**، ص. 42.

أ – المعنى اللغوي للشراكة.

الشراكة لغة : هي مصدر الفعل شارك يشارك تشاركا ومشاركة، أي وقع بينهما شراكة، وتعني إختلاط النصيبين بحيث لا يميز أحد عن الآخر، كما يعني نظام شراكة تجمع بين الشركاء الإجتماعيين أو الإقتصاديين"[1].

ب – المعنى الإصطلاحي للشراكة.

إصطلاحا، نستطيع تعريف الشراكة بأنها إحدى الوسائل العلمية الفعالة لتدعيم المصالح الإقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الإستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول كما أنها تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الإقتصادي، والشراكة أيضا كما عرفها **الدكتور معين أمين** " بأنها العلاقة المشتركة والقائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة، وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة"[2]، فالشراكة إذًا يتحدد مفهومها حسب القدرات التي يتمتع بها كل طرف وحسب الإحتياجات التي يريد بلوغها، فالشراكة حسب تعريف بعض المختصين ليست المصالح الإقتصادية المشتركة فقط بل هي أيضا التاريخ المشترك، فهي كما يعرفها **الأستاذ حسن إبراهيم** بأنها "النفع المتبادل والمتضامن والمتكامل المبني على التكافؤ والإعتماد المتبادل والمصير الحضاري المشترك "[3].

كذلك فإن مفهوم الشراكة عند **Guy Pelletier** هي عبارة عن حقل واسع من الألفاظ غير الواضحة، ومن الناحية القانونية قد تكون إنعكاسا محفزا في حالة الإستقلال التام المعتمد على نوع جديد من التسيير.

والشراكة هي مجموعة من العلاقات التي تهدف إلى تحقيق أهداف المؤسسات الملتزمة بعقد التعاون مهما كانت نوعية الأهداف (تنمية تكنولوجية معينة – وحدة إنتاج – شبكة توزيع) .

تهدف الشراكة إلى تحقيق إمتيازات متبادلة بغض النظر عن تساوي أطراف التعاقد، ويؤكد في هذا الشأن « **P Dussauge** » أن الشراكة تتعلق بالعلاقات التي تتم بين المؤسسات غير التنافسية فيما

---

[1]– العرباوي، **مرجع سابق**، ص. 294 .

[2]– "المكان نفسه" .

[3]– "المكان نفسه".

بينها فيما يخص نفس المنتجات أو الخدمات، فالشراكة هي إلتزام مؤسستين أو أكثر على إستغلال موارد مشتركة لتنفيذ مشاريع أو أنشطة معينة وأقسام العائدات"[1]، والشراكة الأجنبية هي عقد أو إتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية"[2] .

وهناك تعريف آخر يعرف الإستثمار المشترك على أنه ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية أو يكون أحد الأطراف فيها شراكة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه"[3] .

في الأخير يمكن القول أن الشراكة هي : خلق علاقة بين متعاملين من خلال الجمع بينهم لوجود مصالح مختلفة حيث يساهم كل طرف منهم بما يقدر عليه من إمكانيات (مادية، معنوية ..) لتحقيق نتائج تعود في النهاية بالنفع على كل الأطراف"[4]، كذلك يمكننا تقديم تعريف شامل للشراكة على أنها تتمثل في نشاط إقتصادي ينشأ بفضل تعاون الأشخاص ذوي المصالح المشتركة لإنجاز مشروع معين ويمكن أن تكون طبيعة التعاون : تجارية، مالية، تقنية أو تكنولوجية "[5]، هذا ولم تقتصر الشراكة على المجال التجاري والإقتصادي فحسب، بل تعدتهما إلى مجالات السياسة والثقافة والإستراتيجية أملا في تحقيق بعض الأهداف المشتركة تكون في صالح الأعضاء المشتركين .

وفي هذا الإطار يمكن إعطاء تعريف أدق للشراكة وهي: أنها ذلك المبدأ الذي يقوم على تعاون دولتين أو أكثر في نشاط إنتاجي أو إستخراجي أو خدمي، أو إستراتيجي أو سياسي، حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة(رأسمال، العمل، التنظيم)، وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلا عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة، والمثال على ذلك نجد أنه لا يقتصر الأمر في الشراكة

---

[1]– بن عومر سنوسي، **فعالية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، – تقييم تجربة الشراكة قطاع عام – خاص** – ، رسالة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة ،(جامعة تلمسان، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير والعلوم الإقتصادية، 2013 / 2014)، ص. 47 .

[2]– مظلوم، **مرجع سابق**، ص. 5.

[3]– **المرجع نفسه**، ص. 6.

[4]– العرباوي، **مرجع سابق**، ص. 295.

[5]– مظلوم، **مرجع سابق**، ص. 6.

التي دعى إليها الإتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية على الجانب الإقتصادي فقط ، بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخرى(السياسية، الإجتماعية ، والثقافية)" [1].

ج – خصائص الشراكة .

وبما أن الشراكة تعتبر وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة بين وحدتين أو أكثر(دول أو مجموعات إقليمية) فهي تتطلب جملة من الخصائص نذكر منها:

– التقارب والتعاون المشترك، أي لابد من الإتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة

Les références communes تسمح بالتفاهم والإعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة

(Les Partenaires) .

– علاقات التكافؤ بين المتعاملين .

– خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة.

– إتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين

داخل دولة البلد المضيف"[2].

2 : تعريف الشراكة الأورو–متوسطية

توحي كلمة الأورو–متوسطية إلى تواجد طرفين، الأول يضم دول الإتحاد الأوروبي، والثاني يمثل الدول المتوسطية، مما يعني أن هناك مشروع شراكة قائم بين الإتحاد الأوروبي من شمال المتوسط ودول الضفة الجنوبية للمتوسط "[3] .

الشراكة **الأورو–متوسطية** هي عملية إقامة علاقات وتشارك بين طرفين إثنين، هما الدول الأوروبية من جهة وتحددها كلمة **أورو**، وبين دول حوض البحر الأبيض المتوسط من جهة ثانية، وتحددها كلمة **متوسطية**، فالشراكة **الأورو–متوسطية** هي إذًا؛ مشروع قائم بين دول الإتحاد الأوروبي

[1]– مظلوم، **مرجع سابق**، ص. 6.

[2]– "المكان نفسه".

[3]– عدالة، **مرجع سابق**، ص. 320.

عن الضفة الشمالية للمتوسط وبين الدول الأخرى للضفة الجنوبية للبحر المتوسط ، ونشير هنا إلى أن المفهوم المطروح للشراكة الأورو–متوسطية هو مفهوم أوروبي، بمعنى أنه ليس مفهوما متوسطيا نتج بعد إتفاق مختلف الأطراف عليه، فالمشروع الأورو–متوسطي وكما يدل عليه إسمه، هو مشروع أوروبي في الأساس يتجه إلى إعادة تنميط العلاقات الإقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانها المتوسطيين في ضوء المتطلبات السياسية والأمنية الجديدة للإتحاد الأوروبي، وليس على مبدأ الطبيعة المتميزة للعلاقات التي حاكها الجوار والتاريخ "[1].

وقد ظهر مفهوم المتوسطية في بداية السبعينات حيث وضع الإتحاد الأوروبي سياسات تهدف إلى إعطاء مفهوم شامل للدول الواقعة جنوب البحر المتوسط ، أهم ما جاء في هذه السياسات هو خلق منطقة آمنة ومستقرة، إضافة إلى كيفية ضمان وصول النفط والغاز إلى أوروبا، كما تم توقيع العديد من الإتفاقيات بين الفترة الممتدة بين (1972– 1976) للتعاون في عدة مجالات كالتجارة، تقديم المنتجات الفلاحية، المنتجات النصف مصنعة، إضافة إلى تحويل الإعانات المالية والقروض بين الطرفين"[2].

بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة حاولت دول الإتحاد الأوروبي إستعادة نفوذها في منطقة شمال إفريقيا التي كانت تشكل في السابق محورا أساسيا من المحاور الكبرى لسياستها الإستعمارية في المنطقة، لقد كان هذا التحول في السياسة الأوروبية تجاه المنطقة نتيجة عدة عوامل نتجت جراء التحولات العميقة التي طرأت على النظام الدولي، لقد شكل هذا التحول الذي ترجم بشكل واضح في مؤتمر الشراكة الأوروبية – المتوسطية الذي عقد في برشلونة الإسبانية عام 1995 بداية لتدخل أوروبي جديد في المنطقة الجنوبية للمتوسط يرتكز على سياسة التعاون الإقتصادي والأمني ويهدف إلى تحقيق السياسات الأوروبية في المنطقة، كما شكل هذا التوجه الجديد تطبيقا عمليا للإستراتيجيات الأوروبية الرامية إلى زيادة مستوى تدخلها في المناطق الإقليمية المتاخمة للقارة الأوروبية "[3].

وعليه، ونظرا للأهمية الكبرى التي تكتسيها المنطقة نشط الإتحاد الأوروبي في تفعيل وتطوير عملية التعاون بين ضفتي المتوسط عن طريق عدة مبادرات تلتقي كلها في الأهداف وتحمل مسميات مختلفة، والشيء الملاحظ هو أن الإتحاد الأوروبي أراد أن يحدث من خلال إتفاق برشلونة نوعا جديدا

---

[1]– مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف**،(القاهرة: دار الفجر للتوزيع والنشر، ط 1 ، 2006)، ص. 93 .

[2]– العرباوي، **مرجع سابق**، ص. 295 .

[3]– عدالة، **مرجع سابق**، ص. 319.

من العلاقات تختلف عن تلك العلاقات التقليدية التي كانت تربطه بدول منطقة شمال إفريقيا، بحيث أعطت هذه النظرة الجديدة الطابع القانوني لإعلان برشلونة ووضعته في إطار مؤسس يحدد التوجهات الأساسية للعلاقات التي تربط الطرفين مع إضفاء طابع الشراكة على العلاقات بين الإتحاد الأوروبي ودول منطقة شمال إفريقيا بدل طابع التعاون الذي كان يطبع العلاقات التقليدية بين الطرفين، إضافة إلى توسيع مجالات الشراكة وتعميمها من المجال الإقتصادي إلى المجالات الأخرى السياسية، الأمنية، الإجتماعية والثقافية .

إن الشراكة الأورو – متوسطية هي تحقيق أهداف الشراكة الإقتصادية والمالية المنصوص عليها في إعلان برشلونة، ويعتبر هذا المشروع أيضا بمثابة التوجه نحو التكتل بين الدول بغرض تعزيز المصالح الإقتصادية والسياسية للدول المكونة لهذا التكتل الإقتصادي والسياسي و الأمني والتي أضحت بغض النظر عن أشكالها التي تتراوح ما بين حرية تنقل رؤوس الأموال وانتقال السلع والخدمات بين دول المتوسط بدون قيود"[1].

فبالنسبة للإتحاد الأوروبي، "الشراكة تعني مصالح مشتركة بين الطرفين وهي تعني أيضا توسيع الدعم المالي للدول النامية من أجل مساعدتها على تجاوز مشاكلها وبالتالي الدعوة إلى الإنضمام والإندماج في الإقتصاد العالمي"[2]، كذلك فإن الشراكة في منظور الإتحاد الأوروبي هي عبارة عن مشروع يبلور ويبرز رغبة الأوروبيين في إعادة تأكيد التواجد الأوروبي على الساحة الدولية كمواجه قوي وفعال للمنافس الأمريكي الذي إستحوذ على الشرق الأدنى والأوسط والأقصى، ويشكل في نفس الوقت من الناحية الإقتصادية والمالية والتجارية أبرز المشاريع التي ستؤطر العلاقات الإقليمية في منطقة البحر المتوسط"[3]، فالمنظور الأوروبي الظاهر لمبادرات الشراكة يعني المساعدة المالية للدول لتجاوز مشاكلها، غير أنها تخفي في طياتها مبدأ التنافس – بين القوى الكبرى – الذي فرضته التحولات التي أقرها النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت هي الأخرى تبحث عن موضع قدم لها في منطقة شمال إفريقيا عن طريق إقامة مبادرات للشراكة مع دول المنطقة.

---

[1]– ياسين بوضياف، **إنعكاسات الشراكة الأورو– جزائرية على الإقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، (جامعة : حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017)، ص. 91 .

[2]– العرباوي، **مرجع سابق**، ص. 295 .

[3]– شريط، (واقع الشراكة ...)، **مرجع سابق**، ص. 109.

أما دول الجنوب وبدافع الإستفادة من مقدرات الدول المتقدمة مع التركيز على المصالح والأهداف الخاصة بكل طرف عن طريق التعاون في شتى المجالات خاصة الإقتصادية، فتعني لهم الشراكة مع الإتحاد الأوروبي هي الإستفادة من الإرتباط بواحدة من أكبر القوى الإقتصادية الدولية كمحرك للتنمية الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، وإن تحقيق هذه الغاية يتوقف على ما توفره علاقة الشراكة من تأمين وضع تفضيلي لمنتجات هذه الدول في السوق الأوروبية التي تواصل إتساعها، والإستفادة من المساعدات المالية والفنية المقدمة من الإتحاد الأوروبي لتطوير إقتصادياتها"[1].

3- الدوافع والأهداف من إقامة الشراكة الأورو – متوسطية :

لكل عملية شراكة بين طرفين دوافع وأهداف، دوافع تحفز على إقامة هذه الشراكة، وأهداف يرجوها كل طرف معني بهذه العملية، وعليه فسوف نتطرق بالتفصيل فيما يلي إلى كل هذه الأسباب والأهداف التي يعمل الطرفان – الأوروبي والمغاربي- على تحقيقها والوصول إليها .

3 -1- الدوافع والأسباب الخاصة بالإتحاد الأوروبي من إقامة الشراكة الأورو-متوسطية :

تتنوع الدوافع والأسباب الخاصة بالإتحاد الأوروبي من إقامة الشراكة الأورو متوسطية كما يلي :

أ- الأسباب السياسية الخاصة بالإتحاد الأوروبي من إقامة الشراكة الأورو-متوسطية:

تتمثل أهم الأسباب السياسية التي دفعت بالإتحاد الأوروبي إلى خوض غمار الشراكة الأورو-متوسطية في رغبته في أن يكون له دور سياسي يتناسب مع قدراته كقوة سياسية و اقتصادية تفرض نفسها على الصعيد الدولي بكل ما تتمتع به من ثقل سياسي واقتصادي، فمع نهاية الحرب الباردة تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى القوة الأولى المهيمنة على العالم، وبذلك إنفردت بإدارة العالم كله من دون إعطاء أي إعتبار لباقي الدول الأخرى، وكانت حرب الخليج الثانية خير دليل على نوايا السياسة الأمريكية في ظل الوضع العالمي الجديد معتمدة على قوتها العسكرية، الإقتصادية والتكنولوجية "[2]، لقد فسح المجال واسعا للولايات المتحدة لأن تنفرد بقيادة العالم و أن تسيطر عليه، واعتبرت أنه من حقها التصرف باستقلالية تامة في تسيير العالم والهيمنة عليه، باعتبارها الضامن الوحيد للنظام الدولي الجديد .

[1]- سارة نبيلة بلحسن، العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة، **مجلة الإقتصاد والإحصاء التطبيقي**، العدد 21، (جوان 2014) ، ص ص. 162 - 181 .

[2]- العرياوي، **مرجع سابق**، ص. 296 .

وعليه، فقد بات من الضروري على دول الإتحاد الأوروبي السعي إلى تقوية وحدتها وتوثيق علاقاتها مع دول الجوار، حيث بدأت في إعادة ترتيب البيت حتى يتسنى لها الإستفادة من التقسيمات الجديدة التي طرأت على الساحة الدولية ومحاولة البروز كقوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية وخلق توازن في القوة والمصالح"[1]، فالتطورات الجديدة التي لحقت بالنظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة والتي كرست الهيمنة الأمريكية على المستوى العالمي فرضت إستراتيجية تنافسية بين القوى العظمى على المستوى الدولي عموما، وبين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية على مستوى منطقة شمال إفريقيا خصوصا، الأمر الذي جعل الدول الأوروبية تفكر في اللجوء إلى تكتل إقليمي لمواجهة الزحف الأمريكي نحو منطقة حوض البحر المتوسط وشمال إفريقيا.

وما تجدر الإشارة إليه كذلك، هو أن الهيمنة التي حققتها الولايات المتحدة الأمريكية على المستويين السياسي والعسكري بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة تتمثل في كونها تشغل حاليا مركزا مهيمنا في النظام العالمي وفي مجالات السياسة والأمن والإقتصاد والثقافة، فبعد الحرب الباردة وانكفاء موسكو إلى الخلف لم يعد هناك سوى مركز واحد، هو مركز القوة العسكرية والإقتصادية الأمريكية المستندة إلى إستراتيجية عسكرية عامة هي إستراتيجية التورط العالمي أو الهيمنة العالمية لمواجهة التحديات والأخطار التي تهدد هذه الهيمنة أو تزعمها مركز المنافسة العالمية باعتبارها القوة الأولى والتي تسيطر على الهيكل الأمني والعسكري للعالم"[2]، كذلك فإن الوزن السياسي الذي إكتسبته الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى منطقة البحر المتوسط نابع من قوتها الإقتصادية وهيمنتها المطلقة على العالم، فمقارنة مع دول المجموعة الأوروبية التي تقدر تدفقاتها المالية في إطار علاقاتها الثنائية والجماعية في المنطقة بحوالي 24 % من المجموع المالي الموجه للدول المتوسطية، نجد التدفقات المالية الأمريكية تقدر بحوالي 41 % في شكل إستثمارات وقروض، مما يجعل الولايات المتحدة قوة منافسة للإتحاد الأوروبي في المنطقة"[3].

ب – الأسباب الإقتصادية الخاصة بالإتحاد الأوروبي من إقامة الشراكة الأورو–متوسطية:

إن نهاية مرحلة الحرب الباردة وما نتج عنها من ميلاد تجمعات إقتصادية إقليمية كبرى، دفع بالإتحاد الأوروبي إلى التفكير في إنشاء تجمع إقتصادي يكون الهدف منه هو خلق إطار تعاون ضمن

[1]– العرياوي، **مرجع سابق**، ص. 297.

[2]– الجاسور، **مرجع سابق**، ص. 103 .

[3]– العرياوي، **مرجع سابق**، ص ص. 296 ، 297 .

تكتل إقتصادي قائم بذاته يفرض نفسه أمام التطورات الحاصلة على المستوى الدولي ويكون في مستوى التغيرات الدولية التي فسحت المجال لظهور العديد من الأقطاب الإقتصادية، على غرار إتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا (**النافتا** NAFTA)، ورابطة دول أمريكا الجنوبية (MERCOSUR)، والتعاون الإقتصادي لدول الباسفيك (APEC)، إضافة إلى تجمع دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، هذا التغيير الذي طرأ على الإستراتيجية الإقتصادية العالمية جعل الإتحاد الأوروبي ينظر إلى دول الضفة الجنوبية للمتوسط بمنظور الشريك الكامل ذو الأهمية الكبرى وظهرت معه كذلك أهمية البحر المتوسط الحيوية باعتباره يربط إقتصاديا بين ثلاث قارات هي أوروبا، إفريقيا وآسيا، ويشكل في نفس الوقت همزة وصل بين الإتحاد الأوروبي والعالم العربي، غير أنه ومع نهاية الحرب الباردة ظهرت مجموعة من العوامل الإقليمية والعالمية (الهجرة السرية، التهديدات الإرهابية، التنافس الدولي على حوض المتوسط،...) والتي جعلت الإتحاد الأوروبي يطلق مبادرة الشراكة الأوروبية –المتوسطية(مسار برشلونة) سنة 1995 "[1]، وعليه فقد أصبح هذا الأخير ينظر إلى دول المنطقة على أنها دول شريكة بدل تقديم المعونات من قروض و منح التي كرستها المعاهدات التفاضلية والسياسات المتوسطية السابقة التي بادر بها الطرف الأوروبي.

إضافة إلى هذا، نجد أن هناك دوافع أخرى للإتحاد الأوروبي تتمثل في رغبته في الإبقاء على علاقاته خاصة مع دول شمال إفريقيا نظرا لما تلعبه هذه الدول من دور هام في إقتصاديات الدول الأوروبية، فبالمفهوم التجاري نجد أن أكثر من 2500 سفينة تجارية تعبر يوميا البحر المتوسط حاملة ما مقداره ثلث (3/1) التجارة النفطية العالمية، وبالمفهوم الإقتصادي تشكل الكتلة البشرية في المغرب العربي –والتي تتعدى الثمانين (80) مليون نسمة– سوقا مغاربية لتسويق السلع والمنتجات الأوروبية وسوقا لرؤوس الأموال والإستثمارات العالمية، بالإضافة إلى أن كلا من الجزائر وليبيا تمدان أوروبا ب 32 بالمائة من صادراتها النفطية، كما أن الجزائر وحدها تصدر حوالي 20 % من المنتجات الغازية لأوروبا، كما أن نسبة إحتياطي الغاز في المغرب العربي تقع في الصدارة بين الدول العربية"[2].

[1]– سعيد سايل، العلاقات الأوروبية – المتوسطية في ظل التحولات السياسية الجديدة بالعالم العربي 2011 – 2015، **مجلة دراسات وأبحاث**، م 8، العدد 25،(ديسمبر 2016)، ص ص. 314 – 331.

[2]– أحمد دربان، مستقبل الشراكة الأورومغاربية والسناريوهات المحتملة، **مجلة الإقتصاد الجديد**، م 4 ، العدد 02 ، (1 ديسمبر 2013)، ص ص. 277 – 288.

ج – الأسباب الأمنية الخاصة بالإتحاد الأوروبي من إقامة الشراكة الأورو–متوسطية:

إن ظهور بعض التهديدات والمخاطر التي تهدد الأمن الأوروبي والقادمة خصوصا من الضفة الجنوبية للمتوسط والمتمثلة أساسا في إستفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا؛ قادمين إليها من شمال إفريقيا والخوف من إرتباطهم بالإرهاب مع إنتشار ظاهرة التسلح في العالم الثالث وانتشار الجريمة المنظمة وارتباطها بالإرهاب كذلك، كلها عوامل أدت إلى زيادة التخوف لدى دول الإتحاد الأوروبي من إنعكاساتها السلبية على أمن أوروبا بأكملها من جهة وعلى أمن واستقرار دول الضفة الجنوبية للمتوسط من جهة أخرى.

لقد بات من الواضح أن أمن الدول الأوروبية واستقرارها مرهون بضرورة إنشاء منطقة يسودها السلام والإستقرار، الشيء الذي يفرض على الإتحاد الأوروبي التعاون مع جيرانه في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. ولقد جسد ذلك البيان الختامي لمؤتمر برشلونة من خلال تأكيده على أن الأمن والإستقرار في المنطقة يتم تحقيقه عبر مسلكين : الأول إقليمي، يتمثل في التعاون الجماعي من أجل مواجهة التهديدات المشتركة في المتوسط (النزاعات الإقليمية، التسلح، الظواهر الأمنية العابرة للحدود..)، والثاني داخلي، يتمثل في التعاون الثنائي من أجل إصلاح أساليب الحكم التي اعتبرت مصدرا لعدم الإستقرار الداخلي الذي يهدد كذلك الأمن في المتوسط بسبب تأثيراته المباشرة وغير المباشرة على كل المنطقة"[1]، كذلك من بين العوامل التي تزيد من تخوف الطرف الأوروبي تجاه منطقة شمال إفريقيا والتي كانت دافعا قويا لإقامة الشراكة هو الإنفجار السكاني الذي تعاني منه الضفة الجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط وما ينجر عنه من هجرة ونزوح إلى الدول الأوروبية فرارا من الفقر والبطالة وعدم الإستقرار السياسي والإجتماعي داخل الدول الأصلية حيث بات يهدد الإستقرار الإقتصادي والنمو الديمغرافي للدول الأوروبية، لذلك تسعى الدول الأوروبية لإيجاد سياسات تحد من هذا التدفق على أراضيها بالتعاون مع دول الجنوب"[2].

إن تنامي ظاهرة الإسلام السياسي والتطرف الذي جعل الغرب ينظر للإسلام على أنه مصدر الإرهاب وأن كل ما يرمز للإسلام والمسلمين إنما يعد في خانة التطرف والإرهاب، إضافة إلى كل ما له

[1]– إسمهان تمغارت، الشراكة الجزائرية – الأوروبية : الخلفيات، الأهداف والنتائج، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، م 4 ، العدد 2، (31 ديسمبر 2017)، ص ص. 65 – 82.

[2]– العرياوي، **مرجع سابق**، ص. 299 .

علاقة بظاهرة الإرهاب وما إرتبط به من ظواهر أخرى تدخل في خانة الجريمة المنظمة كتجارة المخدرات والهجرة السرية وغيرها التي أثارت الذعر في الأوساط الأوروبية خوفا من إنتشارها وانتقالها إلى أوروبا هي بالفعل دوافع وأسباب ساهمت في التفكير في إقامة شراكة أورو–متوسطية تعتمد أساسا و بالدرجة الأولى على مساهمة دول منطقة شمال إفريقيا.

3-2- الدوافع و الأسباب الخاصة بدول منطقة شمال إفريقيا من إقامة الشراكة الأورو–متوسطية :

تتنوع الأسباب والدوافع التي أدت بدول منطقة شمال إفريقيا إلى إقامة الشراكة الأورو–متوسطية، حيث يعتبر الدافع الإقتصادي أهم هذه الأسباب وذلك عن طريق ضمان سوق أكثر إتساعا للمنتجات الأجنبية من خلال إقامة منطقة التجارة الحرة وجلب الإستثمار الأجنبي بصفة عامة والأوروبي بصفة خاصة، وتحول نمط العلاقة مع الإتحاد الأوروبي من علاقة مانح ومتلقي إلى علاقة تعاون ومصالح مشتركة والإستفادة من برامج التمويل الأوروبي والتكوين والمعلومات والتسويق ومواصفات الجودة والخبرة العالية والتكنولوجيا العالية لإعادة هيكلة إقتصادياتها، وكذلك الرغبة في أهمية الإتحاد الأوروبي كمصدر للمساعدات المالية"[1] والقروض لتمويل المشاريع وتحديث القطاعات الإقتصادية لضمان تنمية مستدامة وتطور في حركية الإقتصاد .

إن ظهور الحركات الإسلامية وانتشار ظاهرة التطرف الديني على مستوى دول الضفة الجنوبية للمتوسط؛ والتي ساهمت في ظهورها العديد من العوامل الداخلية ذات الصلة بالمشاكل الإجتماعية والإقتصادية وحتى السياسية، كفشل الحكومات الحديثة العهد بالإستقلال في تحقيق متطلبات شعوبها، إضافة إلى مخلفات البيروقراطية والمحسوبية"[2]، كلها عوامل ضاعفت من خشية الإتحاد الأوروبي تجاه هذه الظواهر خوفا من إنتقالها وانتشارها في أوساط المجتمعات الأوروبية؛ وبالتالي تنعكس سلبا على أمن واستقرار كل الدول الأوروبية نظرا لوجود جالية مغاربية مهمة من ناحية العدد على مستوى كل دول الإتحاد الأوروبي من جهة، ومرتبطة إرتباطا وثيقا بمواطنها الأصلية وتتفاعل روحيا ومعنويا مع كل ما يحدث على مستوى دول منطقة شمال إفريقيا من جهة أخرى .

---

[1]– محمد تقرورت / محمد متناوي، حصيلة إتفاق الشراكة الأوروبية مع دول شمال إفريقيا – دراسة تقييمية مقارنة – ، الملتقى الدولي حول: آثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنعقد خلال الفترة 13 و 14 نوفمبر 2006، بجامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، بمشاركة مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو– مغاربي، ص. 5 .

[2]– العرياوي، **مرجع سابق**، ص. 301 .

3 -3 - أهداف الشراكة الأورو-متوسطية في منظور الإتحاد الأوروبي:

إنطلاقا من أن الشراكة الأورو-متوسطية هي مقاربة أوروبية بامتياز فهي تعكس أهداف وتطلعات الإتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى، وعليه فإن الغاية الأساسية للإتحاد الأوروبي من إقامة الشراكة الأورو-متوسطية تكمن في إرساء أسس تعاون شامل مع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط يكون الغرض منه هو تحقيق أهداف سياسية، أمنية وإقتصادية عن طريق إقامة منطقة للتجارة الحرة وأخرى إجتماعية، بما في ذلك تحقيق الإستقرار على مستوى الدول المطلة على الضفة الجنوبية للمتوسط، إنطلاقا من قناعتها بأن أمن أوروبا مرتبط بتحسن ظروف الأمن والمعيشة في كل دول حوض المتوسط ، وكذلك إلى السيطرة والهيمنة على أكبر رقعة جغرافية ممكنة من حيث الأسواق وصرف المنتجات وإلى ربط مناطق جغرافية قريبة إليها لتشكل مناطق إقتصادية واستراتيجية كبيرة تقوي موقعها في التنافس"[1]، وعليه فإن هذه الأهداف تتمثل في الآتي :

أ- الهدف السياسي الأمني للشراكة الأورو-متوسطية في منظور الإتحاد الأوروبي:

إن الهدف من الشراكة في المجال السياسي والأمني، هو جعل منطقة البحر المتوسط منطقة إستقرار على الصعيد الإقليمي والعمل على تشجيع قيام نظم سياسية تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية، التي تؤدي إلى إرساء علاقات حسن الجوار وبناء الثقة و الأمن بين الشركاء، وهذا ما يساعد على خلق بيئة مواتية لازدهار النشاط الإقتصادي، كل هذا من خلال حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على المبادئ الجوهرية للقانون الدولي"[2]، فالهدف الأمني المنشود من الشراكة هو جعل منطقة البحر المتوسط منطقة خالية من مختلف التهديدات المتمثلة في الهجرة غير الشرعية وتصاعد موجات التطرف الناتجة عن الأصولية الإسلامية باعتبار أن منطقة شمال إفريقيا تعد مصدرا لهذه الأخطار التي تهدد كل دول المنطقة المتوسطية، وعليه فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب :

- تعميق أسلوب التشاور في كل المسائل المتعلقة باحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وتنمية العامل البشري من خلال التركيز على التعليم وإقامة علاقات حسن الجوار والتعاون في مجال البيئة.

---

[1]- ياسين بوضياف / منير نوري، أثر الشراكة الأورو- جزائرية على الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر: الواقع والطموح، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، م 1، العدد 16 (السداسي الاول 2017)، ص ص. 169 - 190.

[2]- طبوش، **مرجع سابق**، ص. 142.

– العمل على توفير عوامل الإستقرار في المنطقة المتوسطية وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة فيها وتشجيع الإصلاح الإقتصادي لبلوغ أهداف التنمية المنشودة"[1].

ب – الهدف الإقتصادي المالي للشراكة الأورو–متوسطية في منظور الإتحاد الأوروبي:

يتمثل الهدف الإقتصادي– المالي من الشراكة في منظور الإتحاد الأوروبي في ما يلي :

– بناء منطقة لتحقيق الإزدهار والتطور المشترك.

– تسريع وتيرة عملية التنمية المستدامة الإقتصادية والإجتماعية.

– التقليل من الفوارق التنموية وتقليص فجوات التطور من خلال المنطقة الأورو–متوسطية.

– زيادة التدفقات الإستثمارية إلى بلدان جنوب المتوسط ودعم المدخرات المحلية ورفع الكفاءة الإنتاجية، وزيادة الصادرات وإعادة هيكلة إقتصاديات دول المتوسط بهدف توسيع أسواقها وإتمام إجراءات التعديل الهيكلي.

– تعزيز التكامل الإقتصادي بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط "[2].

وسعيا إلى بلوغ هذه الأهداف إتفق الطرفان على إقامة شراكة إقتصادية ومالية ترتكز على ثلاثة عناصر أساسية هي : إنشاء منطقة تجارة حرة، تنفيذ تعاون وتداول إقتصادي، وزيادة المساعدات المالية من الإتحاد الأوروبي إلى شركائه .

أما التعاون المالي، فقد أشار بيان برشلونة إلى أهمية هذا التعاون في إنجاح الشراكة، لهذا فقد أعطي هذا الجانب الإهتمام الأكبر. إذ أن كل ما حدد من تعاون إقتصادي وحتى السياسي والإجتماعي لا يمكنه أن ينجح ما لم يكن مرفقا بدعم ومعونة مالية يقدمها الإتحاد الأوروبي للدول المتوسطية الشريكة إضافة إلى القروض التي يقدمها بنك الإستثمار الأوروبي والمعونات الثنائية من الدول الأوروبية"[3].

---

[1]– أسماء سي علي، **إنعكاسات إتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية على تنافسية الإقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية – آفاق ما بعد 2017** – ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، (جامعة الشلف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017)، ص. 107.

[2]– "المكان نفسه".

[3]– طبوش، **مرجع سابق**، ص ص. 140 ، 141 .

كذلك تجدر الإشارة إلى حرص الدول الأوروبية على ربط المسائل الأمنية بالإقتصاد، وعليه فالإستراتيجية الجديدة للإتحاد الأوروبي تركز كثيرا على تأمين مصادر الطاقة التي تعتبر المحرك الرئيسي والعنصر الحيوي للإقتصاد الأوروبي كأولوية من أولويات السياسة الأمنية التي يجب تحقيقها على مستوى منطقة البحر الأبيض المتوسط .

ج- الهدف الإجتماعي الثقافي و الإنساني للشراكة الأورو-متوسطية في منظور الإتحاد الأوروبي:

تتمثل أهداف الإتحاد الأوروبي من الشراكة الأورو-متوسطية في جانبها الإجتماعي والثقافي والإنساني في التركيز على العمل من أجل التقارب بين الشعوب عن طريق شراكة إجتماعية و ثقافية و إنسانية تهدف إلى تشجيع التفاهم بين الثقافات و التبادل بين المجتمعات المدنية و تحسين حقوق الإنسان و الحريات السياسية، إضافة إلى تقديم الدعم المالي المرتبط بإتمام مختلف المشاريع المنصوص عليها في إتفاق برشلونة من خلال برامج تمويل (MEDA 1) و (MEDA 2) والتي خصصت أغلفة مالية لإنجاز النشاطات الإقتصادية والإجتماعية المتفق عليها"[1].

يمثل برنامج المساعدات المقدمة لدول حوض البحر المتوسط ميدا (MEDA) الأداة المالية الأساسية لتنفيذ الشراكة الأورومتوسطية، يتمثل إطار التعاون المالي لاتفاقية الشراكة ووفق مسار برشلونة في المساعدات المالية الممنوحة في إطار برنامج MEDA، وقد إعتمد لأول مرة بموجب القرار رقم 1488/ 96 الصادر في 23 جويلية 1996 من طرف المجلس الأوروبي (MEDA 1)، ثم تم تعديله في عام 2000 تحت إسم البرنامج المتوسطي الثاني أو (MEDA2)، بموجب القرار رقم 2698/ 2000، ويغطي البرنامج الأول الفترة 1995 – 1999 بينما يغطي البرنامج الثاني الفترة 2000 – 2006"[2] .

لقد إعترف المشاركون في ندوة برشلونة بأن تقارب الثقافة و الحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل، وفي هذا السياق أكدوا على الحوار بين حضارات

---

[1]- سي علي، **مرجع سابق**، ص. 107.

[2]- إلياس غقال، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو- جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000 – 2014)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، (جامعة بسكرة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016 /2017)، ص ص. 17، 18 .

منطقة المتوسط وما يتطلبه هذا الحوار من إحترام الثقافات والأديان كشرط لازم لتحقيق التقارب وتوثيق التفاهم بين الشعوب، وعليه فقد تطرقت ندوة برشلونة إلى عدة نقاط نذكر منها ما يلي :

– يؤكد المشاركون على أهمية قطاع الصحة من أجل تنمية مستدامة ويعربون عن إرادتهم في المشاركة الفعالة للجماعات لعمليات ترقية الصحة ورفاهية السكان.

– يعترف المشاركون بأهمية النمو الإجتماعي الذي حسب رأيهم يجب أن يواكب كل نمو إقتصادي، ويولون أهمية خاصة لاحترام الحقوق الإجتماعية الأساسية بما في ذلك الحق في التنمية .

– وعليه، يجب تقوية و / أو وضع الأدوات الضرورية لتعاون لامركزي لإعطاء الأولوية للمبادلات بين مختلف الفاعلين في إطار التشريعات الوطنية : مسؤولو المجتمع السياسي والمدني، عالم الثقافة والدين، الجامعات والبحث، وسائل الإعلام والجمعيات، النقابات والمؤسسات الخاصة والعامة"[1] .

من خلال ما تقدم يتجلى الهدف الحقيقي للشراكة في نظر الإتحاد الأوروبي في كون هذا المشروع يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق مصالح أوروبية بحتة وخاصة في مجال الحد من الهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب والتصدي للمنافسة الأمريكية على أسواق المنطقة باعتبارها الساحة الخلفية لأوروبا، متجاهلين في ذلك التعاون في ميادين الإقتصاد والصناعة والتكنولوجات الحديثة .

أما فيما يخص المجال الأمني من وجهة النظر الأوروبية فالمقصود بالأمن هنا هو أمن القارة الأوروبية، أي إبعاد كل ما يهدد أمن واستقرار الإتحاد الأوروبي من هجرة غير شرعية وإرهاب ومخدرات، فالطرف الأوروبي يركز بالدرجة الأولى على موضوع الأمن قبل التنمية، في حين أنه لا يوجد هناك أمن بلا تنمية، فالتنمية هي التي توطد الأمن وتثبت الإستقرار، والمشكلة العسكرية المحددة ما هي إلا مظهر ضيق لمشكلة الأمن الأوسع، فالقوة العسكرية يمكن أن تساعد في توفير القانون والنظام، ولكن لا يمكن أن يتم ذلك إلا بقدر وجود أساسي للقانون والنظام في المجتمع النامي بالفعل، ورغبة أساسية في التعاون من جانب الشعب، والقانون والنظام هما الدرع الذي يمكن أن نحقق خلفه التنمية، وهي الحقيقة الأساسية للأمن"[2] .

[1] – **وثيقة إعلان برشلونة** (مصادق عليها خلال الندوة الأورو – متوسطية 27 و 28 نوفمبر 1995).

[2] – روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن**، ترجمة: يونس شاهين، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970)، ص. 140 .

3 -4- أهداف الشراكة الأورو-متوسطية في منظور دول منطقة شمال إفريقيا

في إطار الشراكة الأورو-متوسطية تسعى دول جنوب حوض المتوسط وبالضبط دول منطقة شمال إفريقيا إلى الإرتباط بواحدة من أكبر القوى الإقتصادية في العالم بصفتها محركا للتنمية وداعما للإندماج في الإقتصاد العالمي، وذلك من خلال زيادة حجم المساعدات المالية والفنية التي يقدمها الإتحاد الأوروبي لتنمية إقتصاديات دول جنوب حوض المتوسط إلى جانب دعم عمليات التحرير الإقتصادي وتشجيع الإستثمارات الأجنبية في هذه الدول، ثم إن دول جنوب المتوسط خصوصا دول شمال إفريقيا ترى أنه من الممكن لها تحقيق مصالح إقتصادية من مشروع الشراكة الذي وافقت عليه في مؤتمر (برشلونة) وذلك لتحقيق الأهداف التالية :

- فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية من جهة أخرى، مما سيضمن للدول المتوسطية تحقيق فائض كبير من خلال مبادلاتها التجارية مع الإتحاد الأوروبي.

- الحصول على مساعدات وقروض لتمويل مشاريعها وجلب رؤوس الأموال الأجنبية من أوروبا بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه البنك الأوروبي للإستثمار في هذا الإطار.

- الإستفادة من نقل التكنولوجيا وذلك من خلال إقامة مشاريع إستثمارية أوروبية من دول جنوب المتوسط.

- مواجهة المشاكل الإجتماعية خاصة البطالة"[1].

ثانيا :- إتفاقيات الشراكة الأورو – متوسطية.

تعتبر الشراكة الإقتصادية من أهم ما يطبع خصائص الإقتصاد العالمي لأهميتها البالغة في الإقتصاد الدولي ومساهمتها في التجارة الدولية، ويعتبر الإتحاد الأوروبي نموذجا حيا من بين نماذج أخرى على المستوى الدولي، فاتفاقيات الشراكة هذه إضافة إلى كونها تربط بين دول الإتحاد الأوروبي بعضها ببعض في مجال التجارة والإستثمار، إلا أنها قد توسعت إلى دول أخرى خارج الإتحاد، حيث أصبحت بلدان البحر الأبيض المتوسط نموذجا للشراكة الأورو- متوسطية التي تربط بين الإتحاد

[1]- سي علي، **مرجع سابق**، ص ص. 107 ، 108 .

الأوروبي ودول من شمال إفريقيا لما تمثله هذه الدول من بعد تاريخي واقتصادي مهم في نظر دول الإتحاد، فمنطقة شمال إفريقيا تعتبر منطقة ذات أهمية كبرى نظرا لموقعها الإستراتيجي من جهة ولسوقها الواسعة من جهة أخرى، ومن هذا المنطلق تبقى روابط التعاون مع هذه البلدان في نظر دول الإتحاد الأوروبي من المسلّمات التي لا يمكن التخلي عنها بل يجب أن ترقى إتفاقيات التعاون إلى إتفاقيات شراكة و في صالح دول شمال إفريقيا(الدول المغاربية).

هذا الإرتباط يكون عن طريق الشراكة بدول الإتحاد الأوروبي بواسطة إتفاقيات شراكة تتبنى في ذلك قواعد مؤتمر برشلونة المنعقد في الفترة 28/27 نوفمبر 1995 والذي حدّد بيانه أسس التعاون والمشاركة على المستويات التالية :

- الشراكة في السياسة والأمن (إقامة منطقة مشتركة من السلام والإستقرار).

- الشراكة في الإقتصاد والمال (إقامة منطقة مشتركة مزدهرة إقتصاديا).

- الشراكة في المجالات الإجتماعية، الثقافية والشؤون الإنسانية"[1].

1 - مسار برشلونة.

يعتبر مسار برشلونة الذي إنطلق رسميا في الندوة الأورو-متوسطية التي عقدت ببرشلونة يومي 26 و 27 نوفمبر 1995 لبنة أولى في صرح الشراكة الأورو- متوسطية وبداية لبناء علاقات حقيقية بين ضفتي المتوسط مبنية على قاعدة من التعاون الجاد والتوازن الإقتصادي والإجتماعي، حيث تمت بمناسبة إنعقاد هذه الندوة صياغة **إعلان**[2] يعتبر بمثابة ميثاق أورو- متوسطي من طرف 27 دولة

[1]- شريط، (واقع الشراكة ...)، **مرجع سابق**، ص. 109.

[2] - **Définition de Déclaration de Barcelone**

Instituée en 1995 à Barcelone, la Déclaration de Barcelone pose les principes du partenariat Euromed. L'initiative a été lancée par l'Union européenne (UE) et dix autres États riverains de la mer Méditerranée : Algérie, Autorité Palestinienne, Égypte, Israël, Jordanie, Liban, Maroc, Syrie, Tunisie et Turquie. Depuis 2007, L'Albanie et la Mauritanie sont membres de l'Euromed. Aujourd'hui, EUROMED rassemble, désormais, les 28 États membres de l'UE et douze États du sud de la Méditerranée.

Cette déclaration propose de faire du bassin méditerranéen une zone de dialogue, d'échanges et de coopération qui garantisse la paix, la stabilité et la prospérité, exige le renforcement de la démocratie et le respect des droits de l'homme, un développement économique et social durable et équilibré, la lutte contre la

مشاركة، هذا الإعلان مكمل ببرنامج عمل يجسد روح الندوة القائم أساسا على فكرة الأمن والتعاون في حوض المتوسط "[1]، ومسار برشلونة هو الإسم الذي عرفت به السياسة المحددة للإتحاد الأوروبي في حوض البحر المتوسط، حيث يعد هذا المسار كبديل لسياسة التعاون الشامل التي كانت تركز على المعونات والقروض الميسرة لمشروعات التنمية في المنطقة، ويعد كذلك إمتدادا لمراحل متميزة مر بها .

فوثيقة مؤتمر برشلونة هذه تنص على أن " المشتركين قد أجمعوا على الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها منطقة البحر المتوسط، ورغبة من دول المنطقة في إعطاء بعد جديد لعلاقاتها المستقبلية، بعدا يرتكز أساسا على روح التعاون والتضامن الواسع، وفقا للروابط التاريخية المتميزة ولعلاقات الجوار التي تجمع بينهما؛ وبوعيهم بأن المشاكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية الجديدة بضفتي حوض المتوسط ، أصبحت تشكل تحديا مشتركا تلزم مواجهته من منظور شامل ومنسق" .

كذلك أقر المشتركون خلال هذا المؤتمر "باستعدادهم لخلق إطار متعدد الأطراف ودائم لتنظيم علاقاتهم، يعتمد على روح التعاون واحترام خصوصيات وقيم ومميزات كل المشاركين. كذلك واعتبارا لما سبق، إتفق المشاركون في المؤتمر على وضع الأسس الكفيلة لخلق تعاون شامل بينهم – التعاون الأورومتوسطي – وذلك عن طريق حوار سياسي دوري ومكثف، وتطوير التعاون الإقتصادي والمالي، مع إعطاء المزيد من الأهمية للبعد الإجتماعي والثقافي والإنساني، وهي المحاور الثلاث التي تمثل أبواب التعاون الأورومتوسطي"[2].

ففي مرحلة الستينات (1958 – 1974) هيمنت الإتفاقيات الثنائية بين بلدان السوق الأوروبية المشتركة وكل من تونس والجزائر والمغرب بدون إعتبار للبعد الإقليمي، واتسمت هذه الإتفاقيات بالطابع التجاري البحت حيث توصلت المجموعة الأوروبية لتوقيع إتفاقية تعاون مع كل من المغرب وتونس عام 1969 .

---

pauvreté et la promotion d'une meilleure compréhension entre les cultures. Trois piliers sont définis pour être à la base de cette coopération :

- un dialogue politique renforcé et régulier,
- un développement de la coopération économique et financière
- une valorisation accrue de la dimension sociale, culturelle et humaine.

Dans :**https**://**www.glossaire-international.com** (Définition de Déclaration de Barcelone)

[1]– بخوش، **مرجع سابق**، ص. 97 .

[2]– نص وثيقة مؤتمر برشلونة.

أما مرحلة السبعينات والثمانينات (1977 – 1990) فقد شهدت عقد إتفاقيات التعاون بين المجموعة الأوروبية وكل من المغرب والجزائر وتونس... وقد عبرت المجموعة الأوروبية خلال فترة السبعينات والثمانينات عن سياستها الشاملة تجاه منطقة البحر المتوسط بآليتين أساسيتين هما:

– سياسة المساعدة المالية في شكل قروض مقدمة من البنك الأوربي للإستثمار أو من خلال ميزانية الجماعة الإقتصادية الأوروبية ذاتها، وفي هذا السياق قدمت دول الجماعة الأوروبية مساعدات مالية إلى الدول المغاربية الثلاث (تونس – الجزائر – المغرب).

– آلية الحوار العربي – الأوروبي (1974 – 1992) ذلك الحوار الذي جرى ودار على مستويات وزراء ودبلوماسيين من الطرفين العربي والأوروبي، ومع بداية الثمانينات... تصاعد الإهتمام الأوروبي بالمنطقة المتوسطية في إطار السياسة المتوسطية الشاملة للمجموعة الأوروبية"[1]. ما هو جدير بالذكر، هو أن الأهمية الإستراتيجية للمجال المتوسطي تضفي على قضايا الأمن صبغة العالمية تتجاوز بذلك الحدود الإقليمية لمجال البحر المتوسط، وعليه فإن هذه الإعتبارات الأمنية هي التي عجلت بالإتحاد الأوروبي إلى الإسراع في تنفيذ هذه المبادرة نظرا لانشغاله بأمن واستقرار القارة الأوروبية في ظروف غير ملائمة كانت تعيشها بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط من تفاقم لمظاهر التطرف والهجرة غير الشرعية، حيث تزايدت أعداد المهاجرين غير الشرعيين كما أشارت إليها بيانات منظمة الهجرة الدولية، فحسب تصريحات المفوض الأوروبي لشؤون الهجرة" **ديميتريس افراموبلوس**" ، فقد وصل أكثر من 276 ألف مهاجر غير شرعي إلى الإتحاد الأوروبي عام2014 أي بزيادة بنسبة % 138 مقارنة بعام 2013 حيث وصل عددهم إلى 107365 مهاجر غير شرعي"[2].

كذلك وحسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة فإن حوالي 170 ألف مهاجر غير شرعي عبروا البحر المتوسط نحو إيطاليا سنة 2014، إنطلق 85 % منهم من المياه الإقليمية لليبيا ومعظم المهاجرين من دول جنوب الصحراء والبعض منهم من سوريا والعراق وباكستان لكن هذه الهجرات كانت في أغلبها كارثية بحيث تحولت مياه المتوسط لمقبرة للمهاجرين، ففي 17 أفريل 2015 نشرت المنظمة الدولية للهجرة تقريرها تؤكد وفاة أكثر من 900 مهاجر وتضاعفت الوفيات ليرتفع عدد القتلى إلى 1750 قتيلا

[1]– المديني، (المغرب العربي..)، **مرجع سابق**، ص ص. 131، 132.

[2]– مسعود دخالة، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها،**المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، م 4، العدد الثالث، (1أكتوبر 2014)، ص ص. 123 – 154.

أي بثلاثين (30) مرة أكثر من سنة 2014"[1]، الأمر الذي حدا بالجانب الأوروبي إلى وضع إطار جديد للعمل المشترك تتصدر فيه المسائل الأمنية صدارة المباحثات في سبيل خلق فضاء متوسطي آمن ومستقر، كذلك فإن الفوارق الإقتصادية والإجتماعية التي تفصل بين ضفتي المتوسط كانت من بين أهم الأسباب التي ركز عليها مشروع الشراكة الأورو–متوسطية حيث أكد على إعطاء بعد جديد للعلاقات الإقتصادية المستقبلية بين الطرفين ولجعلها تقوم على التعاون والتضامن والحفاظ على علاقات حسن الجوار والتاريخ المشترك، وتختلف الشراكة الأوروبية – المتوسطية عن إتفاقيات التعاون بأنها إطار شامل متعدد الأطراف .

تعتبر إتفاقيات الشراكة بين الإتحاد وكل من الدول المتوسطية المشاركة إحدى الأدوات الرئيسية لتطبيق الشراكة من أجل مواجهة التحديات المشتركة المعترضة بأسلوب شمولي"[2].

لقد كان لمؤتمر برشلونة سنة 1995 الفضل في تجسيد مفهوم الشراكة الأورو–متوسطية، حيث إجتمع لأول مرة بمبادرة من الإتحاد الأوروبي وزراء خارجية 15 دولة من المجموعة الأوروبية و 12 دولة من جنوب وشرق المتوسط توج "بإعلان برشلونة " الذي شدد على أن السلام والإستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط هو هدف جماعي مشترك يجب العمل على تحقيقه بكافة السبل والوسائل، ولهذه الغاية إتفق المشاركون على الإلتقاء بشكل دوري لإقامة حوارات سياسية مستندة إلى المبادئ الجوهرية للقانون الدولي كما أكدوا على عدد من الأهداف المشتركة في قضية الإستقرار الداخلي والخارجي"[3]. وبالتالي تم تعميق فكرة توسيع الإطار الجغرافي والنظري لمبادرات البحر الأبيض المتوسط حيث كان يتوجب على الإتحاد الأوروبي أن يكون حاضرا برمته دون إستبعاد أي دولة ولا حتى إسرائيل بطبيعة الحال"[4]، وهكذا تجسدت هذه الفكرة على أرض الواقع التي كان هدفها في بداية الأمر التحرير التدريجي للتجارة مع الدعم المالي قبل الإنطلاق نحو تعاون سياسي واقتصادي أكبر يتضمن التنمية الإقتصادية والتجارة والإستقرار الإجتماعي و الهجرة والبيئة .

---

[1]– مصطفى صايج، التحديات الأمنية والإستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط، **مجلة القانون، المجتمع والسلطة**، م 6، عدد 1،(03 فيفري 2017)، ص ص. 11 – 34 .

[2]– المديني، (المغرب العربي...)، **مرجع سابق**، ص ص. 142، 143.

[3]– **المرجع نفسه**، ص. 143.

[4]– ميغيل أنخيل موراتينوس،**البحر الأبيض المتوسط :الماضي والحاضر والمستقبل**، الكتاب السنوي IE Me للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012 ،(عمان : دار فضاءات للنشر والتوزيع ، 2014)، ص. 35.

وعليه فإن هذه الإتفاقية تعبر بوضوح عن طموح الإتحاد الأوروبي في أن يصبح قوة سياسية واقتصادية تؤهله لأن يكون رقما فاعلا في مجريات النظام العالمي الذي بدأت ملامحه تتشكل بعد التطورات الدولية الجديدة واستعادة موقعه الذي كان يحتله في العلاقات الدولية، وتماشيا مع ما جاء في إجتماع المجلس الأوروبي بلشبونة في جوان 1992 الذي أكد أن الشواطئ الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط ومثلها الشرق الأوسط هي مناطق جغرافية للإتحاد فيها مصالح قوية خاصة مع إنتشار الحركات الإسلامية وتدهور أوضاع الجنوب وتدفق الهجرة وتوسع الخارطة الجيوسياسية للإرهاب، حيث يهدف الإتحاد الأوروبي إلى إقامة منطقة أمن واستقرار وذلك لثراء المنطقة بالمواد الطبيعية وموقعها الجغرافي الإستثنائي وما تمثله من سوق كامنة "[1].

وبالإعلان الرسمي عنها تم لأول مرة تأسيس نهج شامل للواقع الأورو–متوسطي مع محاولة مواجهة جميع التحديات التي تواجهها المنطقة سواء كانت سياسية أو أمنية أو إقتصادية أو مالية، وذلك دون إغفال ولأول مرة الجوانب الإنسانية والثقافية"[2].

وفي ظل التعاون الثنائي الذي ظل يشكل الإطار العام لمشروع الشراكة وتطبيقا لهذا الإتفاق من زاويته الإقتصادية، دخلت دول منطقة شمال إفريقيا في مرحلة التطبيق الميداني لهذه الشراكة حيث شرعت المفوضية الأوروبية في الدخول في مفاوضات مع الدول المعنية لإبرام إتفاقات مشاركة تحل محل إتفاقات التعاون المبرمة مع هذه الدول في فترات سابقة يرجع بعضها إلى نهاية الستينات وبداية السبعينات وكانت تجدد دوريا ... وكانت تونس أول من أنهت مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1995 تلتها المغرب في نوفمبر 1995، فالجزائر في أكتوبر 2001، وجرت مراسم توقيع الدول المذكورة على هذه الإتفاقات بالفعل في تواريخ لاحقة، جويلية 1995 بالنسبة لتونس، فيفري 1996بالنسبة للمغرب، وأفريل 2002 بالنسبة للجزائر"[3].

حدد مؤتمر برشلونة إشكالية متوسطية بمضامين وأبعاد جديدة تهدف إلى إقامة علاقات حقيقية بين ضفتي المتوسط مبنية على أسس صلبة من التعاون الإقتصادي والإجتماعي وترتكز على ثلاثة محاور أساسية تتمثل في :

---

[1]– طبوش، **مرجع سابق**، ص. 138.

[2] – موراتينوس، **مرجع سابق**، ص. 35 .

[3]– نافعة، (الإتحاد الأوروبي ...)، **مرجع سابق**، ص ص. 497، 498 .

أ- المحور السياسي والأمني:

يهدف إلى بعث الحوار السياسي بين الدول الأورو-متوسطية وخلق منطقة سلام وإستقرار على مستوى الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، وبهذا عبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام والإستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشكلون مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجعيه وتوطيده بكل الوسائل التي بحوزتهم. من أجل هذا يوافق المشاركون على قيادة حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على الإحترام للمبادئ الجوهرية للقانون الدولي ويعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الإستقرار الداخلي والخارجي"[1].

لقد إعتبر الإعلان أن تحقيق السلام والإستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط يجب أن يكون هو الأساس لأي تعاون بين دول الحوض وحدد الإلتزام بين الدول المشاركة بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وأهمّها تسوية الخلافات البينية بالطرق السلمية وعدم جواز الإستيلاء على أراضي الغير بالقوة، واحترام حقوق الشعوب في المساواة وتقرير المصير"[2]، ولتحقيق هذه الأهداف حدد البيان آليات محددة ضمن خطة عمل وضعت على النحو التالي :

- إقامة حوار سياسي منتظم بين دول المنطقة.
- وضع جهاز إنذار مبكر لتحديد مصادر الخطر والتهديد.
- إقتراح أساليب لمواجهة وعلاج هذه الأخطار.
- وضع صيغ ملائمة لمنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل.
- الحد من سباق التسلح.
- مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة"[3].

كما شدّد الإعلان أيضا على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول على المستوى القطري بترسيخ قيم الحرية والديمقراطية ودولة القانون، واعترف في الوقت نفسه بخصوصيات ثقافية واجتماعية

---

[1]- نص وثيقة برشلونة.

[2]- عدالة، **مرجع سابق**، ص. 321.

[3]- "المكان نفسه".

للدول تعطيها الحق في اختيار الأسلوب الذي يمكن من خلاله تحديد مضامين هذه القيم وطريقة وضعها في موضع التطبيق"[1]، كذلك شدد المشاركون في المؤتمر على ضرورة الأخذ بعين الإعتبار دعم الحوار بين كل الأطراف لتبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، العنصرية ونبذ الأجانب، إحترام وتأييد التنوع والتعددية في مجتمعاتهم، دعم وتشجيع التسامح بين مختلف المجموعات، ومحاربة مظاهر التعصب، والتشديد على ضرورة وأهمية التكوين في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إحترام السيادة المتساوية، وكل الحقوق المتعلقة بالسيادة والتنفيذ النزيه للإلتزامات والواجبات وفقا لما ينص عليه القانون الدولي "[2].

ب – المحور الإقتصادي والمالي:

يهدف هذا المحور بالدرجة الأولى إلى إعادة بعث العلاقات بين كل دول البحر الأبيض المتوسط والعمل على تنميتها، ودعم التعاون الإقتصادي والمالي بين جميع دول هذه المنطقة من أجل إزدهار إقتصادي يخص كل الدول عن طريق وضع الأسس الأولى لإنشاء مناطق حرة للتجارة تضم جميع دول الإتحاد الأوروبي وشركائهم من دول البحر الأبيض المتوسط، حيث حدد إعلان برشلونة عدة أهداف وآليات أهمها إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010 تزال خلالها تدريجيا كافة العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تعترض سبيل التجارة بين الدول المعنية"[3].

كذلك، يشير إعلان برشلونة إلى ما يلي : يشدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الإقتصادي والإجتماعي المستديم والمتزن في أفق تحقيق هدفهم ببناء منطقة إزدهار متقاسمة.

•يعترف المشاركون بواجب دعم النمو الإقتصادي بالتوفير الداخلي، قاعدة كل إستثمار، وبالإستثمارات الخارجية المباشرة معا، يشددون على أنه من المهم تأسيس جو مناسب لهما وبالتحديد عبر إزالة العوائق في وجه هذه الإستثمارات تدريجيا، التي قد تؤدي إلى تبادلات للتكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير"[4].

وما تجدر الإشارة إليه كذلك هو أنه إضافة إلى الأهداف التي سطرها إعلان برشلونة هناك أهدافا أخرى تتمثل في تشجيع التنمية الإقتصادية المتكاملة والمستدامة التي تحمي البيئة والموارد الطبيعية وتنمي القدرات البشرية وخلق مناخ موات للإستثمار بإزالة الحواجز التي تحول دونه، وتنمية إمكانيات

[1]– عدالة، **مرجع سابق**، ص. 321.

[2]– العرباوي، **مرجع سابق**، ص. 303.

[3]– نافعة، **مرجع سابق**، ص. 495.

[4]– نص وثيقة برشلونة.

البحث والتأهيل العلمي والفني ونقل التكنولوجيا واستمرار الحوار لحل مشكلة الديون"[1]، كذلك شدد المشاركون في مؤتمر برشلونة على إعطاء أهمية كبرى للتنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة، ونظرا لأهمية هذه العلاقات إتفق الجميع على متابعة الحوار بهدف الوصول إلى الرقي والتقدم إنطلاقا من أنهم شركاء وتواجههم تحديات مشتركة، وقد حدد المشاركون أهدافهم على المدى البعيد كالآتي :

- الإسراع في وتيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستديمة.
- تحسين ظروف حياة السكان.
- رفع مستوى التشغيل وتقليص الفوارق التنموية في المنطقة الأورو – متوسطية.
- ترقية الشراكة والإندماج الجهوي وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف إتفق المشاركون على إقامة شراكة إقتصادية ومالية تأخذ في الإعتبار درجات التنمية المختلفة واختلاف مستويات التقدم وتعتمد على :

- الإنشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة.
- إقامة شراكة وتعاون إقتصادي ملائمين في المجالات المعنية.
- الزيادة بالتدرج للدعم المالي الأوروبي لشركائه "[2].

ج – المحور الإجتماعي والثقافي والإنساني:

في هذا الجانب نشير إلى أن الإتحاد الأوروبي أكد على أن التقاليد الثقافية والحضارية على ضفتي البحر الأبيض المتوسط والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية، العلمية والتكنولوجية تعد عاملا أساسيا في تقارب وتفاهم الشعوب وتحسين النظرة المتبادلة بينهم، ومما جاء في نص وثيقة برشلونة ما يلي : "يعترف المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل، في هذا السياق يوافق المشاركون على خلق مشاركة في المجالات الإجتماعية والثقافية والإنسانية"[3].

[1] – عدالة، **مرجع سابق**، ص. 321.

[2] – العرباوي، **مرجع سابق**، ص. 305 .

[3] – نص وثيقة برشلونة

وفي نفس السياق تسعى الأطراف المشاركة إلى إقامة شراكة في المجالات الإجتماعية، الثقافية والإنسانية، وبهذا إنتهج الإتحاد الأوروبي سبيل الحوار مع الحضارات حيث ركز على مبدأ الحوار بين الأديان والثقافات بهدف بعث روح التفاهم والحوار بين شعوب المنطقة، وفي هذا الصدد يشير إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في التعريف وتقريب صورة الآخرين وإعطائها صورة جيدة تمكن من خلق الإحساس المتبادل بين الشعوب والثقافات "[1].

كذلك إهتم الإتحاد الأوروبي بقضايا الشباب ومنظمات المجتمع المدني وأكد على ضرورة العمل على تنميتها وتطويرها كما إهتم بقضية العلاقة بين الصحة والتنمية وشدد على ضرورة التعامل مع قضية التنمية باعتبارها قضية معقدة الجوانب والأبعاد يلعب فيها الإنسان الفرد دورا أساسيا وهو ما يتطلب الإهتمام بالتنمية البشرية بأوسع معانيها"[2]، فعلى الرغم من أن إعلان برشلونة قد تطرق إلى معالجة كل المشاكل في مختلف المجالات إلا أنه ركز كثيرا على قضية الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تؤرق الدول الأوروبية بأكملها، فقد إلتزم الإتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات مالية من أجل التنمية شريطة العمل على الحد من هذه الظاهرة وسد منافذها، كذلك شدد على الإلتزام بإعادة هيكلة البنى الإقتصادية والإجتماعية بما يتلاءم مع إحتياجات السوق وتحرير التجارة الخارجية وفتح الأسواق ومكافحة الأصولية الإسلامية، ولتشجيع الدول المغاربية على المضي قدما في هذا البرنامج قام المجلس الأوروبي باعتماد مبلغ 4،7 مليار دولار في شكل قروض ومنح ومشاريع تغطي الفترة حتى نهاية عام 1999"[3]، كذلك نشير إلى أن الإتحاد الأوروبي عبر كثيرا عن تخوفاته المرتبطة بمنطقة شمال إفريقيا والتي تمثل جغرافيا الجوار الأقرب للإتحاد الأوروبي .

إن تركيز الدول الأوروبية على قضية الهجرة غير الشرعية نابع من تخوفه من هذه المعضلة، كما أن هذا الإحساس ينطلق من نظرة أنانية تجاه هذه القضية، إذ أن كل هذه المحاور المحددة للعلاقات بين الشمال والجنوب إنما الغاية منها هو إيجاد صيغة ملائمة لمواجهة هذه الظاهرة التي تعتبر محور كل اللقاءات وكل المشاورات، لقد جاء تركيز إعلان برشلونة على قضية الهجرة إنطلاقا من أن خمسة ملايين مهاجر من دول جنوب المتوسط يعيشون في دول الإتحاد الأوروبي ويواجهون مشاكل عديدة فضلا عن وجود ضغوط متزايدة لهجرة غير شرعية تسبب مشكلات عديدة للدول المصدرة وللدول المستقبلة للعمالة

[1] – العرباوي، **مرجع سابق**، ص. 308 .

[2] – عدالة، **مرجع سابق**، ص. 322.

[3] – "المكان نفسه".

على حد سواء، ولهذا حاول إعلان برشلونة إرساء قواعد لتنظيم الضغط السكاني والحد من الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال وربط هذه القواعد بمساعدات من أجل التنمية"[1].

2 – السياسة الأوروبية للجوار.

نظرا للأهداف التي لم يستطع مسار برشلونة بلوغها والنتائج غير المشجعة التي تم تحقيقها حاول الإتحاد الأوروبي إدخال بعض التعديلات الجديدة على الشراكة الأورو–متوسطية وإعطائها صيغة جديدة أيضا لتتحول إبتداء من سنة 2004 إلى السياسة الأوروبية للجوار **Politique Européenne de Voisinage** التي تعتبر إطارا جديدا مكملا لمسار برشلونة 1995 فيما يخص العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا، وعليه فإن سياسة الجوار لا تعتبر بديلا للشراكة الأورو–متوسطية بل دعم إضافي لها من خلال إعتبار أن مسار برشلونة يشكل مرجعية أساسية لها، لهذا فإن الجوانب الأمنية المتضمنة في إتفاقية الشراكة ستستمر مع تدعيمها بإجراءات إضافية، فسياسة الجوار تهدف بشكل عام إلى الإلتزام بالقيم المشتركة، دعم الحوار والإصلاح السياسي، تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية، تحرير التجارة واندماج الأسواق، التعاون في مجالات العدالة، الحرية والأمن، تعزيز التنسيق في مجالات الطاقة، النقل، مجتمع المعلومات، البيئة والبحث العلمي، ترقية البعد الإجتماعي والإتصالات بين الجماعات"[2].

أ – تعريف السياسة الأوروبية للجوار:

ظهرت فكرة السياسة الأوروبية للجوار خلال إجتماع المجلس الأوروبي في **كوبنهاغن** في ديسمبر 2002، حيث كان على الإتحاد الأوروبي إغتنام الفرصة التي أتاحها التوسع من أجل تحسين العلاقات مع البلدان المجاورة ودعا المجلس إلى تأسيس علاقات تستند على القيم المشتركة مع البلدان التي تقع في الجهتين الجنوبية والشرقية من المتوسط، تم تأسيس سياسة الجوار الأوروبي بوصفها سياسة للإتحاد الأوروبي في عام 2004"[3]، وكان يراد من ورائها هو تجنب نشوء خط تقسيم جديد بين الإتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه والعمل بدلا من ذلك على تعزيز الأمن والإستقرار والرفاه لجميع الأطراف المعنية .

[1]– نافعة، **مرجع سابق**، ص. 496.

[2]– رداف، **مرجع سابق**، ص. 196 .

[3]– طويل، **مرجع سابق**، ص. 217.

فالإستراتيجية الجديدة التي طرحتها سياسة الجوار الأوروبي لمواجهة تهديدات الأمن الأوروبي هي وضع منطقة جنوب المتوسط كهدف إستراتيجي ثابت وتدعيم علاقاتها مع دول المنطقة باعتبار أن الدول العربية المتوسطية تضم دول الجوار من جهة، وتعاني من حالات عدم الإستقرار من جهة ثانية"[1].

تتمثل سياسة الجوار في محاولة الإتحاد الأوروبي تطوير علاقات جديدة مع جيرانه بشرق أوروبا وجنوب المتوسط تقوم على ثلاثة مبادئ هي : سياسة تفضيلية، إقامة فضاء للرفاه وحسن الجوار وإقامة علاقات واسعة وسلمية على أساس من التعاون، مع الإشارة إلى تأطير "قيم الإتحاد " لهذه المبادئ، وقد تم تحديد هذه القيم بوضوح في العناصر الآتية: إحترام دولة القانون، الحكم الراشد، حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، مبادئ إقتصاد السوق، التنمية المستدامة، ترقية علاقات حسن الجوار، الحريات العامة"[2]

ب –أهداف السياسة الأوروبية للجوار:

تهدف السياسة الأوروبية للجوار إلى تشييد علاقات جواريه مبنية على قيم أساسية مشتركة في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وذلك عن طريق إندماج إقتصادي مع الإتحاد الأوروبي من خلال المشاركة في الأسواق الداخلية وكذلك من خلال التعاون والمساعدة التقنية والمالية المدعمة للإتحاد الأوروبي، والقيام بإصلاحات سياسية على مستوى دول شمال إفريقيا حتى تتلاءم تشريعات هذه الدول مع تشريعات الإتحاد الأوروبي، وعليه فإن السياسة الأوروبية للجوار تهدف بشكل عام إلى :

- الإلتزام بالقيم المشتركة.
- دعم الحوار والإصلاح السياسي.
- تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية.
- تحرير التجارة واندماج الأسواق.
- التعاون في مجالات العدالة.
- تعزيز التنسيق في مجالات الطاقة، النقل، مجتمع المعلومات، والبيئة والبحث العلمي.

[1]– سهام حروري، الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي، **مجلة المفكر**، م 5، العدد 5،(17 مارس 2010)، ص ص. 343 – 352 .
[2]– عدالة، **مرجع سابق**، ص. 323.

- ترقية البعد الإجتماعي والإتصالات بين الجماعات [1].

ج - أسس وآليات السياسة الأوروبية للجوار :

تتمثل أسس السياسة الأوروبية للجوار على مبدأ العمل الثنائي القائم على وضع مخططات عمل ذات طابع ثنائي تخص الإتحاد الأوروبي وكل دولة شريكة له في هذه السياسة تكون محل إتفاق بينهما، كما يتم تطوير هذه السياسة بالتشاور وبالتنسيق مع كل دولة منها تماشيا مع مستوى التطور الحاصل في طريق إندماجها مع هذه السياسة، وقد تم إعتماد هذه المخططات من قبل المجلس الأوروبي في فيفري 2005 "[2] .

تعتمد السياسة الأوروبية للجوار تجاه جيرانها الجنوبيين على إستراتيجية الأمن والإستقرار، حيث يعتبر الهدف الأساسي والأول من هذه السياسة هو ضبط الآثار السلبية (Externalités Négatives) للجوار على الأمن الأوروبي الناشئ عن عملية التوسع، وهذا مؤشر على أن الإدراك الأوروبي لم يعد ينظر إلى العلاقة مع فضائه المجاور بمفردات نظام الأمن الجهوي بل بمنظار فكرة مركب الأمن متعدد المقاسات"[3]، فسياسة الجوار منذ إنطلاقها سنة 2004 نصت على معالجة العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وباقي الفضاءات الجيوسياسية المجاورة، فسياسة الجوار هي الفضاء المفضل حيث يمكن تجسيد شكل أكثر دقة وأكثر مرونة في الآن ذاته لإدارة الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي .

لقد أفرز مسار توسيع الإتحاد الأوروبي جملة من التحديات التي جاءت سياسة الجوار تحاول التعامل معها بإيجاد الأجوبة والحلول المناسبة لها، ومن بين هذه التحديات :

- تحديات الربط بين مقتضيات الأمن الداخلي وضرورة مأسسة الحدود (l'institutionnalisation des frontières) وذلك من خلال إعادة صياغة مأسسة الحدود وإدارتها بكيفية تقحم وتشرك الآخرين وفقا لمعايير تمييزية خاصة .

- تحدي بناء جماعة أمن متعدد الأطراف في داخل فضاء الإتحاد دون أن يشعر الجيران أنهم مقصون أو مهددون .

---

[1]- رداف، **مرجع سابق**، ص ص. 195 ، 196 .

[2]- عدالة، **مرجع سابق**، ص. 323.

[3]- زهير بوعمامة، السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي، **مجلة المفكر**،م 5، العدد 5 ، (17 مارس 2010)، ص ص. 241 - 250 .

– تحدي إقحام الدول المجاورة في إدارة قضايا على درجة عالية من الحساسية والأهمية بالنسبة لأمن الإتحاد الأوروبي (هجرة غير شرعية، جريمة منظمة، إرهاب، طاقة) من دون أن يصنف ذلك في خانة التدخل"[1] .

كل هذه المعطيات توحي بأن الهدف الأول والأخير للسياسة الأوروبية للجوار هو ضبط الآثار السلبية للجوار (externalités négatives) على الأمن الأوروبي الناشئ عن عملية التوسع.

هذا الخوف من التهديدات المختلفة التي يكون مصدرها دول الجنوب سوف تحمل آثارا سلبية تؤثر سلبا على الأمن الأوروبي الناشئ جراء عملية التوسيع التي شهدها الإتحاد الأوروبي بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي سابقا وانضمام دول أوروبا الشرقية إلى الإتحاد .

د – أدوات تمويل الشراكة .

تتمثل أدوات تمويل الشراكة الأورومتوسطية في الآليات التالية :

– برنامج ميدا:

بدأ هذا البرنامج عام 1995، حيث يعد الأداة المالية الرئيسية للإتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورومتوسطية وتفعيل أنشطتها، ويعتبر كذلك الأداة المرافقة لعمليات الإصلاح الإجتماعي والإقتصادي لدى الدول الأعضاء في هذه الشراكة .

– بنك الإستثمار الأوروبي :

يعتبر بنك الإستثمار الأوروبي إحدى الآليات التي تعمل على تمويل الشراكة الأورومتوسطية بين الإتحاد الأوروبي ودول منطقة البحر المتوسط، ويهدف البنك في إطار هذه الشراكة إلى تعزيز التعاون أكثر بين المجموعتين وتقديم التسهيلات اللازمة، حيث بلغ حجم الإقراض المقدم من مجموعة بنك الإستثمار الأوروبي سنة 2014 ما قيمته 80،3 بليون أورو لدول حوض المتوسط ، وحوالي ما نسبته 90 % من قروض البنك مخصصة لداخل الإتحاد الأوروبي"[2].

[1]– بوعمامة ، **مرجع سابق**، ص. 243.

[2]– إنصاف قسوري، بنوك الشراكة الأورو– متوسطية :الواقع والتحديات، **مجلة دراسات وأبحاث**، م 9 ،العدد 27، (15جوان 2017)، ص ص. 177 – 188 .

3: السياسة الجديدة للجوار الأوروبي:

بعد موجة الإحتجاجات التي إنطلقت في بعض البلدان العربية تبنى الإتحاد الأوروبي سياسة جديدة للجوار مبنية على مقاربة جديدة لتعزيز الشراكة بين دول الإتحاد الأوروبي والدول المجاورة أساسها التمسك بالقيم العامة الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وعليه فقد أصبحت السياسة الجديدة للجوار تقوم على مبدأ أفضلية الشركاء الذين يلتزمون بتطبيق الديمقراطية وضمان حماية حقوق الإنسان مع التركيز على عنصري الإستقرار والأمن، غير أنه ما سمي بأحداث الربيع العربي التي وقعت خلال سنتي 2010 و 2011 أظهرت أنه لا يمكن الإعتماد على الحكام الأوتوقراطيين لتحقيق أي من الإثنين، حيث يشير تقرير صادر عن مركز برشلونة للشؤون الدولية أن "الإتحاد الأوروبي قد لا يتحلى بالقدرة على تغيير هذه الوقائع، لكن الوقوع مرة أخرى في وهم الإستقرار في المنطقة هو ضمانة بالفشل" وبالتالي ما تحتاج إليه الدول هو مقاربة جديدة متكاملة تدعم حقوق الإنسان وسيادة القانون، وعليه فقد أجمعت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على أن سياسة الجوار الأوروبية وأدوات تطبيق سياستها بحاجة إلى تحديث ويظهر ذلك جليا في التنقيح الذي أجرته المفوضية الأوروبية وبعثة الإتحاد الأوروبي لسياسة الجوار الأوروبية في العام 2015 بالتشاور مع الدول المجاورة، لكن تجدر الإشارة إلى أن هذا التنقيح لا يخلو من بعض التناقضات"[1].

فالسياسة الجديدة للجوار الأوروبي ترتكز أساسا على المصالح الأمنية والإقتصادية للإتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى بدلا من الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن الإتحاد الأوروبي سيصرف النظر عن حقوق الإنسان عند ما يرى الأمر مناسبا، وأن هذه السياسة الجوارية الجديدة لم تأت بجديد بل تغيرت في الإسم فقط، وهذا ما يشير إليه برلماني أوروبي من أن المرونة في دعم حقوق الإنسان والديمقراطية تعارض تماما القيم الأوروبية، غير أنها دليل مؤسف يظهر كيف أن مصالح الدول الأعضاء الأمنية والإقتصادية تسبق سياسة الإتحاد الأوروبي"[2].

---

[1]– عادل عبد الغفار، نحو إعادة ضبط العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا، **مركز بروكنجر**(الدوحة : موجز السياسة ، ماي 2017)، ص. 5 .

[2]– "المكان نفسه".

4- الإتحاد من أجل المتوسط.

حمل هذا المشروع في بداياته إسم الإتحاد المتوسطي وكان تجسيده خلال لقاء **روما** الذي ضم زعماء إيطاليا، فرنسا وإسبانيا يوم 20 ديسمبر 2007 حيث إقتصرت عضويته من الجانب الأوروبي فقط على الدول المطلة على البحر المتوسط من جهة ودول الضفة الجنوبية من جهة أخرى، غير أن تدخل ألمانيا ومعارضتها للمشروع غير من الفكرة نوعا ما وأصبح المشروع يحمل إسم الإتحاد من أجل المتوسط ، وبذلك توسعت عضويته لتشمل كل الدول الأوروبية، فالإتحاد هو عبارة عن مبادرة أو مشروع "وحدة عابرة للقومية" مقترحة على الدول المشاطئة للمتوسط في ضفتيه الشمالية والجنوبية أساسه التعاون وليس الإندماج وهو ما يعني: دول من الإتحاد الأوروبي وليس كلها ومن شمال إفريقيا وما يسمى بالشرق الأوسط وغيرها كتركيا. وتدعو هذه المبادرة إلى قيام إتحاد أو تجمع يربط بين ستة عشر(16) دولة متوسطية تشكل فيما بينها تجمعا إقتصاديا وسياسيا يدخل في مهامه قضايا الأمن والطاقة والتجارة والهجرة"[1].

أ – أهداف الإتحاد من أجل المتوسط .

لقد جاء مشروع الإتحاد من أجل المتوسط مكملا ومتمما للأهداف التي لم يستطع مسار برشلونة بلوغها والذي جاء كذلك حسب بعض الدارسين لتقويم الفشل الذي مني به هذا المسار، حيث أن الحوار الأورو–متوسطي الذي إنطلق ببرشلونة في سنة 1995 فشل في تحقيق أهدافه بسبب تركيز صانعي القرار في أوروبا على أولوية الإتجاه نحو تعزيز البيت الأوروبي المشترك وتوسيع الإتحاد إلى دول أوروبا الشرقية وكذلك إقتصاره على ميدان التجارة دون المجالات الأخرى، كذلك فإن هذا المسار قد أخذ طابع الحوار شمال – جنوب وهو ما عمق من التباينات والتناقضات بين الضفتين في شمال المتوسط وجنوبه بدل الطابع الجغرافي الموحد الذي جاء به مشروع الإتحاد من أجل المتوسط "[2]، يهدف الإتحاد من أجل المتوسط إلى تعزيز الشراكة بين بلدان الإتحاد وباقي الشركاء المتوسطيين عن طريق :

– تشكيل مجلس منتظم تحت رئاسة دورية مشابهة لنموذج رئاسة الإتحاد الأوروبي الدورية وذلك لمعالجة قضايا الطاقة والأمن والهجرة والتجارة ومكافحة الإرهاب، بمعنى مناقشة أربع ركائز هي : البيئة والتنمية المستدامة، حوار الثقافات، النمو الإقتصادي والتنمية الإجتماعية والأمن المتوسطي.

[1]– عدالة، **مرجع سابق**، ص. 326.

[2]– محمد سمير عياد، الإتحاد من أجل المتوسط، **مجلة الحوار المتوسطي**، م 5 ، العدد 1، (15 مارس 2014)، ص ص 126 – 146 .

- مبادلة الخبرة الفرنسية في الطاقة النووية بالإحتياطات الغازية لشمال إفريقيا.

- التطلع إلى جعل "الإتحاد المتوسطي " هذا محركا للتعاون في منطقة المتوسط[1].

فضلا عن هذا نستطيع القول أن فرنسا تريد من جهتها تحقيق هدفين مزدوجين : الأول، فرنسي محض يتعلق أو يهدف إلى دعم مركزها الأوروبي داخل الإتحاد من جهة، ومركزها الإقليمي- الجهوي (شرق أوروبا، المتوسط، إفريقيا) من جهة ثانية، وعلى النحو الذي يؤكده تصريح الرئيس **ساركوزي** صاحب المبادرة بخصوص هذه الأخيرة في (28 / 02 / 2007) أثناء حملته الإنتخابية بقوله : " إنه في خضم تطلعات الإتحاد المتوسطي هذا، يتوجب علينا إعادة التفكير فيما كنا نسميه سابقا بالسياسة العربية لفرنسا ... إن فرنسا ترى نفسها مجددا كقوة متوسطية عظمى. الهدف الثاني: أوروبي، يخص إعادة وبعث إحياء الدور الأوربي خارجيا في مواجهة تنامي النفوذ الأمريكي ووجوده بالمتوسط وفي المحيط الجواري له والذي يهدد – حسب الرؤية الأوروبية – مصالحها ونفوذها في منطقة تعتبرها تقليديا منطقة نفوذ لها خالصة"[2].

ب – موقف الدول الأوروبية من مشروع الإتحاد من أجل المتوسط :

أما بخصوص الموقف الأوروبي فقد جاء الرفض قاطعا في بداية الأمر على لسان المستشارة الألمانية **انجيلا ميركل** لأن المشروع في بدايته كان يقتصر على الدول الساحلية المطلة على المتوسط مبدية رأيها: إنني أنظر بعين الشك إلى هذه الأفكار– المشروع المتوسطي- لأنها من الممكن أن تشكل تهديدا لكيان الإتحاد الأوروبي على المدى الطويل ... مما يؤدي إلى تفكك الإتحاد الأوروبي"، مضيفة أن هذا يخلق موقفا خطيرا ، إذ أن ألمانيا يمكن أن تتجه نحو أوروبا الوسطى والشرقية بينما تتجه فرنسا إلى المتوسط، وسيخلق ذلك توترا غير مستحب، كذلك من بين المآخذ التي تتحجج بها ألمانيا ضد مشروع **ساركوزي** هذا، هو أن الرئيس الفرنسي يهدف من خلال المشروع إلى إنعاش الإقتصاد الفرنسي الرّاكد عبر تأمين عقود مربحة للشركات الفرنسية في منطقة المتوسط، هذا ناهيك عن أن منطقة المتوسط هي مسؤولية أوروبية مشتركة وليست محصورة بالدول المطلة على حوض المتوسط"[3]. هذا الرفض الألماني للمشروع بشكله الأول (أي الإتحاد المتوسطي) أصاب هدفه، ومنها تغير إسم المشروع إلى الإتحاد من

[1]– عدالة، **مرجع سابق**، ص. 327.

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 328.

[3]– عياد، **مرجع سابق**، ص. 130.

أجل المتوسط، أما إسبانيا وإيطاليا ومالطا فقد سلكوا نفس السلوك الرافض الذي إتخذته ألمانيا مبدين مخاوفهم من أن يؤدي المشروع إلى القضاء على عملية برشلونة، إلّا أنهم عادوا وخففوا من شكوكهم تجاه المبادرة بعدما تم الإتفاق على أن الإتحاد لن يكون كيانا جديدا مستقلا يقوم على أنقاض "عملية برشلونة"[1]، بعد هذا الأخذ والرد في التصريحات كشف الرئيس الفرنسي الغطاء عن تلك الشكوك مصرحا بأن مشروع الإتحاد لن يقصي أحدا وسيشمل كل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.

ج – موقف دول منطقة شمال إفريقيا من مشروع الإتحاد من أجل المتوسط:

لم تنفعل إيجابا دول جنوب المتوسط بمبادرة الإتحاد من أجل المتوسط لكون هذه المبادرة الفرنسية في الأصل ولدت مبهمة وغامضة ولا تحمل أي وضوح في طياتها، بدأت ليبيا بالترحيب بمبادرة ساركوزي حيث طالب العقيد الراحل **معمر القذافي** أمام الجمعية الوطنية الفرنسية بأخذ مبادرة **ساركوزي** بجدية شديدة، وفي مارس 2008 صرح لوكالة الأنباء الليبية بأن فكرة إقامة تعاون حقيقي بين الدول المطلة على بحر واحد مثل البحر المتوسط فكرة تستحق التأييد، بل إنه حرص على نجاح المبادرة وحذر من أنها قد تتعرض للإجهاض أو التمييع"، غير أن الموقف الليبي لم يعمر طويلا إذ بعد مرور قليل من الوقت على تصريحات العقيد الليبي الداعمة لهذا المشروع، جاءت مواقف ليبية مناقضة تماما للموقف الأول حيث عارض الزعيم الليبي الفكرة تماما ودعا القمة العربية المجتمعة في سوريا إلى البحث عن بديل الذي يكمن في قيام إتحاد عربي إفريقي"[2].

أما الموقف الجزائري فكان أكثر شمولا وواقعية حيث أكد الرئيس الجزائري أنذاك **عبد العزيز بوتفليقة** أن هناك عقبات لا بد من التغلب عليها وخاصة تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي والصحراء الغربية وأنه لا بد من التواصل بين أهداف الإتحاد من أجل المتوسط وخطوطه العامة، وبين الآليات القائمة أي عملية برشلونة، أما فيما يخص الموقف المغربي من المشروع فقد تضمنته كلمة العاهل المغربي في 23 أكتوبر 2007 أمام الرئيس الفرنسي **ساركوزي** حيث قال: "لقد كانت سياسة الجوار للإتحاد الأوروبي تدعيما لآمال المغرب في تحقيق وضع متقدم بإعطاء علاقاتنا مع الإتحاد

[1]– عياد، **مرجع سابق**، ص. 131.

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 134.

الأوروبي البعد الإستراتيجي الذي تستحقه، وهذا المشروع الطموح سيكرس الدور الرائد لبلادنا في تقارب جانبي المتوسط "[1].

لقد كانت أولى المشكلات التي واجهها الإتحاد من أجل المتوسط هو وجود الكيان الصهيوني ضمن تشكيلته التي رفضتها أغلب الدول العربية التي كانت تبتغي وراء ذلك الرفض تحقيق مكاسب من الإتحاد الأوروبي مقابل قبول عضوية إسرائيل بشروط، كذلك ما تجب الإشارة إليه هو تمسك الدول العربية بتمثيل الجامعة العربية بهدف الظهور بمظهر الكتلة الواحدة الموحدة مقابل إتحاد أوروبي منظم وموحد، كذلك فإن أطروحات الدول العربية تختلف تماما عن ما طرحه الإتحاد الأوروبي الذي كان يرى أن أهداف الإتحاد من أجل المتوسط هي أهداف إقتصادية مع توجهات سياسية تخدم الإقتصاد، في حين ركزت الدول العربية أكثر على الجانب السياسي، هذه الصعوبات التي واجهت هذا المشروع جعلت منه مشروعا فاشلا ومخيبا للآمال لما تميزت به الدول الأعضاء من تناقضات وعدم تفاهم في المصالح والسياسات .

المطلب الأول: منطقة شمال إفريقيا في المبادلات التجارية الأوروبية.

بدأت سياسة التكامل الإقتصادي الإقليمي عبر إقامة إتفاقيات الشراكة الإقتصادية تأخذ مكانها في سلم الإقتصاد العالمي المعاصر حيث أصبحت تعتبر من أهم السمات التي تطبع إقتصاد هذا العصر نظرا لمساهمتها في بناء الإقتصاد الدولي وتطور التجارة الدولية، ويعتبر الإتحاد الأوروبي أهم نموذج لهذا النوع من الإقتصاد على المستوى العالمي، حيث بدأ في توسيع شراكته مع الدول المتوسطية التي تعتبر تجربة مهمة للشراكة مع دول خارج إقليمه الجغرافي خاصة تلك الدول التي تربطه معها عدة روابط مهمة تاريخية واقتصادية في نظر الأوروبيين، حيث بات من الواضح للد ول الأوروبية أن أمنهم واستقرارهم مرهون بضرورة إنشاء منطقة يسودها السلام والإستقرار، الشيء الذي يفرض عليهم التعاون مع جيرانهم في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، ولقد جسد ذلك البيان الختامي لمؤتمر برشلونة من خلال تأكيده على أن كل المشاركين يعبرون عن قناعتهم بأن السلام والإستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يعد مكسبا مشتركا، يتعهدون بضرورة تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل التي في حوزتهم"[2].

[1]– عياد، **مرجع سابق**، ص ص. 134، 135.

[2]– العرباوي، **مرجع سابق**، ص ص. 298 ، 299.

تعرف العلاقات التجارية بين الإتحاد الأوروبي ودول منطقة شمال إفريقيا بعدا عميقا في التاريخ نظرا لموقع المنطقتين جغرافيا على ضفتي البحر الأبيض المتوسط الذي يفصل بينهما ويربطهما بحكم المصالح المشتركة والعلاقات الثنائية في نفس الوقت. تعتمد المبادلات الإقتصادية بين الإتحاد الأوروبي ودول منطقة شمال إفريقيا على نوعين أساسيين من المبادلات، النوع الأول من المبادلات يتعلق بقطاع الطاقة، أما النوع الثاني من المبادلات فيخص القطاع التجاري .

أولا : فيما يخص مجال الطاقة والموارد الطبيعية، تعتبر منطقة شمال إفريقيا خزانا لهذه الموارد حيث تمتلك الجزائر وليبيا كميات معتبرة من النفط والغاز، فهذا المتغير الجيو– إقتصادي هو الذي يرسم طبيعة العلاقات بين الضفتين حيث تمتلك الجزائر إحتياطياً نفطياً مؤكداً يقدر ب 12.2 مليار برميل محتلة بذلك المرتبة الخامسة عشرة عالمياً والثالثة إفريقياً، بعد كل من ليبيا ونيجيريا، كما بلغ الإنتاج النفطي للجزائر 1.8 مليون برميل يومياً عام 2012، أما ليبيا فإنها تستحوذ على 40 بالمئة من الإحتياطي الإفريقي، محتلة المرتبة الأولى إفريقياً، و 3.3 بالمئة من الإحتياطي العالمي، محتلة بذلك المرتبة الثامنة عالمياً"[1]، كذلك بالنسبة للمغرب وتونس فهما يمتلكان مخزونا هائلا من الفوسفات، حيث أشار تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي سنة 2006 إلى الفوائد المتبادلة التي قد تحصل عليها دول المنطقة بدفع المبادلات التجارية بسبب تكامل أنظمتها الإقتصادية مذكرا بأن الجزائر وليبيا وأخيرا موريتانيا هي دول مصدرة للنفط والغاز ولديها طلب إستيراد متزايد في حين يتميز إقتصاد المغرب وتونس بتنوع أكبر"[2]، هذا فيما يخص إحتياطي الطاقة، أما فيما يخص إنتاج الطاقة في ليبيا فقد بلغ 1.8 مليون برميل يومياً سنة 2008، لينخفض سنة 2011 إلى 0.5 مليون برميل يومياً، بسبب تداعيات "الثورة الليبية " وسقوط نظام " **معمر القذافي**"، ليستقر سنة 2012 عند 1.4 مليون برميل يومياً. أما في موريتانيا، ومنذ إكتشاف النفط فيها بداية سنة 2006 ، فيقدر الخبراء إحتياطياتها ما بين 3 و 5 مليارات برميل، وتبلغ قدرة إنتاجها ما بين 205 إلى 300 ألف برميل يومياً، أمّا الغاز الطبيعي، فتحتل الجزائر المرتبة الثانية في إفريقيا في الإحتياطات المؤكدة بعد نيجيريا 159مليار مت^3 ، في حين تحتل ليبيا

[1]– عربي، (الإستمرار...)، **مرجع سابق**، ص. 107.

[2]– صندوق النقد الدولي يدعو دول المغرب العربي لتعزيز تعاونها الإقتصادي لخفض البطالة وزيادة النمو **جريدة القدس العربي**، العدد 5405، الجمعة 13 أكتوبر 2006 ، ص. 14.

المرتبة الرابعة 52.8 مليار متر[3] ، ويحصل الإتحاد الأوروبي على أكثر من 10 بالمئة من حاجاته من الغاز من المغرب العربي، وبالتحديد من الجزائر وليبيا"[1].

ثانيا : أما المبادلات في الميدان التجاري، فيعتمد الإتحاد الأوروبي على بعض المنتجات القادمة من منطقة شمال إفريقيا مثل السمك والخضر والفواكه من المغرب، إضافة إلى بعض المنتجات الصناعية الأخرى التي تنتجها دول الشمال الإفريقي وبذلك، تمثل منطقة شمال إفريقيا سوقاً تجارية واعدة، فعلى سبيل المثال بلغت المبادلات التجارية ما بين المغرب والإتحاد الأوروبي 29.25 مليار يورو عام 2017، وهو ما يجعل الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للمملكة حسب تقرير حديث حول سياسة الجوار أصدره الإتحاد، كما أن حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة للإتحاد الأوروبي في المغرب بلغت 17.3 مليار يورو إلى حدود نهاية 2013 مسجلاً إرتفاعاً ب2,3 مليار يورو، وبهذا يكون المغرب هو رابع بلد إفريقي من حيث حجم الإستثمارات، أما بالنسبة لتونس فقد بلغت المبادلات التجارية مع الإتحاد الأوروبي قيمة 20 مليار يورو لسنة 2014 وعليه، فإنّ بلدان شمال إفريقيا الثلاثة(الجزائر، المغرب، تونس) تمثل الشركاء المتميزين للإتحاد الأوروبي على اعتبار أنّ 65 بالمئة من التجارة الخارجية لهذه الدول تتم مع دول الإتحاد الأوروبي"[2]، ومن جهة أخرى وبخصوص تحرير التجارة لدول شمال إفريقيا، أنه إذا نجحت هذه الدول في إزالة العراقيل من أمام تجارتها الإقليمية، فإنها ستنشئ سوقا تعد أكثر من ثمانين مليون مستهلك ومن شأنها أن تجلب إستثمارات جديدة .

وبخصوص الصادرات من السلع المغاربية نحو الإتحاد الأوروبي، فخلال الفترة (2010- 2016) إستحوذت صادرات دول منطقة شمال إفريقيا (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، تونس) إلى دول الإتحاد الأوروبي على نسبة 60 % من مجموع الصادرات العربية إلى دول الإتحاد التي بلغت حصة 12،4 % من إجمالي الصادرات العربية نحو كل دول العالم"[3] .

وعليه فإن دول شمال إفريقيا تعتمد إعتمادا كليا على الإتحاد الأوروبي في وارداتها التجارية، وبذلك فإن الإتحاد الأوروبي يحتل المركز الأول بين الشركاء التجاريين لدول منطقة شمال إفريقيا، "ويكفي أن نشير إلى حصة أوروبا من الصادرات المغاربية خلال عقد التسعينيات التي تجاوزت 70%، وبالمقابل

---

[1]- عربي، (الإستمرار...)، **مرجع سابق**، ص. 107.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 108.

[3]- محمد إسماعيل / جمال قاسم محمود، **قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية**، (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، أكتوبر 2018)، ص. 4.

سجلت حصة أوروبا من الواردات المغاربية للفترة نفسها 68%، وهو ما يؤكد كثافة التعاملات التجارية لدول المغرب العربي مع الإتحاد مقارنة بتعاملها التجاري مع بلدان القارات الأخرى"[1]، ما يجب ملاحظته في هذا المجال هو أن الأرقام المسجلة الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر لدول الإتحاد الأوروبي على مستوى دول المنطقة لا تعبر بصدق عن نية الإتحاد الأوروبي في إحداث تعاون إستثماري في مستوى تطلعات دول المنطقة، فكل ما قامت به الدول الأوروبية من إستثمار إنما يتعلق خصوصا بميدان المحروقات فقط، أو بعض المنتجات الموجهة للتصدير في إطار التبادل التجاري.

جدول رقم 5 حصة الصادرات السلعية لشمال إفريقيا إلى الإتحاد الأوروبي

متوسط الفترة 2010- 2016

دول شمال إفريقيا	الإتحاد الأوروبي
الجزائر	64.7
ليبيا	75.6
موريتانيا	23.5
المغرب	62.4
تونس	77.9

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

- **الفرع الأول: المبادلات التجارية والإستثمارات الأوروبية مع المغرب.**

في هذا المجال يجب التذكير أنه على مر التاريخ كان للمغرب دور رائد في مجال توقيع الإتفاقيات مع الإتحاد الأوروبي، وبالفعل تعد المملكة المغربية من الدول المتوسطية الأولى التي وقعت إتفاقية تعاون مع أوروبا في أواخر الستينات، كذلك أبرم المغرب إتفاقية شراكة أوروبية متوسطية في العام 1996 قبل معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لكن هذه الإتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ إلا في العام 2000 وقد عكس هذا التأخير جزئيا الطابع المعقد لإجراءات المصادقة على الإتفاقية، ونصت إتفاقية

[1]- عابد شريط، أثر ظهور اليورو على الإقتصاديات الدولية والعربية، **مجلة بحوث إقتصادية عربية**، العدد 38، ربيع 2007، ص ص. 47 - 68.

الشراكة على خفض الرسوم الجمركية خلال فترة تمتد على 12 سنة وتعزيز المبادلات التجارية بين الإتحاد الأوروبي والمغرب"[1]، وعليه فالإتحاد الأوروبي يعتبر من بين أهم المتعاملين مع المغرب من حيث مستوى التبادل التجاري والإستثمارات وعائدات السياحة من العملة الصعبة، لقد ارتفعت المبادلات التجارية بين المغرب والإتحاد الأوروبي لتبلغ 372 مليار درهم سنة 2016 بزيادة 10 % مقارنة مع زيادة بنسبة 3 % سنة 2015، وسجل معدل تغطية الصادرات للواردات 64 % سنة 2016 بعد الذروة التي بلغت 70 % ستة 2015 مقابل 60 % في المتوسط بين 2010 و 2014 ، وعرفت المبادلات التجارية بين المغرب والإتحاد الأوروبي منذ سنة 2012 إرتفاعا ملموسا لصادرات قطاع السيارات"[2] .

وعلى مستوى بنية المبادلات تشكلت الواردات المغربية من الإتحاد الأوروبي سنة 2016 بالأساس من مواد التجهيز الصناعي بنسبة 33 %، ومن أنصاف المواد بحوالي 23 %، ومن السلع الإستهلاكية بنسبة 21 %، ومن منتجات الطاقة بنسبة 11 %، ومن المواد الغذائية في حدود 7 %، وتبين بنية الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي الحصة الكبيرة للمواد الإستهلاكية (43%)، تليها مواد التجهيز الصناعي (25%) والمواد الغذائية (19%) وأنصاف المواد (9%). وبالتالي تتعزز صادرات المغرب نحو أوروبا في القطاعات الجديدة مثل السيارات (الأسلاك والسيارات السياحية)، والطائرات، والأغذية الزراعية على الرغم من الحصة الكبيرة لصادرات قطاع النسيج – الملابس"[3].

على الرغم من تراجع متوسط أسعار المنتجات المصدرة بلغت الصادرات المغربية من الفوسفات ومشتقاته 28،6 مليار درهم عند نهاية أوت 2017 أي بارتفاع قدره 8 % مقارنة مع نهاية جوان 2016، و 0،6 % مقارنة مع متوسط السنوات الخمس الماضية، واستقرت حصة الفوسفات ومشتقاته من إجمالي الصادرات في 18 % ، أي نفس المستوى المسجل سنة 2016"[4] .

أما فيما يخص صادرات المغرب من الأسمدة الطبيعية والكيميائية فقد إرتفعت عند نهاية شهر أوت 2017 بنسبة 17 % لتصل إلى 16 مليار درهم بعد إرتفاع حجم الصادرات بنسبة 22 % على الرغم من إنخفاض متوسط السعر بنسبة 5 %. كما عرفت مبيعات الفوسفات الخام إنتعاشا بنسبة 12 %

---

[1]– رياض الخوري، تقويم إتفاقيات التجارة الحرة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الجهة الأخرى، **أوراق كارنيغي**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد 8 ، (جوان 2008)، ص. 19.

[2]– المملكة المغربية، وزارة الإقتصاد والمالية، **التقرير الإقتصادي والمالي لمشروع قانون المالية، 2018**، ص. 24 .

[3]– "المكان نفسه"

[4]– **المرجع نفسه**، ص. 20.

لتصل إلى 5،6 مليار درهم بعد إرتفاع كبير لحجم الصادرات (39%+) على الرغم من إنخفاض متوسط أسعار الصادرات (- 19%). وعلى عكس ذلك إنخفضت صادرات الحامض الفوسفوري بنسبة 9% لتصل إلى 7 مليار درهم نتيجة إنخفاض متوسط السعر بنسبة 10% وحجم الصادرات بنسبة 1 %"[1] .

يعتمد المغرب بشدة على السوق الأوروبية في صادراته الزراعية والمصنعة وتبرز من بين هذه الصادرات فئتان رئيسيتان كما هو الحال بالنسبة لتونس (الألبسة والمعدات الإلكترونية والكهربائية)، إضافة إلى ذلك يصدّر المغرب المنتجات الكيميائية والزراعية إلى الإتحاد الأوروبي، وبالنسبة للألبسة تعَد فرنسا وإسبانيا سوقي التصدير الرئيسيتين للمغرب بحصة 39,3 في المائة بالنسبة لإسبانيا و 38,3 بالنسبة لفرنسا، وبالنسبة للمعدات الإلكترونية وغيرها من المعدات الكهربائية تعتبر فرنسا أهم سوق تصدير للمغرب بحصة 52,4 في المائة، تليها إسبانيا بحصة 22,5 في المائة، وتعَد فرنسا وبلجيكا وهولندا الأسواق الرئيسية للمنتجات الكيميائية التي يصدّرها المغرب، وفيما يتعلق بالمنتجات الزراعية تعَد فرنسا أهم مستورد من المغرب (53،7 بالمائة) تليها إسبانيا وهولندا"[2].

أما بخصوص العلاقات الإنفرادية بين بعض بلدان الإتحاد الأوروبي مع المغرب فقد سجلت العلاقات مع إسبانيا نموا متميزا يعكس عمق الروابط التي تجمع بين الطرفين، حيث أصبحت إسبانيا أول شريك تجاري للمغرب وارتفعت الصادرات المغربية إلى إسبانيا بنسبة 6،5 % سنة 2016 لتصل إلى 52،3 مليار درهم، أي 39،6 % من إجمالي صادرات المغرب إلى منطقة الأورو، وارتفعت المشتريات المغربية من إسبانيا بنسبة 19،7 % سنة 2016 لتصل إلى 64،2 مليار، أي ما نسبته 32،1 % من المشتريات المغربية في منطقة الأورو"[3]، وفي ما يخص الشريك الفرنسي فقد إرتفع مستوى التجارة المغربية مع هذا الأخير بنسبة 11،5 % سنة 2016 ليصل إلى 101،2 مليار درهم، وكانت الزيادة في الواردات (17،1+% الى 54 مليار درهم) أعلى بكثير من الصادرات (5،6+ % الى 47،2 مليار درهم)، وبين سنتي 2006 و 2016 سجلت التجارة البينية معدل نمو سنوي متوسط قدره 3،8 % مقارنة مع 7 % بالنسبة للتجارة الإجمالية للمغرب، وارتفعت الصادرات والواردات بنفس المعدل (3،8 % سنويا

[1]– التقرير الإقتصادي والمالي لمشروع قانون المالية، 2018،**مرجع سابق**، ص. 21.

[2] – الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية لإفريقيا، **تقرير حول : تشجيع سلاسل القيمة الإقليمية في شمال إفريقيا**، (من: منشورات لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية لإفريقيا، ط 1، مارس 2016)، ص. 15 .

[3]– التقرير الإقتصادي والمالي لمشروع قانون المالية ، 2018 ، **مرجع سابق**، ص. 26 .

)"[1]. والشيئ الملاحظ هنا هو أن التجارة الخارجية المغربية قد تحسنت بكثير وشهدت منحى تصاعديا في تعاملها مع الشريك الفرنسي بداية من سنة 2014.

- **الفرع الثاني : المبادلات التجارية والإستثمارات الأوروبية مع الجزائر.**

في مجال التبادل التجاري بين الإتحاد الأوروبي ومنطقة شمال إفريقيا نجد أن الإتحاد يتعامل مع دول هذه المنطقة بشكل ثنائي كل دولة منفصلة عن الباقي، والجزائر لا تشذ عن هذه القاعدة إستيرادا وتصديرا، ويعود ذلك لقربها الجغرافي من أوروبا من جهة ولكونها مستعمرة فرنسية سابقة وما ترتب عنها من وجود لوبي في الجزائر يسعى جاهدا للإبقاء على العلاقات المتميزة بين الجزائر وفرنسا ومن ورائها أوروبا كلها، ووجود رغبة فرنسية جامحة للإبقاء على علاقات متميزة مع الجزائر تضمن لها نفوذا إقتصاديا وسياسيا وثقافيا كبيرا"[2]، وما يدعم طرحنا ويؤكده هو بقاء اللغة الفرنسية باعتبارها اللغة المهيمنة على القطاعات الحيوية في المجتمع الجزائري، فهي لغة الصناعة والإدارة والمؤسسات الإقتصادية، كما أن فشل تعريب الجامعة الجزائرية واقتصارها على معاهد العلوم الإنسانية أكثر بمقابل بقاء اللغة الفرنسية لغة التدريس في كثير من المعاهد أسهم في الهيمنة اللغوية للفرنسية، لذلك فالثنائية اللغوية في الجزائر رسخها التعليم وعززتها السياسة ونشرتها وسائل الإعلام بين مختلف الشرائح الإجتماعية"[3]، وإن وجود جماعة تنتمي إلى التيار الفرانكفوني هو الذي ساهم في حرص الإدارات الكبرى ومنظومة التعليم الوطنية على تمويل فرنَسة الألسن والعقول لأجيال ما بعد الإستقلال"[4]، هذا اللوبي الذي يدعم المصالح الفرنسية في الجزائر يتمثل في شبكة من اللوبيات متجذرة في مختلف دواليب المجتمع .

تعتبر الجزائر الشريك التجاري الأكبر للإتحاد الأوروبي فهو يستأثر بنصف النشاط التجاري الجزائري، وتحتل الجزائر المرتبة الثالثة في لائحة البلدان التي تزود الإتحاد الأوروبي بالطاقة، فتشكل صادراتها من الطاقة والمعادن حوالي 96،7 % من الصادرات الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي"[5] .

---

[1]– التقرير الإقتصادي والمالي لمشروع قانون المالية ، 2018 ، **مرجع سابق**، ص. 26 .

[2]– عبد الحميد زعباط، الشراكة الأورو – متوسطية وأثرها على الإقتصاد الجزائري، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، م 1، العدد 1، (1 جوان 2004)، ص ص. 51 – 66 .

[3]– باديس لهويمل / نور الهدى حسني، مظاهر التعدد اللغوي في الجزائر وإنعكاساته على تعليمية اللغة العربية، **مجلة الممارسات اللغوية**، م 5 ، العدد 30، (2014/12/01)، ص ص. 101 – 124.

[4]– حبيب راشدين، أحجية "النفوذ" الفرنسي في الجزائر، الشروق أون لاين 2018/09/26، في: **www.echoroukonline.com**/،(الأربعاء3 جويلية 2019 ، على الساعة 9 سا 24 دقيقة).

[5]– عبد الغفار، **مرجع سابق**، ص. 2.

لقد إحتل موضوع الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي مكانة هامة منذ أن نالت الجزائر إستقلالها حيث إهتم الإتحاد الأوروبي بالجزائر نظرا لما تتمتع به من عوامل متعددة، غير أن ضعف النتائج المحققة دفع بالطرفين إلى فتح باب التفاوض مجددا سنة 1997[1] ، خاصة بعد إعلان برشلونة

لمنح العلاقة الموجودة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر بعدا جديدا من خلال التطرق إلى مواضيع جديدة وقطاعات جديدة بناء على إقتراحات من كلا الطرفين ... وبعد عدة جولات من المفاوضات تم الإتفاق بين الطرفين على مضمون الإتفاقية لتنتهي بالمصادقة على إتفاقية الشراكة في 13 / 12 / 2001 ببروكسل، ليتم في النهاية الوصول إلى إتفاق نهائي في 22 / 04 / 2002، ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 "[2]، ومما جاء في مضمون إتفاق الشراكة الآتي :

في مجال التعاون الإقتصادي: إلتزم الطرفان على تقوية التعاون الإقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الإتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا وحسب ما جاءت به المادة 48 من الإتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الإتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الإقتصاد

---

[1]– لقد كان أول إتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي سنة 1976، عندما تم التوقيع على بروتوكول تجاري مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات، وذلك بهدف ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية، ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، وقصد تمويل مختلف المشاريع الإقتصادية والإجتماعية المدرجة ضمن التعاون الإقتصادي والتقني تم وضع آلية مالية متمثلة في البروتوكولات المالية والتي بلغ عددها أربعة، غطت الفترة 1978 – 1996 والتي استبدلت فيما بعد ببرنامج ميدا .

غير أن تواضع النتائج المحققة من خلال هذا الإتفاق المبني أساسا على إعتبارات تجارية، بالإضافة إلى التوجهات الإقتصادية العالمية التي تميزت بالإتجاه المتزايد للتحالفات، وعقد إتفاقيات الشراكة خاصة مع إعلان برشلونة، دفع كلا الطرفين إلى فتح باب التفاوض مجددا سنة 1997 لمنح العلاقة الموجودة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر بعدا جديدا من خلال التطرق إلى مواضيع جديدة وقطاعات جديدة وذلك بناء على إقتراحات من كلا الطرفين، غير أن المفاوضات توقفت في ماي 1997 بعد أربع جولات من المفاوضات وذلك لما رأى المفاوضون الجزائريون بأن الإتفاق الذي كان مقررا أصلا لم يكن في مصلحة الجزائر بحكم أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل التي كانت تهم الجزائر كمسألة المديونية، وانتقال الأشخاص ... إلخ ، وكذا عدم أخذه بعين الإعتبار لخصوصيات الإقتصاد الجزائري .

كما أن المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة وكذلك موقف الأوروبيين تجاه الأزمة الجزائرية ساهما إلى حد كبير في توقف هذه المفاوضات إلى غاية أفريل 2000 وهو تاريخ إستئنافها .

وبعد سبعة عشرة (17) جولة من المفاوضات تم الإتفاق بين الطرفين على مضمون الإتفاقية لتنتهي بالمصادقة على إتفاقية الشراكة في 2001/12/13 ببروكسل، ليتم في النهاية الوصول إلى إتفاق نهائي في 2002/04/22، ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.**أنظر:** موالدي سليم، الشراكة الأورو – متوسطية وأثرها على الإقتصاد الجزائري، **الملتقى الوطني الأول حول : السياسات الإقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم،** ص. 113.

[2]– موالدي، **مرجع سابق،** ص. 113.

الجزائري والإقتصاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية "[1] .

دائما وفي إطار الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، شرع هذا الأخير في أواسط التسعينات في تنفيذ خطة طموحة تسعى إلى تعزيز الديمقراطية وتوثيق العلاقات الإقتصادية وإرساء الإستقرار السياسي في منطقة البحر المتوسط بما فيها الجزائر، وفي العام 1995 رسم الإتحاد الأوروبي معالم "الشراكة الأورومتوسطية"، تلتها سياسة الجوار الأوروبية في إطار عمل تعهدي جديد مع شمال إفريقيا في العام 2003، غير أن سياسة الجوار الأوروبية هذه للأسف تشجع أعضاء الإتحاد الأوروبي على ترسيخ علاقات مع دول شمال إفريقيا بشكل ثنائي وليس من خلال إستراتيجية موحدة، لذلك وعلى الرغم من جهود الإتحاد الأوروبي الرامية إلى التقرب من الجزائر من خلال مبادرات مشتركة لتعزيز الإستقرارين السياسي والإقتصادي في البلاد، لا تزال بعض الدول المنفردة بين دول الإتحاد الأوروبي تتواصل مع الجزائر مباشرة"[2].

وبعد إطلاق السياسة الأوروبية للجوار لم يكن للجزائر موقف ثابت منها بالرغم من أنها وقعت و صادقت على إتفاق الشراكة، بعد ذلك غيرت من موقفها و أبدت النية في الإنضمام إليها بعد أن رفضت ذلك رسميا سنة2007، ويأتي رفض الجزائر لهذا المخطط لعدة أسباب أبرزها :

أولا: لأن مواقف الجزائر تجاه السياسات الأوروبية تتميز عادة بشيء من التحفظ و عدم التسرع في الإرتماء في أحضان أوروبا، فهي تأخذ الوقت الكافي لتحليل الأبعاد الإيجابية و السلبية لكل عرض قبل تحديد موقفها منه، فقد إنتظرت سبع سنوات قبل أن تقرر التوقيع على إتفاق الشراكة الأورومتوسطية.

ثانيا: أبدت سياسة الجوار و الشراكة إلتباسا كبيرا بينها وبين سياسة الشراكة الأورومتوسطية فكلاهما يعبر عن مشروع شراكة، فما الجدوى اذاً من الإرتباط بعمليتين متوازيتين للشراكة؟ .

[1]– موالدي، **مرجع سابق**، ص. 116.

[2]– عبد الغفار، **مرجع سابق**، ص. 2.

ثالثا: أطلقت سياسة الجوار و الشراكة في 2004، أي في وقت لم يدخل فيه بعد إتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري– الذي وقع في 2002 – حيز التنفيذ المرتقب في 2005، مما يبرر عدم الرغبة لدى الجزائر الدخول في تجربة جديدة للشراكة قبل حتى أن تباشر في الأولى و تدرس آثارها عليها"[1] .

وعلى الرغم من هذا يبقى الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر خلال كل الفترات، حيث أن 70 % من الصادرات الجزائرية توجه إلى أوروبا في حين أن أكثر من 60 % من وارداتها تأتي من أوروبا، في حين أن الميزان التجاري بين الطرفين كان لصالح الطرف الجزائري، هذا راجع بالدرجة الأولى إلى صادرات الجزائر من المحروقات إلى أوروبا، أما على صعيد الواردات الجزائرية من السلع الأوروبية فإن أكثر من 60 % من إجمالي الواردات هي عبارة عن سلع التجهيز والمنتجات المصنعة ثم تليها المنتجات الزراعية"[2].

وفي إطار التحول نحو إقتصاد السوق والتوجه لتحرير الإقتصاد سعت الجزائر إلى الإندماج في الإقتصاد العالمي ومسايرة التطورات الإقتصادية العالمية من خلال الحوار الذي بادرت به مع الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو متوسطية منذ سنة 2002، فإذا ألقينا نظرة تحليلية على الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي خاصة على المستويين الإقتصادي والتجاري نجد هناك بعض المؤشرات تدل على عدم التكافؤ بينهما، ذلك أن دول الإتحاد الأوروبي تنعم باستقرار وأمن إقتصادي في أعلى مستوياته في حين تعيش الجزائر منذ أحداث أكتوبر 1988 وضعا متأزماً خطيرا على المستويات الإقتصادية وغير الإقتصادية، كذلك تتميز إقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي بالتنوع والحركية والإنتاج الوفير والقدرة التنافسية، بينما إقتصاد الجزائر يعيش في أزمة طال أمدها بالإضافة إلى أنه يفتقر للإنتاج والتنوع والقدرة التنافسية، فهناك فوارق شاسعة وتباين وتناقض واضح في العديد من القضايا بين أوروبا والجزائر في الإنتاج والدخل والتجارة وفوائدها وعدد السكان والنمو والبطالة والإستثمار "[3].

بعد مرور عدة سنوات على إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي ودخوله حيز التنفيذ تبين أنه من الضروري إعادة النظر في هذا الإتفاق وبذلك أرجأت الجزائر عملية التفكيك الجمركي لعدم جاهزية

---

[1]– إسمهان تمغارت، تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة 2004 – 2013، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، م 5 ، العدد 9، (1 جوان 2013)، ص ص. 323 – 329.

[2]– فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورو– متوسطية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، **مجلة الباحث**، م 11، عدد 11،(31 ديسمبر 2012)، ص ص. 111 – 122 .

[3]– بوضياف و نوري، **مرجع سابق**، ص. 178 .

الإقتصاد الجزائري وعدم قدرة المؤسسات الجزائرية على التنافسية، كذلك لم يأت هذا الإتفاق بما كان منتظرا منه خصوصا ما تعلق بالإستثمار الأوروبي في الجزائر حيث بقي ضعيفا ومنحصرا في الجانب التجاري لقطاع المحروقات، لهذه الأسباب فاوضت الجزائر من أجل إعادة النظر في بنود الإتفاقية وعليه "فإن إتفاق الشراكة هذا يتم بين إتحاد أوروبي متطور تكنولوجيا و فنيا مكون من أكثر من 15 دولة صناعية بمستوى دخل فردي مرتفع وسوق كبير وإنتاج وفير وقدرة تنافسية عالية، مع بلد صغير متخلف يعتمد على إنتاج وتصدير منتوج وحيد وهو المحروقات"[1].

- **الفرع الثالث : المبادلات التجارية والإستثمارات الأوروبية مع تونس.**

في هذا المجال يجدر بنا القول أن تونس كانت أول بلد من مجموعة بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط الذي يبرم مع الإتحاد الأوروبي في 17 جويلية 1995 عقد شراكة وتنمية مشتركة يمثل نموذجا جديدا للتعاون الأورومتوسطي"[2] .

يعتبر الإتحاد الأوروبي من بين أهم المستثمرين في تونس حيث بلغت حصة إستثماراته من بين مجموع تدفقات الإستثمارات المباشرة الأجنبية نحو تونس 75 في المائة سنة 2008 "[3]، لقد إهتمت الحكومة التونسية بجذب الشركات الأجنبية في قطاع التصنيع والألبسة والإلكترونيات والسياحة وتركيب أجزاء السيارات، حيث حظيت هذه الإستثمارات بعناية خاصة من الحكومة بفضل التحفيزات التي تمنحها الحكومة للمستثمرين عبر إنشاء المناطق الإقتصادية الخاصة، لقد إختارت تونس منذ السبعينيات نموذجا إقتصاديا يركز على الصادرات والتصنيع تدعمه سياسة للإستثمار العمومي في الرأسمال الملموس والبشري واستقطاب الإستثمارات بفضل قانون يمنح الإمتيازات للمقاولات التي تصدّر إنتاجها بالكامل وتم إحصاء 2.614 مقاولة مصدّرة صرفة سنة 2013 ، توفر 323262 منصب شغل"[4].

أما بخصوص الواردات، فقد بلغت المبادلات التونسية مع الإتحاد الأوروبي خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2016 ما قيمته 15855.6 مليون دينار مسجلة بذلك تراجعا مقارنة بنفس الفترة من

---

[1]– إلياس حفيظ، بلقاسم بن علال، التجارة الخارجية والإستثمار المباشر في الجزائر والمغرب: ما هي أهم الدروس المستفادة، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، م 14، العدد 2، (22 نوفمبر 2018)، ص ص. 111 – 122.

[2]– من كلمة السيد عبد اللطيف صدام، وزير التنمية الإقتصادية في تونس، خلال إفتتاح أشغال الندوة حول إتفاقيات الشراكة العربية – الأوروبية، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية AICARDES، إتفاقيات الشراكة العربية – الأوروبية، **أوراق الندوة التي عقدت بتونس أيام 25 و 26 جوان 2002**، ص. 12.

[3]– تقرير حول تشجيع سلاسل القيمة الإقليمية في شمال إفريقيا، **مرجع سابق**، ص. 32 .

[4]– **المرجع نفسه**، ص. 21.

سنة 2015 بنسبة 3.5%، حيث تراجعت واردات تونس مع فرنسا (حصتها 15.6% من إجمالي الواردات) بنسبة 11.4% و مع هولندا بنسبة 1.3%، و في المقابل إرتفعت الواردات مع بعض الشركاء الأوروبيين على غرار إيطاليا (حصتها 14.3% من إجمالي الواردات) بنسبة 0.3% و ألمانيا (حصتها 7.7% من إجمالي الواردات) بنسبة 9.9%"[1].

جدول رقم 6 يبين تطور التجارة الخارجية التونسية

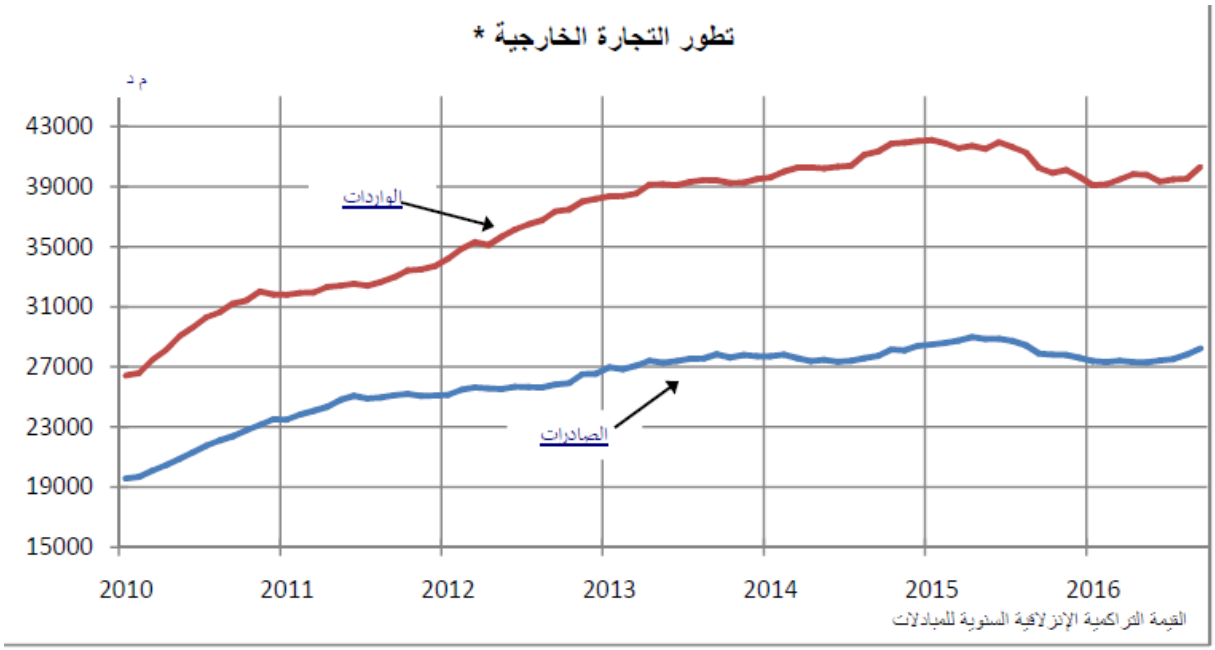

المرجع : إحصائيات تونس، **نتائج التجارة الخارجية ، سبتمبر 2016**، (نشرية إحصائية)، المعهد الوطني للإحصاء

- الفرع الرابع : المبادلات التجارية والإستثمارات الأوروبية مع ليبيا.

لقد عرفت العلاقات التجارية بين ليبيا والإتحاد الأوروبي خلال مسيرتها محطات مهمة، فقبل إنطلاق الثورات العربية كان للإتحاد الأوروبي علاقات تجارية متينة مع ليبيا إذ إستأثر بما يناهز 70 بالمئة من إجمالي نشاطها التجاري، وتعد ليبيا من أهم البلدان التي تزود الإتحاد الأوروبي بالطاقة على الرغم من أنها من بين الدول المتوسطية القليلة التي لم تعقد إتفاقية تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي، وحتى عندما كانت ليبيا دولة منبوذة في فترة الثمانينات وصولا إلى أوائل الألفية الثالثة، حافظت شركات الغاز والنفط الإيطالية على حضور لها فيها"[2]، أما المحطة الثانية والتي عرفت نشاطا موسعا نتيجة للظروف التي مرت بها البلاد فهي تبدأ من سنة 2003، حيث بدأت أوروبا بتوسيع نطاق علاقتها مع ليبيا من

[1]- الجمهورية التونسية ، وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي، **إحصائيات تونس (المعهد الوطني للإحصاء)**، سبتمبر 2016، ص. 6 .

[2]- عبد الغفار، **مرجع سابق**، ص. 3.

علاقة تبادل تجاري فحسب إلى علاقة تطال الأمن، وطبعا أظهرت إيطاليا الإهتمام الأكبر بتحسين علاقتها مع ليبيا بصفتها البلد المستعمر السابق لها، حيث تم إبرام عدة إتفاقيات هامة كان آخرها توقيع معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون عام 2008 المعروفة أيضا باتفاقية بنغازي، ونصت هذه الإتفاقية على أن تحصل ليبيا على مبلغ خمسة مليارات دولار أمريكي تستعين به كتعويض عن المعاناة التي سببها الإستعمار الإيطالي ولتمويل عدة مشاريع بنى تحتية"[1].

وبعد إعلان الثورة ونشوب الحرب الأهلية في ليبيا علقت إيطاليا إلتزاماتها باتفاقية بنغازي وعلى الرغم من ذلك أعرب الدبلوماسيون الإيطاليون في أوائل شهر فبراير 2012 عن رغبتهم في إعادة العلاقات بين البلدين إلى سابق عهدها. ومن الواضح أن الدافع لهذا لدى إيطاليا هو الحفاظ على شراكة تجارية قوية إذ أن 25 بالمئة من نفط إيطاليا وغازها يتم إستيراده من ليبيا، بالإضافة إلى ذلك تضطلع إيطاليا بدور كبير في تدريب القوات الأمنية والشرطة في ليبيا"[2].

- **الفرع الخامس: المبادلات التجارية والإستثمارات الأوروبية مع موريتانيا.**

لقد عرف النشاط التجاري بين موريتانيا ودول الإتحاد الأوربي مستوى لا يرقى إلى المستوى المطلوب إذا ما قورن بالنشاط التجاري لدول الإتحاد مع بقية بلدان شمال إفريقيا وهذا ربما راجع إلى نوعية المبادلات التجارية التي تتميز بها موريتانيا، فالحقيقة أن المنتجات الموريتانية تتمثل أساسا في المواد المعدنية إضافة إلى منتجات الصيد البحري حيث بقيت هذه المنتجات تمثل أهم المنتجات في صادرات موريتانيا في سنة 2015، حيث ساهمت بنسبة 62،7 في المائة من إيرادات الصادرات (3،24 في المائة من المواد المعدنية و38،4 في المائة من منتجات الصيد البحري). ولكن صادرات الحديد تراجعت بمقدار 49 في المائة بين عامي 2014 و2015، ويأتي النحاس في المرتبة الثالثة في منتجات التصدير، فقد مثل بالفعل في عام 2015 بمبلغ 87،5 مليار أوقية (مقابل 65،4 مليار أوقية في عام 2014 و91،4 مليار أوقية في عام 2013) قيمة نسبية قدرها 16،3 في المائة (مقابل 12،2 في المائة في عام 2014 و17،0 في المائة في عام 2013) من الإيرادات الإجمالية للتصدير. كما أن أهم الزبائن هم الصين (التي تمثل وحدها أكثر من 50 في المائة من الصادرات) وسويسرا وإيطاليا وألمانيا"[3].

---

[1]- عبد الغفا، **مرجع سابق**، ص. 3.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص. 3، 4.

[3]- الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية لإفريقيا، **تقرير حول موريتانيا موجز قطري 2016**، (مارس 2017)، ص. 14 .

المطلب الثاني: منطقة شمال إفريقيا في السياسة المالية الأوروبية.

تتمتع منطقة شمال إفريقيا بموقع ممتاز ومركز إستراتيجي هام في نظر الدول الكبرى ولعل أكبر دليل على هذا هو التنافس الأوروبي الأمريكي المعلن والتسابق المحموم نحو المنطقة ومحاولات إحتواء المنطقة عن طريق القيام بمبادرات إقتصادية من طرف الجانبين باستعمال أنواع من الشراكات، شراكة أورومغاربية بين دول منطقة شمال إفريقيا والإتحاد الأوروبي، وشراكة أمريكية مغاربية بين الولايات المتحدة ودول المنطقة، هذه الشراكة يتم توظيفها ظاهريا خدمة للمصالح المشتركة بين الطرفين وباطنيا يكون الهدف من ورائها هو السيطرة على الموارد الطبيعية وكل ما تحتاجه الآلة الإقتصادية لهذه القوى، ولعل ما يجمع هذه الشراكات هو القاسم المشترك الأوحد الذي يهدف إلى فرض التجارة الحرة عن طريق خلق مناطق للتبادل الحر لتنمية المنطقة والإعتماد عليها كإستراتيجية تنموية جديدة تخص منطقة شمال إفريقيا.

ولعلّ ما يميز السياسة الأوروبية تجاه منطقة شمال إفريقيا هو إعتمادها على المساعدات المالية سواء كانت إستثمارية أو على شكل قروض، وفي هذا الصدد خصص المجلس الأوروبي معونات لدول المنطقة من ميزانية الإتحاد في إطار برنامج ميدا 1 من 1995 إلى 1999، ويعتبر برنامج ميدا 1 الأداة الرئيسية لتمويل المشاريع المتفق عليها في إطار الشراكة المغاربية وهو موضوع لتنفيذ السياسات المالية والفنية الواجب إتباعها لإحداث إصلاحات إقتصادية واجتماعية في المنطقة المغاربية، وبذلك فهو يتماشى مع طبيعة الشراكة المبنية على مشروعات وبرامج تساعد على تحقيق إقتصاد السوق الحر"[1].

هذه المساعدات كلها تدخل ضمن إطار الشراكة الأورو – متوسطية التي جاء بها إعلان برشلونة المتضمن إستعداد الإتحاد الأوروبي لتقديم معونة مالية كبيرة لدول المغرب العربي مقابل إلتزام هذه الأخيرة بأربعة أمور أساسية :

–إعادة هيكلة البنى الإقتصادية والإجتماعية بما يتواءم مع آليات السوق.

– تحرير التجارة وفتح الأسواق.

– مكافحة الأصولية الإسلامية.

[1]– عدالة، **مرجع سابق**، ص. 322.

– الحد من الهجرة غير الشرعية.

ولتشجيع الدول المغاربية على المضي قدما في هذا البرنامج قام المجلس الأوروبي باعتماد مبلغ 4.7 مليار دولار في شكل قروض ومنح ومشاريع"[1].

وبعد موجة ما سمي بأحداث "الربيع العربي" وما خلفته هذه الإحتجاجات من عنف على مستوى الدول التي تأثرت بها وبغرض التخفيف من حدتها ردّ الإتحاد الأوروبي سريعاً على التحديات الإقتصادية والسياسية المتغيرة، وضاعف مرّتين تقريباً قيمة المساعدة المخصّصة لتونس في الفترة ما بين العامين 2011 و 2013 ، فبلغت المساعدة 445 مليون يورو بعد أن كانت 240 مليوناً، وقد هدفت مساعدة الإتحاد الأوروبي إلى دعم الإنعاش الإقتصادي والإصلاح القضائي والمساواة بين الجنسين والمناطق المدنية المحرومة وإدارة الحدود وحماية المهاجرين، فضلاً عن دعم برنامج يُعنى بمسائل شاملة مثل تنمية المجتمع المدني وبناء القدرات"[2].

وفي نفس المجال – أي التعاون المالي – فقد عرفت المساعدات المقدمة للمغرب من طرف الإتحاد الأوروبي تطورا متناميا ومتنوعا، حيث يعد المغرب أحد المستفيدين الرئيسيين من الدعم المالي للإتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويحدد إطار الدعم للفترة 2014 – 2017 ميزانية تتراوح ما بين 728 و 890 مليون أورو. وقد استفاد المغرب بين سنتي 2014 و 2016 من 563 مليون أورو عبر آلية الجوار الأوروبية (IEV)، بعدما إستفاد من 1،4 مليار أورو ما بين سنتي 2007 و 2013 في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (IEVP)"[3].

[1]– عدالة، **مرجع سابق**، ص. 322.

[2]– عبد الغفار، **مرجع سابق**، ص. 3.

[3]– التقرير الإقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2018 ، **مرجع سابق**، ص. 25 .

المبحث الثاني: السياسة الإقتصادية الأمريكية اتجاه منطقة شمال إفريقيا.

تشكل الموارد الموجودة في الدولة واحدة من أهم أسباب قوة الدولة في سياستها الداخلية والخارجية على حد سواء وتأتي قوة الدولة بما يتوفر لديها من موارد داخل أرضها وخارجها أيضا[1]، وتشمل الموارد الطبيعية مصادر الطاقة المتمثلة في البترول، الفحم والغاز الطبيعي والموارد النووية...[2].

تتمتع منطقة شمال إفريقيا بإمكانات جد هامة تسمح لها بجذب الإستثمارات الخارجية حيث تتمتع بميزة الموقع الإستراتيجي الهام الذي جعل منها منطقة محاذية لأكبر منطقة تجارية في العالم الذي هو الإتحاد الأوروبي، كما أنها تقع على مقربة من الشرق الأوسط الذي يعرف نشاطا تجاريا كبيرا، ويطل شمالها على "البحر الأبيض المتوسط الممر الإستراتيجي الهام لموارد الطاقة الآتية من الشرق الأوسط وآسيا، وتبقى المجال الأساسي للقوة البحرية الأمريكية"[3] ويطل غربها على المحيط الأطلسي كذلك، فتنامي قطاعي النفط والخدمات يأتي على حساب قطاعي الزراعة (بالرغم من الفئات السكانية المعتبرة التي تعيش منها خاصة بالنسبة للمغرب حيث أن نسبة سكان الريف هي 52٪) والإنتاج الصناعي، نجد أن قطاع الخدمات إحتل أكثر من 65% من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للمغرب وتجاوز 50% بالنسبة لتونس وحوالي 45% بالنسبة لكل من الجزائر و ليبيا. ويمثل قطاع الخدمات أكثر من 50% من العمالة الكلية في الدول المغاربية، هذا لا يعكس بالطبع تطور الإقتصاد الصناعي في هذه الدول الذي يحتاج إلى خدمات ذات تكنولوجية مرتفعة، ولكن يبقى هذا القطاع تقليديا في معظمه مقارنة مع التطورات التكنولوجية التي يعرفها العالم في الوقت الراهن، هذه الوضعية تفسر ضعف إنتاجية الإقتصاديات المغاربية ووجود فوارق كبيرة في هذا الميدان مع إقتصاديات الشمال وبالتالي الفارق في المداخيل بالنسبة للفرد"[4].

إن إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وليبيا في السنوات الأخيرة يرتبط أساسا بارتفاع أسعار النفط على مستوى الأسواق الدولية وكميات إنتاجه وتصديره في كلتا الدولتين.

---

[1] – النعيمي، **مرجع سابق**، ص. 209 .

[2] – السيد سليم، **مرجع سابق**، ص.115.

[3]– Makki, **op cit**, p.125.

[4]– فتيحة شيخ، تحديات الأمن الإقتصادي والإجتماعي في منطقة المغرب العربي، **مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية**، عدد 9 ، (31 ديسمبر 2009)، ص ص. 43 – 60 .

أما الإرتفاع الذي سجلته كل من تونس والمغرب بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي يرجع إلى النتائج الجيدة لسياسات التصحيح الإقتصادي والإصلاحات الهيكلية التي إستهدفت توسيع القاعدة الإنتاجية وتنوع مصادر الدخل وتحفيز القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في النشاط الإقتصادي في كلتا الدولتين.

إن منطقة شمال إفريقيا تشكل رهانا إقتصاديا وإستراتيجيا بالنسبة للدول الكبرى، حيث توفر دول المنطقة سوقا تجارية وإقتصادية، إستهلاكية وإستثمارية ، فيما تعتبر الجزائر وليبيا مصدرين هامين للطاقة في المنطقة، إحتلت المغرب مرتبة ثاني أكبر دولة منتجة للفوسفات في العالم، حيث يبلغ إجمالي الإحتياطي لديها حوالي 10 في المائة من الإحتياطي العالمي للفوسفات"[1].

أما بالنسبة للجزائر فقد أشار التقرير الصادر عن المنظمة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات أن الجزائر ضمن البلدان التي يتركز فيها الناتج المحلي العربي ممثلة في السعودية، الإمارات، مصر، قطر، والكويت. وقدرت المنظمة العربية الناتج الخام المحلي للإقتصاد الجزائري بـ 183,41 مليار دولار مما يضعه كأضخم إقتصاديات المنطقة متقدما على قطر والسعودية[2].

تشير تقديرات صندوق النقد العربي إلى أن الإقتصاد المغربي من المرجح أن يبلغ نموا بنسبة 3.6% عام 2018 و 3.1 % عام 2019، أما في تونس فإن صندوق النقد العربي يتوقع نمو الإقتصاد التونسي بنسبة 2،4 % عام 2018 و3،3 % عام 2019 "[3]، أما بخصوص موريتانيا، فمن المتوقع نمو الإقتصاد الموريتاني بنسبة 2.7 % سنة 2018 منخفضاً مقارنة بالمستوى المسجل عام 2017 البالغ 3.2 %، فيما يتوقع إرتفاعه عام2019 إلى 4.5 %"[4]، أما في الجزائر حيث يتوقع تسجيل الإقتصاد الجزائري لمعدل نمو يدور حول 2،2 % خلال عام 2018 و 2،3 % عام 2019، أما فيما يخص ليبيا فلا يزال النمو الإقتصادي متأثرا بالتطورات الداخلية التي أثرت على عمليات إنتاج النفط وفرضت العديد من التحديات على نمو القطاع غير النفطي "[5].

---

[1]– دولة الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد**،(2012)، ص. 7.

[2] – مراد وكيد، "تقرير عربي يصنف الإقتصاد الجزائري الرابع بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، **جريدة المحور**. في: www.**elmihwar.com** (4 فبراير 2013).

[3]– صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الإقتصاد العربي، **سبتمبر 2018**، ص. 22 .

[4]– **المرجع نفسه**، ص. 24.

[5]– **المرجع نفسه**، ص. 19.

فمنطقة شمال إفريقيا– كما أسلفنا – تضم دولتين هما ليبيا والجزائر، يمتلكان إحتياطيا كبيرا من النفط ، حوالي 40 مليار برميل بالنسبة لليبيا مع طاقة إنتاج يومي تقدر ب 1،6مليون برميل، واحتياطي يقارب 12،4 مليار برميل بالنسبة للجزائر مع طاقة إنتاج يومي تتعدى 1،3 مليون برميل"[1]، فعنصر الطاقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من القوى الأخرى يعد عنصرا حيويا لا يمكن الإستغناء عنه إذ "لا يستطيع أي مجتمع صناعي وصل إلى درجة تصنيع عالية،الإستمرار بدونه وأنه يجب ضمان توفيره، ولو بالقوة العسكرية إن اقتضى الأمر "[2].

هذا وإن الإهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا لا يتوقف على الجانب الإقتصادي فحسب، حيث شرعت الشركات الأمريكية في دراسة السوق المغاربية ومحاولة التمركز فيها بل يتعداه إلى ميادين أخرى تتعدى ميدان الطاقة مثل التجارة والإستثمار، حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة سوقا واعدا وواسعا لترويج منتجاتها التجارية وميدانا لتطوير قطاعاتها الإستثمارية في الخارج.

لقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في فرض هيمنتها على ميدان النفط إنطلاقا من سوق النفط في الجزائر التي تحتل موقعا محوريا في الخريطة الجيو – إستراتيجية للرهانات الأمريكية فيما يتعلق بالموارد الطاقوية في إفريقيا، فقد كان للإكتشافات البترولية الهامة فيها خلال سنتي 1994 – 1995 أثر مباشر على الرؤية الإستراتيجية الأمريكية للجزائر التي بدأت في تلك الفترة – رغم أثر الأزمة السياسية والأمنية – تستقطب إهتمام المؤسسات المالية الدولية والشركات النفطية العالمية بحكم الثقة المالية التي تحظى بها الجزائر"[3]، كذلك كانت عملية توقيع إتفاقيات التبادل الحر مع كل من المغرب وتونس إيمانا منها بأن التعامل الإقتصادي لن يأتي بنتائج ملموسة إلا إذا كان ينطلق من منطلق شمولي يأخذ في الحسبان كل المنطقة بأكملها ولا يقتصر على دولة دون الأخرى، وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل من أجل ضمان تحقيق إطار تعاون إقليمي وعبر مشروع متكامل وليس من خلال إتفاقيات ثنائية للشراكة، وبهذا فهي تهدف من خلال هذه الإستراتيجية إلى دعم الإقتصاد المالي والفني

[1]– نجلاء محمد مرعي، "الثروة النفطية.. والتنافس الدولي "الإستعماري" الجديد في إفريقيا"، في: "الأمة في مواجهة مشاريع التفتيت"، (تقرير إستراتيجي)، **مجلة البيان**، القاهرة : المركز العربي للدراسات الإنسانية، الإصدار السابع ،(2010)، ص ص .415 – 437.

[2] – رتليدج، **مرجع سابق**، ص. 17 .

[3]– لامية زكري، الإستراتيجية الإقتصادية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة ، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، الجزائر : المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، م 4 ، العدد 1، (1جوان 2017)، ص ص. 209 – 232 .

في دول منطقة شمال إفريقيا للوصول إلى إقامة فضاء إقتصادي مغاربي موحد مندمج ومتكامل يعمل على تشجيع المبادلات مع السوق المشتركة لأمريكا الشمالية وترقية الشراكة بينهما"[1].

هناك عولمة إقتصادية تجتاح منطقة شمال إفريقيا وهذا نظرا لثرواتها المتعددة وموقعها الإستراتيجي الذي يؤهلها لاحتلال مركز رائد في المنظومة الدولية، وعليه فقد ظفرت الولايات المتحدة الأمريكية بتوقيع إتفاقية التجارة الحرة مع المغرب ممهدة بذلك الطريق إلى تعميم هذا النوع من الإتفاقيات مع جميع دول المنطقة، وما يزيد من تدعيم هذا الرأي هو الإهتمام الأمريكي المبالغ فيه تجاه هذه المنطقة والذي ترجمته الزيارات العديدة والمتكررة للمسؤولين الأمريكيين إلى المنطقة والذي يوحي بأن هناك عولمة إقتصادية قادمة تكون على مستوى هذه المنطقة .

كذلك ومن أجل إستقطاب دول المنطقة أكثر نحو سياستها عملت الإدارة الأمريكية على منح عقود تشغيل لبعض الكفاءات من أبناء المنطقة للعمل داخل الولايات المتحدة الأمريكية، على عكس دول الإتحاد الأوروبي التي تضع العراقيل في وجه الشباب الراغبين في الذهاب إلى أوروبا حيث يجد هؤلاء مشقة كبيرة في الحصول على تأشيرة الدخول إلى التراب الأوروبي .

أولا : مبادرات الشراكة الأمريكية مع دول منطقة شمال افريقيا

تتجلى الأهداف التي ترمي إليها مبادرات الشراكة الأمريكية مع دول منطقة شمال إفريقيا في أن الولايات المتحدة الأمريكية تزاوج بين السياسة والإقتصاد في طرحها لمثل هذه المبادرات، فمشاريع الشراكة المعروضة على دول المنطقة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية تختلف عن مشاريع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، فالشراكة الأمريكية المغاربية إنطلقت من براغماتية الفعل التجاري، حيث عملت على تفعيل أداء غرف التجارة الأمريكية المغاربية والتي ما انفكّت تدعم إفتتاح فروع لها في المدن المغاربية الكبيرة، ولقد أشارت التقارير الإقتصادية إلى أن سنة 1998 هي إستثنائية بالنسبة للشركات الأمريكية العاملة في الجزائر وتونس بينما كانت أقل تواجدا فيما يتعلق بالمغرب"[2].

[1] – زكري، **مرجع سابق**، ص. 223 .

[2] – عبد القادر بن حمادي و محمد العيد، الشراكة الإقتصادية الأمريكية المغاربية بين إعادة تفعيل الإتحاد المغاربي وتحقيق المكاسب الإستثمارية النفعية ، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م 4 ، العدد 2 ،(1 جويلية 2014)، ص ص. 85 – 95 .

1 – مبادرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA :

جاءت ندوات **الشرق الأوسط وشمال إفريقيا Middle East and North Africa** بمباركة كل من منتدى دافوس، مجلس العلاقات الخارجية لمدينة نيويورك، الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، كندا، وروسيا الإتحادية، وأول ما يثير الإنتباه في هذه الندوات هو أنها تحتوي فواعل غير دولاتية، مبادرة تدخل في إطار التعاون متعدد الأطراف، كما تعكس إهتمام أقوى الفواعل الدولية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهودا كبيرة لإقناع دول منطقة شمال إفريقيا بالمشاركة في مبادرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي نشأت من رحم مسار السلام في الشرق الأوسط والتي تهدف في حقيقة الأمر إلى تعزيزه إقتصاديا والعمل على إتمام عملية تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، حيث في ظرف سنة نظم مؤتمران إقتصادي–دبلوماسي حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هما مؤتمر الدار البيضاء (30 أكتوبر– 01 نوفمبر 1994) ومؤتمر عمان (28– 31 أكتوبر 1995). هذان المؤتمران مرتبطان مباشرة بمسار السلام في الشرق الأوسط[1].

أ – قمة الدار البيضاء الإقتصادية :

قبل المغرب باحتضان الدورة الإفتتاحية لمبادرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بداية من 30 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 1994، والتي ضمت 61 دولة و1100 رجل أعمال جاءوا من كل أنحاء العالم، وتضمنت ثلاث نقاط هامة حسب بيانها الختامي، وهي العلاقة بين السلام والتنمية الإقتصادية و أهمية الإرتقاء السياسي المنجز في الشرق الأوسط المتمثل في إتفاقيات السلام بين بعض الأطراف وكذلك ضرورة تحرير العلاقات التجارية بإلغاء كل العقبات خاصة مقاطعة إسرائيل من طرف الدول العربية "[2] . لقد ركزت هذه الدورة على تشجيع القطاع الخاص، تحرير التجارة، التعاون بين الحكومات ورجال الأعمال، رفع كل الحواجز المتعلقة بالعلاقات مع إسرائيل.

[1] – Le Maghreb dans la stratégie des Puissances, **op cit**, p .68.

[2] – **Ibid**, p.69 .

وبغرض تحقيق بعض الأهداف عبر المشاركون في هذه الندوة عن نيتهم في إتخاذ عدة إجراءات تتمثل في إرساء قواعد إنشاء مجموعة إقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودراسة إمكانية إنشاء مكتب جهوي للسياحة مع إمكانية إنشاء غرفة جهوية للتجارة.

ب – قمة عمّان الإقتصادية :

بدأت فكرة إنشاء مجموعة إقتصادية جهوية تتشكل مباشرة بعد إجتماع عمان بتاريخ 28 و 31 أكتوبر 1995 وهذا عن طريق وضع آليات ومؤسسات مالية جهوية من بينها إنشاء بنك التعاون والتنمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومقره القاهرة برأسمال قيمته خمس (05) مليار دولار، وكذلك تم إنشاء مجلس مكلف بترقية السياحة في المنطقة سمي رابطة الشرق الأوسط والمتوسط للسياحة والأسفار، و تم إنشاء مجلس جهوي لرجال الأعمال موجه لترقية التعاون الإقتصادي بين القطاعات الخاصة لدول المنطقة، إضافة إلى أمانة تنفيذية تكون مهمتها ضمان تبادل المعطيات وتشجيع العقود لترقية الإستثمار لدول المنطقة، وفي الأخير إنشاء أمانة للجنة المتابعة يكون مقرها في عمان.

ج – مؤتمر القاهرة الإقتصادي :

إنّ الهدف من تنظيم مؤتمر القاهرة سنة 1996 هو نفس الهدف الذي أقيمت من أجله المؤتمرات السابقة والتي ترمي كلها إلى تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية. إنعقد هذا المؤتمر في ظل تراجع الحكومة الإسرائيلية عن إتفاق الإذعان في أوسلو، وتصعيد القمع والإرهاب والإستيطان والتهديد بشن الحرب على سوريا، وتخليها عن مبدأ الأرض مقابل السلام، وكان الرئيس مبارك قد أعلن أن المؤتمر لن ينعقد إذا لم تنفذ الحكومة الإسرائيلية إلتزاماتها تجاه عملية السلام ... غير أن رد إدارة الرئيس كلينتون كان صارما وأعلنت أن المؤتمر سوف ينعقد في موعده"[1].

[1]– حسين غازي، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية – دراسة –** ،(دمشق : منشورات إتحاد الكتاب العرب ، 2005)، ص. 50.

د – مؤتمر الدّوحة الإقتصادي :

يتميز مؤتمر الدوحة الذي نضم من 16 إلى 18 نوفمبر 1997 بأنه إرضاء الولايات المتحدة ومكافأة "إسرائيل"، وبالتالي إستجابت قطر للضغوط الأمريكية والرغبة الإسرائيلية، مضحية بالمصالح القومية والدينية للعرب في القدس والجولان وجنوب لبنان"[1]. ركز المؤتمر كثيرا على تحقيق عملية السلام في أول الأمر بهدف خلق بيئة مناسبة للتنمية الإقتصادية خلافا للمؤتمرات السابقة التي كانت تذكر فقط بضرورة متابعة مسار السلام، لقد أنذر موقف قطر بإحداث المزيد من الإنقسام بين الدول العربية بدلا من تضامنها وتعاونها حول موقف عربي موحد ومثل طعنة في صميم الإجماع العربي وتفريطا بالحقوق العربية وهدية إلى **نتانياهو** على إرهابه واستيطانه وغطرسته"[2].

لقد كان مؤتمر الدوحة صارما حيال إسرائيل حيث أشار بوضوح في بيانه النهائي على ضرورة إنسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة منذ 1967 فعلى الرغم من أن لقائي الدار البيضاء وعمان قد أقرا بوضع آليات مؤسساتية وسياسية تهدف إلى تدعيم مسار تطبيع العلاقات مع إسرائيل، إلا أنه خلال هذين اللقاءين بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تلح في تدخلاتها على ضرورة رفع المقاطعة العربية لإسرائيل وسعت من أجل هذا لدى كل الدول العربية، وهكذا فقد خصص مشروع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا **(مينا)** فقط لترقية السلام في الشرق الأوسط وفي إطاره كانت إسرائيل المستفيد الأول من مشاريع الشراكة، حيث "أعلن المستثمرون الأمريكيون عن مشروع إستثماري ب 1،6 مليار دولار موجهة لإنجاز مصنع للأجهزة المصغرة للتعليمات المبرمجة" (micro– processeur)[3].

هـ – مبادرة إيزنستات: EIZENSTAT

في الفترة الممتدة ما بين 12 إلى 18 جوان 1998، أعلن رسميّا نائب كاتب الدولة **ستيوارت إيزنستات**، المكلف بالإقتصاد والأعمال والزراعة في كتابة الدولة الأمريكية بعد الجولة الرسمية التي قام بها في دولة الكيان الصهيوني وغزة، ومن ثم تونس والرباط في 17 جوان 1998 إثر مؤتمر صحفي في تونس عن إقتراح الولايات المتحدة الأمريكية إقامة شراكة إقتصادية مع ثلاث دول في المنطقة: الجزائر وتونس والمغرب، مع إحتمال إشراك الجماهيرية الليبية في حالة إحترامها التسوية الأممية وتسوية ملف

[1]– غازي، **مرجع سابق**، ص. 52.

[2]– "المكان نفسه".

[3] – Le Maghreb dans la stratégie des Puissances, **op cit**, p .71.

لوكاربي نهائيا، وعلى الرغم من عدم ذكر موريتانيا في هذا اليوم إلا أنها أثيرت من قبل كاتب الدولة المكلف بحقوق الإنسان إثر زيارته لنواكشوط في سبتمبر 1998 وأعرب عن إمكانية قبولها إذا ما طلبت ذلك.

لقد ولد هذا المشروع على أنقاض مبادرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ بعد فشل هذه المبادرة وبعد تعثر مشروع الشراكة الأورو- متوسطية مع البلدان المغاربية طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعها الخاص بالشراكة مع بلدان شمال إفريقيا ممثلة في مبادرة طرحها **ستيوارت إيزنستات***[1] كبديل منافس للطرح الأوروبي حتى وإن نفت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك، فهذا المشروع الأمريكي المغاربي يُؤسس ويشجع إلى إقامة وحدة إقتصادية في شمال إفريقيا (تونس، الجزائر والمغرب)، على أن تلتحق لاحقاً ليبيا وبعدها موريتانيا، أي أن هناك نية للدفع إلى تكتل شمال أفريقي إقتصادي بحت لديه أبعاد إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، إذ ليس من محض الصدفة أن أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة **إيزنستات** في جوان 1998 عند توقيف مسار الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا) الذي يندرج ضمن إطار نظرة تنافسية مع أوروبا ومشروعها الخاص بالشراكة الأورومتوسطية"[2].

* [1]- تعتبر **مبادرة إيزنستات** للشراكة الأمريكية – المغاربية كرد فعل مباشر على مشروع برشلونة الأورو – متوسطي، القاضي بإدماج المغرب العربي في الفضاءات الأورو – متوسطية بزعامة الإتحاد الأوروبي، حيث تم إستثناء الولايات المتحدة الأمريكية من هذا المشروع، فبادرت هاته الأخيرة بمشروع إيزنستات الذي يهدف إلى تنمية الشراكة الإقتصادية على المدى الطويل مع الدول المغاربية، وهذا في إطار إستراتيجية شاملة للتدخل الأمريكي في الخارج من أجل تأمين أكثر للرأسمال الأمريكي، من خلال الإستحواذ على الأسواق والموارد الأولية خاصة الطاقوية منها، إنتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ زوال خطر غريمها التقليدي، في هجمات معاكسة على مناطق نفوذ مست حتى مناطق حلفائها، وذلك لضمان هيمنة أكبر لاتصال ذلك بمصالحها الجديدة في المنطقة المغاربية، وذلك بالسيطرة على منابع الغاز والبترول، حيث نسجت علاقات متميّزة مع الجزائر كدولة منتجة للطاقة، وأحكمت قبضتها على ليبيا عن طريق تهويل قضية لوكربي، وهكذا جاء تدرج السيطرة الأمريكية على الموارد الطاقوية في العالم من الخليج إلى بحر قزوين شمالا، ومن الخليج للمحيط غربا، والهدف من هذا المشروع هو دعم الإقتصاد المالي والفني في هذه الدول من أجل الوصول إلى إقامة فضاء إقتصادي مغاربي موحد، مندمج ومتكامل، يعمل على تشجيع المبادلات مع السوق المشتركة لإتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشماليةALENA وترقية الشراكة بين المجموعتين المغاربية والأمريكية. ولقد مثلت الإستثمارات الأمريكية المباشرة في المغرب العربي في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2008 نسبة 40 ،%حيث أن أغلبيتها تتصل بمشاريع صناعية باستثناء النفط، وذلك مقابل 20 % بالنسبة لأوروبا، وعلى العكس من المشروع الأوروبي، فإن أمريكا بدت مستعدة لإدماج كل دول المغرب العربي، بما في ذلك موريتانيا وليبيا، كما تعتبر أن إقامة منطقة تبادل حر بين هاته الدول، أمر ضروري لإقامة التبادل بينها وبين السوق المشتركة للتبادل الحر لأمريكا الشمالية."

[2] – Abdennour Benantar, (sous la direction de), **Les initiatives américaines (MEPI, GME, B/ MENA) et le Maghreb** .dans : Les Etats Unis et le Maghreb regain d'intérêt CREAD, Alger, pp. 11-50.

بالتالي وبالنظر إلى تاريخ إعلان الإدارة الأمريكية لهذه المبادرة الذي يصادف تعثر مسار السلام في الشرق الأوسط وفشل ندوات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يرجح أن تكون هذه المبادرة نتاجا للخلفيات التالية:

الغضب الأمريكي من الحلفاء التقليديين في المشرق العربي جراء الدور السلبي الذي قدموه في تفعيل "ندوات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" وبالأخص مقاطعة قمة الدوحة التي كانت سببا في إعلان فشل هذه الندوات.

– تمثل هذه المبادرة نوعا من الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية على دول المشرق العربي، وبالتالي هي لا تعدو عن كونها قطع غيار ظرفية في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية لأن منطقة شمال إفريقيا ورغم أهميتها الإستراتيجية لا توازي ما يمثله الشرق الأوسط بالنسبة للمصالح الأمريكية.

– محاولة إدماج إسرائيل في المحيط العربي عن طريق دول عربية غير مشرقية نظرا للدور المهم الذي يمكن أن تلعبه كل من تونس والمغرب في هذا المجال لما لها من علاقات طيبة مع إسرائيل.

إن هذه المبادرة "باستثناء طبيعتها الإقتصادية؛ لها أيضا مهمة سياسية محددة مرتبطة بواقع الصراع العربي الإسرائيلي"[1] ففي الجانب الإقتصادي ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على تدعيم دور القطاع الخاص وتشجيع التجارة والإستثمارات الجهوية الثنائية بين البلدان المغاربية وتشجيع الإصلاحات الهيكلية بصفة جدية لدى بعض دول شمال إفريقيا، وفي الأخير تشجيع التعاون والتكامل لدى دول شمال إفريقيا على المدى الطويل، أيضا في إطار هذا المشروع ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على التجارة بين بلدان شمال إفريقيا بغرض إلغاء الحواجز الجمركية، إذ فحسب نظرة صاحب المبادرة لقد حان الوقت لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتوحيد إقتصاداتهم في الوقت ذاته الذي يجب عليهم أن يوسعوا مشاركتهم في الإقتصاد العالمي.

من هنا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه المبادرة إلى تشجيع بلدان المنطقة على التفكير بشكل جدي في تسريع وتيرة الإصلاحات الإقتصادية كخطوة أولى لتأسيس تعاون إقتصادي

[1] – Benantar **op cit**, p. 17.

أمريكي– مغاربي، هذا التعاون الإقتصادي الذي يعززه الوعي الأمريكي بأهمية البترول والغاز الطبيعي المتواجد في الجزائر وليبيا[1].

إن الجانب السياسي من المبادرة الذي تركز عليه الولايات المتحدة الأمريكية ليس هو بمعنى الوحدة السياسية بأتم معنى الكلمة وإنما هو مشروع إقتصادي تكاملي يتعامل مع بلدان المنطقة باعتبارها وحدة إقليمية موحدة إقتصاديا تخدم المصالح الأمريكية دون إقصاء أي بلد من بلدان المنطقة حسب ما جاء في تصريح **ستيوارت إيزنستات** في قوله "نحن نأمل بأن نشجع إتحاد المغرب العربي وغيره من هيئات التكامل الإقليمي على إزالة الحواجز بينها لأنها تحول دون إزدهار التجارة بصورة كاملة"[2].

غير أنه وفي موضع آخر تنظر الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة شمال إفريقيا باعتبارها منطقة مكونة من المغرب، تونس والجزائر، وهذا حسب ما جاء في التقرير السنوي حول الإستراتيجية الوطنية حيث "أعلن البيت الأبيض في سنة 2000 أن الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة باستقرار ورفاهية منطقة شمال إفريقيا، هذه المنطقة التي تعرف تحولات هامة نتمنى على الخصوص تقوية علاقاتنا مع المغرب، تونس والجزائر وتشجيع الإصلاحات الإقتصادية والسياسية"[3].

والملاحظ أن إبعاد كل من ليبيا وموريتانيا لا يعدّ نهائيا وإنما يتعلق بحسابات إقتصادية بالنسبة لموريتانيا، في حين يدخل في إطار سياسة العقوبات الإقتصادية التي إتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه ليبيا منذ قضية لوكربي، وباعتبار هذه الأخيرة دولة "مخترقة للقانون الدولي"، لكن وباعتبار ليبيا دولة ذات مصادر نفطية هامة حرص **ستيوارت إيزنستات** من خلال مشروعه الذي يحمل إسمه على إقناع الإدارة الأمريكية بأن سياسة العقوبات الإقتصادية التي تتبعها مع ليبيا غير مربحة من الناحية الإقتصادية. وعليه ومنذ منتصف التسعينات (1998 تحديدا) شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تحولات جذرية تجاه المغرب العربي فبعد عقود من التهميش والإقتصار على عقلية الإستقطاب الإيديولوجي لدول المنطقة في ظل الحرب الباردة قامت الإدارة الأمريكية على تجديد سياستها المغاربية وتحويل الإهتمام إلى الشراكة الإقتصادية والتجارية، يمكن تفسير هذا التحول ... إلى وصول إدارة ديمقراطية للبيت

[1] –Yahia H . Zoubir, "**La Politique Etranger Américaine au Maghreb : Constance et Adaptation**", Meria, journald'etudedes relations internationales au moyen orient, Vol1, N°1, Art 8 Publie par le centre GLRIA, Centre Interdisciplinaire .Herzlia, Juillet 2006. pp. 115– 133.

[2] – Bouhou ,**op cit**, p .4

الأبيض تحت رئاسة **بيل كلينتون (مبدأ كلينتون)** والمعروف أن الديمقراطيين أكثر ميلا للإقتصاد والتجارة (السياسة الدنيا) منه إلى القضايا الإستراتيجية الكبرى"[1].

بهذه الملاحظات التي أتت قبل أحداث 11 سبتمبر جاء التركيز على منطقة شمال إفريقيا باعتبارها منطقة إستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية والتي من خلال هذه الإلتفاتة المصلحية للولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة تم إحراز هدفين هما:

– **الأول:** إيجاد موطئ قدم عبر المشاريع الإقتصادية والسياسية المعروضة على دول المنطقة والتي كرستها على أرض الواقع سنة واحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بحجة محاربة الإرهاب الدولي.

– **الثاني:** هو منافسة الوجود الفرنسي في منطقة كانت محسوبة عليه عبر مبادرة "إنطلقت سنتان من قبل – أي في سنة 1998– من طرف عضو في إدارة **كلينتون، ستيوارت إيزنستات**، بغرض تقليص الحواجز بين دول المنطقة وتشجيع الإستثمارات الأمريكية في منطقة كانت قليلة فيها من قبل "[2].

إن مبادرة **إيزنستات** لا تختلف كثيرا عن سابقتها "فهي تمثل نوعا ما مسارا مصغرا لمسار الشرق الأوسط وشمال إفريقيا **(مينا)** بالنظر إلى هدفه لإقامة تعاون إقليمي ليبرالي عن طريق تطوير المبادلات ضمن مجموعة إقليمية"[3]، في هذا الإطار فإن حكومة **كلينتون** وضعت قيد التنفيذ بعض الإجراءات التي تدخل في إطار الشراكة، من بينها تخفيض المديونية وتكثيف المساعدات التقنية تجاه دول المنطقة يكون الهدف منها هو عقد علاقات تجارية مستدامة مع أسواق المنطقة ودعم دول شمال إفريقيا لاندماجها ضمن الإقتصاد العالمي .

وممّا لا شك فيه هو أنّ المشروع الأمريكي وما طرحه من تصورات تخص الجوانب السياسية والإقتصادية والأمنية يعتبر في حد ذاته ردة فعل دبلوماسية أمريكية معاكسة من أجل التموقع على مستوى القارة الإفريقية عن طريق بوابة الشمال الإفريقي، هذه الهجمة الدبلوماسية الأمريكية جسدتها مختلف الزيارات المتعددة التي قام بها المسؤولون الأمريكيون للدول الإفريقية خاصة الشمالية منها، فمنذ بداية مشروع "**إيزنستات**" تكثف معدل زيارات المسؤولين الأمريكيين في المنطقة، وهذه العملية تعتبر في أوروبا كبداية إنشاء مشروع منافس أو حتى نوع من الإنتقام في ظل التنافس الأورو – أمريكي في عالم

[1]– قط، (المغرب العربي...)، **مرجع سابق**، ص. 130.

[2] –Bouhou, **op cit**, p .4.

[3] –Benantar, **op cit**, p .17.

ما بعد الحرب الباردة"[1]، ومما زاد من إنجذاب دول المنطقة لهذا المشروع كونه يختلف إختلافا كليا في بعض جوانبه عن مشاريع الشراكة المطروحة من طرف الإتحاد الأوروبي، حيث أنه يفصل الجانب الإقتصادي عن الجانب السياسي ولا يعتبر القيام بإصلاحات سياسية كشرط أولي من شروط الشراكة، أمام هذه التسهيلات التي تلقتها دول المنطقة وخوفا من انخراطها كلية في المشروع الأمريكي " إنطلقت باريس في سباق لحماية مصالحها في منطقة كانت تعتبرها أشبه بـ "فضائها الحيوي" وقامت بطمأنة الطرف التونسي وجددت معه العهد، كما نشطت إتصالاتها بالمغرب وأبدت إستعدادها لمراجعة قرارها السابق حول حظر إمداد الجزائر بنوع من العتاد العسكري لمحاربة الجماعات المسلحة التي لا تزال متمركزة في بعض الجبال، وبهذا قررت أن تضع كامل ثقلها الدبلوماسي حتى تبدو أكثر حرصا من غيرها على تنقية المناخ بالمنطقة"[2].

من خلال عرضنا هذا يتضح أن من بين أسباب فشل هذه المبادرة هو تعرضها لانتقادات فيما يخص مجال الإستثمار، حيث عمد الأمريكيون إلى توزيع مجال الإستثمارات وفقا للمميزات الإقتصادية لكل دولة من دول المنطقة، وعلى هذا الأساس يمكن للأمريكيين أن يستثمروا في قطاع الزراعة في المغرب مثلا وفي قطاع الطاقة في الجزائر وفي قطاع الصناعة في تونس، هذه الإقتراحات لاقت معارضة من طرف الجزائر التي دعت الأمريكيين إلى تنويع إستثماراتهم عبر دول المنطقة وعدم التركيز على قطاع الطاقة فقط كما هو الشأن بالنسبة للجزائر، وتنويع الإستثمارات الأمريكية في الجزائر لتشمل قطاعات أخرى مثل السكن الإتصالات والصناعة الغذائية، كذلك من بين أسباب فشل هذه المبادرة هي أنها لاقت معارضة فرنسية شديدة، إضافة إلى مغادرة صاحب المبادرة **(ستيوارت إيزنستات)** الإدارة الأمريكية بعد إنتخاب الرئيس الجديد **(جورج بوش)** رئيسا للبيت الأبيض .

ثانيا : مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط M E P I.

تم بعث مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط **Middle East Partnership Initiative** سنة 2002 بتمويل من الكونغرس الأمريكي وهي تهدف إلى عملية الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قدمت هذه المبادرة "في 13 ديسمبر 2002 من طرف كاتب الدولة **كولين باول Colin**

[1]– آمال حجيج، لعبة القوى الكبرى في المغرب العربي: الرهانات الإستراتيجية للتنافس الأوروبي – الأمريكي وموقف الدول المغاربية منه ، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 6 ، العدد 01 ،(14 ماي 2013)، ص ص. 257 – 280.

[2]– صلاح الدين الجورشي، المغرب العربي: تنافس فرنسي أمريكي، في :
https://www.swissinfo.ch/ara/ 3164840/، (17 فيفري 2003، 31 ، 12).

Powel الذي يصفها بأنها جهود لمساعدة دول المنطقة لتدارك التأخر الحاصل في مجال الإزدهار والمستوى المعيشي"[1]، هذه المبادرة كغيرها من المبادرات تركز في بادئ الأمر على الجانب الإقتصادي وما يحتويه من مبادلات تجارية وإستثمارات حيث يحوز هذا الجانب "إهتماما خاصا فقد بدا ملائما لإطلاق الإصلاحات الأولى نظرا إلى أن هذه الإصلاحات تخدم مصالح الحكومات وتخدم كذلك مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يترجم القناعة الأمريكية بأن الإنفتاح الإقتصادي يرافقه بالضرورة إطلاق الحريات السياسية"[2]، هذه المبادرات الإقتصادية المظهر هي في جوهرها تتناول بعمق المسائل السياسية. تضم مبادرة الشرق الأوسط 16 دولة مقسمة على مكتبين جهويين هما:

1-مكتب أبو ظبي: يضم كل من العربية السعودية، البحرين، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، عمان، قطر، سوريا، الأراضي الفلسطينية، اليمن.

2-مكتب تونس: يغطي الجزائر، المغرب، مصر ولبنان.

جاءت هذه المبادرة لتؤطر المساعدات الأمريكية في ميادين أربع هي:

- الديمقراطية والحكم الراشد (محاربة الفساد).
- إقامة مجتمع المعرفة (إصلاح المنظومة التربوية، محو الأمية).
- الإنفتاح الإقتصادي (إصلاح القطاع المالي).
- حقوق المرأة " [3].

فيما يتعلق بالديمقراطية والحكم الراشد فقد سجلت الجزائر الوعود الأمريكية واستفادت من المساعدة الأمريكية حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدتها للجهود المبذولة في هذا الميدان من طرف الجزائر إذ "بمساهمتها في حدود مليون دولار أمريكي من أجل إصلاح التشريع الجبائي القضائي والتجاري

[1] – Benantar, **op cit**, p .11.

[2]– **Loc cit.**

[3]– **Ibid**, p .14.

الذي باشرت به الجزائر بغرض الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة يستطيع الأمريكيون أن يقدروا بشكل جد واقعي المجهودات المبذولة من طرف الدولة في ميدان الحكم الراشد "[1].

أما فيما يخص إصلاح المنظومة التربوية فإن الولايات المتحدة الأمريكية ومن منطلق المنافسة الأوروبية خاصة فرنسا تعمل على إرساء اللغة الإنجليزية في المنظومة التربوية لدول المنطقة، فعلى سبيل المثال فإن التأثير الأمريكي يبدو أكثر وضوحا في ميدان التكوين " ففي 30 أكتوبر 2005 وقع السفير الأمريكي في الجزائر **ريشارد إردمان** إتفاقية مع الوزير الجزائري للتربية الوطنية **ابوبكر بن بوزيد** بقيمة 4 ملايين دولار أمريكي من أجل تدعيم اللغة الإنجليزية، تكوين المكونين، تشكيل البرامج والكتيبات وذلك عن طريق تكوين تقنيين ذوي إختصاص، وكذلك تطوير التكنولوجيات الجديدة "[2]، لقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تفعيل دورها ونفوذها في المغرب العربي منذ إستقلال أقطاره عن طريق حرصها على تنمية النشاط الثقافي في بلدان المغرب العربي من خلال تأسيس العشرات من المراكز الثقافية في المدن المغاربية؛ والمزاحمة المستمرة للرساميل والإستثمارات الفرنسية والإسبانية و الإيطالية والألمانية من طرف الإستثمارات الأمريكية وكلها عوامل تصب في أن منطقة المغرب العربي لم تكن مجالا مقفلا على النفوذ الأمريكي في أية حقبة من الحقب المعاصرة"[3] .

ودائما في إطار التأثير الأمريكي الزاحف نحو منطقة شمال إفريقيا والذي ينبئ بزوال الهيمنة الفرنسية على المنطقة تتجه الجزائر رسميا لإنهاء هيمنة اللغة الفرنسية على البلاد وتعويضها باللغة الإنجليزية ضمن خطط جديدة تعتزم الحكومة تطبيقها خلال المدى القريب، وبرزت مطالب ترقية اللغة الإنجليزية في الجزائر وإسقاط اللغة الفرنسية بشكل لافت خلال الأعوام الأخيرة تزامنا مع حراك شعبي عاشته البلاد منذ 22 فيفري 2019 أجبر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على الإستقالة من منصبه، ويطالب بإنهاء النفوذ الثقافي الفرنسي في البلاد، كذلك سبقته حملة إلكترونية قادها نشطاء جزائريون منذ نهاية 2018 تحت عنوان "أتركوها تسقط" تدعو إلى طرد "اللغة الفرنسية من الجزائر" و"مقاطعتها في الإدارات والوثائق الرسمية وفي المناهج التعليمية"[4].

---

[1]– Benantar, **op cit**, p .11.

[2] –**Loc cit**

[3]– بالة، (المغرب العربي...)، **مرجع سابق**، ص. 269.

[4]– منية غانمي، الجزائر تتجه لإنهاء هيمنة الفرنسية وتعزيز الإنجليزية، العربية نت، في : **https://ara.tv/n6xu7** ، (23 جويلية 2019 ، GMT 15،57).

وفي إطار تفعيل هذه المبادرة ميدانيا على أرض الواقع إنخرطت عدة وزارات في هذا المشروع من بينها وزارة التعليم العالي التي بدأت تفكر جديا في اعتماد الإنجليزية لغة أجنبية أولى في الجامعات بدل الفرنسية بعد أن وجدت هذه الفكرة توافقا بين أغلب الجزائريين الذين شاركوا في الإستفتاء الذي أطلقته؛ حيث صوت أكثر من 90 % لصالح تعزيز إستعمال اللغة الإنجليزية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، كذلك من جهتها أعلنت وزارة التربية إلغاء اللغة الفرنسية نهائيا من إختبارات الترقية المهنية للمعلمين والأساتذة وإدراج اللغة الإنجليزية في مسابقات التوظيف الخارجية"[1].

والواقع أن مشروع إدراج اللغة الإنجليزية مكان الفرنسية سوف لن يمر مرور الكرام هكذا فقد تعترضه بعض العراقيل من طرف جماعة المدافعين عن الفرنسية داخل وخارج الجزائر، فاللغة الفرنسية بحكم التاريخ تعد اللغة الأكثر إستعمالا في الجزائر منذ الإستقلال فهي اللغة الأولى في المعاملات الرسمية داخل مؤسسات الدولة وهي اللغة التي تهيمن على المناهج الدراسية منذ السنوات الأولى للطور الإبتدائي، وهي اللغة الأكثر إستعمالا في التخاطب في أوساط الجزائريين وتهيمن على رقعة كبيرة من الوطن (منطقة القبائل، إذ لا تخلو جملة واحدة يتفوه بها الفرد الجزائري من كلمة أو عبارة فرنسية سواء بين الجزائريين في معاملاتهم الخارجية بين بعضهم البعض، أو بين أفراد الأسرة الواحدة على مستواهم الداخلي .

ثالثا : مبادرة الشرق الأوسط الكبير G M E.

لقد فرضت أحداث 11 سبتمبر 2001 وما أفرزته من تحد جديد أمام الولايات المتحدة الأمريكية من محاربة الإرهاب والأصولية الدينية فكرة إحداث تغييرات ضرورية في الأنظمة العربية تكون منطلقا لفرض أساليب أكثر ديمقراطية في أنظمة الحكم، واعتمادا على تقرير هيئة الأمم المتحدة حول التنمية (Dévlopement) البشرية بالعالم العربي راجع الرئيس بوش الإبن نسخته الأصلية المقترحة للشرق الأوسط، ليستوحي من تقرير الأمم المتحدة نسخة أكثر تطورا لمشروع يتعين عليه تقديمه في لقاء قمة مجموعة الثماني بجورجيا، وهذه النسخة تسمى مشروع الشرق الأوسط الكبير (GMO)"[2] ، الذي يرتكز على الإصلاح ونشر الديمقراطية وقيم العصر على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هذا التصور

[1]– غانمي ، **مرجع سابق** ، الموقع نفسه .

[2]– المخادمي، (مشروع الشرق الأوسط .....)، **مرجع سابق**، ص. 54.

في نظر الولايات المتحدة الأمريكية سوف يؤدي حتما إلى القضاء على الإرهاب ومسببات الإرهاب بصورة نهائية.

هذا ويمكن التأصيل لمشروع الشرق الأوسط الكبير بـ "وثيقة العمل" التي عرضتها الإدارة الأمريكية على مجموعة الثمانية G8 لمناقشتها في قمة إيسلاندا **Sommet de Island** حيث يهدف الأمريكيون من خلال هذه الوثيقة إلى خلق إطار متعدد الأطراف يكرس الحوار بين مجموعة الثمانية وحكومات الدول العربية من أجل تدعيم الإصلاحات الإقتصادية والسياسية في الشرق الأوسط.

إن مفهوم **الشرق الأوسط الكبير Great Middle East** المستحدث من طرف الإدارة الأمريكية المتمثل في المنطقة التي تستهدفها هذه المبادرة من أجل تسويق النموذج الديمقراطي على الطريقة الأمريكية يتضمن إضافة إلى الدول العربية كلا من إيران، باكستان، أفغانستان، تركيا وإسرائيل، وتقوم أسس هذه المبادرة على "الإصلاح الذي يجب أن يرتكز على ثلاثة محاور أساسية هي: ترقية الديمقراطية والحكم الراشد (إنتخابات حرة، شفافية وجهود ضد الفساد والرشوة، المجتمع المدني)، إنشاء مجتمع معرفي (تعليم أساسي، مدارس على الواب ...) وأخيرا توسعة الفرص الإقتصادية، تمويل النمو والتجارة (بما فيها المؤسسات الجهوية مثل بنك التنمية، والإنخراط في المنظمة العالمية للتجارة)"[1].

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا هذه التسمية الجديدة التي إكتسبها هذا المشروع بعد قمة الثماني في **آيسلاندا بولاية جورجيا** في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر في حد ذاته مشروعا غير واضح الخطوط إذ أنه لا يستند إلى رؤية مستقبلية واضحة المعالم، كذلك فإن الأفكار التي جاء بها هذا المشروع هي عبارة عن أفكار متناثرة غير مؤطرة وذات رؤية غير صحيحة تتميز بأبعاد غير واضحة المعالم وغير متكاملة.

ويرتبط مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا بالخيارات الإستراتيجية الأمريكية المتمثلة في حماية المصالح الأمريكية مثل السيطرة على مصادر الطاقة والعمل على منع ظهور منافسين جدد الذين قد يشكلون خطرا على الخيارات الإستراتيجية المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية الفاعل الأول والرئيسي على الساحة الدولية .

[1] – Benantar, **op cit**, p .21.

رابعا: فرص الشراكة بين الولايات المتحدة وشمال إفريقيا N A P E O:

أعلن مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الطاقة والإقتصاد والأعمال **خوسيه فرناندیز José Fernández** عن إنشاء "الشراكة مع شمال إفريقيا من أجل الفرص الإقتصادية" في مؤتمر رواد الأعمال بين الولايات المتحدة ودول منطقة شمال إفريقيا الذي عقد في الجزائر العاصمة، وهو بمثابة متابعة إقليمية لقمة الرئيس **أوباما** لرواد الأعمال التي عقدت في أبريل 2010 في واشنطن. وتسعى "هذه الشراكة (NAPEO) "إلى دعم الشباب ورواد الأعمال الطموحين ليصبحوا من مالكي شركات الأعمال وقادة في مجتمعاتهم الأهلية"[1]، تهدف هذه المنظمة التي تجمع القطاعين الخاص والعام في منطقة شمال إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى خلق فرص العمل عبر تشجيع المشاريع وزيادة حجم المبادلات التجارية بين الطرفين، وعليه سيتم خلق لجنة إستشارية عامة للشراكة مع إنشاء لجان إستشارية محلية على مستوى كل بلدان شمال إفريقيا، وباعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست حاضرة بقوة في منطقة شمال إفريقيا فقد جاءت هذه المبادرة نتيجة القمة الرئاسية حول المقاولاتية المنظمة من طرف الرئيس الأمريكي **باراك اوباما** في شهر أفريل 2010 التي ضمت كل الدول الإسلامية لسد هذا الفراغ من جهة ولتدعيم إلتزام الرئيس الأمريكي لتعميق العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الإسلامي من جهة أخرى، تقوم هذه الشراكة الجديدة على ثلاثة مشاريع هي :

- خلق معهد إفتراضي للفرص الإقتصادية خاص بشمال إفريقيا.

- خلق شبكة إجتماعية لرجال الأعمال والشباب المقاول.

- وضع برنامج ندوات سنوية منتظمة حول المقاولة بين الحكومات تجمع الأمريكيين مع نظرائهم من دول شمال إفريقيا، وتضم مبادرات شراكة شمال إفريقيا للفرص الإقتصادية الأساسية للأعمال العابرة للحدود ما يلي[2]:

[1]- خوصي فرناندیس، شركاء من أجل خلق فرص إقتصادية بين البلدان المغاربية والولايات المتحدة ، في:
http://www.assahraa.ma/journal/2010/120389 (2010/12/14 – 09:28).

[2]- وزارة الخارجية الأمريكية، **إطلاق شراكة شمال إفريقية للفرص الإقتصادية NAPEO**.: في:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/article/2010/12/ (8 ديسمبر 2010).

– شبكة قادة الشركات الشباب والجمعيات في شمال إفريقيا: تهدف هذه المبادرة إلى زيادة الروابط العابرة للحدود بين رواد الأعمال الشباب والناشئين في شمال إفريقيا وبين المستثمرين في الولايات المتحدة عبر مِنصة إجتماعية شاملة للإتصالات.

– أكاديمية القيادة والتدريب لشمال إفريقيا: سوف تقدم هذه المبادرة قائمة متكاملة للتدريب على القيادة الإقليمية وريادة الأعمال وبرامج ونشاطات التعليم من أجل التوظيف.

من خلال هذه المبادرات تطمح الولايات المتحدة الأمريكية لأن تلعب دورا بارزا في المنطقة يتم من خلاله القضاء على المشاكل بين دول المنطقة وتفعيل إتحاد المغرب العربي لكي تتعامل مع المنطقة باعتبارها سوقا إقتصادية موحدة.

المطلب الأول: منطقة شمال إفريقيا في المبادلات التجارية الأمريكية.

في الميدان التجاري يصعب القول بأن هناك علاقات تجارية أمريكية مع منطقة شمال إفريقيا إذ أن كل المعاملات التجارية تتم على إنفراد وبنسب متفاوتة وضئيلة جدا لا ترقى إلى المستوى الذي يأمله الطرف الأمريكي، كذلك فإن الإستثمارات الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا تخضع لعدة إعتبارات مختلفة اذ يختلف حجم الإستثمارات من دولة إلى أخرى.

تتميز المبادلات التجارية الأمريكية مع دول شمال إفريقيا بكونها تقتصر على نوع معين من السلع التجارية وبمعدل لا يرتقي إلى المستوى المطلوب؛ حيث تختلف نسبة المبادلات التجارية والإستثمارات من بلد لآخر إذ أن "السوق الأمريكية لا تمثل فرصا حقيقية لدول المنطقة باستثناء الجزائر التي استحوذت على نسبة 30 % من هذه السوق"[1]، ففي مجال الإستثمارات مثلا فإن المستثمر الأمريكي لن يأتي إلى المنطقة إلا إذا كانت السوق المحلية مهمة وكانت منطلقا نحو أسواق أوروبية أو كانت هناك سوق إقليمية بحجم منطقة شمال إفريقيا .

وفي إطار السياسة الأمريكية المتجددة في إفريقيا فتحت لجنة الكونغرس للمالية في 26 جانفي 1999 مناقشة حول الإستثمارات الأمريكية في شمال إفريقيا وآفاق وسبل إقامة شراكة بدل الإكتفاء بالتبادلات التجارية التقليدية، وتعود هذه المبادرة إلى نائب كاتب الدولة الأمريكي **ستيوارت إيزنستات**

[1]– Benantar, **op cit**, p .13.

Eizenstat في جوان 1998 لخلق شراكة بعدما عزلت الولايات المتحدة عن المشاركة في مسار برشلونة كطرف أساسي للإندماج الأورومتوسطي، بالإضافة إلى فشل المؤتمر الإقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

- **الفرع الأول: المبادلات التجارية والإستثمارات الأمريكية مع المغرب.**

يعتبر المغرب من بين دول المنطقة الأكثر تعاملا مع الولايات المتحدة الأمريكية في الميدان الإقتصادي خارج المحروقات إذ "في سنة 2008 إحتل المغرب المرتبة 68 في ترتيب الأسواق ذات المردود الجيد فيما يخص المواد والخدمات الأمريكية"[1].

لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمبادرات إقتصادية مع المغرب تتمثل في إتفاقيات التبادل الحر حيث أن إمضاء هذا النوع من الإتفاقيات يخضع للفرص السياسية التي يفرضها ظرف معين، إن إتفاقية التبادل الحر هي أساسا قضية تتعلق بالسياسة الخارجية أكثر من كونها رهانا إقتصاديا لكلا المتعاملين، إن ضيق السوق المغربية وضعف إقتصادها لا يشكل في الواقع ممونا ولا منفذا إقتصاديا"[2]، وبهذا نستطيع الجزم أن هذا النوع من الإتفاقيات يخضع لحسابات سياسية من الطرف المغربي أكثر مما هو إقتصادي حيث أضحت هذه الإتفاقية تمثل "أفاقا محدودة بالنسبة للمستثمرين الأمريكيين، غير أن هذه الإتفاقية جاءت مزاوجة لمشروطية تتعلق بإصلاح قوانين العمل المغربية التي أدت إلى تغييرات عميقة في المشهد المهني المغربي"[3]. كذلك فإن الحسابات السياسية الأمريكية كانت تهدف في بعدها إلى ترسيخ ما سمي بمبادرة الشرق الأوسط الكبير الذي يقحم منطقة الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل مع منطقة شمال إفريقيا ضمن مجموعة واحدة تكون على حساب القضايا العربية الثابتة، حيث "عبرت إتفاقية التبادل الحر الأمريكية المغربية الأولى من نوعها في المنطقة عن إرادة تحقيق مشروع مبادرة الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا **(Broader Middle East)** ، الذي حل محل الشرق الأوسط الكبير **(Great Middle East)**، المشروع الطموح للرئيس **جورج بوش** الإبن خلال عهدته الأولى .

إن مبادرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تهدف إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر تمتد من المغرب إلى باكستان في حدود أفاق 2012 "[4]، يتضح الهدف الحقيقي من إمضاء إتفاقية التبادل الحر إلى أهداف

[1] –Bouhou– ,**op cit** , p .17.

[2] – **Loc cit** .

[3] – **Ibid**, p. 18 .

[4]– **Loc cit** .

أخرى غير معلنة وذلك ما يترجمه مقياس التبادلات التجارية، فبالرغم من إتفاقية التبادل الحر إلا أن المبادلات بقيت ضعيفة بين البلدين، في سنة 2007 كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الممون السابع والزبون الثامن للمملكة المغربية، لم تكن المؤسسات المغربية قوية ولم تكن تتمتع بإستراتيجية للتصدير نحو السوق الأمريكية حيث كانت الصعوبات مرتبطة أساسا بتنافسية الأسعار سوء معرفة الأسواق الأمريكية وعدم القدرة على تلبية حجم الطلبات[1].

- **الفرع الثاني: المبادلات التجارية والإستثمارات الأمريكية مع الجزائر.**

فيما يخص الجزائر فإن هذه الأخيرة ورغم أنها لم تقم بالإمضاء على إتفاقية التبادل الحر إلّا أنها مرشحة لأن تكون من أوائل بلدان شمال إفريقيا لتطوير شراكة متنوعة، وعليه فقد أشار سفير الولايات المتحدة بالجزائر السيد **هنري إنشر** إلى أن الجزائر تعد من بلدان شمال إفريقيا التي يمكنها الإستفادة أكثر من التعاون مع الولايات المتحدة من خلال تطوير الشراكة في ميادين أخرى عدا النفط، مشددا على ضرورة تحسين العلاقات بين دول المنطقة وخاصة بين الجزائر والمغرب لخلق تكامل وقوة إقتصادية جهوية[2].

فرغم توفر مناخ الإستثمار الملائم في الجزائر ورغم وفرة الموارد إلا أن الإجراءات البيروقراطية مازالت تحول دون تشجيع مناخ الإستثمارات؛ حيث أشار السفير الأمريكي **هنري إنشر** مرة أخرى إلى أن الجزائر تتوفر على رقعة إستثمارية ضخمة غنية بكل الموارد، لكن بعض الإجراءات مازالت تقف في وجه الإستثمار الأمريكي وتعيق بذلك إلتحاق رجال الأعمال الأمريكيين الذين يفضلون الدول المجاورة التي قدمت لهم تسهيلات واسعة[3]، وبحسب رأي نائب كاتب الدولة الأمريكي المساعد لمنطقة شمال إفريقيا السيد **ريموند ماكسوال** "إن الشركات الأمريكية بدأت ترى الفرص الإقتصادية المتوفرة في الجزائر وليس شركات البترول والغاز فحسب ولكن شركات التكنولوجيا العالية والصناعة الصيدلية أيضا[4]، وعليه فقد بدأت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر تعرف بعض الإنتعاش حيث عرفت صادرات الجزائر تجاه السوق الأمريكية إرتفاعا مهما سنة 2004 في حين في سنة 1990 كانت لا تمثل

---

[1] –Bouhou– ,**op cit** p.19.

[2]– سفيان بوعياد، " لابد من تحسين علاقات الجزائر والمغرب بإقامة تكامل جهوي قوي "، في **جريدة الخبر اليومي**، 28 مارس 2012 ،العدد 6668. ص. 08 .

[3]– سليمان مهيرة،"لا نؤيد إستقلال الأزواد ولا نريد قواعد في إفريقيا ولا في الجزائر" **في جريدة الخبر اليومي**، 02 ماي 2012، العدد 6702. ص. 03 .

[4]– سهيل ب،"الولايات المتحدة والجزائر لديهما علاقات عسكرية قوية" **في جريدة الخبر اليومي**،الخميس 17 ماي 2012،العدد 6717. ص. 03.

سوى 9% من الحجم الإجمالي للصادرات[1]، في الجهة الأخرى نجد أن حصة صادرات المغرب تجاه السوق الأمريكية التي وقعت على إتفاقية التبادل الحر والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2006 لا تتجاوز صادراتها 5 %[2]، وعليه فبالنسبة للجزائر فإن المصالح الإقتصادية مع الولايات المتحدة تتجاوز مصالح أية دولة مغاربية أخرى مع أمريكا .

إن ضعف المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول شمال إفريقيا يرجع في حقيقة الأمر إلى عوامل تتمثل في :

- إستحواذ الإتحاد الأوروبي على أغلب المبادلات التجارية مع دول المنطقة.
- بعد المسافة بين منطقة شمال إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية التي تشكل عائقا أمام تطوير هذا النوع من المبادلات.

أما فيما يخص الإستثمار فتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من المستثمرين الأجانب الأساسيين في الجزائر إذ تعد المستثمر الأجنبي الأول في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2010 بمبلغ إجمالي يقدر ب 3486 مليون دولار أمريكي، تليها فرنسا في المرتبة الثانية ب 1744 مليون دولار أمريكي ومن ثم إسبانيا ب 1531 مليون دولار أمريكي ثم إيطاليا ب 954 مليون دولار أمريكي ثم المملكة المتحدة ب 893 مليون دولار أمريكي ثم بلجيكا ب 856 مليون دولار أمريكي"[3] .

وما تجدر الإشارة إليه هو أنه رغم التطور الكبير الذي شهدته العلاقات الإقتصادية الأمريكية المغاربية إلا أنها لا تزال "ضعيفة "مقارنة بنظيرتها الأوروبية، فالإستثمارات الأمريكية في الجزائر خارج قطاع المحروقات لم تعرف تطورا شبيها بذلك الذي عرفه قطاع النفط وينطبق ذلك على بقية الدول المغاربية التي تشهد علاقاتها التجارية والإستثمارية مع الولايات المتحدة إنخفاضا ملحوظا باستثناء المغرب الذي وقع مع واشنطن إتفاق التجارة الحرة، وبخصوص ضعف الإستثمارات الأمريكية خارج المحروقات يبرر المسؤولون الأمريكيون هذا الضعف بالبيئة الإستثمارية غير المشجعة خاصة إستمرار

[1] – Bouhou, **op cit** , p .13.

[2] –**Loc cit.**

[3] – بوحفص حاكمي، إبراهيم الخليل برادعي، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005 – 2015، **مجلة البحوث الإقتصادية والمالية**، المجلد الرابع ، العدد 1 ، (17 اكتوبر 2017)، ص ص. 401 – 425.

قاعدة 49/51 فضلاً عن دور الدولة القوي في الإقتصاد الجزائري والذي لا يترك المجال أمام القطاع الخاص"[1].

-الفرع الثالث : المبادلات التجارية والإستثمارات الأمريكية مع تونس.

فيما يخص الإستثمارات الأمريكية تعتبر تونس أقل حظا في هذا الجانب مقارنة مع الجزائر والمغرب نظرا لاعتمادها على منتجات أخرى وتربطها عقود بدول أوروبية أخرى، غير أنه وبعد إعلان الثورة في تونس أكدت أمريكا مساندتها لتونس وحرصها على دعم تجربتها الديمقراطية الرائدة وعلى الوقوف إلى جانبها في مواجهة التحديات الإقتصادية والأمنية وشددت على أن نجاح جهود مكافحة الإرهاب وتحسين الوضع الأمني في تونس سيسهم في تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين ويشجع المستثمرين الأمريكيين على إستكشاف ما تتيحه السوق التونسية من آفاق واعدة"[2].

إن الإهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا الذي برز في منتصف التسعينيات كتطور طبيعي لاتجاه الولايات المتحدة الأمريكية لإحكام سيطرتها على المناطق الحساسة وذات الموقع الإستراتيجي المهم بالنسبة لمصالحها الحيوية، يندرج ضمن إطار ما تمثله المنطقة من سوق واعدة ومجال واسع للإستثمارات التجارية إضافة إلى أنها تعتبر معبرا نحو الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وإذا ما تم تطوير هذه السوق يمكن أن تعوض ما يمكن أن تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية من إنعكاسات مستقبلية في مناطق أخرى، لذلك فإن توحيد سوق شمال إفريقيا وإقامة تعاون إقتصادي مع دول هذه المنطقة سوف يشكل سوقا إضافية مضمونة بالنسبة للإقتصاد الأمريكي.

المطلب الثاني: منطقة شمال إفريقيا في السياسة المالية الأمريكية.

ما يميز السياسة الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا هو إعتمادها على تفعيل الإستثمار والتجارة بدل المساعدات التي تكلف الخزينة الأمريكية أموالا طائلة، وعليه فقد أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر "مصدرا مهما من مصادر التمويل الدولية لكل دول العالم، فمنذ ثمانينات القرن الماضي تراجعت القروض

[1] – قط، (المغرب العربي...)، **مرجع سابق**، ص ص. 134، 135.

[2] – أمريكا ترفع مساعداتها لتونس.. "الصباح نيوز تنشر أرقام ومعطيات جديدة، **جريدة الصباح نيوز**،: في : **http://www.assabahnews.tn** (الإثنين 20 نوفمبر 2017 ، 51 ،15).

الدولية وبرزت أزمة المديونية الدولية مما جعل الدول النامية تبحث عن بدائل لتمويل التنمية الإقتصادية بها، حيث رأت في الإستثمار الأجنبي المباشر مصدرا تمويليا مهما لها"[1].

إن الفلسفة المالية الأمريكية الحالية تقوم على الأرباح والتكاليف، وعليه فإن الإدارة الأمريكية لا تدفع التكاليف والأعباء على السياسات التي لا تعود بالفائدة المباشرة والشخصية على الولايات المتحدة الأمريكية"[2]، إن تفعيل هذه الفلسفة سوف يكون له إنعكاسات سلبية على منطقة شمال إفريقيا إذا ما نظرنا إلى حجم المساعدات التي كانت تخصصها الإدارة الأمريكية إلى دول المنطقة ككل، فالسياسة المالية للولايات المتحدة الأمريكية لا تختلف بين الديمقراطيين والجمهوريين وتحركها المصلحة الوطنية وهذا ما إتضح في الإدارات المتعاقبة منذ إدارة **بيل كلينتون** الديمقراطي وخلفه **جورج بوش** الإبن الجمهوري المحافظ والعودة إلى **باراك أوباما** الديمقراطي"[3] .

ما يؤكد تغليب المصلحة الوطنية على كل مساعدة أخرى هو أنه في سنة 2003 وضعت إدارة **بوش** الإبن مخطط الطوارئ لمحاربة الأيدز **(PEPFAR)** الذي يهدف إلى المساعدة الطبية لمليوني شخص مصاب بالمرض وتقديم الدعم الوقائي لسبعة ملايين ومساعدة علاجية لعشرة ملايين مصاب بفيروس الأيدز خصص لهذا البرنامج 18،8 مليار دولار للسنوات الخمس الأولى من البرنامج؛ وتم الترخيص برفع الميزانية المخصصة له إلى 48 مليار دولار في سنة 2008 بطلب من إدارة **بوش** الإبن لكن أزمة الرهن العقاري وما تبعها من أزمة مالية أجبرت إدارة **أوباما** على التراجع عن الأهداف المسطرة واستقرت النفقات على البرنامج في حدود 6 و 7 مليارات دولار فقط"[4]، وهذا ما يوضح جليا أن المصلحة الوطنية هي التي تحدد المساعدات حتى ولو كان ذلك على حساب صحة الإنسان .

أما فيما يخص المساعدات المالية الأمريكية لدول منطقة شمال إفريقيا فقد عرفت في السنوات الماضية بعض النقص قبل مجيئ الرئيس **دونالد ترامب** الذي هدد بقطع المساعدات ووقف التمويل الذي تحصل عليه الدول التي ستصوّت ضد قراره المتعلّق بالقدس في الأمم المتحدة، وفيما يلي نورد بالأرقام حجم المساعدات الأمريكية الموجهة لدول شمال إفريقيا وفق إحصائيات عام 2016 التي قدمتها "**الوكالة**

---

[1]– محمد أمين بن لكحل، جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي – دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، **مجلة الإقتصاد والتنمية** ، م 5 ، العدد 1 ،(01 جانفي 2017)، ص ص. 126 – 148.

[2]– صايج، (إدارة طرمب وإفريقيا ...)، **مرجع سابق**، ص. 12.

[3]– **المرجع نفسه**، ص. 13.

[4]–"المكان نفسه".

الأمريكية للتنمية الدولية"، المعروفة اختصاراً بـ**USAID**، علماً أن المقارنات الواردة تخصّ السنوات الـ15 الماضية "[1].

- الفرع الأول: المساعدات المالية الأمريكية لتونس.

حصلت تونس على 117.4 مليون دولار، منها 79 مليون دولار وُجهت للدعم العسكري والمتبقي للمجال التنموي، كما تحصلت على 69 مليون دولار موجهة لتدعيم الأمن تحديداً و10 ملايين دولار موجهة لقطاع الحوكمة والمجتمع المدني، كما خُصصت 25 مليون دولار لدعم قطاع الطاقة و5.9 مليون دولار للنمو الإقتصادي، و3.7 مليون دولار للتعليم[2].

- الفرع الثاني: المساعدات المالية الأمريكية للمغرب.

تحصل المغرب على 82 مليون دولار 84 في المئة منها للمجال التنموي و16 بالمئة للمجال العسكري، وقد كان الدعم الأكبر حسب القطاعات من نصيب التعليم بـ24 مليون دولار ثم الحوكمة والمجتمع المدني بـ19 مليون دولار، بينما كان نصيب الدعم الأمني 15 مليون دولار؛ 11 مليون دولار موجهة لدعم النفقات الإدارية و8.4 مليون دولار موجهة لدعم النمو الاقتصادي."[3].

- الفرع الثالث: المساعدات المالية الأمريكية للجزائر.

حصلت الجزائر عام 2016 على 17.8 مليون دولار، ولم تحصل الجزائر خلال السنوات الأخيرة على مساعدات أمريكية كثيرة إذ يشكّل 2016 العام الذي تلقت فيه أكبر قدر من المساعدات"[4].

[1] – إسماعيل عزام، بالأرقام... تعرف على المساعدات الأمريكية لـ20 دولة عربية، في: **https://p.dw.com/p/2pmaf** : (2017/12/21).

[2] – "المكان نفسه".

[3] – "المكان نفسه".

[4] – "المكان نفسه".

- الفرع الرابع: المساعدات المالية الأمريكية لليبيا.

حصلت ليبيا على 26.6 مليون دولار خُصصت للدعم التنموي و 13 مليون دولار خصصت لـ"بناء السلم المدني" كما بلغ الدعم المخصص لما هو إغاثي-إنساني 10 ملايين دولار وخُصص 1.1 مليون لمساعدات في عدة قطاعات"[1].

- الفرع الخامس : المساعدات المالية الأمريكية لموريتانيا.

حصلت موريتانيا على 12.7 مليون دولار من الدعم الأمريكي 89 بالمئة موجه للدعم التنموي، وقد بلغت المعونات الأمريكية لموريتانيا أوجها عام 2013 بـ51 مليون دولار"[2].

من خلال هذه الأرقام نستطيع القول أن أغلب المساعدات الأمريكية الموجهة نحو دول شمال إفريقيا خلال 15 سنة الماضية؛ كانت تمنح لدول تتمتع باهتمام بالغ في نظر الولايات المتحدة الأمريكية وتخضع لشروط ومساومات تهدف من خلالها واشنطن إلى حماية مصالحها المختلفة .

كذلك ما هو جدير بالذكر هو أن هذه المساعدات كانت موجهة أساسا نحو الجانب العسكري والأمني، خاصة في ما تعلق بمحاربة الإرهاب وتأمين مصادر الطاقة خصوصا النفط، أما الشطر الآخر من هذه المساعدات فقد كان موجها نحو نفقات إدارية في ميادين مختلفة على حساب تلك القطاعات التي تستوجب إستثمارات إنتاجية على غرار قطاعي الصناعة والفلاحة .

وتبقى دوافع الإتحاد الأوروبي من إقامة الشراكة الأورومتوسطية دوافع ذات طابع مصلحي وبراغماتي، لأن المفهوم المطروح للشراكة الأورو-متوسطية هو مفهوم أوروبي، بمعنى أنه ليس مفهوما متوسطيا نتج بعد إتفاق مختلف الأطراف عليه، فالمشروع الأورو-متوسطي وكما يدل عليه إسمه، هو مشروع أوروبي في الأساس يتجه إلى إعادة تنميط العلاقات الإقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانها خاصة في منطقة شمال إفريقيا على ضوء المتطلبات السياسية والأمنية الجديدة للإتحاد الأوروبي، وليس على مبدأ الطبيعة المتميزة للعلاقات التي حاكها الجوار والتاريخ .

[1] - عزام، **مرجع سابق**، الموقع نفسه.

[2] - "المكان نفسه".

لقد أراد الإتحاد الأوروبي أن يحدث من خلال إتفاق برشلونة نوعا جديدا من العلاقات تختلف عن تلك العلاقات التقليدية التي كانت تربطه بدول منطقة شمال إفريقيا، –خاصة في ظل دخول الولايات المتحدة الأمريكية كمنافس قوي مهيمن على الساحة الدولية –، بحيث أعطت هذه النظرة الجديدة الطابع القانوني لإعلان برشلونة ووضعته في إطار مؤسس يحدد التوجهات الأساسية للعلاقات التي تربط الطرفين مع إضفاء طابع الشراكة على العلاقات بين الإتحاد الأوروبي ودول منطقة شمال إفريقيا بدل طابع التعاون الذي كان يطبع العلاقات التقليدية بين الطرفين، إضافة إلى توسيع مجالات الشراكة وتعميمها من المجال الإقتصادي إلى المجالات الأخرى السياسية، الأمنية، الإجتماعية والثقافية .

إن المقاربة التي يتبناها الإتحاد الأوروبي هي مقاربة أمنية بامتياز حيث أنه يركز من خلال سياساته تجاه دول منطقة شمال إفريقيا على إستراتيجية هدفها الأول والأخير هو مصلحة الإتحاد الأوروبي، إذ يركز كثيرا على المسائل الأمنية الخاصة بالحد من الهجرة غير الشرعية، محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة.

تتضمن سياسة الجوار الأوروبية نفس الأفكار التي حملتها الشراكة الأورومتوسطية مع التركيز على ظاهرتي الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، ثم كانت بعد ذلك مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط التي تبنت هي الأخرى نفس المقاربات ونفس الأفكار التي جاءت بهما المبادرتين السابقتين والتي تتمثل في مواجهة التهديدات القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط والإستفادة من المواد الأولية لدول المنطقة مع فتح أسواق دول منطقة شمال إفريقيا في وجه المنتجات الأوروبية.

ما تجدر الإشارة إليه كذلك هو أنه حتى وإن كانت للشراكة أهداف إصلاحية ظاهريا غايتها إحداث نقلة نوعية على المسار التنموي فإنها من الناحية العملية قد تكون نتائجها أقل مما هو متوقع ما لم تصاحبها جدية في الطرح وصرامة في التنفيذ وإنشاء الآليات الكفيلة للوصول إلى الهدف المنشود.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد بدأت هذه الأخيرة بعد نهاية الحرب الباردة في تكريس وجودها فعليا في منطقة كانت قبل ذلك منطقة هامشية في نظرها ولا تمثل أي حافز إستثماري جذاب بالنسبة للشركات الأمريكية، غير أنه منذ منتصف التسعينات أبانت الولايات المتحدة الأمريكية عن طموحاتها في المنطقة وباتت تنافس الطرف الأوروبي خاصة فرنسا في هذه المنطقة التي سوف تكون في المستقبل القريب ميدانا تنافسيا بامتياز لمختلف القوى الكبرى .

إن إلتقاء أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مع أهداف السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي؛ لا يعني بالضرورة التفاهم حول المصالح الخاصة لكل منهما في منطقة شمال إفريقيا والتخلي عن النزاع وطرح المنافسة جانبا، فلكل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي سياسته الخاصة التي تهدف إلى إستقطاب دول المنطقة عبر مبادرات شراكة مختلفة جعلت من المنطقة مركزا للصراع الدولي والإقليمي وفق مخططات إستراتيجية تخدم مصلحة هذه القوى .

إن نظرة الإتحاد الأوروبي لمبادرات الشراكة المعتمدة تجاه منطقة شمال إفريقيا تختلف بعض الشيء عن نظرة الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص هذه الشراكة، وعليه فإن إجراء مقارنة بين نظرة كلا الطرفين لموضوع الشراكة يتبين لنا من خلالها ما يلي :

1 – يعتمد الإتحاد الأوروبي على سياسة الدعم والمساعدة المالية في إطار ثنائي ومتعدد الأطراف تجاه دول المنطقة، على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تلغي المساعدات المالية وتكتفي بدور الوسيط والمنسق بين مؤسسات القطاع الخاص الأمريكي ودول منطقة شمال إفريقيا وتشجيع المستثمرين الأمريكيين للتوجه نحو السوق المغاربية وفق متطلبات الجدوى الإقتصادية .

2 – ترتكز مبادرات الشراكة الأمريكية على نشاط غرف التجارة الأمريكية – المغاربية وشبكة المبادلات والعلاقات بين رجال الأعمال، في حين تتدخل دول الإتحاد الأوروبي على المستوى المركزي للإشراف على مشاريع الشراكة مع دول المنطقة عبر إتفاقيات سياسية–إقتصادية.

3 – ترتكز مبادرات الشراكة الأمريكية مع دول المنطقة على شروط إقتصادية مباشرة وسياسية غير مباشرة وفق الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة، كشرط إنشاء سوق مغاربية مشتركة، الأمر الذي يجعل من تسوية الخلافات السياسية المغاربية وفي مقدمتها نزاع الصحراء الغربية تحصيل حاصل، في حين تعتمد الشراكة الأورو–متوسطية على العلاقات الثنائية بين الإتحاد الأوروبي ودول المنطقة .

4 –عدم تناول الجانب الإنساني ضمن مبادرات الشراكة الأمريكية مع دول منطقة شمال إفريقيا وذلك لتركيزها على الجانب الإقتصادي – السياسي، في حين خصصت مبادرات الشراكة الأورو–متوسطية محورا خاصا يتعلق بالجانب الإجتماعي– الإنساني، وهذا ربما يرجع إلى عدة إعتبارات جغرافية وتاريخية تربطها بمنطقة شمال إفريقيا وتتميز بها دول الإتحاد الأوروبي على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تتميز ببعدها الجغرافي عن المنطقة.

الفصل الرابع

السياسة الدبلوماسية والأمنية

الأوروبية والأمريكية اتجاه منطقة شمال

إفريقيا

الفصل الرابع

السياسة الدبلوماسية والأمنية الأوروبية والأمريكية اتجاه منطقة شمال إفريقيا

لم تكن منطقة شمال إفريقيا من بين الإهتمامات الأولية للولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، فخلال هذه المرحلة من التاريخ لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تملك رؤية واضحة تجاه منطقة شمال إفريقيا؛ ولم تكن الدبلوماسية الأمريكية جادة في التدخل في شؤون وقضايا المنطقة بشكل مباشر وكانت تركز في سياستها اتجاه هذه المنطقة على إحتواء المد الشيوعي والوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام ولتحقيق هذه الأهداف كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على النفوذ الأوروبي وخاصة الفرنسي في المنطقة .

وعليه فإن أولى البوادر الرسمية لاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا تعود إلى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين من خلال الزيارة التي قام **بها ريتشارد نيكسون (نائب الرئيس الأمريكي أيزنهاور** آنذاك) إلى عدد من الدول الإفريقية بما في ذلك المغرب وتونس في الفترة الممتدة ما بين 28 فبراير إلى 21 مارس 1957 م، إذ شكلت تلك الزيارة نقلة نوعية في السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا ويضاف إلى هذا الأمر(تقرير **نيكسون)** الذي أكد فيه أهمية إفريقيا باعتبارها قوة حيوية في العلاقات الدولية مركّزاً على هدفين أساسيين في الإستراتيجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية وهما: محاصرة المدّ الشيوعي ورفض أيّ وضعية إقصائية على حساب الدول الإستعمارية التقليدية"[1].

إلّا أنّ المتغيرات الدولية الجديدة المتمثلة في انهيار الإتحاد السوفيتي وسقوط جدار برلين نتج عنها تحول لا مثيل له، فلأول مرة منذ القرن الخامس عشر يحدث تغيير في النظام الدولي بدون حرب ولكن بإعادة توزيع عناصر القوة بين القوى الكبرى، الشيء الذي إنعكس على الوضع الإستراتيجي لما بعد الحرب الباردة في شكل مراجعة الخريطة الجيوسياسية التي نتجت عن نهاية الحربين العالميتين الأولى والثانية "[2]، هذه التحولات جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تعيد النظر في إستراتيجيتها الخارجية تجاه المنطقة إضافة إلى تجاذب القوى الكبرى وتنافسها على المنطقة خاصة الإتحاد الأوروبي وبالخصوص فرنسا صاحبة الإرث الإستعماري حول ما تملكه المنطقة من خيرات طبيعية ومواد أولية ولا سيما النفط؛ الذي أصبح العنصر الحيوي والمحرك الأساسي للإقتصاد العالمي، هذا المعطى أدى إلى إعادة توجيه

[1]– قاسي، **مرجع سابق**، ص ص. 40، 41.

[2]– بخوش، **مرجع سابق**، ص. 18.

السياسة الأمريكية نحو شمال إفريقيا وإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها وبهذا بدأت ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في التشكل والوضوح مع مبادرة **ستيوارت إيزنستات** الإقتصادية سنة 1998 .

لقد كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 المدوية بالغ الأثر في توجهات السياسة الأمريكية فقد قلبت هذه الأحداث "أولويات السياسة الخارجية الأمريكية إذ أصبحت القضايا الأمنية تمثل الهاجس الأساسي المعلن للسياسات الداخلية والخارجية الأمريكية ومن أجل ذلك تمّ إستبدال نظرية الردع المبنية على توازن القوى إلى نظرية الحرب الإستباقية ضد أعداء محتملين"[1].

إنّ إدراك الإتحاد الأوروبي لأهمية محيطه المتوسطي وإمكانية تأثيره على أمنه القومي جعله يقدم على مبادرات شراكة مع الدول المتوسطية تتناول جميع المسائل ذات الأهمية وتقوم على مفهوم شمولي يخص كل المجالات الأساسية مدركا في الوقت ذاته أنّ مشاكل التنمية والهشاشة الإقتصادية وضعف البناء السياسي في دول الجنوب عوامل مشجعة على التطرف والإرهاب، هذا التوجه الأمني أصبح أكثر وضوحاً في السياسة الأوروبية بعد أحداث 11 مارس 2004 التي عرفتها العاصمة الإسبانية مدريد وأحداث 11 سبتمبر 2001 التي شهدتها الولايات المتحدة وغيرها من الأحداث التي مسّت الأمن والإستقرار على المستوى العالمي"[2]، هذه النظرة زادت من تقوية العلاقات الأوروبية مع منطقة شمال إفريقيا في شقها الأمني خاصة مع ظاهرة الإرهاب الدولي وتصاعد الإجرام المنظم والهجرة غير الشرعية وهي تحدّيات أصبحت تمثل خطراً على مستقبل الأمن المجتمعي في أوروبا"[3].

[1]– التنير، **مرجع سابق**، ص. 146.

[2] – عربي، (الإستمرار...)، **مرجع سابق**، ص. 106.

[3]– **المرجع نفسه**، ص ص. 106، 107.

المبحث الأول: المسائل الأمنية في منطقة شمال إفريقيا.

إنّ السياسات المختلفة التي وضعتها مختلف القوى الكبرى تعتمد بشكل كلي على المسائل المرتبطة بالأمن والإستقرار حيث شكّلت المسائل الأمنية في منطقة شمال إفريقيا جوهر كل المبادرات القائمة من طرف مختلف القوى الغربية ذات المصالح الإستراتيجية تجاه هذه المنطقة، حيث شهدت المنطقة مجموعة من المبادرات والمشاريع الدولية في ظل هويات إقتصادية جديدة محكومة بمنطق التنافس موجهة نحو هذه المنطقة وفق مفاهيم جديدة للأمن والإستقرار، وتواجه المنطقة مجموعة من التحديات سواء تعلقت بالفوارق الإقتصادية أو الإجتماعية والهجرة وانتشار الأسلحة والنزاعات الداخلية وتصاعد التطرف وطرح إشكالية علاقة التنمية بالديمقراطية من جهة وعلاقتها بالإستقرار من جهة أخرى، فالديمقراطية قد تؤدي في بدايتها إلى تأجيج النزاعات وإثارة اللّاإستقرار وبالتالي عجز الدولة عن آداء وظائفها"[1]، فطبيعة التهديد لا تتمثل هذه المرة في مخاطر عسكرية موجهة من طرف خصم منافس قوي ذا معالم واضحة، وإنّما تتمثل في رهانات وتحديات مختلفة تشمل تهديدات إجتماعية واقتصادية من أبرزها الهجرة غير الشرعية، الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة التي ترتبط بدول الضفة الجنوبية للمتوسط المعروفة بمنظومتها الأمنية الهشة التي تتميز بحالة اللّاأمن وعدم الإستقرار، هذه المخاطر جعلت دول الإتحاد الأوروبي يعيد النظر في علاقاته السياسية من خلال مراجعة سياسته الخارجية تجاه دول هذه المنطقة حيث تخشى الدول الأوروبية من حالة عدم الإستقرار التي تعرفها المنطقة من أن يكون لها إنعكاسات سلبية على أمن واستقرار دول الإتحاد الأوروبي بأكمله.

بعد سنة 2010 شهدت منطقة شمال إفريقيا حراكا شعبيا كبيرا على مستوى كل أقطارها نتيجة غياب التنمية وتفشي الفساد وانتشار البطالة التي مست فئات كبيرة من المجتمع كان أغلب هذه الحركات الإحتجاجية عنيفا في بعض دول المنطقة أطاح بأنظمة الحكم فيها (تونس وليبيا)، وتعاملت مع هذه الإحتجاجات – بحكمة وعقلانية كبيرة – أنظمة أخرى (الجزائر والمغرب وموريتانيا)، لقد بيّن مسار ثورات الربيع العربي أنّها قامت بسبب مجموعة من العوامل التي تداخلت مع بعضها وأدّت إلى القيام بالحركات السياسية والإحتجاجات الشعبية وساعد على قيامها شبكات التواصل الإجتماعي من تويتر، يوتيوب، وأنترنت، وغيرها من وسائل الإتصال الحديثة التي فسحت المجال أمام فئات الشباب بالتواصل والإتفاق

[1]– سفيان طبوش و محمد غربي، الأمن في المتوسط بين التعاون والتنافس، **المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، م 9، العدد 17، (1 جانفي 2017)، ص ص. 169 – 175.

للخروج في مظاهرات وساهمت في تعبئة الجهود الشبابية من أجل القيام بالثورات ضد الأنظمة السياسية"[1].

إنطلقت أولى شرارات هذا الحراك الشعبي من تونس التي جاء منها التغيير في إطار ما سمي آنذاك بالربيع العربي حيث تسببت الإحتجاجات في الإطاحة بالرئيس **زين العابدين بن علي** بعد أربعة أسابيع فقط من الإضطرابات الإجتماعية المطلبية في عدد من المدن والقرى الشعبية في المحافظات الداخلية التونسية التي تشكو منذ أكثر من 55 عاما من ضعف الإستثمارات الإقتصادية الحكومية والخاصة المرصودة لها، مقارنة بالمحافظات المطلة على البحر التي يتمركز فيها أكثر من ثلاثة أرباع سكان البلاد والأنشطة الإقتصادية"[2]، كذلك شهدت ليبيا حالة من الفوضى ساهمت فيها بعض الدول الغربية –تحديدا فرنسا وحلف الناتو – مازالت مستمرة إلى غاية اليوم، تحولت بعدها إلى وكر للتنظيمات الإرهابية شكلت تهديدا حقيقيا للأمن في المنطقة ساهمت فيه بشكل كبير القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي إنحازت مع حلفائها في الناتو إلى جانب الثوار الذين قدمت لهم الدعم المادي واللوجستي والإعلامي بهدف إنهاء حكم العقيد **معمر القذافي**، ولعل ما يدفع الولايات المتحدة لتقديم مثل ذلك الدعم هو عداؤها للنظام الليبي فضلا عن تحقيق أطماعها المتمثلة في الحصول على النفط الليبي"[3]، يتمثل هذا العداء في النهج الذي إتّبعه قائد الثورة الليبية آنذاك بانحيازه إلى المعسكر الشرقي ممثلا في الإتحاد السوفياتي سابقا ومعاداته لكل ما هو غربي إمبريالي .

إنّ التنمية الإجتماعية في نظر بعض المنظرين هي جوهر الأمن وبدونها لا يمكن أن يكون هناك أمن، والدول التي لا تنمو ولا تحقق أهدافها التنموية لا تستطيع أن تظل آمنة، هذا المفهوم عبر عنه وزير الدفاع الأمريكي في الستينات رئيس البنك الدولي فيما بعد **روبرت ماكنمارا** «**Robert Mcnamara**» بقوله:" في أي مجتمع يمر بمرحلة التحول إلى مجتمع عصري فإن الأمن يكون معناه التنمية، والأمن ليس هو المعدات العسكرية، وإن كان قد يتضمن المعدات العسكرية، والأمن ليس هو القوة العسكرية، وإن كان قد يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي وإن كان قد يشمله، والأمن هو التنمية،

---

[1]– تمارا كاظم الأسدي و محمد غسان الشبوط، **عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية ، ط 1، 2018)، ص. 16.

[2]– كمال بن يونس ، التهميش الشامل: عوامل إندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، **مجلة السياسة الدولية** ،م 46، العدد 184(أفريل 2011)، ص ص. 58 – 61 .

[3]– منى حسين عبيد، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، **مجلة دراسات دولية**، م 0، العدد 51، (الفصل الاول 2012)، ص ص. 31 – 51 .

وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكنها في بساطة أن تظل آمنة، وذلك لأن مواطنيها لا يمكنهم أن يتخلوا عن طبيعتهم الإنسانية"[1]، فالأمن هو المحرك الحقيقي للتنمية وبدون أمن لا تتحقق أية تنمية، فالأمن والتنمية هما عنصران متلازمان لا يستقر أحدهما دون الآخر، وبالتالي فإن أي غياب لأحدهما يؤثر سلبا على الآخر وبهذا أثبتت مقولة لا تنمية بلا أمن ولا أمن بلا تنمية صدقها، لأن الأمن هو المحرك الأساسي للتنمية والمدعم لها، من هنا كان حرص الدول على الإهتمام بعنصر الأمن باعتباره أحد ركائز قيام الدولة وديمومتها وازدهارها وأن أي غياب للتنمية يؤدي إلى ظهور تهديدات أمنية مختلفة ناجمة عن حالة الفقر وتدني مستوى المعيشة، بناء على هذا فإن العلاقة بين الأمن والتنمية هي علاقة ترابط وتطابق بل ويعتبران وجهان لعملة واحدة، لأن التنمية هي أساس كل إستقرار وأنها تأتي على رأس قائمة الأولويات، وكل دولة تفتقر إلى تنمية إجتماعية تكون معرضة – لا محالة – إلى هزات عنيفة تفقد على إثرها قدرتها على الإستقرار وبالتالي لا تستطيع تأمين مصالحها القومية.

إنّ التنمية الإجتماعية هي المناعة التي يجب أن تتحصن بها الدولة وهي المقوي الوحيد والمنشط في آن واحد، "فنحن لا نزال نميل إلى أن نتصور الأمن القومي على أنه حالة من الإستعداد المسلح فقط تقريبا وإنه يتمثل في ترسانة ضخمة رهيبة من الأسلحة المختلفة ولم نبرح نميل إلى الإفتراض بأن هذا العنصر العسكري الصرف هو الذي يخلق الأمن أساسا وهذا المفهوم الخاص بالمعدات العسكرية لا يزال يراودنا"[2] .

إنّ الجانب العسكري مهما كانت قدرته ومهما بلغت وسائله الدفاعية من تطور لا ولن يشكل جوهر الأمن وإنما هو رافد من روافد الأمن وهو أيضا وجه سطحي لمشكلة الأمن الكبرى التي تتمثل في التنمية، ومع هذا فإن المشكلة العسكرية المحددة ما هي إلا مظهر ضيق لمشكلة الأمن الأوسع، فالقوة العسكرية يمكن أن تساعد في توفير القانون والنظام ولكن لا يمكن أن يتم ذلك إلا بقدر وجود أساسي للقانون والنظام في المجتمع النامي بالفعل ورغبة أساسية في التعاون من جانب الشعب. والقانون والنظام هما الدرع الذي يمكن أن نحقق خلفه التنمية، وهي الحقيقة الأساسية للأمن"[3].

---

[1]– ماكنمارا، **مرجع سابق**، ص. 139 .

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 134.

[3]– **المرجع نفسه**، ص. 140.

إنّ بناء قاعدة إقتصادية صلبة للوصول إلى تنمية حضارية أول ما تعني الإعتماد على النفس وتعبئة الإمكانات والطاقات والقوى الوطنية كافة، فالتنمية بطبيعتها عملية شاملة يشكل النمو الإقتصادي عمودها الفقري، وهي تعني أول ما تعني التقدم الإقتصادي والإجتماعي والسياسي وكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن" فإذا كان الأمن يتضمن شيئا فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام والإستقرار، وإذا لم توجد تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها فإن النظام والإستقرار يصبحان أمرا مستحيلا"[1].

إنّ غياب التنمية في أي دولة يعني أولا وقبل كل شيء غياب الأمن والإستقرار، فالظلم والفقر أسباب رئيسية في تعريض الأمن القومي للخطر، والدول التي تظهر عدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين تفقد بسرعة هيبتها وتتعرض للهجوم الحاد والعنيف من قبل مواطنيها، وبهذا أصبحت تنمية المجتمع والإعتناء بالحياة الإجتماعية للمواطنين على حد سواء من المقومات الكبرى للأمن القومي، لأن هناك علاقة مباشرة ودائمة بين حدوث العنف وبين الوضع الإقتصادي للدول"[2].

المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

أدى تعدد نشاط الجماعات الإرهابية و تنامي الجريمة المنظمة عبر كثير من مناطق العالم إلى طرح العديد من الأسئلة حول العلاقة التي تربط هذين النشاطين التي أصبحت تتوثق يوما بعد يوم، حيث بدأ التفكير مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى تجفيف منابع الإرهاب عن طريق إستهداف النشاطات الإجرامية العابرة للحدود التي أصبحت كل الدلائل تشير إلى وجود علاقة وطيدة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، فتجفيف منابع الإرهاب يمر حتما عبر القضاء على الموارد المالية التي تدرها العمليات الإجرامية التي تذهب مباشرة لتمويل العمليات الإرهابية، حيث تعتبر تجارة المخدرات الممول الرئيسي للإرهاب الدولي الذي يستغل ضعف بعض الدول وهشاشتها لمضاعفة نشاطاته والتكثيف من عملياته، هذا الطرح يؤكده الأستاذ **والثر لاكر (Walter Laqueur)** في كتابه الإرهاب الجديد حين أكد بأنه طوال العقود الماضية كانت هناك هوة كبيرة بين جماعات الجريمة والتنظيمات الإرهابية، غير أنّ هذه الفجوة بين الطرفين بدأت تضيق خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة حين فتحت هذه الأخيرة فرصا أوسع للمجموعات الإرهابية لتمويل نشاطها من دخول عالم الإجرام العالمي سيما وأنّ تجارة المخدرات عبر القارات مثلا أضحت تمثل إقتصادا ضخما يدر ملايين الدولارات على ممولية، إذاً فليس من الغرابة

[1] – ماكنمارا، **مرجع سابق**، ص. 139 .

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 136.

أن تدخل بعض جماعات الإرهاب العابر للحدود إلى هذا السوق لتمويل نشاطها، وهنا تتلاقى مصالح المجرم والإرهابي وحتى بعض الدول في هذه البيئة المعقدة "[1].

هذا التداخل في المصالح وهذا التفاعل الذي وجد فيه كل طرف مصلحته وهدفه هو الذي قوى هذه الظاهرة، فعلى مستوى منطقة شمال إفريقيا فقد ساعدت العوامل السياسية والأمنية في انتشار هذه الظاهرة، حيث شهدت المنطقة إرتباطا وثيقا بين الجريمة المنظمة والإرهاب، فتجارة المخدرات بمختلف أنواعها وجدت ملاذا آمنا في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية، والتي تحصل في المقابل على عائدات مالية تمكّنها من الإستمرار في النشاط"[2]، وصارت بعض الدول تتبنى الإرهاب وترعاه مستفيدة من مداخيل هذه الظاهرة وبهذا بدأت خطورة هذه الظاهرة في الظهور على مستويات مختلفة.

- الفرع الأول: ظاهرة الإرهاب

يعتبر الإرهاب من أخطر الظواهر التي عرفتها البشرية عبر التاريخ والتي مازال المجتمع الدولي يواجهها ويتصدى لها إلى غاية اليوم، حيث اهتم العالم كله بهذه الظاهرة التي أخذت حيزا كبيرا من إهتمام الساسة والقادة والمسؤولين في العديد من دول العالم، وتتميز هذه الظاهرة الخطيرة بعدم إتّصافها بأي بلون أو دين أو جنسية، كما تتضح خطورة هذه الظاهرة المدمرة في ما تخلفه من ضحايا وخسائر مادية كبيرة فضلا عن تهديدها لأمن المجتمع الدولي واستقراره، وعليه فإن التطرق لهذه الظاهرة الدولية وانتشارها عبر العالم بكل ما تحمله من مخاطر يجرنا في البداية إلى تناول بعض المفاهيم والتعريفات المختلفة الخاصة بهذه الظاهرة .

أولا: مفهوم الإرهاب:

بالرغم من أنّ ظاهرة الإرهاب تعتبر من أخطر الظواهر العالمية، إلّا أنّ جميع الدول و المنظمات الدولية لم تتفق على مفهوم واحد يحدد الإرهاب على الرغم من وجود حوالي إثنتي عشرة إتفاقية دولية حول الإرهاب، فالمجتمع الدولي لمّا يتوصل بعد إلى تعريف محدد لمفهوم الإرهاب الذي تدور حوله كل

[1]– شاكر ظريف، إشكالية العلاقة بين ظاهرة الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة ، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، م 4 ، العدد 2،(10 جوان 2017)، ص ص. 676 – 694.

[2] – رداف، **مرجع سابق**، ص. 186.

تلك الإتفاقيات والقرارات"[1]، وعليه فإنّ معظم الأدبيات المتداولة حول مكافحة الإرهاب الدولي تشير إلى غياب أي تعريف موضوعي واضح ومحدد لهذه الظاهرة يتمتع بقوة قانونية ملزمة لجميع الدول، وهو ما تعتبره في الأساس حالة الفوضى التي يتخبط فيها المجتمع الدولي سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول)، في ظل ما بات يعرف بسياسات الكيل بمكيالين"[2]، وإذا تأملنا مليّا في مفهوم هذه الظاهرة، نجد أنّ مفهوم الإرهاب أصبح واسعا لا يمكن حصره ضمن إطار معيّن أو قواعد محددة يقاس عليها، وتتراوح أشكاله بين ثلاث : إرهاب تقوم به الدول (أعمال العنف التي تقوم بها الدول ضد أفراد أو جماعات أو دول أخرى، بقصد الإنتقام ودون مبرر قانوني أو "بهدف تحويل صفة الإرهاب عنها")، الإرهاب الذي يقوم به الأفراد (وصوره عديدة ومتنوعة، وأهمها بالترتيب التنازلي: الإغتيال، خطف الطائرات، إحتجاز الرهائن)، والمنظمات الإرهابية"[3] .

إذاً من الصعب جداً إيجاد مفهوم محدد للإرهاب، لأنّ مصطلح الإرهاب ليس له محتوى قانوني أو فقهي ثابت متفق عليه، وبذلك يمكن القول أنّه لا توجد نظرية عامة للإرهاب خصوصا في مفهومه الدولي بسبب إختلاف المصالح الدولية ووجهات النظر والتصورات السياسية لأفراد المجتمع الدولي"[4]، فعلى الرغم من قدم هذه الظاهرة عبر التاريخ، إلّا أنّه لا يوجد تعريف متفق عليه لهذا المفهوم سواء على المستوى الدولي أو المستوى العلمي، ويعود هذا إلى إختلاف العوامل الأيديولوجية المتصلة بهذا المصطلح إضافة إلى إختلاف البنى الثقافية، أي أنّ ما يُعدّ عملا إرهابيا من وجهة نظر دولة أو مجتمع معين ليس بالضرورة أن يكون كذلك في نظر دولة أخرى"[5].

ثانيا: التعريف اللغوي للإرهاب :

أصل الكلمة "رهب " ثلاثية الوزن، وتشير إلى الذّعر والفزع والخوف وذكرت كلمة "رهب " ومشتقاتها في القرآن الكريم إثنا عشر (12) مرة "[6]، قال تعالى : ﴿**وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوة ومن**

---

[1]– يونس مسعودي و رضوان بن تومي، المصادر الجديدة المهددة للأمن في المتوسط، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، م 2، العدد 2، (15جوان 2015)، ص ص. 85 – 103.

[2]– سويدان، **مرجع سابق**، ص. 27.

[3]– سعيفان، **مرجع سابق**، ص. 28.

[4]– حسين ربيعي، الإرهاب الدولي المعاصر وآليات مكافحته وفق المنظور الأممي، **مجلة الشريعة والإقتصاد**، م 7 ، العدد 1 ،(14 جوان 2018)، ص ص. 266 – 297.

[5]– جمال نصار، **ظاهرة الإرهاب: محدداته وحقيقة المواجهة والتناقضات الدولية**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 15 أفريل 2015)، ص. 4.

[6]– أحمد فلاح العموش، **مستقبل الإرهاب في هذا القرن**،(الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركزالدراساتوالبحوث، 2006)، ص. 18.

رباط الخيل ترهبون به عدوّ الله وعدوّكم﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ **... واضمم إليك جناحك من الرّهب ...﴾**[2]، وقال تعالى : ﴿**أوفوا بعهدي أوفي بعهدكم وإيّاي فارهبون ﴾**[3]، وقال تعالى : ﴿ **قال ألقوا فلمّا ألقوا سحروا أعين الناس واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم ﴾**[4] .

أمّا تعريف الإرهاب في معجم اللغة العربية المعاصرة فهو، مشتق من الفعل الرباعي: أرهب، يرهب، إرهابا، فهو مرهب، والمفعول مرهب.

وكذلك من الفعل الثلاثي:

*رهب، يرهب، ترهيبا، فهو مرهب، والمفعول مرهب.

*رهب فلانا: أرهبه، خوفه وأفزعه "رهب عدوه – من كان على حق لا يرهبه عدوّه"[5].

ثالثا: التعريف الإصطلاحي للإرهاب .

أستعملت كلمة الإرهاب للتعبير عن أعمال العنف التي تنفذها الحكومات كي تضمن إسكات شعوبها، غير أنّ الأمر تطور لاحقا واستخدم لوصف الأعمال العنيفة التي تنفذها الجماعات أو الأفراد، إلى أن أصبح طريقا أو أسلوبا يريد الفاعل / الفاعلون بواسطة الرهبة الناجمة عن العنف أن يفرض رأيه السياسي أو فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة، حفاظا على علاقات إجتماعية قائمة، والعمل على تغييرها وتدميرها، وقد ذهبت جهات متعددة إلى تقديم تعاريفها للإرهاب، ولم تخل هذه التعريفات من إنحيازات قيمية خدمة لمقاصد وأهداف معينة"[6] .

وحسب المعجم السياسي، فالإرهاب هو محاولة نشر الذعر والفزع لأغراض سياسية، وهو وسيلة تستخدمها حكومة إستبدادية أو ديكتاتورية لإجبار أو إرغام الشعب على الإستسلام لها، أو تستخدمه جماعة ما لنشر الذعر بين المدنيين من أجل تحقيق أطماعها"[7].

---

[1]– سورة الأنفال، الآية. (60).

[2]– سورة القصص، الآية. (32).

[3]– سورة البقرة، الآية. (40).

[4]– سورة الأعراف، الآية. (116).

[5]– أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، المجلد الأول، (القاهرة: عالم الكتب، ط 1، 2008)، ص. 949.

[6]– ظريف، **مرجع سابق**، ص. 678.

[7] – زيتون، **مرجع سابق**، ص. 21.

وحسب التعريف الذي جاء في موسوعة السياسة، فإنّ الإرهاب هو إستخدام العنف – غير القانوني – (أو التهديد به) بأشكاله المختلفة كالإغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والإلتزام عند الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال وبشكل عام إستخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية"[1].

وبتعريف أشمل، الإرهاب هو جريمة أدانتها وحرّمتها الشرائع السماوية والقوانين والأعراف الدولية، إنّ الإرهاب عمليات تثير الرعب والخوف والذعر تشجعها الغالبية العظمى من الناس ويرضى عنها البعض الآخر، بل هو إرضاء لأصحاب المصالح في إظهار هذا العمل من خلال نجاح تلك العمليات الإرهابية"[2].

ووفقا للإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة بالقاهرة سنة 1998 : "فالإرهاب هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيّاً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو بإلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو إحتلالها أو الإستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"[3].

بالرغم من كل هذه المحاولات لإعطاء تعريف وافي، إلّا أنّ الأمم المتحدة واجهت صعوبات كبيرة لإيجاد تعريف دقيق يتفق عليه الجميع ولعل أبرزها التعريف التالي : "الإرهاب يضم أعمال العنف الخطيرة التي تصدر عن فرد أو جماعة بقصد تهديد أشخاص أو التسبب في إصابتهم أو موتهم، سواء كان العمل فرديا أو بالإشتراك مع أفراد آخرين وموجها ضد أشخاص أو منظمات أو مواقع سكنية أو حكومية أو دبلوماسية أو ضد أفراد دون تمييز أو ممتلكات أو تدمير وسائل نقل ومواصلات بهدف المساس بعلاقات الصداقة بين الدول أو بين مواطنيها، لذلك فإنّ التآمر على إرتكاب أو محاولة إرتكاب أو الإشتراك أو التحريض على إرتكاب الجرائم يشكل وجها من أوجه الإرهاب الدولي"[4].

---

[1]– الكيالي، الجزء الأول، **مرجع سابق**، ص. 153 .

[2] – زيتون، **مرجع سابق**، ص. 21.

[3]– محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية** ،(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط 1 ، 2011)، ص. 83 .

[4]– **المرجع نفسه**، ص. 84.

رغم كل الجهود الدولية المبذولة لإعطاء تعريف وافي لمعنى الإرهاب، إلّا أنّ هذه المحاولات باءت كلها بالفشل، ولم تتوصل إلى نتيجة يلتف حولها الجميع، بل بالعكس كشفت عن حقيقة تفيد أنّ هناك صعوبة في تعريف الإرهاب حيث كانت المصالح الدولية سبباُ في عدم التوصل إلى إتفاق عام يحدد معنى الإرهاب ويعطيه تعريفا دقيقا متفق عليه من طرف المجتمع الدولي، لقد إتّسمت النصوص القانونية التي عالجت ظاهرة الإرهاب بنوع من الذاتية والغموض، ولم تتحرّ الدقة في تعريف هذه الظاهرة، فكل دولة تعطي تعريفا خاصا لظاهرة الإرهاب حسب مصالحها الخاصة ووفق ما يخدم أهدافها وليس حسب ما يتناسب مع تطلعات المجتمع الدولي .

- الفرع الثاني: الإرهاب الدولي.

قبل التطرق إلى موضوع الإرهاب الدولي يتوجب علينا إعطاء تعريف لهذه الظاهرة التي أصبحت تشغل بال المجتمع الدولي، فالإرهاب الدولي هو تلك الأعمال والوسائل والممارسات غير المبررة، تمارسها منظمات أو دول، تستثير رعب الجمهور أو مجموعة من الناس لأسباب سياسية بصرف النظر عن بواعثه المختلفة"[1]، ولا يختلف الإرهاب الدولي عن الإرهاب المحلي من حيث المضمون، فكلاهما عبارة عن أعمال عنف تؤدّي إلى حالة الرعب والهلع لدى الأفراد أو فئة محددة أو جمهور محدد، من أجل تحقيق أهداف معيّنة، أما الخلاف الجوهري بينهما فيكمن في أن الإرهاب المحلي غالبا ما يقتصر على حدود الدولة، وتختص محاكمها بمحاكمة الجناة عملا بمبدأ إقليمية القانون، في حين أنّ الإرهاب الدولي يتميز بوجود عنصر دولي يضاف إلى عناصر جريمة الإرهاب بوجه عام ويخلق حالة تنازع في الإختصاص بين المحاكم، وخلافا حول القانون الواجب التطبيق"[2].

لقد كان من بين ما أفرزته ظاهرة العولمة هو ظهور عالم جديد بمفاهيم جديدة وتصورات جديدة أيضا، أبانت عن مرحلة جديدة في المسار التاريخي للعلاقات الدولية، تميزت بانفتاح الحدود الجغرافية بين الدول وتشابك السياسات الإقتصادية والمالية والمعلوماتية، حيث جعلت من العالم رقعة صغيرة واحدة بفضل الإنتشار الكبير لوسائل الإعلام والإتصال المختلفة، هذه المعطيات الجديدة التي فرضتها العولمة على الساحة الدولية زادت من تفاقم هذه الظاهرة وساهمت في خلق عالم غير متماسك وفّر بدوره فرصا لنشاط تنظيمات إرهابية تعدت حدود الدول، متحدية بذلك أمنها ومهددة إستقرار المجتمع الدولي .

[1]- مختار عمر، **مرجع سابق**، ص. 949.

[2]- ظريف، **مرجع سابق**، ص. 680.

هذه التنظيمات الإجرامية تمارس أعمالا إرهابية تخطت حدود الدول وتعدت الأوطان، حيث تميزت بتعدد الخلايا المشاركة وتعدد الجنسيات تجمعها في هذا إيديولوجية سياسية ودينية واحدة تتميز هذه التنظيمات بعدم الإستقرار في مكان واحد، الأمر الذي يخلق صعوبات كثيرة في ملاحقة عناصرها وتتبع نشاطاتها .

لقد سمحت أحداث 11 سبتمبر 2001 للولايات المتحدة بأن تعيد ترتيب خارطة العالم بما يتلاءم مع فلسفتها السياسية، وهذا ما صرح به وزير الدفاع الأمريكي السابق **رامسفيلد** بعد يومين من هذه الأحداث لوكالات الأنباء العالمية حيث قال" إنّ الدماء الأمريكية التي زهقت في الأحداث ستحقق أهدافا عظيمة للولايات المتحدة على مدى قرن كامل"[1]، وعليه فقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الفرصة وانفردت بقيادة وإدارة السياسة الردعية في مكافحة الإرهاب الدولي إنطلاقا من مفاهيمها الخاصة والتي جسدتها في إستراتيجية الحروب الوقائية ضد الإرهاب، حيث كيّفت إدارة" **جورج بوش** الإبن" إعتداءات 11 سبتمبر 2001 كصورة من صور الحرب"[2] .

دائما وفي إطار محاربة الإرهاب أعلن الرئيس الأمريكي السابق **جورج والكر بوش** في يوم 21 سبتمبر 2001 أنّ الحرب الشاملة على الإرهاب سوف تطول"[3]، فقد أصبحت القاعدة تمثل تهديدا حقيقيا لأمريكا بشكل كبير وانطلق هذا التهديد منذ فترة مع تصريحات **أسامة بن لادن** الزعيم السابق **لتنظيم القاعدة** سنة 1996 حين أعلن الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتل الأراضي الإسلامية المقدسة على حدّ تعبيره، غير أنّ الحرب الشاملة على الإرهاب ليست على **القاعدة** وحدها بل على العديد من الجماعات التي تضعها الولايات المتحدة على لائحة الجماعات الإرهابية، كذا على الجهات التي تحاول تمويل هكذا جماعات أو مساعدتها ودعمها بأيّ شكل من الأشكال.

لقد برهنت هجمات 11 سبتمبر 2001 على خطورة الإرهاب على المصالح الدولية إذ لا يمكن لأيّ دولة مهما بلغت من قوة أن تواجه هذه الظاهرة بمفردها لأنّ مصالح الدول أصبحت متشابكة ومنتشرة عبر كثير من مناطق العالم وهذا ما يؤكد عدم قدرة الدول بمفردها لمواجهة التهديد الإرهابي وأن تحقق

---

[1]– حشود، **مرجع سابق**، ص. 390.

[2]– علي لونيسي، **آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الإنفرادية**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة ، (جامعة مولود معمري تيزي وزو ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012) ، ص. 10 .

[3] – Alex P. Schmid, Garry F. HINDLE. **After the War on Terror Regional an Multilateral Perspectives on Counter– Terrorism Strategy**.(London: Royal United Services Institute(RUSI),1st ed,in 2009), p. 5.

لنفسها الأمن بمعزل عن بقية الدول الأخرى، وعليه فقد أثارت هذه الهجمات إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بظاهرة الإرهاب حيث كان التفكير أمرا ضروريا في إقامة التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب .

لقد أحدثت هجمات 11 سبتمبر 2001 التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية تغييرا كبيرا على التوجهات العامة لسياستها الخارجية، حيث منحت أولويات كبيرة لمكافحة الإرهاب وبهذا عملت على إقامة تحالفات عسكرية تتمثل خصوصا في التعاون والتنسيق في المجالات الأمنية والإستخباراتية بهدف تتبع الجماعات الإرهابية والقضاء على عناصرها، وبذلك أخذت إدارة **بوش** على عاتقها تصدير الطراز الأمريكي من الحرية والديمقراطية إلى العالم ومواجهة "محور شر" قالت إنه يمتد من طهران إلى بيونغ يانغ لتشن من جانب واحد حروبا وقائية عبر إئتلاف "المريدين" لتحقيق تغيير في الأنظمة كما حصل في العراق في مارس 2003"[1] .

مباشرة وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وبهدف إرساء النفوذ الأمريكي في منطقة شمال إفريقيا؛ ركزت الولايات المتحدة إهتمامها على الشأن الأمني والعسكري تحت عنوان التعاون في مكافحة الإرهاب وبالتحديد في منطقة شمال إفريقيا، حيث سعت إلى بناء شراكات إقتصادية وأشكال تعاون أمني وعسكري تم التعبير عنها بالمناورات المشتركة في العديد من الدول المحيطة بالمنطقة "[2].

تعتبر عقيدة" الحرب على الإرهاب "السبب الرئيسي وراء إنشاء قيادة الأفريكوم[3]، ويأتي ذلك جريا وراء الحجة القائلة إن الدول الضعيفة تشكل نفس القدر من الخطورة الذي تشكله الجماعات الإرهابية على أمن الولايات المتحدة الأمريكية لوجود إرتباط بين إنعدام التنمية وانتشار الإرهاب"[4]، هذه المبادرة الأمريكية لإنشاء قيادة الأفريكوم لم تكن الأولى من نوعها في المنطقة بل سبقتها مبادرات أخرى مماثلة لاختراق

---

[1]– إيان شابيرو، **نظرية الإحتواء – ما وراء الحرب على الإرهاب**،(بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط 1 / 2012)، ص. 17 .

[2]– عبد النور ناجي، موقف القوى الغربية من الحركات الإحتجاجية والثورات الشعبية في المغرب العربي، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م 1، العدد 1،(1 جويلية 2011)، ص ص. 28 – 44.

[3]– كشف النقاب عن مركز قيادة الأفريكوم في فبراير /شباط 2007 وقد دخلت الخدمة بشكل كامل في الأول من نوفمبر 2008 وتعتبر الأفريكوم تاسع مركز قيادة موحدة أمريكية وسادس مركز قيادة إقليمية يتم إنشاؤه بعد الحرب العالمية الثانية الهدف المفترض لإنشاء قيادة الأفريكوم هو" جلب السلام والأمن لشعوب إفريقيا ودفع الأهداف المشتركة بين الولايات المتحدة وإفريقيا في مجالات التنمية، الصحة، التعليم، الديمقراطية والتنمية الإقتصادية في إفريقيا، كانت الحجة التي أنشأت على أساسها القيادة المركزية لإفريقيا، الأفريكوم هي أن" الدول الضعيفة يمكن أن تشكل خطرا داهما على الولايات المتحدة بوصفها دولة قوية. **المرجع** : إبراهيم شابير الدين، ترجمة: الحاج ولد إبراهيم، الأفريكوم..حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة، مركز الجزيرة للدراسات، 23 جوان 2013 ، ص. 3 .

[4]– إبراهيم شابير الدين، **الأفريكوم .. . حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة** ، ترجمة: الحاج ولد إبراهيم، (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 23 جوان 2013)، ص. 6 .

الدول الإفريقية تحت غطاء" مكافحة الإرهاب"، فَتحْتَ غطاء تجمع دول الساحل والصحراء مثلا واصلت الولايات المتحدة الأمريكية أجندتها المسماة" الحرب على الإرهاب "من خلال تنسيق جهود مكافحة الإرهاب مع الدول الإفريقية مثل (مالي، موريتانيا، الجزائر والنيجر) موفرة السلاح والتجهيزات وفي بعض الأحيان توفر تكاليف الوقود "[1].

تكتسب منطقة شمال إفريقيا أهمية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، حيث صرح وزير الدفاع الأمريكي **ليون بنيتا** خلال زيارته للمنطقة في جويلية 2012 قائلا" :لا نزال يساورنا القلق إزاء إستمرار تواجد تنظيم القاعدة في مناطق مثل اليمن، الصومال وشمال إفريقيا، لهذا السبب فإنّنا نحثّ وبقوة دول المنطقة مثل تونس لتطوير عمليات مكافحة الإرهاب للتعامل مع هذا المشكل، من جهتنا يمكن أنْ نقدّم المساعدة في عدة مجالات لتحقيق هذا الهدف مثل تقديم الدعم الإستخباراتي المطلوب الذي سيمكنهم وبشكل فعال من التعامل مع هذا التهديد، وقد أبدى المسئولون إستعدادهم للعمل معنا في هذا الصدد"[2].

وعليه فإن مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا تتطلب تكاتف الجهود الدولية للقضاء عليه، لأنّ هذه الظاهرة لم تعد تقتصر على الخلفية الإيديولوجية فحسب، بل تجاوزتها إلى الحركة النشطة في شبكات التهريب والجريمة المنظمة التي تغذيها حركات التمرد من القبائل العربية والطوارق الموجودة في مالي وشمال النيجر"[3] .

لقد أولت الولايات المتحدة الأمريكية إهتماما كبيرا لسياستها الرامية إلى مكافحة الإرهاب حيث إعتبرت أن التعاون في مكافحة هذه الظاهرة يُعدّ نقطة إتفاق شديدة الأهمية من المنظار الأمريكي لقياس درجة تعاون الدول المغاربية مع واشنطن التي تدرك أنّ تكامل أدوار الدول في مكافحة الإرهاب يساهم في تحقيق أهداف السياسة الأمنية للولايات المتحدة من خلال تقاسم المهام وتشارك الأدوار مع الدول المغاربية"[4].

في هذا المجال قطعت العلاقات الأمريكية المغاربية أشواطا كبيرة حيث تضاعف هذا الإهتمام الذي "لم يعد مقتصرا على الملف الأمني، وإنما أصبح يشمل أيضا الملف العسكري مثلما تجسده التقارير

---

[1]- شابير الدين، **مرجع سابق**، ص 6 .

[2]- "المكان نفسه".

[3]- عبد الغني دندان، المسألة الأمنية في شمال إفريقيا ما وراء الأمن: الأجندة الأمنية لشمال إفريقيا في منظور الإستراتيجيات الغربية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 41 – 42 ، شتاء – ربيع 2014، ص ص. 9 – 24.

[4]- ناجي، **مرجع سابق**، ص. 33.

التي تصنف منطقة الصحراء على أنها بؤرة رئيسية للجماعات الإرهابية في إفريقيا، لاسيما بعدما صار المغرب العربي أحد المعابر الرئيسة لعناصر تلك الجماعات نحو أوروبا تحت ستار الهجرة السرية"[1].

إنّ التعاون العسكري حسب النظرة الأمريكية يتضمن إنشاء قيادة عسكرية تتولاها الولايات المتحدة الأمريكية تكون تحت قيادتها لتدريب جيوش المنطقة على مختلف تقنيات محاربة الإرهاب، غير أنّ الحقيقة في هذه المبادرة هي أنّ هذا المشروع – أي أفر يكوم – يقوم "في ظاهره على وضع خطط عسكرية لتأهيل الجيوش العسكرية الإفريقية على مواجهة الكوارث والإرهاب الدولي العابر للقارات وجعل القارة الإفريقية أكثر إستقرارا؛ ولكن في مضمونه يقوم ببحث المصالح المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية في القارة السمراء من أجل السيطرة عليها ومواجهة وإبعاد بعض الدول الأخرى مثل الصين على موارد النفط"[2].

إنّ السياسة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا تفرض ضرورة إلتزام دول هذه المنطقة بالمشاركة الفعالة في الحرب العالمية على الإرهاب وما يتطلبه هذا الإلتزام من تنسيق أمني وتعاون عسكري لضمان الإستقرار في المنطقة خدمة للمصالح الأمريكية .

إنّ تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على التنسيق الأمني والتعاون العسكري بات أكثر من ضروري حيث أصبح ملف محاربة الإرهاب نقطة ثابتة في جدول أعمال كل المحادثات التي يجريها المسؤولون الأمريكيون مع نظرائهم في بلدان شمال إفريقيا.

أمّا بخصوص الطرف الأوروبي فإنّه ومع نهاية الحرب الباردة دخلت الدول الأوروبية في مرحلة هامة من مراحل بناء الإتحاد ونتيجة لظهور عدة عوامل إقليمية وعالمية على مستوى حوض البحر المتوسط (الهجرة غير الشرعية، التطرف، الإرهاب) شكلت خطرا وتهديدا للأمن الأوروبي، أطلق الإتحاد الأوروبي عدة مبادرات شراكة بداية من سنة 1995 تجاه الدول المتوسطية تقوم كلها على مفهوم شمولي يجعل من منطقة البحر المتوسط منطقة أمن وسلام، هذه المبادرات التي كانت قبل ذلك – حين أعاد الجانب الأوروبي ربط علاقاته السياسية مع هذه الدول – خلال سنوات السبعينات تتخذ شكل معاهدات تفاضلية بعيدة عن المفهوم الإستعماري القديم لكنها تكرس مواصلة نهب الثروات واستغلالها، تجسد هذا عبر إتفاقيات إقتصادية أخذت شكل الدعم المالي دعت إليها الدول الأوروبية، كانت بداياتها مرحلة

[1] – المديني،(إتحاد ...)، **مرجع سابق**، ص. 35 .

[2] – المخادمي، (مشروع الشرق ...)، **مرجع سابق**، ص. 47.

الحوار شمال – جنوب منذ إتفاقية لومي عام 1975 التي جاءت في خمس إتفاقيات تمتد كل واحدة على خمس سنوات، وقد إهتمت بالتنمية الصناعية وبحقوق الإنسان والديمقراطية وبالحكم الراشد وبالمرأة وحماية البيئة"[1] .

هذه المبادرات تبيّن حرص الطرف الأوروبي على أمن واستقرار الضفة الجنوبية للمتوسط لأنّ أمن المتوسط أصبح يدخل في إعادة تنظيم المحيط الأوروبي، وبهذا أضحت منطقة المتوسط تمر بمرحلة مهمة في تاريخها؛ مجموعة من المبادرات والمشاريع الدولية موجهة نحو هذه المنطقة وفق مفاهيم جديدة للأمن والإستقرار (الشرق أوسطية ومسار مدريد، المتوسطية وندوة برشلونة)، في نفس الوقت تواجه المنطقة مجموعة من التحديات سواء تعلقت بالفوارق الإجتماعية والإقتصادية أو البيئة أو الهجرة غير الشرعية، إنتشار الأسلحة، النزاعات الداخلية، تصاعد التطرف ... إلخ، تحديات قد تنعكس على الأسس والمصالح القائمة في المنطقة"[2]، وعليه فإنّ أمن البحر المتوسط يبقى أمنا مشتركا بين جميع الدول المتوسطية حسب منظور الإتحاد الأوروبي وأن المجال الأمني مرتبط إرتباطا وثيقا وذا صلة بجميع المجالات الأخرى السياسية، الإقتصادية والإجتماعية، كما أنّ منطقة شمال إفريقيا التي تعتبر إمتدادا جغرافيا لأوروبا تشكل محورا إستراتيجيا نظرا للثقل الأمني وانعكاساته السلبية في حال عدم إستقرار أو تهديد يخص الضفة الجنوبية للمتوسط .

يتّضح من خلال هذه المعطيات أنّ أيّ خلل أمني على مستوى الضفة الجنوبية للمتوسط سينعكس سلبا على دول الإتحاد الأوروبي خصوصا والمنطقة المتوسطية ككل عموما، وعليه وحسب هذا التصور الجيوسياسي فإنّ حصول أيّ اضطراب في دولة ما من دول شمال إفريقيا يعد شاغلا من الشواغل الأمنية لأوروبا بأكملها .

لقد لفتت أحداث 11 سبتمبر 2001 التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية إهتمام المجتمع الدولي وأبانت عن مدى خطورة هذه الظاهرة المعقدة، وعليه فقد إتُّخِذت إجراءات لمواجهتها والتصدي لها ومحاربة جميع أشكالها وصورها، حيث عملت هيئة الأمم المتحدة على إصدار قوانين وتوصيات تدين فيها جميع أشكال الإرهاب الدولي وتوصي فيها الدول باتخاذ التدابير اللازمة للتصدي ومحاربة هذه الظاهرة الإجرامية .

---

[1] – بوروبي، **مرجع سابق**، ص. 104 .

[2] – بخوش، **مرجع سابق**، ص. 44.

إنّ إصرار المجتمع الدولي على محاربة الإرهاب نابع من حقيقة أكيدة مفادها الإرتباط الوثيق والعضوي للإرهاب بالجريمة المنظمة، حيث لا تقتصر علاقة الإرهاب بالجريمة المنظمة على مجرد تبادل الخبرات ولا على تبادل العناصر النشطة، بل إنّ عصابات الجريمة المنظمة تساعد المنظمات الإرهابية في حل أخطر مشكلة تواجهها هذه المنظمات وهي حاجتها إلى السلاح والمال وفي المقابل تردّ المنظمات الإرهابية الجميل لعصابات الجريمة المنظمة فتوفر لها الحماية المسلحة "[1].

لقد واجهت معظم دول شمال إفريقيا ظاهرة الإرهاب حيث أنتجت هذه الظاهرة جماعات إرهابية مسلحة متعددة زرعت الرعب في أوساط المواطنين ومثّلت تهديدا كبيرا على المصالح الفرنسية والأوروبية الحيوية في المنطقة وكانت مصدر قلق متنامٍ للولايات المتحدة الأمريكية، لقد إزدادت هذه الجماعات الإرهابية شراسة بعد إندلاع موجة ما سُمّي بثورة الربيع العربي خاصة في تونس وليبيا اللتان تأثرتا أمنيا بهذه الظاهرة .

تعتبر الجزائر من بين الدول الأولى التي عانت من ظاهرة الإرهاب على مستوى منطقة شمال إفريقيا؛ حيث دخلت البلاد منذ بداية التسعينيات في صراع داخلي دام عشرية كاملة وخلف كثيرا من الضحايا حيث كانت بدايات النشاط الإرهابي مع أول الإرهابيين العائدين من أفغانستان، بعدها ظهرت العديد من التنظيمات الإرهابية التي إرتبط تاريخها بالقتل والتخريب على غرار ما كان يعرف **بالجماعة السلفية للدعوة والقتال** التي أنشئت سنة 1998 على يد **حسان حطاب**، ثم إرتبطت بروابط وثيقة مع تنظيمات إرهابية أخرى في المغرب العربي واندماجها في **تنظيم القاعدة** من خلال **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** في جانفي 2007، وكان هذا من أهم إنعكاسات الحرب الأمريكية على الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 "[2].

أمّا في المغرب التي تعتبر من أولى الدول الإفريقية التي شهدت عمليات إرهابية منذ عام 1973 فقد كانت أبرز الجماعات الإرهابية النشطة هي **الجماعة المغربية المقاتلة** والتي تسببت في تفجيرات الدار البيضاء في 16 ماي 2003، أسفرت عن قتلى وجرحى أغلبهم من المغربيين والتي ضربت خمسة

---

[1]– لونيسي، **مرجع سابق**، ص. 58 .

[2]– إدريس عطية، تهديدات الإرهاب الدولي في منطقة شمال إفريقيا، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، م 2، العدد 2،(31 ديسمبر 2015)، ص ص. 29 – 38.

* وهي :المركز الإجتماعي الإنساني، ومقبرة يهودية، ونادي ليلي يهودي، وقنصلية بلجيكا، وأحد الفنادق الكبرى في الدار البيضاء، وقد توالت سلسلة من الأحداث الإرهابية في عام 2007 في الدار البيضاء لكنها أقل شأنا من تفجيرات 2003 .

أماكن سياحية يتواجد بها سياح غربيون وإسرائيليون*، كذلك تعتبر الجماعات الإرهابية المغربية المسؤولة عن تفجيرات مدريد سنة 2004، وكشفت الكثير من التقارير الأمنية على وجود روابط بين الجماعات الإرهابية في المغرب و**تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**؛ لا سيما مع ما تكشّف من أنّ منفذي العمليات الإرهابية في الدار البيضاء كانوا يعتزمون مهاجمة سفن حربية تابعة **لحلف شمال الأطلنطي (الناتو NATO)** كانت تزور المغرب في أفريل 2007 في إطار تدريبات مشتركة مع القوات المغربية"[1].

وفي تونس ظهرت جماعة إرهابية تسمى **الجماعة التونسية المقاتلة** في سنوات التسعينيات أدت إلى دخول البلاد في سلسلة من الإغتيالات السياسية والعمليات الإرهابية الكبرى، وفي موريتانيا الدولة الأكثر هشاشة في شمال إفريقيا من حيث مناعتها ضد التهديدات الإرهابية حيث تشهد أقاليمها نشاطا إرهابيا كبيرا ومظاهر للجريمة المنظمة التي ترتبط بالتنظيمات الإرهابية الأخرى"[2].

وخوفا من تنامي ظاهرة الإرهاب في شمال إفريقيا بدأ إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وخصوصاً بعد الإعلان عن تأسيس ما يسمّى بـ **(تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي)** بدءاً من سنة 2007، ما أعطى لها مسوّغاً حقيقياً وشرعيّاً للإهتمام بالمنطقة في إطار قيادتها ما أسمته (الحرب على الإرهاب)، وهو ما دفع إدارة **بوش** لتقسيم القارة الإفريقية إلى عدة مجالات ذات مصلحة مختلفة من أجل سياستها الخارجية، فقد حصل كلّ من (شمال إفريقيا، وشرقها) على أكبر قدر من الإهتمام بسبب القرب من منطقة الشرق الأوسط واحتضانهما العديد من الجماعات الإرهابية – وفق المنظور الأمريكي –، بالإضافة إلى ما تمثله هذه المنطقة من رهانات طاقوية واعتبارات إستراتيجية في معادلة الإقتصاد الأمريكي"[3].

إنّ مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة الإرهاب إلى جانب دول منطقة شمال إفريقيا لا يعني في الواقع مساعدة دول المنطقة على التخلص من مشكل الإرهاب لأنّ تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية يثبت أنها لا تهتم بالمشاكل والنزاعات التي لا تهدد مصالحها وحلفائها، وعليه يمكن تفسير هذه الخطوة على أنه تحرك إستراتيجي لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة وأنّ الإهتمام الأمريكي بالمنطقة

---

[1]– عطية، **مرجع سابق**، ص ص. 32، 33.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 33.

[3]– بومدين عربي، الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية، **مجلة قراءات افريقية**، العدد 19، (جانفي – مارس 2014)، ص ص. 40 – 49 .

مرده أساسا إلى ما تمثله هذه المنطقة من رهانات إقتصادية خصوصا في ظل التنافس الدولي على مصادر الطاقة خاصة الصعود الصيني المتنامي في المنطقة.

لقد أصبحت التهديدات الإرهابية مرتبطة أكثر بمنطقة شمال إفريقيا نظرا لتمركز جماعات جهادية نشطة على مستوى هذه المنطقة حيث أعلن تحالف هذه الجماعات فيما بينها وأصبحت تملك إمتدادات واتصالات في منطقة الساحل من خلال العمليات العسكرية التي نفذتها في كل من موريتانيا، التشاد ومالي، وتحولت هذه الجماعة إلى **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**، بما يعني أنها جزء من مشروع القاعدة العالمي الذي يهدف إلى محاربة الولايات المتحدة الأمريكية والصليبية الصهيونية، بتعبير الأدبيات التي ينشرها **تنظيم القاعدة**"[1]، وبذلك فقد تم جذب أوروبيين من قبل هذا التنظيم عن طريق مختلف وسائل التواصل الإجتماعي الأمر الذي أدى إلى ظهور مخاوف بشأن التخطيط مستقبلا لهجمات إرهابية داخلية تمس الدول الأوروبية .

وما يزيد من مخاوف الغرب عموما من ظاهرة الإرهاب هو خطر المتطوعين الأجانب الذين تطوعوا في صفوف الجماعات الإرهابية التي تنشط سواء في سوريا والعراق أو في ليبيا ضمن **تنظيم القاعدة** أو **تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)** حيث قدر عدد مقاتلي تنظيم **داعش** ب 20000 ، من ضمنهم 3400 مواطن غربي. ومع حقيقة أن تركيبة تنظيم **داعش** تتألف من مقاتلين من نحو 90 بلدا، فإنّ إرتباطات هؤلاء المقاتلين ببلدانهم وبخلايا محتملة في تلك البلدان، هو مصدر قلق إضافي. وقد صرّح أحد المسؤولين الأمريكيين في أوت 2014 بأنّ "داعش شئ جديد لم نره من قبل ... لم نر أبدا تنظيما إرهابيا ب 22000 مقاتل من عدد كبير من البلدان "[2] .

- الفرع الثالث: الجريمة المنظمة.

تعتبر الجريمة المنظمة مصدر تهديد في منطقة شمال إفريقيا، فهي نشاط منظم تقوم به تنظيمات تعتمد على التخطيط والتنظيم الجماعي عن طريق إستخدام وسائل مختلفة يكون الهدف من ورائها الكسب المادي السريع .

[1] - صايج، (السياسة الأمريكية ...) **مرجع سابق**، ص. 505.

[2] - حسن حارث، السياسة الأمريكية تجاه تنظيم داعش، **سياسات عربية** ، العدد 16، (سبتمبر 2015)، ص ص. 28 - 45.

يعتبر مفهوم الجريمة المنظمة مفهوما غامضا يحتاج إلى تدقيق وتمحيص فلفظ الجريمة المنظمة غير واضح في معناه ولا يعبر تعبيرا دقيقا عن مضمونه الصحيح كون كلمة "الجريمة المنظمة" لا تعبر عن صورة أو شكل لجرم واحد بل هو لفظ يتضمن مجموعة من الجرائم والأفعال الإجرامية التي يختلف بعضها عن البعض الآخر.

أولا: مفهوم الجريمة المنظّمة.

إنّ التحولات الإقتصادية والسياسية التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة كان لها الأثر الواضح على الجريمة المنظّمة التي أخذت بدورها أبعادا مختلفة في ظل النظام العالمي الجديد، فمفهوم الجريمة المنظّمة مفهوم عام وواسع؛ فهي في مفهومها الحقيقي لا تأخذ صورة أو شكلا لجرم واحد بل هي كلمة تطلق على مجموعة من الجرائم والأفعال الإجرامية تختلف عن بعضها البعض حسب نوعية العمل، تتفق جميع التعريفات التي قامت الدول بوضعها من خلال جهاتها الأمنية أو من خلال المؤتمرات و الندوات الأمنية و أغلب التعاريف التي وضعها الباحثون المختصون في علم تعريف الجريمة وإن اختلفت الصيغ اللغوية لها، حيث تشترك جميعها بأنها نشاط إجرامي لتنظيم يعتمد على التخطيط أساس العمل الجماعي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال إستخدام الوسائل و التقنيات المتطورة و غير المحظورة"[1].

ولكي نتعرف أكثر على طبيعة الموضوع لا بد من التطرق إلى تعريف الجريمة في معناها اللغوي والإصطلاحي.

ثانيا: التعريف اللغوي للجريمة : تعرف الجريمة لغويا بأنّها : كل تصرف حرّمه القانون سواء كان إيجابيا أم سلبيا كالترك والإمتناع"[2]

جريمة (مفرد): ج جرائم (لغير المصدر): مصدر جرم، كل عمل يجلب الأذى المعنوي العميق لقيم مجتمع ما.

[1]– سميرة ناصري، الهجرة غير الشرعية – دراسة تحليلية في الواقع والأسباب، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، م 4، العدد 2، (15 جوان 2017)، ص ص. 549 – 561.

[2] – زيتون، **مرجع سابق**، ص. 121.

بوجه عام: كل أمر إيجابي أو سلبي يعاقب عليه القانون سواء أكانت مخالفة أم جنحة أم جناية أم تهمة وبوجه خاص : جناية "إرتكب جريمة – ضبط متلبسا بالجريمة .

جريمة أخلاقية: جريمة تمس العرض والشرف، كل جرم أو ذنب يقترفه الموظف في أثناء القيام بأعمال وظيفته – قانون الجرائم – مسرح الجريمة: المكان الذي ارتكبت فيه "[1] .

ثالثا: التعريف الإصطلاحي للجريمة .

تعدّدت الآراء التي تطرقت لتعريف الجريمة وذلك لاختلاف العلوم التي تعنى بها حيث يعرّفها علماء الإجتماع بأنّها سلوك تنتهجه منظمات إجرامية محترفة جيدة التشكيل تضم في عضويتها مجموعة من الأعضاء أو العملاء الذين تختلف صورتهم عن الأنماط الإجرامية التقليدية وتستغل هذه المنظمات الجرائم الخطيرة كوسيلة لتحقيق أرباحها وبسط نفوذها وتأثيرها الإقتصادي واستغلالها للأفراد"[2].

هذا السلوك يستحق العقاب عليه من وجهة النظر الإجتماعية بغض النظر عن تقنين العقاب عليه من عدمه، وقد تنوعت تعريفات فقهاء القانون للجريمة وذلك بتنوع فروع القانون في تناولها للدراسة حتى أنه يمكن القول – عموما – أن الجريمة كمصطلح قانوني ترادف المخالفة للقاعدة القانونية، فكل مخالفة أو خروج عن قاعدة قانونية ما يعد جريمة تستوجب المسؤولية القانونية لمن ارتكبها، وذهب البعض إلى تعريف الجريمة بأنها "فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر لها عقابا أو تدبيرا إحترازيا"، ويحصر هذا التعريف الأخير للجريمة في الأفعال المخالفة لقانون العقوبات والقوانين المكملة له"[3].

كذلك من بين التعريفات نجد تعريف المؤتمر الدولي الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي عقد في جنيف عام 1975 حيث عرفها بأنها تلك "الجريمة التي تتضمن نشاطاً إجرامياً معقداً يرتكب على نطاق واسع وتنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة كبيرة من التنظيم ويهدف إلى تحقيق ثراء للمشتركين فيه على حساب المجتمع وأفراده، ومنها جرائم ضد الأشخاص أو الأموال وترتبط في معظم الأحيان بالفساد السياسي" [4].

---

[1]– مختار عمر، **مرجع سابق**، ص. 366.

[2]– خليل إمام حسنين، التعاون القضائي الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة (دراسة مقارنة بين الإتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والقانون الإماراتي)، **مجلة رؤى إستراتيجية** ،م 3 ، العدد 9،(جانفي 2015)، ص ص. 8 – 41.

[3]– ظريف، **مرجع سابق**، ص. 682.

[4]– حسنين، **مرجع سابق**، ص. 14.

أمّا منظمة الإنتربول فقد عرّفت الجريمة المنظمة بأنّها" أيّ مجموعة لها هيكل تنظيمي وغرضها الأساسي الحصول على المال من خلال ممارسة أنشطة غير مشروعة وتعتمد غالباً على أسلوب التخويف والرشوة "أو أيّ" إتفاق إجرامي بين أشخاص لتحقيق غرض مشترك عن طريق إستخدام أناس آخرين أو أدوات أخرى تيسر لهم تحقيق أقصر أرباح ممكنة بصرف النظر عن الضرر الذي يصيب صحة بقية البشر أو سعادتهم"[1].

كذلك عرّفتها إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (إتفاقية باليرمو سنة 2000) بأنّها "الجريمة التي ترتكبها جماعة محددة البنية أي جماعة غير مشكلة عشوائيا لغرض الإرتكاب الفوري للجرم ولا يلزم أن يكون لأعضائها أدوار محددة رسمياً أو أن تكون عضويتهم مستمرة أو أن تكون بنيتها متطورة وهذه الجماعة مكوّنة من ثلاثة أشخاص فأكثر ومستمرة لفترة من الزمن، وتقوم هذه الجماعة بالتخطيط والتدبير لارتكاب جريمة خطيرة، أو جريمة من الجرائم المقرّرة وفقاً للإتفاقية من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية مادية أخرى[2]."

كذلك يمكن تعريف الجريمة المنظّمة بأنّها "الجريمة التي يمارسها تنظيم مؤسسي يظمّ عددا كبيرا من الأفراد المحترفين، يعملون في إطاره وفق نظام لتقسيم العمل وتولّي مراكز القيادة بالغ الدقة والتعقيد والسّرية ويحكمه قانون شديد القسوة يصل إلى حد القتل أو الإيذاء الجسدي على من يخالف أحكامه، ويأخذ التنظيم بالتخطيط الدقيق في ممارسة أنشطته الإجرامية التي قد تمتد عبر الدول، وغالبا ما تتّسم بالعنف وتعتمد على إفساد بعض الموظفين وكبار شخصيات الدولة، وتهدف إلى تحقيق أرباح طائلة، ويتربع على قمة التنظيم رئيس واحد يدين له الجميع بالولاء المطلق والطاعة العمياء، وكثيرا ما يستمر هذا التنظيم سنوات عديدة بعد أن يتعايش معه المجتمع خوفا من بطشه وطلبا لحمايته "[3].

إجمالًا لما سبق نستطيع القول أن الجريمة المنظّمة هي عبارة عن مشروع إجرامي تخطّط له جماعة من الأشخاص محكمة التنظيم تسيرها قواعد معينة وتخضع لهيكل تنظيمي واحد، حيث يقوم قائد التنظيم بتوزيع المهام على أفراد الجماعة بغرض تحقيق منافع مادية مع الحرص على بقاء التنظيم وسريته واستمرارية مهامه .

---

[1]– حسنين، **مرجع سابق**، ص. 15.

[2]– "المكان نفسه".

[3]– لونيسي، **مرجع سابق**، ص ص. 56 ، 57 .

- رابعا: صور و أشكال الجريمة المنظّمة.

تغيرت أشكال الجريمة المنظّمة وتعدّدت صورها بعد التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن وعلى طبيعة التهديدات الأمنية التي رافقت نهاية مرحلة الحرب الباردة، وفيما يلي بعض صور وأشكال الجريمة المنظمة.

1 - جريمة تبييض الأموال:

إنّ مصطلح غسل الأموال أو تنظيفها أو تبييضها أو تطهيرها يعني أي فعل أو الشروع فيه، يهدف إلى إخفاء أو تمويه طبيعة أو كُنه المتحصّلات المستمدة من أنشطة غير مشروعة بحيث تبدو كما لو كانت مستقاة من مصادر مشروعة ليتسنى بعد ذلك إستخدامها في أنشطة مشروعة داخل الدولة أو خارجها"[1].

لقد إستخدم مصطلح تبييض الأموال أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1920 عندما لجأت عصابات الشوارع إلى البحث عن وسيلة تضفي صفة المشروعية على عائداتها الإجرامية التي تحصلت عليها عن طريق النصب والإحتيال، هذا وتعتبر ظاهرة تبييض الأموال من أبرز الجرائم الخطيرة المستحدثة التي يتزايد حجمها يوما بعد يوم رغم الجهود الدولية التي تبذل لمواجهتها، فهذه الظاهرة تعد من بين أخطر الجرائم الإقتصادية لارتباطها بالجريمة المنظّمة والجريمة الإرهابية وجرائم الفساد وغيرها من الجرائم الأخرى المتولدة عنها، وقد أطلق بعض الفقهاء على هذه الجريمة بجريمة العصر نتيجة إنتشارها المذهل في كل أقطار العالم باستعمال التقنيات والتكنولوجيات الحديثة في ارتكابها"[2] .

كذلك فإنّ مصطلح تبييض الأموال يتضمن العديد من التعريفات، إلّا أنّها متفقة في المضمون حيث عرّفته اللجنة الأوروبية لغسل الأموال عبر دليلها أنّه" عملية تحويل الأموال المحصلة من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء و إنكار المصدر غير الشرعي و المحظور لهذه الأموال، أو مساعدة أي شخص إرتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الإحتفاظ بمتحصلات هذا المجرم، و تعد متحصّلات المخدرات المصدر الأول لغسل الأموال، إلّا أنّ الأنشطة الرئيسية التي تقوم عليها الجريمة المنظّمة والتي

---

[1]- محمد محي الدين عوض، **جرائم غسل الأموال**،(الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1 ، (2004)، ص. 15 .

[2]- حسان عبد السلام، **جريمة تبييض الأموال وسبل مكافحتها في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، (جامعة سطيف ، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، 2015 – 2016) ، ص. 13 .

يتم غسل عائداتها لا تقتصر على المخدرات فقط، بل تشمل أنشطة أخرى منها الإتّجار غير المشروع بالأسلحة و الإتّجار غير المشروع بالآثار و تزييف العملة"[1].

2 – جريمة الإتّجار بالمخدرات :

تعتبر قضية الإتّجار في المخدرات إحدى أبرز القضايا الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي، ولا يختلف إثنان على خطورتها والتداعيات التي يمكن أن تترتب على تفشيها على الأصعدة الإقتصادية والأمنية والصحية، نظرا لكونها ظاهرة عالمية إنتشرت عبر أرجاء العالم وليس هناك دولة واحدة بمنأى عن هذه الآفة الخطيرة، وتشكّل منطقة شمال إفريقيا نقطة هامة لترويج وإنتاج هذه المادة حيث يلعب موقعها الجغرافي دورا مهمّا في جعلها محورا هاما في تجارة المخدرات العالمية سواء بوصفها منطقة عبور أو منطقة إنتاج أو إستهلاك، فهي مرتبطة بإفريقيا جنوب الصحراء من خلال الصحراء الإفريقية الكبرى وتحاذي منطقتي غرب إفريقيا ودول الساحل الإفريقي مباشرة، وتتصل بوسط إفريقيا من خلال الحزام الجنوبي لدول الساحل الصحراوي، وتُمكّن مصر التي تعد دولة عبور من ربط المنطقة بدول حوض النيل، وبشرق إفريقيا، وبقارة آسيا من خلال شبه جزيرة سيناء، كما أن هنالك مقاطعات مغربية في الأصل (سبتة، ومليلية)، ولكنها تابعة لإسبانيا حاليا (وهو ما يجعلها همزة وصل مباشرة بقارة أوروبا)"[2].

3 – جريمة الإتّجار بالبشر :

عرف بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتّجار بالبشر المكمّل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية لسنة 2000 في **المادة الثالثة** من **الفقرة أ** جريمة الإتّجار بالبشر بأنها "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو إستقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو إستعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الإختطاف أو الإحتيال أو الخداع أو إساءة إستعمال السلطة أو إستغلال حالة إستضعاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض

[1]– ناصري، **مرجع سابق**، ص. 554.

[2]– عبد القادر دندن، خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة : العلاقة بين التنظيمات المسلحة وشبكات الإتجار بالمخدرات شمال إفريقيا نموذجا، **مجلة سياسات عربية**، العدد 8 ،(افريل 2014)، ص ص. 83 – 95.

الإستغلال، ويشمل الإستغلال كحد أدنى، إستغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الإستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الإسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الإستعباد، أو نزع الأعضاء[1]" .

إنتشرت ظاهرة الإتّجار بالبشر بشكل ملحوظ خلال المدة الزمنية الأخيرة نتيجة الأوضاع السياسية والإجتماعية المتدهورة التي تعاني منها بعض الدول الإفريقية، حيث يسود الجوع والفقر على مستوى هذه الدول، هذه الأوضاع السيئة أدّت بسكان هذه المناطق إلى الهجرة غير الشرعية نحو الشمال بحثاً عن حياة أفضل، هذه الحالة جعلت عصابات الجريمة المنظمة تتفنن في إمتهان هذه التجارة حيث تعد مصدرا مهما من مصادر الدخل لهذه العصابات.

تتمثل جريمة الإتّجار بالبشر في نقل أفراد من البشر كسبا لربح أو تحقيق منفعة مادية وتمرّ عملية الإتّجار بالبشر بثلاثة مراحل ؛ أولها تتمثل في إصطياد الضحية عن طريق الخطف أو الإكراه أو الإغراء، ومن ثم يتم نقل الضحية بالإكراه تحت التهديد من خلال الحد من حركة الضحايا وخاصة النساء باحتجاز وثائق السفر، وأخيرا الوصول إلى الوجهة النهائية حيث تجبر الضحية على العيش كالعبيد وغالبا ما تجبر النساء والأطفال على الدعارة أو الإنضمام إلى مجموعات منظّمة من المتسولين أو المجرمين"[2].

تعتبر جريمة الإتّجار بالبشر من الجرائم العابرة للحدود، حيث تتمثل السلعة في الشخص الذي يمكن بيعه أو تجنيده أو نقله أو إيواؤه أو إستقباله من أي بلد آخر غير موطنه الأصلي، وذلك بقصد إستغلاله، حيث أنّ مرتكبي جرائم الإتّجار بالبشر يمارسون أساليب غير مشروعة هدفها جني الأموال دون مراعاةٍ لإنسانية الضحايا مستغلين الأوضاع المادية والإقتصادية التي يمرّ بها المجتمع الدولي والدول الفقيرة مستخدمين العديد من الوسائل تمكنهم من ممارسة عملياتهم الإجرامية منتهكين بذلك العديد من الحقوق المكفولة للأفراد، ويستوي في ذلك أن يتم إستغلاله طواعية منه أو كرها عنه"[3].

لم تعد ظاهرة الهجرة السرية قضية إجتماعية فحسب، بل أصبحت من أولويات الإهتمامات الأمنية نتيجة الآثار السلبية التي تخلفها على الصعيد الأمني ولذلك وجب على المجتمع الدولي أنْ يتحرك وأنْ يسنّ قوانين تردع الشبكات الإجرامية وتجرّم هذه الظاهرة، وفي هذا السياق ومن أجل حماية المهاجرين

---

[1]– نصيرة دوب، مقارنة بين جريمة تهريب المهاجرين وجريمة الإتجار بالبشر " دراسة قانونية في ظل الإتفاقيات الدولية وقانون العقوبات الجزائري"، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية والإنسانية** ، العدد 20 ، (جوان 2017)، ص ص. 251 – 271 .

[2]– دخالة ، **مرجع سابق**، ص. 129 .

[3]– أحمد حسن عبد العليم الخطيب، جرائم الإتجار بالبشر في شمال إفريقيا خطورتها وآثارها على حقوق الإنسان والآليات التشريعية لمكافحتها " مصر والسودان أنموذجا"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المجلد الأول، العدد 2، (جوان 2018)، ص ص. 14 – 44 .

السرّيين من إستغلال منظمات الجريمة المنظّمة أنشأت إتفاقية الأمم المتحدة بشأن الجريمة العابرة للدول –والتي أُعتمِدت من قبل الجمعية العامة في نوفمبر عام 2000 – تعاونا دوليا لمنع وردع ومعاقبة الإتّجار بما يقرب من ثلاثة إلى أربعة ملايين إمرأة وطفل سنويا وإجبارهم على العمل في الدعارة أو على العمل القسري في أرجاء العالم"[1] .

4 – جريمة تهريب المهاجرين (الهجرة السرية):

إنّ شبكة الهجرة السرية هي جمعية مهيكلة لعصابة أشرار عادة ما تكون متدرجة وأحيانا مقطوعة فيما بينها تقوم بتنظيم وتسهيل إستدراج وتوجيه مهاجر أو عدة مهاجرين سريين من بلد إلى آخر غالبا ما تكون مقابل مبالغ مالية، وأحيانا مقابل قيم أخرى مثلا كالمتاجرة بالأعضاء البشرية "[2].

ووفقا للفقرة (أ) من المادة 3 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية (ويشار إليه ببروتوكول تهريب المهاجرين)، يقصد بتعبير تهريب المهاجرين "تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى "، وتقضي المادة 6 من بروتوكول تهريب المهاجرين بتجريم هذا السلوك، وعلاوة على ذلك تقضي الفقرة 1 من المادة 6 بأن تجرّم الدول السلوك المتمثل في " تمكين شخص ليس مواطنا أو مقيما دائما في الدولة المعينة ... من البقاء فيها دون تقيّد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة وذلك باستخدام... وسيلة غير مشروعة "من أجل الحصول على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى "[3].

وبخصوص نشاط الجماعات الإجرامية وما تجنيه من عائدات هذا النشاط فقد يصعب الإطلاع على الأجور التي يتلقاها أعضاء شبكات التهريب مقابل خدماتهم وكمثال على ذلك، فقد صرح بعض المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة الذين وصلوا إلى الجزائر عبر الحدود الليبية بأنهم دفعوا للمهربين مبالغ

---

[1]– مرسي مشري و جهيدة ركاش، "الخصائص السوسيو ثقافية للمهاجر غير الشرعي وانعكاسها على التعارف الحضاري بين ضفتي المتوسط"، في محمد غربي و وآخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة**، (منشورات إبن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، و دار الروافد الثقافية ناشرون، بيروت، ط 1، 2014)، ص. 163 .

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 16 .

[3]– الدليل التشريعي لتنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الجزء الثالث (الفصل الثاني)، ص. 339.

مالية قد تصل إلى 800 يورو لدخول الجزائر، بينما سعّرت عصابة تهريب أخرى ثمن نقل المهاجرين من ميناء الجزائر إلى ميناء مرسيليا ب 2000 يورو مع توفير وثائق إقامة مؤقتة، وتقاضى مهرب آخر 920 دولارا أمريكيا للفرد الواحد من أجل نقل 14 مهاجرا إلى شواطئ سردينيا في رحلة باءت بالفشل، وعموما فإنّ مسالك التهريب البرية تعد الأرخص بالنسبة لطالبي الهجرة السرية"[1].

- الفرع الرابع: الهجرة غير الشرعية.

تربط دول الضفة الشمالية والجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط ممثلة في دول الإتحاد الأوروبي ودول منطقة شمال إفريقيا مصالح مشتركة ومتشابكة تتمثل في إرادة الطرفين في تأمينمنطقة جوض المتوسط وأن تبقى بعيدة عن كل تهديد يمس أمن واستقرار المنطقة بأكملها، وعليه كان لزاما على هذه الدول أن تتوحد لدرء مخاطر الهجرة غير الشرعية باعتبارها ظاهرة عابرة للأقاليم وبإمكانها تهديد أمن واستقرار المتوسط فهي تشكل رهانا في الشمال والجنوب على حد سواء، ومن هنا بلورت الوحدات السياسية المشتركة سياسة أمنية مشتركة لمواجهة مخاطر التهديدات المشتركة للبحر المتوسط لأنه لا يمكن للأمن الأوروبي أن يكون منفصلا عن الأمن في منطقة جنوب المتوسط"[2] .

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت في العقود الأخيرة ظاهرة عالمية حيث تزايدت في حجمها وتوسعت في انتشارها وبهذا إكتسبت صفة العالمية نظرا لعوامل متعددة ومختلفة، إجتماعية واقتصادية وأمنية، وعوامل جذب أخرى تستقطب المهاجرين إلى البلدان الأخرى بحثا عن حياة أكثر رفاهية، وعليه فقد أصبحت الهجرة غير الشرعية تشكل تهديدا أمنيا، فمن الناحية الأمنية أصبح المهاجرون يمثلون تهديدا لأمن الدول المستقبلة أو دول العبور، حيث يقوم هؤلاء المهاجرون بأعمال عنف أو أعمال إرهابية أو قد يُستغلّون من طرف الجماعات المسلحة، وعلى الرغم من أنّ الظاهرة تعتبر قديمة إلّا أنّ تصاعدها المطرد في السنوات الأخيرة جعلها تتحول من ظاهرة إلى مشكلة تتطلب تظافر الجهود الدولية لإيجاد الحلول المناسبة لها من خلال فهم أسبابها وإيجاد مقاربات جديدة لمعالجتها"[3]، وانطلاقا من أنّ ظاهرة

---

[1]- سهيلة نيبوش، "الهجرة غير الشرعية وشبكات تهريب المهاجرين في الجزائر" في : "**ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية" بين الواقع والتحديات**، أعمال المؤتمر الدولي 17 و 18 أكتوبر 2019 ، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ط 1،الجزء الثاني، 2019)، ص. 22 .

[2]- حروري، **مرجع سابق**، ص. 347 .

[3]- مراد فول، تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، م 4 ، العدد 1، (1جوان 2017)، ص ص. 29 - 44 .

الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة عابرة للأقاليم وتشكل في نفس الوقت تهديدا لأمن واستقرار منطقة البحر المتوسط، إذ تمثل في حد ذاتها رهانا أمنيا لدول الشمال والجنوب على حد سواء، فقد عملت دول الإتحاد الأوروبي من جانبها على بلورة سياسات أمنية مشتركة تهدف كلها إلى مواجهة هذه الظاهرة والتصدي لها، كذلك يتطلب على دول جنوب المتوسط وفي إطار التصدي لهذه الظاهرة إنشاء مكاتب لتنسيق العمل مع دول الضفة الشمالية للمتوسط لأن القاعدة تقتضي أن لا يكون الأمن في شمال المتوسط منفصلا عن الأمن في جنوبه .

أولا: مفهوم الهجرة.

مصطلح الهجرة في اللغة العربية مشتق من الفعل هجر بمعنى تباعد، والهجر عند العرب يعني ضد الوصل، ويقال هجر فلان فلانا بمعنى حرمه وقطعه، وهجر الشيء أي تركه وأعرض عنه "[1].

وكذلك من جهة أخرى فإنّ الهجرة تعني الإنتقال للعيش من مكان لآخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة ويستثنى من ذلك الزيارة للسياحة أو العلاج أو خلافه، وقد تكون هذه الهجرة من دولة إلى دولة أو من قارة إلى قارة فتسمى هجرة دولية، وقد تكون الهجرة من مدينة إلى مدينة داخل القطر الواحد أو من قرية إلى مدينة أو نحو ذلك فتسمى هجرة داخلية، وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم مثل ما هو الشأن بالنسبة للهجرات القسرية والتي قد تكون دائمة أو مؤقتة"[2].

ثانيا : التعريف اللغوي للهجرة .

إن التعريف اللغوي لكلمة الهجرة في معجم اللغة العربية المعاصرة يوضح أن كلمة الهجرة مشتقة من الفعل الثلاثي : هجر/ هجر في يهجر، هجرا وهجرانا، فهو هاجر، والمفعول مهجور وهجير.

*هجر بيته: تركه وأعرض عنه "هجر المعاصي / الدراسة / الوظيفة.

*هجر زوجته : إبتعد عنها ولم يخالطها بدون طلاق ﴿ **واهجروهن في المضاجع** ﴾[3] .

* هجر في الصوم : إعتزل النساء.

[1]– فول، **مرجع سابق**، ص. 31 .

[2]– دخالة، **مرجع سابق**، ص. 126 .

[3]– سورة النساء، الآية. (34).

* هجر فلانا: خاصمه، قاطعه أعرض عنه وتركه "[1].

وكذلك فهي مشتقة من الفعل الرباعي:

*هاجر/ هاجر عن / هاجر من يهاجر، مهاجرة وهجرة، فهو مهاجر، والمفعول مهاجر (للمتعدي)

*هاجر الشباب : خرجوا من بلدهم إلى بلد آخر، قال الله تعالى: "﴿**والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم فأولئك منكم** ﴾[2].

*هاجر القوم: تركهم وذهب إلى آخرين "هاجر بلاده".

*هاجر عن وطنه/ هاجر من وطنه: تركه وخرج إلى غيره " يهاجر العمال من بلادهم بحثا عن العمل"[3].

ثالثا: تعريف الهجرة غير الشرعية.

تعتبر الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية، أو السرية ظاهرة عالمية موجودة منذ القدم، تعاني منها كل الدول سواء الدول المتسببة فيها أو الدول المستقبلة، وقد وردت بشأنها العديد من التعريفات "[4] وعليه فالهجرة غير الشرعية هي عبور شخص حدود دولة من غير المنافذ الشرعية المهيأة لذلك برا أو بحرا أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق سفر مزورة أو من منفذ شرعي ثم تنتهي مدة الإقامة الشرعية المنصوص عليها في التأشيرة أو بطاقة الإقامة أو عقد العمل أو الدراسة، فيصبح مقيما غير شرعي، بمعنى مخالفا لقوانين الهجرة المعمول بها"[5].

كذلك تعرّف الهجرة غير الشرعية بقيام شخص لا يحمل جنسية الدولة أو من غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية، أو دخول الدولة عبر منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة"[6].

---

[1]– مختار عمر، **مرجع سابق**، ص ص. 2324، 2325.

[2]– سورة الأنفال، الآية. (75).

[3]– مختار عمر، **مرجع سابق**، ص. 2325.

[4]– فول، **مرجع سابق**، ص. 31.

[5]– **المرجع نفسه**، ص. 32.

[6] – دخالة، **مرجع سابق**، ص. 127 .

وتعرّفها كذلك المفوضية الأوروبية بأنّها " ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة؛ عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور والمطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظّمة من المهربين والتجار، وهناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيّرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلباتهم لكنهم يبقون في البلاد"[1].

أمّا منظمة الهجرة الدولية فأشارت إلى المهاجر غير الشرعي بقولها إنّه "المهاجر الذي لا تتوافر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من أجل الدخول، الإقامة أو العمل في بلد ما"[2]، وحسب التعريف المتداول في أوساط الشباب في مجتمعات دول شمال إفريقيا، تسمى الهجرة غير الشرعية أو" الحرقة" بالمفهوم المغاربي الذي يعني في مدلوله حرق كل الروابط والأواصر التي تربط الفرد بجذوره وهويته، وكذا خرق كل القوانين والحدود من أجل الوصول إلى أوروبا"[3].

رابعا: أسباب الهجرة غير الشرعية.

إنّ الخوض في موضوع الهجرة غير الشرعية والخوض في تعدد أسبابها والدوافع المؤدية إليها يعني أول ما يعني أن هناك دولًا تُعدّ مصدرا لهذه الظاهرة ودولًا أخرى مستقبلة لها، وأن هناك تباينا كبيرا بين هذه الدول في مختلف مناحي الحياة والتي غالبا ما يكون غياب التنمية وانعدام فرص العمل وارتفاع مستوى المعيشة من بين أهم الأسباب الدافعة لتنامي هذه الظاهرة.

وعليه فإن منطقة حوض المتوسط تتميز باحتوائها لمنطقتين الأولى تقع في الجنوب، وهي مجموع الدول الفقيرة المصدرة لهذه الظاهرة وما تتميز به من تخلف إقتصادي واجتماعي، والثانية تقع في الشمال وهي مجموع الدول الأوروبية وما تتميز به من تطور إجتماعي وثقل إقتصادي، وهي الدول المستقبلة أو الجاذبة لهذه الظاهرة، هذا الفارق في نمط العيش دفع بمواطني الضفة الجنوبية إلى المغامرة نحو الشمال والإستقرار هناك بطرق غير شرعية، لأسباب متعددة نوردها فيما يلي :

---

[1] – دخالة، **مرجع سابق**، ص. 127 .

[2] – فريجة و لدمية فريجة، **مرجع سابق**، ص. 187 .

[3] – دخالة، **مرجع سابق**، ص. 126 .

1 – الأسباب السياسية للهجرة غير الشرعية.

تعتبر الأسباب السياسية من أهم الأسباب التي أدت إلى بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية على مر التاريخ، حيث أخذت هذه الظاهرة تتأثر شيئا فشيئا بالعوامل السياسية على أنّها من أهم مسبباتها، وبهذا فحالة عدم الإستقرار السياسي جراء الحروب والنزاعات التي تعاني منها المنطقة، والشعور بالإضطهاد والخوف من المصير وعدم توفر الحريات، كلها أمور تساعد على الهجرة غير الشرعية، على شكل أفراد أو جماعات، حيث يجبر آلاف الأفراد على النزوح نحو المناطق المجاورة أو المناطق الآمنة الأخرى، وفي هذا الإطار فإن منطقة شمال إفريقيا تعتبر منطقة إستقبال وعبور للمهاجرين الأفارقة نحو الدول الأوروبية خاصة من منطقة جنوب الصحراء والبحيرات الكبرى، فالمملكة المغربية تعد نقطة عبور رئيسية نحو إسبانيا عبر مضيق جبل طارق وقد سجل ما بين عامي 1997 و 2001 حوالي 3286 ضحية غرقت في المضيق، والجزائر وتونس وليبيا هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء، حيث أصبحت هذه الدول تعرف إنتشارا ملفتا للمهاجرين الأفارقة"[1].

2 – الأسباب الإقتصادية للهجرة غير الشرعية.

بالرغم من تعدد الأسباب إلّا أن الدوافع الإقتصادية هي التي تكون على رأس الأسباب، فغياب التوازن الإقتصادي بين الدول المصدرة للهجرة والدول المستقبلة والذي يوسع الهوة بين هذه الدول نتيجة إنعدام التنمية في البلدان المصدرة للهجرة التي لازالت تعتمد أساسا في اقتصادياتها على قطاعي الفلاحة والطاقة والمعادن وهما قطاعان لا يضمنان إستقرارا في التنمية نظرا لارتباط الأول بالظروف المناخية والإمكانيات المادية، والثاني بأحوال السوق الدولية الشيء الذي ينعكس سلبا على التطور الإقتصادي لهذه البلدان و يلعب دورا حاسما في تفشي ظاهرة الهجرة بين الشباب نتيجة تدني الأوضاع المعيشية وانعدام فرص العمل في البلدان المصدرة .

فالواقع الإقتصادي الذي يعيشه الأفراد في بلدهم الأم من تهميش وفقر هو الذي غالبا ما يكون السبب الأول في التفكير نحو الهجرة، وعليه فإن "الهجرة هي رد فعل تجاه التخلف الإقتصادي وكلما زاد

[1]– دخالة، **مرجع سابق**، ص. 136.

الفارق في مستويات الشغل والدخل زادت دوافع الهجرة لدى الأفراد من جنوب المتوسط إلى دول الإتحاد الأوروبي"[1].

3 – الأسباب الإجتماعية للهجرة غير الشرعية.

إن معظم البلدان المصدرة للهجرة تعاني من تدهور في الأوضاع الأمنية واتساع رقعة النزاعات الإقليمية (التصفيات العرقية والدينية)، وكذلك حدوث الكوارث الطبيعية كالجفاف وغيره، كل هذه العوامل تقف وراء تشجيع الهجرة غير الشرعية من الجنوب نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط أملا في البحث عن الأمن والإستقرار والعيش الكريم، كذلك من بين الحوافز الإجتماعية التي تساهم في زيادة وتيرة حركة الهجرة غير الشرعية هي تلك المزايا المتمثلة في إرتفاع الأجور وزيادة الرواتب وتوفر فرص العمل، إضافة إلى الحصول على مزايا مختلفة كالعيش في ظروف إقتصادية مريحة وتوفر كافة متطلبات الحياة من خدمات ومرافق ذات مستوى جيد التي يفتقدها المهاجر ويصعب الحصول عليها في بلده الأصلي.

4 – الأسباب الجغرافية والبيئية للهجرة غير الشرعية.

إضافة إلى الأسباب المذكورة سابقا هناك السبب الجغرافي والبيئي المتمثل في القرب الجغرافي لحوض جنوب المتوسط من أوروبا الذي ساعد وبشكل كبير على الهجرة غير الشرعية، فأوروبا لا تبعد عن الشاطئ المغربي إلا بحوالي 14 كلم، والشاطئ الإسباني يمكن رؤيته من الشاطئ المغربي، وبذلك فإن قرب دول الشمال الإفريقي من أوروبا ساعد على تسهيل عملية إنتقالهم إلى الضفة الشمالية وبأبسط الوسائل المتاحة سواء من تونس إلى إيطاليا أو من الجزائر والمغرب إلى إسبانيا"[2]، كذلك من بين العوامل الجغرافية التي ساعدت كثيرا على الهجرة نحو الشمال هي البيئة القاسية من حيث الحرارة والجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية كالفيضانات والبراكين والزلازل والمجاعة وانتشار الأوبئة، كلها أسباب تدفع السكان إلى الهجرة"[3] نحو بلدان الشمال.

---

[1] – دخالة، **مرجع سابق** ، ص. 135.

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 139 .

[3] – عز الدين فكرون وعلي الجد، واقع الهجرة غيرالشرعية، **مجلة دراسات الإقتصاد والأعمال**، م 6، العدد 1، (جوان 2017)، ص ص. 131 – 142.

خامسا: العلاقة بين الهجرة غير الشرعية و الإرهاب و الجريمة المنظمة.

تتميز العلاقة بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظّمة بأنّها علاقة تكاملية تتّسم بالتّرابط والتشابك فيما بينها، لقد أصبحت الجماعات الإرهابية والجماعات الإجرامية المنضوية تحت مسمى الجريمة المنظّمة تتحالف فيما بينها وتقيم ترابطات منفعية لتنفيذ مخططاتها وتحقيق غاياتها على الرغم من اختلاف هذه الجماعات من حيث البنية والهدف، فعلى مستوى منطقة شامل إفريقيا وعلى غرار مناطق أخرى من العالم التي تعاني من خطر الإرهاب والمخدرات على السواء، هناك صلات وروابط بين التنظيمات المسلحة وشبكات تهريب المخدرات، فهذه المنطقة تواجه تحديات حقيقية لأمنها واستقرارها في ظلّ خصوصياتها الجيوبوليتيكية المعقدة من حيث الموقع الجغرافي ومن حيث طبيعة الأوضاع المتوترة السائدة سواء في دول الساحل الإفريقي المجاورة أو في داخل الدول المغاربية في حد ذاتها والنشاط الكبير **لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** في المنطقة"[1].

في ظلّ الأوضاع المتوترة التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي ونظرا لتعقد البيئة الأمنية في شمال إفريقيا وتعدد التهديدات الأمنية المحدقة بها قامت تحالفات غير معلنة خاصة بين الجماعات المتعلقة بالنشاط الإرهابي وتلك الخاصة بنشاط تهريب المخدرات، هذا النشاط الذي يزيد من توتر البيئة الأمنية قد يجعل عملية محاربتها صعبة من جهة ولكنها من جهة أخرى ولو نظريا تقوّي من عملية التعاون والتنسيق بين دول المنطقة ودول أخرى من خارج المنطقة بهدف مواجهتها وتحييد خطرها"[2].

كذلك فإنّ الأرباح المالية الطائلة التي تدرّها هذه الأعمال الإجرامية كانت حافزا وراء ظهور شبكات عديدة تمتهن تجارة تهريب المهاجرين الأفارقة وغير الأفارقة إلى بلدان جنوب أوروبا مثل إيطاليا وإسبانيا، فهذه الشبكات تعامل المهاجرين بطريقة غير إنسانية وتستغلّهم وتعتبرهم سلعة بشرية وهذه الشبكات بدأت لها تقنياتها وأساليبها وتملك أموالا طائلة من خلال هذا النشاط "[3]، هذه الظواهر الإجرامية عقّدت من أوضاع المنطقة وأثّرت سلبا على المناطق المجاورة الأخرى سواء على منطقة شمال إفريقيا أو على القارة الأوروبية ككل، وبذلك فقد بدأت مخاوف دول الإتحاد الأوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية خصوصا المغاربية منها تبرز خاصة من خلال العلاقة القائمة بين ظاهرتي الهجرة غير الشرعية

---

[1]– دندن، **مرجع سابق**، ص. 88.

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 84.

[3]– فكرون و الجد، **مرجع سابق**، ص. 138.

والإرهاب اللتين تعرفان إنتشارا مكثفا وتصنفان ضمن المخاطر الرئيسية الجديدة المؤرقة للمجتمع الدولي المعاصر وتحظيا – باعتبارهما ظاهرتين عالميتين – باهتمام منقطع النظير من طرف السياسة الدولية، فالمهاجرون المغاربة قد يتحولون – من وجهة نظر الأوروبيين – في أية لحظة إلى معاول إرهابية تزرع الرعب والفزع في المجتمعات الغربية التي تتمتع بالأمن والإستقرار"[1].

ومن جهة أخرى كان الطرح الأمريكي الذي يرى أن الإرهاب يرتبط إرتباطا وثيقا بتجارة المخدرات خاصة في منطقة الساحل الإفريقي و في هذا الصدد أشار مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية *[2] بقوله: أنّ مكتبه يدرك أنّ المسالك التي يستعملها تجار المخدرات هي نفسها التي يستخدمها ممارسو تجارة البشر ويعلم أنّ هذه المسالك توجد تحت سيطرة المنظمات الإرهابية لذلك لا أستغرب وجود صلة بين تجارة المخدرات والأسلحة"[3]، وعليه ومن أجل مضاعفة الجهود مع دول المنطقة لمحاربة الإرهاب أفاد نفس المسؤول "بأنّ المكتب الذي يرأسه المتخصص في محاربة تجارة المخدرات مستعدٌّ لأنْ يضع تحت تصرف الجزائريين معطيات تقنية تتعلق بالمسارات التي يأخذها المال القذر الذي مصدره المخدرات وطلب من الجزائر شراكة في نفس المجال تقوم على تبادل المعلومات"[4] .

المطلب الثاني : التحولات السياسية في منطقة شمال إفريقيا.

إنّ موجة الإحتجاجات التي عمّت كل دول منطقة شمال إفريقيا عبر مظاهرات ومسيرات مطالبة بالتغيير وتوفير أدنى شروط الحياة نتيجة غلاء المعيشة وصعوبة الحياة والتي إنطلقت شرارتها الأولى من تونس سرعان ما انتشرت عبر كل دول شمال إفريقيا، وذلك إنطلاقا من أواخر عام 2010 وبداية عام 2011 حيث شهد البعض منها مرحلة الثورة كما هو الشأن في الحالة التونسية والليبية التي شهدت الفعل الثوري، في مقابل الجزائر والمغرب التي نجت إلى حدّ كبير من تداعيات هذا الحراك عبر نهج خيار الإصلاحات السياسية المشروطة والمدروسة، على الرّغم من أنّها شهدت مجموعة من الإحتجاجات"[5].

---

[1]– محمد بلخيرة، "الهجرة المغاربية إلى أوروبا ...معطيات ومغالطات"، في: محمد غربي، وآخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة** (الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع ، بيروت: دار الروافد الثقافية ناشرون، ط 1، 2014) ص. 111 .

[2]*– المسؤول الأمريكي: هو **تود دافيس روبنسون Todd Davis Robinson**، نائب كاتب الدولة الأمريكي مكلف بمحاربة المخدرات.

[3]– يس ح، "إجتماعات سياسية وأمنية جزائرية أمريكية لمحاربة المخدرات "**جريدة الخبر اليومي**، العدد 7006، 7مارس 2013، ص. 2.

[4]– "المكان نفسه".

[5]– عربي، (الإستمرار...)، **مرجع سابق**، ص. 108.

هذه الإحتجاجات سرعان ما تحوّل البعض منها لانتفاضات ومواجهات وُظِّف فيها العنف والسلاح بعد تأثرها بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي نجحت (أي هذه العوامل) في جر البعض من هذه الحركات الإحتجاجية لدخول مرحلة العسكرة قصد محاولة إخمادها والقضاء عليها بتوظيف العنف العسكري والأمني من طرف بعض الحكومات العربية والجنوب متوسطية وعلى رأسها ليبيا **القذافي** ، التي وإنْ قامت على أساس نظام سياسي واقتصادي واجتماعي إستثنائي في المنطقة الجنوب متوسطية والمغاربية إذا ما قورنت مع بلدان أخرى مجاورة لها ... إلّا أنّ ذلك لم يمنع الشعب هناك من الثورة بدوره للمطالبة بالحقوق السياسية، ناهيك عن محاولات أجنبية لاسترجاع (Récupération) هذه الأحداث وتحريفها عن أهدافها الأصلية وذلك لتحقيق مصالحها الجيو سياسية والجيو إقتصادية المختلفة"[1].

هذه الحركات التي وإن حقّقت مبتغاها في بعض الدول وأطاحت بأنظمتها بمساعدة قوى أجنبية، إلّا أنّها بقيت محدودة في شعبيتها وفي توسعها الجغرافي وكذلك في إستمراريتها وديمومتها في دول أخرى، وذلك لأنّ تدعيمها كان مقتصرا على بعض التنظيمات السياسية المعارضة وبعض الحركات الشبابية غير المؤطرة تنظيميا، أمّا من جهة توسعها الجغرافي فقد كانت محدودة المكان في نشاطها الذي كان يقتصر على العواصم والمدن الكبرى فقط، ومن جهة أخرى لم تستطع هذه الإحتجاجات أن تعمّر طويلا ولو لفترة من الزمن، فبالرغم من أنّها لم تحدث تغييرا واسعا على غرار الحالة التونسية والليبية، إلّا أنّها إستطاعت أن تحقق بعض النجاح في بعض الدول الأخرى لشمال إفريقيا حيث فرضت على السلطات السياسية لهذه الدول بإقرار إصلاحات سياسية خوفا من أنْ تؤدي الأوضاع الإحتجاجية إلى حدوث إنزلاقات تهدد كيان الدولة .

كل هذه العوامل كانت عبارة عن أسباب مباشرة ساهمت بشكل كبير في تشكل وانفجار هذه الأحداث نتيجة الفشل الذريع الذي كان يتلقاه المواطن في هذه المنطقة تجاه مطالبه وانشغالاته الأساسية في مجالات الحياة المختلفة، وهذا ما أشار إليه **روبرت كابلان**"[2] من جهته في مقال له بعنوان "النظام العربي الجديد" إلى أنّ الشعوب العربية لم تنتفض بسبب المأزق الفلسطيني ولم تثُر بسبب الغرب أو الولايات المتحدة بقدر ما ثارت ضد البطالة والطغيان وإهدار الكرامة في مجتمعاتها الداخلية، وهذا ما

---

[1]– سايل، **مرجع سابق**، ص. 317.

[2]– **روبرت ديفيد كابلان**: ولد في 23 جوان 1952، مؤلف أمريكي، كتب في السياسة ، وفي المقام الأول في الشؤون الخارجية والسفر، وقد ظهر عمله على مدى ثلاثة عقود في : The Atlantic , The Washington Post , The New York Times , The New Republic , The Wall Street Journal، وغيرها من الصحف والمطبوعات .

يشكّل الموجة الكبرى من التغيير في تاريخ الشرق الأوسط، وعليه فالعدوّ المشترك في ثورات العرب عام 2011 ليس الإستعمار أو الولايات المتحدة أو إسرائيل بل هو حكّامهم"[1]، هذا يجرنا إلى التأكيد على أنّ هذه الأحداث حين قيامها أظهرت من خلال مطالبها أنّ القضايا الخارجية لم تكن مطلبا مطروحا في الحراك الجماهيري، بل الهموم الوطنية هي التي كانت مسيطرة عليه، كما أكّدت خلافاً للقناعات السابقة أنّه يمكن أن يحدث التغيير من الداخل دون الحاجة إلى الإستقواء بالخارج، هذا فضلاً عن وسائل التواصل التي وفرّت طرائق للمشاركة السياسية أكثر فعالية من الأحزاب والإتحادات الطلابية ومنظمات المجتمع المدني التي تميزت بالضعف والهشاشة"[2].

إنّ الرعاية الأمريكية والأوروبية للنظام التونسي وتقديمه نموذجا نادرا لدول الجنوب نجح في القضاء على الأصولية وتحقيق معدلات نمو محترمة بمقاييس البنك الدولي دون الأخذ بعين الإعتبار التكاليف الإجتماعية الباهظة لهذه السياسات، هذا الإعجاب الغربي قد يفسر حالة الذهول التي تعتري الدوائر الغربية من إنهيار النموذج التونسي وتحوّل حركة إحتجاجية إلى ثورة سلمية وصلت إرتداداتها إلى العديد من البلاد العربية الأخرى"[3] .

لقد كان وقع هذه التطورات السريعة شديداً على مواقف الولايات المتحدة الأمريكية الذي بدا موقفها من الأحداث في البداية أكثر إرتباكاً خاصة وأنّها كانت قد بدت راضية على علاقاتها مع النظم التسلطية في المنطقة بما فيها القذافي"[4]، ومهما يكن من أمر فإن موقف الولايات المتحدة الأمريكية إزاء هذه الإحتجاجات التي عرفتها منطقة شمال إفريقيا إتسم بكثير من الغموض والضبابية منذ بدايتها بدءا من ثورة تونس، مرورا بثورة ليبيا ووصولا إلى الإحتجاجات التي عرفتها كلا من المغرب والجزائر، حيث لم تعلن الإدارة الأمريكية رسميا وبكل صراحة ووضوح عن موقفها تجاه هذه الأحداث .

---

[1]– خليدة كعسيس خلاصي، "الربيع العربي" بين الثورة والفوضى، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 421،(مارس 2014)، ص ص. 220 – 234 .

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 225.

[3]– ناجي، **مرجع سابق**، ص. 31.

[4]– يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 431، (كانون الثاني/ يناير 2015)، ص ص. 7 – 21.

- الفرع الأول : الثورات الشعبية في منطقة شمال إفريقيا .

إنّ قيام الثورات الشعبية في كل من تونس وليبيا خلال أحداث الربيع العربي تظهر أنّ الشعب قد وصل إلى قناعة تامة مفادها أنّه لا يوجد هناك سبيل آخر لتحسين الأوضاع الراهنة غير سبيل الإحتجاجات والمظاهرات لإجبار الأنظمة لتغيير سياستها نحو الإصلاح أو التخلي عن السلطة بالقوة تحت ضغط الشارع، هذه القناعة رسخت في أذهان عامة الشعب بعد أنْ عانى من الفشل والإحباط طيلة عقود من الزمن ذاق خلالها مرارة الظلم والتهميش بسبب تسلط الأنظمة واستبدادها، فبعد أنْ ظلّ العالم العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي المتتابعة – مما دفع البعض إلى الحديث عن وجود إستثناء عربي في هذا المجال أو عن وجود تناقض بين الثقافة العربية وقيم الديمقراطية – بدأ العالم العربي يشهد بدايات تفكك بنية النظم السلطوية بفعل إنتفاضات شعبية بداية من تونس"[1].

لقد أثّرت أحداث ما سمي بالربيع العربي بشكل كبير على واقع منطقة شمال إفريقيا على كل المستويات السياسية، الإقتصادية والإجتماعية، حيث خلّفت هذه الأحداث وضعا جديدا على مستوى بعض بلدان شمال إفريقيا يتميز بالفوضى وحالة اللاأمن خاصة في ليبيا وتونس اللتان عرفتا نشاطا إرهابيا مكثفا مباشرة بعد سقوط النظام وفرار الرئيس **بن علي** كما هو الحال في الحالة التونسية، وقتل **العقيد معمر القذافي** على أيدي الثوار كما هو الحال في المشهد الليبي، لقد ساهمت عدة عوامل في انطلاق المظاهرات والإحتجاجات في منطقة شمال إفريقيا من بينها فئة الشباب التي عانت أشكالا متعددة من الإقصاء والتهميش جعلتها ساخطة على الأوضاع الراهنة، فبالرغم من الثروات البشرية والمادية الهائلة التي تتمتع بها دول المنطقة إلّا أنّ الأنظمة أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية حيث لا تزال قطاعات واسعة من الشعوب تعاني الأمية والبطالة وتدنّي مستويات الدخل وغياب الخدمات والمرافق كما أنّ الفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة في اتساع مستمر، وقد أدّى تفاقم المشاكل الإقتصادية والإجتماعية وتفشّي الفساد بشكل واسع واستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية إلى تزايد حالة السّخط السياسي والإجتماعي وظهور حركات إحتجاجية على نطاق واسع"[2].

---

[1]- دينا شحاتة ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي (دراسات)، **مجلة السياسة الدولية** ، م 46 ،العدد 184، (أفريل 2011)، ص ص. 10 - 17.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 11.

أولا: الثورة الشعبية في تونس .

رغم ما قدمه النظام التونسي للولايات المتحدة الأمريكية من خدمات إلّا أنّ تونس لا تشكل في الواقع أهمية سياسية واستراتيجية كبرى بالنسبة للسياسة الأمريكية حتى وإنْ كانت تمثل كغيرها من دول منطقة شمال إفريقيا محورا هاما بخصوص محاربة الإرهاب عن طريق التعاون مع وكالة الإستخبارات الأمريكية في ميدان المعلومات أو المحافظة على المصالح الأمريكية في المنطقة، لقد ظلت الولايات المتحدة بعيدة عن المشهد السياسي في تونس لفترة معينة ومن حسن حظ التونسيين أنّ بلدهم بعيد عن الصراعات الإقليمية التي زعزعت إستقرار جهات أخرى من الشرق الأوسط على مدى عدة عقود"[1].

تكمن أسباب نجاح الثورة في تونس في دور الأجهزة الأمنية والعسكرية التي لعبت دورا حاسما في حقن الدماء ووقف الحريق ومنع سقوط مزيد من الشهداء، واتضح أنّ شخصيات عسكرية وأمنية قامت بدور مركزي في دفع الأوضاع نحو الإطاحة بالرئيس **بن علي**"[2] .

أمّا فيما يخص المواقف الدولية من الثورة في تونس، ففي بداية الأحداث تحاشت الولايات المتحدة الأمريكية أيّ تعليق على الإحتجاجات التونسية التي إندلعت يوم 18 ديسمبر 2010 واستمرت لمدة 28 يوما ولم تبد أيّ موقف رسمي من هذه الأحداث ولم تتّخذ أيّ موقف مؤيد للتغيير ضد الرئيس **زين العابدين بن علي** الذي كان حليفا معلنا، فالسياسيون الأمريكيون على إختلاف مسؤولياتهم لم يشيروا في خطاباتهم وتصريحاتهم إلى الموقف الأمريكي من الإحتجاجات حيث إلتزمت الإدارة الأمريكية الصمت تجاه الإحتجاجات رغم العنف الذي ميّز ردة فعل النظام ضد المحتجين، ورغم تزايد أعداد الضحايا والمصابين والمعتقلين مع لجوء النظام التونسي إلى المعالجة الأمنية للأزمة بدلًا من المعالجة السياسية، غير أنّ الإدارة الأمريكية لم توجّه أيّ نقد تجاه النظام وإنّما أعربت عن قلقها إزاء ما تشهده البلاد من تصاعد للحركة الإحتجاجية ووجهت دعوة للسفير التونسي بالولايات المتحدة لمطالبته بضرورة إحترام السلطات التونسية للحريات الفردية ولاسيما حرية الوصول إلى الأنترنت"[3].

بعد زيادة شدة الإحتجاجات وتطور الأوضاع خلال الأسبوع الثالث من الأحداث وتعرض الإدارة الأمريكية لانتقادات وسائل الإعلام، تحركت هذه الأخيرة بعد ذلك واستدعت السفير التونسي في حدث

---

[1]- ناجي، **مرجع سابق**، ص. 35.

[2]- بن يونس، **مرجع سابق**، ص. 60.

[3]- ناجي، **مرجع سابق**، ص. 36.

غير مسبوق على مدى تاريخ العلاقات بين البلدين، وطالبت بالتعامل مع الإحتجاجات بطرق سلمية في سعيها الإلتحاق بالتطورات في تونس"[1]، حيث أكّدت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك السيدة **هيلاري كلينتون** أنّ الحكومة الأمريكية تراقب ما يحدث في تونس دون أنْ تقف إلى جانب النظام على حساب الشعب ولا أن تؤلب الشعب ضد النظام .

في الأيام الأولى للثورة التونسية كان الموقف الأمريكي مترددا وغير واضح إلى أنْ بدأت نتائج الإحتجاج تظهر وتتضح، تحوّل بعدها موقف الإدارة الأمريكية عن طريق دعوة الرئيس التونسي إلى الرحيل والتخلي عن الحكم تفاديا لتدهور الأوضاع، لقد إلتزمت الولايات المتحدة الأمريكية الصمت في بداية الحركات الإحتجاجية حيث لم تقدّم دعماً قوياً لتطلعات المتظاهرين في تونس إلّا بعد الإطاحة بالرئيس **زين العابدين بن علي** من الحكم، حيث أعلنت وقوفها إلى جانب الثورة آملة بأن يكون لها دور في تشكيل النظام الجديد، وفي نفس الوقت أصبحت متخوفة من أن تتحول مطالب المتظاهرين في تونس من المطالبة بالحريات الإجتماعية والإصلاح الإقتصادي ومحاسبة الفاسدين إلى تغيير في السياسات الخارجية"[2].

مع تطور الأحداث في تونس أشار الرئيس الأمريكي **باراك أوباما** إلى كون الوضع يُعدّ فرصة تاريخية للولايات المتحدة الأمريكية كما أوضحت وزيرة الخارجية **هيلاري كلينتون**، منْ أنّ التحولات ستساعد الولايات المتحدة في المضي إلى تحقيق الأمن والإستقرار والسلام والديمقراطية، لكن مع متابعتها للأحداث بدَا واضحاً أنّه من الممكن أنْ يعود ذلك بشكل سلبي على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة"[3]، مع توالي الأحداث وخوفا على مصالحها دعمت الولايات المتحدة التغيير الفوري في تونس وبهدف إحتواء النتائج وتكييفها حتى لا تكون ضد مصالحها تعاملت بواقعية تجاه الأوضاع الجديدة حيث إتّسم موقفها بالحذر في بداية الأحداث إذ لم يكن التعامل مع الأحداث وليد المفاجأة وحدها بل كان بسبب التناقض، حيث أنّ الولايات المتحدة والدول الأوروبية منذ سنة 2001 إلى غاية 2011 وهي تعمل في إطار مقاربة متناقضة، فمن ناحية تدفع وتروج للتغيير والإصلاح ومن ناحية أخرى تدعم الأنظمة التي لها مصالح إقتصادية وأمنية مهمة معها مثل تدفقات الطاقة، إضافة إلى محاربة الإرهاب

---

[1]– ناجي، **مرجع سابق**، ص. 36.

[2]– "المكان نفسه".

[3]– مريم براهيمي، تأثير أحداث الحراك الشعبي العربي على السياسة الأمريكية والصينية تجاه دول شمال إفريقيا، **مجلة المفكر**، م 10،العدد 12 ، (25 مارس 2015)، ص ص. 351 – 365 .

والهجرة غير الشرعية، فكان هناك تردّد بين تغيير النظام أو الإبقاء على الأنظمة القائمة"[1]، تعرضت الإدارة الأمريكية لانتقادات عديدة عبر العالم بسبب تجاهلها للثورة التونسية واكتفائها بمتابعة ومراقبة الأوضاع عن بعد رغم ما ميّز هذه الإحتجاجات من إنتهاك للحريات وما خلّفته من قتلى وجرحى ومعتقلين باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تعدّ رائدة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان .

من خلال تحليلنا للموقف الأمريكي تجاه الثورة التونسية نستشف أن الإدارة الأمريكية كانت ترى أنّ النظام التونسي يملك من القدرة ما يجعله يتحكم في إخماد هذه الحركة الإحتجاجية وعليه فقد آثرت التريث وعدم التسرع وبذلك تحاشت أي تعليق على الأحداث .

إنّ المتتبّع للموقف الأمريكي تجاه الأحداث الشعبية في تونس ضدّ الرئيس **زين العابدين بن علي** ونظامه يمكنه أنْ يلخّص موقف الولايات المتحدة عبر عدة مراحل، تتميّز كل مرحلة عن الأخرى بموقف سياسي خاص بها يختلف تماما عن المواقف السابقة.

ففي المرحلة الأولى لبداية الأحداث كان الموقف الأمريكي يتميز بالبرودة وعدم الإكتراث بالحركة الشعبية حيث كانت الإدارة الأمريكية تتوقع قمع المظاهرات والقضاء عليها وربما إجراء بعض الإصلاحات، وبهذا فقد كشفت ثورة تونس الوجه الحقيقي للولايات المتحدة التي تدعم إستقرار الأنظمة الشمولية في المغرب العربي على حساب الديمقراطية التي تنادي بها، فلم تعلن عن تضامنها مع الشعب التونسي في ثورته ضد الرئيس المخلوع **زين العابدين بن علي** إلّا بعدما علمت بهروبه"[2].

إنّ استمرار المصالح الغربية يقتضي الدفاع عن النظم العربية الموالية للغرب في المنطقة حتى ولو كانت أوتوقراطية غير منتخبة، وهذا ما يفسّر بأنّ إلتزام الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما بنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، إنّما يأتي في مرتبة لاحقة بالنسبة إلى الدفاع عن النظم العربية الحليفة، حيث أنّ مثل هذه النظم قد تضمن المصالح الأمريكية والغربية أكثر مما يمكن أنْ تفعله نظم عربية منتخبة وديمقراطية"[3].

إنّ بداية إنفجار الثورة في تونس كانت على شكل حركات إحتجاجية مطالبة بتحسين الظروف الإجتماعية نتيجة إزدياد حدّة التباين بين أفراد المجتمع التونسي بعد تمركز الغالبية الساحقة من

[1]– م براهيمي، **مرجع سابق**، ص. 358.

[2]– ناجي، **مرجع سابق**، ص. 36.

[3]– **المرجع نفسه**، ص. 31.

المؤسسات التجارية والإستثمارات السياحية في المناطق الساحلية، هذه الظاهرة عمّقت الهوة بين طبقات المجتمع وتفاقمت مشاكل البطالة وازدادت عملية الهجرة الداخلية والنزوح من المحافظات الداخلية الفقيرة إلى العاصمة وبقية مدن الشريط الساحلي"[1].

أمّا بالنسبة للدول الأجنبية الأخرى فلم يكن لها أيّ تصور واضح دقيق متكامل عن إمكانيات تطور تلك الحركات وتحوّلها إلى ثورات ولذلك ظل الموقف الخارجي من تلك الحركات مذبذبا وغير حاسم ولم تحسم تلك المواقف إلّا قرب اللحظات الحاسمة حينما بدَا للجميع أنّ الحركة تحوّلت إلى ثورة وأنّ المطالب تصاعدت لتصل إلى القمة في ضوء غباء معالجة الأزمة من جانب القائمين عليها، عندئذ فقط أصبحت مواقف الخارج أوضح وأصلب في الوقوف مع الثورات والثوار وضد الأنظمة والحكام"[2].

ثانيا: الثورة الشعبية في ليبيا .

شكّلت الأحداث التي وقعت في ليبيا في سياق ما سمي بالربيع العربي أزمة داخلية لا تختلف كثيرا عمّا جرى في تونس وبعض البلدان العربية التي عرفت مثل هذه الأحداث وهي في تداعياتها قد تؤثر سلبا على أمن واستقرار الدول المجاورة، غير أنّها وفي حقيقة الأمر لا تشكّل أيّ تهديد للأمن القومي سواء الأوروبي أو الأمريكي كما زعم هؤلاء، غير أنّ أسباب التدخل الخارجي تكمن في علاقة العقيد **معمر القذافي** ونظامه بالولايات المتحدة الأمريكية خصوصا والغرب عموما، حيث اتّسمت علاقة ليبيا بالقوى الغربية بالتوتر ولاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ وصول **معمر القذافي** إلى الحكم عام 1969، فقد تعارضت التوجهات الغربية مع ليبيا في أمور عدّة من الإختلاف الإيديولوجي والإصرار على الدعوة للوحدة العربية ومناهضة الإستعمار والصهيونية في فلسطين، مرورا بمساعي ليبيا للسيطرة على أسعار النفط من خلال تحديد سقف الإ نتاج في الأوبك، ومدّ يد العون والمساعدة لحركات التحرر الوطنية وانتهاءً برفض ليبيا لسياسة الأحلاف والقواعد العسكرية، فقد أدّت سياسة ليبيا تلك إلى تصعيد التوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية"[3]، وبهدف ليّ ذراع العقيد **معمر القذافي** وإرغامه على دخول الحظيرة الغربية كانت حادثة لوكربي مناسبة لفرض عقوبات أمريكية ودولية على ليبيا لعدة سنوات واعتبار ليبيا دولة مارقة ظلّ إسمها على لائحة الداعمين للإرهاب لعقود... إنّ الإتهام وُجِّه لليبيا لأغراض سياسية بحتة لا صلة

---

[1]– بن يونس، **مرجع سابق**، ص. 58.

[2]– مصطفي علوي، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، م 46، العدد 184 ،(أفريل 2011)، ص ص. 36 – 41.

[3]– عبيد، **مرجع سابق**، ص ص. 36، 37.

لها بما أسفرت عنه التحقيقات الجنائية، لكن ما حدث من تطورات إقليمية ومحلية دفعت **القذافي** إلى القبول بالمسؤولية ضمن إعادة التفكير في خياراته، إذ قرّر في 2003 وبعد مفاوضات طويلة مع الولايات المتحدة وبريطانيا العودة إلى المجتمع الدولي وأن يتخلى عن سياسته السابقة"[1] .

لقد تميزت العلاقات الليبية – الغربية بكثير من التجاذبات والتحديات عبر التاريخ والدليل على ذلك القصف الجوي الذي تعرضت له العاصمة الليبية طرابلس سنة 1986 أيام تولي الرئيس **رونالد ريغان** رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عمدت الإ دارة الأمريكية إلى استعمال القوة العسكرية حيث قامت في 15 أفريل 1986 طائرات أمريكية بقصف منزل العقيد الليبي **معمر القذافي** وبعض المنشآت الليبية، وبرّرت أمريكا ذلك الهجوم بأنّه رد على عملية إرهابية إتُّهمت ليبيا بارتكابها "[2].

غير أنّ تراجع النظام الليبي في السنوات الأخيرة بعد حرب الخليج عن مواقفه ورضوخه للشروط الأمريكية وما تبعها من مبادرات ليبية مثل التخلي عن البرنامج النووي وقبول دفع تعويضات مالية لضحايا لوكربي، هذا التراجع ساهم بعض الشيء في تليين طبيعة العلاقات الليبية الأمريكية الذي لم يكن كافيا ولم يشفع له هذا التقرب من الإدارة الأمريكية التي كانت منذ مدة على إتصال مباشر مع عناصر تمثل المعارضة الليبية في الخارج وأبدت إستعدادها المطلق لدعم أيّ تحرك باتجاه تغيير النظام في ليبيا، وعند قيام الإحتجاجات بادرت بدورها إلى مناصرة الثوار والتنديد بأعمال الإبادة التي يتعرض لها الشعب الليبي على يد **القذافي**، وأبدت رغبتها في إسقاط نظامه وباشرت حملتها بدعوة حلف الناتو للتدخل بحجة حماية المدنيين وبرهنت مرة أخرى أن هذا التدخل ليس من باب المبادئ والقيم الإنسانية بل من أجل المصلحة العليا للولايات المتحدة الأمريكية، وعند صدور قرار مجلس الأمن رقم 1973 بتاريخ 17 مارس 2011 الذي يدين فيه السلطات الليبية بانتهاكاتها الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، قرر مجلس الأمن حماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان عن طريق السماح للدول بالتصرف بصفة منفردة أو في إطار منظمات دولية أو إقليمية أو تحالفات واتخاذ كل التدابير بما فيها القوة المسلحة، وهكذا تَوفّر للتحالف الغربي الغطاء الشرعي لتدخّله على حد تعبير الرئيس الأمريكي آنذاك **باراك أوباما** قائلا: " اليوم نحن جزء من تحالف عريض، نحن نستجيب لمطالب شعب يتعرض للخطر"[3] .

---

[1]– الصواني، **مرجع سابق**، ص. 11.

[2]– عبيد، **مرجع سابق**، ص. 37.

[3]– حدرباش، **مرجع سابق**، ص ص. 121 ، 122 .

إنّ الموقف الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية كان واضحا منذ البداية حيث كان يعمل من أجل القضاء على العقيد **معمر القذافي** ونظامه، فمنذ الوهلة الأولى كان البيت الأبيض يراقب الأحداث عن كثب فكان الرئيس **أوباما** يطّلع بشكل يومي على التقارير التي ترد من ليبيا وكان التصريح الأول الصادر عن وزارة الخارجية يبدي قلق الولايات المتحدة من الأحداث وينصح موظفي السفارة الأمريكية بمغادرة ليبيا، كما حث الرعايا الأمريكيين على إرجاء السفر إلى هذا البلد فضلا عن إرسال إحتجاج إلى حكومة **القذافي** على الأسلوب المفرط في استخدام القوة"[1]، وبعد أنْ أقدم النظام الليبي على قمع المتظاهرين أدانت الولايات المتحدة بشدة الحملة العنيفة التي تشنها ليبيا على المحتجين مستشهدة بتقارير وصفتها بأنها ذات مصداقية عن سقوط مئات القتلى والجرحى، وقالت وزيرة الخارجية الأمريكية أنها قدمت إعتراضات شديدة اللهجة لحكومة الزعيم الليبي **معمر القذافي** بشأن" إستخدام القوة القاتلة مع متظاهرين مسالمين "ثم قررت إرسال قطع بحرية إلى البحر الأبيض المتوسط وهو وضع إنْ دلّ على شيء فإنما يدل على أنّ تفكيرها ينصب على حماية مصالحها وتدفق البترول إليها بصرف النظر عن الأوضاع الإنسانية"[2].

وبعد اشتداد القتال بين الثوار وكتائب **القذافي** ورفض الأخير الدعوات العربية والدولية لوقف العنف صدر قرار مجلس الأمن رقم 1973 في 17 من مارس لفرض حظر جوي على ليبيا وتولّى حلف شمال الأطلسي العمليات العسكرية وشاركت القوات الجوية الأمريكية بالضربات. لقد اتّسم الموقف الأمريكي بالسرعة في اتخاذ القرار، وعليه فقد جاء الرد حاسما وسريعا بتدخل عسكري كامل وبدعم لوجيستي، وبفرض حظر طيران وبتوفير السلاح للثوار"[3]، وفي إطار التنسيق بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الأوروبيين تمت عدة مشاورات بين الطرفين كشفت من خلاله الولايات المتحدة عن قرار الرئيس **أوباما** الذي أثار الجدل داخل الولايات المتحدة بأنْ تقوم الأخيرة بقيادة العمليات العسكرية خلال الأسابيع الأولى من الهجمات الجوية لحلف شمال الأطلسي على أنْ تترك مهمة القيادة في وقت لاحق للحلف وللدول الأوروبية"[4] .

---

[1]– ميثاق خير الله جلود، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية عام 2011 مصر وليبيا أنموذجان، **مجلة دراسات إقليمية**، م 0، العدد 30،(2013)، ص ص. 221 – 246 .

[2]– سناء عبد الله عزيز الطائي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية، **مجلة دراسات إقليمية**، م 0 ، العدد 27 ، (2012)، ص ص. 312 – 336 .

[3]– جلود، **مرجع سابق**، ص. 238.

[4]– **المرجع نفسه**، ص. 239.

وعليه فالولايات المتحدة الأمريكية لم ترد التدخل مباشرة في الأزمة الليبية بل تدخلت بطريقة غير مباشرة عن طريق حلف الناتو وهذا لعدة أسباب منها :

- إضفاء صبغة الشرعية الدولية على تدخل الناتو .

- طغيان الحسابات السياسية والمصالح الأمريكية في المنطقة و حسابات الأخطار المترتبة عن التدخل العسكري في المنطقة.

كذلك فإنّ الموقف الأمريكي تحكمه جملة من الحسابات المعقدة كون النموذج الليبي يتميز عن غيره؛ إذْ مباشرة بعد الإطاحة بنظام القذافي في عام 2011 غابت السلطة المركزية وتفككت أجهزة الدولة ومؤسساتها ووقعت مساحات واسعة من البلاد تحت سيطرة ميليشيات وكتائب وقبائل وتنظيمات دينية مسلحة، وعلى خلفية ذلك شهدت البلاد سلسلة من الحروب والمواجهات الداخلية وأصبحت الأمور على أرض الواقع أكثر تعقيدا مع استمرار الإنقسامات الداخلية على الصعيدين السياسي والعسكري من ناحية، والإنقسامات في صفوف القوى الإقليمية والدولية المعنية بالشأن الليبي من ناحية أخرى "[1]، إضافة إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لا تعرف توجهات وطبيعة الطرف المعارض حيث تتخوف من إستيلاء الإسلاميين على الحكم في حال القضاء على **العقيد القذافي** وأتباعه خصوصاً بعد ظهور قيادات إسلامية ليبية تصدرت المشهد السياسي في صفوف المعارضة .

فعلى الرغم من الدور الريادي الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا من أجل الإطاحة بالعقيد **معمر القذافي** وأتباعه إلّا أنّها لم تكن في مقدمة الأحداث بل فضلت إدارة الحملة من خلف الستار تجنبا لأي تورط آخر في حرب أخرى في المنطقة واكتفت بإمداد الحلف بالطائرات الحديثة بدون طيار وتزويده بالمعلومات الإستخباراتية.

يمكن تلخيص الموقف الأمريكي غير المُواكب للأحداث الدامية والقصف في ليبيا بأنّه يتميز بالصمت في البداية وترقب الوضع، وبعد تطور الأحداث الدامية بسرعة وتوسعها إلى مدن وقبائل أخرى

[1]- أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد وآخرون في: **حال الأمة العربية 2017 – 2018 (عام الأمل والخطر)**، الفصل الثالث، النظام العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، جويلية 2018)، ص ص. 98، 99 .

بدأت البيانات تصدر على إستحياء وخجل تعبّر عن إهتمام ثم عن قلق ثم إستنكار لما يحدث في ليبيا من قمع للمتظاهرين، ثم مناشدات لضبط النفس ولوقف العنف"[1].

كذلك فإنّ الرئيس الأمريكي **باراك اوباما** قد أكّد أنّ مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية للناتو في تدخله للقضاء على **القذافي** ونظامه يتفق تماما مع المصالح الأمريكية في مجال الأمن القومي والسياسة الخارجية، وبهذا يكون الرئيس قد وجد ذريعة قوية لقرار تدخل حلف الناتو في ليبيا، باختصار أصبحت القوى الغربية – من حيث لم يُرد الليبيون ولم يَسعوا – طرفاً في حركة الثورة العربية وعاملاً هاماً في تقرير مصير إحدى حلقاتها.

وعليه فإنّ تصور الولايات المتحدة الأمريكية للمشهد الليبي لم يشهد موقفا صريحا ولا واضحا مع الثوار أو ضد النظام الليبي؛ وربما أمكن تفسير ذلك بأهمية البترول الليبي كمصدر أساسي للطاقة وبخاصة للدول الأوروبية والمتوسطية على اعتبار أنّه بترول خفيف جيد النوعية ويقع بالقرب من تلك الدول ولا يتعرض للصعوبات أو المشكلات التي يمكن أن يمثلها مضيق هرمز أو قناة السويس في حالات الأزمات الإقليمية، وفضلا عن ذلك فإن ليبيا تحظى بأهمية مالية للولايات المتحدة والدول الأوروبية الكبرى"[2]، وما هو جدير بالذكر أيضا هو أنّ ليبيا تقع في منطقة إستراتيجية هامة للغاية فهي نقطة إلتقاء ورابط بين أوروبا، البحر المتوسط، الوطن العربي وأفريقيا بشكل لا يمكن إهماله، كان ذلك واضحاً في التنافس الدولي على ليبيا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وهو ما قاد إلى منحها الإستقلال للحيلولة دون إستئثار قوة ما بالسيطرة عليها"[3]، هذه الميزة الإستراتيجية المتمثلة في الموقع الهام، إضافة إلى ما تتمتع به من ثروات باطنية – حسب رأينا – هي التي زادت من تكالب القوى الكبرى عليها وعلى منطقة شمال إفريقيا عموما .

كذلك ما زاد من تأليب القوى الخارجية خاصة فرنسا ضد ليبيا وإصرارها على سقوط نظام العقيد **القذافي** هو تلك المواقف المتناقضة التي كان يتميز بها زعيم الثورة الليبية، فمن معاداته للإمبريالية الأمريكية ودعمه للإرهاب الدولي وعلاقاته السيئة مع العالم كل هذه الخلفيات جعلت الغرب يبدأ في التخطيط للقضاء على **العقيد معمر القذافي**، حيث كان ذلك منذ إستلام **رونالد ريغن** "Ronald

[1]– ناجي، **مرجع سابق**، ص. 38.

[2]– علوي، **مرجع سابق**، ص. 39.

[3]– الصواني، **مرجع سابق**، ص. 90.

Reagan السلطة في الولايات المتحدة الامريكية عام 1981 حيث قرّر الرئيس الأمريكي التخلص من الزعيم الليبي خاصة بعد تدخله في تشاد، وذلك بإشراك فرنسا لإدراكها الواسع لخبايا إفريقيا "[1]، ومع إندلاع الأحداث في ليبيا في مارس 2011 صرح الصهيوني **هنري ليفي** في قناة أوروبا 1 يوم 10 مارس 2011 بأن **ساركوزي** يريد ضربات جوية إستباقية ضد قوات **القذافي**"[2].

تكشف موجة الحراك الشعبي التي إنطلقت أولى شراراته من منطقة شمال إفريقيا في إطار ما يسمى بثورات الربيع العربي عن مدى حالة الوعي الذي وصلت إليه شعوب المنطقة بعد أن ذاقت لعقود طويلة مرارة الظلم والتهميش من طرف أنظمة إستبدادية مارست الكذب والتدجيل مدة عقود من الزمن، وخلّفت وضعا سياسيا متعفنا جرّاء غياب الحريات وتعطيل عملية التداول على السلطة وتمييع الفضاء السياسي، إلى جانب الهيمنة الخارجية على القرارات السياسية بفعل التبعية الإقتصادية للخارج وانتشار الفساد، هذه الحركات الإحتجاجية التي تفتقر إلى تنظيم وتأطير من طرف نخب وإطارات وطنية ذات كفاءة قد تغرق دون أدنى شك في جو من الفوضى وتصطدم بعقبات ومشاكل تهدد سيرها وتجعل من كان يرى فيها ثورة ضد الأنظمة الظالمة وزوالا للظلم والإستبداد وتحريرا للمجتمع، إلى مجرد فوضى شبابية عارمة وانفلات أمني قد يهدد قيام الدولة وكيانها.

الملاحظ على هذه الثورات التي أصابت الكثيرين بالإحباط واليأس وجعلتهم يتحسرون على الماضي القريب ويتمنون عودته سريعا، أنّها جاءت كهبات شبان متحمسين هدفهم إسقاط الأنظمة الجائرة والظالمة والمستبدة، لكن من دون أنْ يكون لديهم أيّ تصوّر تفصيلي عن الأنظمة البديلة التي يريدونها والتي تنتظرها شعوبهم، وهذا ما أدّى إلى كل هذا التخبط وإلى كل هذه الفوضى وإلى اضطراب حبل الأمن والإنهيارات الإقتصادية، وأن ما زاد في مأساوية هذه الأوضاع أنّ الأحزاب التي تسارعت إلى إختطاف هذه الثورات وسرقتها لم تبادر إلى التخلي عن مفاهيمها القديمة"[3]، والحقيقة التي يجب ذكرها كذلك هي أنّ هذه الثورات نجحت في إزاحة أنظمة فاسدة عمرت طويلا، غير أنّها لم تفلح كثيرا في تحقيق التحول الديمقراطي بالمعنى الأصحّ وخير مثال على ذلك ما جرى في تونس، بل زادت من معاناة الشعوب حيث

---

[1]– حدرياش، **مرجع سابق**، ص. 116 .

[2]– "المكان نفسه".

[3]– عبد الحق فكرون، موجة التحول الديمقراطي في بلدان العالم العربي: الخلفيات والأبعاد، **مجلة المفكر**، م 8، العدد 9 ،(23 ماي 2013)، ص ص. 509 – 535 .

إستبدلت أنظمة جائرة بفوضى عارمة إستغلتها أيادي خارجية لتحقيق مصالحها الذاتية التي كانت تحلم بها في الماضي على غرار ما جرى ويجري في ليبيا حتى الآن من فوضى وانقسامات .

وعليه فحسب تحليلنا لمشاهد الحراك نستطيع القول أنّ هناك عوائق تقف في وجه نجاح هذا الحراك تتمثل في غياب التماسك الإجتماعي بين فئات المجتمع الإجتماعية والسياسية إضافة إلى أن فئات الشباب التي قادت هذه الحركات الإحتجاجية تفتقر للتجربة والخبرة والحكمة التي تسمح لها بمسايرة الأحداث بشكل عقلاني وإستراتيجي ومنظم، فإذا كانت الفئات الشبابية المحتجة تعلم بصورة جيدة الأسباب التي أدت بها إلى الثورة والإحتجاج فهي إلى حد كبير غير قادرة على تحديد بشكل دقيق و منهجي الأهداف العملية التي تصبو إليها، مما يجعلها عرضة لاتخاذ مواقف غير مسئولة قد تعصف بمكتسبات الثورة بسبب الإرتجالية والتسرع وعدم الإحاطة بكل أبعاد المشهد الداخلية والخارجية "[1]، هذه الأمور كلّها سوف تكون في غير صالح الأهداف المرجوة من الحراك، وبالتالي فإنها ستصبح وبالًا على الحراك والمحرّكين وترهن هذه الأحداث مستقبل مؤسسات الدولة في ظل إحتمال حدوث إنزلاقات تجر مستقبل البلاد ككل إلى الخطر.

- الفرع الثاني : الحركات الإحتجاجية في منطقة شمال إفريقيا .

إنطلقت موجة الإحتجاجات الإجتماعية في بعض بلدان منطقة شمال إفريقيا وتصاعدت واختلفت طبيعتها في البلدان التي وقعت فيها (الجزائر والمغرب) وأخذت صورا وأشكالا متباينة وامتزجت مطالبها بين الإجتماعي والسياسي كما هو الحال في المغرب، حيث تميّزت تركيبة" حركة 20 فبراير "المطالبة بالتغيير بقدر كبير من التنوع وعدم الإنسجام، فعلى الرغم من التسويق الإعلامي للحركة بكونها حركة شبابية من دون إنتماء سياسي يتواصل أعضاؤها عبر الإنترنت والهواتف النقالة فقد تميزت بازدواجية بنيوية بين الشباب من جهة، والتنظيمات والشخصيات التي إنضمت إليها من جهة أخرى، جمعت الحركة في الحقيقة بين فاعلين جدد وفاعلين جمعويين ومنتمين إلى أحزاب حكومية وأخرى منتمية إلى المعارضة

[1]– نور الدين بكيس، قراءة سوسيولوجية في مسار الحركات الإحتجاجية بالمجتمعات العربية ، **مجلة دراسات إجتماعية**، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعلمية، م 5 ، العدد 3 ،(1ديسمبر 2013)، ص ص. 7 – 18 .

البرلمانية ومناضلين ينتمون إلى منظمات غير شرعية"[1]، وبهذا إكتسبت الحركة الطابع السياسي في مطالبها التي تعدت حدود تحسين الظروف الإجتماعية التي يعاني منها المواطن المغربي منذ عقود.

أما في الجزائر فقد لقيت موجة الثورات العربية صدى وإن كان محدودا نظرا إلى ظاهرة الإرهاب التي عاناها الشعب الجزائري ولا يزال منذ عام 1992، والتي خلّفت خسائر بشرية ومادية بليغة. إذ أنّ تطلع الشعب الجزائري إلى الأمن الذي بدأ يسترجعه تدريجيا، جعله لا يتقبل بسهولة كل ما من شأنه أنْ يمسّ بالإستقرار والسكينة العامة"[2]، لم تكن مطالب المحتجين ذات بعد سياسي بل كانت مطالب إجتماعية بامتياز حيث لم تتعدّ سقف الإحتياجات اليومية، حيث عانى المواطن الجزائري أزمات متعددة خلّفتها سنوات العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر نظرا لما عرفته من خراب ودمار طال البنى التحتية للبلاد وتسبب في نزوح الآلاف من الجزائريين نحو المدن، لهذه الأسباب كانت أغلب مطالب الجزائريين يغلب عليها الطابع الإجتماعي نظرا لما تطرحه من مطالب تتصل بالواقع الإقتصادي والإجتماعي بداية من إحتجاجات كثير من أعضاء القطاعات المهنية مثل الأطباء والمعلمين للمطالبة بتحسين أوضاعهم الإجتماعية ورفع أجورهم، إلّا أنّ أبرز الإحتجاجات كان ما حصل في عام 2010 وقد لامست أزمة أساسية عانتها الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة وهي أزمة السكن، حيث شهدت الجزائر حركات نزوح واسعة إلى المدن فيها هربا من الإرهاب وللبحث عن فرص أفضل في العمل والمعيشة"[3]، خاصة وأنّ الظروف المعيشية للمواطن إزدادت تدهورا نتيجة لما يعانيه الإقتصاد الجزائري من قصور مزمن ممثلا في أنّه إقتصاد ريعي وأحادي من حيث إعتماده على مصدر واحد للدخل وهو عوائد النفط والغاز، وهو ما يجعله إقتصاد شديد الحساسية والهشاشة تجاه أي تغيرات محتملة في أسعار هذه المواد"[4] .

اولا : الحركات الإحتجاجية في الجزائر .

شهدت الجزائر مطلع سنة 2011 موجة إحتجاجات عنيفة قام بها مواطنون في عدة مناطق من شمال البلاد إحتجاجا على إرتفاع أسعار مواد غذائية مثل السكر والزيت بالإضافة إلى مواد أخرى ذات

---

[1]– محمد كولفرني، الربيع العربي والإصلاح الدستوري بالمغرب : قراءة من منظور الفاعلين، **مجلة سياسات عربية**، العدد 22 (سبتمبر 2016)، ص ص. 42 – 58.

[2]– لطفي بومغار و سيد أحمد نوران، "الحركات الإحتجاجية في الجزائر : الحقائق والآفاق"في: عمرو الشوبكي، **الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي (مصر – المغرب – لبنان – البحرين – الجزائر – سوريا – الاردن)**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 – اوت 2014) ص. 331.

[3]– **المرجع نفسه**، ص. 324.

[4]– **المرجع نفسه**، ص. 323.

إستهلاك واسع[1]، لتنتشر شائعات في العاصمة وكثير من مناطق البلاد الأخرى عن أمرٍ ما سيحدث وأنّ الشبان سيخرجون للإصطدام بالشرطة والقيام بتظاهرات ضد رفع الأسعار وغلاء المعيشة؛ وسرعان ما وقعت الأحداث في أكثر من منطقة من التراب الوطني إبتداء من مساء الإثنين 03 جانفي 2011 في مدينة وهران لتنتشر بدءا من الثلاثاء 04 جانفي في بعض مدن ولاية تيبازة، ويمثل إنتشار هذه الإحتجاجات في الجزائر العاصمة منذ الأربعاء 05 جانفي النقلة النوعية لهذه الموجة الإحتجاجية[2].

لقد إنتشرت موجة الإحتجاجات التي قادتها مجموعة من الشباب عبر بعض المدن مطالبين بتحسين الظروف الإجتماعية للمواطن، تميزت بكونها تفتقر إلى عنصر التأطير إلى جانب إفتقارها للتواصل المنظم بين الشرائح المحتجة (شباب الأحياء الفقيرة، أساتذة التعليم المتوسط والثانوي، طلاب الجامعات، سلك النظام الصحي من أطباء وأعوان السلك الطبي بمختلف درجاتهم، إلى جانب حركات أساتذة التعليم العالي)"[3]، كذلك ما ميّز هذه الإحتجاجات هو أنّ هذه الحركات الشبابية التي تتحرك على ربوع الوطن لا تملك الإستمرارية الإحتجاجية، كما تبدو أحيانا أحادية المطلب (البطالة، السكن، الأجور)"[4].

في خضمّ هذه الأحداث جاء الموقف الأمريكي هذه المرة لاستقصاء الأوضاع، حيث أرسل الرئيس الأمريكي "**باراك أوباما** "كبير مستشاريه للأمن القومي ومكافحة الإرهاب" **جون برينان** " إلى الجزائر منتصف شهر جانفي 2011، وبحكم الظرف الذي زار فيه الجزائر أكّد أنّ أمريكا تولي أهمية كبيرة للأحداث في الجزائر، وبعد الزيارة خَلُص تقرير أمريكي إلى أنّ الجزائر لن تشهد إحتجاجات في الفترة الحالية، وأنّ أيّ احتجاجات محتملة لن تقع إلّا خلال الخمس سنوات القادمة، أي في الزمن المتوسط، بحسب تقديرات الأمريكيين"[5].

على إثر تزايد الإحتجاجات الشعبية المطالبة بتحسين الحياة الإجتماعية لطبقات الشعب والتي إنطلقت شرارتها الأولى من تونس وعمّت بعض البلدان العربية الأخرى في إطار ما أصطلح على تسميته

---

[1]– فتحي بولعراس، "الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إستراتيجيات البقاء ومنطق التغيير"، في **المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد 35، (صيف 2012)، ص ص. 9 – 22.

[2]– ناصر جابي، **لماذا تأخر الربيع الجزائري**، (الجزائر: منشورات الشهاب، ط 1، 2012)، ص ص. 223 ، 224.

[3]– الزبير عروس، "الإنتفاضة العصية" : الخصوصية الجزائرية في استيعاب الإحتجاجات الشعبية، **مجلة السياسة الدولية**، م 46، العدد 184 ، (أفريل 2011)، ص ص. 86 – 89 .

[4]– **المرجع نفسه**، ص. 88.

[5]– ناجي، **مرجع سابق**، ص ص. 36، 37.

بالربيع العربي، أعلنت الجزائر على لسان الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة*** آنذاك عزمها على القيام بمبادرة للإصلاح السياسي إستجابة لمطالب الطبقة السياسية الجزائرية المنادية بضرورة إجراء تغييرات جذرية على مستوى هياكل الدولة، حيث تعاملت الحكومة مع الأحداث منذ بدايتها من زاوية إجتماعية محضة.

لقد تعامل النظام الجزائري بحكمة مع هذه الأحداث حيث خرج الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** آنذاك في خطاب رسمي في إثر هذه الإحتجاجات واعدا بجملة من الإصلاحات والخطوات التقدمية، أوّلها رفع حالة الطوارئ المقرّرة منذ حرب العشرية السوداء، وتحسين المرافق والخدمات العمومية، وإعطاء المساحة للأحزاب والقوى السياسية للتعبير عن نفسها في أجهزة الإعلام، وإطلاق حزمة جديدة من قوانين تنظيم الأحزاب، والنقابات، والجمعيات"[1].

وفور الإعلان عن رفع حالة الطوارئ في شهر فيفري من سنة 2011 رحّبت الولايات المتحدة الأمريكية بالقرار الذي إتخذه مجلس الوزراء معتبرا الخطوة إيجابية وهامة"[2]، كذلك فإنّ الإدارة الأمريكية كانت تتابع هذه الأحداث في الجزائر؛ حيث وبعد المسيرة التي نظمتها "التنسيقية الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية "في العاصمة الجزائر والتي تطالب بإصلاحات سياسية واجتماعية، أعلنت الإدارة الأمريكية أنها تتابع الوضع عن كثب في الجزائر ودعت السلطات الجزائرية إلى ضبط النفس وعدم قمع الحركة الإحتجاجية"[3] .

لم تنضمّ الجزائر إلى دول الربيع العربي والثورات الشعبية حيث توقع الكثيرون، وذلك نتيجة إلى ما سماه البعض "الخصوصية الجزائرية" التي ترجع في جانب مهمّ منها إلى ظاهرة الإرهاب التي عاناها الشعب الجزائري خلال تسعينيات القرن الماضي، وخلفت خسائر بشرية ومادية بليغة ما زال الشعب الجزائري يعاني من آثارها إلى غاية اليوم، كذلك وبالرغم من أنّ الجزائر عرفت إنتفاضات عدة قبل الزخم الثوري في المنطقة العربية، فإنّها لم تصل إلى ذروة إسقاط النظام، كما في مصر وتونس، وهو ما يلزم معه فهم طبيعة النظام السياسي الجزائري"[4] الذي إستطاع كيف يدير الأحداث، وما تجدر الإشارة إليه كذلك هو أنّ الأحوال الإجتماعية للجزائريين قد تحسنت بعد ذلك نتيجة إرتفاع أسعار البترول في الأسواق

* خطاب رئيس الجمهورية في 15 أفريل 2011 ، في جريدة الشعب، العدد 15468،(السبت 17 أفريل 2011).

[1]– بومغار و نوران، **مرجع سابق**، ص. 326.

[2]– ناجي، **مرجع سابق**، ص. 37.

[3]– "المكان نفسه".

[4]– عروس، **مرجع سابق**، ص. 86.

الدولية حيث إستفاد موظفو مختلف القطاعات من زيادة في الأجور، وعليه فقد أصبح الفرد الجزائري عموما يتمتع بمستوى معيشي لا بأس به، فأزمة السكن التي كانت من بين إنشغالات جل الجزائريين وجدت طريقها نحو الحل، إضافة إلى توفر المرافق العمومية التي يحتاجها الفرد في حياته اليومية.

أ – حراك 22 فيفري 2019 في الجزائر.

في 22 فيفري 2019 إنطلقت إحتجاجات شعبية في العاصمة الجزائرية لتعم بعدها كل الولايات الأخرى للوطن، تصدّر هذه المظاهرات مئات الآلاف من الشباب مطالبين الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** بعدم الترشح لعهدة خامسة، إستمرت هذه الوقفات الرافضة لتتجدد كل جمعة من كل أسبوع في العديد من المدن الجزائرية بالرغم من حملات التوقيف التي شنتها قوات الأمن ضد بعض الشباب المتظاهرين الذين إتخذوا من البريد المركزي نقطة إنطلاق لهم، وتحت ضغط هذا الحراك تراجع الرئيس عن الترشح لعهدة خامسة وتقديم إستقالته في 2 أبريل 2019.

لقد عرفت الجبهة الإجتماعية في الجزائر إحتجاجات وإضرابات كثيرة خلال السنوات الأخيرة لفئات واسعة من المواطنين خاصة فئة الشباب العاطلين عن العمل والعائلات التي لا تتوفر على سكن، ففي أكثر من مناسبة يمكن تسجيل مواقف تكون منطوية على تحسين ظروف المعيشة وزيادة الأجور وتوفير السكن والعدالة في توزيع الثروة والتنديد بالفساد"[1].

لقد أدى تدهور الأوضاع الإقتصادية والسياسية إلى تدهور الأوضاع الإجتماعية لفئات واسعة من المجتمع، كما أنّ تفشي ظاهرة الفساد في كثير من القطاعات مثل فضائح سوناطراك والطريق السيار شرق – غرب وفضائح البنوك وغيرها من مظاهر الرشوة، وانتشار المحسوبية والمحاباة كلها أمور كانت من بين أسباب ثورة الجماهير الشعبية التي عجّلت باندلاع الإحتجاجات عبر كامل ولايات الوطن رفعَ خلالها المتظاهرون شعارات مكافحة الفساد ومحاسبة المفسدين .

لقد نجح الحراك الشعبي في فرض مطالبه فبعد أنْ أَسقط العهدة الخامسة، رفض تمديد العهدة الرابعة، ثم دفع بالرئيس بوتفليقة إلى تقديم إستقالته، هذه الإنجازات ورغم أنها تحققت على مراحل متوالية، فقد أبانت عن حقيقة مفادها هي أنّ الشعب الذي ذاق أنواع الظلم طيلة مدة طويلة من حكم هذا النظام قد انتفض هذه المرة دون رجعة حتى يحقق كل مطالبه، وبذلك ظل ينادي بالمزيد من المطالب خلال مختلف

[1]– ناجي، **مرجع سابق**، ص. 29.

وقفاته، إنّ الطابع السلمي للحراك فتح شهية المواطنين إلى الإنخراط في هذه المظاهرات حيث بدأت أعداد كبيرة من المواطنين والتنظيمات تنخرط ضمن هذا الحراك الذي بدأ يتسع ويزداد بسطة في الحجم كل أسبوع، وعليه فقد نظم مجموعة من الصحافيين من القطاعين الحكومي والخاص عدة وقفات إحتجاجية وسط الجزائر العاصمة تنديدا بما وصفوه بالتعتيم الإعلامي والضغوطات التي يتعرضون لها من طرف السلطة الحاكمة.

وفي خضم هذا الحراك الشعبي شهد كذلك صحافيو التلفزيون والإذاعة التابعتين للقطاع العام وقفات إحتجاجية واعتصامات أدانوا من خلالها التعتيم الممارس في نقل كل ما يجري من أحداث خاصة بالحراك عبر ولايات الوطن، هذه الميزات منحت الحراك قوة جعلته يكبر ويقوى وجعلت بعض ركائز النظام الجزائري تتصدع، فلقد أفلتته أعداده الكبيرة من السيطرة التي كانت قوات الأمن تستطيع فرضها على الإحتجاجات الصغيرة والمعزولة، ولذلك تمكن من كسر الحظر الذي كانت السلطات الجزائرية تفرضه على المسيرات في الجزائر العاصمة منذ 2001"[1].

كذلك فبالموازاة مع المظاهرات الأخرى نلاحظ حراكا طوال أيام الأسبوع من خلال توقيف العمل وإضرابات وتجمعات ومسيرات نظمتها نقابات قطاعية في التربية، والتعليم العالي، والنقل، وسلك المحامين والقضاة، مرددة المطالب السياسية وليس المطالب الفئوية والمهنية التي عادة ما تحرك هذه القطاعات"[2].

إنّ استمرارية الحراك وتوسعه رسخت الشعور في الأذهان بأن مطالبه قابلة للتحقيق، وبأن إتساع رقعته وكثرة عدد المنخرطين فيه يحميانه من أي إحتواء قد يتعرض له أو عملية قمع قد تلجأ إليها مصالح الأمن، وبهذا نجح الحراك في افتكاك الإعتراف بالشرعية المطلقة وأنّه المخوّل الوحيد الذي ينبغي الرجوع إليه في اتخاذ الإجراءات المناسبة والقرارات الشرعية التي تخدم الشعب بالدرجة الأولى ،هذه الإنتصارات جعلت الحراك يصعّد من سقف مطالبه ممثلة في مطالب سياسية محضة من رفض للعهدة الخامسة، ثم رفض لتمديد العهدة الرابعة، إلى تغيير النسق السياسي بأكمله"[3]، حيث طالب بذهاب كل ما يرمز للنظام والإطاحة به مثلما أطيح برئيسه، وذلك ما تجسده المطلب الشهير "يتنحاو قاع" أيْ ذهاب كل رموز النظام من القمة إلى القاعدة، هذه المطالب غير المدروسة والتي قد تهدد كيان الدولة كانت محل عدة

[1]– مركز الجزيرة للدراسات، **الحراك الشعبي بالجزائر**: الدوافع والمآلات (تقدير موقف)،(14 مارس 2019)، ص. 3 .

[2]– لويزة آيت حمادوش، **الحراك الشعبي في الجزائر بين الإنتقال المفروض والإنتقال التعاقدي**، مركز الجزيرة للدراسات (تقارير)، (19 مارس 2019)، ص. 4 .

[3]– "المكان نفسه".

ردود فعل مستغربة أحيانا ومتخوفة أحيانا أخرى، على غرار المؤسسة العسكرية التي كثيرا ما صرّحت أنّها متخوفة من فراغ سياسي يهدد كيان الدولة، وكان لهذه التصريحات المختلفة ردود فعلية لشباب الحراك عبّر عنها خلال العديد من المظاهرات عبر شعارات تطالب بإقامة دولة مدنية بدل الدولة العسكرية (دولة مدنية، ليست عسكرية)، أيْ المطالبة بإدخال الجيش إلى الثكنات والإبتعاد كليا عن السياسة، مع التكفل فقط بالأمور الأمنية والعسكرية، فردة الفعل هذه أو المطالبة بدولة مدنية وليس عسكرية جاءت بمثابة جواب رافض للخطابات السياسية التي كان يلقيها قائد أركان الجيش الوطني الشعبي أمام أفراد المؤسسة العسكرية خلال زياراته المبرمجة إلى مختلف النواحي العسكرية.

هذا التصعيد في المطالب التعجيزية وهذه المواقف الإرتجالية والمتسرّعة تدلّ على أنّ فئة الشباب التي قادت هذه الحركات الإحتجاجية تفتقر للتجربة والخبرة والحكمة التي تسمح لها بمسايرة الأحداث بشكل عقلاني وإستراتيجي ومنظم، فإذا كانت الفئات الشبابية المحتجة تعلم بصورة جيدة الأسباب التي أدّت بها إلى الثورة والإحتجاج، فهي إلى حد كبير غير قادرة على تحديد بشكل دقيق و منهجي الأهداف العملية التي تصبو إليها"[1]، كذلك فإنّ غياب التأطير السياسي من شأنه أن يشكل نقطة ضعف قد تؤثر في قوة المطالب، وتحول دون الوصول إلى أهداف الملايين التي خرجت للشارع .

لقد بدأ الحراك الشعبي عن طريق وسائل التواصل الإجتماعي على شكل تعليقات وآراء لبعض الشباب، ثم ما انفك أنْ تطور إلى مظاهرات ميدانية عارمة، فرغم إستقالة الرئيس **بوتفليقة** وبعض رموز النظام إلّا أنّ الحراك بقي متواصلا، وبقي سقف مطالبه مرتفعا، لكن دون قيادة تؤطره وتوجهه، وهذا ما يجنبه – حسب رأينا – الوقوع في فخ رفع مطالب فئوية أو إيديولوجية لأن تلك المطالب ستفتح الباب واسعا لحدوث إنقسامات في صفوف الحراك، فعموما المشهد الحراكي في الجزائر يتميز بتمسك السلطة بخارطة طريق تريد من ورائها تجديد مؤسسات الدولة، بينما يستمرّ الحراك في رفضه لكل تنازلات السلطة معتبرا أنّ مؤشرات التغيير لم تتوفر بعد، ولم تبدِ السلطة نيّتها الحقيقية في إحداث التغيير، فرغم ما قام به النظام من إصلاحات وإجراء إنتخابات رئاسية في 12 ديسمبر من نفس السنة، وتعديل دستوري في 01 نوفمبر 2020 وما تبعها من تعديلات، إلّا أنّ هذه الأمور لم تقدّم حلاّ شاملا للأزمة التي تعرفها الدولة.

[1]– بكيس، **مرجع سابق**، ص. 11.

ب – مقارنة بين حركة الإحتجاجات 11 جانفي 2011 وحراك 22 فيفري 2019 في الجزائر :

إنّ إجراء مقارنة بسيطة بين الحركات الإحتجاجية التي انطلقت في خضمّ ما سمّي بالربيع العربي سنة 2011 في الجزائر وحركة 22 فبراير 2019، تبيّن أنّ الحركات الإحتجاجية الأولى التي إنطلقت في إطار ما سمّي بالربيع العربي أنّها كانت تتّسم بالإبتعاد عن الطابع الإيديولوجي، التلقائية والفجائية وعدم وجود قيادة تؤطرها مع الإشارة إلى النهاية السريعة، فحركة 11 جانفي 2011 ينطبق عليها هذا العنصر حيث بدأت سريعة وانتهت سريعة، كذلك تَميُّزها بأعمال العنف والتخريب"[1]، وما ساهم في نهايتها ووأدها هو الحالة المالية المتعافية جدا للجزائر في ذلك الوقت حيث بلغ حجم الإحتياطي المالي في سنة 2012 ما قيمته205 مليار دولار، غير أنّ ذلك لم ينعكس على الواقع الإجتماعي لدى الجزائريين، وهو ما تجسّد في 3 جانفي 2011، بخروج فئات إجتماعية إلى الشارع إعتراضا على سوء الأحوال المعيشية المتمثلة بارتفاع أسعار المواد الإستراتيجية الأكثر إستهلاكا، وعلى رأسها الزيت والسكر، وسرعان ما تعاملت معها الأجهزة الأمنية بالإحتواء، فضلا عن تصريحات للمسؤولين الجزائريين في العدول عن قرار رفع أسعار هذه المواد الغذائية"[2].

وبهذا لم تبلغ هذه الإحتجاجات ما بلغته في الدول المجاورة، لقد كانت السياسة الإجتماعية المنتهجة خلال مرحلة ثورات الربيع العربي من طرف الحكومة الجزائرية هي سياسة شراء السلم المدني عن طريق قرارات إرتجالية وغير مدروسة، حيث لجأت السلطات العمومية إلى خلق وظائف موقّتة في صورة عقود ما قبل التشغيل، وخاصة للحاصلين على شهادات جامعية، كما زادت الحكومة دعم المواد الغذائية وخفّضت الرسوم الجمركية على المنتجات الغذائية المستوردة، ومنحت زيادات سخية في الأجور، كما شملت الزيادة رواتب المتقاعدين بنسبة 15 إلى 30 في المئة المنصوص عليها في قانون المالية لسنة 2012، وقدّمت دعما نقديا للفلاحين، وقروضا من دون فائدة للشباب العاطلين، ويبدو أنّ هذه السياسات لم تكن مدروسة، ففور أنْ تراجعت أسعار النفط في السوق الدولية سنة 2014، تراجعت الحكومة عن كثير من الوعود التي أطلقتها، بل إمتدّ ذلك إلى العجز في تمويل مشاريع البنية التحية"[3] .

[1]– بومدين عربي، الحركات الإحتجاجية في الجزائر وعسر التحول، **مجلة سياسات عربية** ،العدد 25 ، (مارس 2017)، ص ص. 33 – 46.

[2]– **المرجع نفسه**، ص ص. 35، 36.

[3]– **المرجع نفسه**، ص. 38.

أمّا فيما يخص حراك 22 فيفري 2019، فقد عرفت الجزائر غليانا شعبيا نجم عنه إعتصامات واحتجاجات عبر كل المدن الجزائرية يعود سببه إلى تمسّك الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** بالترشح لعهدة رئاسية خامسة رغم ما قيل ويقال عن وضعه الصحي المتدهور، وغيابه الكلي عن تمثيل البلاد، وكذلك بسبب السياسات الإقتصادية الفاشلة التي إنتهجتها الحكومات المتتابعة، خاصة بعد الأزمة المالية التي عرفتها الجزائر نتيجة الإنهيار المفاجئ لأسعار البترول منذ بداية سنة 2014.

لقد تميز حراك 22 فيفري 2019 بأنّه حراك عام وشامل من حيث إتّساع رقعة المظاهرات زمنيا ، عكس ما جرى خلال أحداث 2011، فخلال هذا الحراك (22 فيفري) أصبح الجزائريون يحضرون ويلتقون تقريبا كل يوم سواء في أماكن محدودة كالجامعات والنقابات والجمعيات أو في الفضاء العام كوسط العاصمة، غير أنّ أكبر التجمعات كان تحدث بالأساس نهاية كل أسبوع في شوارع المدن والقرى في شمال وجنوب وغرب وشرق البلاد، كذلك من بين ما تميز به الحراك هو إنتهاجه النهج السلمي، فمنذ بداية الحراك تكرّر شعار "سلمية سلمية "كمبدأ أساسي ليتحول بعد ذلك إلى نهج عملياتي يتجلى عبر النداءات المتكررة بعدم الإستجابة للإستفزازات وعدم الدخول في مواجهات مع أجهزة الأمن"[1]، لقد شمل حراك 22 فيفري 2019 كل شرائح المجتمع من شباب وكهول وشيوخ ورجال ونساء وعمال وعاطلين ومثقفين، لأنّ الأمر لا يتعلق هذه المرة بمطالب إجتماعية كما كان مطالب به في السابق، وإنّما كان أسمى وأعمق من هذا ؛ ففي هذه المرة كانت المطالبة بالتغيير الجذري للنظام ورحيل كل رموزه .

ثانيا: الحركات الإحتجاجية في المغرب.

على غرار ما جرى في الجزائر من حركات إحتجاجية ظهرت هناك في المغرب أيضا حركة تسمى حركة 20 فبراير"[2] مطالبة بالتغيير والإصلاح، بالرغم مما كانت تردده بعض النخب السياسية من أنّ

---

[1]– آيت حمادوش، **مرجع سابق**، ص. 3 .

[2]– سميت الحركة باسم اليوم الذي تحرّكت فيه للإحتجاج، وأُعلن عنها في الفيسبوك، كما جرى في عدة دول عربية، وكان اليوم هو 20 شباط / فبراير 2011 .لم يكن هذا التاريخ هو ما إقترحه الشباب في البداية، بل كان في الأصل 27 شباط /فبراير، لكن هذا الإقتراح تعرض لانتقادات حادّة وجهتها إليه الصحافة؛ إذ اتهمت الحركة بالعمالة للجزائر، بسبب موافقة التاريخ لذكرى البوليساريو، ولهذا تغيّ التاريخ إلى 20 فبراير .انظر:
Mounia Bennani-chraibi & Mohamed Jeghllaly, “La dynamique protestataire du mouvement du 20 Fevrier à casablanca,” *Revue Françaisede Science Politique*, vol. 5, no. 62 (2012), p. 877.
وبحسب الإحصائيات الرسمية، لم تقم تعبئة" حركة 20 فبراير "بتجميع أكثر من 4000 شخص في الرباط، و 2000 شخص في الدار البيضاء، أما في عموم البلاد، فلم يلبِّ نداء الحركة أكثر من 37000 شخص، في 53 مدينة، لكن الحركة، في المقابل، تقول إن عدد المحتجين وصل إلى 22000 شخص، انظر:
Abdellah Tourabi & Lamia Zaki, “Maroc: une révolution royale?” *Revue* : *Mouvements*, no.66 (2011), p.99 .

المغرب يشكّل إستثناءً ضمن ما يعرفه المحيط العربي من تحولات واحتجاجات وثورات عارمة، غير أنّ انطلاق الإحتجاجات في مختلف أنحاء البلاد في 20 فبراير 2011 للمطالبة بالتغيير والإصلاح في مختلف المجالات أكّد محدودية هذا الرأي، وأبرز أنّ مختلف الإصلاحات والإجراءات المتخذة في السنوات الأخيرة لم تكن في حجم التحديات المطروحة والإنتظارات الشعبية"[1]، فهذا الزعم المروج له من طرف المخزن أثار حفيظة الشباب المطالب بالتغيير نتيجة الأوضاع السياسية والإجتماعية السيئة والمتأزمة في نفس الوقت، وفي هذا الإطار ظهرت–على غرار ما جرى في بعض البلدان العربية– حركة شبابية مطالبة باحترام حقوق الإنسان ومنح الشعب المغربي كل الحقوق التي يضمنها له الدستور في إطار دولة الحق والقانون، فالأوضاع المزرية التي يعيشها المواطن المغربي لم تستطع أنْ تخفيها تلك الأطروحات المروّج لها، وعليه فقد ركّز خطاب حركة 20 فبراير على مضامين متنوعة تتراوح بين حقوق الإنسان، والعدالة الإجتماعية، ومحاربة الفساد والإستبداد، إذ شكلت هذه المبادئ نقطا مشتركة بين مكونات الحركة"[2]، لقد كانت هذه عفوية في بدايتها إذ تميزت تركيبتها بقدر كبير من التنوع وعدم الإنسجام. فعلى الرغم من التسويق الإعلامي للحركة بكونها حركة شبيبية من دون إنتماء سياسي، يتواصل أعضاؤها عبر الأنترنت والهواتف النقالة، فقد تميزت بازدواجية بنيوية بين الشباب من جهة، والتنظيمات والشخصيات التي إنضمت إليها من جهة أخرى"[3].

في بداية الأمر تعاطت السلطات المغربية مع هذه الإحتجاجات بأسلوب الإحتواء لكن سرعان ما استخدمت ضدها أسلوب القوة والقمع، وبعد انتشار موجة الإحتجاجات التي عمت مختلف المدن المغربية، حثت الولايات المتحدة الأمريكية المغرب على تنفيذ أسرع للإصلاحات، وهكذا، حدّد الملك – وقد أخذ زمام المبادرة في "خطاب 9 مارس" الذي يعد إعترافا ب"حركة 20 فبراير" ومحاولة لسحب البساط منها– مجال الإصلاح، بإعلانه عن الثوابت التي ستبقى خارجه، والمتمثلة بالإسلام والنظام الملكي وإمارة المؤمنين والخيار الديمقراطي"[4]، غير أنّ الواقع يدل على خلاف ذلك حيث تفاقُم البطالة وزيادة إتساع الهوة بين فئات الشعب وارتفاع نسبة الأمية وانتِشار الفساد دليل واضح على الضيق الذي يعيش فيه

---

[1]– إدريس لكريني، "محاسبة الديمقراطية" : التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب، **مجلة السياسة الدولية** ، م 47، العدد 184 ،(أفريل 2011)، ص ص. 90 – 95.

[2]– الحسن مصباح و محمد مصباح، مسارات "الربيع المغربي" ومآلاته "حركة 20 فبراير" والخصوصية المغربية في تدبير الإحتجاج السياسي، **مجلة سياسات عربية**، العدد 7، (مارس 2014)، ص ص. 72 – 87.

[3]– كولفرني، **مرجع سابق**، ص ص. 44– 45.

[4]– **المرجع نفسه**، ص. 51.

الفرد المغربي وتبقى هذه الإصلاحات المقدمة من طرف الملك إصلاحات شكلية، لاسيما في ظلّ محافظة المَلِك على سلطاته المُطلَقة ورفض الإنتقال نحْو مَلَكية دستورية، وبالرغم من هذه الإصلاحات إلّا أنّ مسار الإحتجاجات لم يتوقف، حيث شهد المغرب خلال 2017– 2018 سلسلة من التظاهرات العامة وبخاصة في مدينة الحسيمة والمناطق المجاورة لها في شمال المغرب ومدينة جرادة المنجمية في الشرق، وقد رفعت هذه التظاهرات مطالب إقتصادية واجتماعية وبيئية، وبخاصة في ظل إرتفاع معدلات الفقر والبطالة والتهميش بين سكان هذه المناطق مقارنة بغيرها، فضلا عن الإرتفاع في أسعار الكهرباء والمياه"[1].

ثالثا : الحركات الإحتجاجية في موريتانيا.

لقد سَجّلت الحركات الإحتجاجية التي انطلقت مع بداية الألفية الثانية حضورها القوي على مستوى منطقة شمال إفريقيا غير أنّ حدّتها تراوحت من دولة لأخرى، حيث نجح بعضها في تجنيد الجماهير الشعبية والإطاحة بالنظام القائم على شاكلة تونس وليبيا، واكتفى البعض الآخر بالمطالبة بتحسين الظروف الإجتماعية للمواطنين ورفع القيود عن بعض الحريات الأساسية على غرار الجزائر والمغرب، غير أنّ موريتانيا سجلت إستثناءً في منطقة شمال إفريقيا حيث أنّها لم تتأثر بشكل مباشر بموجة الربيع العربي نظرا لعدة عوامل، منها تركيبة المجتمع الموريتاني الذي مازال يغلب عليه الطابع القبلي، وتماسكها وتجانسها على الصعيد الديني أو الطائفي الذين تتميز بهما، أما سياسيا فيجب التذكير أنّه بعد سنة 2009 دخلت موريتانيا في مسار ديمقراطي جديد أُسّس له بانتخابات شاركت فيها كل القوى المعارضة وأعطت مناخا جديدا إتّسم بحرية وتحرير الفضاء السمعي البصري، وإعطاء الشباب الموريتاني الفرصة لدخول المعترك السياسي وتشكيل أحزاب سياسية شابة رفعت شعار تجديد الطبقة السياسية وأدخلت نسيما شبابيا طامحا إلى أخذ زمام المبادرة والعطاء"[2].

في بداية إنطلاق موجة ما سُمّي بالربيع العربي قامت مجموعة من الشباب تنشط على مواقع التواصل الإجتماعي في موريتانيا بإطلاق حملات ودعوات للتظاهر والإحتجاج، وكانت هذه هي البداية الفعلية للحراك الشعبي حيث قامت الأحداث عن طريق شباب لأسباب إقتصادية واجتماعية منها تردي

[1] – يوسف أحمد و مسعد (وآخرون)، **مرجع سابق**، ص. 113 .

[2]– خيرة بنت الشيخاني، واقع الشباب المغاربي ودوره في الثورة وما بعدها، ورقة قدمت في ندوة "**المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة**"، يومي 17 و 18 فيفيري 2013، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات.

مستوى المعيشة وارتفاع نسبة البطالة والهوة الساحقة بين أصحاب السلطة الذين يملكون وغالبية الشعب الذين يعيشون تحت عتبة الفقر"[1] تمخض عنها إنشاء تنظيم جديد يدعى حركة 12 فبراير*[2]، بعدها تم تنظيم عدة مظاهرات إنطلاقا من عدة مساجد في العاصمة نواكشوط جابت الشوارع الكبرى للمدينة، لتستقرّ في الساحة الرئيسية حيث إعتصم المحتجون بها رافعين إلى السلطة مطالب عديدة تتمثل في إصلاح النظام عن طريق التنديد بممارسات بعض المسؤولين في السلطة، محاربة الرشوة والمحسوبية، ومطالب إجتماعية تتمثل في المطالبة بتوفير مناصب شغل والحد من البطالة، والزيادة في الأجور.

ركبت أحزاب المعارضة موجة الإحتجاجات في تكتّل كان قد نُظّم من قبل يُسمّى "منسقية المعارضة الديمقراطية"*[3] وبدأت في إطلاق نداءات لتنظيم مظاهرات ومسيرات شعبية في عاصمة البلد نواكشط إبتداء من 12 جانفي 2011، غير أنّ هذه النداءات لم تلقَ صدى كبيرا ولم يتجاوب معها من الشعب إلّا قليلا، إستمرت هذه الإحتجاجات ومعها الإعتصام مدة من الوقت لكنه سرعان ما تلاشت لكونها لم تكن عامة على كامل التراب الوطني وقيام السلطة بقمع المحتجين، هذه الأمور كانت من بين الأسباب البنيوية التي أدّت لضعف الحركة، كذلك نقص الوعي السياسي الوطني عند غالبية الشعب الموريتاني وانتشار العصبيات التقليدية المتمثلة في القبيلة والعرقية، إضافة لذلك يعتبر غياب الحركات الإيديولوجية التي كانت المحرك الرئيسي للإحتجاجات في الدول التي شهدت ثورات ضد أنظمتها عن

---

[1]– مشري مرسي، الثورات العربية والإصلاحات السياسية في العالم العربي، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م 7، العدد 1،(15جانفي 2018) ، ص ص. 14 – 31 .

[2] – **حركة 12 فبراير**: تعد هذه الحركة أول تحرك شبابي ظهر على الساحة الموريتانية للمطالبة برحيل النظام الحالي قبل تبلور فكرة" الرحيل "عند منسقية المعارضة الديمقراطية .نشأت الحركة في بداية الربيع العربي في 12 فبراير /شباط 2011 ، أسبوعين فقط بعد هروب الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي .وشهدت الحركة مشاركة شعبية وشبابية واسعة عند إنطلاقتها إلا أن ذلك لم يدم طويلا، فبعد أن قرر الأمن إغلاق "ميدان تحرير "الحركة :ساحة" ابلوكات "وسط العاصمة وطرد المعتصمين فيها، خفت نشاطات وزخم الحركة لتتحول إلى مجموعة صغيرة تخرج في إحتجاجات دورية في مناسبات متعددة ضد الفساد والقمع والغلاء . ورغم محدودية شعبيتها، شكلت الحركة مصدر خوف وإزعاج للنظام القائم وسعى لتفكيكها من خلال وسائل تعود على إستخدامها ضد مناوئيه وهي تعيينات بعض الشباب من أعضائها، والعزف على وتيرة الإنتماءات القبلية لبعض الأعضاء مما سبب إنشقاقات داخل الحراك الشبابي ونتج عنه تكوين حزب سياسي يحمل نفس الاسم" الحراك الشبابي "بإشراف من النظام نفسه حيث إجتمع الرئيس ولد عبد العزيز مرارا مع قادة هذا الحزب وهو يعول عليهم في تجديد الطبقة السياسية" الشائخة "كما قال في آخر لقا له معهم.**المرجع** : الحاج ولد إبراهيم ، الربيع العربي .. الإستثناء الموريتاني ؟ (تقارير) ، مركز الجزيرة للدراسات ، 30 جويلية 2012.

[3]– **منسقية المعارضة الديمقراطية** : هي تكتل من تسعة أحزاب معارضة تأسس نهاية2009 ويضم أحزاب المعارضة التاريخية الكبرى :تكتل القوى الديمقراطية، التجمع الوطني للإصلاح والتنمية(ذ و توجه إسلامي)إتحاد قوى التقدم(ذ و توجه يساري)، فضلا عن أحزاب أخرى صغيرة . تتكتل هذه الأحزاب للمرة الثانية بعد إنفراط تنسيق سابق جمعها لمواجهة الوضع الناتج عن إنقلاب 6 أغسطس/أب 2008 وكانت حينها تسمى "الجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية "إلا أن نجاح الجنرال ولد عبد العزيز وفي الدور الأول في إنتخابات يوليو/تموز 2009 نجح في تشتيتها بعد أن فشلت في الخروج بموقف موحد بخصوص الإعتراف أو عدمه بنجاح ولد عبد العزيز؛ مما حدا ببعض أعضائها البارزين إلى الخروج منها والإعتراف بنجاحه في الإنتخابات الرئاسية. **المرجع** : الحاج ولد إبراهيم ، الربيع العربي .. الإستثناء الموريتاني ؟ (تقارير) ، مركز الجزيرة للدراسات ، 30 جويلية 2012.

الساحة الموريتانية أحد أبرز الأسباب التي أدّت لِخُفوت حدة الإحتجاجات لغياب المحفز الفكري عند النشطاء المفترضين في هكذا حركات"[1].

فعلى الرغم من زيادة الضغط الذي مارسه منظمو الإحتجاجات على النظام القائم والتعبئة الشعبية خاصة أيام العطل الأسبوعية التي حاول المحتجون من خلالها أن يعيدوا تكرار سيناريو أحداث تونس لإسقاط النظام، إلّا أنّ هذا الأخير إستطاع بدهائه أن ينجح في التخفيف من وطأة الإحتجاجات ، حيث قامت السلطة بعدة رتوشات تنميقيه للتخفيف من حدة الإحتجاجات من خلال دعوة المعارضة للمشاركة في ورشات للإصلاح الوطني، تعتبر هذه المبادرة من طرف النظام إحتواء لموجة الإحتجاجات ومحاولة منه لاستغلالها في صالحه، فالنظام يستخدم هذه المظاهرات بمطالبها الفئوية المحدودة لخلق دعاية معاكسة له سواء من خلال الإستجابة لها أو تركها لشأنها والمجادلة بأنّها تعتبر دليلا على قوة النظام وديمقراطيته واحترامه لحرية التعبير"[2].

أمّا فيما يخص المواقف الرسمية للدول الأجنبية بخصوص الأحداث في موريتانيا فلم تكن هناك مواقف رسمية معلنة ففي مثل هذه المواقف تتغلب المصالح الخاصة على الأمور الأخرى، فالمتتبع للسياسة الأمريكية الجديدة فيما يتعلق بالربيع العربي يلاحظ أنّها لا تختلف كثيرا عما قبل الربيع العربي، والتي تعتمد بالأساس على التهديد الإرهابي وعسكرة علاقتها مع دول شمال إفريقيا إنطلاقا من أولوية الأمن "[3].

في الحالة الموريتانية يبدو أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم يَعْنِها الأمر كثيرا وأنّها لم تتجاوب مع هذه الإحتجاجات الشعبية ، لأنّ الإدارة الأمريكية وبكل بساطة تتبنى سياسة التدخل الإنتقائي الذي يرتبط بتحقيق المصالح الأمريكية الأساسية ، وأنّ من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية ألّا تعير إهتماما لمنطقة لا تراها تضمن مصالحها الخاصة، فالفلسفة الأمريكية ترى أنّه من الضروري حماية هذه المصالح ولو بالقوة العسكرية إنْ اقتضت الضرورة، فرغم إقتناع الرئيس **باراك اوباما** بأنّ القوة العسكرية لا غنى عنها لحماية المصالح الإستراتيجية الأمريكية إلّا أنّه يؤمن بأنّ ذلك يعني أنّ القوة العسكرية يجب ألّا

[1]– الحاج ولد إبراهيم، **الربيع العربي .. الإستثناء الموريتاني ؟** (تقارير)، (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، 30 جويلية 2012)، ص. 6.

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 4.

[3]– م براهيمي، **مرجع سابق**، ص. 358 .

تستخدم إلّا بعد إستنفاد جميع الأدوات الأخرى ومن ثم فالقوة العسكرية وفقا **لأوباما** يجب ألّا تستخدم إلا عند الضرورة، وبما يتناسب والهدف من إستخدامها"[1] .

إنّ تأثير الحراك الشعبي وما يمثّله من احتمال إنتشار الفوضى في المنطقة يمثّل تحدّيا كبيرا ورهانا أمنيا لدول المنطقة وسوف يكون مآله واضحا ومباشرا ليس على المستوى الإقليمي فحسب، بل إنّ تأثيراته ستتعدى المحيط الدولي على المديين القريب والمتوسط، فعلى المستوى الإقليمي فإنّ إستمرارية الحراك الشعبي دون تأطير واضح قد يكون سببا في إنتشار الفوضى على مستوى دول المنطقة ويمثل تهديدا حقيقيا للمنطقة، هذه التهديدات يمكن أن تنذر بأزمات قد تنفجر بين الحين والحين، "إن ما يتهدد دول الحراك اليوم في منطقة شمال إفريقيا هو التفكك الإجتماعي بسبب ما يمكن تسميته بالنزعة المطلبية المفرطة لدى كل فئة من فئات المجتمع التي يبدو وكأن الأنانية هي التي صارت تحركها وليس الرغبة في التفكير والعمل معا"[2]، فدول المنطقة معروفة بتنوعها الإثني والثقافي، وهذا التنوع وإن كان عامل قوة إلّا أنّه في مثل هذه الحالة قد يُستغلّ من أطراف مناوئة، وبالتالي يكون عاملا من عوامل الإنشقاق والإنقسام، فقضية الأقليات تكتسب أهمية عند تحديد التهديدات التي قد يتعرض لها الأمن القومي، وعليه فالتهديد يبقى قائما من ناحية قدرة القوى المعادية للثورات على إختراق الحراك الشعبي وتوجيهه في ظل غياب الحوار والتفاوض بين مكونات هذه المجتمعات المركبة بالرغم من قابليتها نحو التكامل، وعليه فالحل يكمن في تفعيل الأحزاب السياسية، وتعيين المنظمات الحقوقية وترشيد المجتمع المدني تفاديا للمخاطر الداخلية والتهديدات الخارجية "[3].

أما على المستوى الدولي وخاصة الضفة الشمالية للمتوسط فإن دول هذه المنطقة قد تجد نفسها وجها لوجه مع مخرجات هذا الحراك الثوري خاصة فيما يتعلق بالجانب الأمني خاصة ملف الهجرة بما يمثله من تهديد لأمن القارة الأوروبية بأكملها .

---

[1]– أحمد يوسف أحمد وآخرون في : **حال الأمة العربية 2016 – 2017 الحلقة المفرغة : صراعات مستدامة واختراقات فادحة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 ، افريل 2017)، ص. 33 .

[2]– إسحاق كافومبا وآخرون، **نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها** ، (اثيوبيا : معهد الدراسات الأمنية ، 31 ماي 2011)، ص. 18 .

[3]– ميلود عامر حاج، **الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية**،(الرياض: دار جامعة نايف للنشر، 2016)، ص. 436 .

المبحث الثاني: آليات التعامل الأوروبي مع التهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا

أبانت نهاية مرحلة الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوحد على الساحة الدولية عن ضرورة إعادة هيكلة النظام الدولي في شقه الأمني، حيث بدَا للقوى الكبرى أن تبدأ في التفكير في إستراتيجية أمنية تكفل لها الأمن والإستقرار وتتمثل أساسا في وضع سياسات أمنية تضمن أمن وحماية الحدود الخارجية من أي تهديد يكون من دولة في نفس الإقليم أو دولة أخرى خارج الإقليم .

وعليه كان سعي الإتحاد الأوروبي منذ هذه المرحلة وراء بلورة إستراتيجية أمنية دفاعية تضمن له حماية حدوده من التهديدات الخارجية خاصة تلك القادمة من الجنوب، حيث ينطلق التصور الأوروبي لفيضان الهجرة السرية من المنطقة العربية – خاصة في شقها غير القانوني –باعتبارها تهديدا أمنيا على اعتبار أن عدد المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا يزداد سنة تلو الأخرى في ظل تردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لدول جنوب المتوسط العربية، بل أبعد من ذلك عندما يصنّف الإتحاد الأوروبي الهجرة السرية على أنّها" تهديد أمني متحرك"[1]، هذه النظرة جعلت الأوروبيين يدركون أهمية الجوار ومساهمته في تحقيق الأمن والإستقرار، الأمر الذي جعلهم يكثفون جهودهم مع جيرانهم في الضفة الجنوبية للمتوسط الذي أصبح فضاء يحتوي مختلف التهديدات التي تتداخل فيما بينها والتي تنوعت أشكالها من تهديدات إقتصادية واجتماعية تتمثل في الهجرة غير الشرعية وتهديدات أمنية تتمثل في الإرهاب والجريمة المنظمة والإنتشار الواسع لتجارة الأسلحة .

إنّ تنامي ظاهرة الإرهاب وانتشار التطرف الديني وبروز التوترات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا (تونس وليبيا)، بعد موجة الربيع العربي التي إجتاحت المنطقة بالتوازي مع الإنتشار الواسع للجريمة المنظمة والإتجار بالأسلحة المختلفة الأحجام، وكذا ظاهرة تجارة المخدرات والإتجار بالبشر التي تعتبر من بين الأدوات الناجعة الممولة للإرهابيين، إضافة إلى المصادر الأخرى للتمويل الناتجة عن عمليات إختطاف الرهائن الغربيين، كل هذه الأمور جعلت دول الإتحاد الأوروبي تعتمد مجتمعة على إستراتيجية أمنية موحدة لمواجهة هذه الأخطار لأن مسألة الأمن في المتوسط يجب أن تكون في إطار الأمن الدولي

[1]– عمار بالة ، مدركات الإتحاد الأوروبي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها على سياسات التعاون الأورو – متوسطي (سياسة الجوار الأوروبية نموذجا)، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية** ، الجزائر: جامعة زيان عاشور، الجلفة ، المجلد 8، العدد 2 ، 16(جوان 2015)، ص. 84 – 95 .

الشامل، لهذا فقد تضمّن الخطاب الأمني الأوروبي إحداث نوع من التقارب مع "حزام من الدول "ذات الحكم الجيد / الراشد من خلال علاقات وثيقة قائمة على التعاون"[1].

وعليه فقد عمد الإتحاد الأوروبي في هذا الإطار (حماية حدوده من الهجرة غير الشرعية التي تأتي من جنوب المتوسط) إلى تشكيل منظومة إستراتيجية تتمثل في إقامة مجموعة من الآليات (آليات أمنية، إقتصادية وسياسية) لمحاربة هذه الظاهرة العابرة للحدود وذلك بالتنسيق مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، حيث قامت دول الإتحاد الأوروبي في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية بإبرام إتفاقية شنغن عام 1985 والتي أصبحت سارية التنفيذ في عام 1995، وهي الإتفاقية التي بموجبها تتبادل الدول الأعضاء في الإتحاد المعلومات الشخصية والأمنية مع بعضها البعض عبر ما يسمى بنظام شنغن المعلوماتي"[2]، وتكمن فاعلية هذا النظام في تبادل المعلومات بين جميع سفارات دول الإتحاد الأوروبي الخاصة بالأشخاص الذين تعاقبوا على طلب التأشيرة بحيث لا يمكن قبول طلب تأشيرة دخول كان قد رفض على مستوى سفارة أخرى. لقد ساعد كثيرا هذا النظام في الحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين وخوفا من الهاجس الأمني الذي إنتاب دول الإتحاد، بعد تأزم الأوضاع الأمنية في الضفة الجنوبية للمتوسط قرّرت الدول الأوروبية تأسيس وكالة للتعاون وإدارة الحدود الخارجية سنة 2004 والتي باتت تعرف باسم فرونتكس، وكان الهدف منها هو دعم التعاون من الناحية العملية بين الدول الأوروبية فيما يتعلق بالحدود الخارجية لاسيما ساحل البحر الأبيض المتوسط"[3]، تتولى هذه الوكالة التنسيق الأمني بين الدول الأوروبية فيما يخص قضايا المهاجرين غير الشرعيين على طول الحدود الخارجية لدول الإتحاد .

المطلب الأول: الآليات السياسية والإقتصادية للتعامل الأوروبي مع التهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا.

لقد ساهمت التغيرات والتحولات الجديدة التي طرأت على البيئة العالمية بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة في ظهور مجتمع عالمي جديد يغلب عليه طابع الغموض والتعقيد في جوانبه الأمنية، حيث تنوعت المخاطر وتعددت التهديدات. تأسيسا على هذا عمل الإتحاد الأوروبي في إطار إقليمي موحد على وضع آليات سياسية واقتصادية بهدف الرفع من مستوى التنسيق السياسي بين دوله من أجل

[1] – رداف، **مرجع سابق**، ص. 182.

[2] – عتيقة بن يحيى، الجهود الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 3، العدد 2، (4جوان 2018)، ص. 455 – 472 .

[3] – **المرجع نفسه**، ص. 466.

التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت هاجسا تؤرق دول الإتحاد خاصة وأنّ أوروبا أصبحت من أكثر المناطق إستهدافا من طرف المهاجرين غير الشرعيين القادمين من جنوب البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي دفع بهذه الدول إلى العمل على وجود آليات سياسية واقتصادية مشتركة لحماية حدودها من المخاطر التي تسببها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فرغم أهمية الآليات الأمنية التي وضعت لمواجهة هذه الظاهرة إلّا أنّ الآليات السياسية والإقتصادية التي وضعها الإتحاد الأوروبي كانت أكثر من ضرورية للحد من مختلف الأخطار القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط؛ والتي تأتي الهجرة غير الشرعية على رأسها لارتباطها بظاهرتين على درجة كبيرة من الأهمية في الخطاب الرسمي الأوروبي أَلَا وهما : ظاهرة الإرهاب الدولي، وظاهرة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"[1] .

لقد أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001 التي هزت الولايات المتحدة الأمريكية لهاتين الظاهرتين الضوء الأخضر والمبررات الكافية لدول الإتحاد الأوروبي من أجل تشديد إجراءات الرقابة على دخول المهاجرين غير الشرعيين ومتابعتهم، خاصة أولئك القادمين من الدول الجنوبية لحوض المتوسط حيث اتخذت عملية مراقبة المهاجرين غير الشرعيين طابعا أمنيا صرفا، وبهذا فقد عمد الإتحاد الأوروبي إلى سن قوانين جديدة خاصة بالهجرة تستند إلى تبنّي إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي وإبرام إتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين"[2].

- الفرع الأول: الآليات السياسية للتعامل الأوروبي مع التهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا.

مع بداية الألفية الثانية أخذ موضوع الهجرة غير الشرعية طابعا جدّياً لدى دول الإتحاد الأوروبي حيث تعددت الإجراءات المتخذة الخاصة بمكافحة هذه الظاهرة وذلك منذ أنْ بدأت تأخذ أبعادا مختلفة سواء في كثافتها أو في مخاطرها .

لم تكن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تشكل جريمة في الدول الأوروبية في بداية الثلاثينات إلى أواخر الستينات نظرا لحاجة هذه المجتمعات للأيدي العاملة، ولكن فيما بعد أصبح وجود المهاجرين على أراضيها يشكل مخاطر كبيرة ممّا إستوجب سنّ قوانين تقلّل دخولهم إلى هذه الأراضي لما يشكّله

[1]- فريجة و لدمية فريجة، **مرجع سابق**، ص. 191 .

[2]- دخالة، **مرجع سابق**، ص. 133 .

تواجدهم من خطر على أمنها واستقرارها وتجسد ذلك أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 "[1]، لقد عرفت الإجراءات تطبيقا صارما مع دخول **إتفاقية شنغن** حيّز التطبيق ووُسمت بعدها ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالطابع الأمني، إنتهجت من خلالها دول الإتحاد سياسة أمنية بامتياز تجاه هذه الظاهرة عبر سنّ القانون الجديد للهجرة الذي ينصّ على إتّخاذ إجراءات صارمة تجاه مسألة الهجرة غير الشرعية .

لجأت الدول الأوروبية إلى التّصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية ومحاربتها عبر مجموعة من الآليات السياسية بعد أنْ زادت أعداد المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا وبعد أنْ توصلت إلى قناعة مفادها أنّ الهجرة غير الشرعية تمثل عبئاً إقتصاديا، إجتماعيا وأمنياً على دول الإتحاد، وتشكّل مصدر توتّر وتهديد يمسّ بأمنها ويهدد مجتمعها من جميع النواحي، لقد أصبحت قضايا الهجرة في أغلب دول المجموعة الأوروبية تُصنّف من أهمّ القضايا الأمنية خاصة بالنظر إلى العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث أصبح من الإحتمالات الواردة وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين"[2].

هذه الآليات التي لجأت إليها الدول الأوروبية ترمي كلّها إلى المساهمة في تحقيق الأمن بالمنطقة المتوسطية وتسعى من خلالها دول الإتحاد إلى معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتصدي لتدفق المهاجرين القادمين نحو أراضيها بصفة غير شرعية عن طريق إستحداث ترسانة قانونية قوية تواجه كل من يرغب في الدخول إلى الفضاء الأوروبي بصفة غير قانونية، لقد وُضعت هذه الآليات السياسية أساسا بهدف إحتواء ظاهرة الهجرة مع تحميل مسؤولية تزايد تدفق المهاجرين نحو الأراضي الأوروبية إلى الدول المصدرة للهجرة وذلك من خلال إشراكها في مختلف الإتفاقيات والتنسيق معها في مجال إعادة هؤلاء المهاجرين نحو بلدانهم الأصلية .

أولا: آلية مجموعة (5 + 5).

كانت دول الإتحاد الأوروبي ولا زالت تنظر إلى قضية الهجرة غير الشرعية على أنها مسألة أمنية بالدرجة الأولى وبهذا جاءت عدة مبادرات تعالج قضية الهجرة مرتكزة على النظرة الأمنية، وعليه فإنّ المتتبّع لمسار الحوار والتعاون حول التحديات التي تواجه المنطقة المتوسطية بين بلدان شمال حوض البحر الأبيض المتوسط وجنوبه لم تكن بداياته في حقيقة الأمر –بما يشكّله من هواجس أمنية تحت

[1]– آسية بن بوعزيز، سياسة الإتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية،**مجلة دراسات وأبحاث**، م 7، العدد 18،(15 مارس 2015)، ص ص. 27 – 38.

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 34 .

غطاء الإقتصاد- خلال الدورة الوزارية الأولى التي انعقدت برُوما يوم 10 أكتوبر 1990 بل ظهر سنة 1983 عندما أعلن الرئيس الفرنسي **فرنسوا ميتران** في ذلك الوقت من مراكش المغربية عن فكرة عقد مؤتمر لحوض غرب المتوسط يخصص لدراسة القضايا الإقتصادية، ولقد أُتُّبِعت هذه المبادرة بمجموعة من الملتقيات والإجتماعات التي أفضت في النهاية إلى إجتماع روما الذي كان عام 1990 والذي جمع وزراء خارجية دول غرب المتوسط 5 + 4 وتشمل كل من: فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا وليبيا"[1]، بعدها إنعقدت الندوة الوزارية لهذا الحوار خلال شهر أكتوبر 1991 بالجزائر التي شهدت إنضمام مالطا لتصبح الآلية 5+5 والذي سرعان ما تعطل العمل بها بفعل حرب الخليج الثانية والحصار على ليبيا، ولكنّ فرنسا أعادت تفعيل هذا المشروع وخاصة في مجال الأمن عندما أطلقت مبادرة 5+5 دفاع في سنة 2004"[2] .

ترمي هذه المبادرة إلى المساهمة في تحقيق الأمن بالمنطقة المتوسطية حيث تعمل من أجل إرساء تعاون وثيق بين البلدان الخمس الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والبلدان الخمس الأعضاء في إتحاد المغرب العربي وذلك عن طريق الحوار السياسي والتعاون الإقتصادي.

وبعد أن شهدت هذه المبادرة بعض الجمود في نشاطها نتيجة بعض الأحداث التي عرفتها منطقة شمال إفريقيا، حيث تجمّد هذا الحوار عشرية كاملة 1991- 2001 بعثت فيها الروح من جديد في 25 و 26 / 10 / 2001 بلشبونة وهذا وفق مبادرة من البرتغال، حيث إنتهى هذا الإجتماع بوضع توصيات تؤكد على ضرورة تفعيل هذا المشروع الذي يعتبر أساسا ومنذ بوادره الأولى عام 1983 ذو أهداف إقتصادية، ثم عرفت تطورا ملحوظا خاصة بعد مؤتمر روما عام 1990، ويبقى حوار 5+ 5 إطارا للحوار الخصوصي بين دول المغرب العربي والجانب الأوروبي الجنوبي إذ يعتبر فضاء مشتركا يعزز الفضاءات الأخرى وإطارا إضافيا يعطي دفعا جديدا لعلاقات الشراكة الأورو متوسطية بشكل عام.

بعد ذلك عقدت قمة منتدى 5+5 في تونس سنة 2003 حيث كان الهدف منها هو إيجاد مقاربة مشتركة و شاملة لمعالجة المشاكل من خلال تعاون حقيقي في مسائل الهجرة غير الشرعية، ومحاولة الإتفاق على عمل يضم أيضا الدول الإفريقية التي ينتسب إليها المهاجرون غير الشرعيين من أجل

---

[1] – علي مدوني، السياسة الفرنسية للأمن المتوسطي بعد الحرب الباردة، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، الجزائر: جامعة الحاج لخضر، باتنة ، م 6 ، العدد 1، (1 جانفي 2017)، ص ص. 53 – 66.

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 60.

الخروج برأي واحد وإيجاد حلول جماعية، وبالتالي فالظروف نفسها تحتم العمل مع هذه الدول المعنية وذلك من خلال إرجاع المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم شريطة موافقة دول العبور، ويقترح المشروع أيضا على الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين معاقبة الأشخاص الذين هاجروا بطريقة غير شرعية بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى عشرين عاما وبغرامات مالية"[1]، تعتبر هذه الإقتراحات بمثابة إجراءات ردعية لوقف تدفق المهاجرين غير الشرعيين والحد من هذه الظاهرة الخطيرة، لقد ترتب عن قمة تونس هذه عقد مؤتمر للدفاع المشترك بباريس سنة 2004 برئاسة وزيرة الدفاع الفرنسية "**ميشال ماري اليوت**" شاركت فيه الدول العشرة الأعضاء في مجموعة 5 زائد 5، حيث حضره وزراء الدفاع المغاربيين والأوروبيين وناقش التعاون في مجالات الدفاع وتحليل مخططات العمليات المشتركة"[2]، وخوفا من أنْ تؤثر أحداث ما سمي بالربيع العربي آنذاك – التي جاءت مفاجئة للجميع – على أمن واستقرار المنطقة والتي خلقت تخوفا أمنيا كبيرا لدى دول الإتحاد حيث شكّلت القضايا الأمنية هاجسا حقيقيا لديهم جعلتهم يحرصون في قمة مالطا المنعقدة في 5 و 6 أكتوبر 2012 على ضرورة إستمرار التعاون والحوار ودعمه بآليات عملية خاصة بخصوص قضيتي الهجرة السرية وظاهرة الإرهاب، حيث نتج عن هذه القمة تشكيل "**قوة عمل مشتركة لتجميع الطاقات**" أعطت أولوية قصوى للعمل على تسهيل وتسريع إجراءات التصدي للهجرة السرية ومقاومة التطرف والعنف"[3].

الشيئ الملاحظ في أغلبية هذه اللقاءات هو طغيان الهاجس الأمني في أطروحات الجانب الأوروبي حيث أنّ هذا الأخير(الطرف الأوروبي) يحرص على أطروحاته وكأنّها من أولويات هذه اللقاءات التي يجب التطرق إليها، غير أنّ ما يطمح إليه الطرف المغاربي عكس ذلك تماما أي الجانب الإقتصادي، وهنا تتضح رؤى واهتمامات الطرفين الأوروبي والمغاربي وتبدو وكأنّها غير منسجمة تمامًا تجاه القضايا التي يجب معالجتها في مثل هذه اللقاءات، ويتضح تهرّب الأوروبيين من إلتزاماتهم الإقتصادية التي تعتبر أساسية وملحة بالنسبة للدول المغاربية، من هذا المنطلق عبّر وزير الدفاع التونسي "**فرحات الحرشاني**" خلال القمة الإستثنائية لوزراء الدفاع المنعقدة بتونس بتاريخ 9 جوان 2015 عن عدم نجاعة حل مشكلة الإرهاب من خلال الوسائل العسكرية، وأكّد أنّ المقاربة التنموية هي الأصلح

---

[1] – بن بوعزيز، **مرجع سابق**، ص. 36 .

[2] – فاتح النور رحموني، **تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، السنة الجامعية 2015 / 2016) ، ص. 224 .

[3] – **المرجع نفسه**، ص. 225.

للقضاء على الإرهاب، وأنّ دعم الديمقراطية والتنمية والعدالة الإجتماعية هي التي ستجسد هذه المقاربة عمليا"[1]، فإقرار حق الدول المتخلفة في التنمية المستدامة من مسؤولية الدول المتقدمة لأنّ تخلف هذه الدول وإنْ كان راجعا إلى عدة عوامل إجتماعية وسياسية إلّا أنّ العامل التاريخي له نصيب أكبر في تخلّف هذه الشعوب بحكم السياسة الإستعمارية المنتهجة في الماضي من طرف الدول المتقدمة التي لعبت دورا كبيرا في استنزاف الثروات الباطنية واستغلال الموارد الأولية لهذه الشعوب، وكذلك من خلال السياسات المنتهجة من طرف الهيئات المالية العالمية تجاه الدول المتخلفة .

ثانيا : بيان الرباط 2006.

بطلب من عدة دول إفريقية وأوروبية تم بتاريخ 13 جويلية 2006 عقد لقاء تناول مسألة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا وتداعياتها على المستوى القاري وذلك بمدينة الرباط عاصمة المملكة المغربية، حيث أصدرت الدول المشاركة في هذا بيانا سمّي فيما بعد ببيان الرباط والذي صادق عليه 58 وزيرا من الدول الأوروبية ومن الدول الإفريقية في العاصمة المغربية، إتّفق فيه الحضور على التعاون والمسؤولية المشتركة في معالجة "مشكلة" الهجرة غير الشرعية وتناولها بطريقة شاملة ومتوازنة مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين وتوفير الحماية الدولية لهم تماشيا مع الإلتزامات الدولية للدول المشاركة"[2]، من خلال هذا البيان دعت الدول المشاركة المنظمات الدولية بما فيها مفوضية الإتحاد الأوروبي للمساعدة في تطبيق التوصيات المتفق عليها وأعلنت السويد أنّها ستوفّر التمويل اللازم لخطة مؤلفة من عشر نقاط كان قد وضعها المفوض السامي لشؤون اللاجئين "**انطونيو غوتيرس**"[3]، علما أنّ هذه الخطة تهدف إلى مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة مع الحرص على حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين في نفس الوقت، كما تهدف هذه الخطة من جهة أخرى إلى المطالبة بإقامة تعاون حقيقي مع الأجهزة الأمنية بمعيّة السلطات القضائية لمواجهة ظاهرة الإتجار بالبشر ومكافحة الجريمة المنظمة بكلّ أنواعها.

ما تجدر الإشارة إليه هو أنّ بيان الرباط حمل في مضامينه عملية التنسيق والتعاون بين الدول الأوروبية والإفريقية، حيث صرّح "**فرانكو فرانتيني**" مفوّض الإتحاد الأوروبي لشؤون العدل أنّه يتعيّن على المؤتمرين محاولة الإتّفاق على خطة عمل جماعية تضمّ أيضا الدول الإفريقية التي ينتسب إليها المهاجرون أو يعبرونها إلى أوروبا، إذْ يُعدّ التعاون مع مثل هذه الدول أمرا لا غنى عنه في أية خطة

[1] – رحموني، **مرجع سابق**، ص.225.

[2] – فريجة و لدمية فريجة، **مرجع سابق**، ص. 200.

[3] – "المكان نفسه".

عمل لإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية، كما أكّد على ضرورة تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية لهؤلاء المهاجرين"[1] .

ثالثا: ميثاق الهجرة و اللجوء.

هذا الإتفاق يعتبر في حدّ ذاته إتفاقا مبدئيا والتزاما سياسيا للإتحاد الأوروبي تجاه الدول الأخرى في سبيل إقامة سياسة أوروبية حول الهجرة واللجوء تشترك فيها كل دول الإتحاد، وبالتالي فإنّ هذا الميثاق يسعى لوضع سياسة عادلة و فعالة في التّعامل مع التحديات التي تفرضها الهجرة و الفرص الإيجابية التي تصاحبها"[2]، و هكذا تبنّت الدول الأوروبية ميثاق الهجرة الذي تقدمت به فرنسا في 2008/07/07 وحظي بإجماع وزراء الإتحاد المكلفين بالهجرة في 2008/09/25 وتمّت المصادقة عليه من طرف الرؤساء ورؤساء حكومات الدول الأطراف في دورة المجلس الأوروبي في 15 و 16 أكتوبر من نفس السنة"[3]، هذا الميثاق ينصّ على عودة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية .

لقد كان الهدف الأسمى من ميثاق الهجرة واللجوء هو تعزيز الحراسة على الحدود التي يتسرب عبرها المهاجرون غير الشرعيين مع المحافظة على توازن أوروبا، فالبيان هذا هو عبارة عن رسالة مفادها أنّ أوروبا تستقبل رعايا دول أخرى لكن حسب قوانينها وشروطها مع الصرامة في التصدي للهجرة غير الشرعية. وبخصوص المبادئ الخاصة بالهجرة واللجوء التي نص عليها هذا الإتفاق فهي تتمثل في تشجيع الهجرة العمالية (المهنية)، تقوية جاذبية الإتحاد للمهاجرين ذوي الكفاءات والتأهيل العالي، تدبير التجمع العائلي في إطار إحترام الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، واتخاذ سياسات إندماج تتمركز حول التوازن بين الحقوق وواجبات المهاجرين في احترام قوانين وهوية بلدان الإستقبال"[4] .

أما فيما يخص الهجرة غير الشرعية فإن الميثاق يسعى إلى إقامة شراكة أمنية بين الدول الأوروبية والدول الأخرى عن طريق تمتين التعاون مع البلدان المصدّرة للهجرة للقضاء على مختلف الشبكات الداعمة لهذه الظاهرة مع إتخاذ كل التدابير الخاصة لعودة المهاجرين غير الشرعيين لبلدانهم الأصلية مع فرض رقابة أشد على لمّ شمل أسر المهاجرين، ودعى دول الإتحاد الأوروبي إلى السعي إلى تبنّي أسلوب

---

[1] – فريجة و لدمية فريجة، **مرجع سابق**، ص. 200.

[2] – "المكان نفسه".

[3] – **المرجع نفسه**، ص. 201.

[4] – "المكان نفسه".

الطرد، ودفع النقود للمهاجرين كي يعودوا إلى بلادهم، والعودة إلى الدخول في اتفاقيات ملزمة مع الدول الأصلية للمهاجرين، وخاصة مع ليبيا وتونس، لإبعاد المهاجرين غير الشرعيين"[1].

إجمالا لما سبق يمكن القول أنّ دول الإتحاد الأوروبي خاصة الجنوبية منها (فرنسا، إسبانيا وإيطاليا) هي من أكثر البلدان تأثرا بالهجرة غير الشرعية نحوها نظرا لأن سواحلها تطلّ على البحر المتوسط مباشرة، وهذا راجع إلى عامل القرب الجغرافي من شمال إفريقيا بحيث أصبحت الهجرة نحو أوروبا خاصة نحو الدول الجنوبية منها تتم عن طريق السفن والقوارب*[2]، وهي الوسيلة الأكثر إستعمالا من طرف المهاجرين غير الشرعيين، وعليه فقد جاء ميثاق الهجرة واللجوء ليعالج ظاهرة الهجرة إنطلاقا من عدّة أبعاد وهي واجب التضامن الإقليمي، عن طريق الحوار القائم على الإحترام المتبادل بين الجميع وضرورة الأمن الجماعي عن طريق نشر التسامح وإرساءالأمن والسلام والتعايش بين البشر وملاءمة ظاهرة الهجرة مع تطور سوق العمل في دول الإتحاد عن طريق حماية مبادئ القانون والعدالة والإنصاف.

– الفرع الثاني : الآليات الإقتصادية للتعامل الأوروبي مع التهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا.

بعد أن تفاقمت مشكلة المهاجرين ومثّلت تحدّياً كبيراً للمجتمع الأوروبي لم يكن بوسع دول الإتحاد الأوروبي سوى الإعتماد على آليات مختلفة لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة فمن بين مجموع الآليات الأخرى التي إعتمدها الإتحاد الأوروبي هناك الآليات الإقتصادية نظراً لما يمثّله الإقتصاد من أهمية في استقرار المجتمعات وتطورها، وفي هذا الصدد إقترحت دول الإتحاد حلولا إقتصادية بديلة للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، وعليه فإن مكافحة الهجرة غير الشرعية في شقّها الإقتصادي يجب أنْ تركّز على قضية التنمية المحلية في دول جنوب المتوسط المصدّرة للهجرة غير الشرعية، وعلى الدول الأوروبية

[1] – محمد مطاوع، الإتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 431، (جانفي 2015)، ص ص. 22 – 39.

[2] – لقد تزايدت أعداد المهاجرين غير الشرعيين وتعددت مصادرهم ووجهاتهم ومساراتهم كما تشير إلى ذلك بيانات منظمة الهجرة الدولية، وفي هذا السياق أصبحت جزر الكناري الإسبانية من أهم محطات الهجرة غير الشرعية للمهاجرين من إفريقيا عبر سواحل المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا، فقد وصل عام 2006 إلى سواحل جزر الكناري حوالي 30 ألف مهاجر غير شرعي في قوارب خشبية صغيرة، وحسب تصريحات المفوض الأوروبي لشؤون الهجرة " ديميتريس افراموولوس " فقد وصل أكثر من 276 ألف مهاجر غير شرعي إلى الإتحاد الأوروبي عام2014 أي بزيادة بنسبة % 138 مقارنة بعام 2013 حيث وصل عددهم إلى 107365 مهاجر غير شرعي . **المرجع** : دخالة مسعود ، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط : تداعياتها وآليات مكافحتها، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة** ، العدد 5 ، (أكتوبر 2014)، ص. 134.

مساعدة تلك الدول لإيجاد الحلول المناسبة لمشاكلها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ولعل ذلك هو الحل الوحيد الأمثل لمواجهة الهجرة غير الشرعية والقضاء عليها"[1].

لقد فرضت فكرة التنمية نفسها وكان لا بد من مراعاة الجانب التنموي لدى الدول المصدرة لظاهرة الهجرة، ومن هنا بدأت دول الإتحاد في ربط قضية الهجرة غير الشرعية بالتنمية، حيث بدأ التفكير في نقل التنمية إلى دول المنشأ ووقف الهجرة غير الشرعية بدعم التنمية وهو نفس التوجه الذي نادت به الدول المصدرة للهجرة، وفي هذا الإطار بدأت الدول الأوروبية في عقد لقاءات وملتقيات حول الهجرة ودراسة إمكانية مساعدة الدول الإفريقية ماديا عن طريق تخصيص مساعدات مالية لبعث التنمية على مستوى هذه الدول وخلق نوع من الإستقرار لدى سكان المناطق المعنية بالهجرة.

أوّلا : الآلية الأوروبية للجوار والشراكة .

تقوم سياسة الجوار الأوروبية التي أطلقها الإتحاد الأوروبي سنة 2004 على أن تلتزم دول جنوب المتوسط مثلها مثل دول الإتحاد بمجموعة من الأولويات التي تهدف إلى تعزيز الإلتزام بالقيم المشتركة بما فيها تعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان وتطبيق الحكم الراشد، وتعتبر الآلية الأوروبية للجوار والشراكة أداة لتمويل هذه السياسة حيث تمرّ من خلالها معونات الدعم لفائدة البلدان الأعضاء في سياسة الجوار الأوروبية، وتعدّ أداة للتعاون ويديرها قسم المعونات الأوروبية للتنمية والذي يتمّ من خلاله تجسيد القرارات السياسية وترجمتها على أرض الواقع"[2]، في هذا الصدد عمل الإتحاد الأوروبي من أجل معالجة الأسباب الحقيقية للهجرة غير الشرعية على ضمان إندماج المهاجرين المرحّلين إلى بلدانهم الأصليّة ومساهمتهم في الإقتصاد المحلي لبلدهم، حيث تضمن هذه الآلية تمويل الشراكة الأورومتوسطية، وعليه فقد خصّص الإتحاد الأوروبي موارد كبيرة لدعم التحدي الرئيسي المتمثل بترسيخ الإستقرار في الجوار مع توفير أكثر من 15 مليار يورو من خلال آلية الجوار الأوروبية للفترة 2014 – 2020، ولتحسين هذا الواقع أكثر سيسعى الإتحاد الأوروبي إلى الإستفادة من التمويل الإضافي الكبير عبر تعزيز تعاونه مع مؤسسات التمويل الدولية الرئيسية ومن خلال آلية تسهيل الإستثمار في الجوار"[3]،

---

[1]– دخالة، **مرجع سابق**، ص. 154.

[2] – فريجة و لدمية فريجة، **مرجع سابق**، ص. 202.

[3]– المفوضية الأوروبية، الممثلة العليا للإتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، **تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الاوروبي واللجنة الإقتصادية والإجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق حول مراجعة السياسة الأوروبية للجوار**، (بروكسل 18 نوفمبر 2015) ، ص. 20 .

ومن بين الأهداف الأساسية لهذه الآلية هو دعم التحول الديمقراطي وتشجيع مبدأ إحترام حقوق الإنسان وتشجيع التعاون في مجالي مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وفيما يتعلق بمسألة الهجرة غير الشرعية فإنّ سياسة الجوار الأوروبية الجديدة تسعى لمعالجة الأسباب الجوهرية للهجرة غير الشرعية والتخفيف من وطأتها والعمل على إعادة من ليس له الحق في الإقامة بالإتحاد الأوروبي إلى بلده بصورة كريمة بالإضافة إلى إبرام إتفاقيات إعادة القبول مع الدول المصدرة للهجرة"[1].

ثانيا: التعاون من أجل التنمية.

لجأ الإتحاد الأوروبي من أجل التّصدّي لظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى سياسة تعاون مع البلدان المصدرة للهجرة مبنية على عامل التنمية، حيث فتحت دول الإتحاد الأوروبي مجال الحوار مع الدول المصدّرة للمهاجرين غير الشرعيين وذلك عن طريق تنظيم لقاءات وعقد إتفاقيات تتناول موضوع الهجرة غير الشرعية ومحاولة إيجاد الحلول اللازمة لها، لقد جاءت الإتفاقيات والمقاربات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية محتوية على وسائل ردع (أي أمنية) ووسائل سياسية تعتمد على إقناع الشباب الراغب في الهجرة بالبقاء في وطنه وإعانته من خلال العديد من البرامج التنموية والحوافز المادية وحتى المعنوية، من خلال التنصيص على إحترام الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية ودولة القانون والمجتمع المدني"[2].

لقد تم الإتفاق على تقديم الإتحاد الأوروبي إعانات مالية لدعم الإصلاحات وإقامة مشاريع إستثمارية داخل دول المنشأ ومساعدتها على تنمية إقتصادياتها باعتبار التنمية عاملا من عوامل التطور وخلق مناصب الشغل، الأمر الذي يعود بالإيجاب على الطرفين وذلك بتقليص الفوارق الإجتماعية بين دول الإتحاد الأوروبي والدول المصدّرة للهجرة من جهة، وإيقاف تدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا من جهة أخرى، وفي هذا الإطار قدّم الإتحاد الأوروبي مبلغ قدره 4.60 مليار أورو للدول المتوسطية كمساعدة مالية للمساهمة في تحمّل جزء من تكاليف الإنفتاح الإقتصادي والإصلاحات المرافقة عن طريق صندوق الإتحاد في إطار البرنامج الأول الذي يدعى **ميدا 1** (MEDA1)"[3]، أما فيما يخص

---

[1]– بن يحيى، **مرجع سابق**، ص. 468.

[2]– ماهر عبد مولاه، التشريع الأوروبي إزاء الهجرة السرية المغاربية : آليات الردع والتحفيز، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 398،(أفريل 2012)، ص ص. 36 – 57.

[3]– محمد نذير أوسالم، أحمد طعيبة و مليكة حجاج، الهجرة غير الشرعية بين إستراتيجيات المواجهة وآليات الحماية، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، م 8 ، العدد 15،(1 جوان 2016)، ص ص. 24 – 43.

الإستثمار الأوروبي على مستوى الدول المصدرة للمهاجرين فقد قام البنك الأوروبي للإستثمار بالدور المركزي لتجسيد هذا الخيار على اعتبار أنّ الأمن والسلام على ضفتي البحر الأبيض المتوسط مرتبطان بالتنمية واستثمار الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية داخل الأقطاب الأوروبية"[1]، وفي إطار برنامج **ميدا 2** (**MEDA2**) لمدة أربع سنوات (2000 – 2003) وصل مبلغ الإلتزامات أو التعهدات 1011،6 مليون أورو، أما المبلغ الإجمالي للمدفوعات فتمثل في 555،1 مليون أورو، أي بنسبة 55 %"[2].

تعتبر هذه الآليات حلولا مؤقتة أو أنصاف حلول إنْ صحّ التعبير، وهذا ما يدلّ على غياب إستراتيجية مؤسسة ومدروسة لمواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية، فالدول المستقبلة والمصدّرة تتعامل مع هذه الظاهرة على أساس أنّها مشكلة يجب مواجهتها بآليات أمنية فقط، متجاهلة الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي دفعت إليها، بل بالعكس فمن أجل مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا بد من تسطير إستراتيجية إقتصادية تنموية بعيدة المدى تتطلب إصلاحات عميقة على مستوى الدول المصدّرة لهذه الظاهرة ومساهمة مادية معتبرة من طرف الدول الأوروبية المستقبلة للظاهرة، وذلك عن طريق القيام بمبادرات إنمائية وخلق مشاريع تنموية مستدامة تمكّن المواطنين من الإستقرار وتثبيتهم في مواطنهم الأصلية مع إدراج بعض البنود ضمن الإتفاقيات الثنائية الموقعة بين دول الإتحاد الأوروبي والدول المصدّرة لظاهرة الهجرة تسمح للأشخاص المهاجرين بتوقيع عقود موسمية تسمح لهم بالعمل لمدة محدودة في البلد المستقبل في انتظار حل قد يكون نهائيا لمشكل الهجرة غير الشرعية.

ختاما، يمكننا القول أنّ القضاء على الهجرة غير الشرعية يتطلب إقامة تنمية مستدامة قائمة على الإستثمار في المورد البشري بالدرجة الأولى، أيْ تكوين العنصر البشري تكوينا يضمن له التسلح بمهنة دائمة، والقيام بعد ذلك بمشاريع وإنجازات ملموسة تسمح بتثبيت المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية عند العودة إلى أوطانهم، وعلى دول الإتحاد الأوروبي أنْ تضمن هذا التكوين فوق أراضيها عن طريق إقامة مراكز تكوين مهنية قصيرة المدى في إطار برامج المعونات التي أقرّتها، ومن هنا تنشأ العلاقة التكاملية بين الآليات التنظيمية وبين التنمية البشرية، فليس هناك تنمية دون استقرار، وليس هناك إستقرار دون أمن، وليس هناك أمن دون تنمية.

---

[1]– أوسالم، **مرجع سابق**، ص. 32.

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 50.

المطلب الثاني: الآليات الأمنية والعسكرية للتعامل الأوروبي مع التهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا

لقد شغل موضوع الهجرة غير الشرعية حيزا كبيرا في سياسات الدول باعتباره ظاهرة دولية خطيرة ترتبط بموضوع الأمن وتشكّل في نفس الوقت تهديدا لأمن واستقرار الدول حيث لازال يدرج ضمن الإستراتيجيات الكبرى الموضوعة من قبل مختلف الدول، إنطلاقا من هذا بنى الإتحاد الأوروبي سياسته الأمنية المشتركة الخاصة بمحاربة هذه الظاهرة ومحاولة إيجاد الحلول الناجعة للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الجنوب نحو البلدان الأوروبية، وعليه فقد سارعت دول الإتحاد الأوروبي إلى رسم الإستراتيجيات المختلفة ووضع الآليات الأمنية والعسكرية التي بإمكانها أنْ تضع حدا لهذه الظاهرة سعيا منها للمحافظة على أمنها واستقرارها.

لقد صارت قضية الهجرة غير الشرعية من بين القضايا المحورية في السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي حيث أصبحت دول الإتحاد تنظر إلى ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط على أنّها مصدر المخاطر وتشكّل تهديدا على الأمن الأوروبي وهذا ما يؤدي إلى إنتشار وتفاقم ظواهر أخرى مثل الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، التطرف الديني والعرقي، ما يؤدي إلى إنتشار حالات اللاإستقرار واللاأمن والتوترات"[1]، الأمر الذي أدّى بالمؤسسات الأوروبية إلى الشروع في إيجاد الحلول اللازمة لهذه المشكلة في إطار المبادئ الإنسانية التي تمّ تأسيس الإتحاد عليها، والمتمثّلة أصلاً في احترام وحماية حقوق اللاجئين مع العمل على تشديد الرقابة على الحدود وإعادة النظر في سياسة الهجرة واللجوء نظرا للعلاقة القائمة بين ظاهرة الهجرة والإرهاب، حيث أصبح من الإحتمالات الواردة تسلّل بعض أعضاء الجماعات الإرهابية بين المهاجرين، و تبقى الشبهات تحوم خصوصا حول الأشخاص ذوي الديانة الإسلامية القادمين من إفريقيا حسب المنظور الأوروبي المتطرّف الذي ينظر إلى كل ما هو مسلم بأنه إرهابي .

وهنا تجب الإشارة إلى أنّ مفهوم الإرهاب أُستعمل في أوساط السياسيين ووسائل الإعلام الغربية إستعمالاً غير دقيق واستُخدم إعتباطياً للدّلالة على عداء الغرب نحو الإسلام وكل ما هو مسلم، فصفة الإرهابي لا تقتصر على معتنقي الديانة الإسلامية فحسب، ولكن يمكن العثور على هذه الصفة ضمن

[1]– بن بوعزيز، **مرجع سابق**، ص. 33 .

معتنقي الديانات الأخرى، وفي صفوف أصحاب الشهادات والمراتب العليا لأن صفة الإرهاب تحمل مفهوما ثقافيا وسياسيا بالدرجة الأولى بقدر ما هي ظاهرة عسكرية .

في هذا الصدد شرعت دول الإتحاد الأوروبي في تشديد الإجراءات الأمنية على المستوى الداخلي لاقتناعها بأنّ مشكلة الهجرة غير الشرعية أصبحت مشكلة أمنية وذلك من خلال التشديد في مراقبة الحدود وعقد إتفاقيات مع الدول المصدرة للمهاجرين وكذلك دول العبور لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين إليها، وعليه فقد شرع في إقامة مؤسسات أمنية تتكفل بمراقبة الحدود ومواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية عن طريق التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء في مجال إدارة الحدود الخارجية، وبالرغم من شدة هذه الإجراءات فقد عانت إيطاليا كثيرا من مشكلة اللاجئين إذ كانت التحدّيات كبيرة بالنسبة لها، حيث بلغ عدد الذين حلوا في السواحل الإيطالية إنطلاقا من ليبيا سنة 2012 ، نحو 20 ألفا، وتضاعف الرقم أكثر من ثلاث مرات في ظرف سنة واحدة، حيث وصل سنة 2013 إلى 70 ألفا. وفي سنة 2014، تجاوز عدد المهاجرين الذين عبروا المتوسط 207 آلاف، بحسب أرقام "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، من بينهم أكثر من 80 بالمائة قاموا بذلك إنطلاقا من السواحل الليبية . أما عدد الغرقى فتجاوز 3400 "[1].

دائما وفي نفس الإطار تشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى نحو مليوني شخص قد نزح إلى المملكة المغربية برا من بعض الدول الإفريقية خلال السنوات الأخيرة وتوجه هؤلاء إلى إسبانيا بحرا، ما يعرّضهم إلى الكثير من الأخطار، وقد وصل خلال عام 2006 أكثر من 27 ألف لاجئ إلى جزر الكناري عن طريق قوارب قديمة وغير مؤهلة للرحلات البحرية، كما وصل حوالي 14 ألف إلى الأراضي الإيطالية بينما وصل أكثر من 1600 مهاجر غير شرعي إلى الأراضي المالطية"[2].

- الفرع الأول : الآليات الأمنية للتعامل الأوروبي مع التهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا.

تعتبر الآليات الأمنية التي إعتمدها الإتحاد الأوروبي لمحاربة الهجرة غير الشرعية والتصدي لها إحدى الآليات الفعالة التي عالجت ظاهرة تدفق المهاجرين على مستوى دول الإتحاد خوفا مما ينجرّ عن هذه الظاهرة من حدوث تهديدات أمنية تؤثر سلبا على إستقرار دول الإتحاد ومتاعب إجتماعية تغزو

[1]- عبد الواحد أكمير، الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 433، (مارس 2015)، ص ص. 28 – 41.

[2]- دخالة، **مرجع سابق**، ص. 141.

المجتمع الأوروبي، هذه الآليات هي عبارة عن إجراءات أمنية تكنولوجية توضع على مستوى حدود الإتحاد تستخدم فيها تكنولوجيا عالية الدقة وذات جودة عالية تتمثل في أجهزة إنذار مبكّر وكاشفات ليلية للمراقبة تعمل بالأشعة تتحكم فيها أنظمة إلكترونية للكشف والتبليغ عن كل شخص يحاول الإقتراب من الحدود، إضافة إلى عملية التنسيق الأمني بين مختلف أجهزة الأمن لدول الإتحاد الذي من شأنه أنْ يزيد من تدعيم الحراسة على الحدود .

أولا : تشديد الحراسة الأمنية على الحدود الأوروبية في إطار إتفاقية شنغن .

لقد حدّدت إتفاقية **شنغن***[1] نظام الرقابة على الحدود الخارجية حيث وضعت شروط العبور القانونية للحدود الخارجية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، كما وضعت تدابير متمثلة في العقوبات في حالة العبور غير الشرعي، وبذلك أقرّت المادة السابعة من نص الإتفاقية الأولى 1985 بواجب الأطراف أنْ تسعى لتقرير سياسات التأشيرات في أقرب وقت ممكن من أجل تجنّب الآثار السلبية في مجال الهجرة والأمن التي قد تنجم عن تخفيف الضوابط على الحدود المشتركة"[2]، ومن أجل تفعيل هذه الشروط إتخذ الإتحاد الأوروبي في إطار مكافحة الهجرة السرية ومراقبتها إجراءات أمنية مشددة عديدة على طول السواحل الأوروبية تتمثل في بناء جدار حدودي من طرف إسبانيا وممولّ من طرف الإتحاد الأوروبي، يصل علوّه إلى ستة أمتار مجهزة بالكاميرات، الصور الحرارية و رادارات للمسافات البعيدة، وأجهزة للرؤية في الظلام بالأشعة تحت الحمراء، كذلك تمّ إنشاء مراكز للمراقبة الإلكترونية، مجهزة بوسائل إشعار ليلي ورادارات، ومدعّمة بجهاز مدمج لحراسة مضيق جبل طارق "[3]، كذلك وفي نفس الإطار لم تتوقف مجهودات الإتحاد الأوروبي لمواجهة الظاهرة إلى هذا الحدّ بل ذهبت إلى أبعد من ذلك حيث تمّ إقامة مشروع إطلاق قمر صناعي أطلق عليه إسم – شبكة فرس البحر –لمراقبة عمليات الهجرة

[1] – **معاهدة شنغن** : أبرمت هذه المعاهدة في 14 يونيو 1985م بين حكومات دول الإتحاد الإقتصادي Bénélux ، وألمانيا الفيدرالية وفرنسا بالإلغاء التدريجي لمراقبة الحدود المشتركة، وفرض تأشيرات على الأجانب (خاصة العرب والأفارقة) من قبل جميع الدول الأعضاء، وهذا يعني أن هذه الدول قامت بخطوة جدية في التعاون بينها لمراقبة فضاء شنغن، أما تمكين الأشخاص المرشحين للهجرة للحصول على تأشيرة لدخول إقليم شنغن فهو يعتمد على عناصر موضوعية .

[2] – سارة قوراري، دورالإتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، **المجلة الجزائرية للامن والتنمية**، م6، العدد 1،(1 جانفي 2017)، ص ص. 448 – 462 .

[3] – فريجة و لدمية فريجة، **مرجع سابق**، ص. 194 .

غير الشرعية و هي شبكة سريعة لمراقبة البحر إذ يسمح بتوزيع المعلومات حول تدفق المهاجرين، و كذا الإتصال بالشرطة في كل بلد"[1] .

ثانيا: إتفاقيات إعادة الإدخال.

سعى الإتحاد الأوروبي في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى إبرام عدة إتفاقيات تتعلق بإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية وذلك عن طريق تفاهم وتعهد بين الطرفين، فاتفاقيات ترحيل المهاجرين وإعادتهم إلى مواطنهم الأصلية هي إتفاقيات مفروضة من البلدان الأوروبية على البلدان المجاورة في جنوب المتوسط ، وتسعى البلدان الأوروبية الغربية إلى إدماج هذه الإتفاقيات ضمن إتفاقيات الشراكة مع البلدان سالفة الذكر حتى تصبح مواجهة الهجرة غير الشرعية من أسس هذه الشراكة"[2].

ثالثا: الإتفاقيات الأمنية الثنائية والمتعددة الأطراف.

لقد أخذت الهجرة غير الشرعية أبعادا جد خطيرة خاصة بعد ظهور شبكات منظّمة للإتّجار بالبشر وسط المهاجرين غير الشرعيين، هذه الظاهرة الخطيرة تتطلب تكثيف جهود كل الدول المعنية بهدف محاصرتها والتصدي لها عن طريق إبرام معاهدات دولية وسنّ قوانين داخلية لمحاربتها وإيجاد الحلول الناجعة لها، من خلال إشراك المجتمع الدولي وتدخّله لأجل القضاء على هذه الظاهرة، وفي هذا الصدد أبرم الإتحاد الأوروبي إتفاقيات شراكة مع بلدان شمال إفريقيا (إتفاقات شراكة مع تونس 1995، والمغرب 1996، والجزائر 2005) وتمثّل هذه الإتفاقات الأساس القانوني لأيّ تعاون بين الإتحاد الأوروبي وهذه البلدان، وهي تخضع لموافقة البرلمان الأوروبي بالإجماع"[3]، وجاء في بعض المواد المشتركة بين جميع الإتفاقيات نصوص تتعلق بالهجرة، حيث تنصّ بشكل رئيسي على تعزيز التعاون من أجل منع ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وإقامة حوار دائم بين الإتحاد الأوروبي والدولة المرتبطة به حول هذه النقطة"[4].

---

[1]– فريجة و لدمية فريجة، **مرجع سابق**، ص. 194.

[2]– "المكان نفسه"

[3]– عبد الله علي عبو، الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة، **مجلة الشريعة والقانون** ،السنة الثلاثون، العدد 65 ، (أفريل 2016)، ص ص. 177 – 229.

[4]– **المرجع نفسه**، ص. 205.

أ – الإتفاقيات الأمنية المشتركة:

في هذا المجال سارع الإتّحاد الأوروبي إلى عقد إتفاقيات ثنائية بينه وبين دول شمال إفريقيا في إطار سياسة التعاون المشترك لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومن بين أهم هذه الإتفاقيات :

1 – إتفاقية بين إسبانيا و المغرب :

وهي عبارة عن مذكرة تفاهم وقعت سنة 2003 للحدّ من الهجرة غير الشرعية، وبموجب هذه الإتّفاقية يسمح لعدد محدود من العمّال الموسميين بالعمل بإسبانيا لمدة تسعة (9 أشهر)، وتعدّ هذه الإتّفاقية نموذجا ناجحا في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية"[1].

2 – إتفاقية بين إيطاليا و الجزائر:

بموجب هذه الإتّفاقية تمّ ترحيل كل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين و قد تمّ ترحيل أكثر من مليون شخص و قد قدّمت الحكومة الإيطالية ألف تأشيرة عمل للجزائريين عامي 2008_2009 "[2].

3 – إتفاقية بين فرنسا والجزائر :

تم إبرام هذه الإتّفاقية بتاريخ 2003/10/25

4 – إتّفاق بين ألمانيا والجزائر :

تمّ توقيعه ببون في 1997/02/14 والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي 63/06 المؤرخ في 2006/02/11

5 – إتّفاق بين بريطانيا والجزائر :

تمّ توقيعه بلندن في 2006/07/11 والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي 467/06 المؤرخ في 2006/12/11.

[1] – بن بوعزيز، **مرجع سابق**، ص. 36 .

[2] – "المكان نفسه".

6 – بروتوكول بين إسبانيا والجزائر :

تمّ إبرامه في 2002/07/31 والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي 476/03 المؤرخ في 2006/12/06 "[1]

7 – إتفاقية بين تونس و إيطاليا:

تقضي هذه الإتّفاقية تزويد تونس من طرف إيطاليا بالمعدّات و الأجهزة و الزّوارق السريعة وعقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصّصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مع وضع نظام تبادل المعلومات بين البلدين"[2].

8 – إتّفاقية بين ليبيا و إيطاليا:

عقدت هذه الإتّفاقية بطرابلس سنة 2007 و بموجب هذه الإتّفاقية يقوم البلدان بتنظيم دوريات بحرية بعدد ستة قطع بحرية معارة مؤقتا من إيطاليا، يتواجد على متنها طواقم مشتركة من البلدين لغرض أعمال التدريب و التكوين، والمساعدة الفنية على إستخدام و صيانة القطع، و تقوم هذه الوحدات البحرية بعمليات المراقبة و البحث و الإنقاذ سواء في المياه الإقليمية الليبية أو الدولية، وهناك عدّة إتفاقيات بين البلدين في نفس الشأن عام 2003 "[3].

9 – إتّفاقية بين إسبانيا و موريتانيا:

أبرم هذا الإتّفاق بغية مواجهة مشكلة سفينة عالقة تنقل عدد من المهاجرين غير الشرعيين في السواحل الموريتانية كانوا في طريقهم إلى إسبانيا، و بموجب هذا الإتّفاق إلتزمت موريتانيا بترحيل هؤلاء المهاجرين إلى دولهم، والتزمت إسبانيا بإقامة مستشفى ميداني لاستقبال المصابين منهم"[4].

---

[1]– آمنة امحمدي بوزينة، "الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية (مع التركيز على حالة الجزائر)"، في محمد غربي **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة**، (الجزائر، إبن النديم للنشر والتوزيع دار الروافد الثقافية ناشرون، بيروت، ط 1، 2014)، ص ص. 253 ، 254 .

[2]– بن بوعزيز، **مرجع سابق**، ص. 35.

[3]– "المكان نفسه".

[4] – **المرجع نفسه**، ص. 36.

– الفرع الثاني: الآليات العسكرية للتعامل الأوروبي مع التهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا.

إضافة إلى ما تمّ إنجازه من آليات أمنية من طرف الإتحاد الأوروبي لوقف تدفّق المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا أنشأت الدول الأوروبية قوات برّية و بحريّة خاصة في إطار ما يسمى بالآليات العسكرية للتصدي للهجرة غير الشرعية .

أوّلا : تشكيل قوات الأوروفورس Euro– Force" .

قوات الأوروفورس هي عبارة عن قوة خاصة يعود قرار تشكيلها إلى إجتماع برشلونة في ماي 1995، حيث قرّرت الدول الأوروبية الأربع المطلّة على حوض البحر الأبيض المتوسط تشكيل هذه القوات التي تشكلت بالفعل عام 1996، وتتكون من قوة برّية تعرف ب **Euro– Force**" وأخرى بحريّة أيضا تعرف إختصارا ب "**Euro Mar Force**" وبالتالي فهي عبارة عن قوة خاصة يمكنها التدخل براً وبحراً لاعتبارات أمنية و إنسانية، تقرّرها القيادة العامة لهذه القوات"[1]، من بين مهام هذه القوات هي حماية أمن و استقرار الحدود الجنوبية الأوروبية .

ثانيا : إنشاء وكالة فرونتكس (الوكالة الأوربية لإدارة الحدود FRONTEX).

في شهر أكتوبر سنة 2004 تم إنشاء وحدة مشتركة لإدارة الحدود بين دول الإتحاد الأوروبي تعرف باسم " الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي" FRONTEX، وقد جاء تأسيس هذه الوكالة بهدف رئيس و هو دعم التعاون من الناحية العملية بين الدول الأوروبية فيما يتعلق بحدودها الخارجية لا سيما ساحل البحر الأبيض المتوسط ، وذلك في ضوء تزايد معدلات تدفق المهاجرين غير الشرعيين، والربط الأوروبي المباشر بين المهاجرين والإرهاب في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 وباشرت هذه الوكالة عملها في أكتوبر 2005 ، وأسست مركزها الرئيسي في وارسو"[2] .

هذه الوكالة التي من مهامها التنسيق بين الدول الأعضاء في الإتحاد بهدف تشديد الحراسة على الحدود الأوروبية للحد من الهجرة غير الشرعية، وإعادة المهاجرين نحو بلدانهم الأصلية، سخّرت لها إمكانيات كبيرة تتمثل في ستة وعشرين طائرة مروحية، وإثنين وعشرين طائرة صغيرة، ومائة وثلاثة عشر

[1]– فريجة و لدمية فريجة، **مرجع سابق**، ص. 192 .

[2]– بن يحيى، **مرجع سابق**، ص ص. 466، 467.

باخرة ، بالإضافة إلى أربعمائة وستة وسبعين شاحنة مجهزة بمعدات لمكافحة الهجرة السرية، كالرادارات المتحركة والكاميرات الحرارية وأجهزة ترصد دقات القلب"[1] .

[1] – بن يحيى، **مرجع سابق**، ص. 467.

المبحث الثالث: آليات التعامل الأمريكي مع التهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا.

بعد نهاية الحرب الباردة حدثت تطورات كبيرة في مفهوم الأمن بظهور تهديدات ومخاطر جديدة عابرة للحدود وبذلك أصبحت مسألة الأمن من المعادلات الصعبة لدى كثير من الدول، من هذا المنطلق تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية مع هذه التطورات، باعتبارها القوة العظمى التي تقود العالم فالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية محدّدة بعنصر القوة سواء كانت عسكرية أو إقتصادية، هاذين العاملين هما اللذان يشكّلان المميّزات العامة للسياسة الأمريكية، إذ من خلال المؤسسات الإقتصادية والشركات الدولية إستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، أن تتحكم في مجموع الإقتصاد العالمي، حيث تمكّنت من بناء إقتصاد بالمستوى الدولي، أمّا على الصعيد العسكري فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية تملك ترسانة عسكرية ضخمة، إذْ تنفق سنويا ميزانية تقدّر بملايير الدولارات مخصّصة للإستثمار في المجال العسكري، وهذا ما يؤكده الرئيس الأسبق **جورج بوش** حين كتب في مذكراته إذ قال" إنّ علينا ببساطة أنْ نقود الآخرين ... وأنْ نضمن التنبؤ بالمستقبل، وأنْ نكفل الإستقرار في العلاقات الدولية، ذلك لأنّنا الدولة الوحيدة التي تملك الموارد الضرورية والسمعة ... واذا لم تقم الولايات المتحدة بقيادة الآخرين، فلن تكون هناك زعامة في هذا العالم"[1].

ولمواجهة هذه التهديدات، تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية آليات مختلفة تجاه منطقة شمال إفريقيا، وذلك بغرض تحقيق أهدافها الإستراتيجية، حيث تتمثل هذه الآليات في محاربة الإرهاب والنزاعات المسلحة[2] ونشر المبادئ الديمقراطية وقضايا حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة وحقوق الأقليات ومحاربة الجريمة المنظمة وترويج المخدرات، وإسداء المساعدات المالية والإمتيازات الممنوحة للدول الموالية، أو إحتواء الأنظمة غير الموالية لها والتي تصنفها ضمن خانة الدول الإرهابية أو الداعمة له.

---

[1] – أوتكين، **مرجع سابق**، ص. 24.

[2] –Le conflit armé, terminologie utilisée par le droit international contemporain pour décrire le phénomène de guerre, est le plus ancien des deux concepts. Sa définition juridique est davantage étoffée, mieux établie et moins controversée que celle du terrorisme.

Marco Sassoli, Lindy Rouillard, “La Définition de terrorisme et le droit international humanitaire”. **Revue québécoise de droit international**. VOL.07,

p.31.Dans:http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=11&ved=0CIUBEBYwCg&url=http%3A%2F%2Frs.sqdi.org%2Fvolumes%2Fhs07_sassoli.pdf&ei=3ELaUqiiEKWpyAPG24DoCg&usg=AFQjCNFUzVzhgdrR1cV0YT68PEcH-w8RTg&sig2=-uOiuVBHC3M1HQhEkRLktQ.

كذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستغل التحولات السياسية نحو الديمقراطية، التي تعرفها دول المنطقة بخصوص الديمقراطية وحرية إختيار الممثلين عن طريق الإنتخاب، حيث كثيرا ما ربطت الولايات المتحدة الأمريكية مصالحها الإقتصادية بمواقفها السياسية، أما بخصوص إنتهاج دول المنطقة لسياسة إقتصادية أكثر ليبرالية وانفتاح على الأسواق الخارجية، بهدف تحرير الإقتصاد وفتح المجال مجددا للإستثمار أمام رأس المال الأجنبي، فقد وجدت الولايات المتحدة الفرصة سانحة لاختراق هذه المنطقة، مشترطة أن يكون التعامل معها ضمن مجموعة واحدة موحدة، بدل التعامل في إطار دول منفردة .

إنطلاقا من هذا التصور عرضت الولايات المتحدة الأمريكية على دول المنطقة المشروع الإقتصادي المعروف بمبادرة **ايزنستات** نسبة إلى نائب وزير الخزينة الأمريكي، **ستيوارت ايزنستات**، حيث ترمي هذه المبادرة إلى محاولة إدماج إقتصاديات كل الدول المغاربية ضمن مخطط واحد يهدف إلى إيجاد آليات تسمح لرجال الأعمال الأمريكيين بالتعامل معها كسوق واحدة كبيرة ذات عائدات إقتصادية ضخمة.

وهنا نشير إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية زاحمت حلفاءها الطبيعيين الأوروبيين، في مناطق نفوذهم التقليدية خاصة منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومنطقة شمال إفريقيا بالضبط، فكانت مبادرة **إيزنستات** الأمريكية الخاصة بالشراكة مع دول المنطقة ومشروع الشرق الأوسط كعملية إختراق للحصن الأوروبي، الذي سارع إلى سياسة إحتواء بلدان شمال إفريقيا عبر عملية برشلونة المتوسطية، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى للتموقع في شمال إفريقيا لضمان أمن المنطقة كممر إستراتيجي للخليج العربي، وكذلك كنقطة محورية على أساس الجناح الجنوبي لأوروبا لمراقبة أوروبا من جهة وللمحافظة على مصالحها إنطلاقا من المنطقة بدلا من إيطاليا[1].

هذا يعني أن السيطرة والمنافسة يشكلان دعائم المصلحة القومية للولايات المتحدة الأمريكية، كذلك ومن أجل المحافظة على مصالحها، تذهب الولايات المتحدة الأمريكية إلى أبعد من ذلك، فهي تعد الدولة الوحيدة في العالم التي إستخدمت القنبلة الذرية في الحروب، كما أنّها لم تتردد في التدخل المباشر في شؤون الآخرين وفي قلب حكومات منتخبة بصورة شرعية مثل حكومة **اليندي** في تشيلي[2].

[1] – محمد الأمين لعجال، "مظاهر التنافس الأوروبي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي وآليات التصدي له". في: **http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3038.html** (9 مارس 2015).

[2] – كاظم الصلح، **مرجع سابق**، ص. 12.

المطلب الأول: الآليات السياسية والإقتصادية للتعامل الأمريكي مع التهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا.

تقوم الآليات السياسية والإقتصادية التي تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية للتعامل مع التهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا على مجموعة من المفاهيم السياسية والإقتصادية، تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وكل ما يتعلق بقضايا دور المرأة ومؤسسات المجتمع المدني، وكذلك طرح بعض المشاريع الإقتصادية، وإنشاء شراكة إقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة شمال إفريقيا تقوم على إقتصاد السوق وإنشاء مناطق لحرية التجارة، هذه المبادئ كلها تدخل في خانة الترويج لأفكار إستعمارية غربية جديدة، تستهدف من ورائها الإدارة الأمريكية تكوين نخب جديدة موالية للولايات المتحدة تؤمن بأفكارها وتروج لمبادئها السياسية، وتُستعملُ في نفس الوقت كورقة ضغط في وجه الأنظمة الرافضة لإرغامها على السير في فلك الديمقراطية الغربية والقبول بالحلول الأمريكية في هذه المجالات، فمن بين المشاريع الإقتصادية التي طرحتها الولايات المتحدة على دول شمال إفريقيا للإنخراط في سياستها هو مشروع "**إيزنستات**" الذي يرمي إلى تطبيع التعاون الإقتصادي بين دول شمال إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق تشجيع التبادل التجاري والإستثمار الأمريكي في المنطقة.

لقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية نشر المبادئ الديمقراطية بما يستجيب وطموحاتها وينسجم مع قيمها من خلال تشجيع النموذج الديمقراطي على طريقتها، تلك الطريقة التي تجعل من المصلحة القومية مرتكزا لها، فسياستها ترتكز أساسا على المصلحة القومية العليا حتى لو كان ذلك على حساب شعوب العالم، فتشجيع الديمقراطية ليس معناه معاداة القيم الأمريكية والتحرّر كلية من النمط الحضاري الأمريكي، بل على العكس من هذا فهي تعني الموافقة بين الديمقراطية والمصالح الأمريكية، هذه الإستراتيجية تعمل على تعميم نمط حضاري معين يخصّ الولايات المتحدة عن باقي بلدان العالم الأخرى وبالتالي فهذه الإستراتيجية تعبّر عن أمركة العالم والهيمنة عليه، فالآلية السياسية تعد أكثر الآليات أولوية في السياسة الخارجية الأمريكية، لقد أصبحت الأسلوب الأكثر إستعمالا لدى الإدارة الأمريكية في نشر المفاهيم الجديدة المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك من خلال عدة آليات منها الوكالة الأمريكية للتنمية، وكالة الإستعلامات الأمريكية وبعثاتها العاملة في الخارج بهدف الترويج للمبادئ الديمقراطية الغربية، وتشكيل نخب جديدة موالية للولايات المتحدة تروج لنظامها السياسي"[1]،

[1] – رتيبة برد، السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، م 8 ، العدد 15، (جوان 2016)، ص ص. 536 – 545.

وبالتالي فقد جعلت من هذه الآلية مطية للولوج إلى منطقة شمال إفريقيا من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية .

إنّ عملية تشجيع الديمقراطية الجادة لا بدّ من أن تؤدي إلى زوال الأنظمة الموالية للولايات المتحدة الأمريكية، وعليه ففي هذه الحالة تصبح المصالح الأمريكية مهدّدة أيضا، وهنا تظهر ثنائية القيم الديمقراطية والمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وتنكشف النوايا الحقيقية للخطابات الأمريكية في الضغط على الأنظمة والتأثير عليها، فحينما يبدو أنّ الديمقراطية تنسجم مع المصالح الأمنية والإقتصادية لأمريكا، تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بنشر الديمقراطية، أما عندما تصطدم الديمقراطية مع مصالح بارزة أخرى، فإنها تفقد قيمتها وأحيانا يتم إنكارها تماما[1].

- الفرع الأول : الآليات السياسية للتعامل الأمريكي مع التهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا.

تتميز الولايات المتحدة الأمريكية بمعلمها المجسد للحرية، والمشخّص في تمثال الحرية المقام في نيويورك والذي من خلاله ترفع أمريكا شعار الحرية، والمبادئ الديمقراطية، وبأنّها راعية حقوق الإنسان في العالم، غير أنّ هذه القيم والمبادئ أصبحت مجرد ادّعاءات باطلة توظفها خدمة لمصالحها، وهكذا أصبح شعار دمقرطة العالم ونشر مبادئ الحرية وفق القيم الأمريكية، الذي يعتبر في الحقيقة ورقة ضغط أمريكية تجاه معظم دول العالم، بعداً أساسياً من الأبعاد التي تأسس عليها فكر المحافظين الجدد. ومن بين ما يعتقد به المحافظون الجدد، هو أنّه على الولايات المتحدة الأمريكية أنْ تستخدم القوة لعسكرية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، باعتبار أنّ المنظمات الدولية لم تعد قادرة على حل النزاعات الدولية، وعليه فإنّ الحلّ يكمن في التدخل الإنفرادي للولايات المتحدة الأمريكية على غرار ما حدث في العراق، غير أنّ الذي جرى حقيقة في العراق هو أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تأت بالديمقراطية لشعب كان يحلم بها[2].

إنّ هذه الخلفية الإمبراطورية ذات المرجعية الإيديولوجية للمحافظين الجدد، قد وجدت تطبيقاتها في حقبة الجمهوريين برئاسة **جورج بوش** الأب، وفي حادثة 11 سبتمبر التي شكّلت الحافز والمبرر والنقطة الإرتكازية لاستكمال صرح الإمبراطورية الأمريكية، فيقول **كراوثمر Krauthammer** من المحافظين الجدد: "عندما أيقظتنا أحداث 11 سبتمبر، أذهلتنا و أشعرتنا بأنّ كّل شيء حصل فجأة، كلّا... ليس ما

[1] – خشيب، **مرجع سابق**، الموقع نفسه.

[2] – MAALOUF, **op cit.** p.51.

حدث في 11 سبتمبر هو الجديد، وإنّما الجديد هو ما جرى في 26 جانفي 1991: ظهور الولايات المتحدة كقطب أحادي في العالم الجديد هو مكاسبنا في هذا الصراع، مكاسب لم نكن في طور الحصول عليها طوال صراعات القرن العشرين، السؤال في الوقت الحاضر يطرح حول كيفية تنمية هذه المكاسب، وكيفية بسط سلطتنا كقطب منفرد، كيف ننشرها لكسب الحرب القديمة الجديدة التي تفجرت في 11 سبتمبر".

فبعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من بسط هيمنتها على العالم مستفيدة من تفوقها العسكري والإقتصادي، الأمر الذي شجعها على إنتهاج سياسة التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بحجّة إرساء الديمقراطية في العالم، لذا يؤكد **صامويل هنتنغتون** Samuel Phillips Huntington[1] أنّ عالما بدون سيادة الولايات المتحدة الأمريكية، سيكون عالما أكثر عنفا وفوضى وأقل ديمقراطية وأدنى في النمو الإقتصادي، من العالم الذي يستمرّ تأثير الولايات المتحدة الأمريكية فيه أقوى من تأثير أيّة دولة أخرى على صياغة الشؤون العالمية، وأنّ السيادة الدولية المستدامة للولايات المتحدة الأمريكية ضرورية لرفاهية وأمن الأمريكيين ولمستقبل الحرية والديمقراطية والإقتصاد المنفتح والنظام الدولي في العالم[2].

ولقد أثبتت إستطلاعات الرأي حقائق في منتهى الوضوح خاصة في بلدان العالم الثالث تفيد بتدنّي الإيمان بالديمقراطية على الطريقة الأمريكية، ليس لأنّ الناس لا يحبون الديمقراطية وإنّما لأنّهم لا يحبون السياسات الإقتصادية النيوليبيرالية المضرّة التي رافقتها[3]، فهذه الطبقية الإقتصادية الفاحشة التي تكرّسها الديمقراطية الأمريكية هي التي زادت تنامي العزوف عن هذا النموذج المتعالي.

كما أنّ مبدأ نشر الديمقراطية في سياسة الولايات المتحدة يتماشى مع مصالحها الإقتصادية وسيطرتها العسكرية، وهذا ما أشار إليه **نعوم تشومسكي**[4] **Noam Chomsky** حين قال "نستطيع أنْ نفهم بسهولة سياسة الولايات المتحدة في العالم الثالث، نحن نعارض –مثابرة وإصرار– الديمقراطية إذا

---

[1] –Samuel Phillips Huntington, est un professeur américain de science politique auteur d'un livre intitulé Le Choc des civilisations.

[2] – خشيب ، **مرجع سابق**، الموقع نفسه.

[3] – تشومسكي ، (أشياء...) ، **مرجع سابق** ، ص.30.

[4] – Noam Chomsky, né Avram Noam Chomsky le 7 décembre 1928 à Philadelphie en Pennsylvanie, est un linguiste et philosophe américain.

كانت نتائجها خارج نطاق سيطرتنا، والمشكلة مع الديمقراطيات الحقيقية أنّها عرضة للوقوع فريسة للهرطقة التي تزعم أنْ على الحكومات الإستجابة لمصالح شعوبها بدلًا من مصالح المستثمرين الأمريكيين"[1].

لقد فقدت السياسة الأمريكية مصداقيتها تجاه الديمقراطية بسبب سياسة المقايضة المصلحية، إضافة إلى أنّ هذه السياسة كانت تتميز دوما بتعاملها بمنطق سياسة الكيل بمكيالين، إذْ نجدها تتعامل مع أنظمة متسلطة، لأنها تتوافق مع سياستها، ومن جهة أخرى تعادي أنظمة سلطوية أخرى لأنها وببساطة، تعارض سياساتها ولا تتوافق مع إستراتيجيتها. لقد اكتسبت قضية الإصلاح السياسي في منطقة شمال إفريقيا أهمية كبيرة لدى صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت تعدّ من أولويات السياسة الخارجية منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، وعليه فقد ربطت الولايات المتحدة الأمريكية بين الإرهاب وغياب الديمقراطية في دول المنطقة .

وهو ما حدَا بالولايات المتحدة إلى فرض رؤيتها للديمقراطية كحلٍّ مستدامٍ لمشاكل المنطقة، ولكي لا يكون هناك أيّ تهديد لأمنها ومصالحها الحيوية عبر العالم فقد أصبح من الضروري لديها تغيير هذه الأوضاع وخاصة في جانبها السياسي. وعليه فقد أصبح نشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في شمال إفريقيا ضرورة تفرضها المصلحة الأمريكية، إنّ عملية تشجيع الديمقراطية عبر دول المنطقة التي تنادي بها الولايات المتحدة الأمريكية ليست في حقيقتها سوى بديلا لمصطلح تغيير الأنظمة بالقوة، وعليه فمن الناحية السياسية، ترفع أمريكا مبدأي الديمقراطية وحقوق الإنسان كركيزتين أساسيتين لسياستها الخارجية إلّا أنّ هذه المبادئ مجرّد أداة تستغلها لتحقيق مصالحها، كما تسعى إلى إيجاد نخبة موالية لها لضمان مصالحها تستفيد من إمكانيات العولمة الأمريكية لطرح قضايا معينة كالمجتمع المدني، ودور المرأة في السياسة"[2] .

يُقسِّم أهل الإختصاص حقوق الإنسان إلى عدة فئات مختلفة، منها ما يتعلق بالحقوق الفردية المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية، والمتمثلة أصلاً في حقوق الحياة، والحرية والكرامة الشخصية، وضمان المحاكمة العادلة، وحرّية العقيدة، وكذا حرّية التعبير بما فيها حرّية إختيار الممثلين عن طريق الإنتخاب، وكذلك ما تعلّق بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ومنها أيضا ما يتعلق بالحقوق الجماعية مثل حق تقرير المصير، والتنمية والبيئة وغيرها من الحقوق الخاصة بالجماعات البشرية.

[1]– نعوم تشومسكي، **ماذا يريد العم سام ؟** تعريب عادل المعلم،(القاهرة : دار الشروق ، ط 1 ، 1998)، ص. 21.

[2]– البار و بسكري، **مرجع سابق**، ص. 60.

ولقد أولت الولايات المتحدة الأمريكية، عناية كبيرة بموضوع حقوق الإنسان على مستوى منطقة شمال إفريقيا، خاصة بعد مرحلة الحرب الباردة، وهذا عبر مختلف تصريحات المسؤولين الأمريكيين بخصوص هذا الموضوع .

إنّ قوّة الولايات المتحدة الأمريكية لا تتمثّل في كسبها الحرب الباردة فحسب، بل في نشر "لغتها وثقافتها، ومنتجاتها في أنحاء العالم –أصبح الدولار الأمريكي الوسيط المالي الدولي، وأصبحت اللّغة الأمريكية اللّغة العالمية في عالم الأعمال التجارية– وهيمنت الثقافة الشعبية الأمريكية، والمنتجات الإستهلاكية الأمريكية على إعلام العالم وأسواقه"[1].

خلاصة القول، إن الولايات المتحدة الأمريكية التي تنادي بالحرية والديمقراطية واحترام السيادة هي أوّل من يخرق هذه المبادئ من خلال التدخلات العسكرية، والضغوطات السياسية والإقتصادية التي تمارسها في حق الدول الضعيفة.

– الفرع الثاني : الآليات الإقتصادية للتعامل الأمريكي مع التهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا.

الآليات الإقتصادية هي عبارة عن جملة من المبادئ الإقتصادية الأمريكية التي تحمل فكرا ليبيراليا يتمثل في عقد شراكة إقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة شمال إفريقيا، تعتمد على فتح المجال واسعا أمام التجارة الخارجية وإقامة إقتصاد معولم يعتمد على إقتصاد السوق الحرة ، فلأول مرة في تاريخ النظام الدولي يتبوأ عنصر القوة الإقتصادية مكانة مميّزة في قياس قدرات الدول، الأمر الذي ظهرت معه الحاجة إلى إرساء قواعد جديدة للتعامل الدولي تتماشى مع المصالح الغربية عامة، ومع الأهداف الأمريكية خاصة، ومن هنا كانت دعوة أمريكا إلى ما يسمى بالنظام العالمي الجديد"[2]، فمشاريع الشراكة الإقتصادية المطروحة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة شمال إفريقيا ليست مشروعا إقتصاديا وحسب، بل هي تنسيق سياسي مستمرّ وحوار دوري مبني على قواعد ملموسة بين كبار المسؤولين الأمريكيين والمغاربيين على السواء، وذلك بتدعيم التعامل مع أعضاء المغرب الكبير كوحدة إقتصادية واحدة، مستغلّة بذلك إلى وزنها السياسي والعسكري وقدرتها للإستثمار بهذه الدول"[3].

---

[1]– والتر، **مرجع سابق**، ص. 26.

[2]– زكري، **مرجع سابق**، ص ص. 209 – 232.

[3]– عبد القادر بن حمادي و محمد العيد ، الشراكة الإقتصادية الأمريكية المغاربية بين إعادة تفعيل الإتحاد المغاربي وتحقيق المكاسب الإستثمارية النفعية ،**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ،م 4 ، العدد 2 ،(1جويلية 2014) ، ص ص. 85 – 95.

إنّ الإهتمام الذي أولته الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة شمال إفريقيا، كان نابعا من أنّ واشنطن تريد إمتلاك مفاتيح الأمن والطاقة في كامل غربي البحر الأبيض المتوسط، فضلا عن أنّها لا تعتزم بكلّ بساطة التخلي عن الفرص التجارية المتاحة في شمال إفريقيا لبلدان الإتحاد الأوروبي، وهو ما جعل إحتدام الصراع الأمريكي الأوروبي متواصل على المنطقة"[1]، لقد كانت إهتمامات الولايات المتحدة في شقها الإقتصادي، أنْ تتعامل مع منطقة شمال إفريقيا باعتبارها كتلة إقتصادية واحدة، لأنّها تمثّل سوقا كبيراً قد يتجاوز 80 مليون مستهلك بناتج قومي إجمالي قيمته 137 مليار دولار. كما أنّه يكون بالإمكان تنويع التجارة إلى القطاع الزراعي وصناعات الخدمات والسياحة الإقليمية وقطاع الطاقة"[2].

وعليه فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى فتح أسواق جديدة في منطقة شمال إفريقيا، هذا السعي يعود إلى أنّ المنطقة تتميّز بوجود فرص كبيرة للإستثمار وكذلك بوجود أسواق إستهلاكية مفتوحة على المنتجات الأمريكية، خاصة وأنّ الشركات الأمريكية التي تطمح إلى توسيع مجالها الإستثماري على مستوى الأسواق المغاربية ترى في هذا المسعى أكثر من ضرورة يفرضها الواقع الإقتصادي ومتطلبات العولمة الإقتصادية، وفي نفس الوقت تأمل هذه الشركات في الفوز ببعض الإمتيازات الإقتصادية أو بعض الإتفاقيات المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية أو الثروات المعدنية أو فيما يتعلق كذلك بزيادة حجم المبادلات التجارية أو إعطاء ضمانات بغرض منح إستثمارات جديدة على مستوى دول هذه المنطقة، لقد أقرّت الوثيقة التي قدّمها **وولفويتز Paul Wolfowitz**[3] في بداية حرب الخليج على أنّه يستدعي على الولايات المتحدة الأمريكية من الآن فصاعدا أنْ تركّز على "إقناع المنافسين المحتملين أنّهم ليسوا بحاجة لكي يطمحوا إلى دور أكبر أو يتّخذوا وضعا عدوانيا لحماية مصالحهم الشرعية، إنّ السياسات الأمريكية سوف تحسب حساب مصالح الأمم الصناعية المتقدمة بشكل كاف لتثبط عزيمتهم على تحدّي قيادتنا أو السعي وراء قلب النظام الإقتصادي والسياسي القائم"[4]، وعليه فقد أصبح لزاما على الولايات المتحدة الأمريكية أنْ تعيق منافسيها المحتملين وتكبح حتى مجرد طموحهم للعب دور في المنظومة الدولية أو حتى على المستوى الإقليمي.

---

[1] – بن حمادي والعيد، **مرجع سابق**، ص. 87.

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 88.

[3]– Paul Dundes Wolfowitz, né le 22 décembre 1943 à New York, est un homme politique américain, secrétaire adjoint à la Défense entre 2001 et 2005 dans le gouvernement de George W. Bush.

[4]– باسيفيتش، **مرجع سابق** ، ص. 67.

وما تجدر الإشارة إليه أيضا هو أنّ الإهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا، يرجع في حقيقة الأمر إلى تخوّف الولايات المتحدة الأمريكية من أنّ مصدر الإرهاب في الدول العربية عمومًا، وفي شمال إفريقيا خصوصًا ناجم عن انعدام التنمية وعجز أنظمة هذه الدول عن توفير أسباب التطور والرفاهية الإجتماعية لشعوبها، هذا الوضع أنتج بدوره طبقة ناقمة على حكامها وتضمر الحقد في نفس الوقت للولايات المتحدة الأمريكية، التي ترى فيها المسؤول الأول عن تلك الأوضاع المتردية.

إنطلاقاً من هذا بدأت الولايات المتحدة في طرح بدائل إقتصادية جديدة تتمثل في إستراتيجية التبادل الحر، التي تقوم على خلق مناطق إقتصادية حرة للتخفيف من حدة الظروف المعيشية الصعبة التي تعاني منها شعوب المنطقة، والقضاء بطريقة غير مباشرة على مصادر الإرهاب، وهو ما جرى بالفعل حين وقّع المغرب والولايات المتحدة الأمريكية على إتفاقية للتبادل الحر مع زيارة مساعد كاتب الدولة المكلّف بشؤون شمال إفريقيا والشرق الأوسط "**ويليام بيرنز**" للمغرب في 9 ديسمبر 2002، حيث تمّ التوقيع في شهر جوان 2004، وتبيّن آنذاك أنّ هذه الإتفاقية تقع وبامتياز في إطار "دائرة التنمية المتسعة"[1].

والملاحظ أنّه بعد توقيع المغرب على إتفاقية التبادل الحرّ، وارتباط كل من تونس والجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية باتفاقات إطار فيما يخص التجارة والإستثمار التي بإمكانها التأسيس لاتفاق تبادل حرّ، يخشى الأوروبيون من تطوّر هذه الحالة إلى سوق مغاربية موحدة للتبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأنها تسعى إلى إثبات هيمنتها على الإقتصادات البترولية[2].

عرفت العلاقات الإقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان شمال إفريقيا قفزة نوعية وتطوراً ملحوظا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فبعد ما كانت الإدارة الأمريكية ترى خلال مرحلة الحرب الباردة أنّ هذه المنطقة تمثل منطقة نفوذ فرنسية، إلّا أنّها تفطّنت بعد نهاية هذه المرحلة إلى أهمّيتها الحيويّة والإستراتيجية، حيث أصبحت تنظر إليها على أنّها سوقاً إستهلاكية كبيرة بامتياز، وميداناً واعداً للإستثمارات الإقليمية، إضافة إلى أنّها مدخلا وممرا عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أسواق الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، تلك المنطقة التي تمثّل المجال الحيوي بالنسبة للمصالح الإستراتيجية الأمريكية، من هذا المنطلق ظهر هذا التوجه الإقتصادي الأمريكي الجديد نحو منطقة شمال إفريقيا، الذي بدوره يأتي ضمن عملية "الشروع في تطبيق إستراتيجية العولمة التي تقوم على فتح الأسواق، وتخليص

[1] – البار و بسكري، **مرجع سابق**، ص. 73 .

[2] –Baghzouz, **op cit**, p.101.

حدود الدول من قيود السيادة القانونية، والسماح بالتبادل التجاري والإستثمار الإقتصادي بما يخدم إقتصادات الدول الكبرى في المقام الأول"[1]، هذا بالإضافة إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من وراء هذه الإستراتيجية إلى توسيع علاقاتها الإقتصادية مع دول المنطقة وتمكينها من بيع البضائع والتكنولوجيا والخدمات الأمريكية بدون عوائق وقيود[2] من جهة، ومنافسة الدول الأوروبية خصوصا فرنسا في سوق كانت في السابق حكرا عليها من جهة أخرى.

أيضا من بين ما زاد من إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة شمال إفريقيا هي تلك التحولات السياسية نحو الديمقراطية، التي عرفتها الدول المغاربية والتي دفعتها نحو إنتهاج سياسة إقتصادية أكثر ليبرالية وانفتاح على الأسواق الخارجية، بهدف تحرير الإقتصاد وفتح المجال مجددا للإستثمار أمام رأس المال الأجنبي، وعليه فقد وجدت الولايات المتحدة الفرصة سانحة لاختراق هذه المنطقة، مشترطة أن يكون التعامل معها ضمن كتلة واحدة، بدل التعامل في إطار دول منفردة، إنطلاقا من هذا التصور عرضت الولايات المتحدة الأمريكية على دول المنطقة المشروع الإقتصادي المعروف بمبادرة **ايزنستات**، التي ترمي إلى إدماج إقتصاديات كل دول المنطقة في سوق واحدة تتمتع بعائدات إقتصادية كبيرة، تعود بالفائدة على الأمريكيين وعلى دول المنطقة .

وخلاصة القول يجب التذكير بأنّ الإقتصاد يلعب دورا بارزا في الحياة السياسية الأمريكية "**فجورج بوش** الأب، رغم إنتصاره العسكري على العراق في عام 1991، لم يُنتخب ثانية بنسبة كبيرة بسبب النتائج السيئة للإقتصاد الأمريكي، وعمل خلفه **بيل كلينتون** في أوّل الأمر للتصحيح الإقتصادي، وخاصة بوضع "إستراتيجية وطنية تصديرية" مخصّصة لكسب أسواق جديدة، وبإعادة توجيه دوائر الإستخبارات نحو "العقل الإقتصادي"، فصرح في عام 1994 أمام الكونغرس: "لقد وضعنا التنافس الإقتصادي في صلب سياستنا الخارجية"[3].

هذه النّظرة الإقتصادية التي طغت على التفكير الأمريكي إرتبطت بالمتغيرات الدولية التي جاء بها النظام العالمي الجديد، حيث بدأت المصالح الإقتصادية تفرض نفسها، وبهذا أصبحت منطقة شمال إفريقيا تحتل موقعا هاما في الإستراتيجيات الدولية للقوى العظمى .

---

[1]– الجراد، **مرجع سابق**، ص. 125.

[2]– باسيفيتش، **مرجع سابق**، ص. 283 .

[3]– لوفابفر، **مرجع سابق**، ص. 151.

تأسيسا على هذا يتّضح أنّ الإدارة الأمريكية تعي جيدا أنّ "المجال الإقتصادي لا يعرف تقاسم الأدوار، ففي اقتصاد معولم يتميز بالبحث بلا هوادة عن الأسواق فإنّ المنافسة لا حدود لها حتى بين الحلفاء الإستراتيجيين"[1]، هذا العمل التنافسي يعكس في حقيقة الأمر القوة الأمريكية الوحيدة التي تمتلك إمكانات ضخمة جدا في حقول متنوعة عسكريا ودبلوماسيا وسياسيا وحتى إقتصاديا، مما يجعلها لاعبا حاسما في أيّ صراع، وفي أيّ جزء من العالم تختاره في اللعبة السياسية الدولية[2].

هذه القوة المسيطرة عالميا تسير وفق مبادئ المصلحة القومية، فالولايات المتحدة الأمريكية في سياستها كما أعلنتها إدارة **ويلسون wilson** وكما أعلنتها الإدارات اللاحقة بعد الحرب العالمية الثانية، لابد أنْ تحتفظ بموقف سيطرة مطلق في نصف الكرة الغربية، مع الإصرار في نفس الوقت على مبدأ الباب المفتوح لإيجاد فرص متساوية للشركات الأمريكية في المناطق الجديدة[3]، هذا يعني أنّ السيطرة والمنافسة يشكّلان دعائم المصلحة القومية للولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: الآليات الأمنية والعسكرية للتعامل الأمريكي مع التهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا.

يرى **تشارلز هيل*** أنّ أحداث 11 سبتمبر كانت إيذانا بالحرب الثانية على الإرهاب، حيث كانت الحرب الأولى قبل عشرين سنة من طرف إدارة **ريغان**، حين تمّ الإعلان على أنّ الحرب على الإرهاب ستكون حجر الزاوية في سياستها الخارجية، فالحرب على الإرهاب ليست مجرد ردّ فعل على أحداث 11 سبتمبر، إذْ أنّ احتمال وقوع أعمال إرهابية عالية المستوى كان محط بحث وتركيز ونقاش علني قبل هذه الأحداث.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 طغت نظرية **هنتنغتون** في صدام الحضارات على التفكير الأمريكي في تفسير صراعه مع الإسلام بحيث إعتبر أغلب المفكرين الأمريكيين أنّ هذه الأحداث ليست

---

[1]– بن عنتر، (البعد المتوسطي ...)، **مرجع سابق**، ص. 66.

[2]– شكارة، **مرجع سابق**، ص. 35.

[3]– تشومسكي، (أوهام ...) ، **مرجع سابق** ، ص. 8.

* **تشارلز تيموثي أو "تشاك هاجل"** كما يعرف (ولد 4 أكتوبر 1946) وهو سياسي أمريكي وسيناتور سابق من ولاية نبراسكا. تلقى أوسمة على قيادته لفرقة مشاة في حرب فيتنام وعاد من الحرب لبدء حياة مهنية في السياسة و الأعمال، أثناء عضويته في الحزب الجمهوري أنتخب لأول مرة في مجلس الشيوخ عام 1996 و أعيد إنتخابه عام 2002 وواصل عمله حتى عام 2008 حيث تقاعد وانتقل بعد ذلك للعمل محاضرا في كلية إدموند وولش للخدمة الخارجية في جامعة جورج تاون، وبالإضافة إلى ذلك فهو يعمل إستشاري في رئاسة إحدى هيئات الإستخبارات الحكومية.عينه الرئيس أوباما وزيرا للدفاع .

سوى بداية لمواجهات حضارية أخرى وما على المجتمع الأمريكي سوى تحضير نفسه لمواجهة هذه التهديدات في المستقبل، ويرى آخرون أنّ هذه الأحداث هي في حقيقتها عالمية إسلامية جديدة الهدف منها هو ضرب الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها الغرب، على العموم فإنّ "الحرب على **القاعدة** أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في قضايا سياسية عربية حساسة تتجاوز الحرب المباشرة على الإرهاب"[1]، هذه الحرب المعلنة كانت نتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001، التي شكّلت بدورها "حدثاً سياسياً وعسكرياً في غاية الأهمية، بحيث منذ إنتهاء الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشيوعي، لم يعرف العالم مثل هذه النقلة النوعية في الصراع المسلح ولم تشهد الدول العظمى مثل هذا الإختراق"[2]، ولم تشهد أمريكا مثل هذه الأحداث منذ حادثة **هارل بيرل** الشهيرة، وعليه وإثر هجمات 11 سبتمبر برزت "الكثير من المعطيات الجديدة التي غيّرت الإتجاه العام للسياسة الدولية ولم تعد قضايا الأمن والإرهاب حكراً على الدول النامية أو الضعيفة بل تحوّل الهاجس الأمني إلى أولوية لدى الدول الفاعلة في المجتمع الدولي وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت بعيدة عن الإختراق"[3].

تعتبر منطقة شمال إفريقيا حلقة إستراتيجية مهمة في الحرب الدولية على الإرهاب، وهي مدعوّة للعب دور دولي بسبب غناها الطاقوي، وموقعها الجيو–إستراتيجي الهام، وأخيراً إنتماؤها إلى العالم العربي–الإسلامي الذي يشكّل مصدر القلق بالنسبة للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

إنّ السياسة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا تفرض ضرورة إلتزام دول هذه المنطقة بالمشاركة الفعالة في الحرب العالمية على الإرهاب، وما يتطلبه هذا الإلتزام من تنسيق أمني وتعاون عسكري، لضمان الإستقرار في المنطقة خدمة للمصالح الأمريكية.

لقد رفعت أحداث 11 سبتمبر 2001، وما تبعها من حرب ضد الإرهاب، من حجم الإهتمام الذي كانت توليه الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة شمال إفريقيا، حيث تسارعت وتيرة التعاون الأمني مع دول المنطقة التي كانت مصنّفة في خانة الدول المعتدلة، وعليه فقد كثّفت الولايات المتحدة من تعاملها، وتكررت زيارة المسؤولين الأمنيين إلى دول المنطقة بغية التأكد من عملية إنخراط هذه الدول في الحرب المعلنة ضد الجماعات الإرهابية، وفي الرحلة التي قادته إلى شمال إفريقيا في فبراير 2006 ، قام وزير

---

[1] – جيمس نويز، **الحرب الامريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية – العربية**، (ابوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات 94 ، ط 1 ، 2005)، ص 23.

[2] – معراف، **مرجع سابق**، ص. 129.

[3] – "المكان نفسه"

الدفاع **Donald Rumsfeld** بزيارة كل من المغرب والجزائر وتونس، وأثنى على" توفير القيادات المعتدلة "وعلى" نظرتها البناءة إلى المسائل الدولية والنضال ضد التطرف العنيف ".كما أعرب عن ثقته الكبيرة في أنّ شمال إفريقيا لن يكون في نهاية المطاف مرتعا لنمو **تنظيم القاعدة** لأنّه لا" وجود لمناطق واسعة خارجة عن سلطة الحكومة، "كما أنّ دول المنطقة ليست" متسامحة مع التطرف"[1].

لقد عمدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على ضرورة تغليب الشأن الأمريكي على الشأن العالمي، إذْ منذ إدارة **بوش** الأب وصولا إلى **بوش** الإبن، أُعتُبر أنّ كلّ ما يخدم السلم والأمن الأمريكي يخدم السلم والأمن العالمي، وكلّ ما يحقق المصالح الأمريكية يحقق المصالح الدولية، بمعنى آخر كلّ ما يصلح للولايات المتحدة الأمريكية يصلح للعالم[2]، وبهذا وحدت عملية محاربة الإرهاب كل الجهود الدولية، وأحدثت تغييرات جوهرية في إستراتيجيات القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبحت مكافحة الإرهاب المتغير الحاسم الذي يقع ضمن أولويات وإنشغالات الولايات المتحدة، من خلال إتباع سياسة خارجية أكثر ديناميكية، فأحداث 11 سبتمبر 2001 فرضت على الولايات المتحدة ترتيبات أمنية بحيث تعتبر نقطة تحوّل في الفكر السياسي الأمريكي"[3]، ومنحتها كذلك الضوء الأخضر لقيادة العالم في محاربة الإرهاب .

- الفرع الأول: الآليات الأمنية للتعامل الأمريكي مع التهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا.

لقد كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 المدوية بالغ الأثر في توجهات السياسة الأمريكية، فقد قلبت هذه الأحداث "أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، إذْ أصبحت القضايا الأمنية تمثّل الهاجس الأساسي المعلن للسياسات الداخلية والخارجية الأميركية، ومن أجل ذلك تمّ إستبدال نظرية الردع المبنية على توازن القوى إلى نظرية الحرب الإستباقية ضد أعداء محتملين"[4]، من هذا المنطلق إرتأت الولايات المتحدة الأمريكية أنْ تعلن حربا شاملة على الإرهاب بما في ذلك الأسباب التي تساعد على إستفحال هذه الظاهرة وتقويتها، وبذلك كان الطرح الأمريكي الذي يرى أنّ الإرهاب يرتبط إرتباطا وثيقا بتجارة المخدرات خاصة

[1]– خالد بن عطا الله، دول شمال إفريقيا في إستراتيجية المواقف الأمريكية بين تغيرالسياسات وإستمرارية المصالح، **مجلة العلوم الإنسانية**، م3، العدد 2 ، (1 جانفي 2014)، ص ص. 291 – 308 .

[2] –خشيب، **مرجع سابق**، الموقع نفسه .

[3] – البار و بسكري، **مرجع سابق**، ص. 68.

[4]– التنير، **مرجع سابق**، ص. 146.

في منطقة الساحل الإفريقي، في هذا الصدد أشار مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية [1*] "أنّ مكتبه يدرك أنّ المسالك التي يستعملها تجار المخدرات هي نفسها التي يستخدمها ممارسو تجارة البشر، ويعلم أنّ هذه المسالك توجد تحت سيطرة المنظّمات الإرهابية لذلك لا يستغرب وجود صلة بين تجارة المخدرات والأسلحة"[2]، وعليه ومن أجل مضاعفة الجهود مع دول المنطقة لمحاربة الإرهاب، أفاد نفس المسؤول "بأن المكتب الذي يرأسه، المتخصص في محاربة تجارة المخدرات، مستعد لأن يضع تحت تصرف الجزائريين معطيات تقنية تتعلق بالمسارات التي يأخذها المال القذر الذي مصدره المخدرات، وطلب من الجزائر شراكة في نفس المجال تقوم على تبادل المعلومات"[3].

وفي هذا الصدد أعلن الرئيس الأمريكي السابق **جورج والكر بوش** في يوم 21 سبتمبر 2001 أنّ الحرب الشاملة على الإرهاب سوف تطول[4]، فقد أصبحت **القاعدة** تمثّل تهديدا حقيقيا لأمريكا بشكل كبير، وانطلق هذا التهديد منذ فترة مع تصريحات **أسامة بن لادن** الزعيم السابق **لتنظيم القاعدة** سنة 1996، حين أعلن الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتلّ الأراضي الإسلامية المقدسة على حدّ تعبيره، غير أنّ الحرب الشاملة على الإرهاب ليست على **القاعدة** وحدها، بل على العديد من الجماعات التي تضعها الولايات المتحدة على لائحة الجماعات الإرهابية، كذلك على الجهات التي تحاول تمويل هكذا جماعات، أو مساعدتها ودعمها بأي شكل من الأشكال.

لقد كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 أهمّ منعطفٍ في تاريخ السياسة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية حيث إزداد مستوى التنسيق الأمني وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بذلك أكثر قربا من منطقة المتوسط، وأصبحت الحرب ضد الإرهاب هي البند الأساسي لجدول أعمالها في العالم كله، وجعلت منه الإدارة الأمريكية حجة إستراتيجية تساعدها على تحقيق السيادة المطلقة على كل مناطق العالم"[5]، وبهذا أصبحت منطقة شمال إفريقيا في قلب الإهتمامات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية، واكتسبت أهمية خاصة في الحرب العالمية ضد الإرهاب، وفي هذا الصدد صرّح وزير الدفاع الأمريكي **ليون بنيتا** خلال زيارته للمنطقة في يوليو/تموز 2012 قائلا" :لا نزال يساورنا القلق إزاء إستمرار تواجد **تنظيم**

---

[1]– المسؤول الأمريكي : هو تود دافيس روبنسون Todd Davis Robinson، نائب كاتب الدولة الأمريكي مكلف بمحاربة المخدرات.

[2]– يس، **مرجع سابق**، ص.2.

[3]– "المكان نفسه".

[4]– Schmid, HINDLE .**op cit**, p. 5.

[5] – برد، **مرجع سابق**، ص. 541.

القاعدة في مناطق مثل اليمن، الصومال وشمال إفريقيا، لهذا السبب فإنّنا نحثّ وبقوة دول المنطقة مثل تونس لتطوير عمليات مكافحة الإرهاب للتعامل مع هذا المشكل، من جهتنا يمكن أنْ نقدّم المساعدة في عدة مجالات لتحقيق هذا الهدف مثل تقديم الدعم الإستخباراتي المطلوب الذي سيمكنهم وبشكل فعال من التعامل مع هذا التهديد، وقد أبدى المسئولون إستعدادهم للعمل معنا في هذا الصدد"[1].

ومن أبرز الأمثلة على التركيز المتزايد على مبادرات مكافحة الإرهاب في المنطقة، ودفع دول شمال إفريقيا لكي تكون جزءا منها هو "**عملية المسعى النشط** "لحلف الناتو أو **NATO's Operation Active Endeavo** فبعد فترة وجيزة من أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أُطلقت هذه العملية التي هي عبارة عن نظام للمراقبة البحرية سارية المفعول في حوض البحر المتوسط أساسا، الغاية منها هي تعزيز التعاون البحري بين الناتو والقوات البحرية لكل من المغرب والجزائر وتونس، ويُضاف إلى ذلك برنامج آخر جاء أيضا بعد أحداث 11 سبتمبر يتمثل "في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء أو، " **Trans-Sahara Counter Terrorism Initiative(TSCTI)**والتي كانت تضم وقت إطلاقها كلا من المغرب والجزائر وتونس وكان من المفترض أنْ تنظمّ إليها ليبيا لاحقا"[2].

إنّ تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر بخصوص القضايا الأمنية، يترجمه الحرص الأمريكي على تكثيف التعاون الأمني في إطار تبادل الخبرات عن طريق تنظيم دورات تكوينية وبرامج تدريبية، وكذلك تنظيم مناورات مشتركة، في هذا الصدد "أشارت وثيقة قدمتها كتابة الدولة إلى الكونغرس، تخص موازنة 2014، إلى إستفادة الجزائر من منحة في إطار برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي الذي يتيح لمجموعة من الدول منها الجزائر إرسال ضباط منها للحصول على تكوين قصير ودورات تدريب في المدارس التابعة للجيوش الأمريكية، وتبلغ قيمة المنحة مليون وثلاثة مائة ألف دولار، بزيادة طفيفة جدا عن الميزانية المخصصة للعام (2013)، والمقدرة بمليون ومائتين وستة وتسعين ألف دولار"[3]، أمّا فيما يخص المناورات العسكرية المشتركة، ففي سنة 1998 "إشتركت وحدات من القوات البحرية الأمريكية والجزائرية في مناورات على نطاق ضيق، أول تدريب بحري منذ نيل الجزائر لاستقلالها في العام 1962، كانت البحرية الأميركية تسعى من خلال هذه الصلة الأولية لتدشين شراكة مستمرة بين

---

[1]– شابير الدين، **مرجع سابق**، ص. 6 .

[2]– بن عطا الله، **مرجع سابق**، ص. 294.

[3]– جمال ف، "خارج المساعدات المباشرة التي تقدمها أمريكا لحلفائها واشنطن تخصص1،3 مليون دولار لتدريب العسكريين الجزائريين "، **جريدة الخبر اليومي**، العدد 7066 ،07 ماي 2013 ، ص. 2.

القوات العسكرية لكلا البلدين"[1]، أما فيما يخص ليبيا، فإن العلاقات العسكرية بين البلدين قد شهدت تطورا ملحوظا.

- الفرع الثاني: الآليات العسكرية للتعامل الأمريكي مع التهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا.

تتمثّل هذه الآلية في الحرب الوقائية، التي بدورها ترتكز على إتخاذ خطوات مبكرة ومفاجئة ضد دول أو جماعات معادية لمنع وقوع أعمال ضد الأهداف الأمريكية، إنطلاقا من أنّ العمل الوقائي يكون في بعض الحالات أفضل من انتظار حدوث الهجوم المعادي ثم الرّد عليه بقوة."[2].

في هذا المجال قطعت العلاقات الأمريكية المغاربية أشواطا كبيرة حيث تضاعف هذا الإهتمام الذي لم يعد مقتصرا على الملف الأمني، وإنّما أصبح يشمل أيضا الملف العسكري مثلما تجسده التقارير التي تصنف منطقة الصحراء على أنّها بؤرة رئيسية للجماعات الإرهابية في إفريقيا، لاسيما بعدما صارت منطقة شمال إفريقيا أحد المعابر الرئيسة لعناصر تلك الجماعات نحو أوروبا تحت ستار الهجرة السرية"[3]، إنّ التعاون العسكري حسب النظرة الأمريكية يتضمّن إنشاء قيادة عسكرية تتولاها الولايات المتحدة الأمريكية تكون تحت قيادتها لتدريب جيوش المنطقة على مختلف تقنيات محاربة الإرهاب، فعقيدة "الحرب على الإرهاب" هي السبب الرئيسي وراء إنشاء قيادة الأفريكوم ويأتي ذلك جريا وراء الحجة القائلة إنّ الدول الضعيفة، تشكّل نفس القدر من الخطورة الذي تشكّله الجماعات الإرهابية على أمن الولايات المتحدة الأمريكية لوجود إرتباط بين إنعدام التنمية وانتشار الإرهاب"[4]، أيْ أنّ هذه القيادة وضعت خصيصا لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة وخوفا من التهديدات الناجمة عن المنطقة نفسها.

والحقيقة في هذه المبادرة هي أنّ هذا المشروع أيْ أفر يكوم – يقوم "في ظاهره على وضع خطط عسكرية لتأهيل الجيوش العسكرية الإفريقية على مواجهة الكوارث، والإرهاب الدولي العابر للقارات وجعل القارة الإفريقية أكثر استقرارا، ولكن في مضمونه يقوم ببحث المصالح المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية في القارة السمراء، من أجل السيطرة عليها ومواجهة وإبعاد بعض الدول الأخرى مثل الصين على موارد النفط"[5]، هذه الفكرة التي تهدف إلى إنشاء قاعدة عسكرية في إفريقيا بقيادة أمريكية تعود إلى

---

[1]– باسيفيتش، **مرجع سابق**، ص. 236 .

[2]– بن حمادي و العيد، **مرجع سابق**، ص. 92.

[3]– المديني، (إتحاد المغرب...)، **مرجع سابق**، ص. 35 .

[4]– شابير الدين، **مرجع سابق**، ص. 6 .

[5]– المخادمي، (مشروع الشرق ...)، **مرجع سابق**، ص. 47.

شهر مارس من سنة 2003، عندما أفصح قائد قوات الأطلسي في أوروبا الجنرال **جيمس جونز James Jones**" عن رغبة واشنطن في التواجد العسكري على الأراضي الإفريقية قائلا : لقد آن الوقت للقوات الأمريكية أن تحطّ في اليابسة في تلك المناطق الشاسعة من الصحراء التي أصبحت مرتعا للجريمة والإتجار بالمخدرات والأسلحة، ولم يعد بمقدور دولها أن تفرض عليها سيطرتها ومراقبتها"[1] .

لقد عارضت الجزائر هذه الفكرة، حيث أكّد مصدر جزائري "أنّ الجزائر تفضّل أنْ يضطلع الأفارقة أنفسهم بالقضايا الأمنية والدفاعية ومحاربة الإرهاب، وذلك بواسطة هياكل الإتحاد الإفريقي"[2]، بعد هذه المعارضة الجزائرية وبعض الدول الإفريقية، تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية في نظرتها، وبدأت تصريحات الرسميين الأمريكيين في توضيح النظرة الأمريكية تجاه هذه المبادرة، وذلك من خلال ما صرّح به سفير الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر السيد **هنري انشر** آنذاك "بأن بلاده لا تريد إنشاء قواعد عسكرية لا في إفريقيا ولا في أيّ منطقة بالجزائر، وقال بأنّ التعاون الجزائري–الأمريكي يدخل في إطار القضاء على الإرهاب بالإعتماد على الخبرة الجزائرية التي أثبتت قدرتها في هذا الشق الأمني، معتبرا أنّ الجزائر تمثّل شريكا رئيسيا في منطقة الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا"[3]، لكنّ الحقيقة غير ذلك إذْ أنّ الهدف من إنشاء قيادة عسكرية أمريكية خاصة بإفريقيا يكمن في السيطرة على هذه المنطقة الغنية بالثروات المعدنية من جهة، ومواجهة الوجود الأوروبي والفرنسي خصوصا من جهة أخرى، وهذا رغم تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية من أنّ وجودها يتمثّل في دعم الأمن والإستقرار في منطقتي الساحل الإفريقي ومنطقة شمال إفريقيا، والمتمثل أساسا في محاربة الهجرة السرية، وتتبع آثار الجماعات الإرهابية التي اتخذت من منطقة الساحل والصحراء مسرحا لها.

إنّ هدف الولايات المتحدة يتجاوز ما هو مصرّح به إلى الإستفراد بالساحة العالمية كلاعب منفرد، خاصة و أنّ واشنطن بعد (2001/09/11) وجدت الذريعة لتكثيف تحرّكاتها في إفريقيا فيما يسمى الحرب المناهضة للإرهاب، وبالتالي إستغلال هذه الحرب لتوسيع النفوذ العسكري الأمريكي في العالم"[4]، وعليه فرغم تصريحات المسؤولين الأمريكيين حول مهمة الأفريكوم، إلّا أنّ الحقيقة غير ذلك، فنشاط الأفريكوم في ليبيا كان بمثابة الحجر الأساس، في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمناطق حظر

---

[1]– حدرباش، **مرجع سابق**، ص. 118 .

[2]– المخادمي، (مشروع الشرق ...)، **مرجع سابق**، ص. 65.

[3]– مهيرة ، **مرجع سابق**، ص. 3.

[4]– المخادمي، (مشروع الشرق ...)، **مرجع سابق**، ص. 61.

الطيران أثناء الأزمة الليبية، لكن القليل فقط كان معروفا عن هذا الدور، قبل أن تصرّح الأفريكوم في بيان لها عن الأمر بالقول إنها" أوقفت زحف الجيش الليبي على المدنيين العزل في بنغازي من خلال فرض منطقة حظر جوي وبحري ضد نظام **القذافي**"[1].

لكن يجب أنْ نشير إلى أنّ إشراك دول شمال إفريقيا في الحرب الدولية على الإرهاب، لا يعني في الواقع مساعدة دول المنطقة على التخلص من مشكل الإرهاب، لأنّ تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية يثبت أنّها لا تهتم بالمشاكل والنزاعات التي لا تهدد مصالحها وحلفائها، وما هو جدير بالذكر أنّ إنشاء الأفريكوم لم يكن أول مبادرة تستخدمها الولايات المتحدة لاختراق الدول الإفريقية تحت غطاء" مكافحة الإرهاب"، فقد فتحت غطاء مبادرات إقليمية أخرى مثل تجمع دول الساحل والصحراء مثلا، حيث واصلت الولايات المتحدة الأمريكية أجندتها المسماة" الحرب على الإرهاب "من خلال تنسيق جهود مكافحة الإرهاب مع الدول الإفريقية مثل مالي، موريتانيا، الجزائر والنيجر موفرة السلاح والتجهيزات وفي بعض الأحيان توفر تكاليف الوقود"[2].

وعليه يمكن تفسير هذه الخطوات على أنّها تَحرّكٌ إستراتيجي لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وتوسيع الرقعة الجغرافية للحرب على الإرهاب كمحاولة لإكسابها شرعية دولية أكبر ودون حصرها في منطقة واحدة من العالم.

[1]– شابير الدين، **مرجع سابق**، ص. 7 .

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 6.

المبحث الرابع : مستقبل السياسات الأوروبية والأمريكية في منطقة شمال إفريقيا.

لقد وضعت القوى العظمى ضمن مخططاتها الإستراتيجية سياسات للتعاون الإقليمي تعتمد على إقامة تكتلات سياسية واقتصادية تزيد من قوتها وتضمن لها مجالا أوسع للتحرك مع دول أخرى، بصرف النظر عن صفة هذه الدولة أو مدى تطورها سواء كانت نامية أو متقدمة، ولم يمنع ذلك من تشكيل الإتحاد الأوروبي والذي يضمّ المتقدم والنامي والدول الصناعية والزراعية والسياحية في تجمع يزداد عدده يوما بعد يوم من 6 دول حتى27 دولة حاليًا، وكذلك منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA والتي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك"[1].

لقد أثبتت العلاقات السياسية القائمة منذ حقبة من الزمن بين دول منطقة شمال إفريقيا ودول الإتحاد الأوروبي من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، أنّ هذه العلاقات كانت مبنية على المصلحة الخاصة والمنفعة الذاتية بالدرجة الأولى، والدليل على هذا هو أنّه إذا نظرنا إلى سياسة هذه القوى اتجاه دول المنطقة منفردة نجد أنها تتميز بنوع من التمايز بين دول المنطقة ذاتها، فالنظرة الأوروبية أو الأمريكية تجاه الجزائر مثلا تختلف عن نظرة هؤلاء تجاه موريتانيا ، كما أنّ السياسة المطبقة تجاه بقية دول المنطقة تختلف كثيرا عن السياسة المطبقة تجاه موريتانيا، وبالتالي فإنّ عامل المصلحة هو الذي يشكل سياسات هذه القوى ويحدد معالمها، وعليه فإنّ مستقبل سياسات الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية كلها سوف تصب في هذا الإتجاه.

فأوروبا تعتبر منطقة شمال إفريقيا مجالها الحيوي بحكم القرب الجغرافي والروابط التاريخية الإستعمارية وبالتالي تعمل على إحتواء المنطقة عبر الشراكة الأورو متوسطية التي بنيت إنطلاقا من مصلحة أوروبية ضيقة تأخذ في الحسبان مصالح الطرف الأوروبي على حساب مصالح دول المنطقة، فهذه الشراكة تخدم التوجهات الأوروبية نحو تطوير عملية الإندماج الأوروبي، وإبراز أوروبا كقوة إقتصادية ذات مناطق نفوذ، مما يدعم موقعها في عملية المنافسة مع القوى الإقتصادية الدولية الأخرى، من أجل رعاية مصالحها الحالية والمستقبلية وتعظيمها واستمرارها"[2].

---

[1]– مظلوم، **مرجع سابق**، ص. 2.

[2]– لمياء حروش، الشراكة الأورو متوسطية السياقات والمسارات، **دراسات سياسية**، (تركيا: المعهد المصري للدراسات، 24 سبتمبر 2019)، ص ص .1 – 25 .

من هذا المنطلق كان الهدف الرئيس للشراكة الأورومتوسطية حسب المفهوم الأوروبي الضيق هو التنافس الخفيّ والمعلن مع الولايات المتحدة الأمريكية والرغبة في لعب دور في إدارة وتقرير شؤون منطقة شمال إفريقيا؛ التي ترتبط بها بعلاقات ثقافية واقتصادية وتجارية، والتي تعود جذورها إلى أعماق التاريخ خاصة بعد أن انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة تحت حجة مصالحها الإستراتيجية خاصة النفطية منها"[1]، كذلك فإنّ مبادرات الشراكة جاءت نتيجة عدة تحديات مثلت تخوفا كبيرا لدى الأوروبيين؛ من بينها الهاجس الأمني الذي ظهرت بوادره مع الأزمة التي عاشتها الجزائر في بداية التسعينات، وظهور التيار الإسلامي في المنطقة، حيث باتت دول الإتحاد الأوروبي متخوفة من انتشار هذا التيار على باقي بلدان المنطقة، كما أنّ انعدام التنمية في البلدان الجنوبية للمتوسط وتفاقم الفقر كان لهما الأثر الكبير في هجرة السكان وبروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي كانت تعتبر من الظواهر الحديثة في ذلك الوقت، كل هذه الأمور وما تشكّله من إنعكاسات سلبية على الأمن الأوروبي جعلت القادة الأوروبيين يسعون إلى إقامة مؤتمر برشلونة الذي ركز بدوره على مناقشة قضايا التعاون والأمن في المنطقة ووضع سياسة أمنية مشتركة بين الطرفين .

إنّ التحولات الجديدة التي حدثت على الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة ولّدت إهتمامًا خاصا بمنطقة شمال إفريقيا لدى الإتحاد الأوروبي، حيث بدأت أوروبا تفكر في التحرك من جديد في منطقة حوض البحر المتوسط لسدّ الفراغ الذي تركه الإتحاد السوفياتي سابقا، وتعزيز وجودها في المنطقة ولعب دور فعال في إطار العلاقات الدولية الراهنة والتي تقتضي ضرورة التكتل والتعاون الإقليمي والدولي، لذلك كان من الضروري بمكان في هذه المرحلة القيام بعمليات زرع الثقة بين ضفتي المتوسط عن طريق تكثيف الحوار القائم على الإحترام المتبادل لخصوصيات كل طرف"[2]، حيث تجسد هذا المسعى عن طريق بعث مشروعها المتوسطي الهادف إلى إقامة شراكة أوروبية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط ؛ عن طريق ترسيخ حوارات مبنية على الإحترام المتبادل لخصوصيات كل طرف لإعادة بناء الثقة بين الضفتين ومحاصرة التحرك الأمريكي في منطقة شمال إفريقيا خاصة بعد طرح هذا الأخير مشروعه الإقتصادي المتمثل في مشروع الشرق الأوسط الذي جاء لبسط هيمنته الإقتصادية على المنطقة.

[1]– حروش، **مرجع سابق** ، ص. 12.

[2]– العرباوي، **مرجع سابق**، ص. 292.

وبهذا "أبدت الولايات المتحدة الأمريكية نوعاً من الإهتمام بالمنطقة المغاربية، تبعاً لإملاءات ومقتضيات الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي بدأت في تطبيقها بعد نهاية الحرب الباردة والتي تقوم على الحضور المؤثر في كل النقاط الإستراتيجية في العالم، وقد كان هذا الإهتمام مبنياً على تحفيزات طاقوية متمثلة في إحتياطي الجزائر وليبيا من النفط والغاز الطبيعي" [1].

فالشيء الملاحظ على تغير الإستراتيجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة هو إعادة إنتشارها وإدراجها لمناطق أخرى لم تكن من قبل ضمن أولوياتها، وقد كانت منطقة شمال إفريقيا ضمن هذه المناطق الجديدة لما تتمتع به من الإمكانات الكبيرة المتواجدة على مساحة تزيد على 6 مليون كلم [2] تتميز بالعديد من ثرواتها غير المستغلة وبعضها غير مكتشف، وأراض زراعية تزيد عن 21 مليون هكتار، وأراض رعوية تقدر ب 100 مليون هكتار، وحجم إحتياطات بترولية يزيد عن 5، 5 مليار طن واحتياطات غازية تفوق 5000 مليار م [3] واحتياطات من الفوسفات تصل إلى 6 مليار طن فضلا عن إنتاج زراعي تتميز فيه المنطقة بميزة نسبية تنافسية هامة، وإمكانية للإنتاج الصناعي تحتل فيه المنطقة مزايا طبيعية ومزايا نسبية هامة إضافة إلى سوق إقتصادية يزيد عدد مستهلكيها عن 80 مليون وعدد الأيدي العاملة بها يفوق 28 مليون عامل وسوف تزداد أهميتها عبر الزمن إذ سيرتفع عدد سكان المنطقة إلى125 مليون و يزداد عدد العمال ليتجاوز 40 مليون عامل"[2]، ومن جهة أخرى ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنّ منطقة شمال إفريقيا تشكل بوابة نحو العمق الإفريقي، فأمريكا كقوة خارقة على حد تعبير المفكر والسياسي الفرنسي "**هيبر فيدرين**" تسعى إلى توسيع إهتمامها الإستراتيجي ليشمل القارة الإفريقية عامة وتشكل المنطقة المغاربية بوابتها لذلك"[3].

ما يلاحظ أيضا أنّه في هذه المرحلة هو إزدياد الإهتمام الأمريكي بدول المنطقة عن طريق إقامة علاقات إقتصادية، وعليه فقد بادرت الإدارة الأمريكية في سنة 1994 بمشروع "ندوات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" وهو مشروع للشراكة الإقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط والمغرب العربي، وبعد فشل هذا المشروع بادرت الولايات المتحدة بمشروع آخر أطلق عليه إسم "مشروع

---

[1]– عميروش ركاح،الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، م 3، العدد 1 ،(1 جوان 2016)، ص ص. 21 – 34 .

[2]– صالح صالحي، التحديات المستقبلية للإقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، **مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير**، م 2، العدد 02 /(1 جوان 2003)، ص ص. 25 – 45 .

[3]– قط، (أوروبا. أمريكا ..)، **مرجع سابق**، ص. 450.

إيزنستات" الذي إقترح إقامة شراكة إقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغاربية الثلاث: الجزائر، المغرب وتونس، كمغرب موحد وصولا إلى تأسيس منطقة تبادل حر، حيث تقدم الولايات المتحدة الأمريكية هذه الشراكة على أنها سبيل إلى تحقيق الأمن، الرفاهية الإقتصادية والديمقراطية"[1]، وبهذا بدأت أولى عمليات التنافس الأمريكي الأوروبي على المنطقة، تحت غطاء ما سمي بمبادرات الشراكة الإقتصادية، فالولايات المتحدة ترى في منطقة شمال إفريقيا منطقة حيوية مهمة، وتكمن أهميتها في موقعها الجيو – إستراتيجي المهم باعتبارها تطل على البحر المتوسط الذي يعتبر معبرا لخمس التجارة العالمية، كما أنّ الإستراتيجية الأمريكية ترى في المغرب العربي منطقة حيوية سياسيا لمحاصرة ومحاولة تحجيم الإتحاد الأوروبي الذي يهدد زعامة الولايات المتحدة مستقبلا"[2].

إنّ التصورات الأمريكية والأوروبية حول الشراكة تجاه منطقة شمال إفريقيا تبدو وكأنها مختلفة و غير متطابقة وهذا الإختلاف وعدم التطابق يبدو في النظرة التي ينظر إليها كل طرف إلى هذه الشراكة وإلى الأهمية التي يوليها كل طرف إلى هذه الشراكة، فالولايات المتحدة الأمريكية تولي أهمية كبرى للإقتصاد، في حين يركز الإتحاد الأوروبي في خطابه على السياسة، وفي الأخير يرى كلا الطرفان أنّ هذين العنصرين رغم عدم تطابقهما إلّا أنّهما يظلا متشابكين ويعزز أحدهما الآخر، وتبقى المصلحة الذاتية لكل طرف هي السمة الغالبة التي تطبع هذه الشراكة وتسيرها.

المطلب الأول: سيناريو نجاح السياسات الأوروبية والأمريكية في منطقة شمال إفريقيا.

قبل التطرق إلى نتائج سيناريو نجاح السياسات الأوروبية والأمريكية في منطقة شمال إفريقيا يجب الإشارة في البداية إلى أنّ كلّ عملية تعاون بين طرفين ومهما كان نوعها قد ينجم عنها عدّة تطورات إيجابية في إطار الشراكة بين هذين الطرفين، هذه التطورات قد تغذّيها عدة معطيات تكون أساسا لمؤشر فعلي إيجابي في مجال الشراكة في مختلف مجالاتها الإقتصادية والسياسية، فالتوجّهات العالمية المعاصرة تؤكّد هذه النظرة، وتتجه اليوم نحو الإتجاه المتزايد نحو التكتلات الإقتصادية واتفاقيات الشراكة وذلك بغية الإندماج في الإقتصاد العالمي واكتساب مقومات التنافس والبقاء في الأسواق"[3].

[1]– ركاح، **مرجع سابق**، ص. 25 .

[2]– حجيج، **مرجع سابق**، ص. 255.

[3]– موالدي، **مرجع سابق**، ص. 112.

إنّ نجاح السياسات الأوروبية و الأمريكية اتجاه منطقة شمال إفريقيا يمكن أن يتحدد حسب بعض التوجهات التي تفرضها المصلحة الخاصة لكل طرف، وعليه فبالنسبة للإتحاد الأوروبي يجب أن يلعب مستقبلا دورا بارزا في العلاقات الأورو–متوسطية عموما والأورو–مغاربية خصوصا نظرا لتعاظم دوره السياسي على الساحة الدولية وبحكم خصوصية العلاقات بينه وبين دول شمال إفريقيا الضاربة في جذور التاريخ وتأثيره في مجريات الأحداث في المنطقة، فالإتحاد الأوروبي يمكن أن يلعب دور الموجه والمنظم لاقتصاديات دول شمال إفريقيا بحكم علاقاته الإقتصادية المتميزة وذلك عن طريق خلق أسواق كبيرة كخطوة أولى لتعزيز قدرات الإقتصاد الأوروبي ومن ثمة إنشاء تكتلات إقتصادية مندمجة على غرار التكتلات الإقتصادية العالمية وخلق شراكة تعكس حجم الإسهام الذي يمكن أنْ يقدّمه الإتحاد الأوروبي لبناء علاقات مستقرة ومتكافئة في المنطقة، إنّ تنمية التعاون مع الإتحاد الأوروبي تعتبر فرصة إيجابية لمعظم الأطراف المتشاركة خاصة في ظلّ التحولات السريعة التي تشهد تنافي التجمعات الإقليمية والفضاءات الإقتصادية المتكاملة معها في أمريكا الشمالية مثل منظمة (نافتا) وعلاقاتها الإقتصادية الجوارية ومنظمة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ومنظمة التعاون الإقليمي لجنوب آسيا إلخ ...وبالتالي فإن السياسات الأورو– مغاربية تتخذ بعدا إستراتيجيا كما يقول السيد ريمون بار" :

« La motivation d'une politique euro–maghrébine va, donc, bien au–delà des intérêts économiques ou politiques: elle est fondamentalement géostratégique »

وإنّ دول الإتحاد الأوروبي لا تستطيع أنْ تنغلق عما يجري في الإقتصاديات المحيطة بها من تطورات ستنعكس عليها سلبًا وإيجابًا، فتزايد الإضطرابات والأزمات الإقتصادية سيزيد من تكاليف الحد منها، كما أنّ إزدهار المنطقة وتطورها سوف تنعكس آثاره الإقتصادية الإيجابية على مجمل الحركية الإقتصادية للإتحاد الأوروبي"[1] .

أمّا فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية فإنّ تعاملها السياسي مع دول منطقة شمال إفريقيا ينطلق من سياسة تنافسية في المنطقة، حيث ظهرت هذه السياسة مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة، إذْ تشير كل الدلائل إلى أنّ الصراع والتنافس بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة سيوجه النظرة المستقبلية للسياسة الأمريكية نحو منطقة حوض البحر المتوسط، والتي سوف تشهد صراعا خفيا حول

[1]– صالحي، **مرجع سابق**، ص. 40.

مستقبل العلاقة بين القوتين، فالتواجد الأمريكي تسعى من وراءه الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة علاقات مع دول هذه المنطقة، وهذا يدخل ضمن الإستراتيجية الأمريكية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي يهدد المصالح الأوروبية في عقر دارها، فكيف نتصور إذا أوروبا من دون المغرب العربي" [1]، فالولايات المتحدة الأمريكية تتعامل بمبدأ التعامل مع دول المنطقة بعيدا عن نطاق الحسابات السياسية التفضيلية ودون كل مساومات سياسية بتفضيل طرف على حساب الطرف الآخر.

إنّ إجراء مقارنة بسيطة حول الفرص التي تتيحها الشراكة المعروضة من طرف الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي على دول منطقة شمال إفريقيا، يتبين لنا من خلالها أنّ الإدارة الأمريكية تتعامل بمنطق براغماتي في إطار علاقاتها التشاركية مع دول المنطقة، حيث لا ترى مانعا في منح عقود عمل محدودة الآجال للطلبات الخاصة بمواطني منطقة شمال إفريقيا لأجل العمل داخل الولايات المتحدة، هذه العروض حتى وإنْ لم تكن ذات أهمية كبيرة في واقع الأمر ،إلّا أنّها تعد خطوة ذات أفضلية إذا ما قورنت بالعراقيل التي يواجهها طالبوا الحصول على تأشيرة الدخول للأراضي الأوروبية من مواطني نفس المنطقة.

وإذا كانت الشراكة الأوروبية المغاربية تقوم على صيغة المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، فإنّ الشراكة الأمريكية المغاربية إنطلقت من براغماتية الفعل التجاري، حيث عملت على تفعيل أداء غرف التجارة الأمريكية المغاربية، والتي ما انفكّت تدعّم إفتتاح فروع لها في المدن المغاربية الكبيرة، ولقد أشارت التقارير الإقتصادية إلى أنّ سنة 1998 هي إستثنائية بالنسبة للشركات الأمريكية العاملة في الجزائر وتونس بينما كانت أقلّ تواجداً فيما يتعلق بالمغرب"[2].

إنّ نجاح السياسات الأوروبية والأمريكية على مستوى منطقة شمال إفريقيا لا بد له من إرادة فعلية يتحلى بها الطرفان المتنافسان (الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة)، هذه الإرادة يجب أنْ تترجمها على أرض الواقع مؤشرات إيجابية تكون في صالح دول المنطقة وتكون نتائجها واضحة على كل المستويات، تخلق نوعا من الإستقرار وتعطي مزيدا من الأمن على مستوى الفضاء الأورومتوسطي أو الفضاء الأطلسي، كذلك ومن شأن هذه المؤشرات أنْ تعيد بعث التعاون من جديد سواء على الجانب الأفقي أو العمودي من خلال الشراكة الأوروبية أو الأمريكية مع منطقة شمال إفريقيا.

[1]- العرباوي، **مرجع سابق**، ص. 318 .

[2]- بن حمادي و العيد، **مرجع سابق**، ص. 87.

وما تجدر الإشارة إليه كذلك هو أنّ هناك إمكانيات فعلية من أجل إنجاح مستقبل علاقات دول المنطقة مع الشركاء الأوروبيين و الأمريكيين، وذلك عن طريق تبني مقاربات أكثر انفتاحا من طرف الشركاء تأخذ في الحسبان كل الجوانب بما فيها الجانب الإنساني للشراكة باعتباره موضوعا متّصلا وذا أولوية وليس باعتباره موضوعا منفصلا ومكمّلاً للجوانب الأخرى السياسية والإقتصادية والأمنية، وتجاوز الصعوبات التي كثيرا ما تلقي بظلالها السلبية على قضايا التعاون والعمل على رفع التحديات التي قد تزداد تعقيدا مع مرور الوقت، كما أنّ موجة الإحتجاجات الأخيرة التي مسّت شمال إفريقيا كان لها شديد الأثر في تبنّي إصلاحات ديمقراطية على مستوى دول المنطقة، حيث فتحت المجال واسعا أمام إمكانية إعادة صياغة العلاقات الخارجية على نحو أكثر واقعية.

لقد كان تأثير الإحتجاجات الأخيرة التي مسّت الجزائر أو ما سمّي بالحراك الشعبي في غير صالح الهيمنة الفرنسية في الجزائر على الخصوص حيث جاءت مطالب الحراك ضدّ كلّ ما يرمز إلى فرنسا باعتبارها قوة إستعمارية، وكانت البداية رافضة لكل تدخل فرنسي حتى ولو كان على شكل تصريحات، حيث تجسّد هذا الرفض بداية في تعليق التدريس باللغة الفرنسية في الجامعة الجزائرية وتعويضها باللغة الإنجليزية، قرار الحكومة الجزائرية تغيير لغة المراسلات الرسمية في الجامعات بإسقاط الفرنسية، والإكتفاء باللغتين العربية والإنجليزية، والقبول الواسع لطلبة الجامعات في سبر الآراء التي قامت بها وزارة التعليم العالي ناحية إستخلاف الفرنسية بالإنجليزية في لغة التدريس، والإستعدادات الحثيثة للشروع في التطبيق التدريجي لذلك عمليا في جامعات الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة بداية من الدخول الجامعي المقبل، في انتظار تعميمها على باقي الجامعات، كلها مؤشرات على هذا التحول الذي بدأته المؤسسة العسكرية الجزائرية التي أسقطت من قبل اللغة الفرنسية من أدبياتها، واكتفت باللغتين العربية والإنجليزية، وهو ما يعني أنّ الجزائر الدولة التي طالما عرفت بكونها البلد العربي الأكثر فرنكفونية، توجد حاليا في حالة تغيير جلدها اللغوي إنْ صح التعبير"[1].

هذه الإجراءات المتخذة والمطالبة بمقاطعة كل ما هو فرنسي، هي رسالة قوية لفرنسا إيذاناً بفقدان نفوذها في الجزائر لصالح منافسيها من القوى الأخرى، وخوفا على ضياع مصالحها في الجزائر، قد يشهد المستقبل القريب إنزال دبلوماسي فرنسي نحو الجزائر في خطوة أولى لإعادة بعث علاقاتها السياسية

[1]– حسان زهار، الإنجليزية في الجزائر .. بين الشعبوية والتحول التاريخي، **الجزائر عربي 21** ، في : **https://arabi21.com/story/1197303/** ، (السبت 27 جويلية 2019 ، 06:17).

والثقافية مع السلطة القائمة، وربما تلبية بعض طلبات الحكومة أو القيام ببعض التنازلات لصالح الجزائر لإعادة تحسين صورتها لدى الرأي العام، وقطع الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية أو بعض منافسيها من دول الإتحاد الأوروبي.

- **الفرع الأول : فيما يخص الإتحاد الأوروبي.**

يقوم هذا السيناريو على عدة إعتبارات تبدو وكأنها تخدم طرفا على حساب الآخر، منها أنّ دول الإتحاد الأوروبي تعتبر الأوفر حظّاً في الإستحواذ على المنطقة نظرا لقرب المنطقة جغرافيا من أوروبا فهي لا تبعد عنها سوى ببضعة كيلومترات إضافة إلى كونها تتمتع بالأولوية التاريخية بحكم ماضيها الإستعماري الطويل الذي يربطها بشعوب هذه المنطقة، حيث كان تأثيرها واضحا في مختلف جوانب الحياة طيلة مرحلة الإستعمار، حتى وبعد نيل هذه الدول إستقلالها لم تتخلَّ الدول الأوروبية عن مستعمراتها القديمة بل سارعت إلى إشراكها عن طريق عقد إتفاقات شراكة معها، فهي على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكن بنفس مستوى الدول الأوروبية من ناحية الإرتباط بالمنطقة، غير أنّ المصلحة تقتضي أنْ ينظر كل طرف إلى المنطقة بالرؤية التي يراها مناسبة لمصالحه، فالموقع الإستراتيجي الهام لمنطقة المغرب العربي وغرب المتوسط عموما وما تزخر به من منافذ وثروات (المحروقات بشكل خاص) ومزايا إقتصادية جذابة، سوق إستهلاكية واسعة، قاعدة سياحية كبرى..إلخ هذا من جهة، وما قد تمثّله من تحدّيات ومخاطر (الهجرة السرية، ظاهرة الإرهاب، تجارة الأسلحة غير الشرعية، المخدرات..إلخ) بالنسبة لمصالح الطرفين معا من جهة ثانية، فإنّه كان من الطبيعي أنْ تتوافق مصالح كل منهما بخصوص الثانية، وأنْ تتعارض وتتصادم بخصوص الأولى"[1] .

إنّ نجاح الشراكة الأوروبية مع دول منطقة شمال إفريقيا يتوقف على التعاون والتضامن بين دول هذه المنطقة متحدة لتحقيق أهدافها وذلك من خلال تفعيل مشروع الإتحاد المغاربي، فمشروع" إتحاد المغرب العربي "قد يحقق لأطرافه العديد من المزايا الإستراتيجية إذا توافرت النوايا مما يمكنهم من مواجهة الظروف الدولية بأسلوب مناسب وفعال زيادة على أنّ إتحاد المغرب العربي مؤهل من الناحية الموضوعية لتجاوز المعضلة الإقتصادية التي تعاني منها أقطاره من خلال تهيئة الأجواء مع دول الجوار الجغرافي –

[1] – اعمر بوزيد، **البعد المتوسطي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي تنافس في إطار التكامل (غرب المتوسط نموذجا)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ، د . ذ . ت) ص. 146 .

خاصة في إطار علاقاته مع الإتحاد الأوروبي"[1]، إنّ قيام إتحاد مغاربي يساهم كثيرا في تفعيل الشراكة على أسس وقواعد متوازنة بين الطرفين، هذا الإتحاد سوف يقوم على الشكل الذي تراه دول المنطقة مناسبا، ويكون الغرض منه هو تجسيد روابط التعاون بين الوحدات السياسية والتنسيق بين مختلف السياسات المنتهجة من طرف دول الإتحاد.

إنّ سيناريو نجاح السياسة الأوروبية في شمال إفريقيا يجب أنْ يقوم على أساس مقاربة شاملة تعتمد على الإحترام المتبادل والتعاون في مختلف مجالات الحياة، سواء كانت أمنية، إقتصادية، سياسية أو إنسانية، هذه المقاربة ترتكز كذلك على التعاون والتضامن بين دول المغرب العربي متحدة لتحقيق أهدافها وذلك من خلال تفعيل مشروع الإتحاد المغاربي، يمكن إعتبار أنّ مشروع" إتحاد المغرب العربي "قد يحقق لأطرافه العديد من المزايا الإستراتيجية إذا توافرت النوايا مما يمكنهم من مواجهة الظروف الدولية بأسلوب مناسب وفعال"[2]، وعليه فإنّ هذه المقاربة هي الوجهة الصحيحة في سبيل التقدم الفعلي إذا أرادت جميع الأطراف أن تكون لعملية الشراكة الأورو مغاربية نتيجة إيجابية وأنْ يكتب لها النجاح وأنْ تتجسد على أرض الواقع .

إنّ نجاح السياسات الأوروبية تجاه منطقة شمال إفريقيا يجب أنْ يعتمد على تفعيل الجوانب الإنسانية والتنموية التي نص عليها ميثاق برشلونة، ولا يجب أنْ يقتصر فقط على المعالجة الأمنية لمختلف التهديدات الممثلة في دعم التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب بالتصديق وتطبيق الإتفاقيات الدولية التي تمّ توقيعها والحرص على الإنضمام إليها، الدعوة إلى المحاربة الجماعية لانتشار وتعدد الجرائم المنظمة، وكذا محاربة مشكلة المخدرات بكل أشكالها وأنواعها"[3]، فمعالجة هذه القضايا الأمنية وحدها لا يكفي، وعليه يجب معالجتها بصفة جذرية ونهائية عن طريق إحداث تنمية إقتصادية مستدامة على مستوى الدول المصدرة لهذه الظواهر، تتبعها قرارات سياسية تخدم الطرفين وتعود بالنفع على الأشخاص المرشحين للهجرة غير الشرعية .

تعتقد دول الإتحاد الأوروبي أنّ مختلف التهديدات التي تشهدها منطقة شمال إفريقيا هي نتيجة تدهور للأوضاع الإقتصادية والظروف المعيشية، الشيء الذي يؤدي إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير

---

[1]– أحمد دربان، مستقبل الشراكة الأورو – مغاربية والسناريوهات المحتملة، **مجلة الإقتصاد الجديد**، م 4 ، العدد 2 ،(1 ديسمبر 2013)، ص ص. 277 – 288.

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 283.

[3]– العرباوي، **مرجع سابق**، ص. 304 .

الشرعية وظهور الجريمة المنظمة التي تشكل تهديدا لأمن واستقرار الدول الأوروبية، وعليه فإنّ العمل من أجل القضاء على هذه الظواهر يتطلب بعث تنمية حقيقية وتطوير الجانب الإقتصادي على مستوى الدول المصدّرة لظاهرة الهجرة وهو ما تراه دول المنطقة مناسبا على خلاف الولايات المتحدة الأمريكية التي تنتهج إستراتيجية عسكرية بالدرجة الأولى عن طريق التفكير في إقامة قواعد عسكرية في المنطقة لمكافحة الإرهاب وتتبّع آثاره، تلك الفكرة التي لاقت رفضا قاطعا من طرف دول المنطقة واعتبرتها تدخلا وتهديدا في آن واحد في شؤون الدول.

وعليه نستطيع القول أنّ هذه المقاربة التنموية قد تترتب عنها تطورات جد إيجابية في المنطقة يسعى من خلالها الإتحاد الأوروبي إلى توطيد علاقاته أكثر فأكثر مع دول الضفة الجنوبية وخاصة دول شمال إفريقيا من خلال إتخاذ مبادرات وخطوات في صالح الدول على كافة المستويات والميادين، وخاصة تعزيز المسار الديمقراطي ودعم حقوق الإنسان ودعم نشاط أكثر فعالية للمجتمعات المدنية في محاولة لإقامة شراكة أكثر توازنا من خلال إقامة حوار جاد وفعال مع الطرف المغاربي وإشراكه في اتخاذ القرارات التي تخص المواضيع ذات المصلحة المشتركة بين الطرفين"[1]، وكذلك وضع التعاون الجماعي والمصلحة العامة والمتبادلة ضمن أولويات الشراكة من خلال إحترام مبادئ المساواة و العدالة والتكافؤ بين الضفتين والإحترام المتبادل للخصوصية الثقافية والشخصية ومختلف القيم الحضارية وعادات وتقاليد الشعوب.

وبعد الدراسة والتحليل للعلاقات التي تربط دول الإتحاد الأوروبي بمنطقة شمال إفريقيا نجد أنّ أغلب المعاهدات المبرمة بين الطرفين تحتوي على بعض البنود الإيجابية، ففي مسار برشلونة مثلا، يعترف المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل، وفي هذا السياق يوافق المشاركون على خلق مشاركة في المجالات الإجتماعية والثقافية والإنسانية"[2]، وعليه فهناك بعض الإجماع بين هذه الأطراف حول ضرورة تطوير العمل الإنساني بصفة عامة من خلال دعم برامج التنمية البشرية وتطوير التنمية الإجتماعية والعمل على إرساء الديمقراطية ودعم حقوق الإنسان عن طريق تفعيل الآليات المناسبة لتحقيق هذه الأهداف .

[1]– العرباوي، **مرجع سابق**، ص 314 .

[2]– نص وثيقة مؤتمر برشلونة .

من الناحية الإقتصادية، وانطلاقا من أنّ الإقتصاد هو الفاعل المميّز للعلاقات بين الدول في العصر الحالي، وبحكم أنّ الدول الأوروبية هي دول ذات إنتشار إستعماري واسع في السابق فهي تستعمل علاقاتها مع أنظمة مستعمراتها القديمة وتستغلّها اليوم كمناطق نفوذ إقتصادي بالدرجة الأولى، حيث لا تزال ترتبط بها بعلاقات تبادل تجاري، وتمتلك حقوق بحث واستغلال في العديد من الأنشطة الإستخراجية في هذه البلدان"[1].

إنّ إقامة منطقة للتبادل الحر على مستوى شمال إفريقيا، هو من نتائج الشراكة المميّزة بين الإتحاد الأوروبي ودول المنطقة، حيث قرّر المشاركون تسهيل التأسيس التدريجي لمنطقة التبادل الحر ب:

1 – تبنّي التدابير الملائمة فيما يخصّ قواعد الأصل، والتصديق الإثباتي، وحماية الملكية الفكرية والصناعية.

2 – متابعة وتنمية السياسات المرتكزة على مبادئ الاقتصاد"[2]، وانطلاقا من هذه النظرة، يتعيّن على هذه الدول أنْ تقتحم السوق الأوروبية لفرض منتوجاتها، الأمر الذي يعتبر حافزا مهما في سبيل إرساء قواعد متينة للتكامل الإقتصادي بين الطرفين .

من هذا المنطلق فإنّ تحرير المبادلات التجارية بين الضفتين يجب أنْ يكون منسّقا كمّاً ونوعاً ومرتبط بالهدف الأساسي الذي من المفترض أنْ تبنى عليه خطة الشراكة وهي التنمية المستدامة والسريعة والمتقاربة وضرورة توفير رؤوس الأموال الضرورية لإنجاح الشراكة وإخراجها من طابعها النظري مع ضرورة التكافؤ في المستوى العلمي والتكنولوجي؛ الأمر الذي يقتضي أكثر جدّية وخاصة من طرف الإتحاد الأوروبي في مجال نقل التكنولوجيا والتكوين والتمهين والوقوف على الماضي لبناء علاقات سليمة للحاضر والمستقبل من خلال قيام الإتحاد بمراجعة إجمالية للماضي، والإعتراف بالمسؤولية المباشرة عن تخلف ومعاناة دول الجنوب المتوسطي "[3] .

فإذا ما سلّمنا بتحقيق هذه الفرضيات فإنّ هذا السيناريو بقدر ما هو متفائل يبقى بعيدا عن الواقع فصعب جدا تحقيقه خاصة أمام النظرة الضيقة لدول الإتحاد الأوربي في إطار شراكتها مع دول الضفة

---

[1]– عبد الحليم بن مشري، **التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي**، (ورقة قدمت في ندوة " المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة" ، بالدوحة يومي 17 و 18 فبراير 2013، مركز الجزيرة للدراسات، ص. 7 .

[2]– نص وثيقة مؤتمر برشلونة.

[3]– العرباوي، **مرجع سابق**، ص ص. 315 ، 316 .

الجنوبية عامة والدول المغاربية خاصة بحكم أنّها الدول الفاعلة في الشركاء الجنوبيين، ضِفْ إلى ذلك تعطّل المشاريع التكاملية في المنطقة (إتحاد المغرب العربي) الذي أصبح أكثر من ضرورة لتوحيد بلدان المنطقة ووقوفها ككتلة واحدة وتبنيها لسياسات مشتركة تجاه الإتحاد الأوروبي على غرار ما يفعله هو، هذه المؤشرات هي التي تسهم فعلا وبشكل كبير في ديمومة العلاقات الأورو– مغاربية وتحسينها بشكل عام، وذلك بالرغم من وجود منافسة قوية من قبل أطراف أخرى، غير أنّ الحقيقة التي لا تخفى على أحد وهي أنّ السياسة الأوروبية تنطلق من منطلق المكاسب، فالسياسة المتوسطية المتجدّدة لأوروبا تفضّل المبادلات التجارية وتقوية المكاسب الأوروبية في بلدان جنوب المتوسط، كما يقول تقرير البرلمان الأوروبي: " إننا أمام رتق السياسة المتوسطية[1].

«Un rafistolage de la politique méditerranéenne».

وعليه فإنّ إلقاء نظرة سريعة على العلاقات الإقتصادية بين الطرفين خاصة في مجال حركية السلع والخدمات نجد أنّ هذه العلاقات تعكس مظاهر إنعدام التوازن وتدهور شروط التبادل وتطور التبعية في ظلّ إستمرار الإختلالات الهيكلية والنوعية في بنية وتركيب إقتصاديات التجارة الخارجية في الأقطار المغاربية، ولذلك فرغم أهمية حجم هذه المبادلات وأولوية أسواقها الأوروبية فإنها لا تشكّل إلّا نسبة ضئيلة ضمن التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي، وبهذا تصبح منطقة شمال إفريقيا الطرف الأكثر تبعية في علاقاتها التشاركية التجارية مع دول الإتحاد الأوروبي .

من هذا المنطلق فإنّ سيناريو نجاح واستمرار العلاقات بين دول منطقة شمال إفريقيا والإتحاد الأوروبي يتطلب إستراتيجية أورو–متوسطية نابعة من الرغبة الحقيقية للضفتين ولمصالحهما المشتركة غير متأثرين في ذلك بأطراف ثالثة تؤثر عليهما سلبا، كما تحتاج إلى طاقات وصبر ومثابرة لتدعيمها، كذلك يقتضي على الشركاء تقديم تنازلات متبادلة وبذل مجهودات مشتركة "[2].

إنّ نجاح مشروع الشراكة الأورو– مغاربية يتطلب توافر عدة شروط تبدأ من الإرادة السياسية التي تترجمها المواقف الحاسمة بعيدا عن كل الضغوطات، كذلك يجب على كل الأطراف أنْ تكون لديها القناعة التامة لضرورة إقامة مشاريع ذات فعالية وذات أهداف ترجى من ورائها،إضافة إلى قيام كل الأطراف بالتعاون عن طريق تنفيذ ما جاء في هذه المشاريع من شروط والتزامات من أجل إنجاحها

[1] – المديني، (المغرب العربي...)، **مرجع سابق**، ص. 7.

[2]– العرباوي، **مرجع سابق**، ص. 315 .

وتحقيق الأهداف المرجوة منها، وأنْ تكون هناك علاقات متساوية ومتباينة بين جميع الأطراف دون تفضيل طرف على الآخر.

أوّلا : المطلوب من دول الإتحاد الأوروبي .

تعتمد الشراكة في إطارها العام على مبدأ الربح بين الطرفين ولكل طرف هدفه الخاص به والذي يرى فيه مصلحته الخاصة، وبهذا فإنّ الهدف من الشراكة بالنسبة للإتحاد الأوروبي هو أنّه يريد أنْ يجعل من منطقة شمال إفريقيا سوقا مفتوحة لمنتجاته، والوقوف في وجه الهيمنة الإقتصادية الأمريكية عن طريق لعب دور مميز، مع الحفاظ على المصالح الأوروبية بإقامة مبادرات شراكة مع دول المنطقة و كذلك مكافحة الإرهاب والتطرف وعدم ترك المجال للولايات المتحدة للقيام بهذه المهمة بمفردها .

إنّ علاقات دول منطقة شمال إفريقيا بدول الإتحاد في إطار مبادرة الشراكة الأورو – متوسطية يجب أنْ تبنى على مبدأ الثقة والإحترام بين الدول في الشراكة والأخذ بعين الإعتبار كل سبل الثقة والإجراءات اللازمة بين الشركاء بهدف تجسيد منطق السلم والإستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما فيها إحتمال تأسيس ميثاق أورو – متوسطي"[1]، غير أنّ مناخ العلاقات السائد حاليا يعكس خلاف ذلك فما زالت الأجواء مشحونة بعدم الثقة وسوء التفاهم، ولتجاوز هذه العقبات يستوجب على دول الإتحاد الأوروبي أنْ تولي أهمية كبرى لمختلف الأبعاد التي نصت عليها إتفاقية الشراكة خصوصا الجانبين الإقتصادي والإجتماعي لدول المنطقة، وبهذا نجد أنّ الإتحاد الأوروبي قد أثبت مرارا عبر سلسلة المفاوضات التي أجريت أنّه متشدد في فرض شروطه وزيادة مكاسبه على حساب دول المنطقة، هذين الجانبين الذين يمثلان في حقيقة الأمر مركز الشراكة يجب أنْ يحظيا باهتمام خاص حيث يجب على دول الإتحاد الأوروبي القيام بمبادرات إستثمارية مباشرة تقوم على دعم المؤسسات الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة والذهاب إلى فتح الأسواق أمام دول المنطقة بطريقة تخدم إقتصادها وفقا لما تتطلبه شعوب هذه الدول من إحتياجات ضرورية .

أمّا بخصوص الجانب الإجتماعي والثقافي فيجب الإهتمام بدعم ومساندة الإصلاحات التعليمية والبرامج التدريبية والجامعات والإدارة وكذا زيادة الفرص للطلاب وفتح المجال أمامهم للتدريب والتعلم في الإقليم الأوروبي دون الإقتصار على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما جاء في وثيقة مؤتمر

[1]– العرباوي، **مرجع سابق**، ص. 304 .

برشلونة، حيث أكّد المشاركون على الميزة الرئيسية لنمو الموارد البشرية سواء بما يخصّ التعليم والتأهيل تحديدا الشبيبة أو في مجال الثقافة، و عبّروا عن إرادتهم في تشجيع التبادلات الثقافية ومعرفة لغات أخرى مع إحترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية والثقافية، وفي هذا المجال تعهد الشركاء بأخذ التدابير التي من شأنها تيسير التبادلات الإنسانية وبالتحديد عبر تحسين العمليات الإدارية"[1].

بناءً على ما سبق، يمكننا القول أنّ المتتبّع لسياسة الإتحاد الأوروبي تجاه دول المنطقة يدرك تمام الإدراك أنّ الأمور تسير وفق الإرادة الأوروبية وما تقتضيه هذه السياسة حيث نجدها تركّز على مقاربات أمنية و إستراتيجية تصبّ في أمنه الخاص كتنامي الهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظّمة في ظلّ نظام دولي لا يعترف بالحدود الجغرافية، إلّا أنّ الدول المغاربية تتخبط في خلافات سياسية داخلية وبينية تتطلب حلولا عاجلة، هذه النظرة الأحادية الجانب لا تدفع بعجلة الشراكة نحو الأمام ولا تحقّق تقدما ملموسًا على مستوى العلاقات بين الطرفين، ولكن إذا أراد الإتحاد تحقيق تقدم في مستوى العلاقات بينه وبين الدول المغاربية عليه بالنية الصادقة لتجسيد برنامج عمل أورو– مغاربي وفي مستوى أوسع أورو– متوسطي يضمن تطور واستقرار ورخاء المتوسط"[2]، وأن يتخلّص من الأنانية السياسية التي يتخبط فيها وأنْ يأخذ في عين الإعتبار مصلحة المنطقة المتوسطية بأكملها.

ثانيا: المطلوب من دول منطقة شمال إفريقيا.

كما سبقت الإشارة، فإنّ الشراكة تعتمد على مبدأ الربح والنجاح وما تهدف إليه دول شمال إفريقيا من مشروع الشراكة هو أنْ تجد هذه الدول من يساعدها في تحقيق نموها خاصة الإقتصادي، وأنْ تكون هناك شراكة متوازنة ليس لطرف أيّ أفضلية على حساب الطرف الآخر والإستفادة من التكنولوجيات المتقدمة وكذلك أنْ تكون هذه الشراكة في صالح شعوب دول المنطقة وقضاياها.

إنّ دول المنطقة مطالبة بإنجاح مشروع الشراكة الأورو– مغاربية وبهذا عليها أنْ تعتمد على تكامل وثيق (تكامل مغاربي) مع تعاون عربي– عربي ومتوسطي شامل، وهذا العمل يتطلب إعادة إحياء التكتلات الجهوية كاتحاد المغرب العربي ومحاولة تجسيد قراراته وتفعيلها بصورة أسرع وبجدية أكثر

[1]– نص وثيقة مؤتمر برشلونة.

[2]– سهام حروري، سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية، **مجلة المفكر**، م 7 ، العدد 8 ،(10 نوفمبر 2012)، ص ص. 339 – 362.

خاصة من جانب القادة السياسيين أكثر مما هي عليه الآن، الأمر الذي يمكن من تشكيل كتلة موحدة وقوية في وجه الإتحاد الأوروبي تمكّن من إنشاء سياسة مشتركة في كافة المجالات وعلى مختلف الأصعدة "[1]، وتمكّنها أيضا من فرض نفسها على الساحة الدولية سواء تعلق ذلك بالعلاقات الثنائية مع الإتحاد الأوروبي أو في إطار الفضاء الأورو- متوسطي ومواجهة التحديات العالمية والإستفادة من عملية التنافس الدولي.

إنّ اندماج دول منطقة شمال إفريقيا إندماجا تاما وتشكيل قطب مغاربي يتوقّف بدرجة كبيرة على وجود إرادة سياسية فعلية في تطوير العلاقات البينية المغاربية، وبالدرجة الأولى خلق علاقات إقتصادية قويّة بين النّظم الإقتصادية المغاربية في إطار إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول المغاربية والتي تمثل الخطوة الأولى نحو بناء وحدة إقتصادية وسياسية مغاربية بإمكانها التكيف مع المتغيرات الدولية الراهنة والمستقبلية، واكتساب دور مؤثر وفعال في السياسة الدولية التي يحكمها اليوم منطق التكتلات القائمة على المصالح المشتركة"[2].

إنّ إقامة مشروع إتحاد المغرب العربي قد يحقق لأطرافه العديد من المزايا الإستراتيجية إذَا توافرت النوايا مما يمكنهم من مواجهة الظروف الدولية بأسلوب مناسب وفعال، زيادة على أنّ إتحاد المغرب العربي مؤهل من الناحية الموضوعية لتجاوز المعضلة الإقتصادية التي تعاني منها أقطاره من خلال تهيئة الأجواء مع دول الجوار الجغرافي -خاصة في إطار علاقاته مع الإتحاد الأوروبي"[3]، ما تجدر الإشارة إليه هو أنّ عملية بناء إتحاد المغرب العربي يجب أنْ تتم وفق أطر معينة تأخذ في الحسبان خصوصية المجتمع المغاربي، كما ينبغي أيضا أنْ تكون السياسات المتّبعة نابعة من صميم المجتمعات المغاربية ومكوّناتها الثقافية مع القدرة على تطوير المفاهيم والمرونة في معالجة الجمود والمشكلات البيروقراطية لإمكانية مواجهة التحديات المتلاحقة في التطور العالمي والمحيط الإقليمي، ولابد من توافر نيات جامعة من حيث المعطيات السياسية، الإقتصادية والإجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني إذا أرادت دول إتحاد المغرب العربي تحقيق الإندماج والتكامل في علاقاته مع دول الإتحاد الأوروبي والنظام العالمي الجديد"[4].

---

[1]- العرباوي، **مرجع سابق**، ص. 315 .

[2]- دربان، **مرجع سابق**، ص. 287.

[3]- **المرجع نفسه**، ص. 283.

[4]- **المرجع نفسه**، ص. 285.

من الزاوية التجارية وفي إطار السياسة المستقبلية لتطور العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والمتوسطي في مجال إقامة مناطق للتبادل الحر فإنّ هذا الإحتكاك سيولّد تحديات إقتصادية وسياسية للدول المغاربية وقد يزيد من حدة الصعوبات والمشاكل التي تعترض البنية المغاربية، والوضع القائم يفرض على الدول المغاربية تعجيل إنشاء منطقة للتبادل الحر من أجل الإستعداد للمواجهة الأوروبية"[1]، وفق مبدأ المواجهة الندية .

- الفرع الثاني: فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية.

إنّ المنافسة غير المعلنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي حول مناطق النفوذ على مستوى منطقة شمال إفريقيا في المجال الإقتصادي تجلّت عبر المبادرة الأمريكية المعروفة بمبادرة **إيزنستات** التي تعتبر المنطلق الرسمي للشراكة السياسية الإقتصادية وبداية التقارب الأمريكي – المغاربي في صيغة جديدة لإعادة تغيير الخريطة السياسية لمنطقة شمال إفريقيا، هذه المنافسة جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدة لإيجاد موضع قدم لها على مستوى هذه المنطقة الإستراتيجية ضمانا لأمن المنطقة وحماية لمصالحها من أيّ تهديد إرهابي كان.

إنّ المنافسة الإقتصادية بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ترتكز على نموذجين ليبراليين متباينين، فأوروبا تسير وفق برنامج ديمقراطي واجتماعي يقترب من الإشتراكية والعدالة الإجتماعية بخلاف البرنامج الأمريكي الإقتصادي القائم على الخصخصة والليبرالية الإقتصادية التي تقلل كثيرا من مستوى الرفاه والتماسك الإجتماعي"[2].

إنّ سيناريو نجاح الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول منطقة شمال إفريقيا يجب أن يصب في مصلحة الطرفين وليس في مصلحة طرف على حساب الآخر، فللولايات المتحدة مرتكزات ودعائم دبلوماسية تاريخية تحرّك علاقاتها الخارجية ولها ضوابط تتحكّم في علاقاتها مع مختلف الدول والتي يمكن حصرها في ركيزتين رئيسيتين هما:الطاقة والأمن القومي، وقد تضاف إليهما بعض المصالح والسلوكيات والمواقف السياسية، فالإدارة الأمريكية تبحث دائما عن طاقة رخيصة ونظيفة وتعمل بنفس

[1]- دربان، **مرجع سابق**، ص. 284.

[2]- بوزيد، **مرجع سابق**، ص. 145.

الوقت على حمايتها وتأمينها من كل خطر خارجي"[1]، وهذا التوجه الأمريكي ينطبق تماما على دول منطقة شمال إفريقيا باعتبارها تمتلك مقدرات هائلة من الطاقة وتعتبر كذلك رائدة في مجال مكافحة الإرهاب، فهي "تحظى بنوع من الإهتمام بالنسبة لصانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية نظرا للرهان الطاقوي الذي تمثله المنطقة، وهو ما تمثّله الوثائق الإستراتيجية الصادرة عن الإدارة الأمريكية التي تهتمّ بتقييم المصالح وترتيب الأولويات، ففي جميع الحالات فقد أكّدت الولايات المتحدة الأمريكية تواجدها في منطقة شمال إفريقيا في إطار ثنائي أكثر منه جهوي، وهو ما فسّر في الحقيقة ضعف المصالح الأمريكية في المغرب العربي مقارنة مع مناطق أخرى – وبالأخص في الشرق الأوسط – وكذلك من خلال ضمّ المغرب العربي إمّا إلى الإستراتيجيات الموجهة نحو إفريقيا أو الموجهة إلى الشرق الأوسط"[2]،،فمن هذا المنطلق يمكننا أنْ نشير إلى أنّ الولايات المتحدة لا تقدّم صورة دقيقة ورؤية واضحة لطبيعة العلاقات مع دول منطقة شمال إفريقيا، فهي تفضّل التعامل مع دول المنطقة إنطلاقا من عنصري الطاقة ومحاربة الإرهاب عن طريق نسج علاقات ثنائية بينها وبين كل دولة من دول المنطقة وفي الإطار المحدد بينهما (الإقتصاد، الأمن، التجارة ... إلخ)، غير أنّ هذا التوجه لا يخدم كثيرا ولا ينسجم كثيرا مع المصلحة الجماعية لدول المنطقة، فهذه العلاقات ينبغي أنْ تكون قائمة في إطار إتحاد المغرب العربي كوحدة إقليمية.

إنّ اهتمام الولايات المتحدة يندرج ضمن نظرة إقتصادية بحتة وهذا ما جسّدته مختلف المبادرات التي قامت بها تجاه هذه المنطقة، وبصيغة أخرى ما يلاحظ على الإستراتيجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة هو زيادة إهتمامها بإقامة علاقات جيدة مع دول المنطقة خاصة في شقها الإقتصادي، حيث بادرت الإدارة الأمريكية في 1994 بمشروع "ندوات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، وهو مشروع للشراكة الإقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط والمغرب العربي، غير أنّ هذا المشروع الذي لم يلْقَ رواجا تعرّض إلى الفشل نتيجة تعثر مسار السلام في الشرق الأوسط، بعدها بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أربع سنوات من ذلك–أي سنة 1998– بمشروع آخر للشراكة الإقتصادية مع دول المغرب العربي وهو ما يعرف بمبادرة "**إيزنستات**" التي اقترحت إقامة شراكة إقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغاربية الثلاث: الجزائر، المغرب، تونس كمغرب موحد وصولا إلى تأسيس

[1]– مجيد كامل حمزة، العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول العام 2001 وآفاقها المستقبلية، **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، م 0، العدد 36، (2011)، ص ص. 118 – 148.

[2]– ركاح، **مرجع سابق**، ص. 22 .

منطقة تبادل حر، وتقدّم الولايات المتحدة الأمريكية هذه الشراكة على أنّها سبيل إلى تحقيق: الأمن، الرفاهية الإقتصادية والديمقراطية"[1] .

ما تجدر الإشارة إليه كذلك هو أنّ الولايات المتحدة ترى في المنطقة نقطة إستراتيجية لتحقيق أهدافها المتمثلة في التموقع من أجل إستغلال نفعي لمصادر الطاقة من المغرب العربي وبالخصوص من الجزائر، مع التحكم في طريق الطاقة من نيجيريا نحو أوروبا (عبر المغرب العربي مستقبلا) ولكن أيضا في الواردات الأوروبية من الغاز الجزائري وكذلك التعامل الميداني–خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001–مع مصادر الإرهاب كما يظهر من خلال مبادرة الساحل والصحراء أو إنشاء قيادة أمريكية لإفريقيا"[2] .

تقوم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية منذ مجيئ الرئيس **دونالد ترامب**، على الهيمنة والنفوذ على العالم وجعل العلاقات الخارجية أكثر مصلحية والقضاء على كل سياسة تنافسية تريد مواجهة النموذج الأمريكي، هذا التوجه الجديد الذي تميّزت به سياسة الولايات المتحدة الأمريكية جاء نتيجة تغيّر النظام العالمي وظهور قوى إنتاجية جديدة تعتمد على الإقتصاد الإنتاجي أكثر منه على الإقتصاد الريعي.

إنّ الشراكة المغاربية مع الولايات المتحدة الأمريكية قد تشهد تطورا ملحوظا في ظل سياسة إقتصادية براغماتية للولايات المتحدة خاصة خلال حكم الرئيس دونالد ترامب وفي ظل توجه سياسي متفتح قد تعرفه دول منطقة شمال إفريقيا خاصة بعد موجة الحراك الشعبي الأولى التي عرفتها المنطقة، وكذلك مع الحراك السياسي الذي تعرفه الجزائر منذ بداية 2019 والذي قد تنجرّ عنه إرتدادات تمس دول المنطقة، إضافة إلى الإصلاحات التي بادرت بها دول المنطقة للدخول في اقتصاد السوق، فالشراكة مع الولايات المتحدة سوف تعزّز أكثر السيطرة الأمريكية في المنطقة لاسيما في ظل الشراكة الإستراتيجية مع منظمة الحلف الأطلسي منذ سنة 2002، وقد شكّلت مرحلة الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب منذ مطلع الألفية الجديدة منعطفا إستراتيجيا لامتصاص مخاوف الجنوب من فكرة الهيمنة الغربية لدول الشمال وهذا بحكم تقاطع المصالح في هذا المجال ويتوقع أنْ تطفو هذه المخاوف على السطح بمجرد إنقضاء أسباب

[1]– ركاح، **مرجع سابق**، ص. 24 .

[2]– قط، (أوروبا، أمريكا..)، **مرجع سابق**، ص. 450 .

الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب، واحتدام الصراع على المصالح الإستراتيجية السياسية والإقتصادية في منطقة المغرب العربي"[1] .

المطلب الثاني: سيناريو فشل السياسات الأوروبية والأمريكية في منطقة شمال إفريقيا.

هذا السيناريو مبنيّ على إحتمال فشل السياسات الأوروبية والأمريكية في منطقة شمال إفريقيا وعدم مسايرتها لحقيقة المجتمع المغاربي الذي يختلف إختلافا كلّيا عن المجتمعات الغربية في شتى جوانبه خاصة الجانب الحضاري؛ نظراً لعدم وجود تواصل وتقارب بين المجتمع المغاربي والمجتمعات الغربية الأخرى، ما عدا تلك الروابط التاريخية الإستعمارية التي تربط بعض الدول الأوروبية بمستعمراتها القديمة من دول المنطقة، هذا التنافر رسّخته بعض الصراعات الفكرية حيث ترسّخت مشاعر العداء والرفض بناء على هذه الإختلافات في الأفكار والمعتقدات وبذلك إنعكس هذا العداء سلباً وتمثّل في ظاهرة الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) ورفض كل ما هو مسلم و كل ما يرمز إلى الإسلام، هذه الأفكار شجّعتها طروحات الغربيين أمثال **صامويل هنتنغتون** الذين يؤكّدون على أنّ القرن الحالي مُتّجه نحو صراع حضاري وفكري لا محالة وهذا التباين في الأفكار من شأنه أنْ يجعل أيّ نوع من الشراكة أمراً مستحيلاً لا يمكن تطبيقه أبداً .

يرى كثير من المحللين أنّ شعوب منطقة شمال إفريقيا لم تعد مجرد شعوب خاضعة للسياسة المنتهجة من طرف الأنظمة وموالية لحكامها خاصة بعد الثورات التي شهدتها المنطقة حيث أصبح السلوك الإحتجاجي والطلب الإجتماعي الفعل البارز للوضع الإجتماعي والسياسي في السنوات الأولى من هذه الألفية، تلك الحركات نجحت تقريبا في التوسع واختراق معظم القطاعات والإنتقال من المطالب الإجتماعية إلى المطالب السياسية"[2]، ولم تعد تؤمن بالقيم الإيديولوجية الفارغة ولا بالسياسات الأجنبية غير الفعلية بل أصبحت تعترف بالإنجازات والسياسات التي تجني من ورائها ما يعود بالفائدة على كل الأطراف، وعليه فإنّ سياسات الإتحاد الأوروبي كلّها تعمل على تحسين الجانب الأمني وتأمين محيطه من عوامل التهديد الآتية من الجنوب بأقل التكاليف الممكنة والإستجابة بتوفير الحد الأدنى من الإلتزامات السياسية لصالح دول شمال إفريقيا.

[1]– بن مشري، **مرجع سابق**، ص. 9 .

[2]– ناجي، **مرجع سابق**، ص. 29.

وبالنظر إلى الأوضاع السياسية التي تعيشها بعض دول منطقة شمال إفريقيا من جهة وما وصلت إليه عملية الشراكة وما حققته من نتائج هزيلة في صالح دول المنطقة من جهة أخرى، فإن سيناريو الفشل يبقى هو المهيمن على الوضع وعليه يبقى مسار الشراكة سائرا نحو الفشل.

من جانب آخر هناك قضايا محلية وأخرى خارجية قد تسهم في إخفاق عملية الشراكة وتعقّد أكثر من مسارها، فمثلا الخلاف حول قضية الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب، والخلاف التاريخي الموجود بين الجزائر وفرنسا، إضافة إلى الخلافات المغربية الإسبانية ، كل هذه القضايا قد تعمّق الخلاف وتدفع بمسار الشراكة إلى الإخفاق وتدفع بكل سياسة مشتركة نحو الفشل .

فإذا سلّمنا بهذا الوضع أيْ سيناريو الفشل، فسوف لن يكون هناك مستقبل لمبادرات الشراكة الأورو – مغاربية، فالإتحاد الأوروبي الذي يُعتبر الطرف المهمّ في الشراكة يحاول علاج مشكلاته بطريقة لا تكلّفه كثيراً (علاج التهديدات بطريقة وقائية)، وهذا ما لا يتوافق مع متطلّعات دول المنطقة التي تعتبر هذه المقاربة على أنّها مقاربة ذاتية غارقة في الأنانية ومتجاهلة لإرادة دول المنطقة، فأهداف ودوافع الشراكة الأورومتوسطية مختلفة، حيث نجد دول الإتحاد تسعى لتحقيق بعض الأهداف المعلنة وغير المعلنة؛ المتمثلة أساساً في توفير مجال أوسع للصادرات الأوروبية، ومقاومة الهجرة السرية من خلال المشروع المتوسطي على اعتبار أنّه فرصة لبناء مركز تفاوضي قويّ في عصر التكتلات الإقتصادية الكبرى والإستفادة من حجم ونوعية التطور الإقتصادي والتكنولوجي لدول الشمال وتحقيق التوازن مع دول الجوار الجغرافي، أمّا دول الضفة الأخرى فهي تسعى للحصول على مساعدات وقروض لتمويل مشاريعها وجلب رؤوس الأموال الأجنبية من أوروبا"[1]، فهذا التمايز هو الذي يعمّق الهوّة بين الشمال والجنوب ويدفع بعملية الشراكة القائمة نحو الفشل المحتوم.

لذا فإنّ التنمية الإقتصادية وتعزيز الديمقراطية في بلدان شمال إفريقيا تعتبر أدوات لتحقيق الإستقرار والأمن، وعليه يتطلب التعامل مع هذه الأدوات الرئيسية بدعم مالي وفنّي متزايد من الإتحاد الأوروبي من أجل مساعدة تلك البلدان على العودة إلى الإستقرار وضمان حدود الإتحاد الأوروبي من

[1]– حروش، **مرجع سابق**، ص. 14.

فيضانات المهاجرين (سواء كانت شرعية أو غير شرعية) في محاولة للهروب من الفوضى، وتدهور الوضع الإقتصادي"[1].

لقد ركّز الإتحاد الأوروبي كل إهتماماته على مسألة الأمن في المتوسط متجاهلا علاقة الأمن بالتنمية حيث لا أمن بدون تنمية ولا تنمية بدون تعاون مالي واقتصادي واجتماعي، فبالنّظر إلى المقاربة الأوروبية الضيقة التي تتجاهل علاقة الأمن بالتنمية، نستطيع القول أنّ إتفاقية برشلونة قد عولجت معالجة ناقصة وبُترت من شقّها الإقتصادي وأصبحت عبارة عن مطالب سياسية تلوح بها دول الإتحاد الأوروبي في وجه دول شمال إفريقيا بهدف الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية وحماية أمنها القومي، فعلى العكس من هذا نجد الولايات المتحدة الأمريكية وفي خضمّ تنافسها المحموم وغير المعلن مع الإتحاد الأوروبي تسعى جاهدة لغزو أسواق منطقة شمال إفريقيا وإغراقها بسلعها وكلها حرص وإصرار على أنّ هذه المبادرة ستقضي حتما على مبادرات الشراكة الأورو – مغاربية.

كذلك هناك عامل آخر في غير صالح الشراكة الأورو– مغاربية بل وينذر بفشلها ويتعلق هذه المرة بالميدان التجاري، حيث أنّ عدم التكافؤ في المبادلات التجارية لا يخدم مصالح الطرفين فنجد أوروبا التي تُعد الشريك الرئيسي لبلدان المغرب العربي وتستأثر بنسبة كبيرة تتراوح حصّتها من الصادرات المغاربية بين 70% و 85%، وكذلك من الواردات المغاربية حيث تتراوح بين 65% و 70%، بينما لا تشكّل واردات الدول المغاربية من المنتوجات ذات الأصل الأوروبي سوى 7% من إجمالي الصادرات الأوروبية وواردات الإتحاد الأوروبي ذات الأصل المغاربي لا تشكل سوى 3.8 %من إجمالي وارداته"[2]، لقد أظهرت إتفاقيات الشراكة هذه محدوديتها نظرا لأنها إتفاقيات تجارية تفضيلية ذات طابع ثنائي تتعامل مع كل قطر بمفرده وليس في إطار مجموعة متكاملة، فالإتحاد الأوروبي يقيم العديد من إتفاقيات الشراكة مع

---

[1]– سليمة بن حسين (ترجمة)، الإتحاد الأوروبي وجيرانه الجنوبيين في أعقاب الربيع العربي : معضلة الديمقراطية والأمن (مقال مترجم)* ، **مجلة الناقد للدراسات السياسية** ، م 2 ، العدد 2 ،(30أفريل 2018)، ص ص. 313 – 328.

*** بيانات المقال المترجم :**

Assem Dandashly (Political Science Department–Maastricht University) Work Paper prepared for presentation at the Canadian Political Science Association meeting in Victoria, BC, Canada June 4–6, 2013 The article is available on the electronic link:

http://www.academia.edu/3664201/The_EU_and_the_Southern_Neighbors_The_De mocracy Security_Dilemma

[2]– نسيمة مسال، قراءة في إستراتيجيات الدول المغاربية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة ، في : **https://www.politics–dz.com/** (29 / 10 / 2018).

دول منطقة شمال إفريقيا بشكل إنفرادي سواء مع المغرب، والجزائر وتونس أو موريتانيا، في ظل الإنقسام العميق الذي تشهده دول هذه المنطقة، ومستغلا حالة الإنقسام هذه لفرض شروطه التفضيلية وإملاءاته السياسية والإقتصادية التي غالبا ما تتناقض مع مصالح دول المنطقة التي تفتقر إلى مؤسسات توحد سياستها وتحصل من خلالها على إتفاقيات متوازنة ومتكافئة.

- الفرع الأول : فيما يخص الإتحاد الأوروبي .

تتميز علاقات الإتحاد الأوروبي بدول منطقة شمال إفريقيا بأنّها علاقات تتعلق في المقام الأول بالملفات الأمنية والإقتصادية، حيث تأخذ أهمّيتها إنطلاقا من حاجة الطرفين لمواجهة بعض التحديات تتعلق بالأمن الطاقوي والهجرة غير الشرعية ومحاربة الإرهاب والخوف من حالة عدم الإستقرار التي مسّت الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، أمّا دول منطقة شمال إفريقيا فإنّ حاجتها إلى تطوير مبادلاتها مع الإتحاد الأوروبي الذي يملك سوقاً واسعة قادرة على إستيعاب منتجاتها . ما يجب التركيز عليه هو أنّ سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه منطقة شمال إفريقيا ما زال يغلب عليها طابع الضبابية وعدم الوضوح مع غياب الإنسجام بين أطراف الإتحاد ذاته نتيجة لاختلاف الأجندات السياسية لدوله، فالدول الأوروبية غير المتوسطية لا تولي إهتماما كبيرا لمنطقة شمال إفريقيا نظرا لعدم إرتباطها كثيرا بهذه المنطقة عكس الدول الأخرى الأوروبية المتوسطية، كذلك فقد ساهمت الخلافات البينية لدول منطقة شمال إفريقيا كمشكل الصحراء الغربية في إحجام دول الإتحاد الأوروبي في التعامل مع دول المنطقة ككتلة واحدة وتبنّي سياسات مختلفة وأحيانا متضاربة مع هذه الدول التي لا تملك في الواقع أيّ مشروع حقيقي لتحقيق التكامل الإقتصادي فيما بينها، لهذه الأسباب أصبح واضحا أنّ مشاريع الشراكة الأورو-مغاربية ليست مرشّحة للنجاح وغير قادرة على التطور ما لم تجد مشاكل المنطقة طريقها إلى الحل.

إنّ ما يعجّل بفشل مشروع الشراكة هو تلك النظرة الضيقة للأوروبيين تجاه هذه المشاريع، فالشراكة بالنسبة إليهم هي المصلحة الذاتية التي سوف تجنيها دول الإتحاد، فالطرف الأوروبي يرى دوما أنّ جيرانه المتوسطيين يمثلون سوقا واسعة ونامية وأن المنطقة تتمتع بمحزون كبير من الموارد الطبيعية، لذلك فإنّه من الأهمية الحيوية والسياسية والإقتصادية لأوروبا العمل على تطوير العلاقات معهم، لأنّ ذلك يجعل أوروبا في موقع تنافسي أفضل في وجه المنافسة الأمريكية والصينية واليابانية"[1].

[1] - حروش، **مرجع سابق**، ص. 13 .

كذلك ما يهمّ دول الإتحاد الأوروبي هو أنْ تبقى منطقة شمال إفريقيا تحت هيمنتها وسوقا لخدماتها وبضائعها لا أكثر بقصد تقوية هيمنتها الإقتصادية، وبقصد توطيد سلطتها الثقافية.

إنّ تدخل الدول الأوروبية خاصة فرنسا في الشؤون الداخلية لدول منطقة شمال إفريقيا تحت غطاء الديمقراطية كان دوما في صالح الأنظمة القائمة ضد مصلحة شعوبها، وعليه كانت مطالب الحراك منذ بدايته في الجزائر رافضة لأي تدخل خارجي، فالمشروعات والبرامج الأوروبية التي تهدف إلى تشجيع الديمقراطية تحتوي على تناقض واضح حيث أنّها تعمل على استقرار الحكام أكثر مما تعمل على إصلاح الأنظمة القائمة، إن الأهمية الإستراتيجية التي يمثلها الأمن في المنطقة تحولت إلى نقطة أساسية أدّت بأوروبا إلى العمل على استقرار الأنظمة الإستبدادية العربية طالما وافقت على الإندراج في إطار عملية برشلونة"[1] .

هذا من جانب الإتحاد الأوروبي، أما من جانب دول شمال إفريقيا فإنّ من بين القضايا التي ترهن مستقبل الشراكة وتقف في وجه نجاحها هي عدم وجود مؤسسات قوية لدى دول شمال إفريقيا متوازية أو متقاربة مع الطرف الآخر تكون قادرة على إحداث الإندماج، إضافة إلى وجود بعض الصعوبات على مستوى دول الإتحاد الأوروبي وهذا ما صرح به وزير المالية الفرنسي "دومنيك شتراوس " حين قال: أنّ الأمر لا يتعلق بمشروع المشاركة بل أيضا بوجود أوروبا مشيرا إلى أنّ الإتحاد الأوروبي نفسه متعثر، ومن منظور آخر فإن الهوة الإقتصادية، الإجتماعية، و السياسية بين دول الإتحاد الأوروبي والبلدان المغاربية ليست من الأمر السهل تجاوزه على الأقل خلال المستقبل القريب "[2] .

إنّ ما تتخوف منه دول الإتحاد الأوروبي هو الأوضاع السياسية والإجتماعية الداخلية غير المستقرة على مستوى دول المنطقة الجنوبية لحوض المتوسط والقلق من إحتمال صعود قوى سياسية متطرفة معادية للغرب والفكر الغربي عموما ومن شأنها أنْ تعرقل التواصل الأورو– مغاربي وتكبح مسار الشراكة الأورو– مغاربية أو تفشلها تماما.

فالدول الأوروبية المبادرة بمشروع الشراكة تعيش حالة من الخوف من ناحية المد الإسلامي الذي بات ينتشر في أوساط المجتمع الأوروبي، ومن ناحية أخرى يأتي الإدراك الأوروبي والأطلسي للتهديد القادم من منطقة المغرب العربي نتيجة معطيات عديدة منها ديمغرافية، تتعلق أساسا بالخوف من الهجرة

[1]– ناجي، **مرجع سابق**، ص. 39.

[2]– دربان، **مرجع سابق**، ص. 286.

غير الشرعية التي أصبحت تشكل دعامة أساسية للإرهاب، ففيما بين عامي 1950 و 2025 نسبة النمو الديمغرافي في أوروبا ستنهار من 70 بالمائة إلى 30 بالمائة، فأوروبا لديها هاجس تفَوّق العنصر غير الأوروبي في القارة"[1]، وبالتالي فإن هذه الحالة أثبتت فشل السياسات الأوروبية الرامية في سعيها نحو إدماج المهاجرين في المجتمع الأوروبي .

إنّ الإستراتيجية الأوروبية في التعامل مع المنطقة الأورو متوسطية تنطلق من معطيين أساسيين، الأوّل: يتناول توسيع نفوذ أوروبا الإقتصادي والسياسي بما يسمح لها بتعزيز قدراتها التنافسية مع بقية التكتلات الإقليمية. أما المعطى الثاني: فهو داخلي يتعلق بوضع حد لمعدلات الهجرة المغاربية الصاعدة لأوروبا والتي سببت للمجتمعات الأوروبية قلقا متزايدا دون الرغبة الحقيقية في إيجاد منطقة إستقرار"[2]، هذه الإستراتيجية التي تخدم في الأساس مصلحة الإتحاد الأوروبي هي عكس ذلك بالنسبة لدول منطقة شمال إفريقيا، قد لا تكون في صالحها مطلقا نظرا لهشاشة إقتصادياتها وضعف منظومتها الأمنية .

كذلك يجب أنْ نشير إلى أنّ الفارق الموجود بين الطرفين (الإتحاد الأوروبي و دول منطقة شمال إفريقيا) بات واضحا، فالدول الأوروبية تشكّل وحدة متجانسة سياسيا واقتصاديا في حين يشكّل الطرف الثاني (منطقة شمال إفريقيا) مجموعة من الدول كل دولة منفصلة عن الأخرى، وهذا ما يجعل مختلف مبادرات الشراكة تتميز بنوع من اللاتوازن، أيْ غلبة طرف على حساب الطرف الآخر الشيئ الذي يفقد من مصداقيتها ويعجّل بفشلها.

مع استمرار موجة الحراك الشعبي في الجزائر سوف تعرف الهيمنة الأوروبية وخاصة الفرنسية بعض التراجع فاسحة المجال للولايات المتحدة الأمريكية بإحكام سيطرتها على المنطقة، فبعد التحولات التي شهدها المغرب العربي يلاحظ المراقبون فتورا في العلاقات بين دول المغرب العربي والشريك الأوروبي، هذا الفتور يرتبط إلى حدّ كبير بفشل مسار برشلونة وفكرة إتحاد المتوسط لكنه أيضاً متّصل لحد ما بالظروف والمواقف الأوروبية (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا) في مطلع الربيع العربي، غير أنّ هناك

[1]– قط، (أوروبا. أمريكا ..) **مرجع سابق**، ص. 449 .

[2]– طبوش، **مرجع سابق**، ص. 269 .

مسائل أخرى تتصل بهذا الوضع: فبين الجزائر وفرنسا مثلا مشكلة إعتراف فرنسا بالجرائم التي إرتكبتها في الجزائر والإعتذار عنها"[1] .

- الفرع الثاني: فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية.

ما يمكن التأكيد عليه في هذا الجانب وكما سبق وأن أشرنا إليه هو أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تركّز في علاقاتها مع دول منطقة شمال إفريقيا على عنصرين إثنين هما : محاربة الإرهاب، والتزود بمصادر الطاقة وحمايتها، هذه العقيدة إزدادت تأكيدا مع وصول **دونالد ترامب** إلى البيت الأبيض وبرزت مع وصوله سياسته البراغماتية المبنية على المصلحة الخاصة للولايات المتحدة أولا وقبل كل شيء، فالعقيدة الأمريكية الحالية تقوم على أن حجم انخراط أمريكا في قضايا العالم يرتبط بمقدار ما تحّقه من منافع إقتصادية لصالحها وهذا نابع من عقلية رجل الأعمال الذي يتعامل بمنطق المكاسب والخسائر الذي برز في تصريحاته في مراجعة التعاون مع حلف الناتو، والدفاع عن الدول الصديقة"[2]، إنّ علاقات الشراكة الأمريكية القائمة مع دول المنطقة لا يمكن مقارنتها بالشراكة الأورو– مغاربية فهذه الأخيرة بحكم عدة مقاييس كالماضي الإستعماري والقرب الجغرافي تختلف من حيث الطرح والمعالجة على الشراكة الأمريكية، فواشنطن لا تقدّم توصيفا دقيقا ورؤية واضحة لطبيعة العلاقات مع الدول المغاربية، ذلك أنّ البعد الأمني هو الأكثر هيمنة على هذه الرؤية، ومع ذلك تحظى الولايات المتحدة الأمريكية بوضع إستثنائي وبمعاملة تفضيلية تجعلها تتموقع بشكل أفضل من بقية المنافسين في المنطقة المغاربية "[3].

تتميز السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول شمال إفريقيا عن غيرها من سياسات القوى الأخرى برفعها لشعار الديمقراطية وحقوق الإنسان، غير أن هذه المبادئ هي في حقيقة الأمر لا تعتبر سوى مدخلا لتثبيت قدمها في المنطقة حفاظا على مصالحها، فالولايات المتحدة الأمريكية تقدم نفسها على أنّها راعية الديمقراطية وحقوق الإنسان فهي تجعل من هذين المبدأين الذين تعتبرهما ركيزتان أساسيتان لسياستها الخارجية مجرد أداة تستغلها لتحقيق مصالحها، كما تسعى إلى إيجاد نخبة موالية لها لضمان

---

[1]– يوسف محمد الصواني، **المغرب العربي زمن الربيع العربي:** السياقات الكونية وإعادة الإعتبار للسياقات الإقليمية والمحلية، ورقة قدمت في ندوة " المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة" (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17 و 18 فبراير 2013)، ص. 4.

[2]– محمد بوبوش، قضايا العرب والشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 462 ، السنة 40 ، (أوت 2017)، ص ص. 13 –33 .

[3]– ركاح، **مرجع سابق**، ص. 26 .

مصالحها تستفيد من إمكانية العولمة الأمريكية لطرح قضايا معينة كالمجتمع المدني ودور المرأة في السياسة"[1].

إنّ الشراكة الأمريكية المغاربية مرهونة بدعم وتأييد القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تهم دول المنطقة، وأن تكون سياسة الولايات المتحدة متفقة تماما مع سياسة دول منطقة شمال إفريقيا في ما يخص عدم التعدّي وتحقيق التعاون المشترك في إطار من المساواة .

المطلب الثالث: سيناريو إستمرار الوضع القائم

يرتبط هذا السيناريو ببقاء العلاقات القائمة واستمرارها بين الإتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا وكذلك العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة شمال إفريقيا من جهة أخرى .

فيما يخص العلاقات مع دول الإتحاد الأوروبي يجب التذكير أنّ علاقات التعاون مع دول المنطقة قد تميّزت في الآونة الأخيرة بالجمود بسبب التخوف الذي طغى على الساحة نتيجة الأحداث السياسية التي عرفتها المنطقة، وبسبب إصرار الدول الأوروبية على مناقشة القضايا التي تخدم مصلحة الإتحاد على حساب دول الجنوب مثل معالجة القضايا الأمنية المطروحة بالدرجة الأولى (مشكل الهجرة غير الشرعية مثلا) ، وبذلك فقد لقي هذا الإقتراح رفضا غير معلن من طرف دول شمال إفريقيا .

هناك عامل آخر يساهم في إبقاء الوضع على حاله هو أنّ دول الإتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا تريد دائما إبقاء هيمنتها وامتيازاتها الثقافية والإقتصادية والسياسية قائمة على حالها في منطقة شمال إفريقيا التي تراها بمثابة فناءها الخلفي والإمتداد الطبيعي لمصالحها بحكم ماضيها الإستعماري لدول المنطقة، ولأجل إنجاح مشروع الشراكة لا بدّ أنْ يقوم التعاون على مبدأ المصالح المشتركة الذي يحتاج إلى إرادة سياسية جماعية تقوم على أساس الفعل، ومن هنا يجب إرساء براديغم جديد للتوافق بين شمال وجنوب المتوسط وإنشاء سوسيولوجيا لتفعيل التواصل الإنساني "[2] ، وهذا يتطلب نوعا من الصدق في التعامل مع الآخر وتوظيف التاريخ المشترك لما يخدم مصلحة الطرفين .

إن الأحداث الأخيرة التي عرفتها الجزائر قد تعجّل بزوال الهيمنة الفرنسية على يد الحراك، هذا الحراك الذي كان من أهم مطالبه زوال النظام القائم وإزالة كل من يدعمه من قوى أجنبية خصوصا فرنسا التي

[1]– ركاح، **مرجع سابق** ، ص. 27 .

[2]– طبوش، **مرجع سابق**، ص. 286 .

ظل مسؤولوها يطلقون التصريحات تلو الأخرى مناوئة للحراك وفي صالح النظام المرفوض من طرف الشعب، وبعد هذه التصريحات جاءت ردة فعل الحراك عبر لافتات وشعارات ملأت شوارع الجزائر العاصمة مطالبة الرئيس الفرنسي بالتكفل بمواطنيه، كذلك كان الحال بالنسبة للجزائريين المقيمين بفرنسا الذين تجمعوا على مستوى المدن الكبرى مطالبين الرئيس الفرنسي بالتكفل بمواطنيه ذوي السترات الصفراء بدل التدخل في شؤون الجزائر"[1]، لقد أربك الحراك في الجزائر الدوائر الفرنسية التي سارعت لإنقاذ ما تبقى لها من نفوذ في المستعمرة القديمة في ظل إصرار شعبي ورسمي على قطع هذه العروق التي ظلت منسوجة ومنحتها إمتيازات إقتصادية كبيرة دفع الرسميين في باريس بالنهاية للتساؤل عن مستقبل علاقتهم بالجزائر"[2].

وعليه فإنّ هذا الإرتباك الذي مس الرّسميين الفرنسيين لم يولد من عدم بل جاء بحجم المصالح الفرنسية في الجزائر، فالإرتباط الفرنسي بمصالحه في الجزائر لم يكن إقتصاديا فحسب بل شمل حتى الثقافة والسياسة، ممّا جعل الفرنسيين يجهرون بمواقفهم تجاه تحركات جزائرية للتّفتح نحو اللغة الإنجليزية وجعلها اللغة الأجنبية الثانية بدلاً عن الفرنسية، حيث صرح السفير الفرنسي بالجزائر "**كزافييه دريانكورت**" أنّ بلاده تسعى للحفاظ على مكانة الفرنسية في الجزائر"[3].

إنّ سيناريو إستمرار الوضع القائم لا يعني تجميد كل مبادرات الشراكة والإكتفاء بالإنتظار، بل يتطلب إستغلال كل التناقضات لدى الطّرفين بما يخدم مصلحة دول المنطقة وانتهاج طريق ثالث يتمثل في خلق بديل خدمة لمصالح دول المنطقة يرتكز على إعادة بعث إتحاد المغرب العربي يكون الغرض منه بداية هو التعجيل ببناء إقتصاد مغاربي للإنتهاء كليًا أو التقليص على الأقل من التبعية نحو الخارج خاصة في مجال الإكتفاء الذاتي من الغذاء عن طريق توسيع الإستثمار المنتج وتوسيع المبادلات وإنشاء طرق التعاون بين دول المنطقة ثم تفعيل أطراف دولية أخرى وتنويع الشركاء في مجال الطاقة .

هذا السيناريو يتعلق باستمرار الأوضاع القائمة لأن مسار الشراكة مازال يعرف بعض الصعوبات والعقبات ولم يجد حلولا لبعض القضايا مثل القضية الفلسطينية وقضية التطبيع مع إسرائيل وظهور العداء

---

[1] – Naoufel Brahimi El mili,**Histoire secrete de la chute de Bouteflika** , editions l'Archipel , Fevrier 2020 , p.125.

[2]– حكيمة ذهبي، الحراك يجبر فرنسا على إعادة صياغة شكل علاقتها مع الجزائر، جريدة البلاد نت، الأربعاء 9 اكتوبر 2019، 18:24 ، في : **https://www.elbilad.net/article/detail?id=98180**، (15 /07 /2019).

[3]– "المكان نفسه".

الديني نحو الإسلام والمسلمين، وكذلك حرص الإتحاد الأوروبي على معالجة كل القضايا من الجانب الأمني بالدرجة الأولى، لقد تميزت سياسات دول الإتحاد الأوروبي تجاه البلدان المتوسطية في السبعينات والثمانينات، بمنح الإمتيازات التجارية ودعم التعاون المالي، إلّا أنّ هذه الإجراءات أثبتت عدم كفايتها لدفع النمو الإقتصادي في هذه البلدان التي تعاني من مشاكل إقتصادية ساهمت في إتساع الفجوة بينها وبين دول الإتحاد الأوروبي، لذلك قامت الدول الأوروبية باستحداث سياسة أكثر جرأة تمكّن الدول المتوسطية من مواجهة التحديات الدولية والإقليمية التي تعترضها"[1]، على هذا الأساس تأمل دول منطقة شمال إفريقيا من الطرف الأوروبي إبداء النية والقيام بمبادرات إيجابية في إطار الشراكة عن طريق إستحداث سياسة أكثر ليونة تكون في صالح الطرفين مبنية على مبدأ رابح – رابح .

- الفرع الأول : فيما يخص الإتحاد الأوروبي.

إنّ سيناريو إستمرار الوضع القائم فيما يخص مبادرة الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ودول منطقة شمال إفريقيا يعني أول ما يعني للأوروبيين هو عدم الجدية في التطرق للمسائل السياسية العالقة التي تعني الطرف المغاربي- كقضية الصحراء الغربية والصراع العربي الإسرائيلي- والتماطل في إيجاد الحلول التي تخدم مصالح دول المنطقة، فبخصوص موقف الإتحاد الأوروبي من الصراع العربي الإسرائيلي يجب أن لا تكون الشراكة على حساب التطبيع المجاني للعلاقات مع إسرائيل دون الأخذ بعين الإعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والأراضي العربية المحتلة، وبالتالي يتطلب الأمر من الطرف الأوروبي فك الغموض الذي يكتنف موقفه من حل الصراع بين الطرفين"[2].

كذلك فإن الإتحاد الأوروبي لا يقترح حلولا أخرى غير الحلول التي تقترحها الولايات المتحدة الأمريكية أو تلك التي لا تتعارض مع رغبتها(الولايات المتحدة)، وهنا تظهر العلاقة بين السياستين الأوروبية والأمريكية، إذ تبدو السياسة الأوروبية وكأنّها مكملة للسياسة المطبقة من طرف الولايات المتحدة، وعليه فإنّ عدم المساهمة الأوروبية في إيجاد حلول لهذه القضايا قد يرهن مبادرات الشراكة ويعيق جهود الطرفين في تعميقها و تكتفي دول منطقة شمال إفريقيا بالقدر الذي وصل إليه مسار الشراكة ويبقى الوضع يراوح مكانه .

---

[1]- حروش، **مرجع سابق**، ص. 15.

[2]- ابراهيم قلواز، مستقبل الشراكة الأورومتوسطية في ظل التحولات السياسية والإقتصادية في المنطقة، الحوار المتمدن، العدد 5251 ، في : **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=527500&r=0**، (11 / 8 / 2016 ، 09:53).

إن مفهوم الشراكة في نظر الأوروبيين يتلخص في تحرير الإقتصاد ولا شيء سواه وفق النظرة الأمريكية، فحسب المفكر الفرنسي " سامي نائير " فإن الصيغة الجديدة التي إعتمدها الإتحاد الأوروبي في علاقاته مع دول جنوب المتوسط والتي تتلخص في مفهوم الشراكة هي صيغة تتوافق والإرادة السياسية الجديدة لأوروبا التي تستند إلى التوجه الليبرالي الذي كان طاغيا على مضمون معاهدة "ماستريخت"، ولذلك فما تطرحه وما تريده أوروبا هو(إنفتاح/تحرير) إقتصادات دول الجنوب تماشيا مع مقتضيات دول الشمال، ولا شيء أبعد من ذلك"[1] .

ومن جانب آخر يرى الإتحاد الأوروبي ضرورة إحتواء دول جنوب المتوسط والتعامل معها بما يحقّق إتّقاء شرّها وتحقيق الإستفادة منها إن أمكن، فهي في نظر الإتحاد الأوروبي لا تملك سوى المشكلات من بطالة وهجرة غير مشروعة ووضع إقتصادي متدهور ونظم سياسية فردية وتفشي الفساد وغياب الإنضباط، إن انعدام الثقة بين الأطراف في المتوسط هي من المشكلات الكبرى(الصامتة) التي تقف عائقا أمام مشروعات التعاون المتوسطي النزيه والذي يعود بالفائدة المتوازنة للطرفين"[2] .

إن النظرة الدونية الأوروبية في تعاملها مع دول شمال إفريقيا وسياسة الإستعلاء هي التي تركت المنطقة تعيش توترات سياسية، إقتصادية وإجتماعية، وبهذا تشكّل جدار ثقافي نتيجة غياب فهم صحيح ومقبول للثقافات، وتشكّل تيار إسلامي متطرف في الجنوب ويمين متطرف في الشمال، فأوروبا تتعامل مع الجنوب على أنّه عدوّ وليس شريك يطرح مشاكل ولا يقدم مزايا، وبهذا تشكّل الجدار الأمني الذي جعل من المتوسط منطقة صدام"[3] .

تتميّز الشراكة الأورو– مغاربية بكونها تعكس رقما متقدما في المبادلات التجارية إذ تعتبر أوروبا الشريك التجاري المهم لدول شمال إفريقيا، فرغم أهمية حجم المبادلات بين الطرفين الأوروبي والمغاربي وأولوية أسواقها الأوروبية، فإنّ العلاقات التشاركية لا تشكّل إلّا نسبة ضئيلة ضمن التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي، فهي لا تتعدّى في المتوسط 4 % من مجموع صادراته وارداته، الأمر الذي يعني بأنّ الطرف الأكثر تبعية في هذه العلاقات التشاركية التجارية هو دول إتحاد المغرب العربي التي تطورت درجة الإنكشاف الإقتصادي التجاري بها إلى مستويات التبعية الشديدة حيث بلغت أكثر من

[1]– طبوش، **مرجع سابق**، ص. 266 .

[2]– شريط، (واقع الشراكة...)، **مرجع سابق**، ص. 116.

[3]– طبوش، **مرجع سابق**، ص. 264 .

73في المائة في حين أنّ تلك النسبة لا تتجاوز في الإتحاد الأوروبي 25 % مع تنوعها السلعي والسوقي والقيمي والنوعي"[1] .

إنطلاقا من هذا يجب أنْ ترقى هذه الشراكة إلى مبادئ التعاون بين شركاء غير متوازنين وإلى تقارب عادل يؤدي إلى النهوض باقتصاديات الدول المغاربية نهوضا حقيقيا وليس رقميا فقط"[2] ، فبالرغم من ضخامة حجم المبادلات التجارية إلّا أنّ الإتحاد الأوروبي لا يعترف بهذا الإمتياز التجاري، وتبقى نظرته تجاه دول المنطقة يشوبها كثير من الريبة والشك، وعليه فإنّ هناك مصلحة مشتركة في إقامة تعاون حقيقي يقوم على تعظيم مصالح جميع الدول بصورة تنعكس في حدوث نمو مضطرد وتنمية مستدامة، وهذا يعني ضرورة مراجعة جوانب الإختلال في اتفاقيات الشراكة القطرية مع الإتحاد الأوروبي في إطار إتفاقية جماعية لأقطار الإتحاد المغاربي مع الإتحاد الأوروبي تضع بدائل للكثير من الآثار السلبية التي ستتحملها الأطراف الضعيفة"[3] .

إنّ نظرة دول الإتحاد الأوروبي تجاه دول المنطقة يجب أنْ تنطلق من منطلق مبني على الإحترام وليس من منطق نفي الآخر ورفضه والتشكيك في مقوماته وثقافته، إنّ الواقع الحالي أثبت أنّ أ وروبا تتعامل مع دول جنوب المتوسط كأطراف تابعة وليس فاعلة في المركب الأمني الإقليمي والنظرة الدنيوية لأوروبا إلى جنوب المتوسط والتعامل معه على أساس أنّه امتداد جغرافي لأوروبا وبهوية متوسطية وليست عربية وإسلامية يثبت مدى مركزية الثقافة الغربية بإثباتها لوجودها مع نفيها للآخر في جنوب المتوسط"[4] .

هذا الإحساس المتعالي قد لا يأتي بنتيجة مرجوة في عالم يتميز بالعولمة، تشابكت فيه المصالح وتشاركت فيه الرؤى من أجل تحقيق الأهداف ولا مكان فيه للإنعزال والإنغلاق، وأن دول الإتحاد الأوروبي لا تستطيع أن تنغلق عما يجري في الإقتصاديات المحيطة بها من تطورات ستنعكس عليها سلبا وإيجابا فتزايد الإضطرابات والأزمات الإقتصادية سيزيد من تكاليف الحد منها، كما أنّ إزدهار المنطقة وتطورها سوف تنعكس آثاره الإقتصادية الإيجابية على مجمل الحركية الإقتصادية للإتحاد الأوروبي"[5]، كذلك هو الشأن بالنسبة لدول منطقة شمال إفريقيا، فإن إقتصادياتها لا تستطيع أن تعيش

---

[1]– صالحي، **مرجع سابق**، ص ص. 30، 31.

[2]– شريط، (واقع الشراكة ...)، **مرجع سابق**، ص. 116.

[3]– صالحي، **مرجع سابق**، ص. 40.

[4]– طبوش، **مرجع سابق**، ص. 268.

[5]– صالحي، **مرجع سابق**، ص. 40.

بمعزل عما يجري من تحولات في العلاقات الإقتصادية الدولية، الأمر الذي يفرض عليها ترقية أشكال تعاونها التكاملي البيني وتطوير أشكال الشراكة مع التجمعات الإقليمية من خلال الإندماج الإيجابي الفعال في الحركية الإقتصادية الدولية بصورة تضمن التحسين الدائم لأوضاعها الإقتصادية والإرتقاء بمستويات الحياة البشرية فيها"[1] .

إن غياب إستراتيجية واضحة تعزز مسار الشراكة الأوروبية مع دول المنطقة قد يبقي الوضع على حاله ويزيد من حالة الجمود السياسي والمؤسسي مما يجعل الأمر محتوما، لذا يتعيّن على الإتحاد الأوروبي إيجاد رؤية سياسية إستراتيجية جديدة تتفق مع أهداف سياسة الجوار الأوروبي وترتكز على العناصر الإيجابية لإنجازات برشلونة.

- الفرع الثاني: فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية.

تعتبر مبادرة **إيزنسايت** المنطلق الرسمي للشراكة السياسية الإقتصادية وبداية التقارب الأمريكي – المغاربي في صيغة جديدة لإعادة تغيير الخريطة السياسية لمنطقة شمال إفريقيا، وإعلانا صريحا لعملية التنافس على المناطق التقليدية للنفوذ الأوروبي خصوصا في المجال الإقتصادي، لقد كان الهدف من وراء هذه المبادرة هو سعي الولايات المتحدة للولوج إلى هذه المنطقة حماية لمصالحها المتمثلة في ضمان أمن إمدادات النفط باعتبار المنطقة تمثل معبرا إستراتيجيا نحو منطقة الخليج العربي، وسهولة التدخل عسكريا في إطار عمليات مكافحة الإرهاب .

تمثل قضية الصحراء الغربية بؤرة من بؤر التوتر على مستوى المنطقة فهذه القضية شكلت إنسدادا في وجه كل المبادرات الداخلية والخارجية، فهي لا تمثل عقبة كبيرة أمام ترجمة الإتحاد المغاربي على أرض الواقع فحسب، بل شكلت تحديا يحول دون تجسيد سياسة جهوية أمريكية في المنطقة، فاستمرار حالة اللّاسلم واللّاحرب في الصحراء الغربية باعتبارها مصدرا للتوتر وعدم الإستقرار في المنطقة والتي لا زالت تمثل جوهر الخلاف بين الجزائر والمغرب اللذين يشكلان محور قيام وحدة إقتصادية جهوية التي كان يأمل الأمريكيون في تحقيقها مع نهاية التسعينات من خلال مشروع إيزنستات، قد يجعل من

[1]– صالحي، **مرجع سابق**، ص. 40.

الصعب بمكان تجسيد طموح الولايات المتحدة ممّا يعني أن الإندماج المغاربي الذي راهنت عليه الولايات المتحدة سيظل صعب المنال طالما لم يتم حل هذه المعضلة"[1] .

كذلك كان للمواقف الأمريكية من القضايا الدولية موقف ليس في صالح دول المنطقة، وبالتالي فإنّ النهج السياسي الأمريكي قد يؤثر سلبا على مشاريع الشراكة، فبعد أحداث 11 سبتمبر وانتهاج الولايات المتحدة الأمريكية سياسة إنعزالية متطرفة في إلتزاماتها الدولية والحرب ضد الإرهاب وانتهاج خيار سياسي عسكري واعتبار إسرائيل جبهة أمامية للدفاع عن الحضارة الغربية مواجهة لِلّاعقلانية الإسلامية حسب الإدارة الأمريكية مما خلق حجة أن أمن إسرائيل هو جزء لا يتجزأ من أمن الغرب، أدى إلى عولمة العنف الذي ينتج عنه العنف المضاد بإشعار المسلمين بأنهم مستهدفين عن طريق الحملة التي يشنها الغرب واعتبار كل" مسلم إرهابي[2]".

بعد التعرض لمختلف الجوانب التي تميز العلاقات بين الإتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا من جهة، وبينها وبين والولايات المتحدة من جهة أخرى، يمكننا في الختام أن نستخلص بأن أفضل السيناريوهات التي تخدم دول المنطقة وتخدم مصالح دولها هو العمل بجدية وإخلاص لإعادة إحياء وبعث الإتحاد المغاربي وتكوين وحدة مغاربية تبدأ بتصفية الأجواء وحل جميع المشاكل العالقة بين دول المنطقة وعلى رأسها مشكل الحدود وقضية الصحراء الغربية، هذه القضية التي شكلت وما زالت تشكل إحدى نقاط الإرتكاز لتدخل القوى الكبرى في شؤونها الداخلية .

كذلك ما هو جدير بالذك، هو أنّ جل مبادرات الشراكة الإقتصادية المطروحة على دول المنطقة سواء كانت أوروبية أو أمريكية إنّما الغرض منها هو إختراق المنطقة ولن تأتي بأية إضافة تكون في صالح إقتصاد هذه الدول نظرا لما يتميز به من هشاشة وضعف وعدم القدرة على المنافسة، بل الأدهى من هذا هو أنّ هذه القوى ساهمت بطريقة غير مباشرة في إيقاف تفعيل إتحاد المغرب العربي الذي أصبح تجسيده على أرض الواقع أكثر من ضروري من أجل مواجهة تحديات العولمة والإندماج كليا في الإقتصاد العالمي، إنّ مجرد إلقاء نظرة تحليلية لواقع مبادرات الشراكة الإقتصادية القائمة يتبين لنا أنّ هذه القوى تنظر إلى دول منطقة شمال إفريقيا من زاويتين، الأولى إقتصادية حيث تصنف المنطقة على

[1]– محمد بلخيرة، **السياسة الأمريكية تجاه دول المغرب العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرين : الأبعاد الإستراتيجية الغائبة** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2014 – 2015)، ص. 253 .

[2]– طبوش، **مرجع سابق**، ص. 260 .

أنّها سوقا إستهلاكية واسعة لمنتجاتها ولا ترقى إلى مستوى الشريك الإستراتيجي، والثانية أمنية تعتبر من خلالها المنطقة على أنّها مصدرا لتهديد أمني يتطلب التعامل معه وبالتالي يجب إحتواؤه عبر آليات أمنية أوروبية .

وعليه ومن أجل تجاوز هذا الوضع يتطلب الأمر التفكير في إيجاد إستراتيجية مشتركة واضحة تأخذ في الحسبان قضايا دول منطقة شمال إفريقيا في مرحلة ما بعد الربيع العربي، من خلال صياغة معادلة تهدف إلى خلق التوازن في مقاربات الإتحاد الأوروبي وعرضها على الشركاء من أجل التوصل إلى تحديد قاسم مشترك والتفاهم حوله يكون منطلقا جديدا لتحديد إطار العمل الأنسب .

خاتمة

لقد إستطاع كل من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بناء إستراتيجية إحتواء شاملة اتجاه منطقة شمال إفريقيا رغم حالة التنافس المتفاوتة بينهما في مختلف المجالات،غير أنّ هذه السياسات لم تؤد إلى استقرار وتطور منطقة شمال إفريقيا، وكانت لها تداعيات سلبية أكثر من إيجابياتها.

ويبدو أنّ مشاريع الشراكة والتعاون لم تحقق الأهداف المرسومة، وانحصر دور دول المنطقة في الإنخراط في خدمة السياسات الأوروبية– الأمريكية وتأمين مصادر الطاقة ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظّمة والهجرة غير الشرعية في ظلّ إستمرار تخلف الوضع الإقتصادي وعدم الإستقرار السياسي الذي بات يهدد كيان الدولة في هذه المنطقة في ظل غياب إستراتيجية واضحة للتكامل المغاربي.

إنطلاقا من هذا يمكننا تقديم جملة من الإستنتاجات نوجزها فيما يلي :

– لقد كانت السياسات الخارجية لكل من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة تجاه منطقة شمال إفريقيا موجهة نحو القيام بعدة مبادرات للشراكة، سياسية، إقتصادية وأمنية، وخلق جو من المنافسة والسباق في سبيل الظفر بامتيازات إقتصادية في ظل نظام عالمي جديد لا يقبل تقاسم الأدوار ولا يأخذ في الحسبان سوى المصلحة الذاتية .

– إنّ التغير الذي شهده العالم منذ نهاية الحرب الباردة وبروز تحديات أمنية جديدة فرض على كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي ضرورة تغيير سياساتهما الخارجية، وإعادة النظر في العلاقات التي تحكم هذه القوى في ظل نظام عالمي جديد يتميز بتغليب المصلحة الوطنية فوق كل الإعتبارات .

إنطلاقاً من هذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة النظر في سياستها الخارجية تجاه بعض حلفائها السابقين، ومارست سياسة إعادة الإنتشار في بعض مناطق العالم على غرار منطقة شمال إفريقيا، حيث لم تعد الولايات المتحدة ترضى بالتقسيم الكلاسيكي لمناطق النفوذ والمصالح الموروثة منذ حقبة الحرب الباردة، التي جعلت منطقة شمال إفريقيا منطقة نفوذ فرنسية .

– بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي وفي مقدمتهم فرنسا فقد أعادت هذه الأخيرة ربط علاقاتها بدول المنطقة التي كانت تشكّل في السابق إحدى مجالاتها الحيوية، ضمن توجّه شامل وعام يهدف إلى جعل دول هذه المنطقة درعا منيعا في وجه الإختراق الأمريكي، فالإتحاد الأوروبي يرى أنّه من

بين أولوياته التحرك من أجل تحقيق طموحاته كفاعل دولي محوري على الساحة الدولية عن طريق إعادة إهتمامه وتحمّله لمسؤولياته الجيوسياسية اتجاه منطقة شمال إفريقيا .

– إن منطقة شمال إفريقيا بحكم موقعها الإستراتيجي الهام الذي يتوسط ثلاث قارات (آسيا، أوروبا وأمريكا)، تعتبر همزة وصل وربط بين هذه القارات عبر مضيق جبل طارق، وكذلك بما تمتلكه من ثروات طبيعية باطنية متنوعة، فقد أهّلتها هذه المقوّمات لأن تكون محل أطماع قوى أجنبية مختلفة .

– إنّ المصالح الأوروبية في منطقة شمال إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة كانت في الأساس مصالح إقتصادية وثقافية بالدرجة الأولى، بعيدة كليا عن التوجه السياسي، على خلاف النظرة الأمريكية التي كانت علاقاتها بدول المنطقة ذات بعد سياسي، الهدف من ورائها هو إقامة أنظمة ديمقراطية تراعى فيها المساواة وحقوق الإنسان، فالشراكة الأمريكية مع دول المنطقة، ليست مشروعا إقتصاديا فحسب، بل مشروعا سياسيا شاملا .

– تتميز السياسات الأوروبية والأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بكونها لا تخرج عن طابع المنافسة حتى وإن لم يصرح الطرفان بذلك، فالتقاء الأهداف وتشابك المصالح الأوروبية والأمريكية في منطقة شمال إفريقيا لا تعني بالضرورة عدم وجود إرادة تنافسية حول المنطقة وما تمتلكه من ثروات ظاهرية وباطنية، فالولايات المتحدة الأمريكية تعمل على إستقطاب دول المنطقة والإستعانة بها؛ منافسة بذلك الطرف الفرنسي في منطقة لم تعد كما كانت في الماضي ضمن دائرة نفوذه .

– إن موقع منطقة شمال إفريقيا يرتبط بأوروبا تاريخيا وجغرافيا عبر مسيرات زمنية طويلة، إذ وما إنْ تحولت أوروبا إلى كتلة سياسية في شكل إتحاد أوروبي حتى بدأ التفكير في كيفية التصدي للمنافسة الأمريكية يطغى على هذا الإتحاد، تجلى ذلك في المواقف السياسية الفرنسية تجاه السياسة الأمريكية الجديدة المنتهجة ضد المصالح الأوروبية والفرنسية في منطقة شمال إفريقيا.

– تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من وراء تمتين علاقاتها بدول منطقة شمال إفريقيا أساسا إلى المحافظة على الدور الذي تلعبه في المنطقة من أجل حماية مصالحها الإقتصادية ومحاصرة تحركات دول الإتحاد الأوروبي ومراقبة القوى الأخرى المنافسة في هذه المنطقة الهامة .

– بالنسبة لدول المنطقة فإن هذا التنافس بقدر ما يثير مخاوف عديدة لدى هذه الدول، إلّا أنّ كلّ دولة من هذه الدول تحاول أنْ تستغل هذا التنافس لمصلحتها الآنية على حساب المصلحة الكبرى لشعوب المنطقة المتمثلة في إقامة إتحاد مغاربي يخدم مصالح المنطقة بأكملها.

– لقد بات من المفروض على دول منطقة شمال إفريقيا التي مازالت تواجه تحديات العولمة؛ أنْ تكثّف من جهودها في سبيل دفع عجلة التطور نحو الأمام والرّفع من مستوى التبادل التجاري، وجلب الإستثمارات الكبرى للمنطقة من أجل إقلاع إقتصادي حقيقي، والإستفادة من تنافس القوى الدولية الكبرى على المنطقة في سبيل تحقيق المزيد من الإندماج و التكامل في المجالات السياسية والإقتصادية والأمنية لتطوير منطقة شمال إفريقيا على أسس وقواعد صلبة، عن طريق إعادة بعث مشروع إتحاد المغرب العربي حتى تقف كتلة واحدة في وجه القوى المتنافسة .

– جاء تحرك فرنسا بعد أن أدركت أن الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا تهدف إلى خلق مراكز نفوذ وتأثير، كما بدأت تدرك أيضا أن الأنظمة السياسية في منطقة شمال إفريقيا باتت حريصة أكثر على تمتين علاقاتها بالإدارة الأمريكية.

– إن تواجد الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا يهدف أساسا إلى حماية مصالحها الإقتصادية والإستراتيجية من خلال مراقبة منافسيها خاصة الصين، إذْ يذهب بعض المحلّلين إلى أنّ إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة خصوصا وفي إفريقيا عمومًا، هو مواجهة المد الصيني باعتبارها قوة صاعدة تهدد المصالح الأمريكية على المديين القريب والبعيد .

– تعتبر أحداث 11 سبتمبر 2001 منطلقا هاما ومنعرجا خطيرا في تكريس هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها القوية على العالم، فقيادتها لمحاربة الإرهاب الدولي كان له الأثر البالغ في تكريس التبعية الأوروبية لها، من خلال تقليص الدور الأوروبي وإحجامه في كثير من القضايا الدولية .

– إن إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية باقتصاديات منطقة شمال إفريقيا كان يقتصر في البداية أي قبل نهاية الحرب الباردة على عنصر الطاقة فقط؛ مع ضعف كبير مسجل في المبادلات التجارية مع دول المنطقة التي كانت تتعامل مع كل دولة على انفراد، على عكس ما حدث مع الإتحاد الأوروبي حيث كانت هناك سيطرة كاملة لهذا الأخير على التجارة الخارجية لدول منطقة شمال إفريقيا، هذه السيطرة بقيت مستقرة وذلك بحكم عدة عوامل منها تأثير عامل القرب الجغرافي والثقافي وكذا العامل الإستهلاكي لدول المنطقة، غير أنّه بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لإيجاد صيغة تكاملية لدول المنطقة في إطار مجموعة إقتصادية موحدة، من خلال المبادرات المختلفة التي قامت بها، خدمة لمصالحها الإقتصادية والإستراتيجية، حيث كانت ترى في هذه المجموعة المندمجة سوقا إستهلاكية مشتركة واعدة في خدمة الإستثمارات الأمريكية .

– تتميز العلاقات الأوروبية مع دول شمال إفريقيا بأنها علاقات غير متوازنة فهي قائمة بين إتحاد قائم بذاته ويشكل في نفس الوقت كتلة سياسية وإقتصادية واحدة وبين مجموعة دول متنافرة إنفرادية، تعمل بشكل أحادي وفق إستراتيجية غير واضحة المعالم، بمعنى آخر تقوم العلاقات الإقتصادية الأوروبية مع دول المنطقة على عقد إتفاقيات ثنائية بين إتحاد ودول إنفرادية كل على حدة، على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى أن المصلحة الأمريكية تكمن في التعامل السياسي مع منطقة شمال إفريقيا ككتلة إقليمية واحدة منسجمة على الصعيد السياسي، وليس مع بلدان متفرقة تطغى عليها المشاكل السياسية الداخلية .

– لقد أخفقت مبادرات الشراكة الأوروبية في تحقيق الأهداف المرجوة منها وفشلت في مساعيها لعدة أسباب منها أنها لم تهتم بالخصوصية التي يتميز بها المجتمع المغاربي، كذلك لكونها شراكة غير متكافئة ولا تتميز بالتوازن حيث سعت الدّول الأوروبية إلى التعامل مع بلدان منطقة شمال إفريقيا بصفة منفردة وهذا ما يتنافى مع الأساس الذي بنيت من أجله هذه الشراكة.

– إن مبادرات الشراكة هذه، لا تخرج عن كونها نوع من الإستعمار المقنن أو الإمبريالية الإقتصادية الجديدة، التي تستعمل الإطار الإقتصادي الثقافي كمدخل لتكريس سيطرتها على المنطقة، مستغلة في ذلك ماضيها الإستعماري الذي يحظى بالأولوية في إقامة علاقات مع دول المنطقة .

– تتضمن سياسة الجوار الأوروبية نفس الأفكار التي حملتها الشراكة الأورومتوسطية مع التركيز على ظاهرتي الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، إلّا أنّ سياسة الجوار الأوروبية هي سياسة ثنائية قائمة على علاقة بين إتحاد أوروبي من جهة، وبين دول المنطقة كل دولة منفصلة عن البقية من جهة أخرى، أمّا الشراكة الأورومتوسطية فجوهرها يقوم على الجمع بين الإطار الثنائي والإقليمي، بشكل آخر فإنّ سياسة الجوار تراعي العلاقات الثنائية أمّا مسار برشلونة فيتولى الجانب الإقليمي والتعددي، بعدها جاءت مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط التي تبنّت هي الأخرى نفس المقاربات ونفس الأفكار التي جاءت بهما المبادرتين السابقتين والتي تتمثل في مواجهة التهديدات القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط والإستفادة من المواد الأولية لدول المنطقة مع فتح أسواقها في وجه المنتجات الأوروبية.

– جاءت مختلف مبادرات الشراكة الأمريكية اتجاه منطقة شمال إفريقيا؛ من خلال التوجهات الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، لكي تثير إهتمام المستثمرين الأمريكيين اتجاه دول المنطقة، التي كانت إلى زمن طويل مجهولة لدى الرأي العام الأمريكي وبعيدة عن تفكير رجال المال والأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بمناطق أخرى مثل الشرق الأوسط ومنطقة الخليج .

- إن الإستراتيجية الإقتصادية الأمريكية مبنية على تشجيع الإستثمار في منطقة شمال إفريقيا وفق ما تقتضيه متطلبات الجدوى الإقتصادية، فالإدارة الأمريكية على خلاف دول الإتحاد الأوروبي تلعب دور الوسيط بين المستثمرين الخواص سواء في الولايات المتحدة أو في منطقة شمال إفريقيا، فهي تعمل على تشجيع المستثمرين والتنسيق فيما بينهم عن طريق إنشاء غرف التجارة الأمريكية – المغاربية، في حين تعمل الإستراتيجية الإقتصادية الأوروبية على إقحام الدول والحكومات والمراهنة عليها في إنجاح مسار الإصلاحات الإقتصادية .

- لم تكن ظاهرة الهجرة غير الشرعية، تشكل جريمة يعاقب عليها القانون كما هي عليه الآن، بل كانت في السابق ضرورة تتطلبها المرحلة، فمنذ بداية الثلاثينيات إلى أواخر الستينيات كانت الهجرة مطلوبة بقوة من طرف المجتمع الأوروبي نظرا لحاجته الملحة للأيدي العاملة، وهنا يتجلى مبدأ تغليب المصلحة الذاتية على غيرها من المبادئ الإنسانية الأخرى.

- إن المقاربة التي يتبناها الإتحاد الأوروبي هي مقاربة أمنية بامتياز حيث أنّه يركّز من خلال سياساته تجاه دول منطقة شمال إفريقيا على إستراتيجية هدفها الأول والأخير هو مصلحة الإتحاد الأوروبي، فهو يركّز كثيرا على المسائل الأمنية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية، محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة.

- إنّ تنمية إقتصاديات الدّول المصدرة للهجرة غير الشرعية، يجب أنْ تكون من بين أهمّ الطرق الكفيلة بإيقاف الهجرة غير الشرعية، أو التقليل منها إعتمادا على تنمية العنصر البشري والإستثمار في مقوماته، اذ أنّ عملية تكوين العنصر البشري مهنيا، هو أقصر طريق للقضاء على هذه الآفة، فيجب على دول الإتحاد الأوروبي أخذ مهمة التكوين على عاتقها و فوق أراضيها، عن طريق إقامة مراكز تكوين مهنية قصيرة المدى تتكفل بتكوين المهاجرين قبل ترحيلهم، ثم القيام بعد ذلك بإنجاز مشاريع ملموسة على مستوى دول المنشأ في إطار البرامج التي أقرها الإتحاد الأوروبي، وبالتالي فإنّ هذه المشاريع سوف تساهم بدورها في تثبيت هؤلاء المهاجرين في أماكن إقامتهم الأصلية عند العودة إلى أوطانهم .

- إن فشل مشاريع الشراكة الاورو – مغاربية تتقاسم مسؤوليتها بلدان منطقة شمال إفريقيا لعدم مواجهتها للتحديات الإقتصادية بجدية صريحة، وعدم تسوية ما بينها من خلافات، وعدم سعيها لتحقيق تكامل إقليمي يستجيب لتطلعات شعوبها، كذلك فإن للإتحاد الأوروبي جانب من المسؤولية يتمثل في

عدم محاولة إخراج دول المنطقة من ركودها الإقتصادي وجمودها السياسي الذي عانت منه طيلة عقود من الزمن .

– إن التنافس الإقتصادي والإستقطاب الدولي الذي تشهده منطقة شمال إفريقيا سوف تكون نتيجته أكثر سلبية على مستقبل سياسات هذه الدول، وسوف يفرز كذلك مضاعفات خطيرة على إقتصاديات دول المنطقة المعروفة بهشاشتها، وعليه فالأمر يتطلب إحداث آليات تتمتع بالقدرة الكافية على تجنب الإنعكاسات السلبية التي يفرزها هذا التنافس.

– إن السيطرة الأمريكية على الصعيد الدولي قد تكرست أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، التي كانت دافعا قويا للهيمنة الأمريكية على العالم، حيث أن قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام العالمي الجديد وتزعمها للإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب كان له الأثر البالغ في تكريس التبعية الأوروبية لها، والدليل على هذا هو تقلص الدور الأوروبي خاصة فيما تعلق بالمجالات الحيوية التقليدية للدول الأوروبية على غرار منطقة شمال إفريقيا .

– لقد فاجأت الأحداث التي إندلعت في بعض بلدان شمال إفريقيا أو ما أصطلح على تسميته بأحداث الربيع العربي، أغلب دول العالم منها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبحت منطقة شمال إفريقيا محط أنظار السياسيين والمحللين باعتبار أن هذه الأحداث وقعت في منطقة ذات موقع جيو – إستراتيجي هام، وتعتبر في نفس الوقت منطقة حيوية بالنسبة لمصالح القوى الكبرى.

– إن غياب إتحاد مغاربي على أرض الواقع وعدم وجود علاقات عمل مشترك بين دوله وكذلك فشل قادته في الحد من وجود نزاعات إقليمية بين أقطاره كلها عوامل أدت إلى جعل المنطقة أكثر إختراقا من قبل الدول الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي .

– فيما يخص قضية الصحراء الغربية، فباعتبارها قضية مطروحة على مستوى هيئة الأمم المتحدة إلّا أن الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي يريدان بطريقة أو أخرى أن يجعلا منها ورقة ضغط ضد دول المنطقة بغرض الإبتزاز السياسي والإقتصادي.

– إن بناء إتحاد مغاربي قوي يكون قادرا على مواجهة التحديات الإقتصادية والسياسية التي تطرحها ظاهرة العولمة والأثار السلبية للتنافس الدولي على المنطقة، قد يكون كفيلا للوقوف أمام مختلف التدخلات الأجنبية من جهة، وبناء قوة مغاربية ركائزها إقتصاد قوي وسوق تجارية واعدة من جهة أخرى .

قائمة المراجع المعتمدة

1 – المصادر :

القرآن الكريم

2 – المراجع باللغة العربية :

الوثائق الرسمية

1 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إتفاق أوروبي متوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، الجريدة الرسمية ،العدد 31 ، 30 افريل 2005.

– المعاجم

1 – الجبالي صقر، يوسف أيمن و رحال عمر. **قاموس المصطلحات المدنية والسياسية.** ، فلسطين : مركز أعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس) ، ط 1 ، جانفي 2014 .

2 – الكيالي،عبد الوهاب. **موسوعة السياسة.** الجزء الثالث، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1 ، جوان 1979.

3 – سعيفان،أحمد، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية.** بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ط 1، 2004.

4 – مختار عمر، أحمد. **معجم اللغة العربية المعاصرة** .المجلد الأول، القاهرة: عالم الكتب، ط 1، 2008 .

5– موريس شربل، كمال .**الموسوعة الجغرافية للوطن العربي.** بيروت : دار الجيل ، ط 1، 1998.

6 – زيتون، وضاح. **المعجم السياسي.** عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، 2006.

– الكتب

1– إبراهيمي عبد الحميد: المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، ديسمبر 1996.

2– أحمد يوسف أحمد (وآخرون) في : حال الأمة العربية 2016 – 2017 الحلقة المفرغة : صراعات مستدامة واختراقات فادحة .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، افريل 2017.

3– أحمد يوسف أحمد و مسعد نيفين (وآخرون) في : حال الأمة العربية 2017 – 2018 (عام الأمل والخطر) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 1 ، جويلية 2018 .

4– الأسدي تمارا كاظم و محمد غسان الشبوط ، عاصفة التغيير : الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية . برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية ، ط 1 ، 2018.

5– البار أمين و بسكري منير، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية . القاهرة ، مكتبة الوفاء القانونية ، ط 1 ، 2014 .

6– التنير سمير، أميركا من الداخل حروب من أجل النفط . بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط 1 ، 2010.

7– الجاسور ناظم عبد الواحد، تأثير الخلافات الأمريكية– الأوروبية على قضايا الأمة العربية.

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 جانفي 2007 .

8– الجراد خلف، العرب في الإستراتيجية الأمريكية. دمشق: التكوين للتأليف والترجمة والنشر، 2007.

9– الجوهري يسري ، شمال إفريقية . مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، فرع الاسكندرية ، ط 6 ، 1980 .

10– الحاج علي ، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. بيروت:

مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

11- الزاوي الحسين ، "المغرب العربي وإيران تحديات التاريخ وتقلبات الجغرافيا السياسية" ، في : عزمي بشارة و محجوب الزويري ، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة . بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط 1 ، 2012 .

12- السيد محمد سليم ، تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط 2، 1998.

13- العربي إسماعيل، فصول في العلاقات الدولية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1990.

14- العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى) القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، ط 6 ، 1993.

15- الفيلالي مصطفى ، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 3 ، ماي 2005.

16- المبيضين مخلد عبيد ، الإتحاد الأوروبي ظاهرة إقليمية متميزة .عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2012.

17- المديني توفيق ، المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي. بيروت، دار لبنان للطباعة والنشر ، ط 1 ، 2004.

18- ----،---- إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل (دراسة تاريخية سياسية) دمشق ، منشورات إتحاد الكتاب العرب ، 2006.

19- المخادمي عبد القادر رزيق ، قيادة أفريكوم الأمريكية حرب باردة أم سباق للتسلح . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

20 - - - - ،- - - - مشروع الشرق الاوسط الكبير الحقائق والاهداف والتداعيات ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 1 ، 2005.

21- المناعي جاسم ، "المشهد الإقتصادي العالمي 2000"، الوطن العربي بين قرنين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، نوفمبر 2000.

22- النجار فريد ، التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الواحد و العشرين ، أتيراك للنشر و التوزيع ، مصر د، ذ ، ت، ن .

23- النعيمي أحمد ، السياسة الخارجية . عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2011.

24- العيسوي فايز محمد ، الجغرافيا السياسية المعاصرة. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2000.

25- أوتكين أناتولي ، الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين ، ترجمة : أنور محمد إبراهيم و محمد نصر الدين الجبالي . القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، ط 1 . 2003

26- إي امبروز ستيفن ، الارتقاء إلى العالمية: السياسة الخارجية الأمريكية منذ1938. تر: نادية محمد الحسيني.القاهرة:المكتبة الأكاديمية، 1994.

27- باسيفيتش أندرو ، الإمبراطورية الأمريكية حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية . بيروت : الدار العربية للعلوم ، ط 1 ، 2004.

28- بخوش مصطفى ، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ، دراسة في الرهانات والأهداف . القاهرة : دار الفجر للتوزيع والنشر ، ط 1 ، 2006 .

29- بريجنسكي زبيغنييف ، رقعة الشطرنج العظمى التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة . تر: ، سليم أبراهام . دمشق : دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة ، ط 4 ، 2008.

30- -------،----- الإختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم ، تر: عمر الأيوبي . بيروت : دار الكتاب العربي ، 2004.

31- بلقزيز عبد الإله :"الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي من الإهتمام الإستراتيجي إلى الإختراق التكتيكي"ورد في الوطن العربي في السياسة الأمريكية . مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي 22 . بيروت : ط 2 ، مارس 2004.

32- بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر – أوروبا والحلف الأطلسي .

الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

33 – بوقارة حسين ، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي .الجزائر: دار هومة ، الجزائر ، 2010 .

34- تشومسكي نعوم ، إعاقة الديمقراطية الولايات المتحدة والديمقراطية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 ،جوان 1998.

35------،----- أشياء لن تسمع بها أبدا .. لقاءات ومقالات . دمشق: دار نينوي للدراسات والنشر والتوزيع، 2010.

36------،------ أوهام الشرق الأوسط. الجزائر: مطبعة فضالة، 2006.

37 – ثامر كامل محمد ، الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي ،أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 127، ط 1، 2008.

38 – جندلي عبد الناصر، ، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة ، باتنة،الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع ، 2010.

39 – جوانيتا إلياس ، د . بيترستش ، أساسيات العلاقات الدولية ، ترجمة : محي الدين حميدي ، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق : ط 1 ، 2016

40 – حداد ريمون ، العلاقات الدولية، بيروت: دار الحقيقة، ط1، 2000.

41 – خرمة تامر وآخرون ، الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي (مصر – المغرب – لبنان – البحرين – الجزائر – سوريا – الأردن) بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية :

ط 2 – أوت 2014.

42 –دوروتي جيمس ، بالتسغراف روبرت ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة : وليد عبدالحي، الكويت: مكتبة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1985

43 – رأفت غنيمي الشيخ ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر .مصر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية ، ط 1، 2006.

44 – رتليدج إيان ، العطش إلى النفط ماذا تفعل أميركا بالعالم لضمان أمنها النفطي . تر: مازن الجندلي .بيروت: الدار العربية للعلوم ،2006.

45 – سعد حقي توفيق، الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة. عمان : دار زهوان للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2008.

46 ------، -----مبادئ العلاقات الدولية، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، 1999.

47– سويدان أحمد حسين ، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية ،بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ، ط 2 ، 2009.

48– شابيرو إيان ، نظرية الإحتواء – ما وراء الحرب على الإرهاب ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط 1 / 2012.

49– عامر حاج ميلود ، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية ، الرياض : دار جامعة نايف للنشر ، 2016.

50 – عبد البديع أحمد عباس، العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1988

51– عبد الحسين شعبان ، أمريكا والإسلام. دمشق: دار صبرا للطباعة والنشر ، 1987.

52- عبد الغفار محمد أحمد، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية (دراسة نقدية وتحليلية)، الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام،ج1 ، مقدمة في علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر .الجزائر: دار هومة للنشر ، ط 1،2003.

53- عوض محمد محي الدين، جرائم غسل الأموال.الرياض: مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط 1 ، 2004.

54- غازي حسين ، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية – دراسة – . دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2005.

55- غربي محمد وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة ، الجزائر: منشورات ابن النديم للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2014 .

56- فهمي عبد القادر محمد، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية. الأردن: دار مجدلاوي ، ط.1 ، 2006.

57- فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ؟ ومن يصنعها ؟. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، أكتوبر 2000.

58- قبيسي هادي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظية الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، ط 1 ، 2008.

59- قرم جورج، إنفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق ، بيروت، دار الفارابي ، ط 1، 2006

60- كاظم الصلح رغيد، العلاقات العربية – الأمريكية من منظور عربي : الثوابت والمتغيرات،

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات 64، أبوظبي،ط 1، 2003.

61- كلاوزفيتز كارل فون (الجنرال)، عن الحرب، ترجمة : سليم شاكر الإمامي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1، 1997.

62- كلير مايكل، دم ونفط أميركا واستراتيجيات الطاقة : إلى أين؟ تر: رمو أحمد، بيروت:دار الساقي ، ط1.

63- كمال خلف الطويل، أمريكا والعرب، في:الوطن العربي في السياسة الأمريكية.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، مارس 2004.

64- كمال محمد مصطفى ، نهرا فؤاد ، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية- الأوروبية .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 ، 2012.

65- لوفابفر مكسيم، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة حسين حيدر. بيروت: عويدات للنشر والطباعة، ط 1، 2006.

66 - ماكنمارا روبرت، جوهر الأمن، تر: يونس شاهين . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1970 .

67 - محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية ، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، ط 1 ، 2011

68 - مردان باهر، الإستراتيجية الأمريكية الأهداف والوسائل والمؤسسات ، بكين ، 2014.

69- معراف إسماعيل ، الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية (مع التركيز على قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي).الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال النشر والإشهار ، 2009.

70- مقلد إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط 4، 1984.

71 -..... ....،.....، الإستراتيجية والسياسة الدولية، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط2، 1985

72- موردون ميشال بونيون ،أمريكا المستبدة ،الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم "العولمة". تر:حامد فرزات . دمشق : منشورات إتحاد الكتاب العرب ، 2001 .

73- ميد والتر ، التطورات الحديثة في السياسة الأمريكية وأثرها على العالم، تر: المركز الثقافي للتعريب والترجمة.القاهرة: دار الكتاب الحديث ، 2008.

74- نايت بلقاسم مولود قاسم ، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830 ، ج1 ،الجزائر ، 2007.

75- ناير سامي، سبع أطروحات حول المغرب العربي ، في :وحدة المغرب العربي ، محمد عابد الجابري وآخرون ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، جانفي 1987.

76 – نافعة حسن، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط 1 ، جويلية 2004.

77- ناي جوزيف س ، مفارقة القوة الأمريكية، تر:محمد توفيق البجيرمي . الرياض: مكتبة العبيكان ط 1 ، 2003.

78- -----،---- القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، تر: محمد توفيق البجيرمي . الرياض: مكتبة العبيكان ، ط 1 ، 2007.

79 – نعمة كاظم هاشم ، العلاقات الدولية، بغداد: مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، ط 1 ، 1979.

80 – نيبوش سهيلة ، "الهجرة غير الشرعية وشبكات تهريب المهاجرين في الجزائر" في : "ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية" بين الواقع والتحديات،ج2 . برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية ، ط 1 ، 2019.

81 – يوسف حتي، ناصيف النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985.

82- هامير نويل ، باتريك فابياز، خطورة أمريكا. تر:ميشال كرم. بيروت: دار الفارابي، 2004.

– الدوريات:

1- أحمد حسن عبد العليم الخطيب ، جرائم الإتجار بالبشر في شمال إفريقيا خطورتها وآثارها على حقوق الإنسان والآليات التشريعية لمكافحتها " مصر والسودان أنموذجا" ، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل برلين : المركز الديمقراطي العربي ، المجلد الأول ، العدد 2 ، جوان 2018

2- الجديدي محمد، "الموارد الطاقوية والمنجمية عامل للإندماج الإقتصادي التكاملي المغاربي"، في آفاق ومراحل بناء المغرب العربي، تونس ، مركز الدراسات والأبحاث الإقتصادية والإجتماعية ، 1989.

3- الحسناوي لحسن، إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميات .. والإنعكاسات، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،ع 466 ، ديسمبر 2017.

4- السيد يسين، "أمن البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط"، السياسة الدولية، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد 118، أكتوبر 1994.

5 - الصادق الخوني، "ملامح شخصية المغرب العربي خلال العصور الوسطى"، في بناء المغرب العربي، تونس : مركز الدراسات والأبحاث الإقتصادية والإجتماعية، 1983 .

6- الصواني محمد يوسف، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، المستقبل العربي ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 431 ، كانون الثاني/ يناير 2015.

7- الطائي سناء عبد الله عزيز، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية، العراق. دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 27 ، 2012.

8- العرباوي نصير ،مستقبل الشراكة الأورو – متوسطية ، مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية ، الجزائر : جامعة محمد لمين دباغين، سطيف العدد17 ، 2013.

9- العامري محمد إبتسام، الدور الصيني في إفريقيا : دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، المستقبل العربي ، العدد 466 ، (ديسمبر 2017).

10- اللاوندي سعيد ، أوروبا أمريكا وإشكالية الهيمنة ، مجلة السياسة الدولية . القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد 141 جويلية 2000.

11- إلياس حفيظ ، بلقاسم بن علال ، التجارة الخارجية والاستثمار المباشر في الجزائر والمغرب : ما هي أهم الدروس المستفادة ، إقتصاديات شمال إفريقيا ، الجزائر : جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، العدد 19 / 2018.

12 – باسماعيل عبد الكريم ، التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد 12 / جانفي 2015.

13– بالة عمار ، مدركات الإتحاد الأوروبي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها على سياسات التعاون الأورو – متوسطي (سياسة الجوار الأوروبية نموذجا) ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ،الجزائر : جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، العدد 2 ، المجلد 8 ، تاريخ النشر 16 جوان 2015.

14– ---،---- المغرب العربي كمنطقة للتنافس الأوروبي – الأمريكي ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر : جامعة عباس لغرور ، خنشلة ، العدد 5 ، جانفي 2016.

15– باي أحمد ، "السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التحول الديمقراطي في العالم العربي"، مجلة دراسات إستراتيجية . الجزائر ، العدد 11 ، جوان 2010.

16– براهيمي مريم ، تأثير أحداث الحراك الشعبي العربي على السياسة الأمريكية والصينية تجاه دول شمال إفريقيا ، مجلة المفكر ، الجزائر : جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد 12 ، 2015.

17– برد رتيبة ، السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد 15 ، جوان 2016.

18– بريزنسكي زبيغنيو ، "السياسة الخارجية الأمريكية: تحديات القيادة في القرن الـ21"، شؤون الأوسط، عدد 78،97، ديسمبر 1998–جانفي1999.

19– بكيس نور الدين ، قراءة سوسيولوجية في مسار الحركات الإحتجاجية بالمجتمعات العربية ، مجلة دراسات اجتماعية، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، العدد 13 ، ديسمبر 2013.

20– بلحسن سارة نبيلة، العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة، مجلة الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي، القطب الجامعي، القليعة (تيبازة)، العدد 21، جوان 2014.

21- بلخضر عقبة، التطور الإقتصادي والتجارة البينية: منطقة إتحاد المغرب العربي نموذجا، مجلة بحوث إقتصادية عربية، بيروت: الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة *العربية* العددان 59 – 60 / صيف – خريف 2012.

22- بن بوعزيز آسية ، سياسة الإتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية ، مجلة دراسات وأبحاث، الجزائر: جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 18 / 2015.

23- بن جديد سلوى، منطقة شمال افريقيا في السياسة الامريكية لإدارة ترامب : حدود التوافق والإختلاف مع روسيا ، مجلة السياسة العالمية ، الجزائر: جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس ، العدد 2 ، جانفي 2018.

24- بن حمادي عبد القادر و العيد محمد ، الشراكة الإقتصادية الأمريكية المغاربية بين إعادة تفعيل الإتحاد المغاربي وتحقيق المكاسب الإستثمارية النفعية ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، الجزائر : جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، العدد 7 ، جويلية 2014.

25- بن حسين سليمة (ترجمة) ، الإتحاد الأوروبي وجيرانه الجنوبيين في أعقاب الربيع العربي : معضلة الديمقراطية والأمن (مقال مترجم) ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، الجزائر : جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد 2 ، أفريل 2018 .

26- بن خليف عبد الوهاب، تجاذب المصالح الأوروبية – الأمريكية في منطقة المغرب العربي، مجلة المفكر، الجزائر: جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد 11 ، 2014 .

27- بن عطا الله خالد ، دول شمال إفريقيا في إستراتيجية المواقف الأمريكية بين تغير السياسات واستمرارية المصالح ، مجلة العلوم الإنسانية ، الجزائر : جامعة وهران 1 ، أحمد بن بلة ،العدد 10 ، جانفي 2014.

28- بن لكحل محمد أمين ، جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي – دراسة مقارنة بين الجزائر ، تونس والمغرب ، مجلة الإقتصاد والتنمية – مخبر التنمية المحلية المستدامة – ، الجزائر : جامعة يحيى فارس – المدية ، العدد 07 / جانفي 2017.

29- بن يحيى عتيقة ، الجهود الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر : جامعة ابن خلدون ، تيارت ، المجلد 3 ، العدد 04،2018/06/2.

30- بن يونس كمال ، التهميش الشامل : عوامل إندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، العدد 184 افريل 2011.

31- بهلولي فيصل ، التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورو-متوسطية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، مجلة الباحث ، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، عدد 11 / 2012.

32- بهلولي لبنى ، جيوبوليتيك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي – الصيني ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر : جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، العدد 13 ، جوان 2016.

33- بوبوش محمد ، قضايا العرب والشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 462 ، السنة 40 ، أوت 2017.

34- بوروبي عبد اللطيف ، العلاقات الأوروبية – المغاربية بعد عام 2001 تعاون بلا شراكة، المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 428 ، أكتوبر 2014.

35- بوضياف ياسين ،منير نوري ، أثر الشراكة الأورو- جزائرية على الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر : الواقع والطموح ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، الجزائر : جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، العدد 16 / 2017.

36- بوعمامة زهير ، السياسة الأوروبية للجوار : دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على

الأمن الأوروبي ، مجلة المفكر ، الجزائر : جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، بسكرة ، العدد الخامس ، 2008.

37- بولعراس فتحي، "الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إستراتيجيات البقاء ومنطق التغيير"، في المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد 35 ، صيف 2012.

38- بيري نورة و زرقين عبود ، محددات تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب : دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1996 – 2012)، مجلة بحوث إقتصادية عربية، بيروت : الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 67 – 68 ، صيف – خريف 2014.

39- تمغارت إسمهان ، الشراكة الجزائرية – الأوروبية : الخلفيات ، الأهداف والنتائج ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، الجزائر : المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، العدد 8 ، ديسمبر 2017.

40- تيغزة الزهرة ، توسيع مشروع الهيمنة الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001 ، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية ، م 3 ، ع 6 ، 19 جوان 2016

41- حاكمي بوحفص و برادعي إبراهيم الخليل ، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005 – 2015 ، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية ، الجزائر : جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، المجلد الرابع ، العدد الأول / جوان 2017 .

42- حجيج آمال ، لعبة القوى الكبرى في المغرب العربي : الرهانات الإستراتيجية للتنافس الأوروبي – الأمريكي وموقف الدول المغاربية منه، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجزائر: جامعة زيان عاشور، الجلفة ، المجلد 6، العدد 01 ، ماي 2013.

43- حداد شفيعة، الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة – التنافس في السودان نموذجا –، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد العاشر، جانفي 2014 .

44- حدرباش لوهاب ، تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، الجزائر: جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، العدد الرابع، نوفمبر 2017.

45- حروري سهام ، الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي، مجلة المفكر، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، العدد الخامس ، 2008

46-----،----- سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية، مجلة المفكر الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، العدد 8 ، نوفمبر 2012 .

47- حسين عبيد منى، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، مجلة دراسات دولية ، العدد 51 ، السنة 2012.

48- حشود نور الدين، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة : من التفرد إلى

الهيمنة 1990 - 2012، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد التاسع ، جوان 2013.

49- حمياز سمير ، الرهانات الإقتصادية للتنافس الأورو – أمريكي في منطقة المغرب العربي :

دراسة من منظور جيو- إقتصادي ، مجلة أبعاد إقتصادية ، الجزائر : جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس، العدد 4 ، 2014 .

50- حنفي علي خالد، النفط الإفريقي. بؤرة جديدة للتنافس الدولي، (مقالة)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مؤسسة الأهرام للدراسات والنشر العدد 164 ، أبريل2006 .

51- خليل إمام حسنين ، التعاون القضائي الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة (دراسة مقارنة بين الإتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والقانون الإماراتي) ، مجلة رؤى إستراتيجية ، ابوظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد 9 ، جانفي 2015 .

52- دخالة مسعود ، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط : تداعيات وآليات مكافحتها ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، الجزائر : جامعة الجزائر 3 ، العدد 5 ، أكتوبر 2014.

53- دربان أحمد ، مستقبل الشراكة الاورومغاربية والسناريوهات المحتملة ، مجلة الاقتصاد الجديد ، الجزائر: جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ،العدد 09 ، سبتمبر 2013.

54- دندان عبد الغني ، المسألة الأمنية في شمال إفريقيا ما وراء الأمن : الأجندة الأمنية لشمال إفريقيا في منظور الإستراتيجيات الغربية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العددان 41 – 42 ، شتاء – ربيع 2014.

55- دندن عبد القادر ، خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة : العلاقة بين التنظيمات المساحة وشبكات الإتجار بالمخدرات شمال إفريقيا نموذجا ، مجلة سياسات عربية ، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، العدد 8 ، افريل 2014.

56- دوب نصيرة ، مقارنة بين جريمة تهريب المهاجرين وجريمة الاتجار بالبشر " دراسة قانونية في ظل الاتفاقيات الدولية وقانون العقوبات الجزائري" ، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية ، العدد 20 ، جوان 2017.

57- ربيعي حسين ، الإرهاب الدولي المعاصر وآليات مكافحته وفق المنظور الأممي ، مجلة الشريعة والإقتصاد ،الجزائر : جامعة قسنطينة ، العدد 13 ، جوان 2018 .

58- رداف طارق ، المغرب العربي في التصورات الأوروبية : الشريك أم المنطقة الحاجزة ، المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،_العدد 163 ، خريف 2015 .

59 - رزاق بعرة مريم ، "أهمية حوض المتوسط في العلاقات المتوسطية وانبعاث النشاط البحري الجزائري في العصر الحديث" ، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ،الجزائر ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، م 1 ، عدد 3 ،17 نوفمبر 2015.

60- ركاح عميروش ، الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، الجزائر : المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، العدد 5 ، جوان 2016.

61- روتكوبف دافيد ، "في مديح الإمبريالية الثقافية"، تر: أحمد خضر، في الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد 85 ، نوفمبر–ديسمبر 1997.

62 - زاوي رابح ، التأسيس للنظام الإقليمي المغاربي كمركب أمني: "قراءة في مرتكزات مدرسة كوبنهاغن"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلد 5 ، العدد 1 ، 2018.

63- زرقون الحاج إسماعيل، المغرب العربي والصراع الدولي ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، الجزائر: جامعة غرداية، العدد 9 ، 2010.

64- زعباط عبد الحميد ، الشراكة الأورو – متوسطية وأثرها على الإقتصاد الجزائري ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، الجزائر : جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، العدد 1، 2003.

65- زكري لامية ، الإستراتيجية الإقتصادية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة ،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، الجزائر : المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، ديسمبر 2018 .

66- سايل سعيد ، العلاقات الأوروبية – المتوسطية في ظل التحولات السياسية الجديدة بالعالم العربي 2011 – 2015 ، مجلة دراسات وأبحاث ، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية ،الجزائر: جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، السنة الثامنة ، العدد 25، ديسمبر 2016 .

67- سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، مجلة العلوم السياسية، العراق: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43، 2012.

68- شحاتة دينا و وحيد مريم ، محركات التغيير في العالم العربي(دراسات) ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد 184 ، أفريل 2011.

69- شرابي عبد العزيز، إتحاد المغرب العربي، الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية ، مجلة الإقتصاد والمجتمع ، الجزائر : جامعة قسنطينة 2 ، العدد 5 ، 2008.

70- شريط عابد ، أثر ظهور اليورو على الإقتصاديات الدولية والعربية ، مجلة بحوث إقتصادية عربية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 38، ربيع 2007.

71- ---،---- واقع الشراكة الإقتصادية الأورو-متوسطية مع دول المغرب العربي، مجلة العلوم الإنسانية ،الجزائر : جامعة منتوري، قسنطينة ، العدد 21 ، جوان 2004.

72- شكارة أحمد عبد الرزاق ، الفكر الإستراتيجي الأمريكي والشرق الاوسط في النظام الدولي الجديد المستقبل العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع 170، افريل 1993.

73- شيخ فتيحة، "تحديات الأمن الإقتصادي والإجتماعي في منطقة المغرب العربي". مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية، الجزائر: جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 9 ، 2009 .

74- صايج مصطفى، إدارة ترامب وإفريقيا: التصورات والرهانات، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، لبنان : مركز جيل البحث العلمي ، طرابلس ، العدد 9 ، جوان 2017 .

75- -----،----- التحديات الأمنية والإستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط ، مجلة القانون ، المجتمع والسلطة ، الجزائر : جامعة محمد بن أحمد ، وهران 2 ، عدد 6 ، 2017.

76- طبوش سفيان وغربي محمد ، الأمن في المتوسط بين التعاون والتنافس ، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية ، الجزائر : جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، العدد 17 ، جانفي 2017.

77- طعيبة أحمد و حجاج مليكة ، الهجرة غير الشرعية بين إستراتيجيات المواجهة وآليات الحماية ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، ع 15 ، جوان 2016.

78- طويل نسيمة، سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط، مجلة المفكر، الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،ع08 ، نوفمبر 2012.

79- ظريف شاكر، إشكالية العلاقة بين ظاهرة الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، الجزائر، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، العدد 11 ، جوان 2017.

80- عبد الشافي عصام، المقاربات الأمريكية لبناء السلم والأمن في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة قراءات إفريقية ، لندن : المنتدى الإسلامي ، العدد 24 ، أفريل – جوان 2015.

81- عبد الناصر وليد محمود، التنافس العالمي على النفوذ والثروة في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، ع 189، يونيو 2012.

82- عبد مولاه ماهر، التشريع الأوروبي إزاء الهجرة السرية المغاربية : آليات الردع والتحفيز، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 398، افريل 2012 .

83- عبد الله عزيز الطائي سناء، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية ، مجلة دراسات إقليمية، العراق : جامعة الموصل ،ع 27، 2012.

84- عدالة جعفر ، تطور سياسات دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية ، الجزائر : جامعة عمار ثليجي ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، الأغواط، ع ،19 ديسمبر 2014.

85- عديسة شهرة ، دراسة تحليلية للجوانب المالية في ظل اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية الجزائرية ، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ع 19 ، جوان 2016.

86- عربي بومدين، الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية ، قراءات إفريقية، لندن: المنتدى الإسلامي ، ع 19 ، جانفي - مارس 2014.

87- ------،----- الإستمرار والتغير في العلاقات الأورو- مغاربية بعد الحراك العربي، المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 472 ، جوان 2018.

88- ------،------ الحركات الإحتجاجية في الجزائر وعسر التحول ، مجلة سياسات عربية ، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، العدد 25 ، مارس 2017 .

89- عروس الزبير ، "الإنتفاضة العصية" : الخصوصية الجزائرية في استيعاب الإحتجاجات الشعبية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، ع 184 ، افريل 2011.

90- علاوي محمد لحسن، إتفاقيات الشراكة الأورو- عربية : شراكة إقتصادية حقيقية ...أم شراكة واردات : مع التركيز على المنتجات الزراعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الجزائر : جامعة غرداية ، ع 16 ، 2012.

91- علي عبّو عبد الله، الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، كلية القانون ، مجلة الشريعة والقانون، ع 65 ، افريل 2016.

92- علوي مصطفى، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، السنة 47، ع 184 ،المجلد46، أفريل 2011 .

93- عياد محمد سمير، الإتحاد من أجل المتوسط، مجلة الإتحاد المتوسطي، الجزائر : جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس العدد 6 ، مارس 2014.

94- فريجة أحمد و فريجة لدمية، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد 14 ، جانفي 2016

95- فكرون عبد الحق، موجة التحول الديمقراطي في بلدان العالم العربي : الخلفيات والأبعاد ، مجلة المفكر ، الجزائر : جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ع 9 ، 2013.

96- فكرون عز الدين و الجد علي، واقع الهجرة غير الشرعية، مجلة دراسات الإقتصاد والأعمال ، ليبيا : جامعة المرقب ، العدد 1 ، جوان 2017 .

97- فول مراد، تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، الجزائر : المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، العدد 7 ، جوان 2017.

98- قادة بن عبد الله عائشة، عياد محمد سمير، مستقبل السياسات الأوروبية في المغرب العربي ، مجلة الحوار المتوسطي، الجزائر : جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، العدد 2 ، سبتمبر 2018.

99- قاسي فوزية، الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي : حماية تدفق الإمدادات من خليج غينيا، مجلة قراءات إفريقية، لندن : المنتدى الإسلامي ،ع 19، جانفي– مارس 2014.

100- قريبيز مراد، "مساهمة معاهدة لشبونة ل 13 ديسمبر 2007 في إعادة بعث مسار الإندماج الوحدوي للإتحاد الأوروبي" مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 8 ، العدد 4 ، 15 ديسمبر 2015.

101- قسوري إنصاف، بنوك الشراكة الأورومتوسطية : الواقع والتحديات، مجلة دراسات وأبحاث، الجزائر : جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 27 ، جوان 2017.

102- قط سمير، المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف التسعينيات، أبعاد فرص وقيود، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، لبنان : مركز جيل البحث العلمي، طرابلس ، العدد 9 ، جوان 2017.

103- ----، ---- أوروبا، أمريكا.. رهان المغرب العربي مزاحمة إقتصادية واستراتيجية ، أم تكامل أمني، مجلة المفكر، الجزائر : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، العدد 10 / جانفي 2014.

104- قنان جمال، "نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة؟"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 16، العدد 180، فبراير 1994.

105- قوراري سارة ، دور الإتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، الجزائر : جامعة الحاج لخضر، باتنة ، العدد 10 ، جانفي 2017.

106- كامل حمزة مجيد، العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول العام 2001 وآفاقها المستقبلية ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 36، 2011.

107- كاطع علي سليم، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، ع 42 ، 2009.

108- كعبوش الحواس، المنطقة المغاربية وآليات الإستجابة للسياسات الأورو – أمريكية بعد سنة 2010 ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، لبنان : مركز جيل البحث العلمي ، طرابلس ، ع 18 ، ماي 2018.

109- كعسيس خلاصي خليدة ، "الربيع العربي" بين الثورة والفوضى، المستقبل العربي ، (باب اراء ومناقشات)، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 421 ، مارس 2014.

110- كولفرني محمد، الربيع العربي والإصلاح الدستوري بالمغرب : قراءة من منظور الفاعلين ، مجلة سياسات عربية ، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ع 22 ، سبتمبر 2016 .

111- لرباع الهادي، المدخل الإنتاجي للتكامل الإقتصادي المغاربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية ، الجزائر : جامعة الجزائر 3 ، ع 06 ، 2015.

112- لكريني إدريس، "محاسبة الديمقراطية": التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية العدد 184 ، افريل 2011.

113- لهويمل باديس، نور الهدى حسني، مظاهر التعدد اللغوي في الجزائر وانعكاساته على تعليمية اللغة العربية ، مجلة الممارسات اللغوية، الجزائر: جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ع 30 ، ديسمبر 2014.

114- مرسي مشري، الثورات العربية والإصلاحات السياسية في العالم العربي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 1 ، العدد 12 ، جانفي 2018.

115- محمد عبد القادر محمد خير، الأبعاد الإقتصادية للمشاريع السياسية الغربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (1993 – 2004)، مجلة دراسات افريقية، الخرطوم : مركز البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة افريقيا العالمية ، العدد 39 ، السنة 24 ، جوان 2008.

116- مخيمر أسامة فاروق، تعريف الدولة المتوسطية، دراسة الخصائص الإجتماعية و الإقتصادية ، السياسة الدولية، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد 129 , يوليو 1997 .

117- مدوني علي، السياسة الفرنسية للأمن المتوسطي بعد الحرب الباردة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، العدد 10، جانفي 2017 .

118- مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي، مجلة سياسات عربية ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 1 مارس 2013 .

119- مسعودي يونس وبن تومي رضوان، المصادر الجديدة المهددة للأمن في المتوسط، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، العدد 4 ، جوان 2015.

120- مطاوع محمد، الإتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ع 431، جانفي 2015.

121 – مصباح الحسن ومصباح محمد، مسارات "الربيع المغربي" ومالاته "حركة 20 فبراير" والخصوصية المغربية في تدبير الاحتجاج السياسي، مجلة سياسات عربية، العدد 7، مارس 2014 .

122– مقلد حسين طلال، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، المجلد 25 ، ع01 ، 2009.

123– منصوري لعالية / لعجال محمد لمين أعجال ، التنافس الأمريكي – الأوروبي (الواقع والآفاق) ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، الجزائر : جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، العدد 10 ، جوان 2018.

124– ميثاق خير الله جلود ، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية عام 2011 مصر وليبيا أنموذجان ، العراق : مجلة دراسات إقليمية ،مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، العدد 30 ، 2013.

125– ناجي عبد النور، موقف القوى الغربية من الحركات الإحتجاجية والثورات الشعبية في المغرب العربي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ،الجزائر: جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، العدد 1، جويلية 2011.

126– ناصري سميرة ، الهجرة غير الشرعية – دراسة تحليلية في الواقع والأسباب ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر : جامعة خنشلة ، العدد 8 ، جوان 2017.

127– نافعة حسن، وجهة نظر في تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد 153، جويلية 2003.

128– نصيرة دوب ، مقارنة بين جريمة تهريب المهاجرين وجريمة الاتجار بالبشر " دراسة قانونية في ظل الاتفاقيات الدولية وقانون العقوبات الجزائري" ، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية ، الجزائر : جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، العدد 20 ، جوان 2017.

129– يسين السيد، "أمن البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط"، السياسة الدولية، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية العدد 118، أكتوبر 1994.

130- يوناس بول دي مانيال، الدور الفرنسي في إفريقيا تاريخه وحاضره ومستقبله، مجلة قراءات إفريقية ، لندن : المنتدى الإسلامي، العدد 11 ، جانفي – مارس 2012

- **الجرائد**

1 – الرباط ، اف – ب : "صندوق النقد الدولي يدعو دول المغرب العربي لتعزيز تعاونها الإقتصادي لخفض البطالة وزيادة النمو" ، جريدة القدس العربي ، العدد 5405 ، الجمعة 13 أكتوبر 2006.

2 – الزحف الصيني على شمال افريقيا يقلق أوروبا ، جريدة الإعمار والإقتصاد ، العدد 252 ،السنة الثامنة عشر، الجمعة 23 جويلية 2010 .

3- المحرر، «إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية: مذهب بوش"، جريدة الشروق، العدد 579، الأربعاء 25 سبتمبر 2002.

4 – ب سهيل ،"الولايات المتحدة والجزائر لديهما علاقات عسكرية قوية" ، جريدة الخبر اليومي الجزائرية، العدد 6717 ، الخميس 17ماي 2002.

5 – بوعياد سفيان، " لابد من تحسين علاقات الجزائر والمغرب بإقامة تكامل جهوي قوي "، الخبر اليومي الجزائرية ، العدد 6668 ، 28 مارس 2012.

6 – مهيرة سليمان،"لا نؤيد إستقلال الأزواد ولا نريد قواعد في إفريقيا ولا في الجزائر" جريدة الخبر اليومي الجزائرية ، العدد 6702 ، 02 ماي 2012.

7- مصدق حسن ، "إقتصاديات المغرب العربي ومعوقات التكامل الإقليمي"، العرب ، العدد 10355 ، الخميس 04 أوت 2016 .

8- .....،..... "الثروة المائية في المغرب العربي: واقع قاتم وأرقام تلامس خط الفقر"، العرب، العدد 9806 ، 23 جانفي 2015 .

9- صواليلي حفيظ ، "خبراء أمريكيون ينظمون دورة تكوينية لدعم الجزائر في مكافحة الإرهاب "، جريدة الخبر اليومي الجزائرية، العدد 6649 ، 08 مارس 2012.

10- يس حميد، " قائد أفريكوم يستبعد تدخلا أمريكيا مباشرا ويصرح ندعم الحل التفاوضي مع المسلحين في مالي باستثناء الإرهابيين "جريدة الخبر اليومي الجزائرية، العدد 6852 ،01 اكتوبر 2012.

- الرسائل الجامعية

1 - بخوش صبيحة، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية 1989 – 2007 أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، نوفمبر 2007.

2- بلخيرة محمد، السياسة الأمريكية تجاه دول المغرب العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرين: الأبعاد الإستراتيجية الغائية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية ، 2014 – 2015.

3- بوزيد اعمر، البعد المتوسطي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي تنافس في اطار التكامل (غرب المتوسط نموذجا)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.

4- بوضياف ياسين، إنعكاسات الشراكة الأورو- جزائرية على الإقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة العلوم السياسية، تخصص دراسات أورو- متوسطية، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.

5- رابحي لخضر، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان 2014 .

6- رحموني فاتح النور، تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2015 / 2016.

7- سنوسي بن عومر، فعالية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: تقييم تجربة الشراكة قطاع عام – خاص، رسالة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص علوم إقتصادية، جامعة تلمسان، كلية العلوم التجارية وعلوم التسييروالعلوم الإقتصادية، 2013 / 2014 .

8- سي علي أسماء، إنعكاسات إتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية على تنافسية الإقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية – آفاق ما بعد 2017 – ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، 2017 .

9- صايج مصطفى، السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية (التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000 – 2008)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، 2006 – 2007.

10- طبوش سفيان، الشراكة الأورو-متوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة علوم سياسية، تخصص دراسات أورو-متوسطية، جامعة شلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017.

11- عبد السلام حسان، جريمة تبييض الأموال وسبل مكافحتها في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص قانون جنائي، الجزائر: جامعة لمين دباغين ، سطيف ، 2015 – 2016

12- غقال إلياس، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو- جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000 – 2014) ، رسالة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، تخصص نقود وتمويل ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية جامعة بسكرة ، 2016 – 2017.

13- لونيسي علي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الإنفرادية ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون ، تيزي وزو ، جامعة مولود معمري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ، 2012.

14- منصوري محمد الشريف، إمكانية إندماج إقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإقتصاد – تخصص إدارة الأعمال ، جامعة قسنطينة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير 2008 / 2009 .

– الملتقيات

1 – بن مشري عبد الحليم، التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي ، (ورقة قدمت في ندوة " المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة" ، مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة يومي 17 و 18 فبراير 2013 .

2 – بوقارة حسين، "أحداث 11 سبتمبر بين التفسيرات السطحية والحقائق الإستراتيجية". أعمال ملتقى حول: الإنعكاسات الدولية والإقليمية لأحداث 11 سبتمبر 2001، جامعة باتنة ،12 ماي 2002.

3– تقرورت محمد، متناوي محمد ، حصيلة اتفاق الشراكة الأوروبية مع دول شمال إفريقيا – دراسة تقييمية مقارنة –، الملتقى الدولي حول : آثار وانعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، بمشاركة مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو– مغاربي المنعقد خلال الفترة 13 و 14 نوفمبر 2006 .

4– مظلوم محمد جمال الدين، نحو إستراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكات الدولية (دول الجوار)، الملتقى العلمي الرؤى المستقبلية والشراكات الدولية، المنعقد بالخرطوم الفترة من 22 الى 24 /3 / 1434 هجرية الموافق 3 إلى 5 فيفري 2013 .

5 موالدي سليم ، الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الإقتصاد الجزائري ، الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الإقتصادية في الجزائر : محاولة للتقييم ، 13 ماي 2013.

– الدراسات

1– أسامة أبو ارشيد، سياسة إدارة أوباما الخارجية : محاولة تحقيق التوازن بين الميول الإنعزالية وضغوط التدخل الخارجي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات سلسلة تحليل سياسات ، قطر ، جوان 2014.

2– الخمليشي سمر، إدارة ترامب : الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية في ضوء الدستور الأمريكي (دراسات سياسية) ، المعهد المصري للدراسات ، تركيا : اسطنبول ، 26 فيفري 2019.

3- الشيخ باي الحبيب، الإستثمارات الصينية بإفريقيا : كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية؟ تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات ، 30 أفريل 2014.

4 – العموش أحمد فلاح، مستقبل الإرهاب في هذا القرن ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، مركز الدراسات والبحوث ، الرياض ، 2006 .

5- الصواني يوسف محمد، المغرب العربي زمن الربيع العربي : السياقات الكونية وإعادة الإعتبار للسياقات الإقليمية والمحلية ، ورقة قدمت في ندوة " المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة" مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة، 17 و 18 فبراير 2013 .

6- أوغلو أحمد علي، الجيش والمنظومة السياسية أثناء وبعد الإنتقال السياسي : حالة السودان والجزائر (تقرير)، مركز الجزيرة للدراسات ، 6 جوان 2019 .

7- آيت حمادوش لويزة ، الحراك الشعبي في الجزائر بين الإنتقال المفروض والإنتقال التعاقدي (تقرير)، مركز الجزيرة للدراسات ، 19 مارس 2019.

8 – بن عنتر عبد النور ، "الربيع العربي" والخيارات الإستراتيجية الأورو – أطلسية ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، 2 فبراير 2012.

9 – بنت الشيخاني خيرة، واقع الشباب المغاربي ودوره في الثورة وما بعدها ، ورقة قدمت في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 17 فيفيري 2013 .

10- تاج مهدي، "المستقبل الجيو- سياسي للمغرب العربي و الساحل الإفريقي"، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، 20 أكتوبر 2011.

حروش لمياء، الشراكة الأورو متوسطية السياقات والمسارات، **دراسات سياسية** ، تركيا : المعهد المصري للدراسات ، 24 سبتمبر 2019 .

11- كامل محمد ثامر، الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 127، ط 1، 2008.

12- سلمان شيخ و شادي حميد، بين التدخل والمساعدة : سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس وليبيا، دراسة مشتركة بين برنامج العلاقة الأمريكية بالعالم الإسلامي ومركز بروكنجز، الدوحة ، نوفمبر 2012.

13- شابير الدين إبراهيم، تر: الحاج ولد إبراهيم ، الأفريكوم..حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 23 جوان 2013 .

14- شيخنا سيد اعمر، تحولات الطاقة .. ومستقبل إفريقيا ، (تقارير) ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 13 جويلية 2016.

15- مركز الجزيرة للدراسات، الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والمآلات (تقدير موقف)، 14 مارس 2019.

16- نصار جمال ، ظاهرة الارهاب : محدداته وحقيقة المواجهة والتناقضات الدولية (قضايا)، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، 15 افريل 2015.

17- نويز جيمس، الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية – العربية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة محاضرات الإمارات 94 ، أبوظبي ، ط1 ، 2005.

18- ولد إبراهيم الحاج، الربيع العربي... الإستثناء الموريتاني ؟ ، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات (تقارير) ، 30 جويلية 2012.

19- يمني سليمان ، مقال عن توجهات السياسة الخارجية لترامب، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ، 21 ماي 2016.

– التقارير

1- إحصائيات تونس، نتائج التجارة الخارجية، (نشرية إحصائية)، المعهد الوطني للإحصاء، وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي، الجمهورية التونسية، سبتمبر .2016

2- اسماعيل محمد، جمال قاسم محمود ، قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، أكتوبر 2018.

3- الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية لإفريقيا، تقرير حول : تشجيع سلاسل القيمة الإقليمية في شمال إفريقيا، من: منشورات لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية لإفريقيا ، ط 1 ، مارس 2016.

4- الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية لإفريقيا تقرير حول موريتانيا، موجز قطري 2016 ، أديس أبابا، 2017.

5- التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016، صندوق النقد العربي 2016.

6- تقرير آفاق الإقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، أفريل 2017 .

7- تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الإقتصادية والإجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق حول مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، من إعداد المفوضية الأوروبية ، الممثلة العليا للإتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بروكسل ،18 نوفمبر 2015.

8- الخوري رياض، تقويم إتفاقيات التجارة الحرة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الجهة الأخرى، أوراق كارنيغي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، العدد 8 ، حزيران - يونيو 2008 .

9- الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية، تقرير المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الإستثمار والتجارة ، الجماهيرية الليبية ، 25 - 26 سبتمبر 2010.

10- تشيفيس س كريستوفر، بينجامين فيشمان، ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط ، مؤسسة EUROPE RAND ، (منظور تحليلي)، 2017.

11- كافومبا إسحاق وآخرون، نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها (تقرير عن المؤتمر)، معهد الدراسات الأمنية ، اثيوبيا : 31 ماي 2011 .

12- محمد مرعي نجلاء، الثروة النفطية.. والتنافس الدولي الإستعماري الجديد في إفريقيا ، في : "الأمة في مواجهة مشاريع التفتيت"، التقرير الإستراتيجي السابع الصادر عن مجلة البيان، القاهرة : المركز العربي للدراسات الإنسانية ، 2010 .

13- المملكة المغربية، مشروع قانون المالية لسنة 2018 ، التقرير الإقتصادي والمالي ، وزارة الإقتصاد والمالية .

14- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، مجموعة أدوات لمكافحة تهريب المهاجرين ، نيويورك : ماي 2013.

15- نقط حول العلاقات المغربية – الإسبانية مبادلات تجارية متنامية، مديرية الدراسات والتوقعات المالية ، وزارة الإقتصاد والمالية ، المملكة المغربية ، أفريل 2015.

16- عبد الغفار عادل، نحو إعادة ضبط العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا ، مركز بروكنجر، الدوحة ، ماي 2017.

- المواقع الإلكترونية

1 – أبو زكريا يحيى ، التنافس الأمريكي – الفرنسي على المغرب العربي، في:
www.voltairenet.org/article 91205. html

2 – الجورشي صلاح الدين ، المغرب العربي : تنافس فرنسي امريكي ، في:

https://www.swissinfo.ch/ara/ 3164840/

3 – الجزيرة . نت ، "البحر الأبيض المتوسط ، قصة الحضارة" ، في:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions

4- الخراشي سليمان بن صالح ، في :

http ://www.saaid.net/Warathah/Alkharashy/mm/15.htm

5- الخلوقي محمد ، تقرير حول اتحاد المغرب العربي الواقع والتحديات ، مركز برق للأبحاث والدراسات ، في : http://barq-rs.com/barq/

6- الصباح نيوز ، جريدة إلكترونية تونسية : أمريكا ترفع مساعداتها لتونس .. "الصباح نيوز

تنشر أرقام ومعطيات جديدة ، الإثنين 20 نوفمبر 2017 ،في :
http://www.assabahnews.tn

7- القروي هشام، "إستراتيجية أمريكية جديدة"، في مركز نماء للبحوث والدراسات. في:

http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?Id=243

8- المرزوقي أنس ، مراحل بناء الإتحاد الأوروبي ، في

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=39559 :

9- المعرفة، المغرب العربي، في: https://www.marefa.org

10 - تركماني عبد الله ، العرب والشراكات في عالم متغير. في:
http://hem.bredband.net/dccls2/s202.htm

11 - خوصي فرناندیس ، شركاء من أجل خلق فرص إقتصادية بين البلدان المغاربية والولايات المتحدة ، نشر في الجريدة الالكترونية " الصحراء" ، المغرب ، بتاريخ 2010/12/14 ، في :
http://www.assahraa.ma/journal/2010/120389

12 - ذهبي حكيمة ، الحراك يجبر فرنسا على اعادة صياغة شكل علاقتها مع الجزائر ، جريدة البلاد نت ، ، في : https://www.elbilad.net/article/detail?id=98180

13 - راشدين حبيب ، أحجية "النفوذ" الفرنسي في الجزائر ، الشروق أون لاين 2018/09/26 ، في:
www.echoroukonline.com

14 - زهار حسان ، الإنجليزية في الجزائر .. بين الشعبوية والتحول التاريخي ، الجزائر عربي 21 ، في :
https://arabi21.com/story/1197303/

15- جلال خشيب ، التوجهات الكبرى للإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة في :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=319828

16 – عزام إسماعيل، بالأرقام.. تعرف على المساعدات الأمريكية لـ20 دولة عربية، في:
https://p.dw.com/p/2pmaf

17– غانمي منية ، الجزائر تتجه لإنهاء هيمنة الفرنسية وتعزيز الإنجليزية ، العربية نت ، في :
https://ara.tv/n6xu7

18 – شبانه أيمن، النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، في:
www.qiraatafricon.com/view/ ?q=509

19 – قاعدة المغرب الاسلامي نشأتها وتطورها في: https://www.aljazeera.net/news/

20 – قلواز ابراهيم ، مستقبل الشراكة الاورومتوسطية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة ، في : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=527500&r=0

21– لعجال محمد الأمين، "مظاهر التنافس الأوروبي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي وآليات التصدي له". في موقع سياسة ، في:

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3038.html

22– مسال نسيمة ، قراءة في استراتيجيات الدول المغاربية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة ، في : https://www.politics-dz.com/

23– منتديات المغرب الملكي، عرض لتاريخ العلاقات بين المغرب وأمريكا، من إعداد قسم التوثيق، في: (http://Karimroyal.jeun.fr/t7898-topic

24– وزارة الخارجية الأمريكية، إطلاق شراكة شمال إفريقية للفرص الإقتصادية NAPEO. في

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/article/2010/12/20101208135805x0.1861645.html#axzz2qsgewnBZ

25 – وكيد مراد ، "تقرير عربي يصنف الإقتصاد الجزائري الرابع بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، جريدة المحور، في: www.elmihwar.com

3- باللغة الاجنبية :

A-Ouvrages :

1 - Benantar Abdennour,(sous la direction de), Les Etats Unis et le Maghreb Regain d'intérêt ? CREAD, Alger, 2007.

2 - Cantori Louis and Speigel Steven, The International Politics Of egions: A Comparative Approach, N. J., Prentice Hall, 1970.

3 - Chomsky Noam, Robert W Mc Chesney, Propagande, médias et démocratie, éditions El Hikma, Alger, 2012 .

4 - Colard Daniel, Les Relations Internationales Depuis 1945 à nos Jours, Paris : éd. Masson, 7ème édition, 1997.

5 - El mili Naoufel Brahimi, Histoire secrete de la chute de Bouteflika, editions l'Archipel, Fevrier 2020.

6 - GUECHI Djamel Eddine, L'UNION DU MAGHREB ARABE : Intégration régionale & développement Economique. Alger: Casbah, 2002.

7 - Hemmer Christopher,"U.S.PolicyTowards North Africa: Three Overarching Themes"Middle East Policy.Winter 2007.

8 - Kenneth N. Waltz, Theory of international Politics, Addison-Wesley, 1979

9 - Khelif Amor, "La Réforme du Secteur des Hydrocarbures en Algérie, ajustement libéral ou changement de logique économique ? in : ou va l'Algérie ?[en ligne]. Aix – en provence :", institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman ,2001(généré le 26 décembre 2013).

10 - MAALOUF AMIN, Le Dérèglement du Monde, Alger: Edition sedia, 2009.

11 - P.Schmid Alex, Garry F. HINDLE.After the war on Terror Regional an Multilateral Perspectives on counter – Terrorism Strategy.London: RUSI: Royal United Services Institute, 2009.

12- Ravanel Bernard ,l'Algérie entre la France et les Etats Unis , NAQD ,éditée par la société d'édition et d'administration scientifique et culturelle , Alger N 12 Printemps / Eté 1999.

13 - Roche Jean Jacques, **Théories Des Relations Internationales**, Paris : 2eme. Éd. Montchrestien, 1997

14 - Troin Jean François, le Grand Maghreb(Mondialisation et construction des Terrtoires), , Paris :Armand Colin ,Juin, 2006.

15 -Viotti Paul R., kauppi Mark V., **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyoud**, London, 3 rd. ed., Allyn Bacon, 1999

B – Articles :

1 - Abramovichi Pierre « Activisme militaire de Washington en Afrique » ,Le Monde Diplomatique, Paris , Juillet 2004.

2 - Baghzouz Omar « La rivalite Americaino- Europeenne au Maghreb » dans Abdennour Benantar, Les Etats Unis et le Maghreb : Regain d'Interet.

3- Bennani-chraibi Mounia & Mohamed Jeghllaly, "La dynamique protestataire du mouvement du 20 Fevrier a casablanca," *Revue Françaisede Science Politique*, vol. 5, no. 62 ,2012.

4 - Bouhou Kassim, Le Maghreb dans son environnement regional et international Stratégie et présence Economiques des Etats – Unis au Maghreb, Note de l'IFRI, Bruxelles: (ifri), centre des études économiques

5 - Boniface Pascal, l'Annee strategique 2005 : strateco, Analyse des Enjeux Internationaux, institut des Relations Internationales et Strategiques (IRIS). France

6- DUMONT Gerard – Francois et Yves MONTENAY,Le Maghreb une géopolitique éclatée, géostratégiques n32 , 3 trimestre 2011

7 - Haroun Tahar « Les Investissements Américains au Maghreb : Etat des lieux et Perspectives » dans Abdennour Benantar, Les Etats Unis et le Maghreb : Regain d'Intérêt

8- Hatem Bensalem, le Maghreb sur l'echiquier mediterraneen, defense nationale, n 390, juillet 1979.

9- Institut Militaire de Documentation d'Exploitation et de Prospective, Le Maghreb dans la stratégie des Puissances, IMDEP, N°61/61Departement de documentation, Alger

10- kEUKELEIR Stephan, La politique étrangère structurelle de l'union européenne:annuaire français des relations internationales, Volume II, Belgique BRUYLANT, 2001.

11- Makk i Sami, la stratégie Américaine en Méditerranée, l'Harmattan, N°40 ,2002.

12- Mohsen –Finan Khadija, « Les defis Securitaires au Maghreb», IFRI.France, Juin 2008.

13 - Nicolas Françoise, la présence économique chinoise et indienne au Maghreb, note de l ifri, Bruxelles:, centre des études économiques,2010.

14 - Tourabi Abdellah & Lamia Zaki, "Maroc: une revolution royale?" *Revue* : Mouvements, no.66, 2011 .

15- Troudi Mohammed fadhel, la stratégie arabe de la chine, géostratégiques n 33, 4éme trimestre 2011.

16 - Yahia H Zoubir, la politique Etrangère Américaine au Maghreb :

constances et Adaptations, Meria, journal d'étude des relations Internationales au moyen orient, Vol 1, N°1, Art 8 Publie par le centre GLRIA, Centre Interdisciplinaire. Herzlia, Juillet 2006. http://meria.idc.ac .il /journal-2006.

C- References Electroniques:

1 - Chiffres cles de l'economie marocaine, dans:

http://www.leconomiste.com/chiffres- cles – de – l - economie – marocaine

2- Définition de la doctrine Truman contre le communisme. Dans :

http://www.live2times.com/1947-definition-de-la-doctrine-truman-contre-le-communisme-e--12116/

3- Enhaili Aziz, Barack Hussein Obama : Recherche désespérée de partenaires au Moyen-Orient. Dans:

http://www.tolerance.ca/Article.aspx?ID=51195

4- Krauthammer Charles, Democratic Realism, an American Foreign Policy for a Unipolar World, in: http://www.aei.org/Publications/pub ID.1992 1, Filter.all/pub _ detail.asp

5 -Nations Unies, Conseil de sécurité, Résolution 1373 (2001) Adoptée par le Conseil de sécurité à sa 4385e séance, le 28 septembre 2001. Dans :http://www.poa-iss.org/CASAUpload/Members/Documents/19@1373%20in%20French.pdf

6 - Sassoli Marco, Rouillard Lindy, "La Définition de terrorisme et le droit international humanitaire". Revue québécoise de droit international. VOL.07, p.31.Dans:http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=11&ved=0CIUBEBYwCg&url=http%3A%2F%2Frs.sqdi.org%2Fvolumes%2Fhs07_sassoli.pdf&ei=3ELaUqiiEKWpyAPG24DoCg&usg=AFQjCNFUzVzhgdrR1cV0YT68PEcH-w8RTg&sig2=-uOiuVBHC3M1HQhEkRLktQ

7 - U.S. Department of State, Office of the Historian, the Eisenhower Doctrine, 1957. In: http://history.state.gov/milestones/1953-1960/EisenhowerDoctrine

8 -U.S. Department of State, Office of The Historian, Reagan Doctrine, 1985.

In:http://history.state.gov/milestones/1981-1989/ReaganDoctrine

قائمة الجداول
و الخرائط المعتمدة

جدول ا: يوضح ترتيب الخرائط والجداول المعتمدة

الرقم	الموضوع	الصفحة
جدول رقم 1	**يوضح مستويات التكامل في المجال الإقتصادي**	
خريطة رقم 1	توضح الخريطة السياسية لمنطقة شمال إفريقيا	
خريطة رقم 2	توضح موقع البحر الأبيض المتوسط	
جدول رقم 2	ترتيب دول المغرب العربي في تصنيف الدول الفاشلة	
جدول رقم 3	إنتاج النفط الخام لدول شمال إفريقيا(2011 – 2015)	
جدول رقم 4	الغاز الطبيعي المسوق في دول شمال إفريقيا (2011 – 2014)	
خريطة رقم3	توضح التحديات الأمنية في شمال إفريقيا وفق رؤية أمريكية	
خريطة رقم 4	توضح المبادرة الأمريكية للتنسيق المغاربي – الساحلي في مجال مكافحة الإرهاب	
خريطة رقم5	الخريطة الإقتصادية لمنطقة شمال إفريقيا	
جدول رقم 5	حصة صادرات شمال إفريقيا إلى الإتحاد الأوروبي متوسط الفترة 2010– 2016	
جدول رقم 6	تطور التجارة الخارجية التونسية	

جدول ب: يبين أهم الوقائع والمراحل التاريخية التي شهدها الإتحادالأوروبي في مسيرته التاريخية

التاريخ	الحدث
1951	*معاهدة باريس :تكوين الجماعة الاوروبية للفحم والصلب، من قبل أوروبا ٦ وهي :المانيا+ فرنسا + إيطاليا + بلجيكا + هولندا + لوكسمبورغ.
1957	*معاهدة روما :إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية+ الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية من قبل أوروبا 6.
1967	*دمج الجماعات الثلاث في الجماعة الأوروبية (European Community).
1968	* دخل الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ, و تم الغاء الجمارك المتبقية على التجارة البينية لدول الجماعة, و إحلال التعريفة الخارجية الموحدة محل التعريفات الجمركية الوطنية.
1973	*إنضمام بريطانيا+آيرلندا+دانمارك إلى الجماعة الأوروبية وتأسيس أوروبا 9.
1979	* تم تأسيس النظام النقدي الأوروبي (EMS) بناء على مبادرة ألمانية فرنسية. * إجراء أول انتخابات لأعضاء البرلمان الأوروبي بشكل مباشر.
1981	* إنضمام اليونان إلى الجماعة الأوروبية وتأسيس أوروبا 10.
1985	*وقعت كل من ألمانيا وفرنسا ودول البنيلوكس على اتفاقية شنجن لإلغاء التفتيشات الحدودية.
1986	* انضمام إسبانيا+البرتغال إلى الجماعة الأوروبية وتأسيس أوروبا 12.
1990	* بداية المرحلة الأولى للاتحاد الإقتصادي و النقدي wwu (تحرير حركة رؤوس الأموال, المزيد من التقارب بين السياسات الاقتصادية و سياسات العملة في الدول الأعضاء.
1993	دخول اتفاقية الاتحاد الأوروبي(اتفاقية ماستريخت) حيز التنفيذ.
1994	* بداية المرحلة الثانية عن طريق الاتحاد الاقتصادي و النقدي wwu. *تأسيس بيت العملة الأوروبي و مقره فرانكفورت بوصفه الخطوة التمهيدية لتأسيس البنك الأوروبي المركزي.
1995	*انضمام فنلندا والسويد والنمسا للاتحاد الأوروبي (أوروبا 15).
1997	* توقيع اتفاقية امستردام و التي تنص على مزيد من الاصلاح لمؤسسات الاتحاد الأوروبي من خلال تعاون أكبر في مجالات القضاء و السياسة الداخلية و السياسة الأمنية و الخارجية المشتركة.
1998	*بداية مفاوضات مع المجر، بولندا، استونيا، الجمهورية التشيكية، سلوفينيا وقبرص.
1999	*بداية المرحلة الثالثة للاتحاد الاقتصادي والنقديWWU . *دخول اتفاقية أمستردام حيز التنفيذ. *تعيين خافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الأمنية والخارجية المشتركة. *انتخابات البرلمان الأوروبي في جميع الدول الأعضاء.
2000	*بداية مفاوضات الانضمام مع بلغاريا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة ورومانيا وسلوفاكيا. *المجلس الأوروبي في نيس :الاحتفال بإعلان ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي.
2002	*إدخال اليورو كعملة نقدية. *بداية عمل مجلس الحكماء الأوروبي برئاسة فاليري جيسكار ديستان.
2003	*مجلس الحكماء يقدم مسودة "اتفاقية حول دستور أوروبا".

2004	*انضمام بولندا، المجر، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، استونيا، ليتوانيا، لاتفيا، قبرص ومالطا.
2007	*انضمام رومانيا+بلغاريا للاتحاد الأوروبي. (أوروبا 27)

الفهرس العام

المحتويات

مقدمة.....الصفحة 2
الفصل الأول: محددات السياسة الخارجية الأوروبية والأمريكية بمنطقة شمال إفريقيا..... ....الصفحة 22
المبحث الأول: المعطيات الإستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة..... .الصفحة 27
المطلب الأول: منطقة شمال إفريقيا جيوسياسيا (الأهمية الجيو–سياسية)..... الصفحة 29
الفرع الأول: الموقع الجغرافي والفلكي لمنطقة شمال إفريقيا.....الصفحة 30
الفرع الثاني: سكان منطقة شمال إفريقيا.....الصفحة 33
الفرع الثالث: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا.....الصفحة 36
المطلب الثاني: منطقة شمال إفريقيا جيو–إقتصاديا (الأهمية الجيو–إقتصادية).....الصفحة 39
الفرع الأول: الأهمية الجيو – إقتصادية للجزائر.....الصفحة 41
الفرع الثاني: الأهمية الجيو – إقتصادية لليبيا.....الصفحة 42
الفرع الثالث: الأهمية الجيو – إقتصادية لموريتانيا ..... الصفحة 43
الفرع الرابع: الأهمية الجيو – إقتصادية للمغرب ..... الصفحة 45
الفرع الخامس: الأهمية الجيو – إقتصادية لتونس..... .الصفحة 46
المبحث الثاني: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي ..... الصفحة 48
المطلب الأول: تطور عملية الإندماج الأوروبي..... .الصفحة 50
الفرع الأول: مراحل إنشاء الجماعة الأوروبية..... الصفحة 53
الفرع الثاني: مراحل إنشاء الإتحاد الأوروبي ..... الصفحة 54
الفرع الثالث: أهداف الإتحاد الأوروبي ..... الصفحة 55
المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي..... الصفحة 56
الفرع الأول: أهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي ..... الصفحة 57
الفرع الثاني: أشكال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي..... الصفحة 58
المبحث الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة..... الصفحة 60
المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية..... الصفحة 72
الفرع الأول: الأهداف السياسية..... الصفحة 74
الفرع الثاني: الأهداف الإقتصادية ..... الصفحة 80
الفرع الثالث: الأهداف العسكرية الأمنية..... الصفحة 87
المطلب الثاني: أدوات السياسة الخارجية الأمريكية..... الصفحة 95
الفرع الاول: الأداة العسكرية ..... الصفحة 96
الفرع الثاني: التدخل في الشؤون الداخلية للدول..... الصفحة 97

الفرع الثالث: إعلان الحرب..... الصفحة 99
الفصل الثاني: الخلفيات الإستراتيجية للسياسات الأوروبية والأمريكية..... الصفحة 106
المبحث الأول: البعد التاريخي للسياسات الأوروبية والأمريكية في شمال إفريقيا ..... الصفحة 109
المطلب الأول: العلاقات التاريخية بين الجماعة الأوروبية وشمال إفريقيا..... الصفحة 110
المطلب الثاني: العلاقات التاريخية بين الولايات المتحدة وشمال افريقيا ..... الصفحة 116
المبحث الثاني: أبعاد الإهتمام الأوروبي بمنطقة شمال إفريقيا ..... الصفحة 121
المطلب الاول: خصوصية منطقة شمال إفريقيا في السياسة الأوروبية ..... الصفحة 128
الفرع الأول: العامل الجغرافي لمنطقة شمال إفريقيا ..... الصفحة 128
الفرع الثاني: العامل الإجتماعي والثقافي لمنطقة شمال إفريقيا ..... الصفحة 129
الفرع الثالث: العامل الإقتصادي لمنطقة شمال إفريقيا..... الصفحة 130
الفرع الرابع: العامل السياسي والأمني لمنطقة شمال إفريقيا ..... الصفحة 131
المطلب الثاني: أهداف السياسة الأوروبية في منطقة شمال إفريقيا ..... الصفحة 132
الفرع الأول: الهدف السياسي الأمني للسياسة الأوروبية في منطقة شمال إفريقيا.... الصفحة 134
الفرع الثاني: الهدف الإقتصادي للسياسة الأوروبية في منطقة شمال إفريقيا ..... الصفحة 134
المبحث الثالث: أبعاد الإهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة..... الصفحة 136
المطلب الأول: خصوصية منطقة شمال إفريقيا في السياسة الأمريكية..... الصفحة 142
المطلب الثاني: أهداف السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا ..... الصفحة 152
الفرع الأول: التعاون في مجال مكافحة الإرهاب..... الصفحة 153
الفرع الثاني: التعاون الإقتصادي والطاقوي ..... الصفحة 157
الفرع الثالث: المنافسة الأمريكية للنفوذ الفرنسي والصيني في منطقة شمال إفريقيا... الصفحة 173
الفصل الثالث: السياسة الإقتصادية الأوروبية والأمريكية..... الصفحة 186
المبحث الأول: السياسة الإقتصادية الأوروبية اتجاه منطقة شمال إفريقيا ..... الصفحة 188
المطلب الأول: منطقة شمال إفريقيا في المبادلات التجارية الأوروبية..... الصفحة 226
الفرع الأول: المبادلات التجارية والإستثمارات الأوروبية مع المغرب ..... الصفحة 229
الفرع الثاني: المبادلات التجارية والإستثمارات الأوروبية مع الجزائر ..... الصفحة 232
الفرع الثالث: المبادلات التجارية والإستثمارات الأوروبية مع تونس ..... الصفحة 236
الفرع الرابع: المبادلات التجارية والإستثمارات الأوروبية مع ليبيا..... الصفحة 237
الفرع الخامس: المبادلات التجارية والإستثمارات الأوروبية مع موريتانيا ..... الصفحة 238
المطلب الثاني: منطقة شمال إفريقيا في السياسة المالية الأوروبية..... .الصفحة 239

المبحث الثاني: السياسة الإقتصادية الأمريكية اتجاه منطقة شمال إفريقيا..... الصفحة 241
المطلب الأول: منطقة شمال إفريقيا في المبادلات التجارية الأمريكية..... الصفحة 258
الفرع الأول: المبادلات التجارية والإستثمارات الأمريكية مع المغرب ..... الصفحة 259
الفرع الثاني: المبادلات التجارية والإستثمارات الأمريكية مع الجزائر ..... الصفحة 260
الفرع الثالث: المبادلات التجارية والإستثمارات الأمريكية مع تونس..... الصفحة 262
المطلب الثاني: منطقة شمال إفريقيا في السياسة المالية الأمريكية..... الصفحة 262
الفرع الأول: المساعدات المالية الأمريكية لتونس..... الصفحة 264
الفرع الثاني: المساعدات المالية الأمريكية للمغرب..... الصفحة 264
الفرع الثالث: المساعدات المالية الأمريكية للجزائر..... الصفحة 264
الفرع الرابع: المساعدات المالية الأمريكية لليبيا..... الصفحة 265
الفرع الخامس: المساعدات المالية الأمريكية لموريتانيا..... الصفحة 265
الفصل الرابع: السياسة الدبلوماسية والأمنية الأوروبية والأمريكية ومستقبلها..... الصفحة 269
المبحث الأول: المسائل الأمنية في منطقة شمال إفريقيا ..... الصفحة 271
المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية..... ..الصفحة 274
الفرع الأول: ظاهرة الإرهاب..... الصفحة 275
الفرع الثاني: الإرهاب الدولي..... الصفحة 279
الفرع الثالث: الجريمة المنظمة..... الصفحة 287
الفرع الرابع: الهجرة غير الشرعية..... الصفحة 295
المطلب الثاني: التحولات السياسية في منطقة شمال إفريقيا ..... الصفحة 302
الفرع الأول: الثورات الشعبية في منطقة شمال إفريقيا ..... الصفحة 305
الفرع الثاني: الحركات الإحتجاجية في منطقة شمال إفريقيا ..... الصفحة 315
المبحث الثاني: آليات التعامل الأوروبي مع التهديدات الأمنية..... الصفحة 329
المطلب الأول: الآليات السياسية والإقتصادية للتعامل الأوروبي مع التهديدات الأمنية... الصفحة 330
الفرع الأول: الآليات السياسية للتعامل الأوروبي مع التهديدات الأمنية..... الصفحة 331
الفرع الثاني: الآليات الإقتصادية للتعامل الأوروبي مع التهديدات الأمنية ..... الصفحة 337
المطلب الثاني: الآليات الأمنية والعسكرية للتعامل الأوروبي مع التهديدات الأمنية..... الصفحة 341
الفرع الأول: الآليات الأمنية للتعامل الأوروبي مع التهديدات الأمنية..... الصفحة 342
الفرع الثاني: الآليات العسكرية للتعامل الأوروبي مع التهديدات الأمنية..... الصفحة 347
المبحث الثالث: آليات التعامل الأمريكي مع التهديدات الأمنية في شمال إفريقيا ..... الصفحة 349

المطلب الأول: الآليات السياسية والإقتصادية للتعامل الأمريكي مع التهديدات الأمنية... الصفحة 351
الفرع الأول: الآليات السياسية للتعامل الأمريكي مع التهديدات الأمنية..... الصفحة 352
الفرع الثاني: الآليات الإقتصادية للتعامل الأمريكي مع التهديدات الأمنية..... الصفحة 355
المطلب الثاني: الآليات الأمنية والعسكرية للتعامل الأمريكي مع التهديدات الأمنية..... الصفحة 359
الفرع الأول: الآليات الأمنية للتعامل الأمريكي مع التهديدات الأمنية..... الصفحة 361
الفرع الثاني: الآليات العسكرية للتعامل الأمريكي مع التهديدات الأمنية..... الصفحة 364
المبحث الرابع: مستقبل السياسات الأوروبية والأمريكية..... الصفحة 367
المطلب الأول: سيناريو نجاح السياسات الأوروبية والأمريكية..... الصفحة 370
الفرع الأول: فيما يخص الإتحاد الأوروبي ..... الصفحة 374
الفرع الثاني: فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية..... الصفحة 382
المطلب الثاني: سيناريو فشل السياسات الأوروبية والأمريكية..... الصفحة 385
الفرع الأول: فيما يخص الإتحاد الأوروبي ..... الصفحة 388
الفرع الثاني: فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية..... الصفحة 391
المطلب الثالث: سيناريو استمرار الوضع القائم..... الصفحة 392
الفرع الأول: فيما يخص الإتحاد الأوروبي ..... الصفحة 394
الفرع الثاني: فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية..... الصفحة 397
خاتمة ..... الصفحة 402
قائمة المراجع المعتمدة..... الصفحة 409
قائمة الجداول والخرائط المعتمدة..... الصفحة 448
الفهرس العام..... الصفحة 452